

كتاب شرائع الاسلام

في

بيان مسائل الحلال والحرام

1221

من تصانيف المولانا المحقق ابي القاسم الحلبي طاب ثراه

طبع بأمر الرؤساء السوسيتية لتحقيق العلوم الشرقية وترويجها من اهتمام الامير الاكبر
نواب ضياء الدوله مبارز الملك سيد محمد حسين خان بهادر تهور جنك

في بلدة كلكتة

بمطبع كادسته نشاط

رسمت بتصحيح المولوي سيد اولاد حسين الكهنوي المدرس الاول في المدرسة المحسنية
والمولوي فاهور علي البريلوي

~~~~~

وتم طبعه بيد المنشئ نعمة الله المايافوري في شهر الجمادى الثاني  
سنة الف ومائتين وخمسة وخمسين من الهجرة  
النبوية هو يوافق شهر سبتمبر عام الف  
وثمان مائة وتسعة وثلاثين من  
السنين المسيحية



15 413

A 1221

CHECKED 1963

## فهرس شرائع الاسلام

### القسم الأول في العبادات وهي عشرة كتب

|    |                                   |   |                                     |
|----|-----------------------------------|---|-------------------------------------|
| ٨  | الـ رابع في احكام الوضوء          | ٢ | كتاب الطهارة                        |
|    | وامـ الفصل فيه                    |   | وهذا الكتاب يعتمد على اربعة         |
|    | الواجب والمندوب وبيان ذلك         | ٢ | اركان . . . . .                     |
| ٩  | في خمسة فصول . . . . .            |   | الـ ركن الاول                       |
| ٩  | الاول في الجنابة . . . . .        | ٢ | في المياه وفيه ثلثة اطراف . . . . . |
| ١٠ | الفصل الثاني في الحيض             | ٢ | الاول في الماء المطلق . . . . .     |
|    | الفصل الثالث                      | ٢ | الثاني في الاضاف                    |
| ١٢ | في الاستحاضة . . . . .            | ٢ | الثالث في الاسار                    |
| ١٢ | الفصل الرابع في النفاس            |   | الـ ركن الثاني في الطهارة           |
|    | الفصل الخامس                      |   | المائية وهي وضوء وغسل وفي           |
| ١٥ | في احكام الاموات . . . . .        | ٥ | الوضوء نصول . . . . .               |
|    | الـ ركن الثالث                    |   | الاول في الاحداث الموجبة            |
|    | في الطهارة الترايبية والنظر في    | ٥ | للوضوء . . . . .                    |
| ٢٠ | اطراف اربعة . . . . .             | ٥ | الثاني في احكام الخلوة              |
| ٢٠ | الاول ما يصح معه التيمم . . . . . | ٦ | الثالث في كيفية الوضوء              |

|                                  |                                   |
|----------------------------------|-----------------------------------|
| المقدمة السادسة                  | الطرف الثاني                      |
| ٣٣ . . . . . فيما يجوز التيمم به | ٢٠ . . . . .                      |
| المقدمة السابعة                  | الطرف الثالث                      |
| في الاذان والاقامة والنظر في     | ٢١ . . . . . في كيفية التيمم      |
| ٣٣ . . . . . اربعة اشياء         | الطرف الرابع                      |
| الاول فيما يؤذن له ويقام         | ٢١ . . . . . في احكامه            |
| ٣٣ الثاني في المؤذن              | الركن الرابع                      |
| ٣٣ الثالث في كيفية الاذان        | ٢٢ . . . . . في النجاسات واحكامها |
| ٣٥ الرابع في احكام الاذان        | كتاب الصلوة والعلم                |
| الركن الثاني في افعال            | ٢٥ بهما يستدعي بيان اركان اربعة   |
| الصلوة وهي واجبة ومسنونة         | ٢٥ الاول في المقدمات وهي سبع      |
| ٢٥ فالواجبات ثمانية              | ٢٥ الاولى في اعداد الصلوة         |
| ٢٥ الاول النية                   | المقدمة الثانية في المواضع        |
| ٢٦ الثاني تكبيرة الاحرام         | ٢٦ والنظر في مقاديرها واحكامها    |
| ٢٦ الثالث القيام                 | المقدمة الثالثة في القبلة         |
| ٣٧ الرابع القراءة                | والنظر في القبلة والمستقبل وما    |
| ٢٩ الخامس الركوع                 | يجب له واحكام الخلل               |
| ٢٠ السادس السجود                 | ٢٨ . . . . .                      |
| ٢١ السابع التشهد                 | المقدمة الرابعة                   |
| ٢١ الثامن التسليم                | في لباس المصلي                    |
| ٢٢ واما المسنون في الصلوة فخمسة  | ٢٢ . . . . . في مكان المصلي       |

|    |                               |    |                             |
|----|-------------------------------|----|-----------------------------|
| ٢٢ | الفصل الثاني                  | ٢٢ | الاول التوجه بسنة تكبيرات   |
| ٢٢ | في قضاء الصلوات . . . .       | ٢٢ | الثاني القنوت               |
| ٢٧ | الفصل الثالث في الجماعة       | ٢٢ | الثالث شغل النظر            |
|    | الفصل الرابع                  | ٢٢ | الرابع شغل اليدين           |
| ٦٠ | في صلوة الخوف والمطاردة .     | ٢٢ | الخامس التعقيب              |
|    | الفصل الخامس                  |    | الركن الثالث                |
| ٦٢ | في صلوة المسافر . . . . .     | ٢٣ | في بقية الصلوات وفيه فصول   |
|    | كتاب الزكاة                   |    | الفصل الاول                 |
| ٦٥ | وفيه قسمان . . . . .          | ٢٣ | في صلوة الجمعة . . . . .    |
|    | القسم الاول في زكاة           |    | الفصل الثاني                |
|    | المال والنظر فيمن تجب عليه    | ٢٦ | في صلوة العيدين . . . . .   |
| ٦٥ | وما تجب فيه ومن تصرف اليه     |    | الفصل الثالث                |
|    | النظر الاول                   | ٢٨ | في صلوة الكسوف . . . . .    |
| ٦٥ | فيمن تجب عليه . . . . .       |    | الفصل الرابع                |
|    | النظر الثاني في بيان          | ٢٩ | في الصلوة على الاموات . .   |
| ٦٦ | ما تجب فيه وما تستحب .        |    | الفصل الخامس                |
|    | النظر الثالث                  | ٥١ | في الصلوات المرغبات . . .   |
|    | فيمن يصرف اليه ووقت           |    | الركن الرابع                |
| ٧٣ | التسليم والنية . . . . .      | ٥٢ | في التواضع وفيه فصول . . .  |
|    | القسم الثاني في زكاة          |    | الفصل الاول                 |
| ٨٠ | الفطرة واركانها اربعة . . . . | ٥٢ | في الخلل الواقع في الصلوة . |

|                                    |                                    |
|------------------------------------|------------------------------------|
| الاول فيمن تجب عليه . . . . . ٨٠   | الاول فيمن تجب عليه . . . . . ٨٠   |
| الركن الثاني                       | الركن الثاني                       |
| في جنسها وقدرها . . . . . ٨٢       | في جنسها وقدرها . . . . . ٨٢       |
| الركن الثالث                       | الركن الثالث                       |
| في وقتها . . . . . ٨٢              | في وقتها . . . . . ٨٢              |
| الركن الرابع في مصرفها             | الركن الرابع في مصرفها             |
| كتاب الخمس                         | كتاب الخمس                         |
| وفيه فصلان . . . . . ٨٢            | وفيه فصلان . . . . . ٨٢            |
| الفصل الاول                        | الفصل الاول                        |
| فيما يجب فيه . . . . . ٨٢          | فيما يجب فيه . . . . . ٨٢          |
| الفصل الثاني في قسمته              | الفصل الثاني في قسمته              |
| كتاب المصوم                        | كتاب المصوم                        |
| والنظر في اركانه واقسامه واراحته   | والنظر في اركانه واقسامه واراحته   |
| واركانه اربعة . . . . . ٨٦         | واركانه اربعة . . . . . ٨٦         |
| الركن الاول الصوم                  | الركن الاول الصوم                  |
| وهو الكف عن المفطرات مع            | وهو الكف عن المفطرات مع            |
| النية . . . . . ٨٦                 | النية . . . . . ٨٦                 |
| الركن الثاني                       | الركن الثاني                       |
| ما يمسك عنه الصائم . . . . . ٨٦    | ما يمسك عنه الصائم . . . . . ٨٦    |
| الركن الثالث                       | الركن الثالث                       |
| الزمان الذي يصح فيه الصوم          | الزمان الذي يصح فيه الصوم          |
| ٩٠                                 | ٩٠                                 |
| الركن الرابع                       | الركن الرابع                       |
| من يصح منه . . . . . ٩٠            | من يصح منه . . . . . ٩٠            |
| النظر في اقسامه                    | النظر في اقسامه                    |
| الركن الثالث                       | الركن الثالث                       |
| في اللواحق . . . . . ٩٦            | في اللواحق . . . . . ٩٦            |
| كتاب الاعتكاف                      | كتاب الاعتكاف                      |
| كتاب الحج وهو                      | كتاب الحج وهو                      |
| يعتد ثلثة اركان . . . . . ١٠٠      | يعتد ثلثة اركان . . . . . ١٠٠      |
| الركن الاول                        | الركن الاول                        |
| في المقدمات وهي اربع . . . . . ١٠٠ | في المقدمات وهي اربع . . . . . ١٠٠ |
| المقدمة الاولى                     | المقدمة الاولى                     |
| الحج وان كان في اللغة التصديقه     | الحج وان كان في اللغة التصديقه     |
| صار في الشرع اسما لمجموع           | صار في الشرع اسما لمجموع           |
| المناسك المؤداة في المشاعر .       | المناسك المؤداة في المشاعر .       |
| المخصوصة . . . . . ١٠٠             | المخصوصة . . . . . ١٠٠             |
| المقدمة الثانية في                 | المقدمة الثانية في                 |
| الشرائط والنظر في حجة الاسلام      | الشرائط والنظر في حجة الاسلام      |
| وعليه يجب بالندوة ما في معناه      | وعليه يجب بالندوة ما في معناه      |
| وفي احكام النيابة . . . . . ١٠٠    | وفي احكام النيابة . . . . . ١٠٠    |
| المقدمة الثالثة                    | المقدمة الثالثة                    |
| في اقسام الحج . . . . . ١٠٦        | في اقسام الحج . . . . . ١٠٦        |

|     |                             |                                |     |
|-----|-----------------------------|--------------------------------|-----|
| ١٣٦ | كتاب العمرة                 | المقدمة الرابعة                |     |
|     | كتاب الجهاد                 | في المراقبت والكلام في اقسامها |     |
| ١٣٦ | والنظر في اركان اربعة . . . | واحكامها . . . . .             | ١٠٩ |
|     | الركن الاول                 | الركن الثاني                   |     |
| ١٣٦ | من يجب عليه . . . .         | في افعال الحج . . . . .        | ١٠٩ |
|     | الركن الثاني في بيان        | الركن الثالث                   |     |
|     | من يجب جهاده وكيفية الجهاد  | في المراحق وفيه مقاصد . .      | ١٢٧ |
| ١٣٧ | وفيه اطراف . . . . .        | المقصد الاول                   |     |
|     | الطرف الاول                 | في الاحصار والصد . . . .       | ١٢٧ |
| ١٣٨ | فيمن يجب جهاده . . . .      | المقصد الثاني في احكام         |     |
|     | الطرف الثاني                | الصيد والنظر فيه يستدعي .      |     |
| ١٣٨ | في كيفية قتال اهل الحرب .   | نصرا . . . . .                 | ١٢٨ |
|     | الطرف الثالث                | الفصل الاول                    |     |
|     | في الذمام والكلام في العاقد | الصيد قسمان . . . . .          | ١٢٨ |
| ١٣٩ | والعبارة والوقت . . . .     | الفصل الثاني                   |     |
|     | الطرف الرابع                | في موجبات الضمان . . . .       | ١٣٠ |
| ١٤١ | في الاسارى . . . . .        | الفصل الثالث                   |     |
|     | الطرف الخامس                | في صيد الحرم . . . . .         | ١٣٢ |
| ١٤٢ | في احكام الغنيمة . . . . .  | الفصل الرابع في التوابع        | ١٣٣ |
|     | الركن الثالث                | المتصدد الثالث                 |     |
| ١٤٣ | في احكام اهل الذمة . . . .  | في بائى المحظورات . . . .      | ١٣٣ |

|                                           |                                   |
|-------------------------------------------|-----------------------------------|
| الفصل التاسع                              | الركن الرابع                      |
| ١٧٥ . . . . . في بيع الحيوان              | ١٢٩ . . . . . في قتال اهل البغى   |
| الفصل العاشر                              | كتاب الامر                        |
| في السلفى والنظر فيه يستدعى               | ١٢٩ بالمعروف والنهي عن المنكر     |
| ١٧٨ . . . . . مقاصد                       | القسم الثاني في العقود            |
| ١٧٨ . . . . . الاول السلم                 | ١٥١ . . . . . وفي خمسة عشر كتابا  |
| ١٧٨ الثاني في شرائطه                      | كتاب التجارة                      |
| المقصود الثالث                            | وهو مبني على فصول . . . . . ١٥١   |
| ١٨٠ . . . . . في احكامه                   | الاول فيما يكتسب به . . . . . ١٥١ |
| المقصود الرابع في الالة                   | الفصل الثاني في عقد               |
| المقصود الخامس                            | البيع وشروطه وآدابه . . . . . ١٥٣ |
| ١٨١ . . . . . في القرض                    | الفصل الثالث في الخيار            |
| المقصود السادس                            | ١٥٧ الفصل الرابع                  |
| ١٨٢ . . . . . في دين المملوك              | في احكام العقود . . . . . ١٥٩     |
| كتاب الرهن                                | الفصل الخامس                      |
| ١٨٣ والنظر فيه يستدعى فصولا . . . . . ١٦٥ | في احكام العيوب . . . . . ١٦٥     |
| ١٨٣ الفصل الاول في الرهن                  | الفصل السادس                      |
| ١٨٣ الثاني في شرائط الرهن                 | في المراجعة والمواضعة والتولية    |
| ١٨٣ الثالث في الحق                        | ١٦٧ الفصل السابع في الربوا        |
| ١٨٣ الرابع الرهن                          | ١٦٨ الفصل الثامن                  |
| ١٨٣ الخامس في المرتهن                     | في بيع الثمار . . . . . ١٧٢       |



|     |                               |                              |     |
|-----|-------------------------------|------------------------------|-----|
| ١٩٦ | الثالث في اللواحق             | السابع في اللواحق            | ١٨٦ |
| ١٩٧ | القسم الثاني في الحوالة       | وفيه مقاصد . . . . .         | ١٨٦ |
| ١٩٨ | القسم الثالث في الكفالة       | الأول في احكام متعلقة بالرهن | ١٨٦ |
| ٢٠٠ | كتاب الصلح                    | الثاني في احكام              | ١٨٧ |
|     | كتاب الشراكة                  | متعلقة بالرهن . . . . .      | ١٨٧ |
| ٢٠٣ | والنظر في فصول . . . . .      | الثالث في النزاع             | ١٨٨ |
| ٢٠٣ | الأول في اقسامها . . . . .    | الواقع فيه . . . . .         | ١٨٨ |
| ٢٠٢ | الثاني في القسمة              | كتاب باب المغلس              | ١٨٩ |
|     | الثالث في لواحق               | كتاب الحجر والنظر            | ١٩٣ |
| ٢٠٢ | هذا الباب . . . . .           | في هذا الباب يستدعي فصلين    | ١٩٣ |
|     | كتاب المضاربة                 | الفصل الأول في موجباته       | ١٩٣ |
| ٢٠٦ | وهو يستدعي بيان اصور أربعة    | الفصل الثاني                 | ١٩٢ |
| ٢٠٦ | الأول في العقد . . . . .      | في احكام الحجر . . . . .     | ١٩٢ |
|     | الثاني في مال                 | كتاب الضمان                  | ١٩٢ |
| ٢٠٦ | القراض . . . . .              | وهي ثلاثة اقسام . . . . .    | ١٩٢ |
| ٢٠٧ | الثالث في الربح               | القسم الأول في ضمان المال    | ١٩٣ |
| ٢٠٨ | الرابع في اللواحق             | ممن ليس عليه للمضمون عنه     | ١٩٣ |
|     | كتاب المزارعة                 | مال وهو المسمى بالضمان       | ١٩٣ |
| ٢١٠ | والمساقاة . . . . .           | بقول مطلق وفيه بحوث ثلثة     | ١٩٣ |
|     | كتاب الوديعة                  | الأول في الضامن . . . . .    | ١٩٣ |
| ٢١٣ | والنظر في امور ثلثة . . . . . | الثاني في الحق المضمون       | ١٩٣ |

|                                      |     |                                 |
|--------------------------------------|-----|---------------------------------|
| الثاني فيمالاتصم                     | ٢١٥ | الأول العقد . . . . .           |
| ٢٢٧ فيه النيابة وماتصم . . . . .     |     | الثاني في موجبات                |
| ٢٢٨ الثالث في الموكل                 | ٢١٦ | الضمان . . . . .                |
| ٢٢٩ الرابع الوكيل                    | ٢١٧ | الثالث في اللواحق               |
| الخامس في ماله                       |     | كتاب العارية                    |
| ٢٣٠ تثبت الوكالة . . . . .           | ٢١٨ | والكلام في فصول أربعة . . . . . |
| ٢٣١ السادس في اللواحق                | ٢١٨ | الأول في المعير . . . . .       |
| ٢٣٢ السابع في التنازع                | ٢١٨ | الثاني في المستعير              |
| كتاب الوقف                           | ٢١٨ | الثالث في العين المعارة         |
| والصدقات وانظر في العقد              |     | الرابع في الأحكام               |
| ٢٣٣ والشرائط والمراقب . . . . .      | ٢١٩ | المتعلقة بها . . . . .          |
| الأول الوقف عقد ثمرته                |     | كتاب الإجارة                    |
| تحبب الأصل والطلاق                   | ٢٢٠ | وفيه فصول أربعة . . . . .       |
| ٢٣٤ المنفعة . . . . .                | ٢٢٠ | الفصل الأول في العقد            |
| النظر الثاني                         |     | الفصل الثاني                    |
| ٢٣٥ في الشرائط وهي أربعة أقسام       | ٢٢١ | في شرائطها . . . . .            |
| ٢٣٥ الأول في شرائط الموقوف . . . . . | ٢٢٢ | الثالث في أحكامها               |
| القسم الثاني                         | ٢٢٥ | الرابع في التنازع               |
| ٢٣٥ في شرائط الرافق . . . . .        |     | كتاب الوكالة                    |
| القسم الثالث                         | ٢٢٦ | وهي تستدعي بيان فصول            |
| ٢٣٥ في شرائط الموقوف عليه . . . . .  | ٢٢٦ | الأول في العقد . . . . .        |

## القسم الرابع

٢٣٦ في شرائط الوقف . . . .

## النظر الثالث

٢٣٧ في اللواحق . . . . .

## كتاب السكنى

٢٣٨ والحبس . . . . .

## كتاب الطلاق

٢٣٩ كتاب التمسك والرمية

وتحقيق هذا الباب يستدعي

٢٤٠ فصولا . . . . .

الاول في الانفاذ المستعملة في

٢٤١ هذا الباب . . . . .

٢٤٢ الثاني فيما يسبق به

الثالث مقدما سابقة

٢٤٣ والرمية يفتقر الى ايجاب وقبول

الرابع في احكام

٢٤٤ النضال . . . . .

كتاب الوصايا

٢٤٥ والنظر في ذلك يستدعي فصولا

٢٤٦ الاول في الوصية . . . . .

٢٤٧ الثاني في الموصي

## القسم الثالث

٢٤٨ في الموصى به وفيه اطراف .

٢٤٩ الاول في متعلق الوصية . .

الطرف الثاني

٢٥٠ في الوصية المبهمة . . . . .

الطرف الثالث

٢٥١ في احكام الوصية . . . . .

٢٥٢ الرابع في الموصى له

٢٥٣ الخامس في الارصياء

٢٥٤ السادس في اللواحق

. كتاب النكاح

٢٥٥ واقسامه ثلاثة . . . . .

القسم الاول في النكاح

الدائم والنظر فيه يستدعي

٢٥٦ فصولا . . . . .

الفصل الاول في آداب

٢٥٧ العقد والخلوة ولواحقهما . .

الفصل الثاني في العقد

٢٥٨ والنظر في الصيغة والحكم . .

الفصل الثالث

٢٥٩ في اولياء العقد . . . . .



|                                  |     |                            |
|----------------------------------|-----|----------------------------|
| الفصل الثاني                     | ٣١٢ | الركن الثاني في المطلقة    |
| في ذات الأقراء . . . . . ٣٢١     |     | الركن الثالث               |
| الفصل الثالث                     | ٣١٣ | في الصيغة . . . . .        |
| في ذات الشهور . . . . . ٣٢٢      |     | الركن الرابع               |
| الفصل الرابع في الحامل ٣٢٢       | ٣١٦ | في الاشهاد . . . . .       |
| الفصل الخامس                     |     | النظر الثاني               |
| في عدة الوفاة . . . . . ٣٢٣      | ٣١٦ | في اتسام الطلاق . . . . .  |
| الفصل السادس                     |     | النظر الثالث               |
| في عدة الاماء والاستبراء . . ٣٢٢ | ٣١٧ | في اللواحق وفيه مقاصد . .  |
| الفصل السابع                     |     | المقصود الاول              |
| في اللواحق . . . . . ٣٢٥         | ٣١٧ | في طلاق المريض . . . . .   |
| كتاب الخلع والبراءة              |     | المقصود الثاني             |
| والنظر في الصيغة والفدية         | ٣١٨ | فيما يزول به تحريم الثلث   |
| والشرائط والاحكام . . . . . ٣٢٨  |     | المقصود الثالث             |
| امم الصيغة                       | ٣١٩ | في الرجعة . . . . .        |
| فان يقول خلعتك كذا او لانة       |     | المقصود الرابع في          |
| مختلعة على كذا . . . . . ٣٢٨     | ٣٢٠ | جواز استعمال الحيل . . . . |
| النظر الثاني                     |     | المقصود الخامس في العدد    |
| في الفدية . . . . . ٣٢٩          | ٣٢١ | والنظر في ذلك يستدعي فصلا  |
| النظر الثالث                     |     | الفصل الاول                |
| في الشرائط . . . . . ٣٣٠         | ٣٢١ | لاعدة على من لم يدخل بها   |

|                           |        |     |                                 |
|---------------------------|--------|-----|---------------------------------|
| النظر                     | الرابع | ٣٢٣ | الثاني في المزايا               |
| في الاحكام                | ٣٢١    | ٣٢٣ | الثالث في المزايا منها          |
| كتاب الظهار والنظر        |        | ٣٢٣ | الرابع في احكامه                |
| فيه يستدعي بيان امور خمسة | ٣٢٣    |     | كتاب اللعان والنظر              |
| الاول في الصيغة           | ٣٢٣    |     | في اركانه واحكامه واركانه اربعة |
| الثاني في المظاهر         | ٣٢٣    |     | الركن الاول                     |
| الثالث في المظاهرة        | ٣٢٣    |     | في السبب                        |
| الرابع في الاحكام         | ٣٢٦    |     | الركن الثاني                    |
| ويلحق بذلك النظر          |        | ٣٢٨ | في الملاعن                      |
| في الكفارات وفيه مفاصد    | ٣٢٦    |     | الركن الثالث                    |
| الاول في ضبط الكفارات     | ٣٢٦    |     | في الملاعن                      |
| المقصود الثاني            |        |     | الركن الرابع                    |
| فيما اختلف فيه            | ٣٢٦    |     | في كيدية اللعان                 |
| المقصود الثالث            |        |     | واما احكامه                     |
| في خصال الكفارة وهي العتق |        | ٣٦٠ | فتشتمل على مسائل                |
| والاطعام والصيام          | ٣٣٧    |     | كتاب العتق                      |
| المقصود الرابع في الاحكام |        |     | كتاب التدبير                    |
| المتعلقة بهذا الباب       | ٣٢٢    |     | والمكاتبة والاستيلاء والعلم به  |
| كتاب الايلاء              |        | ٣٦٦ | يستدعي ثلثة مقاصد               |
| والنظر في امور اربعة      | ٣٢٢    |     | الاول في العبارة وما يحصل به    |
| الاول في الصيغة           | ٣٢٣    |     | التدبير                         |

|                                     |                                  |
|-------------------------------------|----------------------------------|
| كتاب الاقرار                        | ٣٦٧ الثاني في المباشر            |
| والنظر في الاركان واللواحق          | ٣٦٨ الثالث في الاحكام            |
| واركانه اربعة . . . . . ٣٦٩         | واما المكاتب                     |
| الـ ركن الاول                       | فتستدعي بيان اركانها واحكامها    |
| في الصيغة وفيها مقاصد . . ٣٦٩       | ولواحقها . . . . . ٣٦٠           |
| الاول في الصيغة الصريحة . ٣٦٩       | اما الاركان فالصيغة              |
| الثاني في المبهمة ٣٧٠               | والموجب والملوك والعض            |
| الثالث في الاقرار                   | واما الاحكام                     |
| المستفاد من الجواب . . . ٣٧٢        | فتشتمل على مسائل . . . ٣٦٢       |
| الرابع في صيغ الاستثناء ٣٧٢         | واما اللواحق                     |
| النظر الثاني في المقر ٣٧٣           | فتشتمل على مقاصد . . ٣٦٢         |
| النظر الثالث في المقر له ٣٧٢        | الاول في لواحق تصرفاته . . ٣٦٢   |
| النظر الرابع                        | المقصود الثاني في جناية          |
| في اللواحق وفيه مقاصد . . ٣٧٢       | المكاتب والجناية عليه . . . ٣٦٥  |
| الاول في تعقيب الاقرار بالاقرار ٣٧٢ | المقصود الثالث                   |
| المقصود الثاني                      | في احكام المكاتب في الوصايا      |
| في تعقيب الاقرار بما يقتضي          | واما الاستيلاد                   |
| ظاهرة الابطال . . . . . ٣٧٥         | فيستدعي بيان امرين . . ٣٦٨       |
| المقصود الثالث                      | الاول في كيفية الاستيلاد . . ٣٦٨ |
| في الاقرار بالنسب . . . ٣٧٦         | الثاني في الاحكام                |
| كتاب الجعالة ٣٧٨                    | المتعلقة بأم الولد . . . . . ٣٦٨ |

|                                    |                                 |
|------------------------------------|---------------------------------|
| القسم الرابع                       | كتاب الإيمان                    |
| ٢٩٣ في الأحكام وهو اثني عشر كتابا  | ٣٧٩ والنظر في أمور أربعة . . .  |
| كتاب الصيد                         | ٣٧٩ النظر الأول ما به تنعقد     |
| والذباجة والنظر في الصيد           | ٣٨١ النظر الثاني في الحال       |
| ٢٩٣ يستدعي بيان أمور ثلاثة . .     | النظر الثالث في متعلق           |
| ٢٩٣ الأول فيما يؤكل صيد وان شئت    | ٣٨١ اليمين وفيه مطالب . . .     |
| الثاني في أحكام                    | المطلب الأول لا تنعقد           |
| ٢٩٣ للاعطياد . . . . .             | اليمين على الماضي فاقية         |
| ٢٩٦ الثالث في الواحق               | ٣٨١ كانت او مشبهة . . . . .     |
| واما الذباجة                       | المطلب الثاني                   |
| فالنظر فيها عما في الأركان وأما    | في الإيمان المتعلقة بالمأكل     |
| في الواحق اما الأركان فتلاثة       | ٣٨٢ والمشرع . . . . .           |
| ٢٩٦ الذابيح والآلة وكيفية الذابح . | المطلب الثالث في المسائل        |
| واما الواحق                        | ٣٨٣ المختصة بالبيت والدار . . . |
| ٢٩٧ فمسائل . . . . .               | المطلب الرابع                   |
| خاتمة تشمل                         | ٣٨٢ في مسائل العقود . . . . .   |
| ٢٩٨ على أقسام . . . . .            | المطلب الخامس                   |
| الأول في مسائل من أحكام            | ٣٨٦ في مسائل متفرقة . . . . .   |
| ٢٩٨ الذباجة . . . . .              | النظر الرابع                    |
| الثاني فيما يتبع                   | ٣٨٦ في الواحق . . . . .         |
| ٢٩٨ عليه الذكوة . . . . .          | ٣٨٨ كتاب النذر                  |



|                            |     |                              |     |
|----------------------------|-----|------------------------------|-----|
| النظر الثاني في الحكم      | ٢١٠ | الثالث في مسائل              |     |
| النظر الثالث               |     | من احكام الصيد . . . .       | ٣٩٨ |
| في اللواحق وهي نومان . .   | ٢١٣ | كتاب اطعمة                   |     |
| النوع الاول                |     | والاشربة والنظر فيه يستدعي   |     |
| في اراخى الاحكام . . . .   | ٢١٣ | بيان اقسام ستة . . . .       | ٢٠١ |
| النوع الثاني               |     | التسليم الاول                |     |
| في مسائل التنازع . . . .   | ٢١٧ | في حيوان البحر . . . . .     | ٢٠١ |
| كتاب الشفعة والنظر         |     | التسليم الثاني في البهائم    | ٢٠٢ |
| في ذلك يعتمد خمسة مقاصد    | ٢١٨ | التسليم الثالث الطير         | ٢٠٢ |
| المقصد الاول               |     | التسليم الرابع               |     |
| ما اثبت فيه الشفعة . . . . |     | في الجامعات . . . . .        | ٢٠٣ |
| المقصد الثاني في الشفعة    | ٢١٩ | التسليم الخامس               |     |
| المقصد الثالث              |     | في الماعز . . . . .          | ٢٠٣ |
| في كيفية الاخذ . . . . .   | ٢٢١ | التسليم السادس               |     |
| المقصد الرابع              |     | في اللواحق . . . . .         | ٢٠٥ |
| في لواحق الاخذ بالشفعة . . | ٢٢٢ | خاتمة في الآداب              | ٢٠٨ |
| ومن اللواحق البحث فيما     |     | كتاب الغصب والنظر            |     |
| تبطل به . . . . .          | ٢٢٦ | في السبب والحكم واللواحق     | ٢٠٨ |
| المقصد الخامس في التنازع   | ٢٢٦ | امم الاول                    |     |
| كتاب احياء الموات          |     | فالغصب هو الاستقلال بآثبات   |     |
| والنظر في اطراف اربعة . .  | ٢٢٨ | اليد على مال الغير عدواناً . | ٢٠٨ |





## المقصود الثالث

٢٧٦ في جواب المدعى عليه . . .

## المقصود الرابع

في كيفية الاستحلاف والبحث

٢٧٨ في امور ثلثة . . . . .

٢٧٨ الاول في اليمين . . . . .

## البحث الثاني

٢٧٩ في يمين المنكرو والمدعى . .

## البحث الثالث

٢٨١ في اليمين مع الشاهد . . .

## خاتمة تستعمل

٢٨٣ على فصلين . . . . .

## الفصل الاول

في كتاب قاض الى قاض انتهاء

حكم الحاكم الى آخر اما

٢٨٣ بالكتاب او النقل او الشهادة .

## الفصل الثاني

٢٨٣ في لواحق من احكام القسمة

## النظر الرابع

في احكام الدعوى وهو يستدعى

٢٨٩ بيان مقدمة ومناصد . . .

## اما المقدمة

٢٨٩ فتشتمل على فصلين . .

## الفصل الاول

٢٨٩ في المدعى . . . . .

## الفصل الثاني

٢٩٠ في التوصل الى الحق . .

## المقصود الاول

في الاختلاف في دعوى

٢٩١ الاملاك . . . . .

## المقصود الثاني

٢٩٣ في الاختلاف في العتود . .

## المقصود الثالث

٢٩٧ في دعوى الماراث . . .

## المقصود الرابع

٢٩٩ في الاختلاف في الولد . . .

## كتاب الشهادات

٢٩٩ والنظر في اطراف خمسة . .

## الطرف الاول

٢٩٩ في صفات الشهود . . . . .

## الطرف الثاني

٥٠٣ فيه ياب يصير شاهداً . . . .

## الطـــــــــــــــــرف الثالث

في اقسام المحقوق . . . . ٥٠٥

## الطـــــــــــــــــرف الرابع

في الشهادة على الشهادة . . ٥٠٦

## الطـــــــــــــــــرف

الخامس في اللواحق . . . ٥٠٨

## كتـــــــــــــــــاب الحدود

والتعزيرات وفيه ابواب . . ٥١٢

## البـــــــــــــــــاب الاول

في حد الزنا والنظر في الموجب

والحد والبراق . . . . ٥١٢

## امـــــــــــــــــا الموجب

فهو ايلاج الانسان ذكره في فرج

امرأة محترمة من غير عقد

ولا ملك ولا شبهة . . . . ٥١٢

## النظــــــــــــــــر الثاني

في الحد وفيه مقامان . . . ٥١٢

الاول في اقسامه . . . . ٥١٢

الثــــــــــــــــاني في كيفية ايقاعه ٥١٦

## النظــــــــــــــــر الثالث

في اللواحق . . . . ٥١٦

## البـــــــــــــــــاب الثاني

في اللواط والسحق والقيادة ٥١٧

## البـــــــــــــــــاب الثالث في حد

المقذف والنظر في امور اربعة ٥١٩

الاول في الموجب . . . . ٥١٩

الثــــــــــــــــاني في القاذف . ٥٢٠

الثــــــــــــــــالث في المقذوف ٥٢٠

الرــــــــــــــــابع في الاحكام ٥٢١

## البـــــــــــــــــاب الرابع في حد

المسكر والغفّاع ومباحته ثلثة ٥٢٢

الاول في المرجب . . . . ٥٢٢

الثــــــــــــــــاني في كيفية الحد ٥٢٣

الثــــــــــــــــالث في احكامه ٥٢٣

## البـــــــــــــــــاب الخامس

في حد السرقة والكلام في السارق

والمسروق والحجة والحد

واللواحق . . . . ٥٢٤

الاول في السارق . . . . ٥٢٤

الثــــــــــــــــاني في المسروق ٥٢٥

الثــــــــــــــــالث ما يثبت به ٥٢٦

الرــــــــــــــــابع في الحد ٥٢٦



## الفصل الثالث

٣٢٨ في دعوى القتل وما يثبت به  
واما التسامة

٣٣١ فيستدعى البحث فيها مقاصد

٣٣١ الاول في اللوث . . . . .

٣٣٢ الثاني في كميتها

٣٣٣ الثالث في احكامها

## الفصل الرابع

٣٣٣ في كيفية الاستيفاء . . . . .

## القسم الثاني

٣٣٨ في قصاص الطرف . . . . .

كتسباب الديات

٣٦٣ والنظر في امور اربعة . . . . .

الاول في اقسام القتل ومقادير

٣٦٣ الديات : . . . . .

## النظر الثاني

في موجبات الضمان والبحث

اما في المباشرة او التسبيب

٣٦٥ او تراحم الموجبات . . . . .

٣٦٥ اما المباشرة

٣٦٩ البحث الثاني في الاسباب

## البحث الثالث

٣٧٢ في تراحم الموجبات . . . . .

## النظر الثالث

في الجناية على الاطراف

٣٧٢ والمناصد ثلاثة . . . . .

٣٧٢ الاول في ديات الاعضاء . . . . .

## المقصود الثاني

٣٨٠ في الجناية على المنافع . . . . .

## المقصود الثالث

٣٨٢ في الشجاج والجراح . . . . .

## النظر الرابع

٣٨٥ في اللواحق وهي اربعة . . . . .

٣٨٥ الاول في الجنين . . . . .

## الثاني

٣٨٨ في الجناية على الحيوان . . . . .

## الثالث في

٣٨٩ كفارة القتل . . . . .

## الرابع

٣٨٩ في العاقلة . . . . .

\* تم فهرس الكتاب \*

\*\*\*







بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل نِجَادَ الشَّرَائِعِ الْحَقَّةِ مَشْرِقَ بَنُورِ اشْرَافِ مَرْبُوبِيهِمْ \* وَاحِبَ مَحْبُوبِيهِمْ \*  
 وَخَاتَمَ مُصْطَفَيْهِ \* مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الدَّلَائِلِ عَلَيْهِ \* وَالسُّفَرَاءِ الْمُسَائِلِ إِلَيْهِ \* صَلَوَاتِهِمْ وَسَلَامُهُمْ  
 عَلَيْهِ \* وَآلِهِ الْأَوْصِيَاءِ الْقُدِّيسِينَ \* وَعِزَّتِهِ الْأَصْفِيَاءِ الْأَطْهَرِينَ \* وَحَامَتِهِ الْأَتَقِيَاءِ  
 الْأَقْرَبِينَ \* الَّذِينَ أَخْبَصَهُمْ سُبْحَانَهُ لِنَفْسِهِ بِعَدَدِ مَا فِي النَّبِيِّ الْأَشْرَفِ الْخَاتَمِ \* مِنْ كَوْنِهِ  
 الْعَالَمِ \* وَأَنْشَأَهُمْ فِي الْقَدَمِ قَبْلَ كُلِّ مَذْرُوءٍ \* وَمَبْرُوءٍ \* أَنْوَارًا أَنْطَقَتْ بِتَحْمِيدِهِ وَالْهَمَّ بِشُكْرِهِ  
 وَتَعْجِيدِهِ وَجَعَلَهُمْ تَرَاجِمَةً مَشِيدَةً \* وَالسَّنَّ ارَادَتَهُ \* دُعَاءًا لِلْحَقِّ إِلَيْهِ \* وَهُدًى بِالْإِرْشَادِ عَلَيْهِ \*  
 صَبِيرًا لَا يَسْتَقْوُونَ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرٍ يَعْمَلُونَ \* لَا يَشْفَعُونَ إِلَّا مَنْ ارْتَضَى وَهُمْ مَنْ خَشِيتُمْ  
 مُشَاقَّةَ صَلَوَاتِهِمْ وَسَلَامَهُمْ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ \* إِلَى يَوْمِ الدِّينِ \* ثُمَّ يَشْعُرُ رِثَتَهُمُ الْعُلَمَاءُ \*  
 وَاصْحَابُهُمُ الْفُقَهَاءُ \* الْمُتَقَبِّسِينَ مِنْ أَنْوَارِهِمْ \* الْمُتَعَفِّينَ لِأَنْوَارِهِمْ \* الْغِيُورَ الْمُتَخَلِّفِينَ عَنْ سَفِينَةِ  
 مَوَدَّتِهِمْ \* وَلَا النَّاكِبِينَ عَنْ صِرَاطِ مَتَابِعَتِهِمْ \* فَهَمَّ لَهُمْ نَوَابُ \* وَالْمَشَارِعُ الْحَقَّةُ بَوَابُ \*  
 قَدْ أَرَا حَوَادِجِي الضَّلَالَةِ \* وَأَزَالَ الْوَاجِبَةَ الْغَوَايَةَ \* أَعْلَى تَعَالَى شَانَهُ كَلِمَتِهِمْ \* وَرَفَعَ دَرَجَتَهُمْ \*  
 فَإِنْ مَا أَشَدَّ اسْتِضَاءَةً \* وَأَنْتُمْ اسْتِنَارَةً \* أَرْجَاءُ هَذِهِ الشَّرَائِعِ الْإِيمَانِيَةِ الْبَيْضَاءِ \* وَالْمَنَاخِجِ

الدِّينِيَّةُ الْغُرَاءُ \* حَتَّى تَمُكِّنَ كُلَّ مَنٍ اخِذَ الْفُطَانَةَ الْعَقْلِيَّةَ بِالْبَاعِ \* وَانْقَدَ لِسُلْطَانِ الْحَقِّ  
 الْمَحْقُوقِ بِالْإِتِّبَاعِ \* مَن تَوَاطَوْسُ بُلِّ الْعِبَادَةِ وَالْعِرْفَانِ \* وَسُلُوكِ طُرُقِ الْإِيمَانِ وَالْإِيْتَانِ \*  
 وَتَسَهَّلَ لَهُ التَّخَلِّيُ عَنِ الْعَقَائِدِ الْمُؤَرِّدَةِ الرَّهْمِيَّةِ \* وَالْأَفْعَالِ الرُّزِيلَةِ الْحَسِّيَّةِ \* وَالتَّجَنُّبِ  
 عَنِ مَتَابَعَةِ الْإِبَالِسَةِ الْمُؤَرِّدَةِ الْحِثِّيَّةِ وَالْإِنْسِيَّةِ \* وَالتَّجَانُّفِ عَنِ مَنَاسِكِ مِيرَادِ الْغُرُورِ وَالْمَادِيَّةِ \*  
 وَالتَّخْلَعِ لِمَدَامَاتِ ثِيَابِ الطَّبِيعَةِ الدُّنْيَا \* وَتَيْسَّرَ لَهُ التَّحَلِّيُ بِالْأَعْمَالِ الْحَسَنَةِ الرَّاجِحَةِ \*  
 وَالْمَمْلَكَاتِ الْفَاضِلَةِ \* وَالْأَخْلَاقِ الْجَمِيلَةِ \* وَالْأَدِينُونَةِ بِالْعِلْمِ الْحَقِّ الْعَنَلِيَّةِ \* وَالْعَقَائِدِ  
 الْإِسْلَامِيَّةِ لِأَصُولِيَّةِ \* بِاتِّبَاعِ النُّوَامِيسِ الشُّرْعِيَّةِ \* وَالْإِيْتِمَارِ بِالْأَوَامِرِ الْإِلَهِيَّةِ \* وَالْوُضُوبِ عَلَى  
 الْفَرَائِضِ وَالنِّوَاقِلِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْحَسِّيَّةِ \* وَاسْتِعْدَادِ الْخَلْقِ فِي جَنَاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْإِنهَارُ \*  
 وَالْفُورُوسُ بِالسَّعَادَاتِ الْآخِرِيَّةِ الْإِبْدِيَّةِ الْقَرَارِ \* وَالْإِبْتِهَاجِ بِالذَّاتِ الْحَقِيقِيَّةِ الدَّائِمَةِ الْآثَارِ \*  
 رَزَقَ اللَّهُ يَا زَاوِيَا طِبَةِ الْمُؤْمِنِينَ \* بِحَقِّ أَهْلِ بَيْتِ الْعَصَّةِ الطَّاهِرِينَ \* وَبِعِدَّةِ قَوْلِ اضْعُفْ  
 أَوْلَادَ الْحُسَيْنِ \* حَشَرَهُ اللَّهُ سَبْحَانَهُ فِي زَعَرِ فُتُوحِ أَبِي الْحُسَيْنِ \* أَنْ رَفِيعَ الشَّانِ \* وَحِيدَ  
 الزَّمَانِ \* عَمْدَةَ أَعْيَانِ الْمُؤْمِنِينَ \* نَاهِجَ مَذْهَبِ الْإِمَامَةِ الطَّاهِرِينَ \* الْمُتَسَرِّبِلَ بِثِيَابِ الْعِزِّ  
 وَالْعِلَا \* وَالْمُتَمَنِّطَ بِمَنَاطِقِ الْجُودِ وَالسَّخَا \* الْمَوْصُوفَ بِالْمُنَاقِبِ الْعَلِيَّةِ \* وَالْمَدْحُوحَ بِالْمَحَامِدِ  
 السَّنِيَّةِ \* وَالْمُنْعَوَتَ بِالْفَضَائِلِ الْبِهِيَّةِ \* وَالْمُكَارَمَ الرُّضِيَّةِ \* الْمُدْرَةَ الْجَمِيلَ الَّذِي يَعْبِقُ فِي كَفِّهِ  
 دَمِيرَ الْكِرَمِ \* وَالْحَلَّاحَ الذَّبِيلَ الَّذِي يَتَلَأَلُ مِنْ وَجْهِهِ سَنَاءُ حَسَنِ الْفَضَائِلِ وَالشِّيمِ \*  
 النَّوَّابِ \* بَنِ النَّوَّابِ \* فَخِيمَ الْخَطَابِ \* فَارَسَ مِيَادِينَ الْكَمَالِ وَالْبِهَاءِ \* دُرِّيَّ  
 كَوْكَبِ سَمَاءِ الْعِزَّةِ وَالسَّنَاءِ \* الْجَامِعَ بَيْنَ الْفَنُونِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْفَارْسِيَّةِ \* وَاللُّغَاتِ الْإِنكَلَسِيَّةِ \*  
 الْمُتَمَنِّزِينَ الْمُؤْمِنِينَ ذَوِي الْمُرْتَبَةِ السَّنِيَّةِ \* الْأَمِيرِينَ الْأَمِيرِ \* مُنْبَعِ الْغَيْضِ الْكَثِيرِ \* النَّوَّابِ  
 ضِيَاءِ الدَّوَلَةِ مَبَارِزِ الْمَلِكِ السَّيِّدِ مُحَمَّدِ حُسَيْنِ خَانِ بَهَادَرِ تَهْوِجِ جَنكِ \* ابْنِ النَّوَّابِ  
 رُشَنِ الدَّوَلَةِ مَنِيرِ الْمَلِكِ السَّيِّدِ نَوْرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ خَانِ بَهَادَرِ صَوْلَتِ جَنكِ \* لِأَزَالِ مَوْفَقًا  
 بِالْخَيْرَاتِ \* مِنْ أَدْنِ الْحَقِّ الْجَاعِلِ الْإِنْيَاتِ \* تَدَاخَلَتْ هَمَّتُهُ الْجَلِيلَةُ السَّمِيَّةُ \* بِتَرْوِيحِ

صحف دين الامامية الاثنا عشرية \* حشرهم الله مع صوابهم العلية \* عليهم الصلوة  
 والتحية \* ولما كان الكتاب المستطاب المعروف بشرائع الاحكام \* بين جمهور الانام \*  
 الذي صنّفه افقه الفقهاء \* اعلم العلماء \* رابع منار شرائع الاحكام \* حامل لواء  
 تحقيق مباحث الحلال والحرام \* المتحلي كلاءة بلائد العقيان \* والمتلأ بياضه تلالاً  
 اليوانيت والمرجان \* مطلع شمس العلوم والفضائل \* كاشف ظلم مشكلات المسائل \*  
 موضح دقائق الشريعة المصطورية \* مظهر حقائق مذهب الائمة المتفرعين من الدوحة  
 النبوية \* الموفق بانوار اليقين \* المحقق السعيد نجم الله والدين \* ابوالقاسم جعفر  
 بن محمد بن يحيى بن سعيد الحلبي انوار الله بروحه جنانه \* وافاض عليه من شآبيب  
 رضوانه \* متضمناً لامهات الاحكام الفقهية الشرعية \* ومشتدلاً على اصول المسائل  
 الفرعية \* فاستحسن طبعه الشريف \* ان يطبع هذا الكتاب المنيف \* فالتمزم داني  
 زمة همدته \* ان يصرف نصف مصارف الطبع من عنده \* وعرض ذلك على صاحبه  
 السسيقي دام انبائهم راجياً ان يوجه ائمة همهم العلية الى طبع ذاك الكتاب  
 الكريم \* وصرف نصف مصارف الطبع من خزانة العامة في هذا الخطب العظيم \*  
 فانصب اذلك مجيباً لمنتمسه جليل الامراء الانكليزية \* وعمدة العوائد المسيحية \*  
 الذي هو حادثة عين الوجود \* ونيسان حديقة الجرد \* من سطعت في العالم انوار \*  
 وطلعت بالكمال نجومه واثماره \* ونضاحت في رياض العزّة كمانه وانهاره \*  
 وجرت في جداول حقائق الفنون انوار \* الذي رنمته مناصبه تسدوا الخرد \* ولعمدة منقبة  
 تُخجل اليافوت والوبرجد \* المتميز في العلوم الغريبة \* والحادق في الصنائع العجيبة \*  
 السابق في مضمار علم الاسنة المشهورة \* والفاخر بالذبح المعلى من تحقيقات اللغات  
 العديدة \* المطلع على اسرار الفنون العربية والفارسية \* والواقف بمحاورات الاسنة  
 البنكالية والناكرية والكجراتية \* اعني به الامير العظيم \* والصاحب الفخيم \* جيمس

يرئس صاحب بقي كوكب اقباله ساطعاً \* وفي وسط سماء الزيادة طالعاً \* صارام النسر  
 حاشاً متكوراً في كبد الجرباء \* وطائر اسائر في جوار السماء \* وأمرني بتصحيح كلماته \* وزالة  
 الاغلاط التي وقعت عن النسخ في عباراته \* فشمرت عن ساق الجهد والاجتهاد \* وزعت  
 عنان العناية نحر تصحيح عباراته المشحونة بالهداية والارشاد \* بعدما بذلت جهدي \*  
 وانقذت وسعي \* الملائم على مبادئه \* وكابدت العناء والتعب بالتأمل في غوامضه  
 ومعانيه \* مع بضاعتى الزجاء القليلة \* ونقص صناعتى في نيل الحقائق الجلية \*  
 وجمود التدريج العلية \* ومخمدون الخطايا كالية \* بصير البليات والآلام \* وصرو النكبات  
 والاسقام \* واستمددت في تصحيحه بعدة من الصحف الغنية الفرعية \* وبضعة من  
 الزبور الشريفة \* كاللغة للشهيد الاول محمد بن هكّي ره وشرحها للشهيد الثاني  
 زين الدين زوارشان الاذنان وتحرير الاحكام وترايد الاحكام للعلامة الحلّي ره  
 ومفاتيح الشرائع للمحسن الكاشاني وغيره \* فصار بحسن ايدى تعالى متصحح الكلمات  
 وال عبارات \* من الاغلاط والغلطات \* وانصفت المطبوعة بعد طبعه صادفت تصحيحات  
 وقعت عن الطبعين \* فذكرتها في الغلط نامه بالحنة باخرة مع صاحبها للايضاح  
 والتمهين \* هذا والمأمول ممن طالع هذا الكتاب أن يذكرني بخير المذاكرة \* ويمن عليّ  
 بدعاء حسن الآخرة \* وان حشر على سهو ورد عليّ \* او غلط ينسب اليّ \* فليست بذييل  
 التجاوز الزلل \* وايمنحو الخطل \* وايستد الخال \* والاذلاء الرودانية \* والاسلاء  
 الغلانية \* الذين جعلت سرائرهم على الانصاف \* وخمرت طبائعهم بالتناهي عن  
 طرق الاعتساف \* انما يريدنهم التغاضي والحياء \* وقالة العثرة والخطاء \* وليعلم ان  
 في انشاء طبع هذا الكتاب النبيل \* اقل مزاج هذا اصاحب الجليل \* فكان ان يخل  
 اموراً طبع والترسيم \* ويهين اركان التصحيح والتنقيح \* لكن الله سبحانه عن  
 على زمر الطالبيين \* وانخلصين \* بأن حدا على استتمامه واستبوابه رئيس الأمراء

الانجيزية \* وعظيم الرساء الافرنجية \* مركز دائرة الجلالة والنباهة \* قطب ذاك  
 العظمة والوجاهة \* شمس الفضل والجمال \* الذي يدور حوله بالغرض كواكب العلم  
 والكمال \* وحيز الشرف والجلال \* الذي يستغي انزال الشرائع والكرامة به التقرب  
 والاتصال \* الذي ذروته اوج اتمر الفيض والاعطاء \* وسدته ذروة لتدوير الجود السائر  
 في سماء الصدق والصفاء \* من البس اعطائه الدهر حال التفضلات \* وتوج  
 افعاله بتاج الكرم والخيرات \* من نطقت بحمده السنة الانلام \* واشتهر  
 ذكره بالكرم والانعام \* اعني به صاحب الاعظم \* والرئيس  
 الافخم \* توبي برنسب صاحب الانال سلطان ساهرة الكمال  
 منجذبة الى شمس جماله وجلاله \* وشمس العزة  
 والعظمة ساطعة من افق عزه وكماله \* مادام  
 السماك راصحاً \* والسماك سابعاً \*  
 والسرطان معتلياً بحركة  
 النجوم \* ومختفياً  
 في التخوم \*

\* \*

\*



\*

A 12 21

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ أَنْبِيَّ أَحْمَدَكَ حَمْدًا يَتَلَّى فِي انْتِشَارِهِ حَمْدُ كُلِّ حَامِدٍ \* وَيُضْمَلُ بِاشْتِهَارِهِ جَعْدُ  
كُلِّ جَا حِدٍ \* وَيَفْلُ بِغَرَارِهِ حَسْدُ كُلِّ حَاسِدٍ \* وَيَحُلُّ بِاعْتِبَارِهِ عَقْدُ كُلِّ كَائِدٍ \* وَاشْهَدَ أَنْ  
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ شَهَادَةً اِئْتَدَّ بِهَا لِدَفْعِ الشَّدَائِدِ \* وَاسْتَرَدَّ بِهَا شَارِدَ النِّعَمِ الْاَوَّابِدِ \*  
وَاصَلِّيَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ الْهَادِي إِلَى أَمْتِنِ الْعَقَائِدِ وَاحْسِنِ الْقَوَاعِدِ \*  
الدَّاعِي إِلَى النِّجْمِ الْمُقَاصِدِ وَارْجِعِ الْفَوَائِدِ \* وَعَلَى آلِهِ الْغُرِّ الْاِمَاجِدِ \* الْمُتَقَدِّمِينَ  
عَلَى الْاَقَارِبِ وَالْاَبَاعِدِ \* الْمُؤَيِّدِينَ فِي الْمَصَادِرِ وَالْمَوَارِدِ \* صَلَوَةٌ تَسْمَعُ كُلَّ غَائِبٍ  
وَشَاهِدٍ \* وَتَتَمَعُّ كُلَّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ \* **أَمَّا بَعْدُ** فَاِنْ رَعَايَةَ الْاِيْمَانِ \* تَوْجِبُ قَضَاءَ  
حَقِّ الْاِخْوَانِ \* وَالرَّغْبَةَ فِي الثَّوَابِ \* تَبْعُثُ عَلَى مُقَابَلَةِ السُّؤَالِ بِالْجَوَابِ \* وَمَنْ  
الْاَصْحَابِ مَنْ عَرَفْتُ الْاِيْمَانَ مِنْ شَأْنِهِ \* وَاسْتَبْنَتْ الصَّلَاحَ عَلَى صَفَحَاتٍ وَجْهِهِ  
وَنَفَحَاتٍ لِسَانِهِ \* سَأَلْنِي اِنْ اَمَلِي عَلَيْهِ كِتَابًا بِمَخْتَصَرٍ فِي الْاَحْكَامِ \* مُتَضَمِّنًا رُؤُسَ  
مَسَائِلِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ \* يَكُونُ كَالْمُنْتَهَى الَّذِي يَصْدُرُ عَنْهُ \* اَوْ الْكَنْزُ الَّذِي يَنْفَقُ مِنْهُ \*  
فَاِبْتَدَأْتُ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ وَمَتَوَكِّلًا عَلَيْهِ \* فَلَيْسَ الْقُوَّةُ اِلَّا بِهِ وَلَا الْمَرْجِعُ اِلَّا اِلَيْهِ \* وَهَرَّ

مبني على اربعة اقسام الاول في العبادات وهي عشرة كتب ونبدأ بالاهم منها فالاهم

## كتاب الطهارة

الطهارة اسم للوضوء او الغسل او التيمم على وجه له تاثير في استباحة الصلوة وكل واحد منها ينقسم الى واجب وندب فالواجب من الوضوء ما كان لصلوة واجبة او طواف واجب او لمس كتابه القرآن ان وجب والمندوب ما عداه والواجب من الغسل ما كان لاحد الامور الثلاثة اول دخول المساجد او لقراءة العزائم ان وجبا وقد يجب اذا بقي لطلوع الفجر من يوم يجب صومه بقدر ما يغتسل الجنب واصوم المستحاضة اذا غمس دمه القطنه والمندوب ما عداه والواجب من التيمم ما كان لصلوة واجبة عند تضيق وقتها وللجنب في احد المسجدين ليخرج به والمندوب ما عداه وقد تجب الطهارة بالندروسببه وهذا الكتاب يعتمد على اربعة اركان **الركن الاول** في المياه وفيه ثلثة اطراف \* الاول في الماء المطلق وهو كل ما يستحق اطلاق اسم الماء عليه من غير اضافة وكله طاهر مزيل للحدث والخبث وباعتبار وقوع النجاسة فيه ينقسم الى جار ومحتون وماء بثر اما الجاري فلا ينجس الا باستيلاء النجاسة على احد اوصافه ويطهر بكثرة الماء الطاهر عليه متدا فعا حتى يزول تغيره ويلحق بحكمه ماء الحمام اذا كان له مادة ولو ما زجه طاهر فغيره او تغير من قبل نفسه لم يخرج عن كونه مطهرا مادام اطلاق الاسم باتيا عليه واما المحتون فما كان منه دون الكرفانه ينجس بملاقاة النجاسة ويطهر بالتقاء كره عليه فما زاد دفعه ولا يطره با تمامه كرا على الاظهر وما كان منه كرافصا عدا لا ينجس الا ان تغير النجاسة احد اوصافه ويطهر بالتقاء كره عليه فكذلك حتى يزول التغير ولا يطره بزوال التغير من قبل نفسه ولا بتصفيق الرياح ولا بوقوع اجسام طاهرة فيه تزيل عنه التغير والكراف



وما تارطل بالعراقي على الاظهر او ما كان كل واحد من طوله وعرضه وعمقه  
ثلاثة اشبار ونصفا ويستوي في هذا الحكم مياه الغدران والحياض والاواني  
على الاظهر واما ماء البئر فانه ينجس بتغيره بالنجاسة اجما ما وهل ينجس  
بالملافة فيه تردد والاظهر التنجيس وطريق تطهيره بنزع جميعه ان وقع فيها  
مسكرا او فقاخ او مني او احد الدماء الثلاثة على قول مشهور او مات فيها بعير  
فان تعذرا استيعاب ماؤها تراوح عليها اربعة رجال كل اثنين دفعة يوما الى  
الليل وبنزح كرا ان مات فيها دابة او حمار او بقرة وبنزح سبعين ان مات  
فيها انسان وبنزح خمسين ان وقعت فيها عذرة فذابت والمروي اربعون  
او خمسون او كثير الدم كذبح الشاة والمروي من ثلثين الى اربعين وبنزح  
اربعين ان مات فيها ثعلب او ارنب او خنزير او سنور او كلب وشبهه ولبول  
الرجل وبنزح عشر للعذرة الجامدة وقليل الدم كدم ذبح الطير والرفاف اليسير  
والمروي دلاء بسيرة وبنزح سبع لموت الطير والذرة اذا تنفخت او انتفخت  
ولبول الصبي الذي لم يبلغ ولا غتسال الجنب ولوقوع الكلب وخروجه  
حيا وبنزح خمس لذرق الدجاج الجلال وبنزح ثلث لموت الحية والوزغة  
والذرة وبنزح دلو لموت العصفور وشبهه وبول الصبي الذي لم يغتذ بالطعام  
وفي ماء المطر وفيه البول والعذرة وخرق الكلاب ثلثون دلو والدلو التي  
ينزح بها ما جرت العادة باستعمالها **فروع ثلثة الاول** حكم صغير الحيوان  
في النزع حكم كبيره \* الثاني اختلاف اجناس النجاسة موجب لتضاعف  
النزع وفي تضاعفه مع التماثل تردد احوطه التضعيف الا ان تكون بعضا  
من جملة لها مقدار فلا يزيد حكم ابعاضها عن جملتها \* الثالث اذا لم يقدر  
لِلنجاسة منزوح بنزح جميع ماؤها فان تعذر نزعها لم تطهر الا بالتراوح واذا تغير

احد اوصاف مائها بالنجاسة قيل ينزح حتى يزول التغير وقيل ينزح جميع مائها  
 فان تعذر لغزارته تراوح عليها اربعة وهو الاولى ويستحب ان يكون بين البئر  
 والبالوعة خمس اذرع اذا كانت الارض صلبة او كانت البئر فوق البالوعة  
 وان لم يكن كذلك فسبح ولا يحكم بنجاسة البئر الا ان يعلم وصول ماء  
 البالوعة اليها واذا حكم بنجاسة الماء لم يجز استعماله في الطهارة مطلقا ولا في  
 الاكل والشرب الا عند الضرورة ولو اشتبه الاذاء النجس بالطاهر وجب الامتناع  
 منهما فان لم يجد غيرهما تيمم \* الثاني في المضاف وهو كل ما اعتصر من  
 جسم او مزج به مزجا يسلبه اطلاق اسم الماء وهو طاهر لكن لا يزيل حديثا جماعا  
 ولا خبثا على الاظهر ويجوز استعماله في ما عد ذلك ومتى لاقتنه النجاسة نجس  
 قليلا وكثيره ولم يجز استعماله في الاكل ولا في الشرب ولم مزج طاهره بالمطلق  
 اعتبر في رفع الحدث به اطلاق الاسم ويكره الطهارة بماء أسخن بالشمس  
 في الآنية وبماء أسخن بالنار في غسل الاموات والماء المستعمل في غسل  
 الاخبث نجس سواء تغير بالنجاسة او لم يتغير عدا ماء الاستنجاء فانه طاهر  
 ما لم يتغير بالنجاسة او لاقتنه نجاسة من خارج والمستعمل في الوضوء طاهر مطهر  
 وما استعمل في الحدث الا كبر طاهر وهل يرفع به الحدث ثانيا فيه تردد  
 والاحوط المنع \* الثالث في الاسار وهي كلها طاهرة عدا سؤر الكلب والخنزير  
 والكافر وفي سؤر المسوخ تردد والطهارة اظهر ومن عدا الخوارج والغلاة من  
 اصناف المسلمين طاهر الجسد والسؤر ويكره سؤر الجلال وما يأكل الجيف  
 اذا خلا موضع الملاقاة من عين النجاسة والحائض التي لا تؤمن وسؤر البغال  
 والحمير والنارة والحيّة ومات فيه الوزغ والعقرب وينجس الماء بموت  
 الحيوان ذي النفس السائلة دون ما لانفس له وما لا يدرك بالطرف من الدم

لا ينجس الماء وقيل ينجسه وهو الاحوط \* **الركن الثاني** في الطهارة المائية  
وهي وضوء وغسل وفي <sup>(١)</sup>الوضوء <sup>(٢)</sup>فصول \* <sup>(٣)</sup>الاول في الاحداث الموجبة للوضوء  
وهي ستة خروج البول والغائط والريم من الموضع المعتاد ولو خرج الغائط  
مما دون المعدة نقض في قول والا شبه انه لا ينقض ولو اتفق المخرج في غير  
الموضع المعتاد نقض وكذا لو خرج الحدث من جرح ثم صار معتاداً والنوم  
الغالب على الحاسنتين وفي معناه كل ما ازال العقل من اغشاء او جنون او  
سكر والاستحاضة القليلة ولا ينقض الطهارة مذي ولاودي ولادم ولو خرج  
من السبيلين عند الدماء الثلاثة ولا قيء ولا نخامة ولا تقليم ظفر ولا حلق شعر  
ولا مسح ذكراً ولا قبل ولا دبر ولا لمس امرأة ولا اكل ما مسسته النار ولا ما يخرج  
من السبيلين الا ان يخالطه شيء من النواقض \* <sup>(٤)</sup>الثاني في احكام الخلوة وهي  
ثلاثة \* الاول في كيفية التخلي ويجب فيه ستر العورة ويستحب ستر البدن ويحرم  
استقبال القبلة واستدبارها ويستوي في ذلك الصحاري والابنية ويجب الانحراف  
في موضع قد بني على ذلك \* الثاني في الاستنجاء ويجب غسل موضع البول  
بالماء ولا يجزي غيره مع القدرة واقل ما يجزي مثلاً ما ملئ الحشفة وغسل مخرج  
الغائط بالماء حتى يزول العين والاثروا لا اعتبار بالرائحة وان تعدى المخرج  
لم يجز الا الماء وان لم يتعد كان مخيراً بين الماء والاحجار والماء افضل والجمع اكمل  
ولا يجزي اقل من ثلاثة احجار ويجب امرار كل حجر على موضع النجاسة  
ويكفي معه ازالة العين دون الاثر وان لم ينق بالثلاثة فلا بد من الزيادة حتى  
ينقي ولو نقي بدونها اكملها وجوباً ولا يكفي استعمال الحجر الواحد من ثلث  
جهات ولا يستعمل الحجر المستعمل ولا الاعيان النجسة ولا العظم ولا الروث  
ولا المطعوم ولا صقيل يزلق من النجاسة ولو استعمل ذلك لم يطهر \* **الثالث**

في سنن الخلوة وهي مندوبات ومكروهات فألندوبات تغطية الرأس والتسمية  
وتقديم الرجل اليسرى عند الدخول والاستبراء والدعاء عند الاستنجاء وعند  
الفراغ وتقديم اليمنى عند الخروج والدعاء بعده والمكروهات الجلوس في  
المشارع والسوارع وتحت الاشجار المثمرة ومواطن النزال ومواضع اللعن  
واستقبال الشمس والتمر بفرجه والريح بالبول والبول في ارض صلبة وفي  
ثقوب الحيوان وفي الماء جاريا ورافقا والاكل والشرب والسواك والاستنجاء  
باليمين وباليسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى والكلام الا بذكر الله او آية  
الكرسي او حجة يضر فرتها \* الثالث في كيفية الرضوء وفروضة خمسة \* الاول  
النية وهي ارادة تفعل بالقلب وكيفية ان ينوي الوجوب او الندب والقربة  
وهل يجب نية رفع الحدث او استحابة شيء مما يشترط فيه الطهارة الاظهار انه  
لا يجب ولا تعتبر النية في طهارة الثياب ولا غير ذلك مما يقصد به رفع الخبث  
ولو ضم الى نية التقرب ارادة التبرؤ او غير ذلك كانت طهارته مجزية ووقت  
النية عند غسل الكفين ويتضيّق عند غسل الوجه ويجب استدامة حكمها الى  
الفراغ **تفريع** اذا اجتمعت اسباب مختلفة توجب الرضوء كفي وضوء واحد  
بنية التقرب ولا يغتفر الى تعيين الحدث الذي يتطهر منه وكذا لو كان عليه  
اغسال وقيل ان نوى غسل الجذابة اجزى عن غيره ولو نوى غيره لم يجز عنه  
وليس بشيء \* الفرع الثاني غسل الوجه وهو ما بين منابت الشعر في مقدم  
الرأس الى طرف الذقن طولاً وما اشتملت عليه الا بهام والوسطى عرضاً  
وما خرج عن ذلك فليس من الوجه ولا عبرة بالانزع ولا بالاغم ولا بمن تجاوزت  
اصابعه العذار او قصرت عنه بل يرجع كل منهم الى مستوى الخلقة فيغسل  
ما يغسله ويجب ان يغسل من اعلى الوجه الى الذقن ولو غسل منكوساً

لم يجز على الاظهر ولا يجب غسل ما استرسل من اللحية ولا تخليلها بل يغسل  
الظاهر ولو نبت للمرأة لحيه لم يجب تخليلها وكفى افاضه الماء على ظاهرها \*  
الفرض الثالث غسل اليدين والواجب غسل الذراعين والمرفقين والابتداء  
من المرفق ولو غسل منكوسا لم يجز على الاظهر ويجب البداءة باليمنى ومن  
قطع بعض يديه غسل ما بقي من المرفق فان قطعت من المرفق ستط فرض غسلها  
ولو كان له ذراعان دون المرفق او اصابع زائدة او لحم نابت وجب غسل  
الجميع ولو كان فوق المرفق لم يجب غسله ولو كان له يد زائدة وجب غسلها \*  
الفرض الرابع مسح الرأس والواجب منه ما يسمى بهما سحا والمندوب مقدار  
ثلث اصابع عرضا ويختص المسح بمتدم الرأس ويجب ان يكون بنداوة الوضوء  
ولا يجوز استيناف ماء جديد له ولو جف ماء على يده اخذ من لحيته واشغار  
عينيه فان لم يبق نداوة استأنف والا فضل مسح الرأس مقبلا ويكره مدبرا  
على الاشبه ولو غسل موضع المسح لم يجز ويجوز المسح على الشعر المختص بالمقدم  
وعلى البشرة ولو جمع عليه شعرا من غيره ومسح عليه لم يجز وكذلك لو مسح على  
العمامة او غيرها مما يستمر موضع المسح \* الفرض الخامس مسح الرجلين  
ويجب مسح القدمين من رؤس الاصابع الى الكعبين وهما قبتا القدمين ويجوز  
منكوسا وليس بين الرجلين ترتيب واذا قطع بعض موضع المسح مسح على ما بقي  
ولو قطع من الكعب ستط المسح على القدم ويجب المسح على بشرة القدم ولا يجوز  
على حائل من خف او غيره اللتقيّة او الضرورة واذا زال السبب اعاد  
الطهارة على قول وقيل لا تجب الالحدث والاول احوط **مسائل ثمان**  
الاولى الترتيب واجب فى الوضوء يبدأ بغسل الوجه قبل اليمنى واليسرى  
بعدها ومسح الرأس ثالثا والرجلين آخرافلو خالف اعاد الوضوء عدة اكان او

نميانا ان كان تدجف الوضوء وان كان البلل باقيا اعاد على ما يحصل معه  
 الترتيب \* الثانية الموالاة واجبة وهي ان يغسل كل عضو قبل ان يجف ما تقدمه  
 وقيل هي متابعة بين الاعضاء مع الاختيار ومراعاة الجفاف مع الاضطرار \*  
 الثالثة النرض في الغسلات مرة واحدة والثانية سنة والثالثة بدعة وليس في  
 المسمح تكرار \* الرابعة يحزى في الغسل ما يسمى به غاسلا وان كان مثل الدهن  
 ومن كان في يده خاتم او سر عليه اتصال الماء الى ما تحته وان كان واسعا  
 استحسب له تحريكه \* الخامسة من كان على بعض اعضاء طهارته جبيرة فان امكنه  
 نزعها او تكرار الماء عليها حتى يصل الى الشرى وجب والا اجراه المسمح عليها سواء  
 كان ما تحته طاهرا او نجسا واد ازال العذر استأنف الطهارة على نردديه \*  
 السادسة لا يجوز ان يتولي وضوءه غيره مع الاختيار ويجوز مع الاضطرار \*  
 السابعة لا يجوز للمحدث مسح كتابه القرآن وجوز له ان يمس ما عدا  
 الكتابة \* الثامنة من به السلس قيل يتوضأ لكل صلوة وقيل من به البطن اذا  
 تجدد حدثه في الصلوة يتطهر ويمني **وسنن** الوضوء هي وضع الاناء على  
 اليمين والاغتراف بها والتسمية والدعاء وغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء  
 من حدث النوم او البول مرة ومن الغائط مرتين والمضمضة والاستنشاق والدعاء  
 مندهما وعند غسل الوجه واليدين وعند مسح الرأس والرجلين وان يبدأ الرجل  
 بغسل ظاهر ذراعيه وفي الثانية بباطنهما والمرأة بالعكس وان يكون الوضوء  
 بماء ويكره ان يستعين في طهارته وان يمسح بلل الوضوء عن اعضائه \* الرابع  
 في احكام الوضوء من يمتنع الحدث وشك في الطهارة او يتيقنهما وشك في المتأخر  
 تطهر وكذلك الوتيقن ترك عضو اتى به وبما بعده وان جف البلل استأنف  
 وان شك في شيء من افعال الطهارة وهو على حاله اتى بما شك فيه ثم بما بعده

ولوتيقن الطهارة وشك في الحدث او في شيء من افعال الوضوء بعد انصرافه لم يعد ومن ترك غسل موضع النجوا والبول وصلى اداء الصلوة عامدا كان او ناسيا او جاهلا ومن جدد وضوءه بنية التدب ثم صلى وذكر انه اخل بعضو من احدى الطهارتين فان اقتصر على نية الترتيب بالطهارة والصلوة صحبتان وان اوجبتا نية الاستباحة اعاد هذا ولو صلى بكل واحدة منهما صلوة اعاد الاولى بناء على الاول والاخر حدث عقيب الطهارة منهما ولم يعلمها بعينها اعاد الصلوتين ان اختلفتا مددا او الفصول و واحدة بنوي بها ما في ذمته وكذا لو صلى بطهارة ثم حدث وجدد طهارة ثم صلى اخرى وذكر انه اخل بواجب من احدى الطهارتين ولو صلى خمس ركعات انه احدث عقيب احدى الطهارات اعاد ثلث فرائض ثلثا واثنين واربعاً وقيل يعيد خمسا والاول اشبه \*

**وأما الغسل** ففيه الواجب والمندوب \* والواجب ستة اغسال غسل الجنابة والحيض والاستحاضة التي تنب الكرسف والنفاس ومس الاموات من الناس قبل تغسيلهم وبعد بردهم وغسل الامرات وبيان ذلك في خمسة فصول \*

الاول في الجنابة والنظر في السبب والحكم والغسل \* اما سبب الجنابة فامران \* الاول اذا علم ان الخارج مني فان حصل ما يشبه به وكان دافقا تقارنه الشهوة وفتور الجسد وجب الغسل ولو كان مريضا كفت الشهوة وفتور الجسد في وجوبه ولو تجرد عن الشهوة والدفق مع اشتباهه لم يجب وان وجد على ثوبه او جسده منيا وجب الغسل اذا لم يشتركه في الثوب غيره \* والجمع فان جامع امرأة في قبلها والتقى الختان وجب الغسل وان كانت الموطوءة ميتة وان جامع امرأة في الدبر ولم ينزل وجب الغسل على الاصم ولو وطئ غلاما فواقبه ولم ينزل قال المرتضى قدس الله روحه يجب الغسل معولا على الاجماع

المركب ولم يثبت ولا يجب الغسل بوطي بهيمة اذا لم ينزل **تفريع** الغسل  
يجب على الكافر عند حصول سببه لكن لا يصح منه في حال كفره فان اسلم وجب  
عليه وصح منه ولو اغتسل ثم ارتد ثم عاد لم يبطل غسله \* **واما** الحكم فيحرم عليه قراءة  
كل واحدة من العزائم وقراءة بعضها حتى البسملة ان نوى بها احداً منها ومس كتابة  
القرآن او شيء عليه اسم الله سبحانه والجلوس في المساجد ووضع شيء فيها  
والجواز في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله خاصة ولو اجنب  
فيهما لم يقطعهما الا بالتيمم ويكره له الاكل والشرب وتخفف الكراهية بالمضمضة  
والاستنشاق وقراءة ما زاد على سبع آيات من غير العزائم واشد من ذلك  
قراءة سبعين وما زاد من ذلك اغلظ كراهية ومس المصحف والنوم حتى يغتسل  
او يتوضأ والخضاب \* **واما** الغسل فواجباته خمسة النية واستدامة حكمها الى  
آخر الغسل وغسل البشرة بما يسمى غسلًا وتخليل ما لا يصل الماء اليه الا به  
والترتيب بيد الرأس ثم بالجانب الايمن ثم الايسر ويسقط الترتيب بائتماسه  
واحدة \* **وسنن** الغسل تقديم النية عند غسل اليدين ويتضيّق عند غسل  
الرأس وامرار اليد على الجسد وتخليل ما يصل اليه الماء استظهاراً والبول  
امام الغسل والاستبراء وكيفية ان يمسم من المقعد الى اصل التضييب  
ثلثاً ومنه الى رأس الحشفة ثلثاً وينتدّ ثلثاً وغسل اليدين ثلثاً قبل ادخالهما  
الاناء والمضمضة والاستنشاق ثلثاً والغسل بصاع **مسائل** ثلث \* **الاولى**  
اذا رأى المغتسل بلابعد الغسل فان كان بال واستبرأ لم يعد والا كان عليه  
الاعادة \* **الثانية** اذا غسل بعض اعضائه ثم احدث قيل يعيد الغسل من رأس  
وقيل يقتصر على اتمام الغسل وقيل يتم ويتوضأ للصلاة وهو الاشبه \* **الثالثة**  
لا يجوز ان يغسله غيره مع الامكان ويكره ان يستعين فيه \* **الفصل الثاني** في الحيض



وهو يشتمل على بيانه وما يتعلق به \* أما الأول فالحيض هو الدم الذي له تعلق بانقضاء العدة ولقليله حد وفي الاغلب يكون اسود غليظا حاراً يخرج بحرقة وقد يشبه بدم العذرة فيعتبر بالقطنه فان خرجت مطوقة فهو لعذرة وكل ما تراه الصبية قبل بلوغها تسعاً فليس بحيض وكذا قيل فيما يخرج من الجانب الايمن واقل الحيض ثلثة ايام واكثره عشرة وكذا اقل الطهر وهل يشترط التوالي في الثلثة ام يكفي كونها في جملة عشرة الاظهر الاول وما تراه المرأة بعد يأسها لا يكون حيضاً وتيأس المرأة ببلوغ ستين وقيل في غير القرشية والنبطية ببلوغ خمسين سنة وكل دم رآته امرأة دون ثلثة فليس بحيض مبتدأة كانت او ذات عادة وما تراه من الثلثة الى العشرة مما يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض تجانس او اختلف وتصير المرأة ذات عادة بان ترى الدم دفعة ثم ينقطع اقل الطهر فصاعداً ثم تراه ثانياً بمثل تلك العدة ولا عبرة باختلاف لون الدم **مسائل** خمس \* الأولى ذات العادة تترك الصلوة والصوم برؤية الدم اجماً ما وفي المبتدأة تردد الاظهر انها تحتاط للعبادة حتى تمضي لها ثلثة ايام \* الثانية لورأت الدم ثلثة ايام ثم انقطع ورأت قبل العاشر كان الكل حيضاً ولو تجاوز العشرة رجعت الى التفصيل الذي نذكره ولو تأخر بمقدار عشرة ايام ثم رأت كان الاول حيضاً منفرداً والثاني يمكن ان يكون حيضاً مستأنفاً \* الثالثة اذا انقطع الدم لدون عشرة فعليها الاستبراء بالقطنه فان خرجت نقيّة اغتسلت وان كانت متلطخة صبرت المبتدأة حتى تنقي او تمضي عشرة ايام وذات العادة تغتسل بعد يوم او يومين من عادتها فان استمرت الى العاشر وانقطع قضت ما فعلته من صوم وان تجاوز كان ما انت به مجزياً \* الرابعة اذا طهرت جازلزوجها وطئها قبل الغسل على كراهية \* الخامسة اذا دخل وقت الصلوة فحاضت وقد مضى

مقدار الطهارة والصلوة وجب عليها القضاء وان كان قبل ذلك لم يجب وان  
 ظهرت قبل آخر الوقت بمقدار الطهارة واداء ركعة وجب عليها الاداء  
 ومع الاخلال القضاء \* واما ما يتعلق به فاشياء \* الاول يحرم عليها كل ما يشترط  
 فيه الطهارة كالصلوة والطواف ومس كتابة القرآن ويكره حمل المصحف ولمس  
 هامشه ولو تطهرت لم يرتفع حدتها \* الثاني لا يصح منها الصوم \* الثالث  
 لا يجوز لها الجلوس في المسجد ويكره الجواز فيه \* الرابع لا يجوز لها قراءة  
 شيء من العزائم ويكره لها ما عدا ذلك وتسجد لوتلت السجدة وكذا ان  
 استمعت على الاظهر \* الخامس يحرم على زوجها وطئها حتى تطهر ويجوز له  
 الاستمتاع بما عدا القبل فان وطئ عامدا ما لم وجبت عليه الكفارة وقيل  
 لا تجب والاول احوط والكفارة في اوله دينار وفي وسطه نصف وفي آخره ربع  
 ولو تكرر منه الوطئ في وقت لا يختلف فيه الكفارة لم تتكرر وقيل بل تتكرر  
 والاول اقوى وان اختلف تكررت \* السادس لا يصح طلاقها اذا كانت  
 مدخولا بها وزوجها حاضر معها \* السابع اذا طهرت وجب عليها الغسل وكيفية  
 مثل غسل الجنابة لكن لا بد معه من الرضوء قبله او بعده وقضاء الصوم دون  
 الصلوة \* الثامن يستحب ان تتوضأ في وقت كل صلوة وتجلس بمقدار زمان  
 صلوتها في مصلاتها ذكر لله تعالى ويكره لها الخضاب \* الفصل الثالث  
 في الاستحاضة وهو يشتمل على اقسامها واحكامها \* اما الاول فدم الاستحاضة  
 في الاغلب اصفر بارد رقيق يخرج بغثور وقد يتفق بمثل هذا الوصف ايضا  
 ان الصفرة والكدر في ايام الحيض حيض وفي ايام الطهر طهر وكل دم تراه  
 المرأة اقل من ثلثة ايام ولم يكن دم قرح ولا جرح فهو استحاضة وكذا  
 ما يزيد عن العادة ويتجاوز عن العشرة او يزيد عن ايام النفاس او يكون

مع الحمل على الاظهر او مع اليأس او قبل البلوغ واذا تجاوز الدم عشرة ايام وهي ممن تحيض فقد امتزج حيضها بطهرها فهي اما مبتدأة واما ذات عادة مستقرة او مضطربة فالمبتدأة ترجع الى اعتبار الدم فما شابه دم الحيض فهو حيض وما شابه دم الاستحاضة فهو استحاضة بشرط ان يكون ما شابه دم الحيض لا ينقص عن ثلثة ولا يزيد عن عشرة فان كان لونا واحدا او لم يحصل فيه شرائط التمييز رجعت الى عادة نسائها ان اتفقن وقيل او عادة ذوات اسنانها من بلدها فان كنَّ مختلفات جعلت حيضها في كل شهر سبعة ايام او عشرة من شهر وثلثة من الآخر مخيرة فيهما وقيل عشرة وقيل ثلثة والاول اظهر وذات العادة تجعل عادتها حيضا وما سواه استحاضة فان اجتمع لها مع العادة التمييز قيل تعمل على العادة وقيل تعمل على التمييز وقيل بالتخير والاول اظهر وههنا مسائل \* الاولى اذا كانت عادتها مستقرة عددا ووقتا فرأت ذلك العدد متقدما على ذلك الوقت او متأخرا عنه تحيضت بالعدد والفت الوقت لان العادة تتقدم وتتاخر سواء رأت بصفة دم الحيض او لم تكن \* الثانية لورأت قبل العادة وفي العادة فان لم يتجاوز العشرة فالكل حيض وان تجاوز جعلت العادة حيضا وكان ما تدمها استحاضة وكذا لورأت في وقت العادة وبعدها ولورأت قبل العادة وفي العادة وبعدها فان لم يتجاوز العشرة فالجميع حيض وان زاد من العشرة فالحيض وقت العادة والطرفان استحاضة \* الثالثة لو كانت مادتها في كل شهر مرة واحدة عددا معيناً فرأت في شهر واحد مرتين بعدد ايام العادة كان ذلك حيضا ولو جاء في كل مرة ازيد من العادة لكان ذلك حيضا اذا لم يتجاوز العشرة فان تجاوز تحيضت بقدر عادتها وكان الباقي استحاضة ومضطربة العادة ترجع الى التمييز فتعمل عليه ولا تترك هذه الصلوة الا بعد

مضي ثلثة ايام على الاظهر فان فقدت التمييز فهنا مسائل ثلثة \* الاولى  
اذا ذكرت العدد ونسيت الوقت قيل تعمل في الزمان كله ما تعلمه المستحاضة  
وتغتسل للحيض في كل وقت يحتمل انقطاع الدم فيه وتقضي صوم عادتها \*  
الثانية لو ذكرت الوقت ونسيت العدد فان ذكرت اول حيضها اكملته ثلثة  
وان ذكرت آخره جعلته نهاية الثلثة وعملت في بقية الزمان ما تعلمه المستحاضة  
وتغتسل للحيض في كل زمان يفرض فيه الانقطاع وتقضي صوم عشرة ايام  
احتياطاً ما لم يقصر الوقت الذي عرفتة عن العشرة \* الثالثة لو نسيتها جميعاً  
فهذه تحيض في كل شهر سبعة ايام او ستة او عشرة من شهر وثلثة من آخر ما دام  
الاشتباه باقياً \* واما احكامها فنقول دم الاستحاضة اما ان لا يثقب الكرسف  
او يثقبه ولا يسيل او يسيل ففي الاول يلزمها تغيير القطنه وتجديد الوضوء عند  
كل صلوة ولا تجمع بين صلوتين بوضوء واحد وفي الثاني يلزمها مع ذلك تغيير  
الخزقة والغسل لصلوة الغداة وفي الثالث يلزمها مع ذلك غسل لظهر  
والعصر تجمع بينهما وغسل للمغرب والعشاء تجمع بينهما فاذا فعلت ذلك  
كانت بحكم الطاهر وان اخلت بذلك لم تصح صلواتها وان اخلت بالاغسال  
لم يصح صومها \* الفصل الرابع في النفاس النفاس دم الولادة وليس لقليله  
حد فحائزاً ان يكون لحظة واحدة ولو ولدت ولم تر دمًا لم يكن لها نفاس  
ولورات قبل الولادة كان طهراً واكثر النفاس عشرة ايام على الاظهر ولو كانت  
حاملًا باثنتين وتراخت ولادة احدهما كان ابتداء نفاسها من الاول وعدد  
ايامها من وضع الاخير ولو لم تر دمًا ثم رأت في العاشر كان ذلك نفاساً ولورات  
عقيب الولادة ثم طهرت ثم رأت العاشر او قبله كان الدمان وما بينهما نفاساً  
ويحرم على النساء ما يحرم على الحائض وكذا ما يكره لها ولا يصح طلاقها

وغسلها كغسل الحائض \* الفصل الخامس في احكام الاموات وهي خمسة  
 \* الأول في الاحتضار ويجب فيه توجيه الميت الى القبلة بان يلقي على ظهره  
 ويجعل وجهه وباطن رجليه الى القبلة بحيث لو جلس لكان مستقبلاً وهو  
 فرض كفاية وقيل هو مستحب ويستحب تلقينه الشهادتين والاقرار بالنبى  
 صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام وكلمات الفرج ونقله الى مصلاة  
 ويكون عنده مصباح ان مات ليلاً ومن يقرأ القرآن فاذا مات غمضت عيناه  
 واطبق فوه ومدّت يداه الى جنبه وغطى بثوب ويجعل تجهيزه الا ان يكون  
 حاله مشبهة فيستبرأ بعلامات الموت او يصبر عليه ثلثة ايام ويكره ان يطرح  
 على بطنه حديد وان يحضره جنب او حائض \* الثاني في التغسيل وهو فرض  
 على الكفاية وكذا تكفينه ودفنه والصلوة عليه واولى الناس به اولاهم بميراثه  
 واذ كان الاولياء رجالاً ونساء فالرجال اولى والزوج اولى بالمرأة من كل احد  
 في احكامها ويجوز ان يغسل الكافر المسلم اذا لم يحضره مسلم ولا مسلمة ذات  
 رحم وكذا تغسل الكافرة المسلمة اذا لم تكن مسلمة ولا ذورحم ويغسل الرجل  
 محارمه من وراء الثياب اذا لم تكن مسلمة وكذا المرأة ولا يغسل الرجل من  
 ليست له بمحرم الاولها دون ثلثة سنين وكذا المرأة ويغسلها مجردة وكل  
 مظهر للشهادتين وان لم يكن معتقداً للحق يجوز تغسيله عدا الخوارج والغلاة  
 والشهيد الذي قتل بين يدي الامام عليه السلام ومن نصبه ومات في المعركة  
 لا يغسل ولا يكفن ويصلى عليه وكذا من وجب عليه القتل يؤمر بالاغتسال  
 قبل قتله ثم لا يغسل بعد ذلك ولو وجد بعض الميت فان كان فيه الصدر او  
 الصدر وحده فسل وكفن وصلي عليه ودفن وان لم يكن وكان فيه عظم غسل  
 ولف في خرقة ودفن وكذا السقط اذا كان له اربعة اشهر فصاعداً فان لم يكن

فيه عظم اقتصر على الله في خرقته ودفن وكذا السقط اذا لم تلجج الروح واذا لم يحضر الميت مسلم ولا كافر ولا محرم من النساء دفن بغير غسل ولا تقربه الكافرة وكذا المرأة وروي انهم يغسلون وجهها ويديها ويجب ازالة النجاسة عن بدنه اولاً ثم يغسل بماء السدر يبدأ برأسه ثم جانبه الايمن ثم الايسر واقل ما يلقي في الماء من السدر ما يتع عليه الاسم وقيل مقدار سبع ورتات وبعده بماء الكافور على الصفة وبماء القراح اخيراً كما يغسل من الجنابة وفي وضوء الميت تردد الاشبه انه لا يجب ولا يجوز الاقتصار على اقل من الغسلات المذكورة الا عند الضرورة ولو عدم الكافور والسدر غسل بالماء القراح وقيل لا تستط الغسلة بفوات ما يطرح فيها وفيه تردد ولو خيف من تغسيله تناثر جلده كالمحترق والمجدور تيمم بالتراب كما يتيمم العاجز \* وسن الغسل ان يوضع على حاجته مستقبل القبلة وان يغسل تحت الظلال وان تجعل للماء حفيرة ويكره ارساله في الكنيف ولا بأس بالبالوعة وان يفتق قميصه وينزع من تحته ويستتر عورته وتلين اصابعه برفق ويغسل رأسه برذوة السدر امام الغسل ويغسل فرجه بالسدر والحرص ويغسل يداه ويبدأ بشق رأسه الايمن ويغسل كل عضو منه ثلثة مرات في كل غسلة ويمسح بطنه في الغسلتين الاوليين الا ان يكون الميت امرأة حاملاً وان يكون الغاسل منه على الجانب الايمن ويغسل الغاسل يديه مع كل غسلة ثم ينشفه بثوب بعد الفراغ ويكره ان يجعل الميت بين رجليه وان يقعد وان يقص اظفاره وان يرجل شعره وان يغسل مخالفاً وان اضطر فسله غسل اهل الخلاف \* الثالث في تكفينه ويجب ان يكفن في ثلثة اقطاع ميزر وقميص وازار ويجزي عند الضرورة قطعة ولا يجوز التكنين بالحرير ويجب ان يمسح مساجده بما تيسر من الكافور الا ان يكون الميت

محرم ما فلا يقربه الكافور واقل الفضل في مقدار درهم و افضل منه اربعة دراهم  
واكملة ثلثة عشر درهما وثلث وعند الضرورة يدفن بغير كافور ولا يجوز تطييبه  
بغير الكافور والذرية \* وسنن هذا القسم ان يغتسل الغاسل قبل تكفينه او يتوضأ  
وضوء الصلوة وان تزداد للرجل حبرة عبرية غير مطرزة بالذهب وخرقة لفخذه  
يكون طولها ثلثة اذرع ونصفا في عرض شبر تقريبا ويشد طرفاها على حقويه ويلف  
بما استرسل منها فخذه لثا شديدا بعد ان يجعل بين اليدين شيء من القطن  
وان خشي خروج شيء فلا بأس ان يحشى في دبره وعمامة يعمم بها محنكا يلف  
رأسه بها لثا ويخرج طرفاها من تحت الحنك ويلتصقان على صدره وتزداد للمرأة  
على كفن الرجل لفافة لثدييها ونمط ويوضع لها بدلا عن العمامة قناع  
وان يكون الكفن قطنيا وينثر على الحبرة واللغافة والقميص ذريرة وتكون  
الحبرة فوق اللغافة والقميص باطنها ويكتب على الحبرة والقميص والازار  
والجريدتين اسمه وانه يشهد الشهادتين وان ذكر الائمة عليهم السلام وعددهم  
الى آخرهم كان حسنا ويكون ذلك بتربة الحسين عليه السلام فان لم توجد  
فبالاصبع وان فقدت الحبرة يجعل بدلها لفافة اخرى وان يخاط الكفن بخيوط  
منه ولا تبلى بالريق وتجعل معه جريدتان من سعف النخل فان لم يوجد فمن  
السدر فان لم يوجد فمن الخلف والا فمن شجر رطب وتجعل احداهما من  
جانبه الايمن مع ترقوته يلصقها بجلده والاخرى من الجانب اليسار بين  
القميص والازار وان يسحق الكافور بيده ويجعل ما يفضل عن مساجده على  
صدره وان يطوي جانب اللغافة الايسر على الايمن والايمن على الايسر  
ويكره تكفينه في الكتان وان تعمل للكتان المبتدأة اكماما ويكتب عليها بالسواد  
وان يجعل في سمعه وبصره شيء من الكافور \* مسائل ثلث \* الاولى اذا خرج

من الميت نجاسة بعد تكفينه فان لاقت جسده غسلت بالماء وان لاقت كفنه  
فكذلك الا ان يكون بعد طرحه في القبر فانها تقرض ومنهم من اوجب قرضها  
مطلقا والاول اولى \* الثانية كفن المرأة على زوجها وان كانت ذات مال لكن  
لا يلزمه زيادة على الواجب ويؤخذ كفن الميت من اصل تركته مقدما على  
الديون والوصايا فان لم يكن له كفن دفن عريانا ولا يجب على المسلمين  
بذل الكفن بل يستحب وكذا ما يحتاج الميت اليه من كافور وسدر وغيره \*  
الثالثة اذا سقط من الميت شيء من شعره او جسمه وجب ان يطرح  
معه في كفنه \* الرابع في مواراته في الارض وله مقدعات مستنونة كلها وهي  
ان يمشي المشيع وراء الجنازة او الى احد جانبيها وان يربع الجنازة ويبدأ  
بمقدمها الايمن ثم يدور من ورائها الى جانب الايسر ويعلم المؤمنين  
بموت الميت المؤمن وان يقول المشاهد للجنازة **الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يُجْعَلْ لِي**  
**مِنْ السَّوَادِ اُخْتَرِمَ** وان يضع الجنازة على الارض اذا وصل الى القبر  
مما يلي رجليه والمرأة مما يلي القبلة وان ينقله في ثلث دفعات وان يرسله  
الى القبر ما بتأبرأسه والمرأة عرضا وان ينزل من يتناوله حافيا ويكشف رأسه  
ويحلل ازراره ويكره ان يتولى ذلك الاقارب الا في المرأة ويستحب ان يدعو  
عند انزاله في القبر \* وفي الدفن فروض وسنن فالفروض ان يوارى في الارض  
مع القدرة وراكب البحر يلقي فيه اما مثقلا او مستورا في وعاء كالخابية او  
شبهها مع تعذر الوصول الى البر وان يضجعه على جانبه الايمن مستقبل القبلة  
الا ان يكون امرأة غير مسلمة حاملا من مسلم فيستدبر بها القبلة \* والسنن  
ان يحفر القبر قدر قامته او الى الترقوة ويجعل له لحد مما يلي القبلة ويحلل مقد  
الاكفان من قبل رأسه ورجليه ويجعل معه شيء من تراب الحسين عليه السلام



ويلقنه ويدعوله ثم يشرج اللبن ويخرج من قبل رجلي القبر ويهيل الحاضرون التراب بظهر الاكف قائلين اِنَّا لِلّٰهِ وَاِنَّا اِلَيْهِ رَاجِعُونَ ويرفع القبر مقدار اربع اصابع ويربّع ويصبّ عليه الماء من قبل رأسه ثم يدور عليه فان فضل من الماء مهي القاه على وسط القبر وتوضع اليد على القبر ويترحم على الميت ويلقنه الولي بعد انصراف الناس عنه برفع صوته والتعزية مستحبة وهي جائزة قبل الدفن وبعده ويكفي ان يراه صاحبها ويكره فرش القبر بالساج الا عند الضرورة وان يهيل ذورجم على رحمه وتجصيص القبور وتجديدها ودفن ميتين في قبر واحد وان يتقل الميت من بلدا الى آخر الا الى احد المشاهد المشرفة وان يستند الى القبر ويمشي عليه \* الخامس في اللواحق وهي مسائل اربع \* الاولى لا يجوز نبش القبور ولا نقل الموتى بعد دفنهم ولا شق الثوب على غير الاب والاخ \* الثانية الشهيد يدفن بثيابه وينزع عنه الخفان والفروا صابهما الدم ام لا يصبهما على الاظهر ولا فرق بين ان يقتل بحديد او بغيرة \* الثالثة حكم الصبي والمجنون اذا قتل شهيدا حكم البالغ العاقل \* الرابعة اذامات ولد الحامل قطع واخرج وان ماتت هي دونه شق جوفها وانتزع وخيط الموضع \* واما الاغسال المسنونة فالمشهور منها ثمانية وعشرون غسلا ستة عشر للوقت وهي غسل يوم الجمعة ووقته ما بين طلوع الفجر الى زوال الشمس وكلما قرب من الزوال كان افضل ويجوز تعجيله يوم الخميس لمن خاف عوز الماء وقضاؤه يوم السبت وستة في شهر رمضان اول ليلة منه وليلة النصف وسبع عشرة وتسع عشرة واحدى وعشرين وثلاث وعشرين وليلة الفطرويومي العيدين وعرفة وليلة النصف من رجب ويوم السابع والعشرين منه وليلة النصف من شعبان ويوم الغدير ويوم المباهلة وسبعة للفعل وهي غسل الاحرام وغسل زيارة النبي والائمة

عليهم السلام وغسل المغرط في صلوة الكسوف مع احتراق القرص اذا اراد قضاءها على الاظهر وغسل التوبة سواء كان عن فسق او كفر و صلوة الحاجة و صلوة الاستخارة وخمسة للمكان وهي غسل دخول الحرم ومسجد الحرام والكعبة والمدينة ومسجد النبي صلى الله عليه وآله \* مسائل اربع \* الاولى ما يستحب للفعل والمكان يقدم عليهما وما يستحب للزمان يكون بعد دخوله \* الثانية اذا اجتمعت اغسال مندوبة لا يكفي نية القربة ما لم ينو السبب وقيل اذا انضم اليها غسل واجب كفاه نيته والاول اولى \* والثالثة والرابعة قال بعض فقها ثنا بوجوب غسل من سعى الى مصلوب ليراه عامدا بعد ثلثة ايام وكذلك غسل المولود والاظهر الاستحباب \* الركن الثالث في الطهارة الترابية والنظر في اطراف اربعة \* الاول ما يصح معه التيمم وهو ضروب \* الاول عدم الماء ويجب عنده الطلب فيضرب غلوة سهمين في كل جهة من الجهات الاربع ان كانت الارض سهلة وغلوة سهم ان كانت حزنة ولو اخل بالضرب حتى ضاق الوقت اخطأ وصح تيممه و صلوته على الاظهر ولا فرق بين عدم الماء اصلا ووجود ما لا يكفي لطيهارته \* الثاني عدم الوصلة اليه فمن عدم الثمن فهو كمن عدم الماء وكذا ان وجد به ثمن يضربه في الحال وان لم يكن مضرا في الحال لزمه شراؤه ولو كان باضعاف ثمنه المعتاد وكذا القول في الآلة \* الثالث الخوف ولا فرق في جواز التيمم بين ان يخاف لصا وسبعا او يخاف ضياع مال وكذا لو خشى المرض الشديد او الشين باستعمال الماء جازله التيمم وكذا لو كان معه ماء للشرب وخاف العطش ان استعمله \* الطرف الثاني فيما يجوز التيمم به وهو كل ما يقع عليه اسم الارض ولا يجوز التيمم بالمعادن ولا بالرماد ولا بالنبات المنسحق كالاثنان والدقيق .

ويجوز التيمم بارض النورة والجص وتراب القبر وبالتراب المستعمل في التيمم ولا يصح التيمم بالتراب المغصوب ولا بالنجس ولا بالوحد مع وجود التراب واذا امتزج التراب بشيء من المعادن فان استهلكه التراب جازوا لآلم يجوز ويكره بالسبخة والرمل ويستحب ان يكون من رباء الارض وعواليها ومع فقد التراب تيمم بغبار ثوبه اولبد سرجه او عرف دابته ومع فقد ذلك تيمم بالوحد \* الطرف الثالث في كيفية التيمم لا يصح التيمم قبل دخول الوقت ويصح مع تضيئه وهل يصح مع سعتة فيه تردد والاحوط المنع والواجب في التيمم النية واستدامة حكمها والترتيب بان يضع يديه على الارض ثم يمسح الجبهة بهما من قصاص شعر الرأس الى طرف انفه الاعلى ثم يمسح ظاهر الكفين وقيل باستيعاب مسح الوجه والذراعين والاول اظهر ويجزيه في الوضوء ضربة واحدة لجبهته وظاهر كفيه ولا بد فيما هو بدل من الغسل من ضربتين وقيل في الكل ضربتان وقيل ضربة واحدة والتفصيل اظهر وان قطعت كفاه سقط مسحهما واقتصر على الجبهة ولو قطع بعضهما مسح على ما بقي ويجب استيعاب مواضع المسح في التيمم فلو بقي منها شيء لم يصح ويستحب نفخ اليدين بعد ضربهما على الارض ولو تيمم وعلى جسده نجاسة صح تيممه كما لو تطهر بالماء وعليه نجاسة لكن في التيمم يراعى ضيق الوقت \* الطرف الرابع في احكامه وهي عشرة الاول من صلى بتيممه لا يعيد سواء كان في سفر او حضر وقيل فيمن تعمد الجنابة وخشي على نفسه من استعمال الماء يتيمم ويصلي ثم يعيد وفيمن منعه زحام الجماعة يوم الجمعة عن الخروج مثل ذلك وكذا من كان على جسده نجاسة ولم يكن معه ماء لازالتها والاظهر عدم الامادة \* الثاني يجب عليه طلب الماء فان اخل بالطلب وصلى ثم وجد الماء في رحله او مع اصحابه تطهر واعاد الصلوة \* الثالث من عدم الماء

وما يتيمّم به لقيد او حبس في موضع نجس قيل يصليّ ويعبد وقيل يؤخر الصلوة حتى يرتفع العذر فان خرج الوقت قضى وقيل يسقط الفرض اداءً وقضاءً وهو الاشبه \* **الرابع** اذا وجد الماء قبل دخوله في الصلوة تطهّروا ان وجدته بعد فراغه من الصلوة لم تجب الاعادة وان وجدته وهو في الصلوة قيل يرجع ما لم يركع وقيل بمضي في صلوته ولو تلبّس بتكبيره الاحرام حسب وهو الاظهر \* **الخامس** المتيمّم يستبجم ما يستبجم المتطهّر بالماء \* **السادس** اذا اجتمع ميت ومحدث وجنب ومعهم من الماء ما يكفي احدهم فان كان ملكاً لاحدهم اختص به وان كان ملكاً لهم جميعاً او لا مال له او مع ما لك يسمح ببذله فالأفضل تخصيص الجنب به وقيل بل يختص به الميت وفي ذلك تردد \* **السابع** الجنب اذا تيمّم بدلاً من الغسل ثم احدث اعاده بدلاً من الغسل سواء كان حدثه اكبر او اصغر \* **الثامن** اذا تمكن من استعمال الماء انتقض تيمّمه وان فقدته بعد ذلك افتقر الى تجديد التيمّم ولا ينتقض التيمّم بخروج الوقت ما لم يحدث او وجد الماء \* **التاسع** من كان بعض اعضائه مريضاً لا يقدر على غسله بالماء ولا مسحه به جازله التيمّم ولا يتبعض الطهارة \* **العاشر** يجوز التيمّم لصلوة الجنابة مع وجود الماء بنية الندب ولا يجوز له الدخول به في غير ذلك من انواع الصلوات \* **الركن الرابع** في النجاسات واحكامها \* **القول** في النجاسات وهي عشرة انواع **الاول** والثاني البول والغائط مما لا يؤكل لحمه اذا كان للحيوان نفس سائلة سواء كان جنسه حراماً كالاسد او عرض له التحريم كالجلال وفي ربيع ما لا نفس له سائلة وبوله تردد وكذا في ذرق الدجاج غير الجلال والاطهر الطهارة \* **الثالث** المنى وهو نجس من كل حيوان حلّ اكله او حرم وفي منى ما لا نفس له سائلة تردد والطهارة اشبه \* **الرابع** الميتة ولا ينجس من

الميتات إلا ما له نفس سائلة وكل ما ينجس بالموت فما قطع من جسده نجس  
حيًا كان أو ميتًا وما كان منه لا تحلّ الحيوة كالعظم والشعر فهو طاهر إلا أن يكون  
عينه نجسة كالكلب والخنزير والكافر على الاظهر ويجب الغسل على من مس  
ميتًا من الناس قبل تطهيره وبعد برده وكذا ان مس قطعة منه فيها عظم وغسل  
اليدين على من مس ما لا عظم فيه او مس ميتًا له نفس سائلة من غير الناس \*  
الخامس الدماء ولا ينجس منها إلا ما كان من حيوان له عرق لا ما يكون  
رشحاً كدم السمك وشبهه \* السادس والسابع الكلب والخنزير وهما نجسان عيناً  
ولعاباً ولو نزى بلب على حيوان فاولده روعي في الحاقه باحكامه اطلاق الاسم  
وما عداهما من الحيوان فليس بنجس وفي الثعلب والارنب والفأرة والوزغة  
تردد والاطهر الطهارة \* الثامن المسكرات وفي تنجسها خلاف والاطهر  
النجاسة وفي حكمها العصير اذا غلا واشتد \* التاسع الفقاع \* العاشر الكافر  
وضابطه من خرج عن الاسلام او من انتحل وجحد ما يعلم من الدين ضرورة  
كالخوارج والغلاة وفي عرق الجنب من الحرام وعرق الابل الجلالة والمسوخ  
خلاف والاطهر الطهارة وما عدا ذلك فليس بنجس من نفسه وانما تعرض  
له النجاسة ويكره بول البغال والحمير والدواب \* القول في احكام النجاسات  
تجب ازالة النجاسات عن الثوب والبدن للصلوة والطواف ودخول  
المساجد وعن الاواني لاستعمالها ومعني في الثوب والبدن عما يشق التحرز  
منه من دم القروح والجروح التي لا ترقى وان كثر ومما دون الدرهم  
البغلي سعة من الدم المسفوح الذي ليس من احد الدماء الثلاثة وما زاد من  
ذلك تجب ازالته ان كان مجتمعاً وان كان متفرقاً قليل هو عفو وقيل تجب  
ازالته وقيل لا تجب الا ان يتناحش والاول اظهر ويجوز الصلوة فيما لا يتم

الصلوة فيه منفردا وان كان فيه نجاسة لم يعفى عنها في غيره ونعصر الثياب من النجاسات كلها الا من بول الرضيع فانه يكفي صب الماء عليه واذ اعلم موضع النجاسة غسل وان جهل غسل كل موضع حصل فيه الاشتباه ويغسل الثوب والبدن من البول مرتين واذ الاقى الكلب او الخنزير او الكافر ثوب الانسان رطباً غسل موضع الملاقاة واجباً وان كان يابساً رش بالماء استحباباً وفي البدن يغسل رطباً وقيل يمسم يابساً ولم يثبت واذ اخل المصلي بازالة النجاسة من ثوبه او بدنه اعاد في الوقت وخارجه وان لم يعلم ثم علم بعد الصلوة لم تجب عليه الاعادة مطلقاً وقيل يعيد في الوقت والاول اظهر ولو رأى النجاسة وهو في الصلوة فان امكنه القاء الثوب وستر العورة بغيره وجب واتم وان تعذر الا بما يبطلها استأنف والمربية للصبي اذا لم يكن لها الا ثوب واحد غسلته في كل يوم مرة وان جعلت تلك الغسلة في آخر النهار امام صلوة الظهر كان حسناً واذ كان مع المصلي ثوبان احدهما نجس ولا يعلمه بعينه صلى الصلوة الواحدة في كل واحد منهما منفرداً على الاظهر وفي الثياب الكثيرة كذلك الا ان يتضيّق الوقت فيصلّي عرياناً ويجب ان يلقي الثوب النجس ويصلي عرياناً اذا لم يكن معه هناك غيره فان لم يمكنه صلى فيه واعاد وقيل لا يعيد وهو الاشبه والشمس اذا جفت البول او غيره من النجاسات عن الارض والبواري والحصر طهر موضعه وكذا كل ما لا يمكن نقله كالنباتات والابنية وتطهر النار ما حالته والتراب باطن الخف واسنل القدم والنعل وماء الغيث لا ينجس في حال وقوعه ولا حال جريانه من ميزاب وشبهه الا ان تغيره النجاسة والماء الذي تغسل به النجاسة نجس سواء كان في الغسلة الاولى او الثانية وسواء كان متلوّناً بالنجاسة او لم يكن وسواء بقي على المغسول عين النجاسة

او نقى وكذا القول في الاناء على الاظهر وقيل في الذنوب اذا اُلتي على نجاسة على الارض يطهر الارض مع بقائه على طهارته \* **القول** في الآنية ولا يجوز الاكل والشرب في آنية ذهب او فضة ولا استعمالها في غير ذلك ويكره المقتض وقيل يجب اجتناب موضع الفضة وفي جواز اتخاذها لغير الاستعمال تردد والاظهر المنع ولا يحرم استعمال غير الذهب والفضة من انواع المعادن والجواهر ولو تضاعفت اثمانها واواني المشركين طاهرة حتى تعلم نجاستها ولا يجوز استعمال شيء من الجلود الا ما كان طاهرا في حال الحيوة ذكيا ويستحب اجتناب ما لا يؤكل لحمه حتى يدبغ بعد ذكوته ويستعمل من اواني الخمر ما كان مقبورا او مدهونا بعد غسله ويكره ما كان خشبا او قرعا او خزا غير مدهون ويغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلثا او لهن بالتراب على الاصح ومن الخمر والجوز ثلثا بالماء والسبع افضل ومن غير ذلك مرة واحدة والثلث احوط

## كتاب الصلوة

والعلم بها يستدعي بيان اركان اربعة \* **الاول** في المقدمات وهي سبع \* **الاولى** في اعداد الصلوات والمفروض منها تسعة صلوة اليوم واللييلة والجمعة والعيدان والكسوف والزلزلة والآيات والطواف والاموات وما يلتزمه الانسان بنذرو وشبهه وما عدا ذلك مسنون وصلوة اليوم واللييلة خمس وهي سبعة عشر ركعة في الحضر الصبح ركعتان والمغرب ثلث وكل واحدة من البواقي اربع ويسقط من كل رباية في السفر ركعتان ونوافلها في الحضر اربع وثلثون ركعة على الاشهر امام الظهر ثمان وقبل العصر مثلها وبعد المغرب اربع وعقيب العشاء ركعتان من جلوس تعدان بركعة واحدة عشر صلوة الليل مع ركعتي الشفع والوتر وركعتان للفجر ويسقط في السفر نوافل الظهر والعصر والتؤيرة على الاظهر

والنوافل كلها ركعتان بتشهد وتسليم بعدهما إلا الوتر و صلوة الاعرابي  
وسنذكر تفصيل باقى الصلوة في مواضعها ان شاء الله تعالى \* المقدمة الثانية  
في المواقيت والنظر في مقدارها واحكامها \* أما الاول فما بين زوال الشمس  
الى غروبها وقت للظهر والعصر ويختص الظهر من اوله بمقدار ادائها وكذلك  
العصر من آخره وما بينهما من الوقت مشترك وكذا اذا غربت الشمس دخل  
وقت المغرب ويختص من اوله بمقدار ثلث ركعات ثم يشاركه العشاء حتى  
ينتصف الليل ويختص العشاء من آخر الوقت بمقدار اربع ركعات وما بين طلوع  
الفجر الثانى المستطير فى الانق الى طلوع الشمس وقت للصبح ويعلم الزوال  
بزيادة الظل بعد نقصانه او بميل الشمس الى الحاجب الايمن لمن يستقبل  
القبلة والغروب باستتار القرص وقيل بذهاب الحمرة من المشرق وهو الاشهر  
وقال الآخرون ما بين الزوال حتى يصير ظل كل شيء مثله وقت للظهر والعصر  
من حين يمكن الفراغ من الظهر حتى يصير الظل مثليه والممانلة بين الفيء  
الزائد والظل الاول وقيل بل مثل الشخص وقيل اربعة اقدام للظهر وثمان  
للعصر هذا للمختار وما زاد على ذلك حتى تغرب الشمس وقت لذوى الاعذار  
وكذا من غروب الشمس الى ذهاب الحمرة للمغرب وللعشاء من ذهاب  
الحمرة الى ثلث الليل للمختار وما زاد عليه حتى ينتصف الليل للبضطر  
وقيل الى طلوع الفجر وما بين طلوع الفجر الى طلوع الحمرة للمختار فى الصبح  
وما زاد على ذلك حتى تطلع الشمس للمعدور ومندى ان ذلك كاه للفضيلة  
ووقت النوافل اليومية للظهر من حين الزوال الى ان يبلغ زيادة الفيء  
قدمين وللعصر اربعة اقدام وقيل مادام وقت الاختيار باقيا وقيل يمتد  
بامتداد وقت الفريضة والاول اشهر فان خرج وقد تلبس من النافلة ولو بركة



زاحم بها الفريضة اتمها مخففة وان لم يكن صلى شيئاً بدأ بالفريضة ولا يجوز  
 تقديمها على الزوال الا يوم الجمعة ويزاد في نافلتها اربع ركعات اثنتان  
 منها للزوال ونافلة المغرب بعدها الى ذهاب الحمرة الغربية فان بلغ ذلك  
 ولم يكن صلى النافلة اجمع بدأ بالفريضة والركعتان من جلوس  
 بعد العشاء ويمتد وقتها بامتداد وقت الفريضة وينبغي ان يجعلها خاتمة  
 نوافله وصلوة الليل بعد انتصافه وكلما قربت من الفجر كان افضل  
 ولا يجوز تقديمها على الانتصاف الا لسا فرصدته جدّه او شاب تمنعه رطوبة  
 رأسه وقضاؤها افضل واخر وقتها طلوع الفجر الثاني فان طلع ولم يكن تلبس  
 منها باربع بدأ بركعتي الفجر قبل الفريضة حتى تطلع الحمرة المشرقية فيشتغل  
 بالفريضة وان كان تلبس باربع اتمها مخففة ولو طلع الفجر ووقت ركعتي  
 الفجر بعد طلوع الفجر الاول ويجوز ان يصلّيها قبل ذلك والا فضل اعادتهما بعده  
 ويمتد وقتها حتى تطلع الحمرة ثم تصير الفريضة الاولى ويجوز ان يقضي الفرائض  
 الخمس في كل وقت مالم يتضيّق وقت الحاضرة وكذا يصلّي بقية الصلوات  
 المفروضة ويصلّي النوافل مالم يدخل وقت فريضة وكذا قضاؤها \* واما احكامها  
 فمسائل \* الاولى اذا حصل احد الاعذار المانعة من الصلوة كالجنون  
 والحيض وقد مضى من الوقت متدارا الطهارة واداء الفريضة وجب عليه قضاؤها  
 على الاظهر ويستط التضاء اذا كان دون ذلك ولو زال المانع فان ادرك الطهارة  
 وركعة من الفريضة لزمه اداؤها ويكون مؤدّياً على الاظهر ولو اهل قضي ولو ادرك  
 قبل الغروب او قبل انتصاف الليل احدى الفريضتين لزمته تلك لا غير وان  
 ادرك الطهارة وخمس ركعات قبل الغروب لزمته الفريضتان \* الثانية الصبي  
 المتطوع بوظيفة الوقت اذا بلغ بما لا يبطل الطهارة والوقت باق يستأنف على

الاشبه وان بقي من الوقت دون الركعة بنى على نافلة ولا يجدد نية الفرض \*  
 الثالثة اذا كان له طريق الى العلم بالوقت لم يجزله التعويل على الظن فان فقد  
 العلم اجتهد فان غلب على ظنه دخول الوقت صلى فان انكشف له فساد الظن  
 قبل دخول الوقت استأنف وان كان الوقت قد دخل وهو متلبس ولو قبل التسليم  
 لم يعد على الاظهر ولو صلى قبل الوقت عامداً او جاهلاً او ناسياً كانت صلوته  
 باطلة \* الرابعة الفرائض اليومية مرتبة في القضاء فلو دخل في فريضة فذكر ان عليه  
 سابقة عدل بنيتها ما دام العدول ممكناً والاستأنف المرتبة \* الخامسة تكرار  
 النوافل المبتدأة عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند قيامها وبعد صلوة الصبح  
 وبعد صلوة العصر والباس بما له سبب كصلوة الزيارات والحاجة والنوافل المرتبة \*  
 السادسة ما يغوت من النوافل لئلا يستحب تعجيله ولو في النهار وما يغوت  
 نهاراً يستحب تعجيله ولو ليلاً ولا ينتظر بها النهار \* السابعة الافضل في كل صلوة ان  
 يؤتى بها في اول وقتها الا المغرب والعشاء لمن افاض من عرفات فان تاخيرهما  
 الى المزدلفة اولى ولو صار الى ربيع الليل والعشاء الافضل تاخيرها حتى يسقط  
 الشفق الاحمر والمتنفل يؤخر الظهر والعصر حتى يأتي بنا فلتها والمستحاضة  
 تؤخر الظهر والمغرب \* الثامنة لو ظن انه صلى الظهر واشتغل بالعصر فان ذكر وهو فيها  
 عدل بنيتها وان لم يذكر حتى فرغ فان كان صلى في اول وقت الظهر اعاد بعد  
 ان يصلي الظهر على الاشبه وان كان في الوقت المشترك او دخل وهو فيها اجزأته  
 واتى بالظهر \* المقدمة الثالثة في القبلة والنظر في القبلة والمستقبل وما يجب له  
 واحكام الخل \* الاول القبلة وهي الكعبة لمن كان في المسجد والمسجد لمن كان في الحرم  
 والحرم لمن خرج عنه علي الاظهر وجهة الكعبة هي القبلة لا البنية فلو زالت البنية  
 صلى الى جهتها كما يصلي من هو على موقفا منها وان صلى في جوفها استقبل

أي جدرانها شاء على كراهية في الفريضة ولو صلى على سطحها أبرز بين يديه منها ما يصلي اليه وقيل يستلقي على ظهره ويصلي الى البيت المعمور والاول اصح ولا يحتاج الى ان ينصب بين يديه شيئاً وكذا الوصاى الى بابها وهو مفتوح ولو استطال صف المؤمن في المسجد حتى خرج بعضهم من سمت الكعبة بطلت صلوة ذلك البعض واهل كل اقليم يتوجهون الى سمت الركن الذي على جهتهم فاهل العراق الى العراقي وهو الذي فيه الحجر واهل الشام الى الشامي والمغرب الى المغربي واليمن الى اليماني واهل العراق ومن والاهم يجعلون الفجر على المنكب الايسر والمغرب على الايمن والجدي محاذى المنكب الايمن وعين الشمس عند زوالها على الحاجب الايمن ويستحب لهم التيامر الى يسار المصلي منهم قليلاً\*  
 الثاني في المستقبل ويجب الاستقبال في الصلوة مع العلم بجهة القبلة فان جهلها عول على الامارات المفيدة للظن واذ اجتهد فاخبره غيره بخلاف اجتهاده قيل يعمل على اجتهاده ويقوي عندي انه ان كان ذلك المخبر اوثق في نفسه عول عليه ولو لم يكن له طريق الى الاجتهاد فاخبره كافر قيل لا يعمل بخبره ويقوي عندي انه ان افاده الظن عمل به ويعول على قبلة البلد اذا لم يعلم انها بُنيت على الغلط ومن ليس متمكناً من الاجتهاد كالاعمى يعول على غيره ومن فقد العلم والظن فان كان الوقت واسعاً صلى الصلوة الواحدة الى اربع جهات لكل جهة مرة وان ضاق ذلك صلى من الجهات ما يحتمله الوقت وان ضاق الوقت الا من صلوة واحدة صلاها الى اي جهة شاء والمسافر يجب عليه استقبال القبلة ما امكنه ولا يجوز له ان يصلي شيئاً من الغرائض على الراحة الا عند الضرورة ويستقبل القبلة فان لم يتمكن استقبال القبلة بما امكنه من صلوته وينحرف الى القبلة كلما انحرفت الدابة وان لم يتمكن استقبال القبلة بتكبيره الاحرام ولو لم يتمكن

من ذلك اجزأته الصلوة وان لم يكن مستقبلاً وكذا المضطر إلى الصلوة ماشياً مع ضيق الوقت ولو كان الراكب بحيث يتمكن من الركوع والسجود وفرائض الصلوة هل تجوز له الفريضة على الرحلة احتياطاً قبل نعم وقيل لا وهو الاشبه \*  
 الثالث ما يستقبل له ويجب الاستقبال في فرائض الصلوات مع الامكان وعند الذبح وبالميت عند احتضاره ودفنه والصلوة عليه وأما النوافل فالأفضل استقبال القبلة بها ويجوز ان يصلي على الرحلة سفراً وحضراً وإلى غير القبلة على كراهية متأكدة في الحضر ويستفرض الاستقبال في كل موضع لا يتمكن منه كصلوة المطاردة وعند ذبح الدابة الصائفة والمتردية بحيث لا يمكن صرفها إلى القبلة \* الرابع في احكام الخلل وهي مسائل \* الأولى الاعمى يرجع إلى فيرة لقصوره عن الاجتهاد فان عول على رأيه مع وجود المبصر لا مارة وجدها والأفعليه الاعادة \* الثانية إذا صلى إلى جهة إما الغلبة الظن أو لضيق الوقت ثم تبين خطأه فان كان منحرفاً يسيراً فالصلوة ماضية والا أعاد في الوقت وقيل ان بان انه استدبر أعاد وان خرج الوقت والاول أظهر فاما ان تبين الخلل وهو في الصلوة فانه يستأنف على كل حال الا ان يكون منحرفاً يسيراً فانه يستقيم ولا أعادة \* الثالثة اذا اجتهد لصلوة ثم دخل وقت اخرى فان تجدد عنده شك استأنف الاجتهاد والأبني على الاول \* المقدمة الرابعة في لباس المصلي وفيه مسائل \* الأولى لا يجوز الصلوة في جلد الميتة ولو كان ممّا يؤكل لحمه سواء دبغ او لم يدبغ وما لا يؤكل لحمه وهو طاهر في حيوته مما يقع عليه الذكوة اذ انكهي كان طاهراً ولا يستعمل في الصلوة وهل يفتقر استعماله في غيرها إلى الدباغ قبل نعم وقيل لا وهو الاظهر على كراهية \* الثانية الصوف والشعر والوبر والريش مما يؤكل لحمه طاهر سواء جُذِّ من حي او مذكي او ميت

ويجوز الصلوة فيه ولو قلع من الميت غسل منه موضع الاتصال وكذلك ما لا تحلّه الحيوة من الميت اذا كان طاهرا في حال الحيوة وما كان نجسا في حياته فجميع ذلك منه نجس على الاظهر ولا تصح الصلوة في شيء من ذلك اذا كان مما لا يؤكل لحمه ولو اخذ من مذكي الا لخر الخالص وفي الغسوش منه بوبر الارانب والثعالب روايتان اصحهما المنع \* الثالثة يجوز الصلوة في فرو السنجاب فانه لا يؤكل اللحم وقبله لا يجوز والاول اظهر وفي الثعالب والارانب روايتان اصحهما المنع \* الرابعة لا يجوز من الحرير المحض للرجال ولا الصلوة فيه الا في الحرب وعند الضرورة كالبرد المانع من نزعه ويجوز للنساء مطلنا وفي ما لا يتم الصلوة فيه منفردا كالنكّة والقلنسوة تردد والاظهر الكراهية ويجوز الركوب عليه واقتراشه على الاصح ويجوز الصلوة في ثوب مكفوف به واذا مزج بشيء مما يجوز الصلوة فيه حتى خرج عن كونه محضا جاز لبسه والصلوة فيه سواء كان اكثر من الحرير او اقل منه \* الخامسة الثوب المغصوب لا تجوز الصلوة فيه ولو اذن صاحبه لغير الغاصب اوله جازت الصلوة فيه مع تحقق الغصبية ولو اذن مطلقا جاز لغير الغاصب على الظاهر \* السادسة لا يجوز الصلوة فيما يستر ظهر القدم كالشمشك ويجوز فيما له ساق كالخف والجورب وتستحب في النعل العربية \* السابعة كل ما عدا ما ذكرناه تصح الصلوة فيه بشرط ان يكون مملوكا او مأذونا فيه وان يكون طاهرا وقد بينا حكم الثوب النجس ويجوز للرجل ان يصلي في ثوب واحد ولا يجوز ذلك للمرأة الا في ثوبين درع وخمار ساترة جميع جسدها عدا الوجه والكفين وظاهر القدمين على تردد في القدمين ويجوز ان يصلي الرجل عريانا اذا مترقبه ودبره على كراهية واذا لم يجد ثوبا سترهما بما وجدته ولو بورق الشجر ومع عدم ما يستر به يصلي عريانا قائما ان كان يأمن ان يراه احد وان لم يأمن

صلى جالساً وفي الحالين يؤمى للركوع والسجود والامة والصبيّة تصلّيان  
بغير خمار فان اعتقت في اثناء الصلوة وجب عليها سترواؤها فان انتقرت الى  
فعل كثير استأنفت وكذا الصبيّة اذا بلغت في اثناء الصلوة بما لا يبطلها \* الثامنة  
تكره الصلوة في الثياب السود ما عدا العمامة والخفّ وفي ثوب واحد رقيق  
للرجال فان حكى ما تحته لم يجز ويكره ان يأتزرف فوق القميص وان يشتمل  
الصماء او يصلي في عمامة لاحنك لها ويكره اللثام للرجل والنقاب للمرأة فان  
منع القراءة حرم وتكره الصلوة في قباء مشدود الا في الحرب وان يأم بغير رداء  
وان يصحب شيئاً من الحديد بارزاً وفي ثوب يتهم صاحبه وان تصلي المرأة في  
خلخال له صوت وتكره الصلوة في ثوب فيه تماثيل او خاتم فيه صورة \* المقدمة  
الخامسة في مكان المصلي الصلوة في الاماكن كلها جائزة بشرط ان يكون مملوكاً  
او مأذوناً فيه والاذن قد يكون بعوض كالاجرة وشبهها او بالاباحة وهي اما صريحة  
كقوله صلّ فيه او بالفحوى كاذنه في الكون فيه او بشاهد الحال كما اذا كانت هناك  
امارة تشهد ان المالك لا يكره والمكان المغصوب لا تصح الصلوة فيه للغاصب  
ولا لغيره ممن علم بالغصب فان صلى عامداً لما كانت صلوته باطلة وان كان  
ناسياً او جاهلاً بالغصبية صحّت صلوته ولو كان جاهلاً بتحريم المغصوب لم يعذر  
واذا ضاق الوقت وهو آخذ في الخروج صحّت صلوته ولو صلى ولم يتشاغل  
بالخروج لم تصح ولو حصل في ملك غيره باذنه ثم امره بالخروج وجب عليه فان  
صلى والحال هذه كانت صلوته باطلة ويصلي وهو خارج ان كان الوقت ضيقاً  
ولا يجوز ان يصلي والى جانبه امرأة تصلي او امامه سواء صلت بصلوته او كانت  
منفردة وسواء كانت محرماً او اجنبية وقيل ذلك مكروه وهو الاشبه ويزول التحريم  
او الكراهية اذا كان بينهما حائل او مقدار عشرة اذرع ولو كانت وراءه بقدر

ما يكون موضع سجودها محاذياً لقدميه سقط المنع ولو حصل في موضع لا يتمكنان من  
التباعد صلى الرجل أولاً بلا بأس ان يصلي في الموضع النجس اذا كانت نجاسة  
لا تتعدى التي ثوبه ولا الى بدنه وكان موضع الجبهة طاهراً وتكره الصلوة في  
الحمام وبيوت الغائط ومبارك الابل ومساكن التمل ومجرى المياه وارض  
السبخة والثلج وبين المقابر الا ان يكون حائل ولو عنزة او يكون بينه وبينها عشرة  
اذرع وبيوت النيران وبيوت الخمر وان لم تتعد الى نجاستها وجوان الطرق  
وبيوت المجوس ولا بأس بالبيع والكنايس ويكره ان يكون بين يديه نار مضرمة  
على الاظهر او تصاوير وكما تكره الفريضة في جوف الكعبة تكره على سطحها وتكره  
في مرابط الخيل والحمير والبغال ولا بأس بمرايض الغنم وفي بيت فيه مجوسي  
ولا بأس باليهودى والنصراني ويكره ان يكون بين يديه مصحف مفتوح او حائط  
ينز من بالوعة يبال فيها وقيل يكره الى انسان مواجه او باب مفتوح \* المقدمة  
السادسة فيما يسجد عليه لا يجوز السجود على ما ليس بارض كالجلود والصوف  
والشعر ولا على ما هو من الارض اذا كان معدناً كالملح والعتيق والذهب والفضة  
والقير الا عند الضرورة ولا على ما ينبت من الارض اذا كان مأكولاً بالعادة  
كالخبز والنواكه وفي التطن والكنان روايتان اشهرهما المنع ولا يجوز السجود  
على الوحل فان اضطر او مأ ويجوز السجود على القرطاس ويكره اذا كان  
فيه كتابة ولا يسجد على شيء من بدنه فان منعه الحر عن السجود على الارض  
سجد على ثوبه فان لم يكن فعلى كتفه والذي ذكرناه انما يعتبر في موضع الجبهة  
لا في بقية المساجد ويراعى فيه ان يكون مملوكاً او مأناً ونافيه وان يكون خالياً  
من نجاسة واذا كانت النجاسة في موضع محصور كالبيت وشبهه وجعل موضع  
النجاسة لم يسجد على شيء منه ويجوز السجود في المواضع التسعة دفعا للمسقة \*

المتدمة السابعة في الاذان والاقامة والنظر في اربعة اشياء \* الاول فيما يؤذن له ويقام وهما مستحبان في الصلوة الخمس المفروضة اداءً وقضاءً للمنفرد والجامع للرجل والمرأة لكن بشرط ان تسر المرأة وقيل هما شرطان في الجماعة والاول اظهر ويتأكدان فيما يجهر فيه واشدهما في الغداة والمغرب ولا يؤذن لشيء من النوافل ولا شيء من الفرائض عدا الخمس بل يقول المؤذن الصلوة ثلثا وقاضي الصلوات الخمس يؤذن لكل واحدة ويقيم ولو اذن للاولى من ورده ثم اقام للثانية كان دونه في الفضل ويصلي يوم الجمعة الظهر باذان واقامة والعصر باقامة وكذا في الظهر والعصر بعرفة ولو صلى الامام جماعة ثم جاء آخرون لم يؤذنوا ولم يقيموا على كراهية ما دامت الاولى لم يتفرقوا فان تفرقت صفوفهم اذن الآخرون واقاموا واذا اذن المنفرد ثم اراد الجماعة اعاد الاذان والاقامة \* الثاني في المؤذن ويعتبر فيه العقل والاسلام والذكورة ولا يشترط البلوغ بل يكفي كونه مميزاً ويستحب ان يكون مدلاً صلياً مبصراً بصيراً بالاوقات متطهراً ثامناً على مرتفع ولو اذنت المرأة للنساء جاز ولو صلى منفرداً ولم يؤذن ساهياً رجع الى الاذان مستقبلاً صلوته ما لم يركع وفيه رواية اخرى وتعطى الاجرة من بيت المال اذا لم يوجد من يتطوع به \* الثالث في كيفية الاذان ولا يؤذن الا بعد دخول الوقت وقد رخص تقديمه على الصبح لكن يستحب اعادته بعد طلوعه والاذان على الاشهر ثمانية عشر فصلاً التكبير اربع والشهادة بالتوحيد ثم بالرسالة ثم يقول حي على الصلوة ثم حي على الفلاح ثم حي على خير العمل والتكبير بعده ثم التهليل كل فصل مرتان والاقامة فصولها مثنى مثنى ويزاد فيها قد قامت الصلوة مرتين ويسقط من التهليل في آخرها مرة واحدة والترتيب شرط في صحة الاذان والاقامة ويستحب فيهما سبعة اشياء



ان يكون مستقبل القبلة وان يقف على اواخر الفصول ويتأني في الاذان ويحذر في الاقامة وان لا يتكلم في خلالها ويفصل بينهما بركعتين او سجدة الا في المغرب فان الاولى ان يفصل بخطوة او سكتة وان يرفع الصوت به اذا كان ذكراً وكل ذلك يتأكد في الاقامة ويكره الترجيع في الاذان الا ان يريد الاشعار وكذا يكره قول الصلوة خير من النوم \* الرابع في احكام الاذان وفيه مسائل \* الاولى من نام في خلال الاذان او الاقامة ثم استيقظ استحب له استينافه ويجوز له البناء وكذا ان اغشي عليه \* الثانية اذا اذن ثم ارتد جاز ان يعتد به ويقيم غيره ولو ارتد في اثناء الاذان ثم رجع استأنف على قول \* الثالثة يستحب لمن يسمع الاذان ان يحكيه مع نفسه \* الرابعة اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة كره الكلام كراهية مغلظة الا ما يتعلق بتدبير المصلين \* الخامسة يكره للمؤذن ان يلتفت يمينا وشمالا لكن يلزم سمت القبلة في اذانه \* السادسة اذا تشابح الناس في الاذان قدم الاعلم ومع التساوي يقرع بينهم \* السابعة اذا كان جماعة جاز ان يؤذنوا جميعا والافضل ان كان الوقت متسعا ان يؤذن واحد بعد واحد \* الثامنة اذا سمع الامام اذان مؤذن جاز ان يجتزم به في الجماعة وان كان ذلك المؤذن منفردا \* التاسعة من احدث في اثناء الاذان او الاقامة تطهر وبني والافضل ان يعيد الاقامة \* العاشرة من احدث في اثناء الصلوة تطهر وامادها ولا يعيد الاقامة الا ان يتكلم \* الحادية عشر من صلى خلف امام لا يقتدى به اذن لنفسه واقام فان خشي فوات الصلوة اقتصر على تكبيرتين وعلى قوله قد قامت الصلوة وان اخل بشيء من فصول الاذان استحب للمأموم التلفظ به **الركن الثاني** في افعال الصلوة وهي واجبة ومسنونة فالواجبات ثمانية \* الاول النية وهي ركن في الصلوة ولو اخل بها عامداً او ناسياً لم تنعقد صلوته وحقيقتها

استحضار صفة الصلوة في الذهن والتصدد بها الى امور اربعة الوجوب او الذنب والقربة والتعيس وكونها اداء او قضاء ولا عبرة باللفظ ووقتها عند اول جزء من التكبير ويجب استمرار حكمها الى آخر الصلوة وهو ان لا ينقض النية الاولى ولو نوى الخروج من الصلوة لم تبطل على الاظهر وكذا لو نوى ان يفعل ما ينافيها فان فعله بطلت وكذا لو نوى بشيء من افعال الصلوة الرياء او غير الصلوة ويجوز نقل النية في موارد كقتل الظهر يوم الجمعة الى النافلة لمن نسي قراءة الجمعة وقراً غيرها وكقتل الفريضة الحاضرة الى سابقة عليها مع سعة الوقت \* الثاني تكبيرة الاحرام وهي ركن ولا تصح الصلوة من دونها ولو اخل بها نسياناً او صورته ان يقول الله اكبر ولا تنعقد بمعناها ولو اخل بحرف منها لم تنعقد صلوته فان لم يتمكن من التلفظ بها كالا صم لزمه التعلم ولا يتشاغل بالصلوة مع سعة الوقت فان ضاق احرم بترجمتها والاخرس ينطق بها على قدر الامكان فان عجز عن النطق اصلا عقد قلبه بمعناها مع الاشارة والترتيب فيها واجب ولو عكس لم تنعقد الصلوة والمصلي بالخيار في التكبيرات السبع ايها شاء جعلها تكبيرة الافتتاح ولو كبر ونوى الافتتاح ثم كبر ونوى الانتاح بطلت صلوته فان كبر ثالثة ونوى الانتاح انعدت الصلوة اخيراً ويجب ان يكبر قائماً فلو كبر قاعداً مع القدرة او وهو آخذ في القيام لم تنعقد صلوته \* والمسنون فيها اربع ان يأتي بلفظ الجلالة من غير مدبين حروفها ولفظ اكبر على وزن افعل وان يسمع الامام من خلفه تلفظه بها وان يرفع المصلي يديه بها الى اذنيه \* الثالث القيام وهو ركن مع القدرة فمن اخل به عمداً او سهواً بطلت صلوته واذا امكنه القيام مستقلاً وجب والاوجب ان يعتمد على ما يتمكن معه من القيام وروي جواز الاعتماد على الحائط مع القدرة ولو قدر على القيام في بعض الصلوة وجب ان

يقوم بقدر مكنته والأصلي قاعداً وقيل خذ ذلك ان لا يتمكن من المشي بقدر  
 زمان صلوته والاول اظهر والقاعد اذا تمكن من القيام للركوع وجب والأ  
 ركع جالساً واذا عجز عن القعود صلى مضطجعا فان عجز صلى مستلقيا والاخير ان  
 يؤميان لركوعهما وسجودهما ومن عجز عن حاله في اثناء الصلوة انتقل  
 الى ما دونها مستمراً كالتائم يعجز فيقعد او القاعد يعجز فيضطجع او المضطجع  
 يعجز فيستلقي وكذا بالعكس ومن لا يتدبر على السجود يرفع ما يسجد عليه فان  
 لم يقدر او مأ والمسنون في هذا الفصل شيئان ان يترتب المصلي قاعداً في حال  
 قراءته وان يثنى رجليه في حال ركوعه وقيل يتورك في حال تشهده \* الرابع  
 القراءة وهي واجبة وتتعين بالحمد في كل ثنائية وفي الأوليين من كل رباعية وثلاثية  
 وتجب قراءتها اجمع ولا تصح الصلوة مع الاخلال ولو بحرف واحد منها عمداً حتى  
 التشديد وكذا اعرابها والبسلة آية منها تجب قراءتها معها ولا تجزى المصلي  
 ترجمتها ويجب ترتيب كلماتها وآيها على الوجه المنقول فلو خالف عمداً عاده  
 وان كان ناسياً استأنف القراءة ما لم يركع فان ركع مضى في صلوته ولو ذكر  
 ومن لا يحسنها يجب عليه التعلم فان ضاق الوقت قرأ ما تيسر منها وان تعذر  
 قرأ ما تيسر من غيرها أو سبح الله وهللّه وكبره بقدر القراءة ثم يجب عليه  
 التعلم والاخرس يحرك لسانه بالقراءة ويعتد بها قلبه والمصلي في كل ثالثة  
 ورابعة بالخيار ان شاء قرأ الحمد وان شاء سبح والافضل للامام القراءة وقراءة  
 سورة كاملة بعد الحمد في الأوليين واجبة في الفرائض مع سعة الوقت وامكان  
 التعلم للمختار وقيل لا تجب والاول احوط ولو قدم السورة على الحمد اعادها  
 ما غيرها بعد الحمد ولا يجوز ان يقرأ في الفرائض شيئاً من سور العزائم ولا ما يغت  
 الوقت بقراءته ولا ان يقرن بين سورتين وقيل يكره وهو الاشبه ويجب

الجهربا الحمد والسورة في الصبح وفي أولتي المغرب والعشاء والاختفات في  
الظهرين وثالثة المغرب والاخيرتين من العشاء واقل الجهران يسمعه القريب  
الصحيح السمع اذا استمع واقل الاختفات ان يسمع نفسه ان كان يسمع وليس  
على النساء جهراً\* والمسنون في هذا القسم الجهر بالبسملة في موضع الاختفات  
في اول الحمد واول السورة وترتيل القراءة والوقوف على مواضعه وقراءة  
سورة بعد الحمد في الفوافل وان يقرأ في الظهرين والمغرب بالسور التصار  
كالتهديد والحمد وفي العشاء بالاعلى والطارق وما شاكلهما وفي الصبح بالمدثر  
المزمل وما مائلهما وفي غداة الاثنين والخميس بهل اتى والغابسية وفي المغرب  
والعشاء ليلة الجمعة بالجمعة والاعلى وفي صبحها بها وبثل هو الله احد وفي  
الظهرين بها وبالمنافقين ومنهم من يرى وجوب السورتين في الظهرين  
وليس بمعتمد وفي نوافل النهار بالسور القصار ويسر بها وفي الليل بالطوال  
ويجهر بها ومع ضيق الوقت يخفف وان يقرأ قل يا ايها الكافرون في المواضع  
السبعة ولو بدأ بسورة التوحيد جازو يقرأ في اولي صلوة الليل قل هو الله احد  
ثلثين مرة وفي البواقي بسور الطوال ويسمع الامام من خلفه القراءة ما لم يبلغ  
العلو وكذا الشهادتين استحباباً واذا امر المصلي بآية رحمة سألها وبآية نعمة  
استعان منها\* **مسائل** سبع الأولى لا يجوز قول آمين في آخر الحمد وقيل هو  
مكروه\* الثانية الموالاة في القراءة شرط في صحتها فلو قرأ خلالها من غيرها  
استأنف وكذا لو نوى قطع القراءة وسكت وفي قول يعيد الصلوة اما لو سكت  
في خلال القراءة لابنية القطع او نوى التطع ولم يقطع مضى في صلوته\* الثالثة  
روى اصحابنا ان الضحى والم نشرح سورة واحدة وكذا الغيل ولايلاف  
قريش فلا يجوز افراد احدتهما من صاحبتهما في كل ركعة ولا يغتفر الى البسملة

بينهما على الاظهر \* الرابعة ان خافت في موضع الجهر او عكس جاهلاً او ناسياً لم يعد \* الخامسة يجزيه موصفاً عن الحمد اثنا عشرة تسبيحة صورتها سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر المأوقيل يجزيه عشرون رواية تسع وفي اخرى اربع والعمل بالاول احوط \* السادسة من قرأ سورة من العزائم في النوافل يجب ان يسجد في موضع السجود وكذا ان قرأ غيره وهو يستمع ثم ينهض ويقرأ ما تخلص منها ويركع وان كان السجود في آخرها يستحب له قراءة الحمد ليركع عن قراءة \* السابعة المعوذتان من القرآن ويجوز ان يقرأ بهما في الصلوة فرضها ونفاها \* الخامسة الركوع وهو واجب في كل ركعة مرة الا في الكسوف والآيات وهو ركن في الصلوة وتبطل بالاخلال به عمداً او سهواً على تفصيل سيأتي \* والواجب فيه خمسة اشياء \* الاول ان ينحني بقدر ما يمكن وضع يديه على ركبتيه وان كانت يداه في الطول بحدٍ يبلغ ركبتيه من غير انحناء انحنى كما ينحني مستوى الخلقة واذ لم يتمكن من الانحناء لعارض اتى بما تمكن منه فان عجز اصلاً اقتصر على الایماء ولو كان كالراكع خلته او لعارض وجب ان يزيد لركوعه يسير انحناء ليكون فارقاً \* الثاني الطمانينة فيه بقدر ما يؤدى واجب الذكر مع القدرة ولو كان مريضاً لا يتمكن سقطت عنه كما لو كان العذر في اصل الركوع \* الثالث رفع الرأس منه فلا يجوز ان يهوي للسجود قبل انتصابه منه الامع عذرو لو افتقر في انتصابه الى ما يعتمد عليه وجب \* الرابع الطمانينة في الانتصاب وهو ان يعتدل قائماً ويسكن ولو يسيراً \* الخامس التسبيح فيه وقيل يكفي الذكر ولو كان تكبيراً او تهليلاً وفيه تردد وقل ما يجزي للمختار تسبيحة تامة واحدة وهي سبحان ربى العظيم وبحمده او يقول سبحان الله ثلاثاً وفي الضرورة واحدة صغرى وهل يجب التكبير للركوع فيه

تردد والاطهر النذب \* والمسنون في هذا القسم ان يكبر المركوع قائماً رافعاً يديه بالتكبير محاذياً اذنيه ويرسلهما ثم يركع وان يضع يديه على ركبتيه مفرجات الاصابع ولو كان باحدهما عذرو وضع الاخرى ويرد ركبتيه الى خلفه ويستوي ظهره ويمد منقه موازياً لظهره وان يدعو امام التسبيح وان يسبح ثلاثاً او خمساً او سبعة فما زاد وان يرفع الامام صوته بالذكر فيه وان يقول بعد انتصابه سمع الله لمن حمده ويدعو بعده ويكره ان يركع ويداه تحت ثيابه \* السادس السجود وهو واجب في كل ركعة سجدتان وهما ركن في الصلوة تبطل بالاخلال بهما من كل ركعة عمداً او سهواً ولا تبطل بالاخلال بواحدة سهواً \* وواجبات السجود ستة \* الاول السجود على سبعة اعضاء الجبهة والكفان والركبتان وابهاما الرجلين \* الثاني وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه فلو سجد على كور العمامة لم يجز \* الثالث ان ينحني للسجود حتى يساوي موضع جبهته موقفه الا ان يكون علواً يسيراً بمقدار لبنة لا ازيد فان عرض ما يمنع عن ذلك اقتصر على ما يتمكن منه وان افتقر الى رفع ما يسجد عليه وجب وان عجز عن ذلك كله او ما ايماء \* الرابع الذكر فيه وقيل يختص بالتسبيح كما قلناه في الركوع \* الخامس الطمانينة الامع الضرورة المانعة \* السادس رفع الرأس من السجدة الاولى حتى يعتدل مطمئناً وفي وجوب التكبير للاخذ فيه والرفع منه تردد والاطهر الاستحباب ويستحب فيه ان يكبر للسجود قائماً ثم يهوي للسجود سابقاً بيديه الى الارض وان يكون موضع سجوده مساوياً لموقفه او اخفض وان يرغم بانفه ويدعو ويزيد على التسبيحة الواحدة ما تيسر ويدعو بين السجدتين وان يقعد متوركاً وان يجلس عقيب السجدة الثانية مطمئناً ويدعو عند القيام ويعتمد على يديه سابقاً برفع ركبتيه ويكره الالقاء بين السجدتين

\* مسائل ثلث \* الأولى من به ما يمنع من وضع الجبهة على الأرض كالدمل  
 إذا لم يستغرق الجبهة يحتفر حفيرة ليقع السليم من جبهته على الأرض فان تعذر  
 سجد على احد الجبينين فان كان هناك مانع سجد على ذقنه \* الثانية سجدة  
 القرآن خمس عشرة اربع منها واجبة وهي سجدة لقمان وحَم السجدة والنجم  
 واقرأ باسم ربك واحد عشر عشرة مسنونة وهي في الاعراف والرعد والنحل  
 وبني اسرائيل ومريم والحج في الموضعين والفرقان والندل وص والسماء انشئت  
 والسجود واجب في العزائم الاربع للتارئ والمستمع ومستحب للسامع على  
 الاظهر وفي البواقي مستحب على كل حال وليس في شيء من السجدة تكبير  
 ولا تشهد ولا تسليم ولا يشترط فيها الطهارة ولا استقبال القبلة على الاظهر ولونسيها  
 اتى بها فيما بعد \* الثالثة سجدة الشكر مستحبتان عند تجدد النعم ودفع النقم  
 وعقيب الصلوات ويستحب بينهما التعغير \* السابع التشهد وهو واجب في كل  
 بناء مرة وفي الثلاثة والرابعة مرتين ولو اخل بهما او باحدهما عامداً بطلت  
 صلوته والواجب في كل واحد منهما خمسة اشياء الجلوس بذكر التشهد والشهادتان  
 والصلوة على النبي وآله عليهم السلام وصورتهم اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان  
 محمداً رسول الله ثم يأتي بالصلوة على النبي وآله ومن لم يحسن التشهد  
 وجب عليه الاتيان بما يحسن منه مع غيق الوقت ثم يجب عليه تعلم ما لم يحسن  
 منه \* ومسنون هذا القسم ان يجلس متوركاً وصفته ان يجلس على وركه  
 الايسر ويخرج رجله جميعاً فيجعل ظاهر قدمه الايسر الى الارض وظاهر قدمه  
 الايمن الى باطن الايسر وان يقول ما زاد على الواجب من تحميد وثناء \*  
 الثامن التسليم وهو واجب على الاصم ولا يخرج من الصلوة الا به وله  
 خيارتان احدهما ان يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والاخرى

ان يقول السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبكل منهما يخرج من الصلوة بأيّهما  
بدأ كان الثاني مستحباً \* ومسنون هذا القسم ان يسلم المنفرد الى القبلة تسليمة  
واحدة ويؤمّي بمؤخر عينيه الى يمينه والامام بصفحة وجهه وكذا المأموم ثم  
ان كان على يساره غيره او مأ بتسليمة اخرى الى يساره بصفحة وجهه ايضاً \*  
واما المسنون في الصلوة فخمسة \* الأول التوجه بسنة تكبيرات مضافة الى  
تكبيرة الافتتاح بان يكبر ثلاثاً ثم يدعو ثم يكبر اثنين ويدعو ثم يكبر اثنين ويتوجه  
وهو مخير في السبع ايّ شاء اوقع معه نية الصلوة فيكون ابتداء الصلوة عندها \*  
الثاني القنوت وهو في كل ثنائية قبل الركوع وبعد القراءة ويستحب ان يدعو  
فيه بالاذكار المروية والأفبما شاء وافله ثلث تسبيحات وفي الجمعة قنوتان في  
الاولى قبل الركوع وفي الثانية بعد الركوع ولو نسيه فضا به الركوع \* الثالث  
شغل النظر في حال قيامه الى موضع سجوده وفي حال القنوت الى باطن كفيه  
وفي حال الركوع الى ما بين رجليه وفي حال السجود الى طرف انفه وفي حال  
تشهده الى حجره \* الرابع شغل اليدين بان تكونا في حال قيامه على فخذه  
بحذاء ركبتيه وفي حال القنوت تلتاء وجهه وفي حال الركوع على ركبتيه  
وفي حال السجود بحذاء اذنيه وفي حال التشهد على فخذه \* الخامس التعقيب  
وافضله تسبيح الزهراء عليها السلام ثم بما روي من الادعية والأفبما تيسر \* **خاتمة**  
قواطع الصلوة قسمان احدهما يبطلها عمداً وسهواً وهو كل ما يبطل الطهارة سواء  
دخل تحت الاختيار او خرج كالبول والغائط وما شابهه من موجبات الوضوء  
والجنابة والحيض وما شابهه من موجبات الغسل وقيل لواحدت بما يوجب  
الوضوء سهواً تطهروا بنى وليس بمعتمد \* والثاني لا يبطلها الا عمداً وهو وضع اليمين  
على الشمال وفيه تردد والالتفات الى ما وراءه والكلام بحرفين فصاعداً والتهقئة



وان يفعل فعلا كثيرا ليس من الصلوة والبكاء لشيء من امور الدنيا والاكل والشرب على قول الآ في صلوة الوتر لمن اصابه عطش وهو يريد الصوم في صبيحة تلك الليلة لكن لا يستدبر القبلة وفي عقد الشعر للرجل تردد والاشبه الكراهية ويكره الالتفات يمينا وشمالا والتثاؤب والتمطى والعبث ونفخ موضع السجود والتختم وان يبصق او يفرقع اصابعه او يتأوه او يان بحرف واحد او يدافع البول او الغائط او الريح وان كان خفه ضيقا استحب له نزع صلوته \* مسائل اربع \* الاولى اذا طس الرجل في الصلوة يستحب له ان يحمد الله وكذا ان عطس غيره يستحب له تسميته \* الثانية اذا سلم عليه يجوز ان يرد بمثل قوله سلام عليكم ولا يقول وعليكم السلام على رواية \* الثالثة يجوز ان يدعوا بكل دعاء يتضمن تسبيحا او تحميدا او طلب شيء مباح من امور الدنيا والآخرة قائما وقاعدا وراكعا وساجدا ولا يجوز ان يطلب شيئا محرما ولو فعل بطلت صلوته \* الرابعة يجوز للمصلي ان يتطع صلوته اذا خاف تلف مال او فرار غريم او تردى طفل وما شابه ذلك ولا يجوز قطع الصلوة اختيارا \* الركن الثالث في بقية الصلوات وفيه فصول \* الفصل الاول في صلوة الجمعة والنظر في الجمعة ومن تجب عليه وآدابها \* الجمعة ركعتان كالصبح يسقط معهما الظهر ويستحب فيهما الجهر وتجب بزوال الشمس ويخرج وقتها اذا صار ظل كل شيء مثله ولو خرج الوقت وهو فيها اتم الجمعة اماما كان او مأموما وتغرت الجمعة بغوات الوقت ثم لا تقضى الجمعة وانما تقضى ظهرا ولو وجبت الجمعة فصلّى الظهر وجب عليه السعي فان ادركها والا اعاد الظهر ولم يجتزأ بالاول ولو تيقن ان الوقت يتسع للخطبة وركعتين خفيفتين وجبت الجمعة وان تيقن او غلب على ظنه ان الوقت لا يتسع لذلك فقد فاتته الجمعة وصلّى ظهرا فاما لو لم يحضر الخطبة واول الصلوة وادرك مع

الامام ركعة صلي جمعة وكذا الوادرك الامام راكعا في الثانية على قول  
ولو كبر وركع ثم شك هل كان الامام راكعا ام رافعا لم يكن له جمعة وصلي الظهر  
ثم الجمعة لا تجب الا بشروط \* الاول السلطان العادل او من نصبه فلومات  
في اثناء الصلوة لم تبطل وجاز ان يتقدم الجماعة من يتم بهم الصلوة وكذا الوعرض  
للمنصوب ما يبطل الصلوة من اغماء او حدث \* الثاني العدد وهو خمسة الامام  
احدهم وقيل سبعة والاول اشبه ولو انقضا في اثناء الخطبة او بعدها قبل التلبس  
بالصلوة سقط الوجوب وان دخلوا في الصلوة ولو بالتكبير وجب الاتمام ولو لم يبق  
الا واحد \* الثالث الخطبتان ويجب في كل واحدة منهما الحمد لله والصلوة  
على النبي وآله عليهم السلام والوعظ وقراءة سورة خفيفة وقيل يجزي ولو آية  
واحدة مما يتم بها فائدتها وفي رواية سماعة يحمد الله ويشني عليه ثم يوصي  
بتقوى الله سبحانه ويقرأ سورة خفيفة من القرآن ثم يجلس ثم يقوم فيحمد الله  
ويشني عليه ويصلي على النبي وآله وعلى ائمة المسلمين ويستغفر للمؤمنين  
والمؤمنات ويجوز اتمامها قبل زوال الشمس حتى اذا فرغ زالت وقيل لا يصح  
الا بعد الزوال والاول اظهر ويجب ان يكون الخطبة مقدمة على الصلوة ولو بدأ  
بالصلوة لم يصح الجمعة ويجب ان يكون الخطيب قائما وقت ايراد الخطبة  
مع القدرة ويجب الفصل بين الخطبتين بجلسة خفيفة وهل الطهارة شرط فيهما  
فيه تردد والاشبه انها غير شرط ويجب ان يرفع صوته بحيث يسمع العدد المعتبر  
فصاعدا وفيه تردد \* الرابع الجماعة فلا تصح فرادى واذا حضر امام الاصل  
وجب عليه الحضور والتقدم فان منعه مانع جاز ان يستنيب \* الخامس ان  
لا يكون هناك جمعة اخرى بينهما دون ثلاثة اميال فان اتفقتا بطلتا وان سبقت  
احدهما ولو بتكبيرة الاحرام بطلت المتأخرة ولو لم يتحقق السابقة ادا ظهر

( كتاب الصلوة ) \* فصل في صلوة الجمعة \* ٢٥

النظر الثاني فيمن تجب عليه ويراعى فيه شروط سبعة \* التكليف والذكورة  
والحرية والحضر والسلامة من العمي والمرض والعرج وأن لا يكون هماً ولا بينة  
وبين الجمعة ازيد من فرسخين وكل هؤلاء اذا تكلفوا الحضور وجبت عليهم  
الجمعة وانعدت بهم سوى من خرج عن التكليف والمرأة وفي العبد تردد  
ولو حضر الكافر لم تصح منه ولم تنعقد به وان كانت واجبة عليه وتجب الجمعة  
على اهل السواد كما تجب على اهل المدن مع استكمال الشروط وكذا على  
الساكن بالخيم واهل البادية اذا كانوا قاطنين \* وههنا مسائل \* الاولى من  
انعتق بعضه لا تجب عليه الجمعة ولوها ياه مولاه لم تجب الجمعة ولو اتفقت  
في يوم نفسه على الاظهر وكذا المكاتب والمدير \* الثانية من سقطت عنه الجمعة  
يجوز ان يصلي الظهر في اول وقتها ولا يجب عليه تاخيرها حتى يفوت الجمعة  
بل لا يستحب ولو حضر الجمعة بعد ذلك لم تجب عليه \* الثالثة اذا زالت  
الشمس لا يجوز السفر لتعيين الجمعة ويكره بعد طلوع الفجر \* الرابعة الاصغاء  
الى الخطبة هل هو واجب فيه تردد وكذا تحريم الكلام في اثائها لكن ليس  
بمبطل للجمعة \* الخامسة يعتبر في امام الجمعة كمال العقل والايمان والعدالة  
وطهارة المولد والذكورة ويجوز ان يكون عبداً وهل يجوز ان يكون ابرص او اجذم  
فيه تردد والاشبه الجواز وكذا الاممي \* السادسة المسافر اذا نوى الإقامة في بلد  
عشرة ايام فصاعداً وجبت عليه الجمعة وكذا اذا لم ينو الإقامة ومضى عليه  
ثلاثون يوماً في مصر واحد \* السابعة الاذان الثاني يوم الجمعة بدعة وقيل مكروه  
والاول اشبه \* الثامنة يحرم البيع يوم الجمعة بعد الاذان فان باع اثم وكان  
البيع صحيحاً على الاظهر فلو كان احداً المتعاقدين ممن لا يجب عليه السعي كان  
البيع سائغاً بالنظر اليه وحراماً بالنظر الى الآخر \* التاسعة اذا لم يكن الامام

موجوداً ولا من نصبه للصلوة وأمكن الاجتماع والخطبتان قيل يستحب  
 أن يصلي الجمعة وقيل لا يجوز والاول اظهر \* العاشرة اذا لم يتمكن المأموم من  
 السجود مع الامام في الاولى فان امكنه السجود واللاحق به قبل الركوع والآ  
 اقتصر على متابعتة في السجدين وينوي بهما الاولى فان نوى بهما الثانية قيل  
 تبطل الصلوة وقيل يحذفهما ويسجد للاولى ويتم ثانية والاول اظهر \* وأما  
 آداب الجمعة فالغسل والتنفل بعشرين ركعة ستة عند انبساط الشمس وستة  
 عند ارتفاعها وستة قبل الزوال والركعتان عند الزوال ولو آخر النافلة الى  
 بعد الزوال جاز وافضل من ذلك تقديمها وان صلى بين الفريضتين ست  
 ركعات من النافلة جاز وان يباكر المصلي الى المسجد الاعظم بعد ان يحلق رأسه  
 ويقص اظفاره ويأخذ من شاربته وان يكون على سكينه ووفار متطيّباً لا بساً افضل  
 ثيابه وان يدعو امام توجهه وان يكون الخطيب بليغاً مواظباً على الصلوات  
 في اول اوقاتها ويكره له الكلام في اثناء الخطبة بغيرها ويستحب له ان يتعمّم  
 شاتئاً كان او قائماً ويرتدي ببرد يمينية وان يكون معتمداً على شيء وان يسلم  
 أولاً وان يجلس امام الخطبة واذا سبق الامام الى قراءة سورة فليعدل الى  
 الجمعة وكذا في الثاني يعدل الى سورة المنافقين ما لم يتجاوز نصف السورة  
 الا في سورة الحمد والتوحيد ويستحب الجهر بالظهر في يوم الجمعة ومن يصلي  
 ظهراً فالافضل اتباعها في المسجد الاعظم واذا لم يكن امام الجمعة ممن يقتدى  
 به جاز ان يقدم المأموم صلوته على الامام ولو صلى معه ركعتين واتمهما  
 بعد تسليم الامام ظهراً كان افضل \* الفصل الثاني في صلوة العيدين والنظر فيها  
 وفي سنتها \* وهي واجبة مع وجود الامام بالشروط المعتبرة في الجمعة وتجب  
 جماعة ولا يجوز التخلف الا مع العذر فيجوز حينئذ ان يصلي منفرداً ندباً

## ( كتاب الصلوة ) \* فصل في صلوة العيدين \* ٢٧

ولما خلت الشرائط سقط الوجوب ويستحب الاتيان بهما جماعة وفردى ووقتها ما بين طلوع الشمس الى الزوال ولوفات لم تقص وكيفية ان يكبر تكبيرة الاحرام ثم يقرأ الحمد وسورة والافضل ان يقرأ الاعلى ثم يكبر بعد القراءة على الاظهر ويقنت بالمرسوم حتى يتم خمسا ثم يكبر ويركع فاذا سجد السجدة الثانية قام بغير تكبير فيقرأ الحمد وسورة والافضل ان يقرأ الغاشية ثم يكبر اربعاً ويقنت بينهما اربعاً ثم يكبر خامسة للركوع ويركع فيكون الزائد عن المعتاد تسعاً خمس في الاولى واربع في الثانية غير تكبيرة الاحرام وتكبيرتى الركوعين \* وسن هذه الصلوة الاصحار بها الا بمكة والسجود على الارض وان يقول المؤمن الصلوة ثلثا فانه لا اذان لغير الخمس وان يخرج الامام حافياً ماشياً على سكينه ووقار ذاك الله سبحانه وان يطعم قبل خروجه في الفطر وبعد عوده في الاضحى مما يضحى به وان يكبر في الفطر عقب اربع صلوة اولها المغرب ليلة الفطر وآخرها صلوة العيد وفي الاضحى عقب خمس عشر صلوة اولها الظهر يوم النحر اذا كان بمنى وفي الامصار عقب عشريقول الله اكبر الله اكبر وفي الثالثة ترد لا اله الا الله والله اكبر الحمد لله على ما هدانا وله الشكر على ما اولانا ويزيد في الاضحى ورزقاً من بهيمة الانعام ويكره الخروج بالسلاح وان يتنفل قبل الصلوة وبعدها الا بمسجد النبي عليه السلام بالمدينة فانه يصلي ركعتين قبل خروجه \* مسائل خمس \* الاولى التكبير الزائد هل هو واجب فيه ترد والاشبه الاستحباب ويتقدير الوجوب هل القنوت واجب الاظهر لا ويتقدير وجوبه هل يتعين فيه لفظ الاظهر انه لا يتعين وجوباً \* الثانية اذا اتفق عيد وجمعة فمن حضر العيد كان بالخيار في حضور الجمعة وعلى الامام ان يعلمهم ذلك في خطبته وقيل الترخّص مختص بمن كان نائياً عن البلد كاهل السواد دفعا لمسقة العود وهو

الاشبه \* الثالثة الخطبتان في العيدين بعد الصلوة وتقدمهما بدعة ولا يجب  
استماعهما بل يستحب \* الرابعة لا ينقل المنبر من الجامع بل يعمل شبه المنبر  
من طين استحبابا \* الخامسة اذا طلعت الشمس حرم السفر حتى يصلي صلوة  
العيد ان كان ممن تجب عليه وفي خروجه بعد الفجر وقبل طلوعها تردد والاشبه  
الجواز \* الفصل الثالث في صلوة الكسوف والكلام في سببها وكيفيتها  
وحكمها \* اما الاول فيجب عند كسوف الشمس وخسوف القمر والزلزلة وهل  
تجب لما عدا ذلك من ريح مظلمة وغيرها من اخايف السماء قبل نعم وهو المروي  
وقيل لا بل يستحب وقيل تجب للريح المخوفة والظلمة الشديدة حسب وقتها  
في الكسوف من حين ابتداءه الى حين انجلائه فان لم يتسع لها لم تجب وكذا  
الرياح والاخايف ان قلنا بالرجوب وفي الزلزلة تجب وان لم يطل المكث  
ويصلي بنية الاداء وان سكنت ومن لم يعلم بالكسوف حتى خرج الوقت  
لم يجب القضاء الا ان يكون القرص قد احترق كله وفي غير الكسوف لا يجب  
القضاء ومع العلم والتخريط او النسيان يجب القضاء في الجميع \* واما كيفيتها  
فهو ان يحرم ثم يقرأ الحمد وسورة ثم يركع ثم يرفع رأسه فان كان لم يتم السورة  
قرأ من حيث قطع وان كان اتم قرأ الحمد ثانيا ثم قرأ سورة حتى يتم خمس على  
هذا الترتيب ثم يسجد اثنين ثم يقوم ويقرأ الحمد وسورة معتمدا على ترتيبه  
الاول ويتشهد ويسلم ويستحب فيها الجماعة واطالة الصلوة بمقدار زمان الكسوف  
وان يعيد الصلوة ان فرغ قبل الانجلاء وان يكون مقدار ركوعه بمقدار زمان  
قراءته وان يقرأ السور الطوال مع سعة الوقت وان يكبر عند كل رفع رأس  
من كل ركوع الا في الخامس والعاشر فانه يقول سمع الله لمن حمده وان يقنت  
خمس قنوتات \* واما حكمها فمسائل ثلاثة \* الاولى اذا حصل الكسوف في وقت

## ( كتاب الصلوة ) \* فصل في الصلوة على الاموات \* ٢٩

فريضة حاضرة كان محبباً في الاتيان بايهما شاء ما لم يتضيّق الحاضرة فتكون اولى  
وقيل الحاضرة اولى والاول اشبه \* الثانية اذا انفق الكسوف في وقت نافلة الليل  
فالكسوف اولى ولو خرج وقت النافلة ثم يقضى النافلة \* الثالثة يجوز ان يصلي  
صلوة الكسوف على ظهر الدابة وماشياً وقيل لا يجوز ذلك الا مع العذر وهو اشبه \*  
الفصل الرابع في الصلوة على الاموات وفيه اقسام \* الاول من يصلي عليه وهو كل  
من كان مظهراً للشهادتين او طفلاً كانت له ست سنين ممن له حكم الاسلام  
ويتساوى الذكر في ذلك والانثى والحر والعبد وتستحب الصلوة على من  
لم يبلغ ذلك اذا ولد حيّان وقع سقطا لم يصل عليه ولو ولجته الروح \* الثاني  
في المصلي واحق الناس بالصلوة عليه اولاهم بميراثه والاب اولى من الابن  
وكذا الولد اولى من الجد والاخ والعم والاخ من الاب والام اولى ممن يمت  
باحدهما والزوج اولى بالمرأة من عصباتها وان قربوا واذا كان الاولياء جماعة فالذكر  
اولى من الانثى والحر اولى من العبد ولا يتقدم الولي الا اذا استكملت فيه  
شرائط الامامة والاقدم غيره واذا تساوى الاولياء قدم الافقه فالاقرب فالاسن فالاصبح  
وجهاً ولا يجوز ان يتقدم احد الابان الولي سواء كان بشرائط الامامة او لم يكن  
بعد ان يكون مكلفاً وامام الاصل اولى بالصلوة من كل احد والهاشمي اولى من  
غيره اذا قدمه الولي وكان بشرائط الامامة ويجوز ان تأم المرأة بالنساء ويكوه ان تبرز  
عنهن بل تقف في صفهن وكذا الرجال العراة وغيرهما من الائمة يبرز امام الصف  
ولو كان المؤتم واحداً واذا اقتدت النساء بالرجل وقفن خلفه وان كان وراءه  
رجال وقفن خلفهم وان كانت فيهن حائض انفردت عن صفهن استحباباً \*  
الثالث في كيفية الصلوة وهي خمس تكبيرات والدعاء بينهما غير لازم ولو قلنا  
بوجوبه لم توجب لفظاً على التعيين وافضل ما يقال ما رواه محمد بن مهاجر

عن امه ام سلمة عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا صلى على ميت كبر وتشهد ثم كبر وصلى على الانبياء ثم كبر ودعا للمؤمنين ثم كبر الرابعة ودعا للميت ثم كبر وانصرف وان كان منافقا اقتصر المصلي على اربع وانصرف بالرابعة وتجب فيه النية واستقبال القبلة وجعل رأس الجنازة الى يمين المصلي وليست الطهارة من شرطها ولا يجوز التباعد من الجنازة كثيراً ولا يصلي على الميت الا بعد تغسيله وتكفينه فان لم يكن له كفن جعل في القبر وسترته عورته وصلى عليه بعد ذلك \* وسنن هذه الصلوة ان يقف الامام عند وسط الرجل وصدر المرأة وان اتفقا جعل الرجل فما يلي الامام والمرأة وراءه ويجعل صدرها محاذياً للوسطه ليتقى الامام موقف الفضيلة ولو كان طفلاً جعل من وراء المرأة وان يكون المصلي متطهراً وينزع نعليه ويرفع يديه في اول تكبيرة اجماعاً وفي البواقي على الاظهر ويستحب عقيب الرابعة ان يدعو له ان كان مؤمناً وعليه ان كان منافقاً وبدعاء المستضعفين ان كان كذلك وان جهله سأل الله ان يحشره مع من كان يتولاه وان كان طفلاً سأل الله ان يجعله مصلحاً ل حال ابيه شافعاه واذ افرغ من الصلوة وقف موقفه حتى ترفع الجنازة وان يصلي على الجنازة في المواضع المعتادة ولو صلى في المساجد جاز وتكره الصلوة على الجنازة الواحدة مرتين \* مسائل خمس \* الاولى من ادرك الامام في اثناء صلوته تابعه فاذا فرغ اتم بما بقي عليه ولاءً ولو رفعت الجنازة او دفنت اتم ولو صلى القبر \* الثانية اذا سبق المأموم بتكبيرة او ما زاد استحباب له اعادتها مع الامام \* الثالثة يجوز ان يصلي على القبر يوماً وليلاً من لم يصل عليه ثم لا يصلي بعد ذلك \* الرابعة الاوقات كلها صالحة لصلوة الجنازة الا عند تضيق وقت فريضة حاضرة ولو خيف على الميت مع سعة الوقت قدمت الصلوة عليه \*



## ( كتاب الصلوة ) \* فصل في الصلوات المرغبات \* ٥١

الخامسة اذا صلى على جنازة بعض الصلوة ثم حضرت اخرى كان مخيراً ان شاء  
استأنف الصلوة عليهما وان شاء اتم الاولى على الاول واستأنف للثاني \*  
الفصل الخامس في الصلوات المرغبات وهي قسمان النوافل اليومية وقد ذكرناها  
وما عدا ذلك وهو ينقسم الى قسمين فمنه ما لا يختص وقتا بعينه وهذا القسم  
كثير غير اننا نذكر مهمه وهو صلوات \* الاولى صلوة الاستسقاء وهي مستحبة  
عند غور الانهار وفتور الامطار وكيفية مثل كيفية صلوة العيد غير انه يجعل  
مواضع القنوت في العيد استعطاف الله سبحانه وسؤاله الرحمة بارسال الغيث  
ويتخير من الادعية ما تيسر له والا فليقل ما نقل في اخبار اهل البيت عليهم  
السلام \* ومسنونات هذه الصلوة ان يصوم الناس ثلثة ايام ويكون خروجهم  
يوم الثالث ويستحب ان يكون ذلك الثالث يوم الاثنين فان لم يتيسر فالجمعة  
وان يخرجوا الى الصحراء حفاة على سكينه ووقار ولا يصلوا في المساجد  
وان يخرجوا معهم الشيوخ والاطفال والعجائز ولا يخرجوا ذميا ويفرقوا بين  
الاطفال وامهاتهم فاذا فرغ الامام من صلوته حول رداءه ثم استقبل القبلة وكبر  
مائة رافعا بها صوته وسبح الى يمينه كذلك وهلل عن يساره مثل ذلك واستقبل  
الناس وحمد الله مائة وهم يتابعون في كل ذلك ثم يخطب ويبالغ في تضرعاته  
فان تأخرت الاجابة كرروا الخروج حتى تدركهم الرحمة وكما تجوز هذه الصلوة  
عند قلة الامطار فانها تجوز عند جفاف مياه العيون والابار \* الثانية صلوة  
الاستخارة وصلوة الحاجة وصلوة الشكر وصلوات الزيارات ومنها ما يختص  
وقتا معيناً وهو صلوات \* الاولى نافلة شهر رمضان والاشهر في الروايات استحباب  
الف ركعة في شهر رمضان زيادة على النوافل المرتبة يصلي في كل ليلة عشرين  
ركعة ثمان بعد المغرب واثنى عشرة ركعة بعد العشاء على الاظهر وفي كل ليلة

( كتاب الصلوة ) \* فصل في الخلل الواقع في الصلوة \*

من العشر الاواخر ثلثين على الترتيب المذكور وفي ليالى الافراد الثلث كل ليلة مائة ركعة وروي انه يقتصر في ليالى الافراد على المائة حسب فيبقى عليه ثمانون يصلي في كل جمعة عشر ركعات بصلوة علي وفاطمة وجعفر عليهم السلام وفي آخر جمعة عشرين بصلوة علي عليه السلام وفي عشية تلك الجمعة عشرين بصلوة فاطمة عليها السلام وصلوة امير المؤمنين اربع ركعات بتشهدين وتسليمتين يقرأ في كل ركعة الحمد مرة وخمسين مرة قل هو الله احد وصلوة فاطمة عليها السلام ركعتان يقرأ في الاولى الحمد مرة والقدر مائة مرة وفي الثانية الحمد مرة وسورة التوحيد مائة مرة وصلوة جعفر اربع ركعات بتسليمتين يقرأ في الاولى الحمد مرة واذ ازلزلت مرة ثم يقول خمس عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يركع ويقولها مشرا وهكذا يقولها عشرا بعد رقع رأسه وفي سجوده وبعد رفعه وفي سجوده نائبا وبعد الرفع منه فيكون في كل ركعة خمس وسبعون مرة ويقرأ في الثانية والعاديات وفي الثالثة اذ جاء نصر الله وفي الرابعة قل هو الله احد ويستحب ان يدعو في آخر سجدة بالدعاء المخصوص بها \* الثانية صلوة ليلة الفطر وهي ركعتان يقرأ في الاولى الحمد مرة والى مرة قل هو الله احد وفي الثانية الحمد وقل هو الله احد مرة وصلوة يوم الغدير وهو الثالث من عشر من ذي الحجة قبل الزوال بنصف ساعة وصلوة ليلة النصف من شعبان وصلوة ليلة المبعث ويومه وتفصيل هذه الصلوات وما يقال فيها وبعدها مذكور في كتب العبادات **خاتمة** كل النوافل يجوز ان يصليها الانسان قاعداً وقائماً افضل وان جعل كل ركعتين من جلوس مقام ركعة كان افضل **الركن الرابع** في التواضع وفيه فصول \* الفصل الاول في الخلل الواقع في الصلوة وهو اما عن عمد او سهواً وشكاً اما العمد فمن اخل بشيء من واجبات الصلوة عامداً فقد ابطال

( كتاب الصلوة ) \* فصل في الخلل الواقع في الصلوة \* ٥٢٠

صلوته شرطاً كان ما اخل به اوجزء منها او كيفية او تركاً وكذا لو فعل ما يجب تركه  
او ترك ما يجب فعله جهلاً بوجوبه الا الجهر والاختفات في موضعيهما ولو جهل غصبية  
الثوب الذي يصلي فيه او المكان او نجاسة الثوب او البدن او موضع السجود  
[ فلا اعادة فروع الاول ] لتوضاً بماء مغصوب مع العلم بالغصبية وصلى اعادة الطهارة  
والصلوة ولو جهل غصبية لم يعد احدهما \* الثاني اذا لم يعلم ان الجلد ميتة فصلى  
فيه ثم علم لم يعد اذا كان في يد مسلم او شراه من سوق المسلمين فان اخذه من غير  
مسلم او وجده مطروحاً اعاد \* الثالث اذا لم يعلم انه من جنس ما يصلي فيه وصلى  
اعاد \* واما السهو فان اخل بركن اعاد كمن اخل بالقيام حتى نوى او بالنية حتى  
كبر او بالتكبير حتى قرأ او بالركوع حتى سجد او بالسجدة حتى ركع فيما بعد  
وقيل يسقط الزائد وبأنى بالثالث ويبنى وقيل يختص هذا الحكم بالاخيرتين ولو كان  
في الاوليين استأنف والاول اظهر وكذا لو زاد في الصلوة ركعة او ركوعاً او سجدة  
اعاد سهواً او عمداً وقيل لو شك في الركوع فركع ثم ذكر انه كان ركع ارسل نفسه  
ذكره الشيخ وعلم الهدى والاشبه بالطلان وان نقص فان ذكر قبل فعل ما يبطل  
الصلوة اتم ولو كانت ثنائية ولو ذكر بعد ان فعل ما يبطلها عمداً او سهواً اعاد  
وان كان يبطلها عمداً لاسهواً كالكلام فيه تردد والاشبه الصحة وكذا لو ترك التسليم ثم  
ذكر ولو ترك السجدة ولم يدراهما من ركعتين او ركعة رجحنا جانب الاحتياط  
ولو كانتا من ركعتين ولم يدرايتهما هي قيل يعيد لانه لم تسلم الاوليان يقينا والظاهر انه  
لا اعادة وعليه سجدة السهو وان اخل بواجب غير ركن فممنه ما يتم معه الصلوة من غير  
تدارك ومنه ما يتدارك من غير سجود ومنه ما يتدارك مع سجدة السهو فالاول  
من نسي القراءة او الجهر او الاختفات في موضعها او قراءة الحمد او قراءة السورة  
حتى ركع او الذكر في الركوع او الطمانينة فيه حتى رفع رأسه او رفع رأسه منه

( كتاب الصلوة ) \* فصل في الخلل الواقع في الصلوة \*

او الطمانينة فيه حتى سجد او الذكر في السجود او السجود على الاعضاء السبعة  
او الطمانينة فيه حتى رفع رأسه او رفع الرأس من السجود او الطمانينة فيه حتى  
سجد ثانيا او الذكر في السجود الثاني او السجود على الاعضاء السبعة او الطمانينة  
فيه حتى رفع منه \* والثاني من نسي قراءة الحمد حتى قرأ سورة استأنف الحمد  
وسورة وكذا النسي الركوع وذكر قبل ان يسجد تام فركع ثم سجد وكذا من ترك  
السجدين او احدهما او التشهد وذكر قبل ان يركع رجع فتلافاه ثم قام فاتى  
بما يلزم من قراءة او تسبيح ثم ركع ولا يجب في هذين الموضعين سجدة السهو وقيل  
تجبان والاول اظهر ولو ترك الصلوة على النبي وآله عليهم السلام حتى سلم  
قضاها بعد التسليم \* الثالث من ترك سجدة او التشهد ولم يذكر حتى ركع قضاها  
او احدهما وسجد سجدة السهو \* واما الشك ففيه مسائل \* الاولى من شك في  
عدد الواجبة النائية اعاد كالصبح وصلوة السفر وصلوة العيدين اذا كانت فريضة  
والكسوف وكذا المغرب \* الثانية اذا شك في شيء من افعال الصلوة ثم ذكر فان كان  
في موضعه اتى به واتم وان انتقل مضى في صلوته سواء كان ذلك الفعل ركناً  
او غيره وسواء كان في الاوليين او الاخيرتين على الاظهر **تفريع** اذا تحقق نية  
الصلوة وشك هل نوى ظهراً او عصرًا او مغرباً او فريضة او نفلًا استأنف \* الثالثة اذا شك  
في اعداد الرباعية فان كان في الاوليين اعاد وكذا اذا لم يدركم صلى وان تيقن  
الاوليين وشك في الزائد وجب عليه الاحتياط \* ومثاله اربع \* الاولى من شك بين  
الاثنين والثلاث بنى على الثلاث واتم وتشهد وسلم ثم استأنف ركعة من قيام  
او ركعتين من جلوس \* الثانية من شك بين الثلاث والاربع بنى على الاربع  
وتشهد وسلم واحتاط كالاولى \* الثالثة من شك بين الاثنين والاربع بنى على  
الاربع وتشهد وسلم ثم اتى بركعتين من قيام \* الرابعة من شك بين الاثنين

والثلث والاربع بنى على الاربع وتشهد وسلم ثم اتى بركعتين من قيام وركعتين من جلوس \* وهنا مسائل \* الأولى لو غاب على ظنه احد طرفي ماشك فيه بنى على الظن وكان كالعلم \* الثانية هل تتعين في الاحتياط الفاتحة ام يكون مخيراً بينها وبين التسبيح قيل بالاول لانها صلوة منفردة ولا صلوة الأبها وقيل بالثاني لانها قائمة مقام نافلة او رابعة فيثبت فيه التخيير كما يثبت في المبدل منه والاول اشبه \* الثالثة لو فعل ما يبطل الصلوة قبل الاحتياط قيل تبطل الصلوة ويسقط الاحتياط لانها مغروضة لان تكون تماماً والحدث يمنع ذلك وقيل لا تبطل لانها صلوة منفردة وكونها بدلاً لا يوجب مساواتها للمبدل منه في كل حكم \* الرابعة من سهى في سهو لم يلتفت وبنى على صلوته وكذا اذا سهى المأموم حول على صلوة الامام ولا شك على الامام اذا حفظ عليه من خلفه ولا حكم للسهو مع كثرته ويرجع في الكثرة الى ما يسمى في العادة كثيراً وقيل ان سهو ثلثاً في فريضة وقيل ان سهو مرة في ثلث فرائض والاول اظهر \* الخامسة من شك في عدد النافلة بنى على الاكثر وان بنى على الأقل كان افضل **خاتمة** في سجدي السهو \* وهما واجبتان حيث ذكرنا وفي من نكلم ساهيا او سلم في غير موضعه او شك بين الاربع والخمس وقيل في كل زيادة ونقصان اذا لم يكن مبطلاً ويسجد المأموم مع الامام واجبا اذا عرض له السبب ولو انفرد احدهما كان له حكم نفسه وموضعهما بعد التسليم للزيادة والنقصان وقيل قبله وقيل بالتفصيل والاول اظهر وصورتهما ان يكبر مستحباً ثم يسجد ثم يرفع رأسه ثم يسجد ثم يرفع رأسه وتشهد تشهد أخيفاً ثم يسلم وهل يجب فيهما الذكر فيه تردد ولو وجب هل يتعين بلفظ الاشبه لاولاهما عمداً لم تبطل المصلوة وعليه الاتيان بهما ولو طالت المدة \* الفصل الثاني في قضاء الصلوات والكلام في سبب الفوات والقضاء ولواحقه \* اما السبب فمنه ما يسقط معه القضاء وهو سبعة

الصغروا الجنون والاضماء على الاظهر والحيف والنفاس والكفر الاصلي وعدم التمكن من فعل ما يستبيح به الصلوة من وضوء او غسل او تيمم وقيل يقضي عند التمكن والاول اشبه وما عداه يجب معه القضاء كالاخلاق بالفريضة عمداً أو سهواً عدا الجمعة والعيدين وكذا النوم ولو استوصب الوقت ولو زال عقل المكلف بشيء من قبله كالسكر وشرب المرقد وجب القضاء لانه سبب في زوال العقل غالباً ولو اكل غذاء مؤذياً قال الى الاغماء لم يقض وان ارتد المسلم او اسلم الكافر ثم كفر ثم اسلم وجب عليه قضاء زمان رده \* واما القضاء فانه يجب قضاء الغائبة اذا كانت واجبة ويستحب اذا كانت نافلة موقفة استحباباً ومؤكداً فان فاتت بمرض لايزيل العقل لم يتأكد الاستحباب ويستحب ان يتصدق عن كل ركعتين بمدة فان لم يتمكن فعن كل يوم بمدة ويجب قضاء الغائبة وقت الذكر ما لم يتضيق وقت حاضرة وتترتب السابقة على اللاحقة كالظهر على العصر والعصر على المغرب والمغرب على العشاء سواء كان ذلك ليوم حاضراً وصلوة يوم فائت فان فاتته صلوات لم تترتب على الحاضرة وقيل تترتب والاول اشبه ولو كان عليه صلوة فنسيها وصلى الحاضرة لم يعد ولو ذكر في اثنائها عدل الى السابقة ولو صلى الحاضرة مع الذكر امارد ولو دخل في نافلة وذكر ان عليه فريضة استأنف الفريضة ويقضي صلوة السفر قصراً ولو في الحضر وصلوة الحضر تماماً ولو في السفر \* واما اللواحق فمسائل \* الاولى من فاتته فريضة من الخمس غير معينة قضى صباحاً ومغرباً واربعاً ما في ذمته وقيل يقضي صلوة يوم والاول مروى وهو الاشبه ولو فاتته من ذلك مرات لا يعلمها قضى كذلك حتى يغلب حاي ظنه انه وفي \* الثانية اذا فاتته صلوة معينة ولم يعلم كم مرة كرر من تلك الصلوة حتى يغلب عنده الوفاء ولو فاتته صلوات لا يعلم كميتها ولا عينها صلى اياماً متوالية حتى يعلم

( كتاب الصلوة ) \* فصل في الجماعة \* ٥٧

ان الواجب دخول في الجملة \* الثالثة من ترك الصلوة مرة مستحلاً قتل ان كان  
ولد مسلماً واستتيب ان كان اسلم من كفران امتنع قتل وان ادعى الشبهة  
المحتملة دوى عنه الحد وان لم يكن مستحلاً عزّرفان ماد ثانية عزّرفان ماد  
ثالثة قتل وقيل بل في الرابعة وهو الاحوط \* الفصل الثالث في الجماعة والنظر في  
اطراف \* الاول الجماعة مستحبة في الفرائض كلها وتتأكد في الصلوة المرتبة  
ولا تجب الا في الجمعة والعيدين مع الشرائط ولا تجوز في شيء من النوافل عدا  
الاستسقاء والعيدين مع اختلال شرائط الوجوب وتدرك الصلوة جماعة بادراك  
الركوع وبادراك الامام راكعاً على الاشبه واقل ما تنعقد باثنين الامام  
احدهما ولا تصح مع حائل بين الامام والمأموم يمنع المشاهدة الا ان يكون  
المأموم امرأة ولا تنعقد والامام اعلى من المأموم بما يعتد به كالأبنية على تردد  
ويجوز ان يقف على علو من ارض منحدره ولو كان المأموم على بناء عال كان  
جائزاً ولا يجوز تباعد المأموم عن الامام بما يكون كثيراً في العادة اذا لم يكن  
بينهما صفوف متصلة اما اذا توالى الصفوف فلا بأس ويكره ان يقرأ  
المأموم خلف الامام الا اذا كانت الصلوة جهرية ثم لا يسمع ولو هممة وقيل  
يحرم وقيل يستحب ان يقرأ الحمد فيما لا يجهر فيه والاول اشبه ولو كان الامام  
ممن لا يقتدى به وجبت القراءة وتجب متابعة الامام فلورفع المأموم رأسه  
عامداً استمر وان كان ناسياً عاد وكذا لو هوى الى سجود او ركوع ولا يجوز  
ان يقف المأموم قدام الامام ولا بد من نية الايتام والقصد الى امام معين  
فلو كان بين يديه اثنان فنوى الايتام بهما او باحدهما ولم يعين لم تنعقد ولو صلى  
اثنان فقال كل منهما كنت اماماً صحت صلواتهما ولو قال كنت مأموماً لم تصح  
صلواتهما وكذا لو شك فيما اضمراه ويجوز ان ياتم المفترض بالمفترض وان اختلف

الغرضان والمتنفل بالمفترض والمتنفل بالمفترض والمتنفل في اماكن وقيل مطلقاً ويستحب ان يقف المأموم عن يمين الامام ان كان رجلاً وخلفه ان كانوا جماعة او امرأة ولو كان الامام امرأة وقفت النساء الى جانبها وكذا الوصل العاري بالعادة جلس وجلسوا في سمتة ولا يبرز الأبركيتيه ويستحب ان يعيد المنفرد صلوته اذا وجد من يصلي تلك الصلوة جماعة اماماً كان او مأموماً وان يسمع حتى يركع الامام اذا اكمل القراءة قبله وان يكون في الصف الاول اهل الفضل ويكره تمكين الصبيان منه ويكره ان يقف المأموم وحده الا ان تمتلي الصفوف وان يصلي المأموم نافلة اذا اقيمت الصلوة ووقت القيام الى الصلوة اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة على الاظهر \* الطرف الثاني يعتبر في الامام العقل والايمان والعدالة وطهارة المولد والبلوغ على الاظهر وان لا يكون قاعدا بقيام ولا امياً بمن ليس كذلك ولا يشترط الحرية على الاظهر ويشترط الذكورة اذا كان المأموم ذكراً او ذكراً واناً ويجوز ان تؤم المرأة النساء وكذا الخنثى ولا تؤم المرأة رجلاً ولا خنثى ولو كان الامام يلحن في قراءته لم تجز امامته بمتقن على الاظهر وكذا من يبدل الحرف كالتمتام وشبهه ولا يشترط ان ينوي الامامة وصاحب المسجد والامارة والمنزل اولى بالتقديم والهاشمي اولى من غيره اذا كان بشرائط الامامة واذ تشاح الائمة فمن قدمه المأمومون فهو اولى فان اختلفوا قدم الاثر فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح ويستحب للامام ان يسمع من خلفه الشهادتين واذا مات الامام او غمي عليه استناب من يتم الصلوة وكذا اذا عرض للامام ضرورة جاز ان يستناب ولو فعل ذلك اختياراً جاز ايضاً ويكره ان يأتى حاضر بمعافى وان يستناب المسبوق وان يؤم الاجذم والابرص والمحدود بعد توبته والاغلف وامامة من يكرهه المأموم وان يؤم الاعرابي بالمهاجرين



والمتميم بالمتطهرين \* الطرف الثالث في احكام الجماعة وفيه مسائل \*  
 الاولى اذا ثبت ان الامام فاسق او كافر او على غير طهارة بعد الصلوة لم تبطل  
 صلوة المؤتم ولو كان عالما اعد ولو علم في اثناء الصلوة قيل يستأنف وقيل ينوي  
 الانفراد ويتم وهو الاشبه \* الثانية اذا دخل والامام راكع وخاف فوت الركوع  
 ركع ويجوز ان يمشي في ركوعه حتى يلتحق بالصف \* الثالثة اذا اجتمع خنثى  
 وامرأة وقف الخنثى خلف الامام والمرأة وراءه وجوبا على القول بتحريم المحاذاة  
 والا على الندب \* الرابعة اذا وقف الامام في محراب داخل فصلوة من يقابله  
 ماضية دون صلوة من الى جانبه اذا لم يشاهده وتجاوز صلوة الصفوف الذين  
 وراء الصف الاول لانهم يشاهدون من يشاهده \* الخامسة لا يجوز للمأموم  
 منارقة الامام بغير مذروران نوى الانفراد جاز \* السادسة الجماعة جائزة في السفينة  
 الواحدة وفي سفن متعددة سواء اتصلت السفن او انفصلت \* السابعة اذا شرع  
 المأموم في نافلة فاحرم الامام قطعها واستأنف ان خشي الفوات والا اتم ركعتين  
 استحبابا وان كانت فريضة نقل نيته الى النفل على الافضل واتم ركعتين  
 ولو كان امام الاصل قطع واستأنف معه \* الثامنة اذا فاتته مع الامام شيء صلى  
 ما يدركه وجعله اول صلوته واتم ما بقي عليه ولو ادركه في الرابعة دخل معه فاذا سلم  
 قام فصلّى ما بقي عليه ويقرا في الثانية له بالحمد وسورة وفي الاثنتين الاخيرتين  
 بالحمد وان شاء سبّح \* التاسعة اذا ادرك الامام بعد رفعه من الاخيرة كبر وسجد معه فاذا  
 سلم قام فاستأنف بتكبير مستأنف وقيل يبني على التكبير الاول والاوّل اشبه  
 ولو ادركه بعد رفع رأسه من السجدة الاخيرة كبر وجلس معه فاذا سلم قام فاستقبل  
 ولا يحتاج الى استئناف تكبيرة \* العاشرة يجوز ان يسلم المأموم قبل الامام وينصرف  
 لضرورة وغيرها \* الحادية عشر اذا وقفت النساء في الصف الاخير فجاء رجال

وجب ان يتأخرن اذا لم يكن للرجال موقف امامهن \* الثانية عشر اذا استتيب المسبوق فاذا انتهت صلوة المأموم او صلى اليهم ليسلموا ثم يقوم فيأتي بما بقي عليه \*

**خاتمة** يتعلق بالمساجد \* يستحب اتخاذ المساجد مكشوفة غير مسقفة وان يكون الميضاة على ابوابها وان يكون المنارة مع الحائط لاني وسطها وان يقدم الداخل اليها رجلاه اليمنى والخارج رجلاه اليسرى وان يتعاهد نعله وان يدهم عند دخوله وخروجه ويجوز نقض ما استهدم دون غيره وتستحب اعادةه ويجوز استعمال آتة في غيره ويستحب كنس المساجد والاسراج فيها ويحرم زخرفتها ونقشها بالصور وبيع آتتها وان يؤخذ منها في الطرق والاملاك ومن اخذ منها شيئا وجب ان يعيده اليها او الى مسجد آخر واذا زالت آثار المسجد لم يحل تملكه ولا يجوز ادخال النجاسة اليها ولا ازالة النجاسة فيها ولا اخراج الحصى منها وان فعل احادها اليها ويكره تعليتها وان يعمل لها شرف او محاريب داخلية في الحائط وان يجعل طريقا ويستحب ان يجتنب البيع والشراء والمجانين وان تاذ الاحكام وتعريف الضوال واقامة الحدود وانشاد الشعر ورفع الصوت وعمل الصنائع والنوم ويكره دخول من في فمه رائحة بصل او ثوم والتنخم والبصاق وقتل القمل فان فعل ستره بالتراب وكشف العورة والرمي بالحصى \* **مسائل ثلث** \*

الاولى اذا انهدمت الكنائس والبيع فان كان لاهلها ذمة لم يجز التعرض لها وان كانت في ارض الحرب او باد اهلها جاز استعمالها في المساجد \* الثانية الصلوة المكتوبة في المسجد افضل من المنزل والنافلة بالعكس \* الثالثة الصلوة في الجامع بمائة وفي مسجد القبيلة بخمس وعشرين وفي السوق باثنى عشر صلوة \* **الفصل**

الرابع في صلوة الخوف والمطاردة \* صلوة الخوف مقصورة سغراً وفي الحضرة اذا صليت جماعة فان صليت فرادى قيل تقصرو قيل لا والاول اشبه واذا صليت

## (كتاب الصلوة) \* فصل في صلوة الخوف والمطاردة \* ٦١

جماعة فالامام بالخيار ان شاء صلى بطائفة ثم باخرى وكانت الثانية له ندبا على القول بجواز اقتداء المفترض بالمتنفل وان شاء ان يصلي كما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله بذات الرقاع ثم تحتاج هذه الصلوة الى النظر في شروطها وكيفيتها واحكامها \* اما الشروط فان يكون الخصم في غير جهة القبلة وان يكون فيه قوة لا يؤمن ان يهجم على المسلمين وان يكون في المسلمين كثرة يمكن ان يغتروا طائفتين يكفل كل طائفة بمقاومة الخصم وان لا يحتاج الامام الى تفريقهم اكثر من فرقتين \* واما كيفيتها فان كانت الصلوة ثنائية صلى بالاولى ركعة وقام الى الثانية فينوي من خلفه الانفراد واجبا ويتمون ثم يستقبلون العدو وتأتي الفرقة الاخرى ويحرمون ويدخلون معه في ثانية وهي اولاهم فاذا جلس للتشهد اطال ونهض من خلفه واتموا وجلسوا فتشهد بهم وسلم فتحصل المخالفة في ثلثة اشياء انفراد المؤتم وتوقع الامام للمأموم حتى يتم وامامة القاعد بالقائم وان كانت ثلاثية فهو بالخيار ان شاء صلى بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين وان شاء بالعكس ويجوز ان يكون كل فرقة واحداً \* واما احكامها ففيه مسائل \* الاولى كل مهو يلحق للمصلين في حال متابعتهم لاحكم له وفي حال الانفراد يكون الحكم ما قدمناه في باب السهو \* الثانية اخذ السلاح واجب في الصلوة ولو كان على السلاح نجاسة لم يجز اخذه على قول والجواز شبه ولو كان ثقيلاً يمنع شيئاً من واجبات الصلوة لم يجز \* الثالثة اذا سهى الامام سهواً يوجب السجدين ثم دخلت الثانية معه فاذ اسلم وسجد لم يجب عليها اتباعه \* واما صلوة المطاردة وتسمى صلوة شدة الخوف مثل ان ينتهي الحال الى المعانقة والمسايفة فيصلي على حسب امكانه واقفاً او ماشياً او راكباً ويستقبل القبلة بتكبيرة الاحرام ثم يستمر ان امكنه والا استقبل ما امكن وصلى مع التبعد الى اي جهات

امكن واذا لم يتمكن من النزول صلى راكبا ومجدا على فربوس مرجه وان لم يتمكن او ممي ايماء وان خشي صلى بالتسليم ويسقط الركوع والسجود ويقول بدل كل ركعة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر **فروع الاول** اذا صلى مؤميا فامس اتم صلوته بالركوع والسجود فيما بقي منها ولا يستأنف وقيل مالم يستدبر في اثناء صلوته وكذا لو صلى بعض صلوته ثم عرض الخوف اتم صلوة خائف ولا يستأنف \* الثاني من رأى سوادا فظنه عدوا فقصرا و صلى مؤميا ثم انكشف بطلان ظنه لم يعد وكذا لو اقبل العدو فصلى مؤميا لشدة خوفه ثم بان هناك حائل يمنع العدو \* الثالث اذا خاف من سيل او سبع جاز ان يصلي صلوة شدة الخوف **قائمة** الموتحل والغريق يصلان بحسب الامكان ويؤمنان لركوعهما وسجودهما ولا يقصرا واحد منهما مدد صلوته الا في سفر او خوف \* **الفصل الخامس** في صلوة المسافر والنظر في الشروط والقصر ولو اداقته \* اما الشروط فستة \* **الاول** اعتبار المسافة وهي مسير يوم بريدان اربعة وعشرون ميلا والميل اربعة آلاف ذراع بذراع اليد الذي طوله اربع وعشرون اصبعاع تعويلا على المشهور بين الناس او مد البصر من الارض ولو كانت المسافة اربعة فراسخ واراد العود ليومه فقد كمل مسير يوم ووجب التقصير ولو تردد يوما في ثلثة فراسخ ذاهبا وجائيا وعائدا لم يجز القصر وان كان ذلك من نيته ولو كان لبلد طريقان والابعد منهما مسافة فسلك الابدع تصروا ان كان ميلا الى الرخصة \* **الشرط الثاني** قصد المسافة فلو قصد ما دون المسافة ثم تجد له رأيا فقصد اخرى لم يقصر ولو زاد المجموع على مسافة التقصير فان عاد وقد كملت المسافة فما زاد قصر وكذا لو طلب دابة شردت او غريما او ابقا ولو خرج ينتظر رفقة ان تيسروا سافر معهم فان كان على حد مسافة قصر في سفره وموضع توقفه وان كان دونها اتم حتى تيسر له الرفقة ويسافر \* **الشرط الثالث** ان

## (كتاب الصلوة) \* فصل في صلوة المسافر \* ٦٣

لا يقطع السفر باقامة في اثنائه فلو عزم على مسافة وفي طريقه ملك له قد استوطنه اتم في طريقه وفي ملكه وكذا لو نوى الإقامة في بعض المسافة ولو كان بينه وبين ملكه او ما نوى الإقامة فيه مسافة التقصير قصر في طريقه خاصة ولو كان له عدة مواطن اعتبر ما بينه وما بين الاول فان كان مسافة قصر في طريقه وينقطع سفره بموطنه فيتم فيه ثم يعتبر المسافة التي بين موطنه فان لم يكن مسافة اتم في طريقه لانقطاع سفره وان كانت مسافة قصر في طريقه الثانية حتى يصل الى وطنه والوطن الذي يتم فيه هو كل موضع له فيه ملك قد استوطنه ستة اشهر فصاعدا متواليه كانت او متفرقة \* الشرط الرابع ان يكون السفر سائغا واجبا كان كحجة الاسلام او مندوبا كزيارة النبي عليه السلام او مباحا كالاسفار للتجارة ولو كان معصية لم يقصر كاتباع الجائر وصيد اللهو ولو كان الصيد لقوته او قوت عياله قصر ولو كان للتجارة قيل يقصر الصوم دون الصلوة وفيه تردد \* الشرط الخامس ان لا يكون سفره اكثر من حضرة كالبدوي الذي يطلب القطر والمكاري والملاح والتاجر الذي يطلب الاسواق والبريد وضابطه ان لا يقيم في بلدة عشرة ايام فلما قام احداهم عشرة ثم انشأ سفرا قصر وقيل ذلك مختص بالمكاري فيدخل في جملة الملاح والاجير والاول اظهر ولو اقام خمسة قيل يتم وقيل يقصر نهرا صلواته دون صومه ويتم ليلا والاول شبه \* الشرط السادس لا يجوز للمسافر التقصير حتى يتوارى جدران البلد الذي يخرج منه او يخفى عليه الاذان ولا يجوز له القصر قبل ذلك ولو نوى السفر ليلا وكذا في عودته يقصر حتى يبلغ سماع الاذان من مصره وقيل يقصر عند الخروج من منزله ويتم عند دخوله والاول اظهر وان نوى الإقامة في غير بلدة عشرة ايام اتم وودونها يقصر وان تردد مزمه قصر ما بينه وبين شهر ثم يتم ولو صلوة واحدة ولو نوى الإقامة ثم بدأ له رجع الى التقصير ولو صلى صلوة واحدة بنية الانمام

لم يرجع وأما التصرف فانه عزيزة إلا ان تكون المسافة اربعاً ولم يرد الرجوع ليومته  
على قول او في احد المواطن الاربعة مكة والمدينة ومسجد الجامع بالكوفة والحائر  
فانه مخير والاتمام افضل واذا تعين القصرفاتم عامداً عالماً اعاد على كل حال  
وان كان جاهلاً بالتقصير فلا اعادة ولو كان الوقت باقياً وان كان ناسياً اعاد في الوقت  
ولا يقضي ان خرج ولو قصر المسافر اتفاقاً لم يصح واعاد قصراً واذا دخل الوقت  
وهو حاضر ثم سافر والوقت باقٍ قيل يتم بناءً على وقت الوجوب وقيل يتصر  
اعتباراً بحال الاداء وقيل يتخير وقيل يتم مع السعة ويقصر مع الضيق والتقصير  
اشبه وكذا الخلاف لو دخل الوقت وهو مسافر فحضر والوقت باقٍ والاتمام هنا  
اشبه ويستحب ان يقول عقيب كل فريضة ثلثين مرة سبحان الله والحمد لله  
ولا اله الا الله والله اكبر جبراً للفريضة ولا يلزم المسافر متابعة الحاضر اذا اتم به  
بل يقتصر على فرضه ويسلم منفرداً \* وأما اللواحق فمسائل \* الاولى اذا خرج الى  
مسافة فمنعه مانع اعتبر فان كان بحيث يخفى عليه الاذان قصر اذا لم يرجع من  
نية السفر وان كان بحيث يسمعه او بدأه عن السفر اتم ويستوي في ذلك المسافر  
في البر والبحر \* الثانية لو خرج الى مسافة فردته الريح فان بلغ سماع الاذان  
اتم والا قصر \* الثالثة اذا عزم على الاقامة في غير بلدة عشرة ثم خرج الى ما دون  
المسافة فان عزم العود والاقامة اتم ذاهباً ومائداً وفي البلد \* الرابعة من دخل  
في صلوة بنية التصبر ثم عن له الاقامة اتم ولو نوى الاقامة عشراً ودخل في صلوته  
فغن له السفر لم يرجع الى التقصير وفيه تردد اما لو جدد العزم بعد الفراغ لم يجز  
التقصير ما دام مقيماً \* الخامسة الاعتبار في القضاء بحال فوات الصلوة لا بحال  
وجوبها فاذ افاضت قصر اقصيت كذلك وقيل الاعتبار في القضاء بحال الوجوب والاول  
اشبه \* السادسة اذا نوى المسافة وخفى عليه الاذان وقصر فبدأه لم يعد صلوته \*

السابعة اذا دخل وقت نافلة الزوال فلم يصل وسافر استحَبَّ له قضاؤها ولو في السفر

## كتاب الزكاة

وفيه قسمان \* القسم الاول في زكاة المال والنظر فيمن تجب عليه وما تجب فيه ومن تُصرف اليه \* اما النظر الاول فتجب الزكاة على البالغ العاقل الحر المالك المتمكن من التصرف فالبلوغ يعتبر في الذهب والفضة اجماعاً نعم اذا اتجر له من اليه النظر استحَبَّ له اخراج الزكاة من مال الطفل وان ضمنه واتجر لنفسه وكان ملياً كان الربح له وتستحب الزكاة اما لو لم يكن ملياً او لم يكن ولياً كان ضامناً ولليتيم الربح ولا زكاة هنا وتستحب الزكاة في غلات الطفل ومواسيه وتيل تجب وكيف قلنا بالتكليف بالاخراج يتناول الوالي عليه وتيل حكم المجنون حكم الطفل والاصح انه لا زكاة في ماله الا في الصامت اذا اتجر له الولي استحباباً والمملوك لا تجب عليه الزكاة سواء قلنا يملك او احلنا ذلك ولو ملكه سيده مالا وصرفه فيه لم تجب عليه الزكاة وقيل يملك وتجب عليه الزكاة وقيل لا يملك والزكاة على مولاه وكذا المكاتب المشروط عليه ولو كان مطلقاً وتحرر منه شيء وجبت عليه الزكاة في نصيبه اذا بلغ نصاباً والمالك شرط في الاجناس كلها ولا بد ان يكون تاماً فلو وهب له نصاب لم يجز في الحول الا بعد القبض وكذا لو اوصي له اعتبر الحول بعد الوفاة والقبول ولو اشترى نصاباً جرى في الحول من حين العقد لا بعد الثلثة ولو شرط البائع او هما خیاراً زائداً عن الثلثة يبني على القول بانتقال الملك والوجه انه من حين العقد وكذا لو استقرض مالا وعينه باقية جرى في الحول من حين قبضه ولا تجرى الغنيمة في الحول الا بعد القسمة ولو عزل الامام قسطاً جرى في الحول ان كان صاحبه حاضراً وان كان غائباً فعند وصوله اليه ولو نذر في اثناء الحول الصدقة بعين النصاب انقطع الحول لتعيينه

للصدقة والتمكن من التصرف في المصائب معتبر في الاجناس كلها وامكان اداء  
 الواجب معتبر في الضمان لا في الرجوب ولا يجب الزكاة في المال المغصوب  
 ولا الغائب اذ لم يكن في يد وكيله او وليه ولا الرهن على الاشبه ولا الوثيق  
 ولا الضال ولا المال المنقود فان مضى عليه سنون وعاد زكاة لسنة استحبابا  
 ولا القرص حتى يرجع الي صاحبه ولا الدين فان كان با حصره من جهة صاحبه قيل  
 تجب الزكاة على مالكه وقيل لا والاوّل احرازه وان لم يجز عليه الزكاة لكن  
 لاتصح منه اداؤها فاذا تلفت لا يجب عليه صمائها وان اعمل والمسلم اذ لم يتمكن  
 من اخراجها وتلفت لم يضمن ولو تمكن وفرض ضمن والمجبرون والطفل لا يضمنان  
 اذا اعمل الولي مع القول بالوجوب في الغلات والبراشي \* <sup>النظر لثاني</sup> في بيان  
 ما تجب فيه وما تستحب \* تجب الزكاة في الانعام الابل والبقر والغنم وفي الذهب  
 والفضة والغلات الاربع الحنطة والشعير والنمر والزبيب ولا تجب فيما عدا ذلك  
 وتستحب في كل ما تنبئه الارض مما يكال او يؤزن عدا الخضر كالقت والبادنجان  
 والخيار وما شاكلة وفي مال التجارة قولان احدهما الوجوب والاستحباب اصح  
 وفي الخيل الاناث وتسقط عما عدا ذلك الا ما سذكرك فلا زكاة في البغال والحمير  
 والرقبق ولو تولد حيوان بين حيوانين احدهما زكوتي روعي في الحاقه بالزكوتي  
 اطلاق اسمه **القول** في زكاة الانعام والكلام في الشرائط والغريضة واللاحق \* اما  
 الشرائط فاربعة \* الشرط الاول اعتبار النصب وهي في الابل اثنا عشر نصبا بخمسة  
 كل واحد منها خمس فاذا بلغت ستا وعشرين صارت كلها نصبا ثم ست وثلاثون  
 ثم ست واربعون ثم احدى وستون ثم ست وسبعون ثم احدى وتسعون فاذا  
 بلغت مائة وحدى وعشرين فاربعون او خمسون او مئتهما وفي البقر نصبان ثلثون  
 واربعون دائما وفي الغنم خمسة نصب اربعون وفيها شاة ثم مائة وحدى



وعشرون وفيها شاتان ثم مائتان وواحدة ربيها ثلث شاة ثم ثلث مائة وواحدة  
فإذا بلغت ذلك قيل يؤخذ من كل مائة شاة وقيل بل يجب اربع شاة حتى  
يبلغ اربعة مائة فيؤخذ من كل مائة شاة بالغاً ما بالغ وهو الأشهر ونظير النائدة في  
الوجوب وفي الضمان والغريضة تجب في كل نصاب من نصاب هذه الاجناس  
وما بين النصابين لا يصح شيء وقد جرت العادة بتسمية ما لا يتعلق به الغريضة  
من الابل شتاً ومن اسفروقتصار من العم عفواً ومعاد في الكل واحد فالنعم  
من الابل نصاب ومن بقى والنصاب خمس والسبق اربع بمعنى انه لا يسقط من  
الغريضة شيء ولو بلغت الاربع وكذا التسعة والثلثون من البقر نصاب ووقص  
فالغريضة في الثلثين والزائد وقص حتى يبلغ الاربعين وكذا مائة وعشرون من  
الغنم نصابها اربعون والغريضة فيه وعفوها ما زاد حتى يبلغ مائة واحد وعشرين  
وكذا ما بين النصب التي عددناها ولا يضم مال الانسان الى غيره وان اجتمعت  
شرايط الخلطة وكانا في مكان واحد بل يعتبر في مال كل واحد بلوغ النصاب  
ولا يفرق بين مالي المالك الواحد ولو تباعد مكانهما \* الشرط الثاني السوم فلا تجب  
الزكاة في المعلوفة ولا في السخال الا اذا استغنت عن الامهات بالرعي ولا بد من  
استمرار السوم جملة الحول فلو علفها بعض ولو كان يوماً استأنف الحول عند  
استئناف السوم ولا اعتبار باللحظة عادة وقيل يعتبر في اجتماع السوم والعلف  
الاغلب والاول اشبه ولو اعتلفت من نفسها بما يعتد به بطل حولها لخروجها عن  
اسم السوم وكذا لو منع السائمة مانع كالثلج فعلقها المالك او غيره باذنه او بغير  
اذنه \* الشرط الثالث الحول وهو معتبر في الحيوان والنقدين مما تجب فيه  
وفي مال التجارة والخيول مما تستحب وحده ان يمضي احد عشر شهراً ثم يهّل  
الثاني عشر فعند هلاله تجب ولو لم تكمل ايام الحول ولو اختل احد شروطها في

اثناء الحول بطل الحول مثل أن نقصت من النصاب فأتتها أو عاوضها بجنسها أو مثلها على الأصح وقيل إذا فعل ذلك فراراً وجبت الزكاة وقيل لا تجب وهو الظاهر ولا تعد السخايل مع الامهات بل لكل منهما حول على انفراد ولو حال الحول فتلف من النصاب شيء فإن فرط المالك ضمن وإن لم يكن فرط سقط من الفريضة بنسبة التلف من النصاب وإذا ارتد المسلم قبل الحول لم تجب الزكاة واستأنف ورثة الحول وإن كان بعده وجبت وإن لم يكن عن فطرة لم ينتطع الحول ووجبت الزكاة عند تمام الحول مادام باقياً \* الشرط الرابع أن لا يكون عوامل فإنه ليس في العوامل زكاة ولو كانت سائمة \* وأما الفريضة فيتعق بها على مقاصد \* الأول الفريضة في الأبل شاة في كل خمس حتى يبلغ خمسا وعشرين فإذا زادت واحدة كانت فيها بنت مَخاض فإذا زادت عشرة كان فيها بنت لبون فإذا زادت عشرة أخرى كان فيها حقة فإذا زادت خمس مشركان فيها جذعة فإذا زادت خمس عشرة أخرى كان فيها بنتا لبون فإذا زادت خمس عشرة أيضاً كان فيها حقتان فإذا بلغت مائة وأحدى وعشرين طرح ذلك وكان في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون ولو أمكن في عدد فرض كل واحد من الأمرين كان المالك بالخيار في إخراج أيهما شاء وفي كل ثلثين من البقر تبع أو تبعه وفي كل أربعين مسنة \* الثاني في الأبدال من وجبت عليه بنت مَخاض وليست عنده أجزاء ابن لبون ذكر ولو لم يكونا عنده كان مخيراً في اتباع أيهما شاء ومن وجبت عليه سن وليست عنده وعند أعلى منها بسن دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهماً وإن كان ما عنده أخفض بسن دفع معها شاتين أو عشرين درهماً والخيار في ذلك إليه لا إلى العامل وسواء كانت القيمة السوقية مساوية لذلك أو ناقصة عنه أو زائدة عليه ولو تفاوتت الأسنان بازيد من درجة واحدة

لم يتضاعف التقدير الشرعي ورجع في التقاض الى القيمة السوقية على الاظهر وكذا ما فوق الجذع من الاسنان وكذا اماعدا اسنان الابل \* الثالث في اسنان الفرائض \* بنت المخاض هي التي لها سنة ودخلت في الثانية اي امها ماخض بمعنى حامل وبنت اللبن هي التي لها سنتان ودخلت في الثالثة اي امها ذات لبن والحقه هي التي لها ثلث ودخلت في الرابعة فاستحقت ان يطرقها الفحل او يحمل عليها والجذعة هي التي لها اربع ودخلت في الخامسة وهي اعلى الاسنان المأخوذة في الزكاة والتبعية هو الذي تم له حول وقيل سمي بذلك لانه تبع قرنه اذنه او تبع امه في الرعي والمسنة هي التي كمل لها سنتان ودخل في الثالثة ويجوز ان يخرج من غير جنس الفريضة بالقيمة السوقية ومن العين افضل وكذا في سائر الاجناس والشاة التي تؤخذ في الزكاة قيل اقله الجذع من الضأن او الشبي من المعز وتيل ما يسمى شاة والاول اظهر ولا تؤخذ المريضة ولا الهرمة ولان ان العار و ليس للساعي التخيير فان وقعت المشاحة قيل يقرع حتى يبقى السن التي تجب فيها \* واما اللواحق فهي ان الزكاة تجب في العين لا في الذمة ناذا تمكن من ايعالها الى مستحبتها فلم يفعل فقد فرط فان تلغت لزمه الضمان وكذا ان تمكن من ايعالها الى الساعي او الى الامام ولو امهر امرأة نصابا وحال عليها الحول في يدها فطلقتها قبل الدخول وبعد الحول كان له النصف موفرا وعليها حق العقراء وانهلك النصف بتفريطها كان للساعي ان يأخذ حقه من العين ويرجع الزوج عليها به لانه مضمون عليها ولو كان عنده نصاب فحال عليه احوال فان اخرج زكوته في كل سنة من غيره تكررت الزكاة فيه وان لم يخرج وجبت عليه زكاة حول واحد ولو كان عنده اكثر من نصاب كانت الفريضة في النصاب ويجبر من الزائد وكذا في كل سنة حتى ينقص المال

من النصاب فلركان عنده ستّ وعشرون من الابل ومضى عليه حولان وجبت عليه بنت مخاض وخمس شياه فان مضى عليه ثلثة احوال وجبت عليه بنت مخاض وتسع شياه وانصاب المجتمع من المعز والضأن وكذا من الجاموس والبقر وكذا من الابل العراب والبخاتي تجب فيه الزكاة والمالك بالخيار في اخراج الفريضة من اي الصنفين شاء ولو قال رب المال لم يحل علي ما لي الاحول او قد اخرجت ما وجب علي قبل منه ولم يكن عليه بينة ولا يمين ولو شهد عليه شاهدان قبل او اذا كان للمالك اموال متفرقة كان له اخراج الزكاة من ايها شاء ولو كانت السن الواجبة في النصاب مريضة لم يجب اخذها واخذ غيرها بالتيمنة ولو كان كله مراضا لم يكلف شراء صحيحة ولا تؤخذ الربوي وهي الوالدة التي خمسة عشر يوما وقيل الى خمسين ولا الالولة وهي السمينة المعدة للاكل ولا تحل الضراب ويجوز ان يدفع من غير غنم البلد وان كان ادون تيمنة ويجزى الذكر والانثى لتناول الاسم له **القول** في زكاة الذهب والنضة \* ولا تجب الزكاة في الذهب حتى يبلغ عشرين دينارا ففيه عشرة قواريط ثم ليس في الزائد شيء حتى يبلغ اربعة دنانير ففيها قيراطان ولا زكاة فيما دون عشرين مثقالا ولا فيما دون اربعة ثم كلما زاد المال اربعة ففيها قيراطان بالغاما يبلغ وقيل لا زكاة في العين حتى تبلغ اربعين ففيها دينار والاول اشهر ولا زكاة في النضة حتى تبلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ثم كلما زادت اربعين كان فيها درهم وليس فيما نقص عن الاربعين زكاة كما ليس فيما نقص عن المائتين شيء والدراهم ستة دنانير والدينار ثمانون حبات من اوسط حب الشعير يكون مئذرا والعشرة سبعة مثاقيل ومن شرط وجوب الزكاة فيهما كونهما مضروبين دنانير او دراهم منقوشين بسكة المعاملة او ما كان يتعامل بها وحول الحول

حتى يكون النصاب موجودا فيه اجمع فلو نقص في اثنائه ارتبذت اعيان  
النصاب بغير جنسه او بجنسه لم تجب الزكاة وكذا لو منع من التصرف فيه سواء  
كان المنع شرعيا كالوقوف والرهن او قهريا كالغصب ولا تجب الزكاة في الحلي  
محملا كان كسوار للمرأة وحلية السيف للرجل او محرما كالخلخال للرجل  
والمنطقة للمرأة وكالاواني المتخذة من الذهب والفضة وآلات اللؤلؤ عملت منهما  
وقيل يستحب فيه الزكاة وكذا الزكاة في السبائك والنتار والتبر وقيل اذا عملها  
كذلك فرارا وجبت الزكاة ولو كان قبل الحول والاستحباب اشبه اما لو جعل  
الدراهم والدنانير كذلك بعد الحول وجبت الزكاة اجماعا \* واما احكامها  
فمسائل \* الاولى لا اعتبار باختلاف الرغبة مع تساوى الجوهرين بل يضم بعضها  
الى بعض وفي الاخراج ان تطوع بالارض والاكاف له الاخراج من كل جنس  
بتسطة \* الثانية الدراهم المغشوشة لازكاة فيها حتى يبلغ خالصها نصابا ثم لا يخرج  
المغشوشة من الجياد \* الثالثة اذا كان معه دراهم مغشوشة فان عرف قدر الفضة  
اخرج الزكاة عنها فضة خالصة وعن الجملة منها وان جهل ذلك واخرج من  
جملتها من الجياد احتياطا جاز ايضا وان ما كس الزم تصفيتهما ليعرف قدر  
الواجب \* الرابعة مال القرض ان تركه المقرض بحاله وجبت الزكاة عليه دون  
المقرض ولو شرط المقرض الزكاة على المقرض قيل يلزم الشرط وقيل لا يلزم وهو  
الاشبه \* الخامسة من دفن مالا وجهل موضعه او ورث مالا ولم يصل اليه ومضت  
عليه احوال ثم وصل اليه زكاة لسنة استحبابا \* السادسة اذا ترك نفقة لاهله  
فهى معرضة للتلاف تستط الزكاة عنها مع غيبة المالك وتجب لو كان حاضرا  
وقيل تجب فيها على التقديرين والاول مروي \* السابعة لا تجب الزكاة حتى  
يبليغ كل جنس نصابا ولو تصرف كل جنس او بعضها لم يجبر بالجنس الآخر كمن

معها عشرة دنانير ومائة درهم او اربعة من الابل وعشرون من البقر **القول**  
 في زكاة الغلات والنظر في الجنس والشرط واللواحق \* اما الاول فلا تجب الزكاة  
 فيما يخرج من الارض الا في الاجناس الاربعة الحنطة والشعير والتمر والزبيب  
 لكن تستحب فيما عد ذلك من المحبوب مما يدخل المكيال والميزان كالذرة  
 والارز والعدس والماش والسلت والعلس وقيل السلت كالشعير والعلس كالحنطة  
 في الوجوب والاول اشبه \* واما الشرط فالنصاب وهو خمسة اوسق والوسق ستون  
 صاعا والصاع تسعة ارطال بالعراقي وستة بالمديني وهو اربعة امداد والمد رطلان  
 وربيع فيكون النصاب الفين وسبع مائة رطل بالعراقي وما نقص فلا زكاة فيه  
 وما زاد فيه الزكاة ولو قل والحد الذي يتعلق به الزكاة من الاجناس ان يسمى  
 حنطة او شعيرا او تمرا او زبيبا وقيل بل اذا احمر تمر النخل او اصفر او ابيض الحنظل  
 والاول اشبه ووقت الاخراج في الغلة اذا صفت وفي التمر بعد اخراجه وفي الزبيب  
 بعد اقتطانه ولا تجب الزكاة في الغلات الا اذا ملكت بالزراعة لا بغيرها من  
 الاسباب كالابنياع والهبية ويذكر في حاصل الزرع ثم لا تجب بعد ذلك فيه زكاة  
 ولو بقي احوال فلا تجب الزكاة الا بعد اخراج حصة السلطان والذين كانوا على  
 الاظهر \* واما اللواحق فمسائل \* الاولى كل ما سقي مياحا او بعللا او عذبا ففدية العشر  
 وما سقي بالدوالي والنواضح ففيه نصف العشر وان اجتمع فيه الامران كان  
 الحكم للاكثر فان تساوى اخذ من نصفه العشر ومن نصفه نصف العشر \* الثانية  
 اذا كان له نخيل او زروع في بلاد متباعدة يدرك بعضها قبل بعض ضمننا الجميع  
 وكان حكمها حكم الثمرة في الموضع الواحد فما ادرك وبلغ نصابا اخذ منه ثم يأخذ  
 من الباقي قل او كثيرا من سبق ما لا يبلغ نصابا تربصنا في وجوب الزكاة ادراك  
 ما يكمل نصابا سواء اطلع الجميع دعة او ادراك دعة او اختلف الامر ان \*

الثالثة اذا كان له نخل يطلع مرة وآخر يطلع مرتين قيل لا يضم الثاني الى الاول  
لانه في حكم ثمرة سنتين وقيل يضم وهو الاشبه \* الرابعة لا يجزي اخذ الرطب  
من التمر ولا العنب عن الزبيب ولو اخذه السامي وجف ثم نقص رجع بالنقصان \*  
الخامسة اذا مات المالك وعليه دين فظهرت الثمرة وبلغت لم تجب على الوارث  
زكوتها ولو قضى الدين وفضل منها النصاب لم تجب الزكاة لانها على حكم  
مال الميت ولو صارت تمرا والمالك حي ثم مات وجبت الزكاة ولو كان دينه  
يستغرق تركته ولو ضاقت الثروة عن الدين قيل يقع التحاص بين ارباب الزكاة  
والديان وقيل تقدم الزكاة لتعلقها بالعين قبل تعلق الدين بها وهو الاقوى \*  
السادسة اذا ملك نخلا قبل ان يبدو صلاح ثمرته فالزكاة عليه وكذا اذا اشترى  
ثمرة على الوجه الذي يصح فان ملك ثمرة بعد ذلك فالزكاة على المالك والاولى  
الاعتبار بكونه تمرا لتعلق الزكاة بما يسمى تمرا لا بما يسمى بسرا \* السابعة حكم  
ما يخرج من الارض مما تستحب فيه الزكاة حكم الاجناس الاربعة في قدر  
النصاب وكيفية ما يخرج منه واعتبار السقي \* **القول** في مال التجارة  
والبحث فيه وفي شروطه واحكامه \* اما الاول فهو المال الذي ملك بعقد معاوضة  
وقصد به الاكتساب عند التملك فلو انتقل اليه بميراث او هبة لم يزك وكذا  
لو ملكه للقنية وكذا لو اشتراه للتجارة ثم نوى القنية \* واما الشروط فثلاثة الاول  
النصاب ويعتبر وجوده في الحول كله فلو نقص في اثناء الحول ولو يوم سقط  
الاستحباب ولو مضى عليه مدة يطلب فيها برأس المال ثم زاد كان حول الاصل  
من حين الابتياح وحول الزيادة من حين ظهورها \* الثاني ان يطلب برأس المال  
او زيادة فلو كان رأس ماله مائة فطلب بنقيصة ولو حبة لم يستحب وروي اذا  
مضى عليه وهو على النقيصة احوال زكاة لسنة واحدة استحبابا \* الثالث

الحول ولا بد من وجود ما يعتبر في الزكاة من اول الحول الى آخره فلو نتص رأس ماله او نوى به القنية انقطع الحول ولو كان بيده نصاب بعض حول فاشترى به متاعا للتجارة قيل كان حول العرض حول الاصل والاشبه استيناف الحول ولو كان رأس المال دون النصاب استأنف عند بلوغه نصابا فصاعدا \* وأما احكامه فمسائل الأولى زكاة التجارة تتعلق بقيمة المناع لابعينه ويقوم بالدينار او الدراهم \* **تفريع** اذا كانت السلعة تبلغ النصاب باحد النقيدين دون الآخر تعلقت بها الزكاة لحصول ما يسمى نصابا \* الثانية اذا ملك احد النصب الزكوتية للتجارة مثل اربعين مثاة او ثلثين بكرة سقطت زكاة التجارة ووجبت زكاة المال ولا تجتمع الزكوتان ويشكل ذلك على القول بوجوب زكاة التجارة وقيل تجتمع الزكوتان هذه وجوبا وهذه استحبابا \* الثالثة لو عارض اربعين سائمة باربعين سائمة للتجارة سقط وجوب المالية والتجارة واستأنف الحول فيهما وقيل بل تثبت زكاة المال مع تمام الحول دون التجارة لان اختلاف العين لا يقدح في الوجوب مع تحقق النصاب في الملك والاول اشبه \* الرابعة اذا ظهر في مال المضاربة الربح كان زكاة الاصل على رب المال لانفراد به بملكه وزكاة الربح بينهما يضم حصته المالك الى ماله ويخرج منه الزكاة لان رأس ماله نصاب ولا تستحب في حصته الساعي الزكاة الا ان تكون نصابا وهل يخرج قبل ان ينض المال قيل لا لانه وقاية لرأس المال وقيل نعم لان استحقاق الفقراء له اخروجه من كونه وقاية وهو اشبه \* الخامسة الدين لا يمنع من زكاة التجارة ولو لم يكن للمالك وفاء الآمنه وكذا القول في زكاة المال لانها تتعلق بالعين ثم تلحق بهذا الفصل مسئلتان \* الأولى العقار المتخذ للنماء يستحب الزكاة في حاصله ولو بلغ نصابا وحال عليه الحول وجبت الزكاة ولا تستحب في المساكن ولا في الثياب



والآلات والامتعة المتخذة للقيمة \* الثانية الخيل اذا كانت انا سائمة وحال  
عليه الحول ففي العتاق من كل فرس ديناران وفي البرازين من كل فرس دينار  
استحباً \* النظر الثالث فيمن يصرف اليه ووقت التسليم والنية \* القول  
فيمن تصرف اليه ويحصره اقسام \* القسم الاول اصناف المستحقين للزكاة  
سبعة \* الفقراء والمساكين وهم الذين تقصر اموالهم عن مؤنة سنتهم وقيل من  
يقصر ماله عن احد النصب الزكوتية ثم من الناس من جعل اللفظين بمعنى  
واحد ومنهم من فرق بينهما في الآية والاول اشبه ومن يقدر على اكتساب  
ما يمتون به نفسه وعياله لا تحل له لانه كالغني وكذا ذو الصنعة ولو قصرت عن  
كفاية جازان يتناولها وقيل يعطى ما يتم به كفاية وليس ذلك شرطاً ومن هذا  
الباب تحل لصاحب ثلث مائة وتحرم على صاحب الخمسين اعتباراً بعجز  
الاول عن تحصيل الكفاية وتمكن الثاني ويعطى الفقير ولو كانت له دار يسكنها  
او خادم يخدمه اذا كان لا غناء له عنهما ولو ادعى الفقر فان عرف صدقة او كذبه  
عومل بما عرف منه وان جهل الامران اعطي من غير يمين سواء كان قوياً او  
ضعيفاً وكذا لو كان له اصل مال وقيل بل يحلف على تلفه ولا يجب اعلام الفقير  
ان المدفوع اليه زكاة فلو كان ممن يترفع عنها وهو مستحق جاز صرفها اليه على  
وجه الصلة ولو دفعها اليه على انه فقير فبان غنيا ارتفعت مع التمكّن وان  
تعذر كانت ثابتة في ذمته الاخذ ولم يلزم الدافع ضمناً سواء كان الدافع المالك  
او الامام او السامي وكذا لو بان ان المدفوع اليه كافر او فاسق او ممن تجب عليه  
نفقة او هاشمي وكان الدافع من غير قبيله \* والعاملون وهم عمال الصدقات  
ويجب ان يستكمل فيهم اربع صفات التكليف والايمان والعدالة والفقّه ولو  
اقتصر على ما يحتاج اليه منه جاز وان لا يكون هاشمياً وفي اعتبار الحرية تردد

والامام بالخيار بين ان يقرره جملة مقدرة او اجرة عن مدة مقدرة \* والمؤلفة  
وهم الكفار الذين يستمالون للجهاد ولا نعرف مؤلفة غيرهم \* وفي الرقاب وهم  
ثلاثة المكاتب والعبيد الذين تحت الشدة والعبد يشتري ويعتق وان لم يكن  
في شدة لكن يشترط عدم المستحق وروى رابع وهو من وجبت عليه كفارة ولم يجد  
فانه يعتق عنه وفيه تردد والمكاتب انما يعطى من هذا السهم اذا لم يكن معه  
ما يصرفه في كتابة ولو صرفه في غيره والحال هذه جاز ارتجاعه وقيل لا ولودفع  
اليه من سهم الفقراء لم يرجع ولو ادعى انه كتب قبل يقبل وقيل لا الا بالينة  
او يحلف والاول اشبه ولو صدقه مولاه قبل \* والغارمون وهم الذين عليهم  
الديون في غير معصية فلو كان في معصية لم يقض عنه نعم لوتاب صرف اليه من  
سهم الفقراء وجاز ان يقضي هو ولو جهل فيما ذا انفقته قيل يمنع وقيل لا وهو الاشبه  
ولو كان للمالك دين على الفقير جاز ان يقاصه وكذا لو كان الغارم ميتا جاز  
ان يقضي عنه وان يقاص وكذا لو كان الدين على من تجب عليه نفقة جاز  
ان يقضي عنه حياً وميتاً وان يقاص ولو صرف الغارم ما دفع اليه من سهم  
الغارمين في غير القضاء ارتجع على الاشبه ولو ادعى ان عليه ديناً قبل قواه  
اذا صدقه الغريم وكذا لو تجردت دعواه عن التصديق والانكار وقيل لا يقبل  
والاول اشبه \* وفي سبيل الله وهو الجهاد خاصة وقيل يدخل فيه المصالح كبناء  
القناطر والرحم ومساعدة الزائرين وبناء المساجد وهو الاشبه والغازي يعطى  
وان كان غنياً قدر كفايته على حسب حاله واذا فرغ لم يرجع منه وان لم يغز استعيد  
واذا كان الامام مفقوداً سقط نصيب الجهاد وصرف في المصالح وقد يمكن  
وجوب الجهاد مع عدمه فيكون النصيب باقياً مع وقوع ذلك التقدير وكذا  
يسقط سهم السعاة وسهم المؤلفة ويقتصر بالزكاة على بقية الاصناف \* وابن السبيل

وهو المنقطع به ولو كان غنيا في بلده وكذا الضيف ولا بد ان يكون سفرهما مباحا  
فلو كان معصية لم يعط ويدفع اليه قدر الكفاية الى بلده ولو فضل عنه شيء اعاده  
وقيل لا \* القسم الثاني في اوصاف المستحق \* الوصف الاول الايمان فلا يعطى  
كافرا ولا معتقدا لغير الحق ومع عدم المؤمن يجوز صرف الفطرة خاصة الى المستضعف  
وتعطى الزكاة اطفال المؤمنين دون اطفال غيرهم ولو اعطى مخالف زكوته  
اهل نحلته ثم استبصر اعاد \* الوصف الثاني العدالة وقد اعتبرها كثير واعتبر  
آخرون مجانبة الكبائر كالخمر والزنا دون الصغائر وان دخل بها في جملة  
الفساق والاول احوط \* الوصف الثالث ان لا يكون ممن تجب نفقته على  
المالك كالأبوين وان علوا والاولاد وان سفلوا والزوجة والمملوك ويجوز دفعها  
الى من عدا هؤلاء من الانساب وان قربوا كالأخ والعم ولو كان ممن تجب نفقته  
حاملا جاز ان يأخذ من الزكاة وكذا الغازي والغارم والمكاتب وابن السبيل لكن  
يأخذ هذا ما زاد عن نفقته الأصلية مما يحتاج اليه في سفره كالحمولة \* الوصف  
الرابع ان لا يكون هاشميا فلو كان كذلك لم يحل له زكاة غيره ويحل له زكاة مثله  
في النسب وان لم يتمكن الهاشمي من كفايته من خمس جاز ان يأخذ من الزكاة  
ولو من غير هاشمي وقيل لا يتجاوز قدر الضرورة ويجوز للهاشمي ان يتناول المندوبة  
من هاشمي وغيره والذين تحرم عليهم الصدقة الواجبة من ولده هاشم خاصة  
على الاظهر وهم الآن اولاد ابي طالب والعباس والحارث وابي لهب \* القسم  
الثالث في المتولي للاخراج وهم ثلاثة المالك والامام والعامل وللمالك ان  
يتولى تفريق ما وجب عليه بنفسه او بمن يوكله والاولى حمل ذلك الى الامام  
ويتأكد الاستحباب في الاموال الظاهرة كالمواشي والغلات ولو طلبها الامام  
وجب صرفها اليه ولو فرقها المالك والحال هذه قيل لا يجزي وقيل يجزي وان اثم

والاول اشبه وولي الطفل كالمالك في ولاية الاخراج ويجب على الامام ان ينصب عاملا لقبض الصدقات ويجب دفعها اليه عند المطالبة ولو قال المالك اخرجت قبل قوله ولا يكلف بيّنة ولا يمينا ولا يجوز للساعي تفريطها الا باذن الامام واذ اذن له جاز ان يأخذ نصيبه ثم يفرق الباقي وان لم يكن الامام موجوداً دفعت الى الغنيه المأمون من الامامية فانه ابصر بمواقعها والافضل قسمتها على الاصناف واختصاص جماعة من كل صنف ولو صرفها في صنف واحد جاز ولو خص بها ولو شخصا واحدا من بعض الاصناف جاز ايضا ولا يجوز ان يعدل بها الى غير الموجود ولا الى غير اهل البلد مع وجود المستحق في البلد ولا ان يؤخر دفعها مع التمكن فان فعل شيئا من ذلك اثم وضمن وكذا كل من كان في يده مال لغيره وطالبه به فامتنع او اوصى اليه بشيء فلم يصرفه فيه او دفع اليه ما يوصله الي غيره ولو لم يجد المستحق جاز نقلها الى بلد آخر ولا ضمان عليه مع التلف الا ان يكون هناك تفريط ولو كان ماله في غير بلده فالافضل صرفها الى بلد المال ولو دفع العوض في بلده جاز ولو نقل الواجب الى بلد ضمن وفي زكاة الفطرة الافضل ان يؤدي في بلده وان كان ماله في غير بلده لانها تجب في الذمة ولو عين زكاة الفطرة من مال غائب عنه ضمن بنقله عن ذلك البلد مع وجود المستحق فيه \* القسم الرابع في الواحق وفيه مسائل الاولى اذا قبض الامام او الساعي الزكاة برئت ذمة المالك ولو تلفت بعد ذلك \* الثانية اذا لم يجد المالك لها مستحقا فالافضل له عزلها ولو ادر كنه الوفاة اوصى بها وجوبا \* الثالثة المدبرك الذي يشتري من الزكاة اذا مات ولا وارث له ورثه ارباب الزكاة وقيل بل يرثه الامام والاول اظهر \* الرابعة اذا احتاجت الصدقة الى كيل او وزن كانت الاجرة على المالك وقيل تحتسب من الزكاة والاول اشبه \* الخامسة

ان الاجتماع للفقير سببان او ما زاد يستحق بهما الزكاة كالغنى والكتابة والغزو  
 جازان يعطى بحسب كل سبب نصيبا \* السادسة اقل ما يعطى الفقير ما يجب في  
 النصاب الاول عشرة قراريط او خمسة دراهم وقيل ما يجب في النصاب الثاني  
 قيراطان او درهم والاو اكثروا حدا لاكثر اذا كان دفعة ولو تعاقبت العطية  
 فبلغت مؤنة السنة حرم عليه ما زاد \* السابعة اذا قبض الامام الزكاة وعال صاحبها  
 وجوبا وقيل استحبابا وهو الاشهر \* الثامنة يكره ان يملك ما اخرجته في الصدقة  
 اختيارا واجبة كانت او مندوبة ولا بأس اذا عادت بميراث وما شابهه \* التاسعة  
 يستحب ان تؤسم نعم الصدقة في اقوى موضع منها واكشفه كاصول الاذان  
 في الغنم وافخاذ الابل والبقر ويكتب في الميسم ما اخذت له زكاة او صدقة او جزية \*

**القول** في وقت التسليم اذا اهل الثاني عشر وجب دفع الزكاة ولا يجوز  
 التأخير الا لما منع او لا ينتظر من له قبضها واذا عجزها جاز تأخيرها الى شهر او شهرين  
 والاشبه ان التأخير ان كان لسبب مبيح دام بدوامه ولا يتحدد وان كان اقتراحا  
 لم يجوز ويضمن ان تلفت ولا يجوز تقديمها قبل وقت الوجوب فان آثر ذلك  
 دفع مثلها قرضا ولا يكون ذلك زكاة ولا يصدق عليها اسم التعجيل فاذا جاء وقت  
 الوجوب احتسبها من الزكاة كالدين على الفقير بشرط بقاء القابض على صفة  
 الاستحقاق وبقاء الوجوب في المال ولو كان النصاب يتم بالقرض لم تجب الزكاة  
 سواء كانت عينه باقية او تالفة على الاشبه ولو خرج المستحق عن الوصف استعيدت  
 وله ان يمتنع من اعادة العين ببذل القيمة عند القبض كالقرض ولو تعذر استعادتها  
 غرم المالك الزكاة من رأس ولو كان المستحق على الصفات وحصلت شرائط  
 الوجوب جازان يستعيدها ويعطي عوضها لانها لم يتعين ويجوز له ان يعدل بها  
 ممن دفعت اليه ايضا **فروع** لو دفع اليه شاة فزادت زيادة متصلة كالسمن

والاول اشبه وولي الطفل كالمالك في ولاية الاخراج ويجب على الامام ان ينصب عاملا لقبض الصدقات ويجب دفعها اليه عند المطالبة ولو قال المالك اخرجت قبل قوله ولا يكلف بيّنة ولا يمينا ولا يجوز للساعي تفريقها الا باذن الامام واذ اذن له جاز ان يأخذ نصيبه ثم يفرق الباقي وان لم يكن الامام موجوداً دفعت الى الغنية المأمون من الامامية فانه ابصر بمواقعها والافضل قسمتها على الاصناف واختصاص جماعة من كل صنف ولو صرفها في صنف واحد جاز ولو خص بها ولو شخصاً واحداً من بعض الاصناف جاز ايضاً ولا يجوز ان يعدل بها الى غير الموجود ولا الى غير اهل البلد مع وجود المستحق في البلد ولا ان يؤخر دفعها مع التمكن فان فعل شيئاً من ذلك اثم وضمن وكذا كل من كان في يده مال لغيره وطالبه به فامتنع او اوصى اليه بشيء فلم يصرفه فيه او دفع اليه ما يوصله الى غيره ولو لم يجد المستحق جاز نقلها الى بلد آخر ولا ضمان عليه مع التلف الا ان يكون هناك تفريط ولو كان ماله في غير باده فالافضل صرفها الى بلد المال ولو دفع العوض في باده جاز ولو نقل الواجب الى باده ضمن وفي زكاة الفطرة الافضل ان يؤدي في باده وان كان ماله في غير باده لانها تجب في الذمة ولو عين زكاة الفطرة من مال غائب عنه ضمن بنقله عن ذلك البلد مع وجود المستحق فيه \* القسم الرابع في اللواحق وفيه مسائل الاولى اذا قبض الامام او الساعي الزكاة برئت ذمة المالك ولو تلفت بعد ذلك \* الثانية اذا لم يجد المالك لها مستحقاً فالافضل له عزلها ولو ادركنه الوفاة اوصى بها وجوباً \* الثالثة المدبرك الذي يشتري من الزكاة اذ مات ولا وارث له ورثه ارباب الزكاة وقيل بل يرثه الامام والاول اظهر \* الرابعة اذا احتاجت الصدقة الى كيل او وزن كانت الاجرة على المالك وقيل تحتسب من الزكاة والاول اشبه \* الخامسة

اذا اجتمع للفقير سببان او ما زاد يستحق بهما الزكاة كالغنى والكتابة والغزو  
 جازان يعطى بحسب كل سبب نصيبا \* السادسة اقل ما يعطى الفقير ما يجب في  
 النصاب الاول عشرة قراريط او خمسة دراهم وقيل ما يجب في النصاب الثاني  
 قيراطان او درهم والا اول اكثر ولا حد للاكثر اذا كان دفعة ولو تعاقبت العطية  
 فبلغت مؤنة السنة حرم عليه ما زاد \* السابعة اذا قبض الامام الزكاة دعا لصاحبها  
 وجوبا وقيل استحبابا وهو الاشهر \* الثامنة يكره ان يملك ما اخرجته في الصدقة  
 اختيارا واجبة كانت او مندوبة ولا بأس اذا عادت بميراث وما شابهه \* التاسعة  
 يستحب ان توسم نعم الصدقة في اقوى موضع منها واكشفه كاصول الاذان  
 في الغنم وافخاذ الابل والبقر ويكتب في الميسم ما اخذت له زكاة او صدقة او جزية \*

**القول** في وقت التسليم اذا اهل الثاني عشر وجب دفع الزكاة ولا يجوز  
 التأخير الا لما منع او لا ينتظر من له قبضها واذا عزاها جاز تأخيرها الى شهر او شهرين  
 والاشبه ان التأخير ان كان لسبب مبيح دام بدوامه ولا يتحدد وان كان اقتراحا  
 لم يجوز ويضمن ان تلفت ولا يجوز تتديمها قبل وقت الوجوب فان آثر ذلك  
 دفع مثلها قرضا ولا يكون ذلك زكاة ولا يصدق عليها اسم التعجيل فاذا جاء وقت  
 الوجوب احتسبها من الزكاة كالدين على الفقير بشرط بقاء القابض على صفة  
 الاستحقاق وبقاء الوجوب في المال ولو كان النصاب يتم بالقرض لم تجب الزكاة  
 سواء كانت عينه باقية او تالفة على الاشبه ولو خرج المستحق عن الوصف استعيدت  
 وله ان يمتنع من اعادة العين ببذل القيمة عند القبض كالقرض ولو تعذر استعادتها  
 غرم المالك الزكاة من رأس ولو كان المستحق على الصفات وحصلت شرائط  
 الوجوب جاز ان يستعيدها ويعطي عوضها لانها لم يتعين ويجوز له ان يعدل بها  
 ممن دفعت اليه ايضا **فروع** لو دفع اليه شاة فزادت زيادة متصلة كالسمن

ثم قبض الورثة قبل الهلال وجبت عليهم وفيه تردد \* **الركن الثاني**  
 في جنسها وقدرها والضابط اخراج ما كان قوتا غالبا كالحنطة ولشعير وقيقهما وخبزهما  
 والتمر والزبيب والارز واللبن ومن غير ذلك تخرج بالقيمة السوقية والافضل  
 اخراج التمر ثم الزبيب ويليه ان يخرج كل انسان ما يغلب على قوته والفقرة  
 من جميع الاقوات المذكورة صاع والصاع اربعة امداد وهي تسعة ارطال بالعراقي  
 ومن اللبن اربعة ارطال وفسره قوم بالمدني ولا تقدير في عوض الواجب بل  
 يرجع الى القيمة السوقية وقدره قوم بدرهم وآخرون باربعة دنانير فضة وليس  
 بمعتمد وربما نزل على اختلاف الاسعار \* **الركن الثالث** في وقتها وتجب  
 عند هلال شوال ولا يجوز تقديمها قبله الا على سبيل القرض على الاظهر ويجوز  
 اخراجها بعده وتأخيرها الى قبل صلوة العيد افضل فان خرج وقت الصلوة  
 وقد عزلها اخراجها واجبا بنية الاداء وان لم يكن عزلها قيل سقطت وقيل يأتي  
 بها قضاء وقيل اداء والاول اشبه واذا أخر دفعها بعد العزل مع الامكان كان ضامنا  
 وان كان لامعه لم يضمن ولا يجوز حملها الى بلد آخر مع وجود المستحق ويضمن  
 ويجوز مع عدمه ولا يضمن \* **الرابع** في مصرفها وهو مصرف زكاة المال ويجوز ان يتولى  
 المالك اخراجها والافضل دفعها الى الامام او من نصبه ومع التعذر الى فقهاء الشيعة  
 ولا يعطى غير المؤمن او المستضعف مع عدمه ويعطى اطفال المؤمنين ولو كان آباؤهم  
 فساوا ولا يعطى الغتير اقل من صاع الا ان يجتمع جماعة لا يتسع لهم ويجوز ان  
 يعطى الواحد ما يغنيه دفعة ويستحب اختصاص ذوى القرابة بها ثم الجيران

## كتاب الخمس

وفيه فصلان **الفصل الاول** فيما يجب فيه وهو سبعة \* **الاول** ضائم دار الحرب  
 مما حواه العسكر وماله يحوه من ارض وغيرها ما لم يكن غصبا من مسلم او معاهدا



قليلًا كان أو كثيرًا \* الثاني المعادن سواء كانت من مطبوعة كالذهب والفضة والرصاص أو غير مطبوعة كالياقوت والزبرجد والكحل أو مائعة كالقير والنفط والكبريت ويجب فيه الخمس بعد المؤنة وقيل لا يجب حتى يبلغ عشرين ديناراً وهو المروي \* الثالث الكنوز وهـ كل مال مذخور تحت الأرض فان بلغ عشرين ديناراً وكان في أرض دار الحرب أو دار الإسلام وليس عليه أثره وجب الخمس ولو وجدته في ملك مبتاع عرفه البائع فان عرفه فهو الحق به وان جهله فهو للمشتري وعليه الخمس وكذا لو اشترى دابة ووجد في جوفها شيئاً له قيمة ولو ابتاع سمكة فوجد في جوفها شيئاً اخرج خمسة وكان له الباقي ولا يعرف **تفريع** اذا وجد كنزاً في أرض موات من دار الإسلام فان لم يكن عليه سكة أو كان عليه سكة عادية اخرج خمسة وكان له الباقي وان كان عليه سكة الإسلام قيل يعرف كاللطة وقيل يملكه الواجد وعليه الخمس والاول اشبه \* الرابع كل ما يخرج من البحر بالغوص كالجواهر والدرر بشرط ان تبلغ قيمته ديناراً فصاعداً ولو اخذ منه شيء من غير غوص لم يجب الخمس **تفريع** العنبر اذا اخرج بالغوص روعي فيه مقدار دينار وان جني من وجه الماء أو من الساحل كان له حكم المعادن \* الخامس ما يفضل عن مؤنة السنة له ولعياله من ارباح التجارات والصناعات والزراعات \* السادس اذا اشترى الذمي أرضاً من مسلم وجب فيه الخمس سواء كانت مما فيه الخمس كالأرض المفتوحة عنوة أو ليس فيه كالأرض التي اسلم أهلها عليها \* السابع الحلال اذا اختلط بالحرام ولا يتميز وجب فيه الخمس **فروع** الأول الخمس يجب في الكنز سواء كان الواجد له حراً أو عبداً صغيراً أو كبيراً وكذا المعادن والغوص الثاني لا يعتبر الحول في شيء من الخمس ولكن يؤخر ما يجب في ارباح التجارات احتياطاً للمكتسب الثالث اذا اختلف المالك والمستأجر في الكنز

فان اختلفا في ملكه فالقول قول المؤجر مع يمينه وان اختلفا في قدره فالقول قول المستأجر مع يمينه الرابع الخمس يجب بعد المؤنة التي يفتقر اليها اخراج الكنز والمعدن من حفر وسبك وغيرها \* الفصل الثاني في قسمته يقسم الخمس ستة اقسام ثلثة للنبي عليه السلام وهي سهم الله وسهم رسوله وسهم ذي القربى وهو الامام وبعده للامام القائم مقامه وما كان قبضه النبي او الامام ينتقل اليه وارثه وثلثة للايتام والمساكين وابناء السبيل وقيل بل يقسم خمسة اقسام والاول اشهر ويعتبر في الطوائف الثلث انتسابهم الي عبد المطلب بالابوة فلم ينتسبوا بالام خاصة لم يعطوا من الخمس شيئا على الاظهر ولا يجب استيعاب كل طائفة بل لو اقتصر من كل طائفة على واحد جاز وهذا مسائل الاولى مستحق الخمس هو من ولده عبد المطلب وهم بنو ابي طالب والعباس والحارث وابي لهب الذكر والانثى وفي استحقاق بنى المطلب تردد اظهره المنع \* الثانية هل يجوز ان تخص بالخمس طائفة قيل نعم وقيل لا وهو احوط \* الثالثة يقسم الامام على الطوائف قدر الكفاية مقتصداً فان فضل كان له وان اعوز اتم من نصيبه \* الرابعة ابن السبيل لا يعتبر فيه الفقر بل الحاجة في بلد التسليم ولو كان غنيا في بلده وهل يراعى ذلك في اليتيم قيل نعم وقيل لا والاول احوط \* الخامسة لا يحل حمل الخمس الى غير بلده مع وجود المستحق ولو حمل والحال هذه ضمن ويجوز مع عدمه \* السادسة الايمان معتبر في المستحق على تردد والعدالة لا تعتبر على الاظهر ويلحق بذلك مقصدان الاول في الانفال وهي ما يستحقه الامام من الاموال على جهة الخصوص كما كان للنبي صلى الله عليه وآله وهي خمسة الارض التي تملك من غير قتال سواء انجلت اهلها او سلموها طوعا والارضون الموات سواء ملكت ثم باد اهلها او لم يجر عليها ملك كالمفاوز واسياف البحار ورؤس الجبال وما يكون بها وكذا

بطون الاودية والآجام واذا فتحت دار الحرب فما كان لسلطانهم من قطاع  
وصفايا فهي للامام اذا لم تكن مغصوبة من مسلم او معاهد وكذا له ان يصطفي  
من الغنيمه ما شاء من فرس او ثوب او جارية او غير ذلك ما لم يحجب وما يغنمه  
المقاتلون بغير اذنه فهو له عليه السلام الثاني في كيفية التصرف في مستحقه وفيه  
مسائل \* الاولى لا يجوز التصرف في ذلك بغير اذنه ولو تصرف متصرف كان  
غاصبا ولو حصل له فائدة كانت للامام \* الثانية اذا قاطع الامام على شيء من  
حقوقه حل له ما فضل عن الطيعة ووجب عليه الوفاء \* الثالثة ثبتت اباحة المناجم  
والمساكن والمتاجر في حال الغيبة وان كان ذلك باجمعه للامام او بعضه فلا يجب  
اخراج حصه الموجودين من ارباب الخمس منه \* الرابعة ما يجب من الخمس  
يجب صرفه اليه مع وجوده ومع عدمه قيل يكون مباحا وقيل يجب حفظه ثم يوصي  
به عند ظهور اماره الموت وقيل يدفن وقيل يصرف النصف الى مستحقه ويحفظ  
ما يختص به بالوصاء او الدفن وقيل بل يصرف حصته الى الاصناف الموجودين  
ايضا لان عليه الاتمام عند عدم الكفاية وكما يجب ذلك مع وجوده فهو واجب عليه  
عند غيبته وهو الاشبه \* الخامسة يجب ان يتولى صرف حصه الامام في الاصناف  
الموجودين من اليه الحكم بحق النيابة كما يتولى اداء ما يجب على الغائب \*

## كتاب الصوم

والنظر في اركانه واتسامه ولواحته \* واركانه اربعة الركن الاول الصوم  
وهو الكف عن المفطرات مع النية فهي اماركن فيه واما شرط في صحته وهي بالشرط  
اشبه ويكفي في رمضان ان ينوي انه يصوم متقربا الى الله تعالى وهل يكفي  
ذلك في النذر المعين قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه ولا بد فيما عداهما من نية التعيين  
وهو القصد الى الصوم المخصوص فلو اقتصر على نية القرية وزهل عن تعيينه

لم يصح ولا بد من حضورها عند اول جزء من الصوم او تبقيتها مستمرا على حكمها ولو نسيها ليلا جدها نهارا ما بينه وبين الزوال ولو زالت الشمس فأت محلها واجبا كان الصوم او ندبا وقيل يمتد وقتها الى الغروب لصوم النافلة والاول اشهر وقيل يختص رمضان بجواز تقديم نيته عليه ولو سهى عند دخوله فصام كانت النية الاولى كافية وكذا قيل تجزي نية واحدة لصيام الشهر كله ولا يقع في رمضان صوم غيره ولو نوى غيره واجبا كان او ندبا اجزا عن رمضان دون مانواه ولا يجوز ان يردد نيته بين الواجب والندب بل لابد من قصد احدهما تعيينا ولو نوى الوجوب آخر يوم من شعبان مع الشك لم يجز عن احدهما ولو نواه مندوبا اجزا عن رمضان اذا انكشف انه منه ولو صام على انه ان كان من رمضان كان واجبا والا كان مندوبا قيل يجزي وقيل لا يجزي وعليه الاعادة وهو الاشبه ولو اصاب من بنية الانطار ثم بان انه من الشهر جدد النية واجتزأ به فان كان ذلك بعد الزوال امسك وعليه القضاء **فروع** ثلثة \* الاول لو نوى الانطار في يوم من رمضان ثم جدد قبل الزوال قيل لا ينعقد وعليه القضاء ولو قيل بان اعتاده كان اشبه \* الثاني لو عقد نية الصوم ثم نوى الانطار ولم يطر ثم جدد النية كان صحيحا \* الثالث نية الصبي المميز صحيحة وصومه شرمي \* **الركن الثاني** ما يمسك عنه الصائم وفيه مقاصد \* **المقصد الاول** يجب الامساك عن كل مأكل معتادا كان كالخبز والفواكه او غيره معتادا كالحمص والبرد وعن كل مشروب ولو لم يكن معتادا كماء الانوار وعصارة الاشجار وعن الجماع في القبل اجماعا وفي دبر المرأة على الاظهر وينفسد صوم المرأة وفي فساد الصوم بوطيئ الغلام والدابة تردد وان حرم وكذا القول في فساد صوم الموطوء والاشبه انه يتبع وجوب الغسل ومن الكذب على الله

وعلى رسوله والأئمة عليهم السلام وهل يفسد الصوم بذلك قيل نعم وقيل لا وهو الأشبه  
وعن الارتماس وقيل لا يحرم بل يكره والاول أشبه وهل يفسد بفعله الأشبه لا وفي  
ايصال الغبار الى الحلق خلاف الاظهر التحريم وفساد الصوم وعن البناء على  
الجنابة عامداً حتى يطلع الفجر من غير ضرورة على الاشهر ولو اجنب فنام غير  
ناوٍ للغسل فطلع الفجر فسد الصوم ولو كان نوى الغسل صح صومه ولو انتبه ثم نام  
ناوياً فاصبح نائماً فسد صومه وعليه قضاءؤه ولو استمنى او لمس امرأة فامنى فسد  
صومه ولو احتلم بعد نية الصوم نهرا لم يفسد صومه وكذا لو نظر الى امرأة فامنى  
على الاظهر واستمع فامنى والحقنة بالجماد جائزة وبالمائع محرمة ويفسد بها  
الصوم على تردد \* مسألان الاول كل ما ذكرنا انه يفسد الصيام انما يفسد  
اذا وقع عمدا سواء كان عالما او جاهلا ولو كان سهوا لم يفسد سواء كان الصوم  
واجبا او ندبا وكذا لو أكره على الانطار او وجع في حلقه \* الثانية لا بأس بمص  
الخاتم ومضغ الطعام للصبى وزق الطائر وذوق المرق والاستنقاغ في الماء  
للرجال ويستحب السواك للصلوة بالرطب واليابس \* **المقصد الثانى**  
فيما يترتب على ذلك وفيه مسائل \* الاول يجب مع القضاء الكفارة بسبعة  
اشياء الاكل والشرب المعتاد وغيره والجماع حتى تغيب الحشفة في قبل المرأة  
او دبرها وتعمد البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر وكذا لو نام غير ناوٍ للغسل  
حتى يطلع الفجر والاستمنا وإيصال الغبار الى الحلق \* الثانية لا تجب الكفارة  
الا في صوم رمضان وقضائه بعد الزوال والنذر المعين وفي صوم الاعتكاف اذا  
وجب وماعداه لا تجب فيه الكفارة مثل صوم الكفارات والنذر الغير المعين  
والمندوب وان فسد الصوم **تفريع** من اكل ناسيا وظن فساد صومه فافطر عامدا  
فسد صومه وعليه القضاء وفي وجوب الكفارة تردد والاشبه الوجوب ولو وجع

في حلقته أو أكرهه إذا ارتفع معه الاختيار لم يفسد صومه ولو خوف فافطر وجب  
القضاء على تردد ولا كفارة \* **الثالثة الكفارة** في رمضان عتق رقبة أو صيام  
شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا مخيراً في ذلك وقيل بل هي على  
الترتيب وقيل يجب بالانظار بالمحرّم ثلث كفارات وبالمحلّ كفارة والاول  
اكثر \* **الرابعة** اذا افطر زماناً نذر صومه على التعيين كان عليه القضاء وكفارة  
كبرى مخيرة وقيل كفارة اليمين والاول اظهر \* **الخامسة الكذب** على الله وعلى  
رسوله وعلى الائمة حرام على الصائم وفيه وان تأكد على الصائم اكن  
لا يجب به قضاء ولا كفارة على الاشبه \* **السادسة** الارتماس حرام على الاظهر  
ولا تجب به كفارة ولا قضاء وقيل يجبان به والاول اشبه \* **السابعة** لا بأس  
بالحنّة بالجامد على الاصم وتحرم بالمانع ويجب به القضاء على الاظهر \*  
**الثامنة** من اجنب ونام ناوياً للغسل ثم انتبه ثم نام كذلك ثم انتبه ونام ثالثة  
ناوياً حتى طلع الفجر لزمته الكفارة على قول مشهور وفيه تردد \* **التاسعة**  
يجب القضاء دون الكفارة في الصوم الواجب المتعين بتسعة اشياء فعل المفطر  
قبل مراعاة الفجر مع القدرة والانظار اخلاذاً الى من اخبر ان الفجر لم يطلع مع  
القدرة على عرفانه ويكون طالعا وترك العمل بقول المخبر بطلوعه والانظار لظنه  
كذبه وكذا الافطار وتقليداً ان الليل دخل ثم تبين فساد الخبر والافطار المظلمة  
المريضة دخول الليل فلو غلب على ظنه لم يفطر وتعمد التيمم ولو ذرعه لم يفطر  
والحنّة بالمانع ودخول الماء الى الحلق للتبرّد دون التمضمض به للطهارة ومعاودة  
الجنب النوم ثانياً حتى يطلع الفجر ناوياً للغسل ومن نظر الى من يحرم عليه  
نظرها بشهوة فامنى قيل عليه القضاء وقيل لا يجب وهو الاشبه وكذا لو كانت  
محاللة لم يجب **فروع** الاول لو تمضمض متداوياً او طرح في فيه خرزاً او غيره

لغرض صحيح فسبق الى حلقة لم يفسد صومه ولو فعل ذلك عبثا قيل عليه القضاء وقيل لا وهو الاشبه \* الثاني ما يخرج من بقايا الغذاء من بين اسنانه يحرم ابتلاعه لك لائم فان ابتلعه عمدا وجب عليه القضاء والاشبه القضاء والكفارة وفي السهو لاشيء عليه \* الثالث لا يفسد الصوم ما يصل الى الجوف بغير الحلق عدا الحقنة بالمائع وقيل صب الدواء في الاحليل حتى يصل الى الجوف يفسد وفيه تردد \* الرابع لا يفسد الصوم بابتلاع النخامة والبصاق ولو كان عمداً ما لم ينفصل عن الفم وما ينزل من الفضلات من رأسه اذا استرسل وتعدى الى الحلق من غير قصد لم يفسد الصوم ولو تعدى ابتلاعه افسده \* الخامس ماله طعم كالعلك قيل يفسد الصوم وقيل لا يفسده وهو الاشبه \* السادس اذا طلع الفجر وفي فيه طعام لفظه ولو ابتلعه فسد صومه وعليه مع القضاء الكفارة \* السابع المنفرد برؤية هلال شهر رمضان اذا افطر عليه القضاء والكفارة \* **المسئلة العاشرة** يجوز الجماع حتى يبقى لطلوع الفجر مقدار ايتاعه والغسل ولوتيقتن ضيق الوقت فواقع فسد صومه وعليه الكفارة ولو فعل ذلك طائفاً سعتته فان كان مع المراعاة لم يكن عليه شيء وان اهل فعليه القضاء \* **الحادية عشر** تتكرر الكفارة بتكرر الموجب اذا كان في يومين من صوم تتعلق به الكفارة وان كان في يوم واحد قيل تتكرر مطلقا وقيل ان تخلله التكفير وقيل لا يتكرر وهو الاشبه سواء كان من جنس واحد او مختلفا **فرع** من فعل ما يجب به الكفارة ثم سقط فرض الصوم لسفر او حيض وشبهه قيل تسقط الكفارة وقيل لا وهو الاشبه \* **الثانية عشر** من افطر في شهر رمضان عالماً عامداً عَزَرَ مرة وان عاد كذلك عَزَرَ ثانياً وان اعاد قتل \* **الثالثة عشر** من وطئ زوجته في شهر رمضان وهما صائمان مكرهاً لم يكن عليه كفارتان ولا كفارة عليها فان طأعته فسد صومهما وعلى كل واحد منهما

كفارة عن نفسه ويعزر كل واحد منهما بخمسة وعشرين سوطا وكذا لو كان الاكراه  
 لا جنبة وقيل لا يتحمل هنا وهو الاشبه \* **الرابعة عشر** كل من وجب عليه  
 شهران متتابعان فعجز صام ثمانية عشر يوما ولو عجز عن الصوم اصلا استغفر الله  
 فهو كفارته \* **الخامسة عشر** لو تبرع متبرع بالتكفير عن وجبت عليه الكفارة  
 جاز لكن يراعى في الصوم الوفاة \* **المقصد الثالث** فيما يكره للصائم  
 وهو تسعة اشياء النساء تقبيلاً ولماً وملاعبةً والاكتحال بما فيه صبر او مسك  
 واخراج الدم المضعف ودخول الحمام كذلك والسعوط بما لا يتعدى الى الحلق  
 وشم الرياحين ويتأكد في النرجس والاحتقان بالجماد وببل الثوب على الجسد  
 وجلس المرأة في الماء \* **الركن الثالث** الزمان الذي يصح فيه الصوم  
 وهو النهار دون الليل ولو نذر الصيام ليلا لم ينعقد ذلك وكذا لو ختمه الى النهار  
 ولا يصح صوم العيدين ولو نذر صومهما لم ينعقد ولو نذر يوماً معيناً فاتفق احد  
 العيدين لم يصح صومه وهل يجب قضاؤه قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه وكذا  
 البحث في ايام التشريق لمن كان بمنى \* **الركن الرابع** من يصح منه وهو العاقل  
 المسلم فلا يصح صوم الكافروان وجب عليه ولا المجنون ولا المغمى عليه وقيل  
 اذا سبقت من المغمى عليه النية كان بحكم الصائم والاول اشبه ويصح صوم  
 الصبي المميز والنائم اذا سبقت منه النية ولو استمر الى الليل ولو لم يعقد صومه  
 بالنية مع وجوبه ثم طلع الفجر عليه نائماً واستمر حتى زالت الشمس فعليه القضاء  
 ولا يصح صوم الحائض ولا النفساء سواء حصل العذر قبل الغروب او انقطع بعد  
 الفجر ويصح من المستحاضة اذا فعلت ما يجب عليها من الاغسال او الغسل  
 ولا يصح الصوم الواجب من مسافر يلزمه التقصير الاثثة ايام في بدل الهدي  
 والثمانية عشر يوماً في بدل البدنة لمن افاض من عرفات قبل الغروب عامداً والنذر



المشترط سفراً وحضراً على قول مشهور وهل يصوم مندوباً قيل لا وقيل نعم وقيل  
يكره وهو الاشبه ويصح كل ذلك ممن له حكم المقيم ولا يصح من الجنب اذا ترك  
الغسل عامداً مع القدرة حتى يطلع الفجر ولو استيقظ جنباً بعد الفجر لم ينقصد  
صومه قضاءً عن رمضان وقيل ولا ندباً فان كان من رمضان فضومه صحيح  
وكذا في النذر المعين ويصح من المريض ما لم يستضر به \* مسئلتان الاولى  
البلوغ الذي يجب معه العبادات الاحتلام او الانبات او باوغ خمس عشرة  
سنة في الرجال على الاظهر وتسع في النساء \* الثانية يمرن الصبي والصبية على  
الصوم قبل البلوغ ويشدد عليهما السبع مع الطاقة \* النظر الثاني في اقسامه وهي  
اربعة واجب وندب ومكروه ومحذور فالواجب ستة صوم شهر رمضان  
والكفارات ودم المتعة والنذر وما في معناه والاعتكاف على وجه وقضاء  
الواجب \* القول في شهر رمضان والكلام في علامته وشروطه واحكامه اما  
الاول فيعلم الشهر برؤية الهلال فمن رآه وجب عليه الصوم ولو انفرد بالرؤية  
وكذا لو شهد فردت شهادته وكذا يفطر لو انفرد بهلال شوال ومن لم يره لا يجب  
عليه الصوم الا ان يمضي من شعبان ثلثون يوماً او يرى رؤية شائعة فان لم يتفق  
ذلك وشهد شاهدان قيل لا يقبل وقيل يقبل مع العلة وقيل يقبل مطلقاً وهو الاظهر سواء  
كانا من البلد او خارجه واذاروي في البلاد المتقاربة كالكوفة وبغداد وجب  
الصوم على ساكنيها اجمع دون البلاد المتباعدة كالعراق وخراسان بل يلزم  
حيث يرى ولا يثبت بشهادة الواحد على الاصح ولا بشهادة النساء ولا اعتبار  
بالجدول ولا بالعدد ولا بغيبوبة الهلال بعد الشفق ولا برؤية يوم الثلاثين قبل  
الزوال ولا بتطوئه ولا بعد خمسة ايام من اول الهلال في الماضية ويستحب صوم  
الثلاثين من شعبان بنية النذب فان انكشف من الشهر اجزاً ولو صام بنية

رمضان لامارة قيل يجزيه وقيل لا وهو الاشبه فان افطره فاهل شوال ليلة التاسع  
 والعشرين من هلال رمضان قضاؤه وكذا لو قامت بيّنة برؤية ليلة الثلاثين  
 من شعبان وكل شهر تشبه رؤيته بعد ما قبله ثلثين ولو غمّت شهور السنة كلها عدّ  
 كل شهر منها ثلثين وقيل ينقص منها لقضاء العادة بالانتقصة وقيل يعمل في ذلك  
 برواية الخمسة والاول اشبه ومن كان بحيث لا يعلم الشهر كالاسير والمحبوس  
 صام شهراً تعليلاً ان اسمر سنة به فهو بري وان اتفق في شهر رمضان او بعده  
 اجزأه وان كان قبله قضاؤه تمت الامساك طلوع الفجر الثاني ووقت الانطار  
 غروب الشمس وحده ذهاب الحمرة عن المشرق ويستحب تأخير الافطار حتى  
 يصلي المغرب الا ان تنازعه نفسه او يكون من يتوعد للانطار \* الثاني في  
 الشروط وهي تسمان الاول ما باعباره يجب الصوم وهو سبعة البلوغ وكمال  
 العقل فلا يجب على الصبي ولا على المجنون الا ان يكمل قبل طلوع الفجر  
 ولو كمل بعد طلوعه لم يجب على الاظهر وكذا المغنى عليه وقيل ان نرى  
 الصوم قبل الاغماء والا كان عليه القضاء والاول اشبه والصحة من المرض فان  
 برئ قبل الزوال ولم يتناول وجب الصوم وان كان تناول او كان برؤه بعد  
 الزوال امسك استحباباً ولزمه القضاء والاقامة او حكمها فلا يجب على  
 المسافر ولا يصح منه بل يلزمه القضاء ولو صام لم يجزه مع العلم ويجزيه مع  
 الجهل ولو حضر بلده او بلداً يعزم فيه الاقامة عشرة كان حكمه حكم المريض  
 في الوجوب وعدمه وفي حكم الاقامة كثرة السفر كالمكاري والملاح وشبههما  
 ما لم يحصل لهم الاقامة عشرة ايام والخلو من الحيض والنفس فلا يجب عليهما  
 ولا يصح منهما وعليهما القضاء الثاني ما باعباره يجب القضاء وهو ثلثة شروط  
 البلوغ وكمال العقل والاسلام فلا يجب على الصبي القضاء الا اليوم الذي

بلغ فيه قبل طلوع فجره وكذا المجنون والكافرون وان وجب عليه لكن لا يجب  
القضاء الا ما ادرك فجره مسلماً ولو اسلم في اثناء اليوم امسك استحباباً ويصوم  
ما يستقبله وجوباً وقيل يصوم اذا اسلم قبل الزوال وان ترك قضى والاوّل  
اشبه الثالث ما يلحقه من الاحكام من فاته شهر رمضان او شيء منه لصغير او  
جنون او كافر اصلي فلا قضاء عليه وكذا ان فاته لاجتماعه وقبل بقضي ما لم يسو  
قبل اغمائه والاوّل اظهر ويجب القضاء على المرتد سواء كان من بطرقة او عن  
كفر والحائض والنفساء وكل تارك له بعد وبهرت عليه اذا لم يتم مقامه غيره  
وتستحب الموالاة في القضاء احتياطاً للبراءة وقبل من يستحب التفريق للفرق وقيل  
يتتابع في سنة ويفرق الباقي للرواية والاوّل اشبه وفي هذا الباب مسائل الاوّل  
من فاته شهر رمضان او بعضه لمرض فان مات في مرضه لم يقض عنه وجوباً  
واستحب وان استمر به المرض الى رمضان آخر سقط قضاؤه على الاظهر وكفر عن  
كل يوم من السالف بمدة من طعام وان برى بينهما واخره عازماً على القضاء قضاء  
ولا كفارة عليه وان تركه تهاوناً قضاء وكفر عن كل يوم من السالف بمدة من طعام \*  
الثانية يجب على الولي ان يقضي ما فات الميت من صيام واجب رمضان  
كان او غيره سواء فات بمرض او غيره ولا يقضى الولي الا ما تمكّن الميت من  
قضائه واهمله الا ما يغت بالسفر فانه يقضى ولو مات مسافراً على رواية والولي  
هو اكبر اولاده الذكور ولو كان الاكبر انثى لم يجب عليها القضاء ولو كان له وليان  
او اولياء متساوون في السن تساووا في القضاء وفيه تردد ولو تبرع بالقضاء بعض  
سقط وهل يقضى عن المرأة ما فاتها فيه تردد الثالثة اذا لم يكن له ولي او كان  
الاكبر انثى سقط القضاء وقيل يتصدق عنه من كل يوم بمدة من تركته ولو كان عليه  
شهران متتابعان صام الولي شهراً وتصدق من مال الميت عن شهر الرابعة

القاضي لشهر رمضان لا يحرم عليه الافطار قبل الزوال لعذر وغيره ويحرم بعده  
وتجب معه الكفارة وهي اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من طعام فان  
لم يمكنه صام ثلثة ايام الخامسة اذا نسي غسل الجنابة ومرت عليه ايام او  
الشهر كله قيل يتضى الصلوة والصوم وقيل يتضى الصلوة حسب وهو الاشبه  
السادسة اذا اصبح يوم الثلثين من شهر رمضان صائما وثبت الرؤية في الماضية  
افطر وصلى العيد وان كان بعد الزوال فقد فاتت الصلوة \* **القول في صوم**  
**الكفارات** وهو اثنا عشر وينقسم اربعة اقسام الاول ما يجب فيه الصوم مع غيره  
وهو كفارة قتل العمد فان خصالها الثلث تجب جميعا والحق بذلك من افطر  
على محرم في شهر رمضان عامدا على رواية الثاني ما يجب الصوم فيه بعد  
العجز عن غيره وهو ستة صوم كفارة قتل الخطاء والظهار والافطار في قضاء شهر  
رمضان بعد الزوال وكفارة اليمين والافاضة من عرفات عامدا قبل الغروب  
وفي كفارة جزاء الصيد تردد وتنزيلها على الترتيب اظهر والحق بهذا كفارة شق  
الرجل ثوبه على زوجته او ولده وكفارة خدش المرأة وجهها في المصاب ونتفها  
شعر رأسها الثالث ما يكون الصائم مخيرا فيه بينه وبين غيره وهو خمسة صوم  
كفارة من افطر في يوم من شهر رمضان عامدا وكفارة خلف النذر والعهد  
والاعتكاف الواجب وكفارة حلق الرأس في حال الاحرام والحق بهذا كفارة جز  
المرأة شعر رأسها في المصاب الرابع ما يجب مرتبا على غيره مخيرا بينه وبين غيره  
وهو كفارة الواطئ امته المحرمة باذنه فكل الصوم يلزم فيه التتابع الا اربعة صوم  
النذر المجرد عن التتابع وما في معناه من يمين او عهد وصوم القضاء وصوم جزاء  
المصيد والسبعة في بدل الهدي وكل ما يشترط فيه التتابع اذا افطر في اثنا عشر شهرا  
عند زواله وان افطر لغير عذر استأنف الا ثلثة مواضع من وجب عليه صوم شهرين

متتابعين فصام شهراً ومن الثاني ولو يوماً بنى ولو كان قبل ذلك استأنف ومن  
وجب عليه صوم شهر متتابع بنذر فصام خمسة عشر يوماً ثم افطر لم يبطل صومه  
وبنى عليه ولو كان قبل ذلك استأنف وفي صوم ثلاثة الايام بدلا عن الهدي ان صام  
يوم التروية وعرفة ثم افطروا يوم النحر جاز ان يبني بعد انقضاء ايام التشريق ولو كان  
اقل من ذلك استأنف وكذا لفصل بين اليومين والثالث بافطار غير العيد استأنف  
ايضا والحق به من وجب عليه صوم شهر في كفارة قتل الخطاء او الظهار لكونه مملوكا  
وفيه تردد وكل من وجب عليه صوم متتابع لا يجوز ان يتبدى زمانا لا يسلم فيه فمن  
وجب عليه شهران متتابعان لا يصوم شعبان الا ان يصوم قبله ولو يوماً ولاشوال مع  
يوم من ذى القعدة يقتصر وكذا الحكم في ذى الحجة مع يوم من آخر وقيل القائل  
في اشهر الحرم يصوم شهرين منها ولو دخل فيهما العيد وايام التشريق والاول اشبه  
**والندب من الصوم** قد لا يختص وقتا كصيام ايام السنة فانه جنة من النار  
وقد يختص وقتا والمؤكد منه اربعة عشر تقسما صوم ثلاثة ايام من كل شهر اول خميس  
منه وآخر خميس واول اربعاء في العشر الثاني ومن آخرها استحب له القضاء ويجوز  
تأخيرها اختيارا من الصيف الى الشتاء وان عجز استحب له ان يتصدق عن كل  
يوم بدرهم او بمد وصوم ايام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر  
وصوم يوم الغدير ويوم مولد النبي عليه السلام ويوم مبعثه ويوم دحو الارض وصوم  
عرفة لمن لا يضعفه من الدعاء وتحقق الهلال وصوم عاشورا على وجه الحزن ويوم  
المباهلة وصوم كل خميس وكل جمعة واول ذى الحجة وصوم رجب وصوم شعبان  
ويستحب الامساك تاديبا وان لم يكن صوما في سبعة مواطن المسافر اذا قدم اهله  
او بلدا يعزم فيه الاقامة عشرة فما زاد بعد الزوال او قبله وقد افطروا كذا المريض اذا  
برأ وتمسك الحائض والنفساء اذا طهرتا في اثناء النهار والكافر اذا اسلم والبصبي اذا

بلغ والمجنون اذا افاق وكذا المغص على ولا يجب صوم النافلة بالدخول فيه فله  
الافطار اي وقت شاء ويكره بعد الزوال **المكروه** اربعة صوم عرفة لمن يضعفه  
عن الدعاء ومع الشك في الهلال وصوم النافلة في السفر عدا ثلثة ايام بالمدينة للحاجة  
وصوم الضيف نافلة من غير اذن مضيفه والظاهر انه لا ينعقد مع النهي وكذا يكره  
صوم الرلد من غير اذن والده والصوم ندبا لمن دعي الى طعام \* **المحظور**  
تسعة صوم العيدين وايام التشريق لمن كان بمنى على الاشهر وصوم يوم الثلثين  
من شعبان بنية الغرض وصوم نذر المعصية وصوم الصمت وصوم الوصال وهو  
ان ينوي صوم يوم وليلة الى السحر وقيل هو ان يصوم يومين مع ليلة بينهما وان  
تصوم المرأة ندبا بغير اذن زوجها او مع نهيه لها وكذا المملوك وصوم الواجب سفرا عدا  
ما استثنى **النظر الثالث** في اللواحق وفيه مسائل \* الاولى المرض الذي يجب  
معه الاطار ما يخاف به الزيادة بالصوم ويبي في ذلك على ما يعلمه من نفسه او  
يظنه لامارة كتول عارف ولو صام مع تحقق الضرر متكلنا قضاء \* لثانية المسافر اذا  
اجتمعت فيه شرائط القصر وجب ولو صام عالما بوجوبه قضاء وان كان جاهلا لم يقض \*  
الثالثة الشرائط المعتبرة في قصر الصلوة معتبرة في قصر الصوم ويزيد على ذلك تبين  
النية وقيل لا يعتبر بل يكفي خروجه قبل الزوال وقيل لا يعتبر ايضا بل يجب  
القصر ولو خرج قبل الغروب والاول اشبه وكل سفر يجب قصر الصلوة فيه يجب  
قصر الصوم وبالعكس الا لصيد التجارة على قول \* الرابعة الذين يلزمهم اتمام  
الصلوة سفرا يلزمهم الصوم وهم الذين سفرهم اكثر من حضرهم ما لم يحصل  
لاحدهم اقامة عشرة ايام في بلدة او غيره وقيل يلزمهم الاتمام مطلقا عدا المكاري \*  
الخامسة لا يفطر المسافر حتى يتوارى عنه جدران بلدة او يخفى اذانه فلو افطر قبل  
ذلك كان عليه القضاء والكفارة \* السادسة الهم والكبيرة وذو العطاش ينفطرون

في رمضان ويتصدقون عن كل يوم بمد من طعام ثم ان امسكن القضاء وجب  
والاستطو قيل ان مجز الشينغ والشيخة سقط التكفير كما يستط الصوم وان اطافا  
بمشقة كفرا والاول اظهر \* السابعة الحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن يجوز لهما  
الافطار في رمضان وتقضيان مع الصدقة عن كل يوم بمد من طعام \* الثامنة  
من نام في رمضان واستمر فومه فان كان نوى الصوم فلا قضاء عليه واو لم ينو  
فعليه القضاء والمجتون والمغمى عليه لا يجب علي احدهما القضاء سواء عرض  
ذلك اياما او بعض يوم وسواء سبقت منه مائة الصوم او لم تسبق وسواء عولج  
بما يطر او لم يعالج على الاشبه \* التاسعة من يسوغ له الافطار في شهر رمضان  
يكره له التملّي من الطعام والشراب وكذا الجماع وقيل يحرم والاول اشبه \*

## كتاب الاعتكاف

والكلام فيه وفي اقسامه واحكامه الاعتكاف هو اللبث المتناول للعبادة ولا يصح الا  
من مكلف مسلم وشرايطه ستة \* الاول النية ويجب فيه نية القربة ثم ان كان مندورا نواه  
واجبا وان كان مندوبا نوى الذب واذا مضى له يومان وجب الثالث على الاظهر  
وجدد نية الوجوب \* الثاني الصوم فلا يصح الا في زمان يصح فيه الصوم ممن يصح  
منه فان اعتكف في العيد لم يصح وكذا لو اعتكفت الحائض او النفساء \* الثالث  
لا يصح الاعتكاف الا ثلثة فمن نذر اعتكافا مطلقا وجب عليه ان يأتي بثلثة وكذا اذا  
وجب عليه قضاء يوم من اعتكاف اعتكف ثلثة ليصح ذلك اليوم ومن ابتداء اعتكافا  
مندوبا كان بالخيار في المضي فيه وفي الرجوع فان اعتكف يومين وجب الثالث  
وكذا لو اعتكف ثلثة ثم اعتكف يومين بعدها وجب السادس ولو دخل في الاعتكاف  
قبل العيد بيوم او يومين لم يصح ولو نذر اعتكاف ثلثة من دون لياليها قيل يصح  
وقيل لا لانه بخروجه عن قيد الاعتكاف يبطل اعتكاف ذلك اليوم ولا يجب التوالي

فيما نذره من الزيادة عن الثلاثة بل لا بد ان يعتكف ثلاثة ثلاثة فما زاد الا ان يشترط  
التتابع لفظا او معنى \* **الرابع** المكان فلا يصح الا في مسجد جامع وقيل لا يصح الا في  
المساجد الاربعة مسجد مكة ومسجد النبي عليه السلام ومسجد الجامع بالكوفة  
ومسجد البصرة وقائل جعل موضعه مسجد المدائن وضابطه كل مسجد جمع فيه  
نبي او وصي جماعة ومنهم من قال جمعة ويستوي في ذلك الرجل والمرأة \*  
**الخامس** اذن من له ولاية كالمولى لعبد له والزوج لزوجته واذا اذن من له ولاية كان  
له المنع قبل الشروع وبعد ما لم يمض يومان او يكون واجبا بنذرو شبهة **فرعان**  
**الاول** المملك اذا هياها مولاه جاز له الاعتكاف في ايامه وان لم يأذن له مولاه الثاني  
اذا اعتق في اثناء الاعتكاف لم يلزمه المضي فيه الا ان يكون شرع فيه باذن المولى \*  
**السادس** استدامة اللبث في المسجد فلو خرج لغير الاسباب المبيحة بطل اعتكافه  
طوعا خرج او كرها فان لم يمض ثلاثة يطل الاعتكاف فان مضت فهي صحيحة الى  
حين خروجه وانذراعتكاف ايام معينة ثم خرج قبل اكمالها بطل الجميع ان شرط  
التتابع ويستأنف ويجوز الخروج للامور الضرورية كقضاء الحاجة والغتسال  
وشهادة الجنابة وعيادة المريض وتشيع المؤمن واقامة الشهادة واذا خرج لشيء من  
ذلك لم يجز له الجلوس ولا المشي تحت الظلال ولا الصلوة خارج المسجد الا بئكة  
فانه يصلي بها اين شاء ولو خرج من المسجد ساهيا لم يبطل اعتكافه **فروع الاول**  
اذا نذراعتكاف شهر ولم يشترط التتابع فاعتكف بعه واخذ بالباقي صح ما فعل  
وقضى ما اهل ولو تلفظ فيه بالتتابع استأنف الثاني اذا نذراعتكاف شهر معين  
ولم يعلم به حتى خرج كالمحبوس او الناسي قضاء الثالث اذا نذراعتكاف اربعة  
ايام فاضل بيوم قضاء لكن يفتقر الى ان يضم اليه آخرين ليصح الاتيان به **الرابع**  
اذا نذراعتكاف يوم لا ازيد لم ينعد ولو نذراعتكاف ثاني قدوم زيد صح ويضيف اليه



آخرين **واما** اقسامه فانه ينقسم الى واجب وندب فالواجب ما وجب بنذر وشبهه والندب ما يتبرع به فالاول يجب بالشروع والثاني لا يجب المضي فيه حتى يمضي يومان فيجب الثالث وقيل لا يجب والاول اظهر ولو شرط في حال نذره الرجوع اذا شاء كان له ذلك اي وقت شاء ولا قضاء ولو لم يشترط وجب استيناف ما نذره اذا قطعه \* **واما** احكامه فقسمان الاول انما تحرم على المعتكف النساء لمسا وتقبيلاً وجماعاً وشتم الطيب على الاظهر واستدعاء النبي والبيع والشراء والممارسة وقيل يحرم عليه ما يحرم على المحرم ولم يثبت فلا يحرم عليه لبس المخيط ولا ازالة الشعر ولا اكل الصيد ولا اعتد النكاح ويجوز له النظر في معاشه والخوض في المباح وكل ما ذكرناه من المحرمات عليه نهائياً يحرم ليلاً عدا الافطار ومن مات قبل انقضاء اعتكافه الراجب قيل يجب على الولي القيام به وقيل يستأجر من يقوم به والاول اشبه \* **القسم الثاني** فيما يفسده وفيه مسائل \* الاولى كلما يفسد الصوم يفسد الاعتكاف كالجماع والاكل والشرب والاستمناء فمتى افطر في اليوم الاول والثاني لم تجب به كفارة الا ان يكون واجبا وان افطر في الثالث وجبت الكفارة ومنهم من خص الكفارة بالجماع حسب مقتصر في غيره من المفطرات على القضاء وهو الاشبه وتجب كفارة واحدة ان جامع ليلاً وكذا ان جامع نهاراً في غير رمضان ولو كان فيه لزمته كفارتان \* الثانية الارتداد موجب للخروج من المسجد ويبطل الاعتكاف وقيل لا يبطل وان ما دني وبني والاول اشبه \* الثالثة قيل اذا اكره امرأته على الجماع وهما معتكفان نهاراً في شهر رمضان لزمه اربع كفارات وقيل لزمته كفارتان وهو الاشبه \* الرابعة اذا طلقت المعتكفة رجعية خرجت الى منزلها ثم قضت واجبا ان كان واجبا او مضى يومان والاندبا \* الخامسة قيل اذا باع او اشترى يبطل اعتكافه وقيل بل يائمه ولا يبطل وهو الاشبه \* السادسة اذا اعتكف ثلثة

متفرقة قيل يصح لان التتابع لا يجب الا بالاشتراط وقيل لا يصح وهو الاصح \*

## كتاب الحج

وهو يعتمد ثلاثة اركان \* **الركن الاول** في المقدمات وهي اربع **المقدمة الاولى** الحج وان كان في اللغة القصد فقد صار في الشرع اسما لمجموع المناسك المؤداة في المشاعر المخصوصة وهو فرض على كل من اجتمعت فيه الشرائط الآتية من الرجال والنساء والخنثى ولا يجب باصل الشرع الامرأة واحدة وهي حجة الاسلام ويجب على الفور والتاخير مع حصول الشرائط الكبيرة موبة وقد يجب الحج بالنذر وما في معناه وبالافساد والاستيجار للنيابة ويتكرر بتكرار السبب وما خرج عن ذلك مستحب ويستحب لفائد الشروط كمن عدم الزاد والراحلة اذا تسكع سواء شق عليه السعي او سهل كالمملوك اذا اذن له مولاه **المقدمة الثانية** في الشرائط والنظر في حجة الاسلام وما يجب بالنذر وما في معناه وفي احكام النيابة **القول** في حجة الاسلام وشرائط وجوبها خمسة **الاول** كمال العقل فلا يجب على الصبي ولا على المجنون ولو حج الصبي او حج عنه او عن المجنون لم يجز عن حجة الاسلام ولو دخل الصبي المميز والمجنون في الحج ندباً ثم كمل كل واحد منهما وادراك المشعر اجزأ عن حجة الاسلام على تردد ويصح احرام الصبي المميز وان لم يجب عليه ويصح ان يحرم عن غير المميز وليه ندباً وكذا المجنون والولي هو من له ولاية المال كالأب والجد للأب والوصي وقيل للأم والاية الاحرام بالطفل ونفقته الزائدة قلزم الولي دون الطفل الثاني الحرية فلا يجب على المملوك ولو اذن له مولاه ولو تكلفه بآذنه صح حجه لكن لا يجزيه عن حجة الاسلام فان ادرك الوقوف بالمشعر معتقاً اجزأه ولو افسد حجه ثم اعتق مضى في الفاسد وعليه بدنة وقضاه واجزأه عن حجة الاسلام وان اعتق بعد فوات الموقفين وجب القضاء ولم يجز عن حجة

للإسلام الثالث الزاد والراحلة وهما يعتبران فيمن يفتقر إلى قطع المسافة ولا تباع ثياب  
 مهنته ولا خادمه ولا دار سكناه للحج والمراد بالزاد قدر الكفاية من القوت والمشروب  
 ذهابا وعودا وبالراحلة راحلة مثله ويجب شراؤهما ولو كثر الثمن مع وجوده وقيل  
 أن زاد من ثمن المثل لم يجب والاول اصح ولو كان له دين وهو قادر على اقتضائه  
 وجب عليه فإن منع منه وليس له مواء سقط الغرض ولو كان له مال وعليه دين بقدره  
 لم يجب الا ان يفضل عن دينه ما يقوم بالحج ولا يجب الاقتراض للحج الا ان يكون  
 له مال بقدر ما يحتاج اليه زيادة عما استثنياه ولو كان معه قدر ما يحج به فنارعت نفسه  
 الى النكاح لم يجز صرفه في النكاح وان شق تركه وكان عليه الحج ولو بذل له زاد  
 وراحلة ونفقة له ولعياله وجب عليه ولو وهب له مال لم يجب قبوله ولو استؤجر للعبادة  
 على السفر وشرط له الزاد والراحلة او بعضه وكان بيده الباقي مع نفقة اهله وجب عليه  
 واجزأه عن الغرض اذا حج عن نفسه ولو كان عاجزا عن الحج فحج عن غيره لم يجزه  
 عن فرضه وكان عليه الحج ان وجد الاستطاعة الرابع ان يكون له ما يميز عياله حتى  
 يرجع فاضلا عما يحتاج اليه ولو قصر ماله عن ذلك لم يجب ولو حج عنه من يطبق  
 الحج لم يسقط عنه فرضه ان كان متمكنا سواء كان واجدا للزاد والراحلة او فاقد هما وكذا  
 لو تكلف الحج مع عدم الاستطاعة ولا يجب على الولد بذل ماله لوالده في الحج  
 الخامس اماكن المسير وهو يشتمل على الصحة وتخلية السرب والاستمسك على  
 الراحلة وسعة الوقت لقطع المسافة فلو كان مريضا بحيث يتضرر بالركوب لم يجب  
 ولا يسقط باعتبار المرض مع امكن الركوب فلو منعه عدو او كان معضوبا لا يستمسك  
 على الراحلة او عدم المرافق مع اضطراره اليه سقط الغرض وهل يجب الامتنابة مع  
 المانع من مرض او عدو قيل نعم وهو المروي وقيل لا وهو الاشبه فان احج نائبا واستمر  
 المانع فلا قضاء وان زال وتمكن وجب عليه بدنة فان مات بعد الاستقرار ولم يؤد

تضي منه ولو كان لا يستمسك خِلْفَةً قِيلَ يسقط الغرض عن نفسه وماله وقيل يلزمه الاستنابة والاول اشبه ولو احتاج في سفره الى حركة عنيفة للالتحاق او الفرار فضعف سقط الوجوب في عامه وتوقع المكنة في المستقبل ولومات قبل التمكن والحال هذه لم يقض عنه ويسقط فرض الحج لعدم ما يضطر اليه من الآلات كالقربة واومية الزاد ولو كان له طريقان فمنع من احدهما سلك الاخرى سواء كانت ابعد واقرب ولو كان في الطريق عدولا يندفع الابل بال قيل يستطوان قل ولو قيل يجب التحمل مع المكنة كان حسنا ولو بذل له باذل وجب عليه الحج لزوال المانع نعم لو قال له اقبله وادفع انت لم يجب وطريق البحر كطريق البر فان غلب ظن السلامة والاسقط ولو امكن الوصول بالبر والبحر فان تساويا في غلبة السلامة كان مخيرا وان اختص احدهما تعين ولو تساويا في رجحان العطب سقط الغرض ومن مات بعد الاحرام ودخل الحرم برئت ذمته وقيل يجتزي بالاحرام والاول اظهر وان كان قبل ذلك قضيت عنه ان كانت مستقرة وسقطت ان لم تكن كذلك ويستقر الحج في الذمة اذا استكملت الشرائط واهمل والكافر يجب عليه الحج ولا يصح منه فلو احرم ثم اسلم اعاد الاحرام واذا لم يتمكن من العود الى الميقات احرم من موضعه ولو احرم بالحج وادرك الوقوف بالمعشر لم يجزه الا ان يستأنف احراما ولو ضاق الوقت احرم ولو بعرفات ولو حج المسلم ثم ارتد لم يعد على الاصح ولو لم يكن مستطيعا فصار كذلك في حال ردة وجب عليه الحج وصح منه اذا تاب ولو احرم مسلما ثم ارتد ثم تاب لم يبطل احرامه على الاصح والمخالف اذا استبصر لا يعيد الحج الا ان يخل بركن منه وهل الرجوع الى كذاية من صناعة او مال او حرفة شرط في وجوب الحج قيل نعم لرواية ابي الربيع وقيل لاعمالا بعموم الآية وهو الاولى واذا اجتمعت الشرائط فحج متسكعا او حج ماشيا او حج في نفقة غيره اجزأه من الغرض ومن وجب عليه الحج فالمشي

افضل له من الركوب اذا لم يضعه ومع الضعف الركوب افضل **مسائل اربع**  
 الاولى اذا استقر الحج في ذمته ثم مات قضي عنه من اصل تركته فان كان عليه دين  
 وضاعت التركة قسمت على الدين واجرة المثل بالحصص \* الثانية يقضى الحج  
 من اقرب الاماكن وقيل يستأجر من بلد الميت وقيل ان اتسع المال فمن بلده  
 والا فمن حيث امكن والاول اشبه \* الثالثة من وجب عليه حجة الاسلام لا يحج  
 من غيره ولا تطوعا وكذا من وجب عليه بنذر او افساد \* الرابعة لا يشترط وجود  
 المحرم في النساء بل يكفي غلبه ظنّها بالسلامة ولا يصح حجها تطوعا الا باذن زوجها  
 ولها ذلك في الواجب كيف كان وكذا لو كانت في عدة رجعية وفي البائنة لها المبادرة  
 من دون اذنه **القول** في شرائط ما يجب بالنذر واليمين والعهد وشرائطها اثنان  
 الاول كمال العقل فلا ينقذ نذر الصبي والمجنون الثاني الحرية فلا يصح نذر العبد  
 الا باذن مولاه ولو اذن له في النذر فنذر وجب عليه وجاز له المبادرة ولو نهاه وكذا  
 المحكم في ذات البعل **مسائل ثلث** \* الاولى اذا نذر الحج مطلقا فمنعه مانع  
 اخره حتى يزول المانع ولو تمكّن من ادائه ثم مات قضي عنه من اصل تركته  
 ولا يقضى عنه قبل التمكّن فان عين الوقت فاخلّ مع القدرة قضي منه وان منعه  
 عارض كمرض او عدو حتى مات لم يجب قضاؤه منه ولو نذر الحج او افسد حجه  
 وهو معصوب قيل يجب ان يستنيب وهو حسن \* الثانية اذا نذر الحج فان نوى  
 حجة الاسلام تداخلا وان نوى غيرها لم يتداخلا وان اطلق قيل ان حج ونوى  
 النذر اجزأه عن حجة الاسلام وان نوى حجة الاسلام لم يجز عن النذر وقيل لا تجزي  
 احدهما عن الاخرى وهو الاشبه \* الثالثة اذا نذر الحج ماشيا وجب ويقوم في  
 مواضع العبور فان ركب طريقه قضي ماشيا وان ركب بعضا قيل يقضي ويمشي  
 مواضع ركوبه وقيل بل يقضي ماشيا لاخلاله بالصفة المسترطة وهو اشبه ولو عجز

قيل يركب ويسوق بدنة وقيل يركب ولا يسوق وقيل ان كان مطلنا توقع المكنة  
 من الصفة وان كان معيننا بوقت سقط فرضه لعجزه والمروي الاول والسياق ندب  
**القول في النيابة وشرائط النائب** ثلثة الاسلام وكمال العقل وان لا يكون عليه حج  
 واجب فلا يصح نيابة الكافر لعجزه من نية القرينة ولا نيابة المسلم عن الكافر ولا عن المسلم  
 المخالف الا ان يكون اب النائب ولا نيابة المجنون لانغمار عقله بالمرض المانع من  
 القصد وكذا الصبي غير المميز وهل يصح نيابة المميز قيل لا لاتصافه بما يوجب رفع  
 التلم وقيل نعم لانه قادر على الاستقلال بالحج ندبا ولا بد من نية النيابة وتعيين  
 المنوب عنه بالقصد وتصح نيابة المملوك باذن مولاه ولا تصح نيابة من وجب عليه  
 الحج واستقر الامع العجز ولو مشيا وكذا لا يصح حجة تطوعا ولو تطوع قيل يتبع عن  
 حجة الاسلام وهو تحكم ولو حج عن غيره لم يجز عن احدهما ولمن حج ان يعتمر عن  
 غيره اذا لم تجب عليه العمرة وكذا لمن اعتمر ان يحج عن غيره اذا لم يجب  
 عليه الحج وتصح نيابة من لم يستكمل الشرائط وان كان ضرورة ويجوز ان تحج  
 المرأة عن الرجل وعن المرأة ومن استؤجر فمات في الطريق فان احرم ودخل الحرم  
 فقد اجزأه ممن حج عنه ولو مات قبل ذلك لم يجز وعليه ان يعيد من الاجرة ما قابل  
 المتخلف من الطريق ذاهبا وعائدا ومن الفقهاء من اجتزأ بالاحرام والاول اظهر  
 ويجب ان يأتي بما شرط عليه من تمتع او قران او افراد وروي اذا امر ان يحج مفردا  
 او قارنا فحج متمتعا جاز لعدوله الى الافضل وهذا يصح اذا كان الحج مندوبا او قصد  
 المستأجر الاتيان بالافضل لامع تعلق الغرض بالقران او الافراد ولو شرط الحج على  
 طريق معين لم يجز العدول ان تعلق بذلك غرض وقيل يجوز مطلقا واذا استؤجر  
 لحجة لم يجز ان يؤجر نفسه لاخرى حتى يأتي بالاولى ويمكن ان يقال بالجواز  
 ان كان لسنة غير الاولى ولو صد قبل الاحرام ودخل الحرم استعيد من الاجرة

بنسبة المتخلف ولو ضمن الحج في المستقبل لم تلزم اجابته وقيل تلزم واذا استؤجر فقصرت الاجرة لم يلزم الاتمام وكذا لو فضل من النفقة لم يرجع عليه بالفاضل ولا تجوز النيابة في الطواف الواجب للحاضر الامع العذر كالاغماء او البطن وما شابههما ويجب ان يتولى ذلك بنفسه ولو حملته حامل فطاف به امكن ان يحتسب كل منهما طوافه عن نفسه ولو تبرع انسان بالحج عن غيره بعد موته برئت ذمته وكل ما يلزم النائب من كفارة ففي ماله ولو افسده حج من قابل وهل يعاد بالاجرة عليه يبنى على القولين واذا اطلق الاجارة اقتضى التعجيل ما لم يشترط الاجل ولا يصح ان ينوب عن اثنين في عام ولو استأجره لعام صح للسبق ولو اقترن العقدان وزمان الايتاع بطلا واذا احصر تحلل بالهدي ولا قضاء عليه ومن وجب عليه حجان مختلفان كحجة الاسلام والنذر ومنعه مانع جاز ان يستأجر اجيرين لهما في عام واحد ويستحب ان يذكر النائب من ينوب عنه باسمه في المواطن وعند كل فعل من افعال الحج والعمرة وان يعيد ما فضل معه من الاجرة بعد حجه وان يعيد المخالف حجه اذا استبصر وان كانت مجزية ويكره ان ينوب المرأة اذا كانت ضرورة \*

**مسائل ثمان الأولى** اذا اوصى ان يحج عنه ولم يعين الاجرة انصرف ذلك الى اجرة المثل وتخرج من الاصل اذا كانت واجبة ومن الثلث ان كانت ندبا ويستحقها الاجير بالعقد وان خالف ما شرط قيل كان له اجرة المثل والوجه ان لا اجرة \*

**الثانية** من اوصى ان يحج عنه ولم يعين المرات فان لم يعلم منه اعادة التكرار اقتصر على المرة فان علم اعادة التكرار حج عنه حتى يستوفي الثلث من تركته \* **الثالثة** اذا اوصى ان يحج عنه كل سنة بقدر معين فقصر جمع نصيب سنتين واستؤجر به لسنة وكذا الوقصر ذلك اضيف اليه من نصيب الثالثة \* **الرابعة** لو كان عند انسان وديعة ومات صاحبها وعليه حجة الاسلام وعرف ان الورثة لا يؤدون جازان يقتطع قدر

جزة الحج فيستأجر به لانه خارج عن ملك الورثة \* الخامسة اذا عقد الاحرام من  
المستأجر عنه ثم نقل النية الى نفسه لم يصح فاذا اكمل الحجة وقعت عن المستأجر عنه  
ويستحق الاجرة ويظهر لي انها لا تجزي عن احدهما \* السادسة اذا اوصى ان  
يحج عنه وعين المبلغ فان كان بقدر ثلث التركة او اقل صح واجبا كان او مندوبا  
وان كان ازيد وكان واجبا ولم يجز الورثة كانت اجرة المثل من اصل المال والزائد  
من الثلث وان كان ندبا حج عنه من بلده ان احتل الثلث وان قصر حج عنه من  
بعض الطريق وان تصر عن الحج حتى لا يرغب فيه اجير صرف في وجوه البر وقل  
يعود ميراثا \* السابعة اذا اوصى في حج وغيره قدم الواجب فان كان الكل واجبا  
وقصرت التركة قسمت على الجميع بالخصص \* الثامنة من عليه حجة الاسلام  
ونذر اخرى ثم مات بعد الاستقرار اخرجت حجة الاسلام من الاصل والمندورة من  
الثلث ولو ضاق المال الا من حجة الاسلام اقتصر عليها ويستحب ان يحج عنه النذر  
ومنهم من سوى بين المندورة وحجة الاسلام في الاخراج من الاصل والتسمة مع  
تصورا لتركة وهو اشد وفي الرواية اذا نذر ان يحج رجلا ومات وعليه حجة الاسلام  
اخرجت حجة الاسلام من الاصل وما نذره من الثلث و الوجه التسوية لانهما دين \*  
**المقدمة الثالثة** في اقسام الحج وهي ثلاثة تمتع وقرآن وافراد اما التمتع فصورته  
ان يحرم من الميقات بالعمرة المتمتع بها ثم يدخل مكة فيطوف سبعا بالبيت ويصلي  
ركعتيه بالمقام ثم يسعى بين الصفا والمروة سبعا وبه يصرون ثم ينشئ احراما للحج من  
مكة يوم التروية على الافضل والابقدر ما يعلم انه يدرك الوقوف ثم يأتي عرفات  
فيقف بها الى الغروب ثم يفيض الى المشعر فيقف به بعد طلوع الفجر ثم يفيض الى  
منى فيحلق بها يوم النحر ويذبح هديه ويرمي جمرة العقبة ثم ان شاء اتى مكة  
ليومه اولفد؛ فطاف طواف الحج وسعى سعيه وطاف طواف النساء وصلّى ركعتيه



ثم عاد إلى منى لرمي ما تخلف عليه من الجمار وإن شاء أقام بمنى حتى يرمي  
جماره الثالث يوم الحادي عشر ومثله يرمي الثاني عشر ثم ينفر بعد الزوال وإن أقام  
إلى النفر الثاني جاز أيضاً وعاد إلى مكة للطوافين والسعي وهذا القسم فرض من  
كان بين منزله ومكة اثنا عشر ميلاً فما زاد من كل جانب وقيل ثمانية وأربعون ميلاً  
فإن مدل هؤلاء إلى القِران والأفراد في حجة الإسلام اختياراً لم يجز ويجوز مع  
الاضطرار وشروطه أربعة النية ووقوعه في شهر الحج وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة وقيل  
وعشرة من ذي الحجة وقيل وتسعة من ذي الحجة وقيل وإلى طلوع الفجر من يوم  
النحر وضابط وقت الانشاء ما يعلم أنه يدرك المناسك وإن يأتي بالحج والعمرة في سنة  
واحدة وإن يحرم بالحج له من بطن مكة وأفضلها المسجد وأفضله المقام ولو أحرَمَ بالعمرة  
المتمتع بها في غير شهر الحج لم يجز له التمتع بها وكذا لو فعل بعضها في شهر الحج ولم يلزمه  
الهدى والأحرام من الميقات مع الاختيار ولو أحرَمَ بحج التمتع من غير مكة لم يجز ولو  
دخل مكة بأحرامه على الأشبه ووجب استينافه منها ولو تعذر ذلك قيل يجزيه  
والوجه أنه يستأنف حيث أمكن ولو بعرفة إن لم يتعمد ذلك وهل يسقط الدم  
والحال هذه فيه تردد ولا يجوز للمتمتع الخروج من مكة حتى يأتي بالحج لأنه صار  
مرتبطاً به الأعلى وجه لا يفتقر إلى تجديد عمرة ولو جدد عمرة تمتع بالخير ولو دخل  
بعمرته إلى مكة وخشي ضيق الوقت جاز له نقل النية إلى الأفراد وكان عليه عمرة  
مفردة وكذا الحائض والنفساء إذا منعها عذرهما عن التحلل وإنشاء الأحرام بالحج  
لضيق الوقت عن التبرُّص ولو تجدد العذر وقد طافت أربعا صحت متعتها وأتت  
بالسعي وبقيّة المناسك وقضت بعد طهرها ما بقي من طوافها وإذا صح التمتع سقطت  
العمرة المفردة \* وصورة الأفراد أن يحرم من الميقات أو من حيث يسوغ له الأحرام  
بالحج ثم يمضي إلى عرفات فيقف بها ثم إلى المشعر فيقف به ثم إلى منى فيقضي

مناسكه بها ثم يطوف بالبيت ويصلي ركعتيه ويسعى بين الصفا والمروة ويطرف  
 طواف النساء ويصلي ركعتيه وعليه عمرة مفردة بعد الحج والاحلال منه ثم يأتي بها من  
 ادنى الحل ويجوز وقومها في غير اشهر الحج ولو احرم بها من دون ذلك ثم خرج الى  
 ادنى الحل لم يجزه الاحرام الاول وافتقر الى استينافه وهذا القسم والقران فرض  
 اهل مكة ومن بينه وبينها دون اثني عشر ميلا من كل جانب فان عدل هؤلاء  
 الى التمتع اضطرارا جاز وهل يجوز اختيارا قيل نعم وقيل لا وهو الاكثر ولو قيل  
 بالجواز لم يلزمهم هدي \* وشروطه ثلثة النية وان يقع في اشهر الحج وان يعقد احرامه  
 من ميقاته او من ديرة اهله ان كان منزله دون الميقات \* وافعال القارن وشروطه  
 كما لمفرد غير انه يتميز عنه بسياق الهدى عند احرامه واذا لبى استحبت له اشعار  
 ما يسوقه من البدن يشق منامه من الجانب الايمن ويلطخ صفحته بدمه وان كان  
 معه بدن دخل بينها واشعرها يميناً وشمالاً والتقليد ان يعلق في رقبة المعوق نعلان صلي  
 فيه والاشعار والتقليد للبدن ويختص الغنم والبقر بالتقليد ولو دخل القارن او المفرد  
 مكة واراد الطواف جاز لكن يجتد ان التلبية عند كل طواف لئلا يحل على قول  
 وقيل انما يحل المفرد دون السائق والحق انه لا يحل الا بالنية لكن الاولى تجديده  
 التلبية عقيب صلوة الطواف ويجوز للمفرد اذا دخل مكة ان يعدل الى التمتع  
 ولا يجوز ذلك للقارن والمكّي اذا بعد من اهله وحج حجة الاسلام على ميقات  
 احرم منه وجوبا ولو اقام من فرضه التمتع بمكة سنة او سنتين لم ينتقل فرضه وكان  
 عليه الخروج الى الميقات اذا اراد حجة الاسلام ولو لم يتمكن من ذلك خرج الى  
 خارج الحرم فان تعذرا حرم من موضعه فان دخل في الثالثة مقيما ثم حج انتقل  
 فرضه الى القران والافراد ولو كان له منزلان بمكة وغيرها من البلاد لزمه فرض اغلبهما  
 عليه وان تساوى كان له الحج باي الانواع شاء ويسقط الهدى عن القارن والمفرد وجوبا

ولا تسقط التضحية استحباباً ولا يجوز القران بين الحج والعمرة بنية واحدة ولا ان خال  
 احدهما على الآخر ولا نية حجتين ولا امرتين ولو فعل قيل ينعقد واحدة وفيه تردد  
**المقدمة الرابعة** في المواقيت والكلام في اقسامها واحكامها فالمواقيت ستة لاهل  
 العراق العتيق وافضلها المسلم ويليه غمرة وآخرة ذات عرق ولاهل المدينة مسجد الشجرة  
 وعند الضرورة الجحفة ولاهل الشام الجحفة ولاهل اليمن يلملم ولاهل الطائف قرن  
 المنازل وميقات من منزله اقرب من الميقات منزله وكل من حج على ميقات لزمه  
 الاحرام منه ولو حج على طريق لا يفضي الى احد المواقيت قيل يحرم ان اذهب على ظنه  
 محاذاة اقرب المواقيت الى مكة وكذلك من حج في البحر والحج والعمرة متساويان  
 في ذلك ويجزى الصبيان من فحٍّ **واما** احكامها ففيه مسائل الاولى من احرم قبل  
 هذه المواقيت لم ينعقد احرامه الا لتأذير بشرط ان يقع الحج في اشهره او لمن اراد العمرة  
 المفردة في رجب وخشي تقصيه \* لثانية اذا احرم قبل الميقات لم ينعقد احرامه ولا يكفي  
 صروحه فيه ما لم يجدد الاحرام من رأس ولو اخره عن الميقات لمانع ثم زال المانع عاد  
 الى الميقات وان تعذر جدد الاحرام حيث زال ولو دخل مكة خرج الى الميقات  
 فان تعذر خرج الى خارج الحرم ولو تعذرا حرم من مكة وكذا التوثك الاحرام ناسيا  
 اولم يرد النسك وكذا المقيم بمكة اذا كان فرضه التمتع اما لو اخره عامدا لم يصح احرامه  
 حتى يعود الى الميقات ولو تعذر لم يصح احرامه \* الثالثة لو نسي الاحرام ولم يذكر  
 حتى اكمل مناسكه قيل يقضي الحج ان كان واجبا وقيل يجزيه وهو المروي  
**الركن الثاني** في افعال الحج والواجب اثناء شرا الاحرام والوقوف بعرفات  
 والوقوف بالمشعر والنزول بمنى والرمي والذبح والحلق بها او التقصير والطواف <sup>٩</sup> وركعتاه <sup>٨</sup>  
 والسعي وطواف النساء وركعتاه ويستحب امام التوجه الصدقة وصلوة ركعتين وان يقف  
 على باب داره ويقرأ فاتحة الكتاب امامه وعن يمينه وعن شماله وآية الكرسي

كذلك وان يدعو بكلمات الفَرَج وبالادعية الماثورة وان يقول اذا جعل رجله  
 في الكاب بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله وبالله والله اكبر فاذا استوى على  
 راحلته دعا بالدعاء المأثور\* **القول** في الاحرام والنظر في مقدماته وكيفيته واحكامه  
 والمقدمات كلها مستحبة وهي توفير شعور رأسه من اول ذى التعدة اذا اراد التمتع ويتأكد  
 عند هلال ذى الحجة على الاشبه وان ينظف جسده ويتص أطفاره بما خذ من شاربته  
 ويزيل الشعر عن جسده وباطيته مطلقا ولو كان قد اطامى اجزأه ما لم يمض خمسة عشر  
 يوما والغسل للاحرام وقيل ان لم يجد ماء تيمم له ولو اغتسل واكل ما لا يجوز اولى  
 ما لا يجوز للمحرم اكله ولا لبسه اعاد الغسل استحبابا ويجوز له تقديمه على الميقات  
 اذا خاف صوز الماء فيه ولو وجد استحب له الامادة ويجزى الغسل في اول النهار  
 ليومه وفي اول الليل للميلته ما لم ينم ولو احرم بغير غسل او صلوة ثم ذكر تدارك  
 ما تركه واعاد الاحرام وان احرم عقيب فريضة الظهر او فريضة وان لم يتفق صلى للاحرام  
 ست ركعات واقله ركعتان يقرأ في الاولى الحمد وقل يا ايها الكافرون وفي الثانية الحمد  
 وقل هو الله احد وفيه رواية اخرى وترفع نافلة الاحرام تبعاله ولو كان وقت فريضة  
 مُقَدِّما للنافلة ما لم يتضيق الحاضرة واما كيفيته فيشتمل على واجب ومندوب  
 فالواجب ثلثة الاول النية وهي ان يقصد بقلبه الى امور اربعة ما يحرم به من حج  
 او عمرة متقربا ونوعه من تمتع او قران او افراد وصفته من وجوب او ندب وما يحرم له  
 من حجة الاسلام او غيرها ولو نوى نوعا ونطق بغيره عمل على نيته ولو اخل بالنية  
 عمدا او سهوا لم يصح احرامه ولو احرم بالحج والعمرة وكان في اشهر الحج كان مخيرا  
 بين الحج والعمرة اذا لم يتعين عليه احدهما وان كان في غير اشهر الحج تعين للعمرة  
 ولو قيل بالبطلان في الاول ولزوم تجديد النية كان اشبه ولو قال كاحرام فلان وكان  
 عالما بماذا احرم صح وان كان جاهلا قليل يمتع احتياطا ولو نسي بماذا احرم كان

مخيرا بين الحج والعمرة اذا لم يلزمه احدهما \* الثاني التلبيات الاربع فلا ينعقد  
 الاحرام لمتمتع ولا مفرد الا بها وبالاشارة والاخرس مع عقد قلبه بها والذان بالاختيار  
 ان شاء عقد احرامه بها وان شاء قلدا او اشار على الاظهر وبأيها بدأ كان الآخر مستحبا  
 وعورتها ان يقول لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك وقيل يضيف الى  
 ذلك ان الحمد والنعمة لك والملك لك لا شريك لك وقيل بل يقول اللهم لبيك  
 لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لك لا شريك لك لبيك والاول اظهر ولو قد  
 نية الاحرام ولبس ثوبيه ثم لم يلب وفعل ما لا يحل للمحرم فعله لم يلزمه بذلك كذارة  
 اذا كان متمتعا او مفردا وكذا لو كان قارنا وام يشعرو لم يقد \* الثالث لبس ثوبي  
 الاحرام وهما واجبان ولا يجوز الاحرام فيما لا يجوز لبسه في الصلوة وهل يجوز الاحرام  
 في الحرير للنساء قيل نعم لجواز لبسهن له في الصلوة وقيل لا وهو الاحوط ويجوز ان  
 يلبس المحرم اكثر من ثوبين وان يبدل ثياب احرامه فاذا اراد الطواف فلا يفضل  
 ان يطوف فيهما واذا لم يكن مع الانسان ثوبا الاحرام وكان معه قباء جاز لبسه مقلوبا  
 وبان يجعل ذيله على كتفيه **واما** احكامه فمسائل \* الاولى لا يجوز لمن احرم  
 ان ينشئ احراما آخر حتى يكمل افعال ما احرم له فلو احرم متمتعا ودخل مكة  
 واحرم بالحج قبل التقصير ناسيا لم يكن عليه شيء وقيل عليه دم وحمله على  
 الاستحباب اظهر وان فعل ذلك عامدا قيل بطلت عمرته وصارت حجته مبتولة  
 وقيل يبقى على احرامه الاول وكان الثاني باطلا والاول هو المروي \* الثانية لو نوى  
 الافراد ثم دخل مكة جاز ان يطوف ويسعى ويقصر ويجعلها عمرة يتمتع بها ما لم يلب  
 فان لبس انعقد احرامه وقيل لا اعتبار بالتلبية فانما هو بالقصد \* الثالثة اذا احرم الولي  
 بالصبي جرّده من فسخ وفعل به ما يجب على المحرم وجنبه ما يتجنبه ولو فعل  
 الصبي ما يجب به الكفارة لزم ذلك الولي في ماله وكلما يعجز عنه الصبي يتولاه

الولي من تلبية وطواف وسعي وغير ذلك ويجب على الولي الهدى من ماله ايضاً  
وروي اذا كان الصبي مميزاً جاز امره بالصيام عن الهدى ولو لم يتدر على الصيام  
صام الولي منه مع العجز عن الهدى \* الرابعة اذا شرط في احرامه ان يحله حيث  
حبسه ثم اُحصِرَ تحلل وهل يستطع الهدى قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه وفائدة الاشتراط  
جواز التحلل عند الاحصار وقيل يجوز التحلل من غير شرط والاول اظهر \* الخامسة  
اذا تحلل المحصور لا يستطع الحج عنه في القابل ان كان واجباً ويستطع ان كان ندباً  
والمندوبات رفع الصوت بالتلبية للرجال وتكرارها عند نومه واستيقاظه وعند  
علو الآكام ونزول الاضام فان كان حاجاً فالى يوم عرفة عند الزوال وان كان معتمراً  
بمنعة فاذ اشاهد بيوت مكة وان كان بعمره مفردة قيل كان مخيراً في قطع التلبية عند  
دخول الحرم او مشاهدة الكعبة وقيل ان كان ممن خرج من مكة للحرام فاذا  
شاهد الكعبة وان كان ممن احرم من خارج فاذا دخل الحرم والكل جائز ويرفع  
صوته بالتلبية اذا حج على طريق المدينة اذا علت راحلته البعدا وان كان راجلاً فحيث  
يحرم ويستحب التلغظ بما يعزم عليه ولا اشتراط ان يحله حيث حبسه وان لم يكن  
حجة فعمره وان يحرم في الثياب القطن وفضله البيض واذا احرم بالحج من مكة  
رفع صوته بالتلبية اذا شرف على الأبطح \* ويلحق بذلك تروك الاحرام وهي محرمات  
ومكروهات فالمحرمات مشرون شيئاً مصيد البر اصطياد او كلاً ولو صاده محل وشارة  
ودلالة واغلاقاً وبحاولاً وبحه كان ميتة حراماً على المحل والمحرّم وكذا يحرم فرخه وبمضه  
والجراد في معنى الصيد البري ولا يحرم صيد البحر وهو ما يبيح ويفرخ في الماء ولنساء  
وطياً وعقد النفس وغيرها وشهادة للعقد واقامة ولو تحملها محلاً ولا بأس به بعد الاحلال  
وتقبيلاً ونظراً بشهوة وكذا الاستمناء **تفريع** اذا اختلف الزوجان في العقد فادعى  
احدهما وقوه في الاحرام وانكر الآخر فاقول قول من يدعى الاحلال ترجيحاً

لجانب الصحة لكن اذا كان المنكر المرأة كان لها نصف المهر لاعتدائه بما يمنع من الوطي ولو قيل لها كل المهر كان حسنا \* الثاني اذ اؤكل في خلال احرامه فاقوع فان كان قبل احوال الموكل بطل وان كان بعده صم ويجوز مراجعة المطلقة الرجعية وشراء الآماء في حال الاحرام والطيب على العموم ما خلا خلو الكعبة ولو في الطعام ولو اضطر الى اكل ما فيه طيب او لمس الطيب قبض على انفه وقيل انما يحرم المسك والعنبر والزعفران والعود والكافور والورس وقد اقتصر بعض على اربعة المسك والعنبر والزعفران والورس والاول اظهر ولبس المخيط للرجال وفي النساء خلاف والظاهر الجواز اضطرارا واختيارا واما الغلالة للمحائض فجائزة اجماعا ويجوز لبس السراويل للرجل اذا لم يجد ازارا وكذا لبس الطيلسان له ازارا لكن لا يزره على نفسه والاكتحال بالسواد على قول وبما فيه طيب ويستوي في ذلك الرجل والمرأة وكذا النظر في المرأة على الاشهر ولبس الخفين وما يستر ظهر القدم فان اضطر جاز وقيل يشتهما وهو متروك والفسوق وهو الكذب والجدال وهو قول لا والله وبلى والله وقتل هوام الجسد حتى القمل ويجوز نقله الى مكان آخر من جسده ويجوز القاء القراد والحلم ويحرم لبس الخاتم للزينة ويجوز للسنة ولبس المرأة الحلي للزينة وما لم تعتد لبسه منه على الاولى ولا بأس بما كان معتادا لها لكن يحرم عليها اظهاره لزوجها واستعمال دهن فيه طيب محرم بعد الاحرام وقبله اذا كان ريحه تبقى الى الاحرام وكذا ما ليس بطيب اختيارا بعد الاحرام ويجوز اضطرارا ازالة الشعر قليلا وكثيره ومع الضرورة لا اثم وتغطية الرأس وفي معناه الارتماس ولو غطي رأسه القى الغطاء واجبا وجدد التلبية استحبابا ويجوز ذلك للمرأة لكن عليها ان تسفر عن وجهها ولو اسدلت قناعها على رأسها الى طرف انفها جاز وتظليل المحرم عليه سائر ولو اضطر لم يحرم ولو زامل عيلا او امرأة اختص العليل والمرأة بجواز التظليل واخراج الدم الا عند الضرورة وقيل يكره وكذا قيل في حك الجلد المنفسي الى دمائه وكذا في السواك

والكراهية اظهر وقص الاظفار وقطع الشجر والحشيش <sup>١٨</sup> الا ان ينبت في ملكه ويجوز تلعب  
 شجر الفواكه والاذخر والنخل ومودي المحالة على رواية وتغسيل المحرم لومات بالكافور  
 ولبس السلاح لغير الضرورة وقيل يكره وهو الاشبه **والمكروهات** مشرة الاحرام  
 في الثياب المصبوغة بالسوان والعصفر وشبهه ويتأكد في السوان والنوم عليها وفي الثياب  
 الموصغة وان كانت طاهرة ولبس الثياب المعلقة واستعمال الحناء للزينة وكذا للمرأة ولو قبل  
 الاحرام <sup>١٩</sup> ان اقاربت <sup>٢٠</sup> والثياب للمرأة على تردد ودخول الحمام وتديل الجسد فيه وتلبية  
 من يناديه واستعمال الرياحين **خاتمة** كل من دخل مكة وجب ان يكون محرما  
 الا من يكون دخوله بعد الاحرام قبل مضي شهر او يتكرر كالحطاب والحشاش وقيل  
 من دخلها لقتال جاز ان يدخل محلا كما دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عام الفتح وعليه المغفروا حرام المرأة كاحرام الرجل الا فيما استثنياه ولو حضرت  
 الميقات جاز لها ان تحرم ولو كانت حائضا لكن لا تصلي صلوة الاحرام ولو تركت  
 الاحرام ظنا انه لا يجوز رجعت الى الميقات وانشأت الاحرام ولو منعها مانع احرمت  
 من موضعها ولو دخلت مكة خرجت الى ادنى الحبل ولو منعها مانع احرمت  
 من مكة **القول في الوقوف بعرفات** والنظر في مقدمته وكيفيته واحكامه **اما**  
 المقدمة فيستحب للمتمتع ان يخرج الى عرفات يوم التروية بعد ان يصلي الظهرين  
 بها الا المضطرا الشيخ الهم والمريض ومن يخشى الزحام وان يدضي الى منى ويبيت  
 بها ليلة الى طلوع النحر من يوم عرفة لكن لا يجوز وادي محسر الا بعد طلوع  
 الشمس ويكره الخروج قبل الفجر الا للضرورة كالمرض والخائف والامام يستحب  
 له الإقامة بها الى طلوع الشمس ويستحب الدعاء بالمرسوم عند الخروج وان يغتسل  
 للوقوف **واما** الكيفية فتشتمل على واجب وندب فالواجب النية والكون بها  
 الى الغروب فلو وقف بمزة او عرنة او ثوية او ذى المجاز او تحت الاراك لم يجزه ولو



افاض قبل الغروب جاهلاً او ناسياً فلا شيء عليه وان كان عامداً جبره ببدنة فان لم يندر صام ثمانية عشر يوماً ولو عاد قبل الغروب لم يلزمه **واما** احكامه فمسائل الأولى الوقوف بعرفات ركن من تركه عامداً فلاحج له ومن تركه ناسياً تداركه ما دام وقته باقياً ولو فاتته الوقوف بها اجتزأ بالوقوف بالمشعر \* الثانية وقت الاختيار لعرفة من زوال الشمس الى الغروب من تركه عامداً فسدت حجته ووقت الاضطرار الى طلوع الفجر من يوم النحر \* الثالثة من نسي الوقوف بعرفة رجع فوقف بها ولو الى طلوع الفجر من يوم النحر اذا صرف انه يدرك المشعر قبل طلوع الشمس فلو غلب ماى ظنه الفوات اقتصر على ادراك المشعر قبل طلوع الشمس وقد تم حجه وكذا لو نسي الوقوف بعرفات ولم يذكر الا بعد الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس \* الرابعة اذا وقف بعرفات قبل الغروب ولم يتفق له ادراك المشعر الى قبل الزوال صم حجه \* الخامسة اذا لم يتفق له الوقوف بعرفات نهراً فوقف ليلاً ثم لم يدرك المشعر حتى تطلع الشمس نقد فاته الحج وقيل يدركه ولو قبل الزوال وهو حسن **والمندوب** الوقوف في ميسرة الجبل في السفح والدعاء المتلقى عن اهل البيت عليهم السلام او غيره من الادمية وان يدعو لنفسه ولوالديه وللمؤمنين وان يضرب خباه بمزة وان يقف على السهل وان يجمع رحله ويسد الخلل به وينفسه وان يدعو قائماً ويكره الوقوف في اعلى الجبل وراكباً وقامداً **القول** في الوقوف بالمشعر والنظر في مقدمته وكيفيته **اما** المقدمة فيستحب الاقتصاد في السير الى المشعر وان يقول اذا بلغ الكتيب الاحمر من يمين الطريق اللهم ارحم موقفي وزد في عملي وسلم لي ديني وتقبل مناسكي وان يؤخر المغرب والعشاء الى المزدلفة ولو صار الى ربيع الليل وان منعه مانع صلى في الطريق وان يجمع بين المغرب والعشاء باذان واحد واقامتين من غير نوافل بينهما ويؤخر نوافل المغرب الى بعد العشاء **واما** الكيفية فالواجب المية

والوقوف بالمشعر وحده ما بين المأزمين الى الحياض الى وادي محسر ولا يقف بغير المشعر ويجوز مع الزحام الارتفاع الى الجبل ولونوى الوقوف ثم نام او جن أو غمي عليه صبح وقوفه وقيل لا والاول اشبه وان يكون الوقوف بعد طلوع الفجر فلوا ناض قبله عامدا بعد ان كان به ليلا ولو قليلا لم يبطل حجه اذا كان وقف بعرفات وجبره بشاة وتجوز الافاضة قبل الفجر للمرأة ومن يخاف على نفسه من غير جبر ولو افاض ناسيا لم يكن عليه شيء ويستحب الوقوف بعد ان يصلي الفجر وان يدعو بالدعاء المرسوم او ما يتضمن الحمد لله والثناء عليه والصلوة على النبي وآله عليهم السلام وان يطأ الصرورة المشعر برجله وقيل يستحب الصعود على قرح وذكر الله عليه

### مسائل خمس الاولى وقت الوقوف بالمشعر ما بين طلوع الفجر الى طلوع

الشمس ولم يضطر الى زوال الشمس \* الثانية من لم يقف بالمشعر ليلا ولا بعد الفجر عامداً بطل حجه ولو ترك ذلك ناسيا لم يبطل ان كان وقف بعرفة ولو تركهما جميعا بطل حجه عمدا او نسيا \* الثالثة من لم يقف بعرفات وادرك المشعر قبل طلوع الشمس صبح حجه ولو فاتته بطل ولو وقف بعرفات جاز له تدارك المشعر الى قبل الزوال \* الرابعة من فاتته الحج تحلل بعمره مفردة ثم يقضيه ان كان واجبا على الصفة التي وجب تمتعا او قرانا او فرادا \* الخامسة من فاتته الحج سقطت عنه افعاله ويستحب له الإقامة بمنى الى انقضاء ايام التشريق ثم يأتي بأفعال العمرة التي يتحلل بها

### خاتمة اذا ورد المشعر استحب له التقاط الحصى منه وهو سبعون حصاة ولو اخذه

من غير جازاكن من الحرم عدا المساجد وقيل عدا المسجد الحرام ومسجد الخيف وتجيب فيه شروط ثلثة ان يكون مما يسمى حجرا ومن الحرم وابكارا ويستحب ان يكون برشا رخوة بقدر الانملة كحلية منتطة ملتقطة ويكره ان تكون صلبة او مكسرة ويستحب لمن عدا الامام الافاضة قبل طلوع الشمس بقليل وان كان لا يجوز

وادي محسر الأبعد طلوعها والاعمام يتأخر حتى تطلع والسعي بوادي محسر وهو  
 يقول اللهم سلم مهدي واقبل توبتي واجب دعوتي واخلفني فيمن تركت بعددي  
 ولو ترك السعي فيه رجع فسعى استحبابا **القول** في نزول منى ومابها من المناسك  
 فاذا هبط منى استحب له الدعاء بالموسم ومناسكه بها يوم النحر ثلاثة رمي جمرة  
 العتبة ثم الذبيح ثم الحلق **أما** الأول فالواجب فيه النية والعدد وهو سبع والتقاءها  
 بما يسمى رميا واصابة الجمرة بها بفعله فلو وقعت على شيء وانحدرت على الجمرة  
 جاز ولو قصرت فتممها حركة غيره من حيوان أو إنسان لم يجز وكذا الوشك فلم يعلم  
 وصلت الجمرة أم لا ولو طرحها على الجمرة من غير رمي لم يجز والمستحب فيه ستة  
 الطهارة والدعاء عند اراية الرمي وأن يكون بينه وبين الجمرة عشرة أذرع إلى  
 خمس عشرة ذراعا وأن يرميها خذنا والدعاء مع كل حصاة وأن يكون ماشيا ولو رمى  
 راكبا جاز وفي جمرة العتبة يستقبلها ويستدبر القبلة وفي غيرها يستقبلها ويستقبل القبلة  
**وأما** الثاني وهو الذبيح فيشتمل على أطراف \* الطرف الأول في الهدي وهو واجب  
 على المتمتع ولا يجب على غيره سواء كان مفترضا أو متنفلا ولو تمتع المكّي وجب  
 عليه الهدي ولو كان المتمتع مملوكا بان مولاه كان مولاه بالخيار بين أن يهدي عنه  
 وأن يأمر بالصوم ولو أدرك المملوك أحد الموقفين معتقاً لزمه الهدي مع القدرة ومع  
 التعذر الصوم والنية شرط في الذبيح ويجوز أن يتولاها عنه الذابح ويجب ذبحه بمنى  
 ولا يجزي واحد في الواجب الأمن واحد وقيل يجزي مع الضرورة عن خمسة وعن  
 سبعة إذا كانوا أهل خُوان واحد والأول أشبه ويجوز ذلك في النذب ولا يجب بيع  
 ثياب التجميل في الهدي بل يقتصر على الصوم ولو ضل الهدي فذبحه غير صاحبه  
 لم يجز عنه ولا يجوز اخراج شيء مما يذبحه عن منى بل يخرج إلى مصرفه بها  
 ويجب ذبحه يوم النحر مقدما على الحلق ولو أخره أثم واجزأه وكذا لو ذبحه

في بنية ذى الحجة جاز\* الطرف الثاني في صفاته والواجب ثلثة الأول الجنس ويجب ان يكون من النعم الابل او البقر والغنم الثاني السن فلا يجزي من الابل الا الثاني وهو الذي له خمس ودخل في السادسة ومن البقر والمعز ماله سنة ودخل في الثانية ويجزي من الضأن الجذع لسنة الثالث ان يكون تاما فلا تجزي العوراء ولا العرجاء البين عرجها ولا التي انكسر قرنبا الداخل ولا المقطوعة الاذن ولا الخصي من الفحول ولا المهزولة وهي التي امس على كليتها شحم ولو اشتراها على انها مهزولة فخرجت كذلك لم يجز ولو خرجت سميته اجزأته وكذا لو اشتراها على انها سميته فخرجت مهزولة ولو اشتراها على انها ناقة فباننت ناقصة لم يجز والمستحب ان تكون سميته تنظر في سواد وتبرك في سواد وتمشي في مثله اي يكون لها ظل تمشي فيه وقيل ان تكون هذه المراضع منها سودا وان تكون معا عرف به وافضل الهدى من البدن والبقر الاناث ومن الضأن والمعز الذكران وان ينحر الابل قائمة تدربط بين الخف والركبة ويطعنهما من الجانب الايمن وان يدعوا الله تعالى عند الذبح ويترك يده مع يد الذابح وافضل منه ان يتولى الذبح اذا احسن ويستحب ان يقسمه اثلا ثانيا كل ثلثة ويتصدق بثلثة ويهدي ثلثة وقيل يجب الاكل منه وهو الاظهر ويكره التضحية بالجاموس وبالشور وبالموجود\* الطرف الثالث في البدل ومن فقد الهدى ووجد ثمنه قيل يخلفه عند من يشتريه طول ذى الحجة وقيل ينتقل فرضه الى الصوم وهو الاشبه واذا فقدهما صام عشرة ايام ثلثة في الحج متتابعات يوما قبل التروية ويوم التروية وعرفة ولو لم يتفق اقتصر على التروية وعرفة ثم صام الثالث بعد النفرو لو فات يوم التروية اخره الى بعد النفرو ويجوز تقديمها من اول ذى الحجة بعد ان يتلبس بالمتعة ويجوز صومها طول ذى الحجة ولو صام يومين وانظر الثالث لم يجز واستأنف الا ان يكون ذلك هو العيد فيأتي بالثالث بعد النفرو ولا يصح صوم هذه الثلثة الا في ذى الحجة بعد التلبس

بالمتعة ولو خرج ذوا الحجة ولم يصمها تعين الهدى ولو صامها ثم وجد الهدى ولو  
 قبل التلبس بالسبعة لم يجب عليه الهدى وكان له المضي على الصوم ولو رجع  
 الى الهدى كان افضل وصوم السبعة بعد وصوله الى اهله ولا يشترط فيها الموالاة على  
 الاصح فان اقام بمكة انتظر قدرو وصوله الى اهله ما لم يزد على شهر ولم مات من وجب  
 عليه الصوم ولم يصم وجب ان يصوم عنه ولله الثلثة من السبعة وقيل اربع وجب  
 قضاء الجميع وهو الاشبه ومن وجب عليه بدنة في نذر او كفارة ولم يجد كان عليه  
 سبع شياه ولو تعين الهدى فمات من وجب عليه اخرج من اصل تركته \* الطرف  
 الرابع في هدي القران لا يخرج هدي القران عن ملك سائته وله ابداله والتصرف  
 فيه وان اشعره او قلده ولكن متى سائته فلا بد من نحره بمنى ان كان لاحرام الحج وان كان  
 للعمرة فبغناء الكعبة بالحزورة ولو هلك لم يجب اقامه بدله لانه ليس بمضمون ولو كان  
 مضمونا كالكفارات وجب اقامه بدله ولو عجز هدي السياق عن الوصول جاز ان  
 ينحر او يذبح ويعلم بما يدل على انه هدي ولو اصابه كسر جاز بيعه والافضل  
 ان يتصدق بثمنه او يقيم بدله ولا يتعين هدي السياق للصدقة الا بالنذر ولو سرق من  
 غير تغيط لم يضمن ولو ضل فذبحه الواجد عن صاحبه اجزا عنه ولو ضاع فاقام بدله  
 ثم وجد الاول ذبحه ولم يجب ذبح الاخير ولو ذبح الاخير ذبح الاول ندبا الا ان يكون  
 منذورا ويجوز ركوب الهدى ما لم يضر به وشرب لبنه ما لم يضر بولده وكل هدي  
 واجب كالكفارات لا يجوز ان يعطى الجزا منها شيئا ولا اخذ شيء من جلودها  
 ولا اكل شيء منها فان اكل تصدق بثمن ما اكل ومن نذر ان ينحر بدنة فان عين  
 موضعا وجب وان اطلق نحرها بمكة ويستحب ان يأكل من هدي السياق وان  
 يهدي ثلثه ويتصدق بثلثه كهدي التمتع وكذا الاضحية \* الطرف الخامس في  
 الاضحية ووقتها بمنى اربعة ايام اولها يوم النحر وفي الامصار ثلثة ويستحب الاكل

من الاضحية ولا بأس بأخار لحمها ويكره ان يخرج به من منى ولا بأس باخراج ما يضحيه غيره ويجزى الهدي الواجب عن الاضحية والجمع بينهما افضل ومن لم يجد الاضحية تصدق بثمنها فان اختلفت اثمانها جمع الاعلى والوسط والادون وتصدق بثلث الجميع ويستحب ان تكون التضحية بما يشتره ويكره بما يريه ويكره ان يأخذ شيئاً من جلود الاضاحي وان يعطيها الجزار والافضل ان يتصدق بها \*

**واما الثالث في الحلق والتقصير** فاذا فرغ من الذبح فهو مخير ان شاء حلق وان شاء قصر والحلق افضل ويتأكد في حق الصرورة ومن لبث شعره وتيل لا يجزيه الا الحلق والاول اظهر وايس على النساء حلق يتعين في حقهن التقصير ويجزيهن منه ولو مثل الانملة ويجب تقديم التقصير على زيارة البيت لطواف الحج والسعي فلو تقدم ذلك على التقصير عا دأ جبره بشاة ولو كان ناسياً لم يكن عليه شيء وعليه اعادة الطواف على الاظهر ويجب ان يحلق بمنى فلورحل رجع فحلق بها فان لم يتمكن حلق او قصر مكانه وبعث بشعره ليدفن بها ولو لم يمكنه لم يكن عليه شيء ومن ليس على رأسه شعر اجزأه امرار موسى عليه وترتيب هذه المناسك واجب يوم النحر الرمي ثم الذبح ثم الحلق فلو قدم بعضا على بعض اثم ولا اعادة **مسائل الأولى** مواطن التحلل ثلاثة الاول عقيب الحلق او التقصير يحل من كل شيء الا الطيب والنساء والصيد الثاني اذا طاف طواف الزيارة حل له الطيب الثالث اذا طاف طواف النساء حل له النساء ويكره له لبس المخيط حتى يفرغ من طواف الزيارة وكذا يكره الطيب حتى يفرغ من طواف النساء \* الثانية اذا قضى مناسكه يوم النحر فالافضل المضي الى مكة للطواف والسعي ليومه فان اخره فمن غده ويتأكد ذلك في حق المتمتع فان اخره اثم ويجزيه طوافه وسعيه ويجوز للتارن والمفرد تاخير ذلك طول ذي الحجة على كراهية \* الثالثة الافضل لمن مضى الى مكة للطواف والسعي الغسل وتقليم

الاطفار واخذ الشارب والدعاء اذا وقف على باب المسجد **القول** في الطواف وفيه  
ثلاثة مقاصد المقصد الاول في المقدمات وهي واجبة ومندوبة فالواجبات الطهارة وازالة  
النجاسة من الثوب والبدن وان يكون مختونا ولا يعتبر في المرأة والمندوبات  
ثمانية الغسل لدخول مكة فلو حصل عذرا غتسل بعد دخوله والافضل ان يغتسل  
من بئر ميمون او من فمخ والآففي منزله ومضع الانخروا ويدخل مكة من اعلاها  
وان يكون حافيا على سكةينة ووقار ويغتسل ادخول مسجد الحرام ويدخل من  
باب بني شيبه بعد ان يقف عندها ويسلم على النبي عليه السلام ويدعو بالمأثور\*  
**المقصد الثاني** في كيفية الطواف وهو يشتمل على واجب وندب فالواجب  
سبعة النية والبداية بالحجر والختم به وان يطوف على يساره وان يدخل الحجر في  
الطواف وان يكمله سبعا وان يكون بين البيت والمقام ولو مشى على اساس البيت  
او حائط الحجر لم يجزه ومن لوازمه ركعتا الطواف وهما واجبتان في الطواف الواجب  
ولو نسيهما وجب عليه الرجوع ولو شق قضاهما حيث ذكر ولو مات قضاهما الولي  
**مسائل** ست الاولى الزيادة على السبع في الطواف الواجب محظورة على الاظهر  
وفي النافلة مكروهة الثانية الطهارة شرط في الواجب بدون الندب حتى انه يجوز  
ابتداء المندوب مع عدم الطهارة وان كانت الطهارة افضل الثالثة يجب ان يصلي  
ركعتي الطواف في المقام حيث هو الآن ولا يجوز في غيره فان منعه زحام صلى وراءه  
او الى احد جانبيه الرابعة من طاف في ثوب نجس مع العلم لم يصح طوافه وان  
لم يعلم ثم علم في اثناء طوافه ازاله وتمم ولو لم يعلم حتى فرغ كان طوافه ماضيا الخامسة  
يجوز ان يصلي ركعتي طواف الفريضة ولو في الاوقات التي يكره لابتداء النوافل  
السادسة من نقص من طوافه فان جاوز النصف رجعتا فتم فلو عاد الى اهله امر من  
يطوف عنه وان كان دون ذلك استأنف وكذا من قطع طواف الفريضة لدخول

البيت اول السعي في حجة وكذا لو مرض في اثناء طوافه ولو استمر مرضه بحيث لا يمكن ان يطاف به طيف عنه وكذا لو احدث في طواف الفريضة ولو دخل في السعي فذكر انه لم يتم طوافه رجع فاتم طوافه ان كان تجاوز النصف ثم تم السعي والندب خمسة عشر الوقوف عند الحجر وحمد الله والثناء عليه والصلوة على النبي وآله عليه وعليهم السلام ورفع اليدين بالدعاء واستلام الحجر على الاصح وتقبيله فان لم يقدر فبيده ولو كانت متطورة استلم بموضع القطع ولو لم يكن له يد اقتصصر على الاشارة وان يقول امانتي اديتها وميثاقي تعاهدته لتشهد لي بالموافة اللهم تصديقاً بكتابك الى آخر الدعاء وان يكون في طوافه داعياً ذكر الله سبحانه على سكينته ووقار مقتصد في مشيه وقيل يرمل ثلثاً ويمشي اربعاً وان يقول اللهم اني اسئلك باسمك الذي يمشي به على ظلال الماء الى آخر الدعاء وان يلتزم المستجار في الشرط السابع وان يبسط يديه على حائطه ويلصق به بطنه وخده ويدعو بالدعاء المأثور ويجاوز المستجار الى الركن ام يرجع وان يلتزم الاركان كلها واكدها الذي فيه الحجر واليماني ويستحب طواف ثلث مائة وستين طوافاً فان لم يتمكن فثلث مائة وستين شوطاً والحق الزيادة بالطواف الاخير وتسقط الكراهية هنا بهذا الاعتبار وان يقرأ في ركعتي الطواف في الاولى مع الحمد قل هو الله احد وفي الثانية معه قل يا ايها الكافرون ومن زاد في الطواف على السبعة سهواً اكملها اسبوعين وصلى الفريضة او لا ورَكَعتي النافلة بعد الفراغ من السعي وان يتداني من البيت ويكره الكلام في الطواف بغير الدعاء والقراءة \* **المقصد الثالث** في احكام الطواف وفيه اثنا عشر مسئلة الاولى الطواف ركن من تركه عامداً بطل حجه ومن تركه ناسياً قضاؤه او بعد المناسك ولو تعذر العود استناب فيه ومن شك في عدده بعد انصرافه لم يلتفت وان كان في اثنائه وكان شكاً في الزيادة قطع ولا شيء عليه وان كان في النقصان استأنف في الفريضة وبني على الاقل في النافلة الثانية من زاد على السبع ناسياً وذكر



قبل بلوغه الركن قطع ولا شيء عليه الثالثة من طاف وذكر أنه لم يتطهر أعاد في الغريضة دون النافلة ويعيد صلوة الطواف الواجب واجبا والندب ندبا الرابعة من نسي طواف الزيارة حتى رجع إلى أهله وواقع قيل عليه بدنة والرجوع إلى مكة للطواف وقيل لا كفارة عليه وهو الأصح ويحمل القول الأول على من واقع بعد الذكر ولو نسي طواف النساء جاز أن يستنيب ولو مات تضاه وليه وجوبا الخامسة من طاف كان بالخيار في تأخير السعي إلى الغد ثم لا يجوز مع القدرة السادسة يجب على المتمتع تأخير الطواف والسعي حتى يقف بالموقفين ويتنزه مناسك يوم النحر ولا يجوز التعجيل إلا للمريض والمرأة التي تخاف الحيض والشيخ العاجز ويجوز التقديم للقارن والمفرد على كراهية السابعة لا يجوز تقديم طواف النساء على السعي للمتمتع ولا لغيره اختيارا ويجوز مع الضرورة والخوف من الحيض الثامنة من قدم طواف النساء على السعي ساهيا جزأ ولو كان عامدا لم يجز التاسعة قيل لا يجوز الطواف وعلى الطائف برطلة ومنهم من خص ذلك بطواف العمرة نظرا إلى تحريم تغطية الرأس العاشرة من نذر أن يطوف على أربع قيل يجب عليه طوافان وقيل لا ينعقد النذر وربما قيل بالاول إذا كان الناذرا امرأة اقتصارا على مورد النقل الحادية عشر لا بأس أن يعول الرجل على غيره في تعداد الطواف لأنه كالأمانة ولو شك جميعا عول على الأحكام المتقدمة الثانية عشر طواف النساء واجب في الحج والعمرة المفردة دون المتمتع بها وهو لازم للرجال والنساء والصبيان والخصيان القول في السعي ومقدماته عشرة كلها عندوبة الطهارة واستيلام الحجر والشرب من زمزم والصب على الجسد من مائها من الدلو المقابل للحجر وان يخرج من الباب المحاذي للحجر وان يصعد الصفا ويستقبل الركن العراقي ويحمد الله ويثنى عليه وان يطيل الوقوف على الصفا ويكبر الله سبعاً ويهلله سبعاً ويقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وإليه الحمد

يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِعَدَدِ الْخَيْرِ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ثَلَاثًا وَيَدْعُو بِالْإِيمَاءِ  
 الْمَأْتُورِ وَالْوَاجِبِ فِيهِ أَرْبَعَةُ النِّيَّةِ وَالْبَدَاءِ بِالصَّغَرِ وَالْخَتَمِ بِالْمَرَّةِ وَإِنْ يَسْعَى سَبْعًا يَحْتَسِبُ  
 ذَهَابَهُ شَوْطًا وَعُودَهُ آخِرًا وَالْمُسْتَحَبُّ أَرْبَعَةٌ أَنْ يَكُونَ مَاشِيًا وَلَوْ كَانَ رَاكِبًا جَازٍ وَالْمَشْيُ  
 طَرَفِيهِ وَالْهَرُولَةُ مَا بَيْنَ الْمَنَارَةِ وَزَيْنَبِ الْعَطَارِينَ مَا شَاءَ كَانَ أَوْ رَاكِبًا وَلَوْ نَسِيَ الْهَرُولَةَ  
 رَجَعَ الْقَهْقَرَى وَهَرُولٌ مُوضَعُهَا وَالْإِيمَاءُ فِي سَعْيِهِ مَاشِيًا وَمَهْرُولًا وَلَا بُاسَ أَنْ يَجْلِسَ فِي  
 خِلَالِ السَّعْيِ لِلرَّاحَةِ وَيَلْحَقُ بِهَذَا الْبَابِ مَسَائِلُ الْأَوَّلَى السَّعْيِ رُكْنٌ مِنْ تَرْكِهِ عَامِدًا  
 بَطْلٌ حُجَّهً وَلَوْ كَانَ نَاسِيًا وَجِبَتْ الْإِتْيَانُ بِهِ فَإِنْ خَرَجَ حَادِثًا لِيَأْتِيَ بِهِ فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ  
 اسْتِنَابُ فِيهِ الثَّانِيَةَ لَا يَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى سَبْعٍ وَلَوْ زَادَ عَامِدًا بَطْلٌ وَلَا يَبْطُلُ بِالزِّيَادَةِ  
 سَهْوًا وَمَنْ تَيَقَّنَ عِدَدَ الْأَشْوَاطِ وَشَكَّ فِيمَا بِهِ بَدَأَ فَإِنْ كَانَ فِي الْمَرْدُوجِ عَلَى الصَّنَافِدِ  
 صَحَّ سَعْيُهُ لِأَنَّهُ بَدَأَ بِهِ وَإِنْ كَانَ عَلَى الْمَرَّةِ أَعَادَ وَيَنْعَكُسُ الْحَكْمُ مَعَ انْعِكَاسِ الْغُرُضِ  
 الثَّلَاثَةَ مَنْ لَمْ يَحْصُلْ عِدَدُ سَعْيِهِ إِعَادَهُ وَمَنْ تَيَقَّنَ النَّقِصَةَ اتَى بِهَا وَلَوْ كَانَ مَتَمَّنَا  
 بِالْعَمْرَةِ وَطَنَّ أَنَّهُ أَتَمَّ فَأَحَلَّ وَوَاتَعَ النَّسَاءُ ثُمَّ ذَكَرَ مَا نَقَصَ كَانَ عَلَيْهِ دَمٌ بِقُوَّةِ عَلَى رَوَايَةٍ  
 وَيَتِمُّ النِّقْصَانُ وَكَذَا قِيلَ لَوْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ أَوْ نَصَّ شَعْرَهُ الرَّابِعَةَ لَوَدَّخَلَ وَقْتُ فَرِيضَةٍ وَهُوَ  
 فِي السَّعْيِ قَطَعَهُ وَصَلَّى ثُمَّ أَتَمَّهُ وَكَذَا لَوْ قَطَعَهُ لِحَاجَةٍ لَهُ أَوْ أُغْبِرَهُ الْخَامِسَةَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ  
 السَّعْيِ عَلَى الطَّوَافِ كَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ طَوَافِ النَّسَاءِ عَلَى السَّعْيِ فَإِنْ قَدَّمَهُ طَافَ  
 ثُمَّ أَعَادَ السَّعْيَ وَلَوْ ذَكَرَ فِي اثْنَاءِ السَّعْيِ نِقْصَانًا مِنْ طَوَافِهِ قَطَعَ السَّعْيَ وَأَتَمَّ الطَّوَافَ ثُمَّ  
 أَتَمَّ السَّعْيَ الْقَوْلُ فِي الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَنْىَ بَعْدَ الْعُودِ فَإِذَا قَضَى الْحَاجَ مُنَاسَكَةً  
 بِمَكَّةَ مِنْ طَوَافِ الزِّيَارَةِ وَالسَّعْيِ وَطَوَافِ النَّسَاءِ فَالْوَاجِبُ الْعُودُ إِلَى مَنْىَ لِلْمَبِيتِ  
 بِهَا وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَبِيتَ لَيْلَتِي الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي مَشْرِفَ لَبَاتٍ بغيرها كَانَ عَلَيْهِ  
 مِنْ كُلِّ لَيْلَةٍ شَأْنُ الْآنَ يَبِيتُ بِمَكَّةَ مُشْتَغَلًا بِالْعِبَادَةِ أَوْ يُخْرِجُ مِنْ مَنْىَ بَعْدَ نِصْفِ  
 اللَّيْلِ وَقِيلَ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَدْخُلَ مَكَّةَ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَتَبِيلِ لُبَاتِ اللَّيَالِي الثَّلَاثِ

بغير منى لزمه ثلث شياه وهو محمول على من غربت الشمس في الليلة الثالثة وهو بمنى او من لم يتق الصيد والنساء ويجب ان يرمى كل يوم من ايام التشريق الجمار الثلث كل جمرة بسبع حصيات ويجب هنا زيادة على ما تضمنه شروط الرمي الترتيب يبدأ بالاولى ثم الوسطى ثم الجمرة العقبة ولما رماها منكوسة اعاد على الوسطى وجمرة العقبة ووقت الرمي ما بين طلوع الشمس الى غروبها ولا يجوز ان يرمى ليلا الا العذر كالخائف والمريض والرعاة والعبيد ومن حصل له رمي اربع حصيات ثم رمى على الجمرة الاخرى حصل بالترتيب ولو نسي رمي يوم قضاة من الغد مرتبا يبدأ بالفائت ويعقب بالحاضر ويستحب ان يكون ما يرميه لامسه غدوة وما يرميه ليومه عند الزوال ومن نسي رمي الجمار حتى دخل مكة رجع ورمى فان خرج من مكة لم يكن عليه شيء اذا انقضى زمان الرمي فان عاد في القابل رمى وان استناب فيه جاز ويجوز ان يرمى عن المعذور كالمريض ويستحب ان يقيم الانسان بمنى ايام التشريق وان يرمى الجمرة الاولى من يمينه ويقف ويدعو وكذا الثانية ويرمى الثالثة مستدبرا للقبلة مقابلا لها ولا يقف عندها والتكبير بمنى مستحب وقيل واجب وصورته الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما عهدنا والحمد لله على ما اولانا ورزقنا من بهيمة الانعام ويجوز النفر في الاول وهو اليوم الثاني عشر من ذي الحجة لمن اجتنب النساء والصيد في احرامه والنفر الثاني هو اليوم الثالث عشر فمن نفر في الاول لم يجز الا بعد الزوال وفي الثاني يجوز قبله ويستحب للامام ان يخطب ويعلم الناس ذلك ومن كان قضى مناسكه بمكة جاز ان ينصرف حيث شاء ومن بقي عليه شيء من المناسك عاد الى مكة وجوبا \* **مسائل من احدث** ما يوجب حدا او تعزيرا او قصاصا وكجا الى الحرم ضيق عليه في الطعام والمشرب حتى يخرج ولو احدث في الحرم قول بما يقتضيه جنايته فيه \* الثانية يكره ان يمنع احد

من سكنى دور مكة وقيل يحرم والاول اصح \* الثالثة يحرم ان يرفع احد بناء فوق الكعبة وقيل يكره وهو الاشبه \* الرابعة لا تحل لنطة الحرم قليلة كانت او كثيرة وتعرف سنة ثم ان شاء تصدق بها ولا ضمان عليه وان شاء جعلها في يده امانة \* الخامسة اذا ترك الناس زيارة النبي صلى الله عليه وآله اجبر واعليها لما يتضمن من الجفاء المحرم ويستحب العود الى مكة لمن قضى مناسكته لوداع البيت ويستحب امام ذلك صلاة ست ركعات بمسجد الخيف واكداه استحبابا عند المنارة التي في وسطه وفوقها الى جهة القبلة بنحو من ثلثين ذراعا ومن يمينها ويسارها كذلك ويستحب التحصيب لمن نغرى الاخير وان يستلقي فيه واذا عاد الى مكة فمن السنة ان يدخل الكعبة ويتأكد في حق الصلوة وان يغتسل ويدعو عند دخولها وان يصلي بين الاسطوانتين على الرخامة الحمراء ركعتين يقرأ في الاولى الحمد وحَمَّ السجدة وفي الثانية عدد آيها ويصلي في زوايا البيت ثم يدعو بالدعاء المرسوم ويستلم الاركان ويتأكد في اليماني ثم يطوف بالبيت اسبوعا ثم يستلم الاركان والمستجار ويتخير من الدعاء ما احب ثم يأتي زمزم فيشرب منها ثم يخرج وهو يدعو ويستحب خروجه من باب الحنطين ويخرج ساجدا ويستقبل القبلة ويدعو ويشتري بدرهم تمرا يتصدق به احتياطا لاحرامه ويكره الحج على الابل الجلالة ويستحب لمن حج ان يعزم على العود والطواف افضل للمجاور من الصلوة وللمقيم بالعكس وتكره المجاورة بمكة ويستحب النزول بالمعرس على طريق المدينة وصلوة ركعتين به **مسائل ثلث** الاولى للمدينة حرم واحد من غير الى وصير لا يعضد شجرة ولا بأش بصيده الا ما صيد بين الحرتين وهذا على الكراهية المؤكدة \* الثانية تستحب زيارة النبي صلى الله عليه وآله للحاج استحبابا مؤكدا \* الثالثة يستحب ان تزار فاطمة عليها السلام من عند الروضة والائمة عليهم السلام بالبيع **خاتمة** تستحب المجاورة بها والغسل

عند دخولها وتستحب الصلوة بين القبر والمنبر وهو الروضة وان يضموم الانسان بالمدينة  
ثلاثة ايام للحاجة وان يصلي ليلة الاربعاء عند اسطوانة ابي لبابه وفي ليلة الخميس  
عند الاسطوانة التي تلي مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وان يأتي المساجد بالمدينة  
كمسجد الاحزاب ومسجد الفتح ومسجد الغضنجر وقبور الشهداء بأحد خصوصاً قبر حمزة  
عليه السلام ويكره النوم في المساجد وتتأكد الكراهية في مسجد النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم **الركن الثالث** في اللواحق وفيه مقاصد المقصد الاول في الاحصار والصد  
الصد بالعدو والاحصار بالمرض لا غير فالمصدور اذا تلبس ثم صد تحلل من كل ما احرم  
منه اذا لم يكن له طريق غير موضع الصد او كان له وقصرت نفقته ويستمر اذا كان له  
مسلك غيره ولو كان اطول مع تيسر النفقة ولرخشي الفوات لم يتحلل وصبر حتى  
يتحقق ثم يتحلل بعمره ثم يقضي في القابل واجبا ان كان الحج واجبا والاندبا ولا يحل  
الابعد الهدي ونية التحليل وكذا البحث في المعتمر اذا منع عن الوصول الى مكة  
ولو كان ساق قيل يفتقر الى هدي التحلل وقيل يكفيه ما ساقه وهو الاشبه ولا بدل  
لهدي التحلل فلو عجز عنه ومن ثمنه بقي على احرامه ولو تحلل لم يحل ويتحقق  
الصد بالمنع من الموقفين وكذا بالمنع من الوصول الى مكة ولا يتحقق بالمنع من العود  
الى منى لرمي الجمار الثلاث والمبيت بها بل يحكم بصحة الحج ويستتيب في الرمي  
**فروع الاول** اذا حبس بدين فان كان قادرا عليه لم يتحلل وان عجز تحلل وكذا  
لو حبس ظلما الثاني اذا صابرفغات الحج لم يجز له التحلل بالهدي وتحلل بالعمرة  
ولادم وعليه القضاء ان كان واجبا الثالث اذا غلب على ظنه ان يكشف العدو وقبل  
الفوات جاز ان يتحلل لكن الافضل البقاء على احرامه فاذا انكشف اتم الحج  
ولو اتفق الفوات احل بعمرة الرابع لو انسد حجه فصد كان عليه بدنة ودم التحلل  
والحج من قابل ولو انكشف العدو في وقت يتسع لاستئناف القضاء وجب وهو حج

يقضى لسنة وعلى ما قلناه فحجة العقوبة باقية ولو لم يكن تحلل مضمّن في فاسدة  
 وقضاه في القابل الخامس لو لم يندفع العدو والآ بالقتال لم يجب سواء غلب على  
 الظن السلامة أو العطب ولو طلب مالا لم يجب بذله ولو قيل بوجوبه إذا كان غير  
 مُجحف كان حسنا والمحصّر وهو الذي يمنعه المرض من الوصول إلى مكة أو عن  
 الموقفين فهذا بيعت ماسقة ولو لم يسق بعث هديا أو ثمنه ولا يحل حتى يبلغ الهدى  
 محله وهو منى إن كان حاجا أو مكة إن كان معتمرا فإذا بلغ قصر وأحل الأمن النساء  
 خاصة حتى يحج في القابل إن كان واجبا أو يطاف عنه طواف النساء إن كان تطوعا  
 ولو بان أن هديه لم يذبح لم يبطل تحلله وكان عليه ذبح هدي في القابل ولو بعث  
 هديه ثم زال العارض لحق بأصحابه فإن أدرك أحد الموقفين في وقته فقد أدرك الحج  
 والاتحل بعمره وعليه في القابل قضاء الواجب ويستحب قضاء الندب والمعتمر إذا  
 تحلل يقضي عمرته وعند زوال العذر وقيل في الشهر الداخل والقارن إذا احصر  
 فتحلل لم يحج في القابل الآقارنا وقيل يأتي بما كان واجبا وإن كان ندبا حج بمشأه  
 من أنواعه وإن كان الاتيان بمثل ما خرج منه أفضل وروي أن باصت الهدى تطوعا  
 يوما وصحابه وقتالذبحه أو فحره ثم يجتنب ما يجتنبه المحرم فإذا كان وقت المواعدة  
 أحل لكن هذا لا يلبي ولو أتى بما يحرم على المحرم كفر استجابا **المقصد الثاني**  
 في أحكام الصيد الصيد هو الحيوان الممتنع وقيل بشرط أن يكون حلالا والنظر فيه  
 يستدعي نصولا \* **الفصل الأول** الصيد من الأول فلا يعلق به كفارة كصيد  
 البحر وهو ما يبيض ويفرخ في الماء ومثله الدجاج الحبشي وكذا النعم ولو توحشت  
 ولا كفارة في قتل السباع ماشية كانت أو طائرة إلا الأسد فان صلى قاتله كبشا إذا لم يرد  
 على روايته فيها ضعف وكذا لا كفارة فيما تولد بين وحشي وإنسي أو بين ما يحل  
 للمحرم وما يحرم ولو قيل يرامى الاسم كان حسنا ولا بأس بتل الأفعى والعقرب والغارة

ويرمى الحداة والغراب رميا ولا بأس بقتل البرغوث وفي الزنبور تردد والوجه المنع  
ولا كفارة في قتله خطأ وفي قتله عمدا صدقة ولو كف من طعام ويجوز شراء التماري  
والدباسي واخراجها من مكة على رواية لا يجوز قتلها ولا اكلها الثاني ما يتعلق  
به الكفارة وهو ضربان الأول ما لكفارته بدل على الخصوص وهو كل ماله مثل  
من النعم واقسامه خمسة الأول النعامة وفي قتلها بدنة ومع العجز تقوم البدنة ويفض  
ثمنها على البر ويتصدق به لكل مسكين مدان ولا يلزم ما زاد عن ستين ولو عجز  
صام عن كل مدين يوما وان عجز صام ثمانية عشر يوما وفي فراخ النعامة روايتان  
احدهما مثل ما في النعام والاخرى من صغار الابل وهو شبه الثاني بقرة الوحش  
وحمار الوحش وفي قتل كل واحد منهما بقرة اهلية ومع العجز تقوم البقرة الاهلية ويفض  
ثمنها على البر ويتصدق به لكل مسكين مدان ولا يلزم ما زاد على ثلثين ومع العجز  
يصوم عن كل مدين يوما وان عجز صام تسعة ايام الثالث في قتل الظبي شاة ومع العجز  
تقوم الشاة ويفض ثمنها على البر ويتصدق به لكل مسكين مدان ولا يلزم ما زاد  
من عشرة وان عجز صام عن كل مدين يوما فان عجز صام ثلاثة ايام وفي الثعلب  
والارنب شاة وهو المروي وقيل فيه ما في الظبي والابدال في الاقسام الثلاثة على التخيير  
وقيل على الترتيب وهو الاظهر \* الرابع في كسريض النعام اذا تحرك فيها الفرخ بكارة  
من الابل لكل واحدة واحدة وقبل التحرك ارسال فحولة الابل في اناث منها بعدد  
البيض فماتت فهو هدي ومع العجز عن كل بيضة شاة ومع العجز اطعام عشرة مساكين  
وان عجز صام ثلاثة ايام الخامس في كسريض القطا والقيح اذا تحرك الفرخ من  
صغار الغنم وقيل عن البيضة مخاض من الغنم وقبل التحرك ارسال فحولة الغنم  
في اناث منها بعدد البيض فماتت فهو هدي فان عجز كان كمن كسريض النعام \*  
الثاني ما لا بدل له على الخصوص وهو خمسة اقسام الاول الحمام وهو اسم لكل طائر

يهدر ويعب الماء وقيل كل مطوق وفي قتلها شاة على المحرم وعلى المحل في الحرم درهم  
وفي فرخها للمحرم حمل وللحمل في الحرم نصف درهم ولو كان محرما في الحرم  
اجتمع عليه الامران وفي بيضها اذا تحرك الغرغرة حمل وقبل التحرك على المحرم  
درهم وعلى المحل ربع درهم ولو كان محرما في الحرم لزمه درهم وربع ويستوى  
الاھلي وحمام الحرم في التيممة اذا قتل في الحرم لكن يشتري بقيمة الحرمي علف  
لحماته الثاني في كل واحد من التطاة والحجل والدراج حمل قد نطم ورعي الثالث  
في قتل كل واحد من الثغذو والضب واليربوع جدي الرابع في كل واحد من العصفور  
والقبرة والصعورة مد من طعام الخامس في قتل الجراد تمر ولا ظهر كف من طعام وكذا  
في التملكة يلقيها عن جسده وفي قتل الكثير من الجراد دم شاة وان لم يمكنه التحرز  
من قتله بان كان على طريقته نلائم ولا كفارة وكلما لاتقدير لغديته ففي قتله قيمته وكذا  
القول في البيوض وقيل في البطنة والاوزة والكركي شاة وهو تحكم فروع خمسة  
الاول اذا قتل صيدا معيبا كالمكسور والاعور فداءه بصحيح ولو فداءه بمثله جاز ويفدى  
الذكر بمثله وبالاُنثى وكذا الاُنثى وبالمائل احوط الثاني الاعتبار بتقويم الجزء وقت  
الاخراج وفيما لاتقدير لغديته وقت الاتلاف الثالث اذا قتل ما خضا ماله مثل يخرج  
ما خضا ولو تعذر قوم الجزء ما خضا الرابع اذا اصاب صيدا حاملا فالقت جنينا حيا  
ثم ما تافدى الالم بمثلها والصغير بصغير ولو عاش لم يكن عليه فدية اذا لم يعب  
المضروب ولو عاب ضمن ارشه ولومات احدهما فداء دون الآخر ولو اقلت جنينا  
ميتا لزمه الارش وهو ما بين قيمتها حاملا ومجهضا الخامس اذا قتل المحرم حيوانا  
وشك في كونه صيدا لم يضمن **الفصل الثاني** في موجبات الضمان  
وهي ثلثة مباشرة الاتلاف واليد والسبب اما المباشرة فنقول قتل الصيد موجب لغديته  
فان اكله لزمه فداء آخر وقيل يفدي ما قتل ويضمن قيمة ما اكل وهو الوجه ولورمي



صيدا فاصابه ولم يؤثر فيه فلا فدية ولو جرحه ثم رآه سويا ضمن ارشه وقيل ربع القيمة وان لم يعلم حاله لزمه الفداء وكذا لو لم يعلم اثر فيه ام لا وروى في كسر قرني الغزال نصف قيمته وفي كل واحد ربع وفي عينيه كمال قيمته وفي كسر احدى يديه نصف يمينه وكذا في احدى رجليه وفي الرواية ضعف ولو اشترك جماعة في قتل صيد ضمن كل واحد منهم فداء ومن ضرب بطير على الارض كان عليه دم وقيمة للحرم واخرى لاستصغاره ومن شرب لبن ظبية في الحرم لزمه دم وقيمة اللبن ولو رمى الصيد وهو حلال فاصابه وهو محرم لم يضمنه وكذا لو جعل في رأسه ما يقتل القمل وهو محل ثم احرم فقتله \* <sup>الموجب الثاني</sup> اليد من كان معه صيد فاحرم زال ملكه عنه ووجب ارساله فلومات قبل ارساله لزمه ضمانه ولو كان الصيد نائيا عنه لم يزل ملكه ولو امسك المحرم صيدا فذبحه محرم ضمن كل منهما فداء ولو كان في الحرم تضاعف الفداء . الم يكن بدنة ولو كانا محليين في الحرم لم يتضاعف ولو كان احدهما محرما تضاعف الفداء في حقه ولو امسكه المحرم في الحل فذبحه المحل ضمنه المحرم خاصة ولو نقل بيض صيد عن موضعه ففسد فقد ضمنه ولو احضنه فخرج الفرخ سليما لم يضمنه وان ذبح المحرم صيدا كان ميتة ويحرم على المحل ايضا ولا كذا لو صاده فذبحه محل \* <sup>الموجب الثالث</sup> السبب وهو يشتمل على مسائل \* الأولى من اغلق على حمام من حمام الحرم وفراخ وبيض ضمن بالاغلاق فان زال السبب وارسلها سليمة سقط الضمان ولو هلكت ضمن الحمامة بشاة والفرخ بحمل والبيضة بدرهم ان كان محرما وان كان محلا نفى الحمامة درهم وفي الفرخ نصف وفي البيضة ربع وقيل يستقر الضمان بنفس الاغلاق لظاهر الرواية والاول اشبه \* الثانية قيل اذا نفر حمام الحرم فان عاد فعليه شاة واحدة وان لم يعد فعن كل حمامة شاة \* الثالثة اذا رمى اثنان صيدا فاصاب احدهما واخطا الآخر فعلى المصيب فداء لجنائته وكذا على المخطي لاعانته \*

الرابعة اذا اوقد جماعة نارا فوقع فيها صيد لزم كل واحد منهم فداء اذا قصدوا الاصطياد  
والا فداء واحد \* الخامسة اذا رمى صيدا فاضطرب فقتل فرخا او صيدا آخر كان عليه  
فداء الجميع لانه سبب الاتلاف \* السادسة السائق يضمن ما تجنيه دابته وكذا الراكب  
اذا وقف بها واذا سار ضمن ما تجنيه بيديها \* السابعة اذا امسك صيدا له طفل فقتل  
بامساكه ضمن وكذا لو امسك المحل صيدا له طفل في الحرم \* الثامنة اذا اغرى المحرم  
كلبه بصيد فقتله ضمن سواء كان في الحل او في الحرم لكن يتضاعف اذا كان في الحرم \*  
التاسعة لو نفر صيدا فهلك بمصادمة شيء او اخذه جرح ضمنه \* العاشرة لو وقع الصيد  
في شبكة فاراد تخليصه فهلك او عاب ضمن \* الحادية عشر من دل على صيد فقتل  
ضمنه **الفصل الثالث** في صيد الحرم يحرم من الصيد على المحل في الحرم  
ما يحرم على المحرم في الحل فمن قتل صيدا في الحرم كان عليه فداء ولو اشترك  
جماعة في قتله فعلى كل واحد فداء وفيه تردد وهل يحرم وهو يؤم الحرم قيل نعم وقيل  
يكره وهو اشبه لكن لو اصابه ودخل الحرم فمات ضمنه وفيه تردد ويكره الاصطياد  
بين البريد والحرم على الاشبه فلو اصاب صيدا فيه فقتل عينه او كسر قرنانه كان عليه  
صدقة استحبابا ولو ربط صيدا في الحل فدخل الحرم لم يجز اخراجه ولو كان في الحل  
ورمى صيدا في الحرم فقتله فداءه وكذا لو كان في الحرم ورمى صيدا في الحل فقتله ضمنه  
ولو كان بعرض الصيد في الحرم ناصاب ما هو في الحل او في الحرم منه فقتله ضمنه ولو كان  
الصيد على فرع شجرة في الحل فقتله ضمن اذا كان اصلها في الحرم ومن دخل بعصيده  
الى الحرم وجب عليه ارساله ولو اخرجه فقتل كان عليه ضمانه سواء كان التلف  
بسببه او بغيره ولو كان طائرا مقصودا وجب حفظه حتى يكمل ريشه ثم يرسله وهل  
يجوز صيد حمام الحرم وهو في الحل قيل نعم وقيل لا وهو احوط ومن نتف ريشه من  
حمام الحرم كان عليه صدقة ويجب ان يسلمها بتلك اليد ومن اخرج صيدا من الحرم

وجب عليه اعادته ولو تلف قبل ذلك ضمنه ولو رمى بسهم من المحل فدخل الحرم ثم خرج الى المحل فقتل صيدا لم يجب القداء ولو نبح المحل في الحرم صيدا كان ميتة ولو نبحه في المحل وادخله الحرم لم يحرم على المحل ويحرم على الحرم ولا يدخل في ملكه شيء من الصيد على الاشبه وقيل يدخل وعليه ارساله ان كان حاضرا معه **الفصل الرابع** في التوابع كل ما يلزم المحرم في المحل من كفارة والمحل في الحرم يجتمعان على المحرم في الحرم حتى ينتهي الى البدنة فلا تتضاعف وكلما تكرر الصيد من المحرم نسيانا وجب عليه ضمانه ولو تعدد وجبت الكفارة اولا ثم لا تتكرر وهو ممن ينتقم الله منه وقيل تتكرر والاوّل اشهر ويضمن الصيد بقتله عمدا او سهوا فلورمى صيدا فمروق السهم فقتل آخر كان عليه فدان وكذا لورمى عرضا فاصاب صيدا ضمنه ولو اشترى محل بيض نعام لمحرم فاكله كان على المحرم عن كل بيضة شاة وعلى المحل عن كل بيضة درهم ولا يدخل الصيد في ملك المحرم باصطياد ولا ابتياع ولا هبة ولا ميراث هذا اذا كان عنده ولو كان في بلده فيه تردد والاشبه انه يملك ولو اضطر المحرم الى اكل الصيد اكله وفداه ولو كان عنده ميتة اكل الصيد ان امكنه الغداء والا اكل الميتة وان كان الصيد مملوكا ففداه لصاحبه وان لم يكن مملوكا تصدق به وكل ما يلزم المحرم من فداء يذبحه او ينحره بمكة ان كان معتمرا او بمنى ان كان حاجا وروي ان كل من وجب عليه شاة في كفارة الصيد وعجز عنها كان عليه اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلاثة ايام في الحج المقصد الثالث في باقى المحظورات وهي سبعة \* الاول الاستمتاع بالنساء فمن جامع زوجته في الفرج قبلا او دبرا عامدا عالما بالتحريم فسد حجه وعليه اتمامه وبدنة والحج من قابل سواء كانت حجته التي افسدها فرضا او نفلا وكذا الوجامع امته وهو محرم ولو كانت امرأته محرمة مطلقا لزمها مثل ذلك وعليهما ان يفترقا اذا بلغا ذلك المكان حتى يقضيا المناسك

اذا حجا على تلك الطريق ومعنى الافتراق ان لا يخلو الاومعهما ثالث ولو اكرهها  
كان حجها ماضيا وكانت عليه كفارتان ولا يتحمل عنها شيئا سوى الكفارة وان جامع  
بعد الوقوف بالمشعر ولو قبل ان يطوف طواف النساء او طاف منه ثلثة اشواط فمادون  
او جامع في غير الفرج قبل الوقوف كان حجه صحيحا وعليه بدنة لا غير **تغريع** اذا  
حج في التابل بسبب الفساد فانسد لزمه ما لزم اولاً وفي الاستمنا بدنة وهل ينسب به  
الحج ويجب عليه القضاء قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه ولو جامع امته محلاً وهي محرمة  
بازنه تحمل عنها الكفارة بدنة او بقرة او شاة وان كان معسراً فشاة او صيام ولو جامع  
المحرم قبل طواف الزيارة لزمه بدنة فان عجز فبقرة او شاة واذا طاف المحرم من طواف  
النساء خمسة اشواط ثم واقع لم تلزمه الكفارة وبنى على طوافه وتيل يكفي في ذلك  
مجاورة النصف والاول مروى واذا عقد المحرم المحرم على امرأة ودخل المحرم فعلى  
كل واحد منهما كفارة وكذا لو كان العائد محلاً على رواية سماعة ومن جامع في احرام  
العمرة قبل السعي فسدت عمرته وعليه بدنة وقضاؤها والا فضل ان يكون في الشهر  
الداخل ولو نظر الى غير اهله فامنى كان عليه بدنة ان كان موسراً وان كان متوسطاً  
فبقرة وان كان معسراً فشاة ولو نظر الى امرأته لم يكن عليه شيء ولو امنى ولو كان  
بشهوة فامنى كان عليه بدنة ولو مسحها بغير شهوة لم يكن عليه شيء ولو مسحها بشهوة  
كان عليه شاة ولو لم يمس ولو قبل امرأته كان عليه شاة ولو كان بشهوة كان عليه جزور  
وكذا لو امنى من ملاعبة ولو استمع على من يجمع من غير نظر لم يلزمه شيء  
**فرع** لو حج تطوعاً فافسد ثم احصر كان عليه بدنة للفساد ودم للاحصار وكفارة قضاء  
احد في القابل \* **المحظور الثاني** الطيب فمن تطيب كان عليه دم شاة سواء استعمله  
صبغاً او طلاءً ابتداءً او استدامةً او بخوراً او في الطعام ولا بأس بخلق الكعبة ولو كان  
فيه زعفران وكذا الفراكه كالاترج والتفاح والرياحين كالورد والنيلوفر \* **الثالث** القلم

وفي كل ظفر مد من طعام وفي اظفار يديه ورجليه في مجلس واحد دم ولو كان كل واحد منهما في مجلس لزمه دمان ولو اقتصى بتقليم ظفره فادماه لزم المفتي شاة \* الرابع المخطط حرام على المحرم فلولبس كان عليه دم ولو اضطر الى لبس ثوب يتقي به الحر او البرد جاز وعليه شاة \* الخامس حلق الشعر وفيه شاة او اطعام عشرة مساكين لكل منهم مد وقيل ستة لكل منهم مدان او صيام ثلاثة ايام ولو موسس لحيته او رأسه فوقع منهما شيء اطعم كذا من طعام ولو فعل ذلك في وضوء الصلوة لم يلزمه شيء ولو نتف احد ابطيه اطعم ثلاثة مساكين ولو نتفهما لزمه شاة وفي التظليل سائراً شاة وكذا لو غطى رأسه بنوب او طينه بطين يستره او ارتمس في الماء او حمل مايستره \* السادس الجدل وفي الكذب منه مرة شاة ومرتين بقرة وثلاثاً بدنة وفي الصدق ثلاثاً شاة ولا كفارة فيما دونه \* السابع قلع شجرة الحرم وفي الكبيرة بقرة ولو كان محلاً وفي الصغيرة شاة وفي ابعاضها قيمته وعندى في الجميع تردد ولو قلع شجرة منه اعادها ولو جفت قيل يلزمه ضمانها ولا كفارة في قلع الحشيش وان كان ناعله مأثوما ومن استعمل دهنًا طيباً في احرامه ولو في حال الضرورة كان عليه شاة على قول وكذا قيل فيمن قلع ضرسه وفي الجميع تردد ويجوز اكل ما ليس بطيب من الادهان كالسمن والشيرج ولا يجوز الادهان

**خاتمة** تشتمل على مسائل الاولى اذا اجتمعت اسباب مختلفة كاللبس وتقليم الاظفار والطيب لزم عن كل واحد كفارة سواء فعل عن ذلك في وقت واحد او وقتين كقرع من الاول او لم يكثر \* الثانية اذا كرر الوطي لزمه بكل مرة كفارة ولو كرر الحلق فان كان في وقت واحد لم يتكرر الكفارة فان كان في وقتين تكررت ولو تكرر منه اللبس او الطيب فان اتحد المجلس لم يتكرر وان اختلف تكررت \* الثالثة كل محرم لبس او اكل ما لا يحل له اكله او لبسه كان عليه دم شاة \* الرابعة تسقط الكفارة من الناسي والجاهل والمجنون الا في الصيد فان الكفارة تلزم ولو كان مؤمراً \*

## كتاب العمرة

وصورتها ان يحرم من الميقات الذي يسوغ له الاحرام منه ثم يدخل مكة فيطوف  
ويصلي ركعتيه ثم يسعى بين الصفا والمروة ويقصر وشرائط وجوبها وجوب الحج ومع  
الشرائط تجب في العمر مرة وقد تجب بالندور وما في معناه والاستيجار والافساد والفوات  
والدخول الى مكة مع انتفاء العذر وعدم تكرار الدخول ويتكرر وجوبها بحسب  
السبب وافعالها ثمانية النية والاحرام والطواف وركعتاه والسعي والتقصير وطواف النساء  
وركعتاه وتنقسم الى متمتع بها ومفردة فالاولى تجب على من ليس من حاضري  
المسجد الحرام ولا يصح الا في اشهر الحج وتسقط المفردة معها ويلزم فيها التقصير ولا يجوز  
حلق الرأس ولو حلق لزمه دم ولا يجب فيها طواف النساء والمفردة تلزم حاضري  
المسجد الحرام وتصح في جميع ايام السنة وافضلها ما وقع في رجب ومن احرم بالمفردة  
ودخل مكة جاز ان ينوي التمتع ويلزمه دم ولو كان في غير اشهر الحج لم يجز ولو دخل  
مكة متمتعاً لم يجز له الخروج حتى يأتي بالحج لانه مرتبط به نعم لو خرج بحيث  
لا يحتاج الى استئناف احرام جاز ولو خرج فاستأنف عمرة تمتع بالاخيرة ويستحب  
المفردة في كل شهر وادله عشرة ايام ويكره ان يأتي بعمرتين بينهما اقل من عشرة ايام  
وتبيل يحرم والاول اشبه ويحلل من المفردة بالتقصير والحلق افضل واذا قصر او حلق  
حل له كل شيء الا النساء فاذا اتى بطواف النساء حل له النساء وهو واجب في المفردة  
بعد السعي على كل معتمر من امرأة وخصي وصبي ووجوب العمرة على الفور\*

## كتاب الجهاد

والنظر في اركان اربعة الركن الاول من يجب عليه وهو فرض على كل مكلف حر ذكر  
غيرهم فلا يجب على الصبي ولا على المجنون ولا على المرأة ولا الشيخ الهرم ولا على  
المملوك وفرضه على الكفاية بشرط وجود الامام او من نصبه للجهاد ولا يتعين الا

ان يعينه الامام لاقتضاء المصلحة او لقصور القائمين من الدفع الا بالاجتماع اربعينه على نفسه بنذر وشبهه وقد تجب المحاربة على وجه الدفع كان يكون بين اهل الحرب ويغشاهم عدو ويخشى منهم على نفسه فيساعدهم دفعا عن نفسه ولا يكون جهادا وكذا كل من خشي على نفسه مطلقا او ماله اذا ضلبت السلامة ويسقط فرض الجهاد باعدار اربعة العمي والزمن كالمقعد والمرض المانع عن الركوب والعدو والفقرا الذي يعجز معه من نفقة طريقه وعياله وثمان سلاحه ويختلف ذلك بحسب الاحوال **فروع** ثلاثة الاول اذا كان عليه دين مؤجل فليس لصاحبه منعه ولو كان حالا وهو معسر قليل له منعه وهو بعيد الثاني للابوين منعه عن الغزو مالم يتعين عليه الثالث لو تجدد العذر بعد التحام الحرب لم يسقط فرضه على تردد الامع العجز عن القيام به واذا بذل للمعسر ما يحتاج اليه وجب ولو كان على سبيل الاجرة لم يجب ومن عجز عنه بنفسه وكان موسرا وجب اقامة غيره وقيل يستحب وهو الاشبه ولو كان قادرا فجهز غيره سقط عنه مالم يتعين عليه ويحرم الغزو في اشهر الحرم الا ان يبدأ الخصم ويكونوا ممن لا يرى للاشهر حرمة ويجوز القتال في الحرم وقد كان محرما فنسخ وتجب المهاجرة من بلد الشرك على من يضعف عن اظهار شعائر الاسلام مع المكنة والهجرة باقية مادام الكفر باقيا ومن لواحق هذا الركن المراقبة وهي الارصاد لحفظ الثغروهي مستحبة ولو كان الامام مفقودا لانها لا تتضمن قتالا بل حفظا واعلاما ومن لم يتمكن منها بنفسه يستحب ان يربط فرسه هناك ولو نذر المراقبة وجب مع وجود الامام وفقده وكذا لو نذر ان يصرف شيئا في المراقبين على الاصم وقيل يحرم وينصرفه في وجوه البر الامع خوف الشنعة والاول اشبه ولو آجر نفسه وجب عليه القيام بها ولو كان الامام مستورا وقيل ان وجد المستأجر او ورثته ردها والاقام بها والاولى الوجوب من غير تفصيل **الركن الثاني** في بيان من يجب جهاده وكيفية الجهاد

وفيهِ أطراف الطرف الأول فيمن يجب جهاده وهم ثلاثة البغاة على الإمام من المسلمين وأهل الذمة وهم اليهود والنصارى والمجوس إذا اخلوا بشرائط الذمة ومن عدا هؤلاء من اصناف الكفار وكل من يجب جهاده فالواجب على المسلمين النفور اليهم اما لكفهم واما لنقلهم الى الاسلام فان بدأوا فالواجب محاربتهم وان كفوا وجب بحسب المكنة واقله في كل عام مرة واذا اقتضت المصلحة مهاذنتهم جاز لكن لا يتولى ذلك الا الامام او من يأذن له \* الطرف الثاني في كيفية قتال أهل الحرب والاولى ان يبدأ بقتال من يليه الا ان يكون الابدع اشد خطرا ويجب التربص اذا كثر العدو وتل المسلمون حتى تحصل الكثرة المقاومة ثم تجب المبادرة ولا يبدؤن الا بعد الدعاء الى محاسن الاسلام ويكون الداعي الامام او من نصبه ويستقط اعتبار الدعوة فيمن عرفها ولا يجوز الفرار اذا كان العدو على الضعف من المسلمين او اقل الا المتحرف لقتال كطالب السعة او موارد المياه او استدبار الشمس او تسوية لامته او لتحيز الى فئة قليلة كانت او كثيرة ولو غلب عنده الهلاك لم يجوز الفرار وقيل يجوز لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة والاول اظهر لقوله تعالى اذا لقيتم فئة فاثبتوا وان كان المسلمون اقل من ذلك لم يجب الثبات ولو غلب على الظن السلامة استحسب وان غلب العطب قيل يجب الانصراف وقيل يستحب وهو الاشبه ولو انفرد اثنان بواحد من المسلمين لم يجب الثبات وقيل يجب وهو المروي ويجوز محاربة العدو بالحصار ومنع السابلة دخولا وخروجا وبالمناجيق وهدم الحصون والبيوت وكل ما يرجي به الفتح ويكره قطع الاشجار ورمي النار وتسلط المياه الامع الضرورة ويحرم بالقاء السم وقيل يكره وهو اشبه فان لم يمكن الفتح الا به جاز ولو تترسوا بالنساء والصبيان منهم كف عنهم الا في حال التحام الحرب وكذا التترسوا بالاسارى من المسلمين وان قتل الاسير اذا لم يمكن جهادهم الا كذلك ولا يلزم القتال دية وتلزمه الكفارة وفي الاخبار



لا كفارة ولو تعدده الغازي مع امكان التحرز لزومه القود والكفارة ولا يجوز قتل المجانين ولا الصبيان ولا النساء منهم ولو ما وثمهم الامع الاضطرار ولا يجوز التمثيل بهم ولا العذر ويستحب ان يكون القتال بعد الزوال وتكره الاغارة عليهم ليلا والقتال قبل الزوال الا للحاجة وان يعرّقب الدابة وان وقفت به والمبارزة بغير اذن الامام وقيل يحرم وتستحب المبارزة اذا ندب اليها الامام ويجب اذا الزم **فرعان** الاول المشرك اذا طلب المبارزة ولم يشترطه جاز معونة قرنه فان شرط ان لا يقاتله غيره وجب الوفاء له فان فرط طلبه الحربي جاز دفعه ولو لم يطلبه ام يحجز محاربته وقيل يجوز ما لم يشترط الامان حتى يعود الى فئته الثاني لو شرط ان لا يقاتله غير قرنه فاستنجد اصحابه فقد نقض امانه وان تبرعوا فمنعهم فهو في عهدة شرطه وان لم يمنعه جاز قتاله معهم \* الطرف الثالث في الذمام والكلام في العاقد والعبارة والوقت اما العاقد فلا بد ان يكون بالغاً عاقلاً مختاراً ويستوي في ذلك الحر والمملوك والذكر والانثى ولو اذم المراهق او المجنون لم ينقذ لكن يعاد الى مأمنه وكذا كل حربي دخل دار الاسلام بشبهة الامان كان يسمع لفظاً فيعتقد اماناً او يصحب رفقة فيتوهمها اماناً ويجوز ان يذم الواحد من المسلمين لاحاد من اهل الحرب ولا يذم عاماً ولا لاهل اقليم وهل يذم لقريّة او حصن من الحصون قيل نعم كما اجاز علي عليه السلام ذمام الواحد لحصن من الحصون وقيل لا وهو الاشبه وفعل علي عليه السلام قضيته في واقعة فلا تعدى والامام يذم لاهل الحرب عموماً وخصوصاً وكذا من نصبه الامام للنظر في جهة يذم لاهلها ويجب الوفاء بالذمام ما لم يكن متضمناً لما يخالف الشرع ولو اكره العاقد لم ينقذ واما العبارة فهو ان يقول امنتك او اجرتك او انت في ذمة الاسلام وكذا كل لفظ دل على هذا المعنى صريحاً وكذا كل كناية علم بها ذلك من قصد العاقد ولو قال لا بأس عليك او لا تخف لم يكن ذماماً ما لم ينضم اليه ما يدل على الامان واما وقته فقبل الاسر

ولو اشرف جيش الاسلام على الظهور فاستدّم الخصم جاز مع نظر المصلحة ولو استدّموا  
بعد حصولهم في الاسر فادّم لم يصح ولو اقر المسلم انه اذّم لم يشرك فان كان في وقت يصح  
منه انشاء الامان قُبِلَ ولو ادعى الحربي على المسلم الامان فانكروا القول قوله  
ولو حيل بينه وبين الجواب بموت او اعضاء لم تسمع دعوى الحربي وفي الحالين  
يرد اليه ما منه ثم هو حرب واذا عقد الحربي لنفسه الامان ليسكن في دار الاسلام  
دخل ماله تبعاً ولو التحق بدار الحرب للاستيطان انتقض امانه لنفسه دون ماله  
ولو مات انتقض الامان في المال ايضاً اذ لم يكن له وارث مسلم وصار فيئاً ويختص به  
الامام لانه لم يوجف عليه وكذا الحكم لومات في دار الاسلام ولو اسره المسلمون فاسترق  
مُلك ماله تبعاً لرقبته ولو دخل المسلم دار الحرب مستأمناً فسرق وجبت اعادته سواء  
كان صاحبه في دار الاسلام او دار الحرب ولو اسر المسلم واطلقوه وشرطوا الإقامة في دار الحرب  
والامن منه لم تجب الإقامة وحرمت عليه اموالهم بالشرط ولو اطلقوه على مال لم يجب  
الوفاء به ولو اسلم الحربي وفي ذمته مهر لم يكن للزوجة عطائته ولا وارثها ولو ماتت  
ثم اسلم واسلمت قبله ثم ماتت طالبة وارثها المسلم دون الحربي **خاتمة** فيها فصلان  
الاول يجوز ان يُعقد العهد على حكم الامام او غيره ممن نصبه للحكم ويراعى في  
الحاكم كمال العقل والاسلام والعدالة وهل تراعى الذكورة والحرية قبل نعم وفيه تردد  
وتجوز المهادنة على حكم من يختاره الامام دون اهل الحرب الا ان يعينوا رجلاً  
تجتمع فيه شروط الحاكم ولو مات الحاكم قبل الحكم بطل الامان ويردون اليه ما منهم  
ويجوز ان يستند الحكم الى اثنين او اكثر ولو مات احدهم بطل حكم الباقيين وينبع  
ما يحكم به الحاكم الا ان يكون منافياً للوضع الشرع ولو حكم بالقتل والسبي والمال  
فاسلموا سقط الحكم في القتل لافي المال ولو جعل للمشرك فدية من اسراء المسلمين  
لم تجب الوفاء لانه لا عوض للحر \* الثاني يجوز لو ابي الجيش جعل الجعائل لمن يده.

على مصلحة كالنبيه على صورة القلعة وطريق البلد الخفي فان كانت الجمالة من ماله  
دينا اشترط كونها معلومة الوصف والقدر وان كانت عينا فلا بد ان تكون مشاهدة  
او موصوفة وان كانت من مال الغنيمة جاز ان تكون مجهولة كجارية وثوب **تفريع**  
لو كانت الجمالة عينا وفتح البلد على امان فكانت في الجملة فان اتفق المجمعول له  
واربابها على بذلها او امساكها بالعوض جاز وان تعاسرا فسخت الهدنة ويوردون الى  
ما منهم ولو كانت الجمالة جارية فاسلمت قبل الفتح لم تدفع اليه ودفعت القيمة وكذا  
لو اسلمت بعد الفتح وكان المجمعول له كافرا ولو ماتت قبل الفتح او بعد لم يكن له عوض \*  
الطرف الرابع في الاسارى وهم ذكور واناث فالاناث يملكن بالسبي ولو كانت الحرب  
قائمة وكذا الذراري ولواشبهه الطفل بالبالغ اعتبر بالانبات فمن لم ينبت وجهه  
سنه الحق بالذراري والذكور البالغون يتعين عليهم القتل ان كانت الحرب قائمة  
ما لم يسلموا والامام مخير ان شاء ضرب اصنافهم وان شاء قطع ايديهم وارجلهم وتركهم  
ينزفون حتى يموتوا وان اسروا بعد تقضى الحرب لم يقتلوا وكان الامام مخيرا بين  
المن والغداء والاسترقاق ولو اسلموا بعد الاسر لم يسقط عنهم هذا الحكم ولو عجز الاسير  
عن المشي لم يجب قتله لانه لا يدري ما حكم الامام فيه ولو بدر مسلم فقتله كان هذرا  
ويجب ان يطعم الاسير ويستقي وان اريد قتله ويكره قتله صبورا وحمل رأسه من المعركة  
ويجب مواراة الشهيد دون الحربي وان استبها يوارى من كان كمش الذكرو حكم  
الطفل المسبي حكم ابويه فان اسلما او اسلم احدهما تبعه الولد ولو سبي منفرد اقل  
يتبع السابي في الاسلام **تفريع** اذا اسر الزوج لم يفسخ النكاح ولو استرق انفسخ لتجدد  
الملك ولو كان الاسير طغلا او امرأة انفسخ النكاح لتحقق الرق بالسبي وكذا لو اسر الزوجان  
ولو كان الزوجان مملوكين لم يفسخ لانه لم يحدث رق ولو قيل بتخير الغانم في الفسخ كان  
حسنا ولو سبيت امرأة فصول اهلها على اطلاق اسير في يدها لشرط فاطلق لم تجب

اعادة المرأة ولو اعتقت بعوض جاز ما لم يكن قد استولدها مسلم ويلحق بهذا الطرف  
مسئلتان \* الأولى اذا اسلم الحربي في دار الحرب حُرِّنَ دمه وعَصِمَ ماله مما ينقل  
كالذهب والفضة والامتعة دون ما لا ينقل كالارضين والعقار فانه للمسلمين ولحق  
به ولده الاصاغر وكذا لو كان منهم حَمْلٌ ولو سُمِّيَتْ ام الحمل كانت رتبا دون وادها  
منه وكذا لو كانت الحربية حاملا من مسلم بوطيء مباح ولو اعتق مسلم عبدا ذميا  
بالنذر فلحق بدار الحرب فاسره المسلمون جاز استرقاقه وقيل لا يتعلق ولاء المسلم به  
ولو كان المعتق ذميا استرق اجماعا \* الثانية اذا اسلم عبد الحربي في دار الحرب قبل  
مولاه ملك نفسه بشرط ان يخرج قبله ولو خرج بعده كان على رقه ومنهم من لم يشترط  
خروجه والاول اصح الطرف الخامس في احكام الغنيمة والنظر في الاقسام واحكام الارض  
المغنومة وكيفية التسمية اما الاول فالغنيمة هي الفائدة المكتسبة سواء اكتسب برأس  
مال كارباح التجارات او بغيره كما يستند من دار الحرب والنظر هنا يتعلق بالقسم  
الاخيرة وهي اقسام ثلثة ما ينقل كالذهب والفضة والامتعة وما لا ينقل كالارض والعقار  
وما هو سبي كالنساء والاطفال والاول ينقسم الى ما يصح تملكه للمسلم وذلك يدخل  
في الغنيمة وهذا القسم يختص به الغانمون بعد الخمس والجعائل ولا يجوز لهم التصرف  
في شيء منه الا بعد القسمة والاختصاص وقيل يجوز لهم تناول ما لا بد منه كعليق  
الدابة وكل الطعام والى ما لا يملكه كالخمر والخنزير ولا يدخل في الغنيمة بل ينبغي  
اتلافه كالخنزير او يجوز اتلافه وابتاؤه للتخليل كالخمر **فروع** اذا باع احد الغانمين  
غانما شيئا او وهبه لم يصح ويمكن ان يقال يصح في قدر حصته ويكون الثاني احق  
باليد على قول ولو خرج هذا الى دار الحرب اعاده الى المغنم لا الى دافعه ولو كان القابض  
من غير الغانمين لم تقر به عليه الثاني الاشياء المباعة في الاصل كالصبيود والاشجار  
لا يختص بها احد ويجوز تملكها لكل مسلم فلو كان عليه اثر ملك وهو في دار الحرب كان

غنيمة بناء على الظاهر كالطير المتصرف والاشجار المقطوعة الثالث لو وجد شيء في دار الحرب يحتمل ان يكون للمسلمين ولاهل الحرب كالخيمة والسلاح فتحكمه حكم اللقطة وقيل يعرف سنة ثم يلحق بالغنيمة وهو تحكم الرابع اذا كان في الغنيمة من ينعق على بعض الغانمين قيل ينعق نصيبه ولا يجب ان يشتري حصص الباقيين وقيل لا ينعق الا ان يجعله الامام في حصته او في حصته جماعة هو احدثهم ثم يرضى هو فيلزمه شراء حصص الباقيين ان كان موسرا واما ما لا ينقل فهو للمسلمين فاطبة وفيه الخمس والاعام مخير بين اقرار خمسه لاربابه وبين ابتائه واخراج الخمس من ارتفاعه واما النساء والذواري فمن جملة الغنائم ويختص بهم الغانمون وفيهم الخمس لمستحقه الثاني في احكام الارضين كل ارض فتحت عنوة وكانت محياة فهي للمسلمين فاطبة والغانمون في الجملة والنظر فيها الى الامام ولا يملكها المتصرف على الخصوص ولا يصح بيعها ولا هبتها ولا وقفها ويصرف الامام حاصلها في المصالح مثل سد الثغور ومعونة الغزاة وبناء القنابر وما كان موثقا وقت الفتح فهو للامام خاصة ولا يجوز احياءه الا باذنه ان كان موجودا ولو تصرف فيها من غير اذنه كان على المتصرف طسها ويملكها المحيي عند عدمه من غير ان وكل ارض فتحت صلحا فهي لاربابها وعليهم ما صالحهم الامام وهذه تملك على الخصوص ويصح بيعها والتصرف فيها بجميع انواع التصرف ولو باعها المالك من مسلم صح وانتقل ما عليها الى ذمة البائع هذا اذا صولحوا على ان الارض لهم اما لو صولحوا على ان الارض للمسلمين ولهم السكنى وعلى اعناقهم الجزية كان حكمها حكم الارض المفتوحة عنوة عامرها للمسلمين ومواتها للامام ولو اسلم الذمي سقط ما ضرب على ارضه وملكها على الخصوص وكل ارض اسلم اهلها عليها فهي لهم على الخصوص وليس عليهم فيها سوى الزكاة اذا حصلت شرائطها **خاتمة** كل ارض ترك اهلها عمارتها كان للامام تقبيلها ممن

يقوم بها وعليه طسنتها لاربابها وكل ارض موات سبق اليها سابق واحياها كان احق بها وان كان لها مالك معروف فعليه طسنتها واذا استأجر مسلم داراً من حربي ثم فتحت تلك الارض لم تبطل الاجارة وان ملكها المسلمون الثالث في قسمة الغنيمة يجب ان يبدأ بما شرطه الامام كالجعائل والسلب اذا شرط للقاتل ولولم يشترط لم يختص به ثم بما يحتاج اليه من النفقة مدة بقائها حتى تتسم كالحافظ والراعي والناقل وبما يرزقه للنساء والعبيد والكفار ان قاتلوا باذن الامام فانه لاسهم للثلاثة ثم يخرج الخمس وقيل بل يخرج الخمس متدماً عملاً بالآية والاول اشبه ثم تقسم اربعة الاخماس بين المقاتلة ومن حضر القتال ولولم يقاتل حتى الطفل ولو ولد بعد الحيازة قبل القسمة وكذا من اتصل بالمقاتلة من المدد ولو بعد الحيازة قبل القسمة ثم يعطى الراجل سهماً والفارس سهمين وقيل ثلثة والاول اظهر ومن كان له فرسان فصاعداً أسهم لفرسين دون ما زاد وكذا الحكم لو قاتلوا في السفن وان استغنوا عن الفرس ولا يسهم للابل والبغال والحمير وانما يسهم للخيل وان لم تكن عرباً ولا يسهم من الخيل للحمم والاراح والضرع لعدم الانتفاع بها في الحرب وقيل يسهم مراعاة للاسم وهو حسن ولا يسهم للمغصوب اذا كان صاحبه غائباً ولو كان صاحبه حاضراً كان لصاحبه سهمه ويسهم للمستأجر والمستعار ويكون السهم للمقاتل والاعتبار بكونه فارساً عند حيازة الغنيمة لا بدخوله المعركة والجيش يشارك السرية في غنيمتها اذا صدرت عنه وكذا لو خرج منه سريتان اما لو خرج جيشان من البلد الى جهتين لم يشرك احدهما الآخر وكذا لو خرجت السرية من جملة عسكر البلد لم يشركها العسكر لانه ليس بمجاهد ويكره تاخير قسمة الغنيمة في دار الحرب الا لعذر وكذا يكره اقامة الحدود فيها مسائل الأولى المرصد للجهاد لا يملك رزقه من بيت المال الا بقضه فان حل وقت العطاء ثم مات كان لوارثه المطالبة به وفيه تردد \* الثانية قيل ليس للاعراب من الغنيمة شيء

وان قاتلوا مع المهاجرين بل يرضخ لهم ونعني بهم من اظهر الاسلام ولم يصفه وصولح على  
اعفائه من المهاجرة وترك النصيب الثالثة لا يستحق احد سلبا ولا نفلا في بدأة ولا رجعة  
الا ان يشترط له الامام \* الرابعة الحربي لا يملك مال المسلم بالاستغنام ولو ضمن المشركون  
اموال المسلمين ثم ارتجعوها فالاحرار لاسبيل عليهم اما الاموال والعبيد فلاربابها قبل  
القسمة ولو صرفت بعد القسمة فلاربابها القيمة من بيت المال وفي رواية تعاد على اربابها  
بالقيمة والوجه اعادتها على المالك ويرجع الغنم بقيمتها على الامام مع تفرق الغانمين  
**الركن الثالث** في احكام اهل الذمة والنظر في امور الاول من تؤخذ منه الجزية  
تؤخذ ممن يقر على دينه وهم اليهود والنصارى ومن له شبهة كتاب وهم المجوس  
ولا يقبل من غيرهم الا الاسلام والغرق الثالث ان الزموا شرائط الذمة اقروا سواء كانوا عربا  
او عجماء ولو ادعى اهل حرب انهم منهم وبذلوا الجزية لم يكلفوا البيعة واقرؤا ولو ثبت  
خلافها انتقض العهد ولا تؤخذ الجزية من الصبيان والمجانين والنساء وهل تسقط عن  
الهم قيل نعم وهو المروى وقيل لا وقيل تسقط عن المملوك وتؤخذ صاعدا هو لاء ولو كانوا  
رهبا نا او مفعدين ويجب على الفقير وينظر بها حتى يوسر ولو ضرب عليهم جزية  
فاشتوطوها على النساء لم يصح الصلح ولو قتل الرجال قبل عقد الجزية فسأل النساء  
اقرارهن ببذل الجزية قيل يصح وقيل لا وهو الاصح ولو كان بعد عقد الجزية كان  
الاستصحاب حسنا ولو اعتق العبد الذمي منع من الاقامة في دار الاسلام الا بقبول  
الجزية والمجنون المطبق لاجزية عليه فان كان يفيق وقتا قيل يعمل بالاعلب ولو افاق  
حولا وجبت عليه ولو جن بعد ذلك وكل من بلغ من صبيانهم يؤمر بالاسلام او ببذل الجزية  
فان امتنع صار حربيا الثاني في كمية الجزية ولا حد لها بل تقديرها الى الامام بحسب  
الاصلاح وما قدره علي عليه السلام محمول الى اقتضاء المصلحة في تلك الحال ومع انتفاء  
ما يقتضي التقدير يكون الاولى اطراحه تحقيقا للصغار ويجوز وضعها على الرأس

او على الارض ولا يجمع بينهما وقيل بجوازه ابتداء وهو الاشبه ويجوز ان يشترط عاينهم  
مضافا الى الجزية ضيافة مارة العساكر ويحتاج ان يكون الضيافة معلومة ولواقصر  
على الشرط وجب ان يكون زائدا عن اقل مراتب الجزية واذا اسلم قبل الحول او بعده  
قبل الاداء سقطت الجزية على الاظهر ولومات بعد الحول لم تسقط واخذت من تركته  
كالدین \* الثالث في شرائط الذمة وهي ستة الاول قبول الجزية الثاني ان لا يفعلوا  
ما ينافي الامان مثل العزم على حرب المسلمين او امداد المشركين ويخرجون عن الذمة  
بمخالفة هذين الشرطين الثالث ان لا يؤذوا المسلمين كالزنا بنسائهم واللواط بصبيانهم  
والسرقة لاموالهم وايواء عيين المشركين والتجسس لهم فان فعلوا شيئا من ذلك وكان  
تركه مشروطا في الهدنة كان نقضا وان لم يكن مشروطا كانوا على عهدهم وفعل بهم  
ما يقتضيه جنائتهم من حد او تعزير ولو سبوا النبي صلى الله عليه وآله قتل الساب  
ولو نالوه بما دونه عزروا اذا لم يكن شرط عليهم الكف الرابع ان لا يتظاهروا بالمناكير  
كشرب الخمر والزنا واكل لحم الخنزير ونكاح المحرمات ولو تظاهروا بذلك نقض  
العهد وقيل لا ينتقض بل يفعل معهم ما يوجبه شرع الاسلام من حد او تعزير الخامس  
ان لا يحدثوا كنيسة ولا يضر بواقد قوسا ولا يطيلوا بناء ويعزرون لو خالفوا ولو كان تركه  
مشروطا في العهد انتقض السادس ان تجري عليهم احكام المسلمين وههنا مسائل \*  
الاولى اذا خرقوا الذمة في دار الاسلام كان للامام ردّهم الى ما منهم وهل له قتلهم  
واسترقاقهم ومغادرتهم قيل نعم وفيه تردد \* الثانية اذا اسلم بعد خرق الذمة قبل الحكم  
فيه سقط الجميع عدا القود والحد واستعادة ما اخذوا وسلم بعد الاسترقاق او المغادرة  
لم يرتفع ذلك عنه \* الثالثة اذا مات الامام وقد ضرب لما قررة من الجزية امداء معينة  
او اشترط الدوام وجب على القائم بعده امضاء ذلك وان اطلق الاول كان للثاني تعيينه  
بحسب ما يراه صلاحا ويكره ان يبدأ الذمي بالسلام ويستحب ان يضطر اليه اضيق



الطرق \* الرابع في حكم الابنية والنظر في الكنائس والمساكن والمساجد لا يجوز استيناف البيع والكنائس في بلاد الاسلام ولو استجدت وجبت ازالتها سواء كان البلد مما استجد المسلمون او فتح عنوة او صلحا على ان تكون الارض للمسلمين ولا بأس بما كان قبل الفتح وما استجدوه في ارض فتحت صلحا على ان تكون الارض لهم واذا انهدمت كنيسة مما لهم استدامتها جازا عاداتها وقيل لا واما المساكن فكلما يستجده الذمي لا يجوز ان يعلوبه على المسلمين من مجاوريه ونجوز مساواته على الاشبه ويقر ما ابتاعه من مسلم على علوه كيف كان ولو انهدم لم يجز ان يعلوبه على المسلم ويقتصر على المساواة فمادون واما المساجد فلا يجوز ان يدخلوا المسجد الحرام اجماعا ولا غيره من المساجد عندنا ولو اذن لهم لم يصح الاذن لاستيطاننا ولا اجتيازنا ولا امتيارنا ولا يجوز لهم استيطان الحجاز على قول مشهور وقيل المراد به مكة والمدينة وفي الاجتياز به والامتيار منه تردد ومن اجازة حدة بثلاثة ايام ولا جزيرة العرب وقيل المراد بها مكة والمدينة واليمن ومخاليقها وقيل هي من عدن الى رثف هبادة ان طولاً ومن تهامة وما والاها الى اطراف الشام عرضاً \* الخامس في المهادنة وهي المعاهدة على ترك الحرب مدة معينة وهي جائزة اذا تضمنت مصلحة للمسلمين اما لغلتهم عن المقاومة او لما يحصل به الاستظهار او لرجاء الدخول في الاسلام مع التربص ومتى ارتفع ذلك وكان في المسلمين قوة على الخصم لم يجوز تجوز الهدنة اربعة اشهر ولا تجوز اكثر من سنة على قول مشهور وهل تجوز اكثر من اربعة قيل لا لقوله تعالى فَاَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَقِيلَ نَعَمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْعَلْ لَهَا وَالْوَجْهَ مِرَاعَاةَ الْاَصْلَاحِ وَلَا تَصِغْ اِلَيْهِ مَدَّةً مَجْهُولَةً وَلَا مُطْلَقًا اِلَّا اِنْ يَشْتَرِطُ الْاِمَامُ لِنَفْسِهِ الْخِيَارَ فِي النِّقْضِ مَتَى شَاءَ وَلَوْ وَتَعَتِ الْهَدَنَةُ عَلَى مَا لَا يَجُوزُ فَعَلَهُ لَمْ يَجِبِ الْوَفَاءُ مِثْلُ: التظاهر بالمناكير وامادة من يهاجر من النساء فلوها جرت وتحقق اسلامها لم تعد

لكن يعاد على زوجها ما سلم اليها من مهر خاصة اذا كان مباحا ولو كان محرما لم يعد  
 ولا قيمته **تفريع الاول** اذا قدمت مسلمة فارتدت لم ترد لانها بحكم المسلمة الثاني  
 لو قدم زوجها وطالب بالمهر نماتت بعد المطالبة دفع اليه مهرها ولو ماتت قبل المطالبة  
 لم يدفع اليه وفيه تردد ولو قدمت فطلقها بائنا لم تكن له المطالبة ولو اسلم في العدة  
 الرجعية كان احق بها اما اعادة الرجال فمن امن عليه الفتنة بكثرة العشيرة وما مثل  
 ذلك من اسباب القوة راعادته والامنعوا منه ولو شرط في الهدنة اعادة الرجال مطلقا  
 قيل يبطل الصلح لانه كما يتناول من يؤمن افتتانه يتناول من لا يؤمن وكل من  
 وجب ربه لا يجب حملته وانما يخلى بينه وبينهم ولا يتولى الهدنة على العموم ولا  
 لاهل البلد والصفع الا الامام او من يقوم مقامه ومن لواحق هذا الطرف مسائل الاولى  
 كل ذمي انتقل من دينه الى دين لا يقرأ له عليه لا يقبل منه الا الاسلام او القتل اما  
 لو انتقل الى دين يقرأ له كاليهودي ينتقل الى النصرانية او المجوسية قيل يقبل لان  
 الكفر مله واحدة وقيل لا لقوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وان  
 عاد الى دينه قيل يقبل وقيل لا وهو الاشبه ولو اصر فقتل هل تملك اطفاله قيل  
 لا استصحابا لهما هم الاولى الثانية اذا عمل اهل الذمة ما هو سائغ في شرعهم وليس  
 بسائغ في الاسلام لم يعترضوا وان تجاھروا به عمل بهم ما تقتضيه الجناية بموجب  
 شرع الاسلام وان فعلوا ما ليس بسائغ في شرعهم كالزنا واللواط الحكم فيه كما في المسلم  
 وان شاء الحاكم دفعه الى اهل نحلته ليقوموا الحمد فيه بمقتضى شرعهم الثالثة اذا  
 اشترى الكافر مصحفا لم يصح البيع وقيل يصح وترفع يده والاول انسب باظام الكتاب  
 العزيز ومثل ذلك كتب احاديث النبي عليه السلام وقيل يجوز على كراهية  
 وهو الاشبه الرابعة لو وصى الذمي ببناء كنيسة او بيعه لم يجز لانها معصية وكذا  
 لو وصى بصوف شيء في كتابة التوراة والانجيل لانها محرقة ولو وصى للراهب

والقسيس جاز كما تجوز الصدقة عليهم الخامسة يكره للمسلم اجرة رم الكنائس والبيع من بناء او نجارة وغير ذلك **الركن الرابع** في قتال اهل البغي يجب قتال من خرج على امام عادل اذا ندب اليه الامام عموما او خصوصا او من نصبه الامام والتاخير عنه كبيرة واذا قام به من فيه غناء سقط عن الباقيين ما لم يستنمضه الامام على التعيين والفرار في حربهم كالفرار في حرب المشركين وتجب مصابرتهم حتى يفتؤوا او يقتلوا ومن كان من اهل البغي لهم فئة يرجع اليها جازا لاجهاز على جريحهم واتباع مدبرهم وقتل اسيرهم ومن لم يكن له فئة فالقصد بمحاربتهم تفريق كلمتهم فلا يتبع لهم مدبر ولا يجهز على جريح ولا يقتل لهم مأسور **مسائل الاولى** لا يجوز سبي ذراري البغاة ولا تملك نساؤهم اجماعا **الثانية** لا يجوز تملك شيء من اموالهم التي لم يحوها العسكر سواء كانت مما ينقل كالثياب والآلات ولا ينقل كالعقارات لتحقق الاسلام المقتضي لحقن الدم والمال وهل يؤخذ ما حواه العسكر مما ينقل ويحول قيل لا لما ذكرناه من العلة وقيل نعم عملا بسيرة علي عليه السلام وهو الاظهر **الثالثة** ما حواه العسكر للمقاتلة خاصة يقسم للراجل سهم وللفراس سهمان ولذی الفرسین والافراس **خاتمة** من منع الزكاة لا مستحلا فليس بمرتد ويجوز قتاله حتى يدفعها ومن سب الامام العادل وجب قتله واذا قاتل الذمي مع اهل البغي خرق الذمة وللإمام ان يستعين اهل الذمة في قتال اهل البغي ولو اتلف الباغي على العادل مالا او نفسا في مال الحرب ضمنه ومن اتى منهم ما يوجب حدا او اعتصم بدار الحرب فمع الظن يقتل عليه الحد \*

## كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

لمعروف هو كل فعل حسن اختص بوصف زائد على حسنه اذا عرف فاعله ذلك

اودل عليه والمنكر كل فعل قبيح عرف فاعله قبيحه اودل عليه والامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر واجبان اجماعا ووجوبهما على الكفاية يستقط بقيام من فيه  
 كفاية وقيل بل على الاعيان وهو اشبه والمعروف ينتسم الى الواجب والندب والامر  
 بالواجب واجب وبالندب مندوب والمنكر لا ينتسم فالنهي عنه كانه واجب  
 ولا يجب النهي عن المنكر ما لم تكمل شروط اربعة ان يعلمه منكرا ليا من الغلط  
 في الانكار وان يجوز تأثير انكاره فلو غلب على ظنه او علم انه لا يؤثر لم يجب وان  
 يكون الفاعل له مصرا على الاستمرار فلولا ح له منه اشارة الامتناع سقط الانكار وان  
 لا يكون في الانكار مفسدة فلو ظن توجه الضرر اليه او الى ماله او الى احد من المسلمين  
 سقط الوجوب ومراتب الانكار ثلث بالقلب وهو يجب وجوبا مطلقا وباللسان وباليد  
 ويجب رفع المنكر بالقلب اولا كما اذا عرف ان فاعله ينزجر باظهار الكراهية وكذا ان  
 عرف ان ذلك لا يكفي وعرف الاكتفاء بضرب من الاعراض والهجر وجب واقتصر  
 عليه ولو عرف ان ذلك لا يرفعه انتقل الى الانكار باللسان مرتبا للايسر من القول  
 فلا يسر ولو لم يرتفع الا باليد مثل الضرب وما شابهه جاز ولو اقتصر الى الجراح او القتل  
 هل يجب قيل نعم وقيل لا الابان الامام وهو الاظهر ولا يجوز لاحد اقامة الحدود الا  
 للامام مع وجوده او من نصبه لاقامتها ومع عدمه يجوز للمولى اقامة الحد على مملوكه  
 وهل يقيم الرجل الحد على ولده وزوجته فيه تردد ولو ولي وال من قبل الجائر وكان  
 قادرا على اقامة الحدود هل له اقامتها قيل نعم بعد ان يعتقد انه يفعل ذلك بان امام  
 الحق وقيل لا وهو احوط ولو اضطره السلطان الى اقامة الحدود جاز حينئذ اجابته  
 ما لم يكن قتلا ظاهرا فانه لا تقي في الدماء وقيل يجوز للفقهاء العارفين اقامة الحدود  
 في حال غيبة الامام كما لهم الحكم بين الناس مع الامن من ضرر سلطان الوقت  
 ويجب على الناس مساعدتهم على ذلك ولا يجوز ان يتعرض لاقامة الحدود ولا للحكم

بين الناس الاعارف بالاحكام مطلع على مأخذها عارف بكيفية ايقاعها على الوجوه الشرعية ومع اتصاف المتعرض للحكم بذلك يجوز الترافع اليه ويجب على الخصم اجابة خصمه اذا ادعاه للتحاكم عنده ولو امتنع وآثر المضي الى قضاة الجور كان مرتكباً للمنكر ولو نصب الجائر قاضياً مكرهاً له جاز الدخول معه دفعا لضرره لكن عليه اعتماد الحق والعمل به ما استطاع وان اضطر الى العمل بمذاهب اهل الخلاف جاز اذا لم يمكن التخلص من ذلك ما لم يكن قتلا لغير مستحق وعليه تتبع الحق ما امكن والله اعلم بالصواب \* القسم الثاني في العقود وفيه خمسة عشر كتاباً

## كتاب التجارة

وهو مبني على فصول \* **الاول** فيما يكتسب به وينقسم الى محرم ومكروه ومباح فاما المحرم انواع الاول الاعيان النجسة كالخمر والانبذة والفقاع وكل مائع نجس عدا الادهان لفائدة الاستصباح تحت السماء والميتة والدم واوراث وابوال ما لا يؤكل لحمه ووربما قيل بتحريم الابوال كلها الا بول الابل خاصة والاول اشبه والخنزير وجميع اجزائه وجلد الكلب وما يكون منه الثاني ما يحرم لتحريم ما قصد به كآلات اللهو مثل العود والزمر وهياكل العبادة المبتدعة كالصليب والصنم وآلات القمار كالزرد والشطرنج وما يفضي الى مساعدة على محرم كبيع السلاح لاعداء الدين واجارة المساكن والسفن للمحرمات وبيع العنب ليعمل خمر او بيع الخشب ليعمل صنما ويكره بيع ذلك لمن يعملهما الثالث ما لا ينتفع به كالمسوخ بريئة كانت كالقرد والدب وفي الفيل تردد والاشبه جواز بيعه للانتفاع بعظمه او بحرية كالجرى والضفادع والسلاحف وكالطافي والسباع كلها الا الهرة والجوارح طائفة كانت كالبازي او ماشية كالفهد وقيل يجوز بيع السباع كلها تبعا للانتفاع بجلدها اوريشها وهو الاشبه الرابع ما هو محرم في نفسه كعمل الصور المجسمة والغنا ومعونة الظالمين بما يحرم ونوح النائحة بالباطل وحفظ كتب الضلال

ونسخها لغير النقض وهجاء المؤمنين وتعلم السحر والكهانة والقيافة والشعبذة والقمار والغش بما يخفى كشرب اللبن بالماء وتدليس الماشطة وتزيين الرجل بما يحرم عليه الخامس ما يجب على الانسان فعله كتغسيل الموتى وتكفينهم ودفنهم وقد يحرم الاكتساب باشيء آخر تأتي في اماكنها ان شاء الله تعالى \* **مسئلة** اخذ الاجرة على الاذان حرام ولا بأس بالرزق من بيت المال وكذا الصلوة بالناس والقضاء على تفصيل ولا بأس باخذ الاجرة على عقد النكاح **والمكروهات** ثلثة ما يكره لانه يغضي الى محرم او مكروه غالبا كالصرف وبيع الاكفان والطعام والرقيق واتخاذ الذبيح والنحر صنعة وما يكره لصنعتة كالنساجة والحجامة اذا اشترط وضراب الفحل وما يكره لتطرق الشبهة ككسب الصبيان ومن لا يجتنب المحارم وقد تكره اشياء آخر تذكر في ابوابها ان شاء الله تعالى وما عدا ذلك مباح **مسائل** الاولى لا يجوز بيع شيء من الكلاب الاكلب الصيد وفي كلب الماشية والزرع والحائط تردد والاشبه الممنوع نعم تجوز اجارتها ولكل من هذه الاربعة دية لو قتله غير المالك الثانية الرشي حرام سواء حكم لبازلها او عليها بحق او باطل الثالثة اذا دفع الانسان مالا الى غيره ليصرفه في قبيل وكان المدفوع اليه بصفته فان عين له عمل بمقتضى تعيينه وان اطلق جاز ان يأخذ مثل احدهم من غير زيادة الرابعة الولاية من قبل السلطان العادل جائزة وربما وجبت كما اذا عينه امام الاصل او لم يمكن دفع المنكر او الامر بالمعروف الا بها ويحرم من قبل الجائر اذا لم يأمن اعتماد ما يحرم ولو امن ذلك وقدر على الامر بالمعروف استحب ولو اكره جاز له الدخول دفعا للضرر اليسير على كراهية وتزول الكراهية لدفع الضرر الكثير كالنفس او المال او الخوف على بغض المؤمنين الخامسة اذا اكرهه الجائر على الولاية جاز له الدخول والعمل بما يأمره مع عدم القدرة على التنصيص الا في الدماء المحرمة فانه لا تنقية فيها السادسة

جوائز الجائر ان علمت حراما بعينها فهي حرام فان قبضها اعادها على المالك وان جهله او تعذر الوصول اليه تصدق بها عنه ولا تجوز اعادتها على غير ما لكها مع الامكان **السابعة** ما يأخذ السلطان الجائر من الغلات باسم المقاسمة او الاموال باسم الخراج عن حق الارض ومن الانعام باسم الزكوة يجوز ابتياعه وقبول هبته ولا يجب اعادته على اربابه وان عرف بعينه **الفصل الثاني** في عقد البيع وشروطه وآدابه **العقد** هو اللفظ الدال على نقل الملك بعوض معلوم ولا يكفي التقابض من غير لفظ وان حصل من الامارات ما يدل على ارادة البيع سواء كان في الحقيقه او الخطير ويقوم مقام اللفظ الاشارة مع العذر ولا ينعقد الا بلفظ الماضي فلو قال اشتري او ابتع او ابيعك لم يصح وان حصل القبول وكذا في طرف القبول مثل ان يقول بعني او تبيعني لان ذلك اشبه بالاستدعاء او الاستعلام وهل يشترط تقديم الايجاب على القبول فيه تردد والاشبه عدم الاشتراط ولو قبض المشتري ما ابتاعه بالعقد الفاسد لم يملكه وكان مضمونا عليه **واما** الشروط فمنها ما يتعلق بالمتعاقدين وهو البلوغ والعقل والاختيار فلا يصح بيع الصبي ولا شراؤه ولو اذن له الولي وكذا لو بلغ عسرا عاقلا على الاظهر وكذا المجنون والمغمى عليه والسكران غير المميز والمكره ولورضي كل منهم بما فعل بعد زوال عذره عدا المكره للوثوق بعبارته ولو باع المملوك او اشترى بغير اذن سيده لم يصح فان اذن له جاز ولو امره امران يبتاع له نفسه من مولاه قيل لا يجوز والجواز اشبه وان يكون البائع مالكا او ممن له ان يبيع عن المالك كالاب والجد والوكيل والوصي والحاكم وامينه فلو باع ملك غيره وقف على اجازة المالك او وليه على الاظهر ولا يكفي سكوته مع العلم ولا مع حضور العقد فان لم يجز كان له انتزاعه من المشتري ويرجع المشتري على البائع بما دفع اليه وبما اغترمه من نفقة او عوض من اجرة او نماء اذا لم يكن عالما انه لغير البائع او ادعى البائع ان المالك اذن له وان لم يكن

كذلك لم يرجع بما اغترم وقيل لا يرجع بالثمن مع العلم بالغصب وكذا لو باع ما يملك وما لا يملك معاً مضى بيعه فيما يملك وكان فيما لا يملك موقوفاً ويقسّط الثمن بان يتّوماً جميعاً ثم يقوم أحدهما ويرجع على البائع بحصته من الثمن إذا لم يُجزّ المالك ولو أراد المشتري رد الجميع كان له ذلك وكذا لو باع ما يملك وما لا يملكه المسلم أو ما لا يملكه مالك كالعبد مع الحرة والشاة مع الخنزير والخلّ مع الخمر والابّ والجذّ للاب يمضي تصرفهما مادام الولد غير رشيد وينتطع ولايتهما بثبوت البلوغ والرشد ويجوز لهما أن يتوليا طرفي العقد فيجوز أن يبيع عن ولد؛ وعن نفسه من ولد؛ وعن ولد؛ من نفسه والوكيل يمضي تصرفه على الموكل مادام الموكل حياً جائز التصرف وهل يجوز أن يتولى طرفي العقد قيل نعم وقيل لا وقيل إن أعلم الموكل جاز وهو أشبه نأذ وقع قبل إعلانه وقف على الإجازة والوصى لا يمضي تصرفه إلا بعد الوفاة والتردد في تولية طرفي العقد كالوكيل وقيل يجوز أن يقوم على نفسه وإن يقترض إذا كان ملياً وأما الحاكم وأمينه فلا يليان الأعلى المحجور عليه لصغره أو سفته أو فلس أو حكم على غائب وإن يكون المشتري مسلماً إذا ابتاع مسلماً وقيل يجوز ولو كان كافراً ويجبر على بيعه من مسلم والأول أشبه ولو ابتاع أباه المسلم هل يصح فيه تردد والأشبه الجواز لانتفاء السبيل بالعتق ومنه ما يتعلق بالمبيع وقد ذكرنا بعضها في الباب الأول ونزيد منها شروطاً الأولى أن يكون مملوكاً فلا يصح بيع الحرة وما لا منفعة فيه كالخنائس والعقارب والفضلات المنفصلة عن الإنسان كشعرة وظفيرة ورطوباته عدا اللبس والأعضاء المشتركة المسلمون فيه قبل حيازته كالكلأ والماء والسموك والوحوش قبل اصطيدانها والأرض المأخوذة عنوة وقيل يجوز بيعها تبعاً لآثار المتصرف وفي بيع بيوت مكة تردد والمروى المنع أصماء البئر فهو ملك لمن استنبطه وماء النهر لمن حفره ومثله كل ما يظهر في الأرض من المعادن فهي لما لكها تبعاً لها الثاني أن يكون طلقاً فلا يصح بيع الوقف



ماله يؤد بقاؤه الى خرابته لاختلاف بين اربابه ويكون البيع اعون على الاظهر ولا يبيع ام  
الولد مالم يمت ولدها او في نمن رقبتهام مع اسرار مولاهما وفي اشتراط موت المالك تردد  
ولا يبيع الرهن الامع الاذن ولا تمنع جنابة العبد من بيعه ولا من حنقه عمدا كانت الجنابة  
او خطأ على تردد الثالث ان يكون مقدورا على تسليمه فلا يصح بيع الآبق منفردا  
ويصح منضمما الى ما يصح بيعه ولو لم يظفر به لم يكن له رجوع على البائع وكان  
التمن مقابلا للضميمة ويصح بيع ما جرت العادة بعوده كالحمام الطائر والسموك  
المملوكة المشاهدة في المياه المحصورة ولو باع ما يتعذر تسليمه الا بعد مدة فيه تردد ولو قيل  
بالجواز مع ثبوت الخيار للمشتري كان قويا الرابع ان يكون الثمن معلوم القدر  
والجنس والرصف فلو باع بحكم احدهما لم ينعتد ولو تسلمه المشتري فتلغى كان  
مضمونا عليه بقيمته يوم قبضه وقيل باعلى القيم من يوم قبضه الى يوم تلفه فان  
نقص فله ارشه وان زاد بفعل المشتري كان له قيمة الزيادة وان لم تكن مينا الخامس  
ان يكون المبيع معلوما فلا يجوز بيع ما يكال او يوزن او يعد جزافا ولو كان مشاهدا  
كالصبرة ولا بمكيال مجهول ويجوز ابتياع جزء من معلوم بالنسبة مشاعا سواء كانت  
اجزأه متساوية او متفاوتة ولا يجوز ابتياع شيء مقدّر منه اذا لم يكن متساوي الاجزاء  
كالذراع من الثوب او الجريب من الارض او عبد من عبيدين او من عبيد او شاة من  
قطيع وكذا لو باع قطيعا واستثنى منه شاة او شيئا غير مشار الى عينها ويجوز ذلك في  
المتساوي الاجزاء كالقفيز من كروكذا يجوز لو كان من اصل مجهول كبيع مكوك  
من صبرة مجهولة القدر واذا تعذر عد ما يجب عدة جاز ان يعتبر مكيال ويؤخذ  
بحسابه ويجوز بيع الثوب والارض مع المشاهدة وان لم يمسا ولم مسحا كان احوط  
لغاوت الغرض في ذلك وتعذر ادراكه بالمشاهدة وتكفي مشاهدة المبيع عن وصفه واوغاب  
وقت الابتياح الا ان تمضي مدة جرت العادة بتغير المبيع فيها وان احتمل التغير كفي

البناء على الاول ويثبت له الخيار ان ثبت له التغير وان اختلفا فيه فالقول قول  
المبتاع مع يمينه على تردد فان كان المراد منه الطعم او الريح فلا بد من اختباره بالذوق  
او الشم ويجوز شراؤه من دون ذلك بالوصف كما يشتري الاعمى الاعيان المرئية  
وهل يصح شراؤه من غير اختبار ولا وصف على ان الاصل الصحة فيه تردد والاولى  
الجواز وله الخيار بين الرد والارش ان خرج معيبا ويتعين الارش مع احداث حدث  
فيه ويتساوى في ذلك الاعمى والمبصر وكذا ما يؤدى اختباره الى افساده كالجوز  
والبطيخ والبيض فان شراؤه جائز مع جهالة ما في بطونه ويثبت للمشتري الارش  
بالاختبار مع العيب دون الرد وان لم يكن مكسورة قيمة وجع بالثمن كله ولا يجوز  
بيع سمك الآجام ولو كان مملوكا لجهالته وان ضم اليه القصب او غيره على الاصم  
وكذا اللبن في الضرع ولو ضم اليه ما يحتلب منه وكذا الجلود والاصواف والاورار  
والشعر على الانعام ولو ضم اليه غيره وكذا ما في بطونها وكذا اذا ضمها وكذا ما يلحق النحل  
**مسئلتان الاولى** المسك طاهر ويجوز بيعه في فأره وان لم يفتق وفتقه احوط \*  
**الثانية** يجوز ان ينذر للظروف ما يحتمل الزيادة والنقصان ولا يجوز وضع ما يزيد الا  
بالرضا ولا يجوز بيعه مع الظرف من غير وضع **واما** الآداب فيستحب ان يتفتقه فيما  
يتولا وان يسوي البائع بين المبتاعين في الانصاف وان يُقِيل من استقاله وان يشهد  
الشهادتين ويكبر الله سبحانه اذا اشترى وان يقبض لنفسه ناقصا ويعطي راجعا \*  
ويكره مدح البائع لبيعته وزم المشتري لما يشتره واليمين على البائع والبيع في موضع  
يستتر فيه العيب والربح على المؤمن الامع الضرورة وعلى من يعد بالاحسان والسوم  
ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس والدخول الى السوق او لا ومبايعة الدينين  
وذوات العاهات والاكراد والتعرض للكيل او الوزن اذا لم يحسنه والاستعطاء من  
الثمن بعد العقد والزيادة في السلعة وقت النداء ودخول المؤمن في موسم اخيه على الاظهر

وَأَن يَتَوَكَّلَ حَاضِرٌ لِّبَادٍ وَقِيلَ يَحْرَمُ وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ وَيَلْحَقُ بِذَلِكَ مَسْئَلَتَانِ \* الْأَوَّلَى تَلْقَى الرُّكْبَانَ مَكْرُوهٌ وَحَدٌّ أَرْبَعَةٌ فَرَأْسُهُ إِذَا قَصِدَ وَلَا يَكْرَهُ أَنْ اتَّفَقَ وَلَا يَثْبُتُ لِلْبَائِعِ الْخِيَارُ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ الْغَبْنُ الْفَاحِشُ وَالْخِيَارُ فِيهِ عَلَى الْفَوْرِ مَعَ الْقُدْرَةِ وَقِيلَ لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِالْإِسْقَاطِ وَهُوَ الْأَشْبَهُ وَكَذَا حُكْمُ النَجَشِ وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ لَزِيَادَةٍ مِّنْ وَاطَاءِ الْبَائِعِ \* الثَّانِيَةُ الْاِحْتِكَارُ مَكْرُوهٌ وَقِيلَ حَرَامٌ وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ وَأَمَّا يَكُونُ فِي الْحَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّبِيبِ وَالسَّمَنِ وَقِيلَ وَفِي اللَّحْمِ بِشَرَطِ أَنْ يَسْتَبْقِيَهَا لِلزِّيَادَةِ فِي الثَّمَنِ وَأَنْ لَا يَوْجَدَ بَائِعٌ وَلَا بَاذِلٌ وَشَرَطُ آخَرُونَ أَنْ يَسْتَبْقِيَهَا فِي الْغَلَاءِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَفِي الرِّخْصِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَيَجْبِرُ الْمُحْتَكِرُ عَلَى الْبَيْعِ وَلَا يَسْعَرُ عَلَيْهِ وَقِيلَ يَسْعَرُ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ **الفصل الثالث** فِي الْخِيَارِ وَالنَّظَرِ فِي أَقْسَامِهِ وَاحْكَا مَهْ **أَمَّا** أَقْسَامُهُ فَخَمْسَةٌ الْأَوَّلُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ فَإِذَا حَصَلَ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ انْعَقَدَ الْبَيْعُ وَلَكُلِّ مِنَ الْمُبَائِعِينَ خِيَارُ الْفَسْخِ مَا دَامَا فِي الْمَجْلِسِ وَلَوْ ضَرَبَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ لَمْ يَبْطُلِ الْخِيَارُ وَكَذَا لَوْ أَكْرَاهَا عَلَى التَّفَرُّقِ وَلَمْ يَتِمَّ كُنَّا مِنَ التَّخَايُرِ وَيَسْقُطُ بِاشْتِرَاطِ سَقُوطِهِ فِي الْعَقْدِ وَبِمَفَارَقَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ وَلَوْ بِخَطْوَةٍ وَبِإِجَابِهِمَا إِيَّاهُ وَوَاحِدُهُمَا وَرَضَى الْآخَرُ وَلَوْ اتَّزَمَ أَحَدُهُمَا سَقُوطَ خِيَارِهِ دُونَ صَاحِبِهِ وَلَوْ خِيَّرَهُ فَسَكَتَ فَخِيَارُ السَّاكِتِ بَاقٍ وَكَذَا الْآخَرُ وَقِيلَ فِيهِ يَسْقُطُ وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ وَلَوْ كَانَ الْعَاقِدُ وَاحِدًا مِنْ اثْنَيْنِ كَالْأَبِ أَوِ الْجَدِّ كَانَ الْخِيَارُ ثَابِتًا مَا لَمْ يَشْتَرِطْ سَقُوطُهُ أَوْ يَلْتَزِمَ بِهِ عَنْهُمَا بَعْدَ الْعَقْدِ أَوْ يَفَارِقَ الْمَجْلِسَ الَّذِي عَقِدَ فِيهِ عَلَى قَوْلِ الثَّانِي خِيَارُ الْحَيَوَانِ وَالشَّرْطُ فِيهِ كُلُّهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لِلْمُشْتَرِي خَاصَّةً دُونَ الْبَائِعِ عَلَى الظَّاهِرِ وَيَسْقُطُ بِاشْتِرَاطِ سَقُوطِهِ فِي الْعَقْدِ وَبِالْتِّزَامِ بَعْدَهُ وَبِأَحْدَاثِهِ فِيهِ حَدَثًا كَوَطْئِ الْأَمَةِ وَقَطْعِ الثَّوْبِ وَبِتَصَرُّفِهِ فِيهِ سِوَاكَانِ تَصَرُّفًا لِأَزْمَاكَ كَالْبَيْعِ أَوْ لَمْ يَكُنْ كَالْمَهْبَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَالْوَصِيَّةُ الثَّلَاثُ خِيَارُ الشَّرْطِ وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يَشْتَرِطُ أَنْهُ أَوْ أَحَدُهُمَا لَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَدَّةً مُضْبُوطَةً وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنَاطَ بِمَا يَحْتَمِلُ الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَانَ كَقَدُومِ الْحَاجِّ وَلَوْ شَرِطَ كَذَلِكَ بَطُلَ الْبَيْعُ وَلَكُلِّ مِنْهُمَا

ان يشترط الخيار لنفسه ولاجنبي وله مع الاجنبي ويجوز اشتراط المأمرة واشترط مدة يرد  
البائع فيها الثمن اذا شاء ويرجع المبيع الرابع من اشترى شيئاً ولم يكن من اهل الخبرة  
فظهر فيه غبن لم تجز العادة بالتغابن به كان له فسخ العقد اذا شاء ولا يستط ذلك الخيار  
بالتصرف اذا لم يخرج عن الملك او يمنع مانع من رده كالاستيلاء في الامه والعق  
ولا يثبت به الارش الخامس من باع ولم يقبض الثمن ولا سلم المبيع ولا اشترط تاخير  
الثمن فالبيع لازم ثلثة ايام فان جاء المشتري بالثمن والا كان البائع اولى بالمبيع و لو  
تلف كان من مال البائع في الثلثة وبعدها على الاشبه وان اشترى ما يفسد من يومه  
فان جاء بالثمن قبل الليل والا فلا بيع له وخيار العيب يأتي في بابه ان شاء الله تعالى  
**واما** احكامه فتشتمل على مسائل الاولى خيار المجلس لا يثبت في شيء من  
العقود عدا البيع وخيار الشرط يثبت في كل عقد عدا النكاح والوقف وكذا الابرء  
والطلاق والعق الأعلى رواية شاذة الثانية التصرف يسقط خيار الشرط كما يسقط  
خيار الثلثة ولو كان الخيار لهما وتصرف احدهما سقط خياره ولو اذن احدهما وتصرف  
الآخر سقط خيارهما الثالثة اذا مات من له الخيار انتقل الى الوارث من اي انواع الخيار  
كان ولو جُنَّ قام وليه مقامه ولو زال العذر لم ينقض تصرف الولي ولو كان الميت مملوكا  
مأذونا ثبت الخيار لمولاه الرابعة المبيع يملك بالعقد وقيل به وبانقضاء الخيار والاول  
اظهر فلو تجد له نماء كان للمشتري ولو فسخ العقد رجع على البائع بالثمن ولم يرجع  
البائع بالنماء الخامسة اذا تلف المبيع قبل قبضه فهو من مال بائعه وان تلف بعد قبضه  
وبعد انقضاء الخيار فهو من مال المشتري وان كان في زمن الخيار من غير تفريط وكان  
الخيار للبائع فالتلف من المشتري وان كان الخيار للمشتري فالتلف من البائع  
**فرعان** الاول خيار الشرط يثبت من حين التفريق وقيل من حين العقد وهو اشبه  
الثاني اذا اشترى شيئين وشرط الخيار في احدهما على التعيين صح وان ابهم بطل

ويلحق بذلك خيار الرؤية وهو بيع الايمان من غير مشاهدة فيفتقر ذلك الى ذكر الجنس ونريد به هنا اللفظ الدال على القدر الذي يشترك فيه افراد الحقيقة كالحنطة مثلاً او الارز او الابريسم والى ذكر الوصف وهو اللفظ الفارق بين افراد ذلك الجنس كالصرابة في الحنطة والحدارة او الدقة ويجب ان يذكر كل وصف ثبت الجهالة في ذلك المبيع عند ارتفاعه ويبطل العقد مع الاخلال بدينك او احدهما ويصح مع ذكرهما سواء كان البائع رآه دون المشتري او بالعكس او لم يرياه جميعاً بان وصفه لهما ثالث فان كان المبيع على ما ذكره فالبيع لازم والا كان المشتري بالخيار بين فسخ البيع والتزامه وان كان المشتري رآه دون البائع كان الخيار للبائع وان لم يكونا رآياه كان الخيار لكل واحد منهما ولو اشترى ضيعة رآى بعضها ووصف له سائرها ثبت له الخيار فيها اجمع اذا لم يكن على الوصف **الفصل الرابع** في احكام العقود والنظر في امور ستة **الاول** في النقد والنسيئة من ابتاع مطلقاً او اشترط التعجيل كان الثمن حالاً وان شرط تأجيل الثمن صح ولا بد ان يكون مدة الاجل معينة لا يتطرق اليها احتمال الزيادة والنقص ولو اشترط التأجيل ولم يعين اجلاً او عين اجلاً مجهولاً كقدوم الحاج كان البيع باطلاً ولو باع بثمن حالاً وبازيد منه الى اجل قيل يبطل البيع والمروي انه يكون للبائع اقل الثمنين في ابعد الاجلين ولو باع كذلك الى وقتين متأخرين كان باطلاً واذا اشترط تاخير الثمن الى اجل ثم ابتاعه البائع قبل حلول الاجل جاز بزيادة كان او نقصان حالاً ومؤجلاً اذا لم يكن شرط ذلك في حال بيعه وان حل الاجل فابتاعه بمثل ثمنه من غير زيادة جاز وكذا ان ابتاعه بغير جنس ثمنه بزيادة او نقیصة حالاً ومؤجلاً وان ابتاعه بجنس ثمنه بزيادة او نقیصة فيه روايتان اشبههما الجواز ولا يجب على من اشترى مؤجلاً ان يدفع الثمن قبل الاجل وان طوّل ولو دفعه تبرعاً لم يجب على البائع اخذه فان حل فمكّنه منه وجب على

البائع اخذه فان امتنع من اخذه ثم هلك من خير تفريط ولا تصرف من المشتري كان من مال البائع على الاظهر وكذا في طرف البائع اذا باع سلماً وكذا كل من كان له حق حال او مؤجل فحل ثم دفعه فامتنع صاحبه من اخذه فان تلفه من صاحبه الذي يجب عليه قبضه على الوجه المذكور ويجوز بيع المتاع حالاً او مؤجلاً بزيادة من ثمنه اذا كان المشتري عارفاً بقيمته ولا يجوز تاخير ثمن المبيع ولا شيء من الحقوق المالية بزيادة فيها ويجوز تعجيلها بنقصان منها ومن ابتاع شيئاً بثمن مؤجل واراد بيعه مرابحة فليذكر الاجل فان باع ولم يذكره كان المشتري بالخيار بين رده وامساكه بما وقع عليه العقد والمروي انه يكون للمشتري من الاجل مثل ما كان للبائع

## النظر الثاني فيما يدخل في المبيع والاضابط الاقتصار على ما يتناول اللفظ لغة

او عرفاً فمن باع بستاناً دخل الشجر والابنية فيه وكذا من باع داراً دخل فيها الارض والابنية والاعلى والاسفل الا ان يكون الاعلى مستقلاً بما تشهد العادة بخروجه مثل ان تكون مساكن منفردة وتدخل الابواب والاغلاق المنصوبة في بيع الدار وان لم يسمها وكذا الاخشاب المستدخلة في البناء والاثاث المثبتة فيه والسلم المثبت في الابنية على حذو الدرج وفي دخول المغاتيح تردد ودخولها شبه ولا تدخل الرحى المنصوبة الامع الشرط ولو كان في الدار نخل او شجر لم يدخل في البيع فان قال بحقوقها قيل تدخل ولا ارى هذا شيئاً بل لو قال مادار عليه حائطها او ماشاكلة لزم دخوله واذا استثنى نخلة فله الممر اليها والمخرج ومدجرايدها من الارض ولو باع ارضاً وفيها نخل او شجر كان الحكم كذلك وكذا لو كان فيها زرع سواء كانت له اصول تستخلف او لم تكن لكن يجب تبقيته في الارض حتى يحصد ولو باع نخلاً قد ابرثمرتها فهو للبائع لان اسم النخلة لا يتناول ولقوله عليه السلام من باع نخلاً مؤبراً فثمرته للبائع الا ان يشترطه المشتري ويجب على المشتري تبقيته نظراً الى العرف وكذا لو اشترى

ثمرة كان للمشتري تبقيتها على الاصول نظرا الى العادة فلو باع النخل ولم يكن مؤبرا فهو للمشتري على ما افتنى به الاصحاب فلوا انتقل النخل بغير البيع فالثمرة للناقل سواء كانت مؤبرة او لم تكن وسواء انتقلت بعقد معاوضة كالاجارة والنكاح او بغير عوض كالهبة وشبهها والا بار يحصل ولو تشقت من نفسها فابترتها اللواقع وهو معتبر في الاناث ولا يعتبر في فحول النخل ولا في غير النخل من انواع الشجر اقتصارا على موضع الوفاق فلو باع شجرا فالثمن للبائع على كل حال وفي جميع ذلك له تبقية الثمن حتى تبلغ آوان اخذها وليس للمشتري ازالها اذا كانت قد ظهرت سواء كانت ثمرتها في اكمام كالقطن والجوز او لم تكن كالتين الا ان يشترطها المشتري وكذا ان كان المقصود من الشجر ورده فهو للبائع تفتح او لم تفتح **قروع** الاول اذا باع المؤبر وغيره كان المؤبر للبائع والآخر للمشتري وكذا لو باع المؤبر لواحد وغير المؤبر لآخر الثاني تبقية الثمن على الاصول يرجع فيها الى العادة في تلك الثمرة فما كان يخترق بسرا يقتصر على بلوغه وما كان لا يخترق في العادة الارطبا فكذلك الثالث يجوز سقي الثمرة والاصول فان امتنع احدهما اجبر الممتنع فان كان السقي يضر احدهما رجحا مصلحة المبتاع لكن لا يزيد عن قدر الحاجة فان اختلفا رجع فيه الى اهل الخبرة الرابع الاحجار والخلوقة في الارض والمعادن تدخل في بيع الارض لانها من اجزائها وفيه تردد

**النظر الثالث** في التسليم اطلاق العقد يقتضي تسليم المبيع والتمن فان امتنعا اجبرا وان امتنع احدهما اجبر الممتنع وقيل يجبر البائع أولا حتى يستحق الثمن والاول اشبه سواء كان الثمن عينا او دينا ولو اشترط البائع تاخير التسليم الى مدة معينة جاز كما لو اشترط المشتري تاخير الثمن وكذا لو اشترط البائع سكنى الدار او ركوب الدابة مدة معينة كان ايضا جائزا \* والتبض هو التخلية سواء كان المبيع مما لا ينقل كالعقار او مما ينقل ويحول كالثوب والجوهر والدابة وقيل فيما ينقل التبض باليد

او الكيل فيما يكال او الانتقال به في الحيوان والاول اشبه واذ اتلف المبيع قبل تسليمه الى المشتري كان من مال البائع وكذا ان نقصت قيمته بحدث فيه كان للمشتري رد وفي الارش تردد \* وتعلق بهذا الباب مسائل الاولى اذ حصل للمبيع نماء كالنتاج او ثمرة النخل او اللقطة كان ذلك للمشتري فان تلف الاصل سقط الثمن عن المشتري وله النماء ولو تلف النماء من غير تغريط لم يلزم البائع دركه \* الثانية اذا اختلط المبيع بغيره في يد البائع اختلاطا لا يتميز فان دفع الجميع الى المشتري جاز وان امتنع البائع قيل يفسخ البيع لتعذر التسليم وعندي ان المشتري بالخيار ان شاء فسخ وان شاء كان شريكا للبائع كما اذا اختلط بعد القبض \* الثالثة لو باع جملة فتلف بعضها فان كان للتالف قسط من الثمن كان للمشتري فسخ العقود له الرضاء بحصة الموجود من الثمن كبيع عشرين او نخلة وفيها ثمرة لم تؤبر وان لم يكن له قسط من الثمن كان للمشتري الرد او اخذه بجملة الثمن كما اذا قطعت يد العبد \* الرابعة يجب تسليم المبيع مغرغا فلو كان فيه متاع وجب نقله او زرع قدا حصد وجبت ازالته ولو كان للزرع عروق تضر كالقطن والذرة او كان في الارض حجارة مدفونة او غير ذلك وجب على البائع ازالته وتسوية الارض وكذا لو كان فيها دابة او شيء لا يخرج الا بتغيير شيء من الابنية وجب اخراجه واصلاح ما يستهدم الخامسة لو باع شيئا فغصب من يد البائع فان امكن استعادته في الزمان اليسير لم يكن للمشتري الفسخ والا كان له ذلك ولا يلزم البائع اجرة المدة على الاظهر فاما لو منعه البائع عن التسليم ثم سلم بعد مدة كان له الاجرة ويلحق بهذا بيع مال يقبض وفيه مسائل \* الاولى من ابتاع متاعا ولم يقبضه ثم اراد بيعه كره له ذلك ان كان مما يكال او يؤزن وقيل ان كان طعاما لم يجوز والاول اشبه وفي رواية يختص التحريم بمن يبيعه بربح فاما التولية فلا ولو ملك ما يريد بيعه بغير بيع كال ميراث والصداق للمرأة والخلع جاز وان لم يقبضه \* الثانية لو كان له على



خير طعم من سلم وعليه مثل ذلك فامر بخرمه ان يكتال لنفسه من الآخر فعلى ما قلناه يكره وعلى ما قاله يحرم لانهم قبضه عوضا عن مائه قبل ان يقبضه صاحبه وكذا لو دفع اليه ما لا وقال اشتر به طعاما فان قال اقبضه لي ثم اقبضه لنفسه صح الشراء دون القبض لانه لا يجوز ان يتولى طرفي القبض وفيه تردد ولو قال اشتر لنفسك لم يصح الشراء ولا يتعين له بالقبض \* الثالثة لو كان المالك قرضا او المال المحال به قرضا صح ذلك قطعا \* الرابعة اذا قبض المشتري المبيع ثم ادعى نقصانه فان لم يحضر كي له ولا وزنه فالقول قوله فيما وصل اليه مع يمينه اذا لم يكن للبائع بينة وان كان حضر فالقول قول البائع مع يمينه والبينة على المشتري \* الخامسة اذا اسلته في طعام بالعراق ثم طالبه بالمدينة لم يجب عليه دفعه ولو طالبه بقيمته قيل لم يجز لانه بيع الطعام على من هو عليه قبل قبضه وعلى ما قلناه يكره ولو كان قرضا جاز اخذ العوض بسعر العراق وان كان فصبا لم يجب دفع المثل وجاز دفع القيمة بسعر العراق والاشبه جواز مطالبة الغاصب بالمثل حيث كان وبالقيمة الحاضرة عند الاعواز \* السادسة لو اشترى عينا بعين وقبض احدهما ثم باع ما قبضه وتلفت العين الاخرى في يد بائعها بطل البيع الاول ولا سبيل الى اعادة ما بيع ثانيا بل يلزم البائع قيمته لصاحبه \* **النظر الرابع** في اختلاف المتبايعين اذا عين المتبايعان نقدا وجب وان اطلق انصرف الى نقد البلد فان كان فيه نقد غالب والا كان البيع باطلا وكذا الوزن وان اختلفا فهنا مسائل \* الاولى اذا اختلفا في قدر الثمن فالقول قول البائع مع يمينه ان كان المبيع باقيا وقول المشتري مع يمينه اذا كان تالفا \* الثانية ان اختلفا في تاخير الثمن وتعجيله او في قدر الاجل او في اشتراط رهن من البائع على الدرك او ضمين عنه فالقول قول البائع مع يمينه \* الثالثة اذا اختلفا في المبيع فقال البائع بعتك ثوبا فقال بل ثوبين فالقول قول البائع ايضا فلو قال بعتك هذا الثوب فقال بل هذا

فهم نادعويان فيتحالفان وتبطل دعوتهما ولو اختلف ورثة البائع وورثة المشتري كان القول قول ورثة البائع في المبيع وورثة المشتري في الثمن \* الرابعة اذا قال بعثك بعبد فقال بل بحر أو بخل فقال بل بخمروا قال فسخت قبل التفرق وانكرا الآخر فالقول قول من يدعي صحة العقد مع يمينه وعلى الآخر البينة \* **النظر الخامس** في الشروط وضابطه ما لم يكن مؤديا الى جهالة المبيع او الثمن ولا مخالفا للكتاب والسنة ويجوز ان يشترط ما هو سائغ داخل تحت قدرته كقصرارة الثوب وخطاطته ولا يجوز اشتراط ما لا يدخل في مقدوره كبيع الزرع على ان يجعله سنبلا والرطب على ان يجعله ثمرا ولا بأس باشتراط تبقيته ويجوز ابتياع المملوك بشرط ان يعتقه او يدبره او يكتبه ولو شرط ان لا خساره او شرط ان لا يعتقها او لا يطأها قيل يصح البيع ويبطل الشرط ولو شرط في البيع ان يضمن انسان بعض الثمن او كله صح البيع والشرط تفريع اذا شرط العتق في بيع المملوك فان اعتقه فقد لزم البيع وان امتنع كان للبائع خيار الفسخ وان مات العبد قبل عتقه كان البائع بالخيار ايضا \* **النظر السادس** في لواحق احكام العقود الصبره لا يصح بيعها الا مع المعرفة بكيلاها او وزنها فلوباها او جزء منها مشاعا مع الجهالة بقدرها لم يجز وكذا لو قال بعثك كل قفيز منها بدرهم او بعثكها كل قفيز بدرهم ولو قال بعثك قفيزا منها او قفيزين مثلا صح وبيع ما يكفي فيه المشاهدة جائز كأن يقول بعثك هذه الارض او هذه الساحة لوجزء منها مشاعا ولو قال بعثكها كل ذراع بدرهم لم يصح الا مع العلم بذرعانها ولو قال بعثك عشرة اذرع منها وعين الموضع جاز ولو ابهمه لم يجز لجهالة المبيع وحصول التفاوت في اجزائها بخلاف الصبره ولو باعه ارضا على انها جربان معينة فكانت اقل فالمشتري بالخيار بين فسخ البيع واخذها بحصتها من الثمن وتيل بل بكل الثمن والاول اشبه ولو زادت كان الخيار للبائع بين الفسخ والاجازة بالثمن وكذا كل ما لا يتساوى اجزأؤه ولو نقص ما يتساوى اجزأؤه ثبت.

الخيار للمشتري بين الرد واخذة بحصته من الثمن ولو جمع بين شيئين مختلفين في عقد واحد بثمن واحد كبيع وسلف او اجارة وبيع او نكاح واجارة صم ويقسط العوض على قيمة المبيع واجارة المثل ومهر المثل وكذا يجوز بيع السمن بظروفه ولو قال بعثك هذا السمن بظرفه كل رطل بدرهم كان جائزا **الفصل الخامس في احكام العيوب** من اشترى شيئا مطلقا او بشرط الصحة اقتضى سلامة المبيع من العيوب فان ظهر فيه عيب سابق على العقد فالمشتري خاصة بالخيار بين فسخ العقد واخذ الارش ويسقط الرد بالتبري من العيوب وبالعلم بالعيب قبل العقد وباسقاطه بعد العقد وكذا الارش ويسقط الرد باحدائه فيه حدنا كالعتق وقطع الثوب سواء كان قبل العلم بالعيب او بعده وبحدوث عيب بعد القبض ويثبت الارش ولو كان العيب الحادث قبل القبض لم يمنع الرد واذا اراد بيع المعيب فالاولى اعلام المشتري بالعيب او التبري من العيوب مفصلته ولو اجمل جاز وان ابتاع شيئين صنفه وسلم يعيب في احدهما لم يجز رد المعيب منفردا وله ردهما او اخذ الارش وكذا لو اشترى اثنان شيئا كان لهما ردة او امساكه مع الارش وليس لاحدهما رد نصيبه دون صاحبه واذا وطئ الامة ثم علم بعيبها لم يكن له ردها فان كان العيب حبالا جاز ردها ويرد معها نصف عشرين قيمتها لمكان الوطئ ولا يرد مع الوطئ بغير عيب **الحبل القول** في اقسام العيوب والضابط ان كل مكان في اصل الخلقة فرايد او نقص فهو عيب فالزيادة كالاصبع الزائدة والنقصان كحوائف عضو نقصان الصفات كخروج المزاج من مجراه الطبيعي مستمرا كان كالمريض او عارضا ولو كحتم يوم وكلما يشترطه المشتري على البائع فما يسوغ فاخل به ثبت به الخيار وان لم يكن فواته عيبا كاشتراط الجعودة في الشعور والتأشير في الاسنان والرجم في الحواجب والهناء مسائل \* **الاولى** التي تضمنها ليس يثبت به الخيار بين الرد والامساك ويرد معها مثل ثمنها او قيمته مع التعذر وقيل يرد ثلثة امداد من طعام

وتختبر بثلاثة ايام وتثبت التصرية في الشاة قطعا وفي الناقة والبقرة على تردد ولو صرّى  
امة لم يثبت الخيار مع اطلاق العقد وكذا لو صرّى البائع اتانا ولو زالت تصرية الشاة  
وصار ذلك عادة قبل انقضاء ثلثة ايام سقط الخيار فلوزال بعد ذلك لم يسقط الثانية  
الثبوتية ليست عيبا نعم لو شرط البكارة فكانت ثبوتيا كان له الرد ان ثبت انها كانت ثبوتيا  
وان جهل ذلك لم يكن له الرد لان ذلك قديد ذهب بالخطوة \* الثالثة الابق الحادث  
عند المشتري لا يرد به العبد اما لو ابق عند البائع كان للمشتري رده \* الرابعة اذا اشترى  
امة لا تحيض في ستة اشهر ومثلها تحيض كان ذلك عيبا لانه لا يكون الا لعارض غير  
طبيعي \* الخامسة من اشترى زيتا او بذرا فوجد فيه ثغلا فان كان مما جرت العادة  
بمثله لم يكن له رد ولا ارش وكذلك ان كان كثيرا وعلم به \* السادسة تحمير الوجه ووصل  
الشعر وما شابهه تدليس يثبت به الخيار دون الارش وقيل لا يثبت به الخيار والاول اشبه  
**القول في لواحق هذا الفصل وفيه مسائل** \* الاولى اذا قال البائع بعث بالبراءة  
وانكر المبتاع فالقول قوله مع يمينه اذا لم يكن للبائع بينة \* الثانية اذا قال المشتري هذا  
العيب كان عند البائع فلي رده وانكر البائع فالقول قوله مع يمينه اذا لم يكن للمشتري  
بينة ولا شاهد حال يشهد له \* الثالثة يقوم المبيع صحيحا ومعيبا وينظر في نسبة النقيصة  
من القيمة ويؤخذ من الثمن بنسبتها فان اختلف اهل الخبرة في التقويم عمل  
على الاوسط \* الرابعة اذا علم بالعيب ولم يرد لم يبطل خياره ولو تطاول الا ان يصرح  
باسقاطه وله فسخ العقد بالعيب سواء كان فريمة حاضرا او غائبا \* الخامسة اذا حدث  
العيب بعد العقد وقبل القبض كان للمشتري رده وفي الارش تردد ولو قبض المشتري  
بعضه ثم حدث في الباقي حدث كان الحكم كذلك فيما لم يقبض وما يحدث في  
الحيوان بعد القبض وقبل انقضاء الخيار لا يمنع الرد في الثلثة \* السادسة روى ابو همام  
عن الرضا عليه السلام قال يرد المملوك من احدث السنة من الجنون والجذام

والبرص وفي رواية علي بن اسباط منه عليه وعلى آله الف تحية وسلام أحداث السنة  
الجنون والجذام والبرص والقرن يرد الى تمام السنة من يوم اشتراه وفي معناه رواية  
محمد بن علي عنه ع ايضاً \* فرع هذا الحكم يثبت مع عدم الاحداث فلو احدث  
ما يغير عينه او صفته ثبت الارش وسقط الرد **الفصل السادس** في المراجعة  
والمواضعة والتولية والكلام في العبارة والحكم **أما** العبارة فانه يخبر برأس ماله ويقول  
بعتك او ماجري مجراه بربح كذا ولا بد ان يكون رأس ماله معلوماً وقدر الربح معلوماً  
ولا بد من ذكر الصرف والوزن ان اختلف واذا كان البائع لم يحدث فيه حدثاً ولا غيره  
فالعبرة عن الثمن ان يقول اشتريت بكذا او رأس مالي كذا او تُقَوِّم عليّ او هو عليّ  
وان كان عمل فيه ما يقتضي الزيادة قال رأس ماله كذا او عملت فيه بكذا وان كان  
عمل فيه غيره باجرة صمح ان يقول تُقَوِّم عليّ او هو عليّ ولو اشترى بثمان ورجع بارش  
عيبه اسقط قدر الارش واخبر بالباقي بان يقول رأس مالي فيه كذا ولو جنى العبد  
فقداه السيد لم يجز ان يضم الغدبة الى ثمنه ولو جنى عليه فاخذ ارش الجنانية لم يضعها  
من الثمن وكذا لو حصل منه فائدة كنتاج الدابة وثمره الشجرة ويكره نسبة الربح الى  
المال **وأما** الحكم ففيه مسائل الأولى من باع غيره متاعاً جازان يشتره منه بزيادة  
ونقيصة حالاً وموَجَّلاً بعد قبضه ويكره قبل قبضه اذا كان ممّا يكال او يؤزن على الاظهر  
ولو كان شرط في حال البيع ان يبيعه لم يجز وان كان ذلك من قصدهما ولم يشترطه لنظا  
كره اذا عرفت هذا فلو باع غلامه سلعة ثم اشترى منها بزيادة جازان يخبر بالثمن الثاني  
ان لم يكن شرط اعادته ولو شرط لم يجز لانه خيانة \* الثانية لو باع مراجعة فبان رأس ماله  
اقل كان المشتري بالخيار بين رده وبين اخذه بالثمن وقيل يأخذه باسقاط الزيادة ولو قال  
اشتريته باكثر لم يقبل منه ولو اقام بينة ولا يتوجه على المبتاع يمين الا ان يدعي عليه  
العلم \* الثالثة اذا حط البائع بعض الثمن جاز للمشتري ان يخبر بالاصل وقيل ان كان قبل

لزوم العقد صحيح ولحق بالثمن واخبر بما بقي وان كان بعد لزومه كان هبة متجددة  
وجاز الاخبار باصل الثمن \* الرابعة من اشترى امتعة لم يجز بيع بعضها مرابحة  
تمائلت او اختلفت سواء قومها او بسط الثمن عليها بالسوية وباع خيارها الا بعد ان يخبر  
بذلك وكذا لو اشترى دابة حاملا فولدت واراد بيعها منفردة عن الولد \* الخامسة  
انما قوم على الدلال متاعا وربح عليه او لم يربح ولم يواجبه البيع لم يجز للدلال بيعه  
مرابحة الا بعد الاخبار بالصورة ولا يجب على التاجر الوفاء بل الربح له والدلال اجرة  
المثل سواء كان التاجر دالا او الدلال ابتداء واما التولية فهي ان يعطيه المتاع برأس  
ماله من غير زيادة فيقول وَلَيْتَكَ اَوْ بَعْتُكَ او ما شاكله من الالفاظ الدالة على النقل  
واما المواضعة فانها مفاعلة من الوضع فاذا قال بعتك بمائة ووضيعة درهم من كل عشرة  
فالثمن تسعون وكذا لو قال مواضعة العشرة ولو قال من كل احد عشر كان الثمن  
احداً وتسعين الاجزاء من احد عشر جزءاً من درهم **الفصل السابع في الربوا**  
وهي تثبت في البيع مع وصفين الجنسية والكيل او الوزن وفي القرض مع اشتراط  
النفع اما الثاني فسيأتي واما الاول فيقف بيانه على امور الاول في بيان الجنس  
وضابطه كل شيئين يتناولهما اللفظ خاص كالحنطة بمثلها والارز بمثلها ويجوز بيع المتجانس  
وزنا بوزن نقد ولا يجوز مع زيادة ولا يجوز اسلاف احدهما في الآخر على الاظهر ولا يشترط  
التقابض قبل التفرق الا في الصرف ولو اختلف الجنس ان جاز التماثل والتفاضل  
نقداً وفي النسبة تردد والاحوط المنع والحنطة والشعير جنس واحد في الربوا على  
الاظهر لتناول اسم الطعام لهما وثمره النخل جنس واحد وان اختلفت انواعه وكذا  
ثمرة الكرم وكلما يعمل من جنس واحد يحرم التفاضل فيه كالحنطة بدقيقتها والشعير  
بسويقه والدبس المعمول من التمر وكذا ما يعمل من العنب بالعنب وما يعمل  
بالجنسين يجوز بيعه بهما وبكل واحد منهما بشرط ان تكون في الثمن زيادة من مجانسه

واللحوم مختلفة بحسب اختلاف اسماء الحيوان فالحم البقر والجواميس جنس واحد لدخولهما تحت لفظ البقر ولحم الضأن والمعز جنس لدخولهما تحت لفظ الغنم والابل عرايها وبخايتها جنس واحد والحمام جنس واحد ويقوي عندي ان كل ما يختص باسم منه فهو جنس على انفراد كالغنم والورشان وكذا السمك والوحشي من كل جنس مخالف لاهليه والالبان تتبع اللحمان في التجانس والاختلاف ولا يجوز التفاضل بين ما يستخرج من اللبن وبينه كزبد البقر مثلاً بحليبه ومخيضه وأقطه والادهان تتبع ما يستخرج منه فدهن السمسم جنس وكذا ما يضاف اليه كدهن البنفسج والنيلوفر ودهن البزرجنس آخر والخلول تتبع ما تعمل منه فخل العنب مخالف لخل الدبس ويجوز التفاضل بينهما نقداً وفي النسبة تردد \* الثاني اعتبار الكيل والوزن فلا ربوا الا في مكيل او موزون وبالمساواة فيهما يزول تحريم الربويات فلو باع ما لا كيل فيه ولا وزن متفاضلاً جاز ولو كان معدوداً كالثوب بالثوبين والثياب والبيضة بالبيضتين والبيض نقداً وفي النسبة تردد والمنع احوط ولا ربوا في الماء لعدم اشتراط الكيل والوزن في بيعه وثبت في الطين الموزون كالارمني على الاشبه والاعتبار بعادة الشرع فما ثبت انه مكيل او موزون في عصر النبي صلى الله عليه وآله بني عليه وما جهلت الحال فيه فيرجع الى عادة البلد ولو اختلفت البلدان فيه كان لكل بلد حكم نفسه وقيل يغلب جانب التقدير ويثبت التحريم عموماً والمراعى في المساواة وقت الابتاع فلو باع لحماً ثانياً بمقدد متساوياً جاز وكذا لو باع بساً برطب وكذا الوباة حنطة مبلولة بياسة لتحقق المماثلة وقيل بالمنع نظراً الى تحقق النقصان عند الجفاف او الى انضياف اجزاء مائية مجهولة وفي بيع الرطب بالتمر تردد والظاهر اختصاصه بالمنع اعتماداً على اشهر الروايتين **فروع الأول** اذا كان في حكم الجنس الواحد واحداهما مكيل والاخر موزون كالحنطة والدقيق

فبيع أحدهما بالآخر وزنا جائز وفي الكيل تردد والاحوط تعديلهما بالوزن \* الثاني  
بيع العنب بالزبيب جائز وقيل لا أطراداً لعلّة الرطب بالتمر والاول اشبه وكذا  
البحث في كل رطب مع يابسه \* الثالث يجوز بيع الادقة بعضها ببعض مثلاً بمثل  
وكذا الاخياز والخلول وان جهل مقدار ما في كل واحد من الرطوبة اعتماداً على  
تناول الاسم **تنمية** فيها مسائل \* الاولى لاربوا بين الوالد وولده ويجوز لكل منهما  
اخذ الفضل من صاحبه ولا بين المولى ومملوكه ولا بين الرجل وزوجته ولا بين  
المسلم واهل الحرب وتثبت بين المسلم والذمي على الاشهر \* الثانية لا يجوز بيع لحم  
بحيوان من جنسه كلحم الغنم بالشاة ويجوز بغير جنسه كلحم البقر بالشاة لكن بشرط  
ان يكون اللحم حاضراً \* الثالثة يجوز بيع دجاجة فيها بيضة بدجاجة خالية وبيع  
شاة في ضرعها لبن بشاة في ضرعها لبن او خالية او بلبن ولو كان من لبن جنسها \*  
الرابعة القسمة تميز احد الحقيين وليست بيعاً فيصح فيما فيه الربوا ولو اخذا أحدهما  
الفضل وتجاوز القسمة كيلاً وخرصاً ولو كانت الشركة في رطب وتمر متساويين واخذ  
أحدهما الرطب جاز \* الخامسة يجوز بيع مكوك من الحنطة بمكوك وفي أحدهما  
عقد التبن ودناقه وكذا لو كان في أحدهما زوان او يسير من تراب لانه مما جرت العادة  
بكونه فيه \* السادسة يجوز بيع درهم ودينار بدينارين ودرهمين ويصرف كل واحد  
منهما الى غير جنسه وكذا لو جعل بدل الدينار او الدرهم شيء من المتاع وكذا مدّ  
من تمر ودرهم بمدين وامداد ودرهمين ودرهم وقد يتخلص من الربوا بان يبيع  
احد المتبائعين سلعته من صاحبه بجنس غيرها ثم يشتري الاخرى بالثمن ويسقط  
اعتبار المساواة وكذا لو وهبه سلعته ثم وهبه الآخر او اقضه صاحبه ثم اقضه هو وتبارياً  
وكذا لو تبايعا وهبه الزيادة كل ذلك من غير شرط \* الثالث الصرف وهو بيع الاثمان  
بالاثمان ويشترط في صحة بيعها زائد على الربويات التقابض في المجلس فلوا افترقا



قبل التقابض بطل الصرف على الاظهر ولو قبض البعض صح فيما قبض حسب  
ولو فارقا المجلس مصطحبين لم يبطل ولم وكل احدهما في القبض عنه فتقبض الوكيل قبل  
تفرقهما صح ولو قبض بعد التفرق بطل ولو اشترى منه دراهم ثم ابتاع بها دنانير قبل  
قبض الدراهم لم يصح الثاني ولو افترا بطل العقدان ولو كان له عليه دراهم فاشترى  
بها دنانير صح وان لم يتقابضا وكذا لو كان له دنانير فاشترى بها دراهم لان النقدين  
من واحد ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد ولو تقابضا ويجوز في الجنسين ويستوي  
في وجوب التماثل المصوغ والمكسور وجيد الجوهر ورديّه واذا كان في الفضة غش  
مجهول لم تبّع الا بالذهب او بجنس غير الفضة وكذا الذهب ولو علم جازييعه بمثل  
جنسه مع زيادة تقابل الغش ولا يباع تراب معدن الفضة بالفضة احتياطا وياع بالذهب  
وكذا معدن الذهب ولو جمعا في صفة جازييعهما بالذهب والفضة معا ويجوز بيع جوهر  
الرصاص والصفر بالذهب والفضة وان كان فيه يسير من فضة او ذهب لان الغالب  
غيرهما ويجوز اخراج الدراهم المغشوشة مع جهالة الغش اذا كانت معلومة الصرف بين  
الناس وان كانت مجهولة الصرف لم يجز انفاقها الا بعد ابانة حالها **مسائل عشر\***  
الاولى الدراهم والدنانير تتعينا فلوا اشترى شيئا بدراهم او دنانير لم يجز دفع غيرهما  
ولو تساوت الاوصاف \* الثانية اذا اشترى دراهم بمثلها معينة فوجد ما صار اليه من غير  
جنس الدراهم كان البيع باطلا وكذا لو باعه ثوبا كنانا فبان صونا ولو كان البعض من  
غير الجنس بطل فيه حسب وله رد الكل لتبعض الصفقة وله اخذ الجيد بحصته من  
التمن وليس له بدله لعدم تناول العقد له ولو كان الجنس واحدا وبه عيب كخشونة  
الجوهر او اضطراب السكة كان له رد الجميع او امساكه وليس له رد المعيب وحده  
ولا بداله لان العقد لم يتناوله \* الثالثة اذا اشترى دراهم في الذمة بمثلها او وجد ما صار اليه  
غير فضة قبل التفرق كان له المطالبة بالبدل وان كان بعد التفرق بطل الصرف

ولو كان البعض بطل فيه وصح في الباقي وان لم يخرج بالعيب من الجنسية كان مخيرا بين الرد والامساك بالثمن من غير ارش وله المطالبة بالبدل قبل التفريق قطعا وفيما بعد التفريق تردد \* الرابعة اذا اشترى دينارا بدينار ودفعه فزاد زيادة لا تكون الا غلطا او تعمدًا كانت الزيادة في يد البائع امانة وكانت للمشتري في الدينار مشاعة \* الخامسة روي جواز ابتياع درهم بدرهم مع اشتراط صياغة خاتم وهل يعدى الحكم الاشبه لا \* السادسة الاواني المصوغة من الذهب والفضة ان كان كل واحد منهما معلوما جاز بيعه بجنسه من غير زيادة وبغير الجنس وان زاد وان لم يعلم وامكن تخليصهما لم تبع بالذهب ولا بالفضة وبيعت بهما او بغيرهما وان لم يمكن وكان احدهما اغلب بيعت بالاثقل وان تساويا تغلبا بيعت بهما \* السابعة المراكب المحلاة ان علم ما فيها بيعت بجنس الحلية بشرط ان يزيد الثمن عما فيها او توهب الزيادة من غير شرط وبغير جنسها مطلقا وان جهل ولم يمكن نزعها الامع الضرر بيعت بغير جنس حليتها وان بيعت بجنس الحلية قيل يجعل معها شي من المتاع وتباع بزيادة عما فيها تقريبا دفعا للضرر النزع \* الثامنة لو باع ثوبا بعشرين درهما من صرف العشرين بالدينار لم يصح لجهالة \* التاسعة لو باع مائة درهم بدينار الادرها لم يصح للجهالة وكذا لو كان ذلك ثمنًا لما لاربوا فيه ولو قدر قيمة الدرهم من الدينار جاز لارتفاع الجهالة \* العاشرة لو باع خمسة دراهم بنصف دينار قيل كان له شق دينار ولا يلزم المشتري صحيح الا ان يريد بذلك نصف المثل عرفا وكذا الحكم في غير الصرف وتراب الصياغة يباع بالذهب والفضة معا او بعرض غيرهما ثم يتصدق به لان اربابه لا يتميزون

**الفصل الثامن في بيع الثمار والنظر في ثمرة النخل والفواكه والخضر والموادق**  
**اما النخل** فلا يجوز بيع ثمرة قبل ظهورها عاما وفي جواز بيعها كذلك عامين فصاعدا تردد والمروي الجوز ويجوز بعد ظهورها وبدولها عامين بشرط التقطع.

وبغيره منفردة ومنضمة ولا يجوز بيعها قبل بدو صلاحها عاماً إلا أن يضم إليها ما يجوز بيعه أو بشرط القطع أو عامين فصاعداً ولو بيعت عاماً من دون الشروط الثلاثة قيل لا يصح وقيل يكره وقيل يراعى السلامة والأول أظهر ولو بيعت مع أصولها جاز مطلقاً وبدو الصلاح أن تصفر أو تحمر أو تبلغ مبلغاً يؤمن عليها العاهة وإذا أدرك بعض ثمرة البستان جاز بيع ثمرة أجمع ولو أدركت ثمرة بستان لم يجز بيع البستان الآخر ولو ضم إليه وفيه تردد والوجه الصحة **وأما** الأشجار فلا يجوز بيعها حتى يبدو صلاحها وحده أن ينعقد الحب ولا يشترط زيادة عن ذلك على الأشبه وهل يجوز بيعها سنتين فصاعداً قبل ظهورها قيل نعم والأولى المنع لتحقيق الجهالة وكذا الوضم إليها شيئاً قبل انعقادها وإذا انعقد جاز بيعه مع أصوله ومنفرداً سواء كان بارزاً كالنخلة والمشمش والعنب أو في قشر يحتاج إليه لأخاره كالجوز في القشر الأسفل وكذا اللوز أو في قشر لا يحتاج إليه كالقشر الأعلى للجوز والباقي للأخضر والبرطمان والعدس وكذا السنبل سواء كان بارزاً كالشعير أو مستتراً كالحنطة منفرداً ومع أصوله قائماً وحصيداً **وأما** الأخضر فلا يجوز بيعها قبل ظهورها ويجوز بعد انعقادها لقطة واحدة ولقطات وكذا ما يقطع فيستخلف كالرطبة والبقول جزءة وجزات وكذا ما يختلط بالحناء والتوت ويجوز بيعها منفردة ومع أصولها ولو باع الأصول بعد انعقاد الثمرة لم تدخل في البيع إلا بالشرط ووجب على المشتري ابقاؤها إلى أن يبلوغها وما يحدث بعد الابتاع للمشتري **وأما** اللواحق فمسائل الأولى يجوز أن يستثنى ثمرة شجرات أو نخلات بعينها وأن يستثنى حصة مشاعة أو أوطاً معلومة ولو خاست الثمرة سقط من الثمن بحسابه \* الثانية إذا باع ما بدا صلاحه فاصيب قبل قبضه كان من مال بائعه وكذا لو تلفه البائع وإن اصاب البعض أخذ السليم بحصته من الثمن ولو تلفه اجنبي كان المشتري بالخيار بين فسخ البيع ومطالبة المتلف ولو كان بعد القبض وهو التخلية

لم يرجع على البائع بشيء على الاشبه ولو اتلفه المشتري في يد البائع استقر العقد وكان الاتلاف كالقبض وكذا لو اشترى جارية واعتقها قبل القبض \* الثالثة يجوز بيع الثمرة في اصولها بالاثمان والعروض ولا يجوز بثمرة منها وهي المزابنة وقيل بل هي بيع الثمرة في النخل بتمر ولو كان على الارض وهو اظهر وهل يجوز ذلك في غير ثمرة النخل من شجر الفواكه قيل لانه لا يؤمن من الربوا وكذا لا يجوز بيع السنبل بحب منه اجماعا وهي المحافلة وقيل بل هي بيع السنبل بحب من جنسه كيف كان ولو كان موضوعا على الارض وهو الاظهر \* الرابعة يجوز بيع العرايا بخرصها تمرا والعريه هي النخلة تكون في دار الانسان وقال اهل اللغة لو في بستانه وهو حسن وهل يجوز بيعها بخرصها من تمرها الاظهر لا ولا يجوز بيع ما زاد على الواحدة نعم لو كان له في كل دار واحدة جاز ولا يشترط في بيعها بالثمرة التقابض قبل التفرق بل يشترط التعجيل حتى لا يجوز اسلاف احدهما في الآخر ولا يجب ان يتماثل في الخرص بين ثمرتها عند الجفاف وثمرتها عملاً بظاهر الخبر ولا عريه في غير النخل \* فرع لو قال بعثك هذه الصبرة من التمر او الغلة بهذه الصبرة من جنسها سواء بسواء لم يصح ولو تساوى عند الاعتبار الا ان يكون عارفين بقدرهما وقت الابتياح وقيل يجوز ان لم يعلما فان تساوى عند الاعتبار صح والابطل ولو كانتا من جنسين جاز ان تساويا وان تفاوتتا ولم يتمانعا بان بذل صاحب الزيادة او قنع صاحب النقيصة والافسخ البيع والاشبه انه لا يصح على تقدير الجهالة وقت الابتياح \* الخامسة يجوز بيع الزرع قصيلا فان لم يقطعه فلبائع قطعه وله تركه والمطالبة باجرة ارضه وكذا لو اشترى نخلا بشرط القطع \* السادسة يجوز ان يبيع ما ابتاعه من الثمرة بزيادة عما ابتاعه او نقصان قبل قبضه وبعده \* السابعة اذا كان بين اثنين نخل او شجرة فتقبل احدهما بحصة صاحبه بشيء معلوم كان جائزا \* الثامنة اذا مر الانسان بشيء من النخل او شجر الفواكه او الزرع

اتفاقا جازان يأكل من غير افساد ولا يجوز ان يأخذ معه شيئا **الفصل التاسع**  
في بيع الحيوان والنظر فيمن يصح تملكه واحكام الابتاع ولواحقه **أما الاول**  
فالكفر الاصلي سبب لجواز استرقاق المحارب وذرا ربه ثم يسرى الرق في أعقابه  
وان زال الكفر مالم تعرض الاسباب المحررة ويملك اللقيط من دار الحرب ولا يملك  
من دار الاسلام ولو بلغ فأقر بالرق قيل لا يقبل وقيل يقبل وهو شبهه ويصح ان يملك  
الرجل كل واحدٍ مما احدى عشر وهم الآباء والامهات والاجداد والجدات وان علوا  
والاولاد واولادهم ذكورا واناثا وان سفلوا ولاخوات والعمات والخالات وبنات  
الاخ وبنات الاخت وهل يملك هؤلاء من الرضاع قيل نعم وقيل لا وهو الاشهر  
ويكره ان يملك ما عدا هؤلاء من ذوي قرابة كالاخ والعم والخال واولادهم وتملك  
المرأة كل احدى عدا الآباء وان علوا والاولاد وان نزلوا نسبا وفي الرضاع تردد والمنع  
اشهر وانما ملك احدى الزوجين صاحبه استقر الملك ولم تستقر الزوجية ولو اسلم الكافر  
في ملك مثله أجبر على بيعه من مسلم ولمولاه ثمنه ويحكم برق من أقر على نفسه  
بالعبودية اذا كان مكلفا غير مشهور بالحرية ولا يلتفت الى رجوعه ولو كان المقر له  
كافرا وكذا لو اشترى عبدا فادعى الحرية لكن هذا تقبل دعواه مع البينة \* **الثاني**  
في احكام الابتاع اذا حدث في الحيوان عيب بعد العقد وقبل القبض كان المشتري  
بالخيار بين رده وامساكه وفي الارش تردد ولو قبضه ثم تلف او حدث فيه حدث في  
الثلاثة كان من مال البائع مالم يحدث فيه المشتري حدثا ولو حدث فيه عيب من  
غير جهة المشتري لم يكن ذلك العيب مانعا من الرد باصل الخيار وهل يلزم البائع  
ارشه فيه تردد والظاهر لا ولو حدث العيب بعد الثلاثة منع الرد بالعيب السابق  
وان ابايع الحامل فالولد للبائع على الاظهر الا ان يشترط المشتري ولو اشتراها فسقط  
الولد قبل القبض رجع المشتري بحصة الولد من الثمن وطريق ذلك ان تقوم الامه

حاملًا وحائلاً ويرجع بنسبة التفاوت من الثمن ويجوز ابتياع بعض الحيوان مشاعاً كالنصف والربع ولوباع واستثنى الرأس والجلد صم ويكون شريكاً بقدر قيمة ثنياه على رواية السكوني وكذا لو اشترك اثنان او جماعة وشرط احدهم لنفسه الرأس والجلد كان شريكاً بنسبة ماله ولو قال اشترى حيواناً بشركتي صم ويثبت البيع لهما وعلى كل واحد نصيب الثمن ولو اذن احدهما لصاحبه ان ينقذ عنه صم ولو تلف كان بينهما وله الرجوع على الأمر بما بقده عنه ولو قال له الربيع لنا ولا خسران عليك فيه تردد والمروى الجوار ويجوز النظر الى وجد المملوكة ومحاسنها اذا اراد شراًها ويستحب لمن اشترى مملوكاً ان يغير اسمه وان يطعمه شيئاً من الحلوة وان يتصدق عنه بشيء ويكره وطمي من ولدت من الزنا بالملك والعقد على الاظهر وان يري المملوك ثمنه في الميزان \* الثالث في لواحق هذا الباب وهي مسائل \* الأولى العبد لا يملك وقيل يملك فاضل الضريبة وهو المروى وارش الجناية على قول ولو قيل يملك مطلقاً لكنه محجور عليه بالرق حتى يأذن له المولى كان حسناً \* الثانية من اشترى عبداً له مال كان ماله لمولاه الا ان يشترطه المشتري وقيل ان لم يعلم به البائع فهو له وان علم فهو للمشتري والاول اشهر ولو قال للمشتري اشترني ولك عليّ كذا لم يلزمه ان اشتراه وقيل ان كان له مال حين قال لزم والا فلا وهو المروى \* الثالثة اذا ابتاعه وماله فان كان الثمن من غير جنسه جاز مطلقاً وكذا يجوز بجنسه اذا لم يكن ربواً ولو كان ربواً يبيع بجنسه فلا بد من زيادة عن ماله يقابل المملوك \* الرابعة يجب ان يستبرأ الامة قبل بيعها ان كان وطئها المالك بحیضة او خمسة واربعين يوماً ان كان مثلها تحيض ولم تحض وكذا المشتري اذا جهل حالها ويسقط استبرأؤها اذا اخبر الثقة انه استبرأها وكذا لو كانت لامرأة اوفي سن من لا تحيض لصغرها وكبرها او حاملاً او حائضاً الا بقدر زمان حيضها نعم لا يجوز وطئ الحامل قبلاً

## ( كتاب التجارة ) \* فصل في بيع الحيوان \* ١٧٧

قبل ان يمضي لها اربعة اشهر وعشرة ويكره بعدها ولو وطئها عزل عنها استحبابا  
ولو لم يعزل كره له بيع ولدها واستحب ان يعزل له من ميراثه قسطا \* الخامسة التفرقة  
بين الاطفال وامهاتهم قبل استغنائهم عنهم مُحَرَّمَةٌ وقيل مكروهة وهو الاظهر والاستغناء  
يحصل ببلوغ سبع وقيل يكفي استغنائه عن الرضاع والاول اظهر \* السادسة من  
اولد جارية ثم ظهر انها مستحقة انتزعا المالك وعلى الواطئ عشر قيمتها ان كانت  
بكرًا ونصف العشر ان كانت ثيبًا وتيل بحجب مهر امثالها والاول مروى والولد  
حر وعلى ابيه قيمته يوم ولد حيا ويرجع على البائع بما اغترمه من قيمة الولد وهل  
يرجع بما اغترمه من مهر واجرة قيل نعم لان البائع اباحه بغير عوض وقيل لا الحصول  
عوض في مقابلته \* السابعة ما يؤخذ من دار الحرب بغير ان الامام يجوز تملكه  
في حال الغيبة ووطئ لامة ويستوي في ذلك ما يسيبه المسلم وغيره وان كان فيها حق  
للامام او كانت للامام خاصة \* الثامنة اذا دفع الى مأذون مالا يشتري به نسمة  
ويعتقها ويحج عنه بالباقي فاشترى اباة ودفع اليه بقية المال فحج به فاختلف مولاة  
وورثة الامر ومولى الاب فكل يقول اشترى بمالي قيل يرد الى مواليه رقائم يحكم  
به لمن اقام البينة على رواية بن اَشِيَم وهو ضعيف وقيل يرد الى مولى المأذون  
ما لم يكن هناك بينة وهو شبهه \* التاسعة اذا اشترى عبدا في الذمة ودفع البائع عشرين  
وقال اختر احدهما فابق واحد قيل يكون التالف بينهما ويرجع بنصف الثمن  
فان وجده اختاروا الا كان الموجود لهما وهو بناء على انحصار حقة فيهما ولو قيل  
التالف مضمون بقيمته وله المطالبة بالعبد الثابت في الذمة كان حسنا اما لو اشترى  
عبدا من عشرين لم يصح العقد وفيه قول موهوم \* العاشرة اذا وطئ احد الشريكين  
مملوكة بينهما سقط الحد مع الشبهة ويثبت مع انتنائها لكن يسقط منه بقدر نصيب  
الواطئ ولا تقوم عليه بنفس الوطئ على الاصح ولو حملت قومت عليه حصص

الشركاء وانعتد الولد حراً وعلى ابنته قيمة حصصهم يوم ولد حياً \* الحادية عشر المملوكان المأذون لهما اذا ابتاع كل واحد منهما صاحبه من مولاه حكم بعتد السابق فان اتفقا في وقت واحد بطل العتدان وفي رواية يقرع بينهما وفي اخرى يُذرع الطريق ويحكم للأعرب والاول اظهر \* الثانية عشر من اشترى جارية سُرقت من ارض الصلح كان له ردها على البائع واستعادة الثمن ولو مات، اخذ من وارثه ولو لم يخلف وارثا استُسعيت في ثمنها وقيل تكون بمنزلة اللقطة ولو قيل تسلم الى الحاكم ولا تستسعي

كان اشبه \* **الفصل العاشر في السلف والنظر فيه يستدعي مقاصد \* الاول** السلم وهو ابتياع مال مضمون الى اجل معلوم بمال حاضر او في حكمه وينعتد بلفظ اسلمت واسلفت وما ادى معنى ذلك ولفظ البيع والشراء وهل ينعتد البيع بلفظ السلم كان يقول اسلمت اليك هذا الدينار في هذا الكتاب الاشبه نعم اعتباراً بقصد المتعاطدين ويجوز اسلاف الاعراض في الاعراض اذا اختلفت وفي الاثمان واسلاف الاثمان في الاعراض ولا يجوز اسلاف الاثمان في الاثمان ولو اختلفت **الثاني** في شرائطه وهي سنة الاول والثاني ذكر الجنس والوصف والضابطة ان كل ما يختلف لاجله الثمن فذكره لازم ولا يطلب في الوصف الغاية بل يتصر على ما يتناول الاسم ويجوز اشتراط الجيد والردى ولو شرط الاجود لم يصح لتعذره وكذا لو شرط الاردى ولو قيل في هذا بالجواز كان حسناً لا مكان التخلص ولا بد ان يكون العبارة الدالة على الوصف معلومة بين المتعاطدين ظاهرة في اللغة حتى يمكن استعلامها عند اختلافهما واذا كان الشيء مما لا ينضبط بالوصف لم يصح السلم فيه كاللحم نيئ ومشوي والخبز وفي الجلود تردد وقيل يجوز مع المساعدة وهو خروج من السلم ولا يجوز في النبل المعمول ويجوز في عيدانه قبل نحتها ولا في الجواهر والآلئ لتعذر ضبطها وتفاوت الاثمان مع اختلاف اوصافها ولا في العقار والارضين ويجوز السلم في الخضرو الفواكه وكذا ما تنبت الارض



وفي البيض والجوز واللوز وفي الحيوان كله والاناسي والالبان والسمون والشحوم  
والاطياب والملابس والاشربة والادوية بسيطها ومركبها ما لم يشتبه بمقدار عقاقيرها  
وفي جنسين مختلفين صفة واحدة ويجوز الاسلاف في شاة لبن ولا يلزم تسليم ما فيه  
لبن بل شاة من شأنها ذلك ويجوز في شاة معها ولدها وقيل لا يجوز لان ذلك  
مما لا يوجد الا نادر او كذا التردد في جارية حامل لجهالة الحمل وفي الاسلاف في جواز  
القرّ تردد \* الشرط الثالث قبض رأس المال قبل التفريق شرط في صحة العقد ولو افترقا  
قبله بطل ولو قبض بعض الثمن صح في المقبوض وبطل في الباقي ولو شرط ان يكون  
الثمن من دين عليه قيل يبطل لانه بيع دين بمثله وقيل يكره وهو شبهه \* الشرط  
الرابع تقدير السلم بالكيل او الوزن العامين ولو عوّل على صخرة مجهولة او مكيال  
مجهول لم يصح ولو كان معيناً ويجوز الاسلاف في الثوب اذ رعا وكذا كل مذروع  
وهل يجوز الاسلاف في المعدود عدداً الوجه لا ولا يجوز الاسلاف في التصب اطناً  
ولا يجوز في الحطب حزماً ولا في المجزوز جزراً ولا في الماء قرباً وكذا الابدان يكون  
رأس المال مقدراً بالكيل العام او الوزن ولا يجوز الاقتصار على مشاهدته ولا يكفي  
دفعه مجهولاً كقبضة من دراهم وقبة من طعام \* الشرط الخامس تعيين الاجل فلونذكر  
اجلاً مجهولاً كأن يقول متى اردت او اجلاً يحتمل الزيادة والنقصان كندوم الحاج  
كان باطلاً ولو اشتراه حالاً قيل يبطل وقيل يصح وهو المروي لكن بشرط ان يكون  
عام الوجود في وقت العقد \* الشرط السادس ان يكون وجوده غالباً وقت حلوله  
ولو كان معدوماً وقت العقد ولا بد ان يكون الاجل معلوماً للمتعاقدين ولو قال الى  
جمادى حمل الى اقربهما وكذا الى ربيع وكذا الى الخميس والجمعة ويحمل الشهر  
منذ الاطلاق على مدة بين هلالين او ثلثين يوماً ولو قال الى شهر كذا حلّ باول  
جزء من ليلة الهلال نظراً الى العرف ولو قال الى شهرين وكان في اول الشهر عد شهرين

اهلته وان اوقع العقد في اثناء الشهر اتم من الثالث بقدر الغائت من شهر العقد وقيل  
يتمه بثلاثين يوما وهو شبه ولو قال الى يوم الخميس حل باول جزء منه ولا يشترط ذكر  
موضع التسليم على الاشبه ولو كان في حمله مؤنة **المقصد الثالث** في احكامه  
وفيه مسائل \* **الاولى** اذا اسلف في شيء لم يجز بيعه قبل حلوله ويجوز بعده وان  
لم يقبضه على من هو عليه وعلى غيره على كراهية وكذا يجوز بيع بعضه وتوليته وتولية  
بعضه ولو قبضه ثم باعه زالت الكراهية \* **الثانية** اذا دفع المسلم اليه دون الصفة ورضي  
المسلم صح وبرئ سواء شرط ذلك لاجل التعجيل او لم يشترط وان اتى بمثل صفته  
وجب قبضه او ابراء المسلم اليه ولو امتنع قبضه الحاكم اذا سأل المسلم اليه ذلك  
ولو دفع فوق الصفة وجب قبوله ولو دفع اكثر لم يجب قبول الزيادة اما لو دفع غير  
جنسه لم يبرأ الا بالتراضي \* **الثالثة** اذا اشترى كرا من طعام بمائة درهم وشرط تأجيل  
خمسین بطل في الجميع على قول ولو دفع خمسين وشرط الباقي من دين له على  
المسلم اليه صح فيما دفع وبطل فيما قابل الدين وفيه تردد \* **الرابعة** لو شرطا موضعا  
للتسليم فتراضيا بقبضه في غيره جاز وان امتنع احدهما لم يجبر \* **الخامسة** اذا قبضه  
فقد تعين وبرئ المسلم اليه فان وجد به عيبا فردّه زال ملكه عنه وعاد الحق الى  
الذمة سليما من العيب \* **السادسة** اذا وجد برأس المال عيبا فان كان من غير جنسه  
بطل العقد وان كان من جنسه رجع بالارش ان شاء وان اختار الرد كان له \* **السابعة**  
اذا اختلفا في القبض هل كان قبل التفرق او بعده فالقول قول من يدعي الصحة  
ولو قال البائع قبضته ثم ردتّه اليك قبل التفرق كان القول قوله مع يمينه مراعاة  
لجانب الصحة \* **الثامنة** اذا حلّ الاجل وتأخر التسليم لعارض ثم طالب بعد انقضاء  
كان بالخيار بين الفسخ والصبر ولو قبض البعض كان له الخيار في الباقي وله الفسخ  
في الجميع \* **التاسعة** اذا دفع الى صاحب الدين عروضا على انها تضاع ولم يساعده

احتسب بقيمتها يوم القبض \* العاشرة يجوز بيع الدين بعد حلوله على الذي هو عليه وعلى غيره فان باعه بما هو حاضر صم وان باعه بمضمون حال صم ايضا وان اشترط تأجيله قيل يبطل لانه بيع دين بدين وقيل يكره وهو الاشبه \* الحادية عشر اذا سلف في شيء وشرط مع السلف شيئا معلوما صم ولو اسلف في غنم وشرط اصواف نعجات معينة قيل يصح وقيل لا وهو اشبه ولو شرط ان يكون الثوب من غزل امرأة معينة او الغلة من قراح بعينه لم يضمن **المقصد الرابع في الاقالة** وهي فسخ في حق المتعاقدين وغيرهما ولا تجوز الاقالة بزيادة عن الثمن ولا نقصان وتبطل الاقالة بذلك لفوات الشرط وتصح الاقالة في العقد وفي بعضه سلما كان او غيره **فروع** \* **الاول** لا تثبت الشفعة بالاقالة لانها تابعة للبيع \* **الثاني** لا تسقط اجرة الدلال بالتقاييل لسبق الاستحقاق \* **الثالث** اذا تقايلا رجع كل عوض الى مالكه فان كان موجودا اخذه وان كان مفقودا ضمن بمثله ان كان مثليا والا بقيمته وفيه وجه آخر \* **المقصد الخامس** في القرض والنظر في امور ثلاثة \* **الاول** في حقيقته وهو لفظ يشتمل على ايجاب كقوله اقترضتلك او ما يؤدى معناه مثل تصرف فيه او انتفع به وعليك رد عوضه وعلى قبول وهو اللفظ الدال على الرضاء بالايجاب ولا يقتص في عبارة وفي القرض اجر ينشأ من معونة المحتاج تطوعا والاقتصار على رد العوض فلو شرط النفع حرم ولم يقد الملك نعم لو تبرع المقرض بزيادة في العين او الصنفه جاز ولو شرط الصحاح عوض المكسرة قيل يجوز والوجه المنع \* **الثاني** ما يصح اقراضه وهو كل ما يضبط وصفه وقدره فيجوز اقراض الذهب والفضة وزنا والحنطة والشعير كالا ووزنا والخبز وزنا وعددا نظرا الى التعارف وكل ما يتساوى اجزاءه يثبت في الذمة مثله كالحنطة والشعير والذهب والفضة وما ليس كذلك يثبت في الذمة قيمته وقت التسليم ولو قيل يثبت مثله ايضا كان حسنا ويجوز اقراض الجوازي وهل يجوز اقراض اللاي قيل لا وعلى القول بضمنان القيمة

ينبغي الجواز \* الثالث في احكامه وهي مسائل \* الاولى القرض يملك بالتبض لا بالتصرف لانه فرع الملك فلا يكون مشروطا به وهل للمقرض ارتجاعه قيل نعم ولو كره المقرض وقيل لا وهو الاشبه لان فائدة الملك التسلط \* الثانية لو شرط التاجيل في القرض لم يلزم وكذا الواجل الحال لم يتأجل وفيه رواية مهجورة تحمل على الاستحباب ولا فرق بين ان يكون مهرا او ثمن مبيع او غير ذلك ولو اخره بزيادة فيه لم تثبت الزيادة لا الاجل نعم يصح تعجيله باسقاط بعضه \* الثالثة من كان عليه دين وغاب صاحبه غيبة منقطعة يجب ان ينوي قضاءه وان يعزل ذلك عند وفاته فيوصي به ليوصل الى ربه او الى وارثه ان ثبت موته ولو لم يعرف اجتهد في طلبه ومع الياس يتصدق به عنه على قول \* الرابعة الدين لا يتعين ملكا لصاحبه الا بقبضه فلو جعله مضاربة قبل قبضه لم يصح \* الخامسة الذمي اذا باع ما لا يصح للمسلم تملكه كالخمر والخنزير جاز دفع الثمن الى المسلم من حق له ولو كان البائع مسلما لم يجز \* السادسة اذا كان لثنين مال في ذمم ثم تقاسما بما في الذمم فكل ما يحصل لهما وما يتوي منهما \* السابعة اذا باع الدين باقل منه لم يلزم المدين ان يدفع الى المشتري اكثر مما بذله على رواية **المقصد السادس** في دين المملوك لا يجوز للمملوك ان يتصرف في نفسه باجارة ولا استدانة ولا غير ذلك من العقود ولا بما في يده ببيع ولا هبة الا باذن سيده ولو حكم له بملكه وكذا لو اذن له المالك ان يشتري لنفسه وفيه تردد لانه يملك وطى الامة المبتاعة مع سقوط التحليل في حقه فان اذن له المالك في الاستدانة كان الدين لازما للمولى ان استبقاه ارباعه فان اعتقه قيل يستقر في ذمة العبد وقيل بل يكون باقيا في ذمة المولى وهو اشهر الروايتين ولومات المولى كان الدين في تركته ولو كان له غرماء كان غريم العبد كاحدهم واذا اذن له في التجارة اقتصر على موضع الاذن فلو اذن له بقدر معين لم يزد ولو اذن له في الابتاع انصرف الى التددل ولو اطلق

له النسبة كان الثمن في ذمة المولى ولوتلف الثمن وجب على المولى عوضه واذا اذن له في التجارة لم يكن ذلك اذنا للمملوك المأذون لا فتقاً والتصرف في مال الغير الى صريح الاذن ولو اذن له في التجارة دون الاستدانة فاستدان وتلف المال كان لازماً لذمة العبد وقيل يستسعي فيه معجلاً ولو لم يأذن له في التجارة ولا في الاستدانة واستدان فتلف كان لازماً لذمته يتبع به دون المولى **فرعان** الاول اذا اقترض او اشترى بغير اذن كان باطلاً وتستعاد العين وان تلفت يتبع بها اذا اعتق وايسر\* الثاني اذا اقترض مالاً فاخذ المولى فتلف في يده كان المقرض بالخيار بين مطالبة المولى وا تباع المملوك اذا اعتق وايسر **خاتمة** اجرة الكيال ووزان المتاع على البائع واجرة ناقد الثمن ووزانه على المبتاع واجرة بائع الامتعة على البائع ومشتريها على المشتري ولوتبرع لم يستحق الاجرة ولو اجاز المالك واذا باع واشترى فأجرة ما يبيع على الأمر ببيعه واجرة الشراء على الأمر بالشراء ولا يتولاهما الواحد واذا هلك المتاع في يد الدال لم يضمنه ولو فرط ضمن وان اختلفا في التفريط كان القول قول الدال مع يمينه ما لم يكن بالتفريط بينة وكذا لو ثبت التفريط واختلفا في القيمة

## كتاب الرهن

والنظر فيه يستدعي فصلاً **الفصل الاول** في الرهن وهو وثيقة لدين المرتهن ويفتقر الى الايجاب والقبول والايجاب كل لفظ دل على الارتهان كقوله رهنك او هذه وثيقة عندك وما أدى هذا المعنى ولو عجز من النطق كفت الإشارة ولو كتب بيده والحال هذه وعرف ذلك من قصده جاز والقبول هو الرضا بذلك الايجاب ويصح الارتهان سفراً وحضراً وهل القبض شرط فيه قيل لا وقيل نعم وهو الاصح ولو قبضه من غير اذن الراهن لم ينعقد وكذا لو اذن في قبضه ثم رجع قبل قبضه وكذا لو نطق بالعقد ثم جن او اغمي عليه او مات قبل القبض وليس استدامة القبض شرطاً فلو عاد

الى الراهن او تصرف فيه لم يخرج عن الرهانة ولو رهن ماله في يد المرتهن لزم ولو كان غصباً لتحقق القبض ولو رهن ماله غائب لم يصبر رهننا حتى يحضر المرتهن او القائم مقامه عند الرهن ويقبضه ولو اقر الراهن بالإقباض قضى عليه اذا لم يعلم كذبه ولو رجع لم يقبل رجوعه وتسمع دعواه لو ادعى المواطاة على الاشهاد ويتوجه اليمين على المرتهن على الاشبه ولا يجوز تسليم المشاع الأبرضاء شريكه سواء كان مما ينقل او لا ينقل على الاشبه \* **الثاني** في شرائط الرهن ومن شرطه ان يكون عيناً مملوكة يمكن قبضه ويصح بيعه سواء كان مشاعاً او منفرداً فالورهن ديناً لم ينقذ وكذا الورهن منفعة كسكنى الدار وخدمة العبد وفي رهن المدبر تردد والوجه ان رهن رقبته ابطال لتدبيره اما لو صرح برهن خدمته مع بقاء التدبير قيل يصح التنازل الى الرواية المتضمنة لجواز بيع خدمته وقيل لا لتعذر بيع المنفعة منفردة وهو اشبه ولو رهن ما لا يملك لم يمض ووقف على اجازة المالك وكذا لو رهن ما يملك وما لا يملك مضى في ملكه ووقف في حصة الشريك على اجازته ولو رهن المسلم خمره لم يصح ولو كان عند الذمي ولو رهنها الذمي عند مسلم لم يصح ايضا ولو وضعها على يذمي على الاشبه ولو رهن ارض الخراج لم يصح لانها لم تتعين لواحد نعم يصح رهن ما بها من ابنية وآلات وشجر ولو رهن ما لا يصح اقتباضه كالطير في الهواء والسموك في الماء لم يصح رهنه وكذا لو كان مما يصح اقتباضه ولم يسلمه وكذا لو رهن عند الكافر عبداً مسلماً او مصحفاً وقيل يصح ويوضع على يد مسلم وهو اولي ولو رهن وثقال لم يصح ويصح الرهن في زمان الخيار سواء كان للبائع او للمشتري او لهما لانتقال المبيع بنفس العقد على الاشبه ويصح رهن العبد المرتد ولو كان عن فطرة والجاني خطاء وفي العمد تردد والاشبه الجواز ولو رهن ما يسرع اليه الفساد قبل الاجل فان شرط بيعه جاز والابطل وقيل يصح ويجبر على بيعه \* **الثالث** في الحق وهو كل دين ثابت في الذمة كالقرض وثمن

المبيع ولا يصح فيما لم يحصل سبب وجوبه كالرهن على ما يستدينه وعلى ثمن ما يشتريه ولا على ما حصل سبب وجوبه ولم يثبت كالدية قبل استقرار الجناية ويجوز على قسط كل حول بعد حلوله وكذا الجمالة قبل الرد ويجوز بعده وكذا مال الكتابة ولو قيل بالجواز فيه كان أشبه ويبطل الرهن عند نسخ الكتابة المشروطة ولا يصح على ما لا يمكن استيفاءه من الرهن كالأجرة للمتعلقة بعين المؤجر مثل خدمته ويصح فيما هو ثابت في الذمة كالعمل المطلق ولورهن على مال رهنا ثم استدان آخر وجعل ذلك الرهن عليهما جاز\* **الرابع** الراهن ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف ولا ينعقد مع الإكراه ويجوز لولي الطفل رهن ماله إذا افتقر إلى الاستدانة مع مراعاة المصلحة كأن يستهدم مقاره فيروم رمه أو يكون له أموال تحتاج إلى الانفاق لحفظها من التلف أو الانتقاص فيورهن بذلك ما يراه من أمواله إذا كان استيفاءها أعود\* **الخامس** في المرتهن ويشترط فيه كمال العقل وجواز التصرف ويجوز لولي اليتيم أخذ الرهن له ولا يجوز أن يسلف ماله إلا مع ظهور الغبطة له كان يبيع بزيادة عن الثمن إلى أجل ولا يجوز له اقراض ماله إلا غبطة نعم لو خشي على المال من غرق أو حرق أو نهب وما شاكله جاز اقراضه وأخذ الرهن ولو تعذر اقتصر على اقراضه من الثقة غالباً وإذا شرط المرتهن الوكالة في العقد لنفسه أو لغيره أو وضع الرهن على يد عدل معين لزم ولم يكن للراهن فسخ الوكالة على تردد وتبطل مع مؤنة دون الرهانة ولومات المرتهن لم تنتقل إلى الوارث إلا أن يشترط وكذا لو كان الوكيل غيره ولومات المرتهن ولم يعلم الرهن كان كسبيل ماله حتى يعلم بعينه ويجوز للمرتهن ابتياع الرهن والمرتهن أحق باستيفاء دينه من غيره من الغرماء سواء كان الراهن حياً أو ميتاً على الأشهر ولو أعوز ضرب مع الغرماء بالفاضل والرهن أمانة في يده لا يضمنه لو تلف ولا يسقط به شيء من حقه ما لم يتلف بتفريطه ولو تصرف فيه بركوب أو سكبي

او اجارة ضمن ولزمه الاجرة وان كان للرهن مؤنة كالدابة انفق عليها وثقاها وتيل اذا  
 انفق عليها كان له ركبها او يرجع على الراهن بما انفق ويجوز للمرتهن ان يستوفي  
 دينه مما في يده ان خاف جحود الوارث مع اعتراذه اموالو اعترف بالرهن وادعى  
 ديننا لم يحكم له وكلف البينة وله احلاف الوارث ان ادعى علمه ولو وطى المرتهن  
 الامة مؤثرا كان عليه عشر قيمتها او نصف العشر وقيل عليه مهر امثالها ولو طاعته  
 لم يكن عليه شيء واذا وضعه على يد عدل فللعدل رده عليهما او تسليمه الى من  
 يرضيانه ولا يجوز تسليمه مع وجودهما الى الحاكم ولا الى امين غيرهما من غير  
 انهما ولو سلمه ضمن ولو استترا قبضه الحاكم ولو كانا غائبين واراد تسليمه الى  
 الحاكم او عدل آخر من غير ضرورة لم يجز ويضمن لو سلم وكذا لو كان احدهما غائبا  
 وان كان هناك عذر سلمه الى الحاكم ولو دفعه الى غيره من غير ان الحاكم ضمن  
 واو وضعه على يد عدلين لم ينفرد به احدهما ولو اذن له الآخر ولو باع المرتهن الرهن  
 او العدل ودفع الثمن الى المرتهن ثم ظهر فيه عيب لم يكن للمشتري الرجوع على  
 المرتهن اما لو استحق الرهن استعاد المشتري الثمن منه واذا مات المرتهن كان للراهن  
 الامتناع من تسليمه الى الوارث فان اتفقا على امين والاسلمه الحاكم الى من  
 يرضيه ولو خان العدل نقله الحاكم الى امين غيره ان اختلف المرتهن والمالك \*

**السادس** في اللواحق وفيه مقاصد الاول في احكام متعلقة بالراهن لا يجوز للراهن  
 التصرف في الرهن باستخدام ولا سكنى ولا اجارة ولو باع او هب وقف على اجارة  
 المرتهن وفي صحة العتق مع الاجارة تردد والوجه الجواز وكذا المرتهن وفي متقه مع  
 اجارة الراهن تردد والوجه المنع لعدم الملك ما لم يسبق الاذن ولو وطى الراهن  
 فاحبلها صارت ام ولده ولا يبطل الرهن وهل تباع قيل لا مادام الولد حيا وقيل نعم لان  
 حق المرتهن اسبق والاول اشبه ولو وطى الراهن باذن المرتهن لم تخرج من الرهن



بالوطي ولو اذن له في بيعها فباع بطل الرهن ولا يجب جعل الثمن رهنا ولو اذن  
 الراهن للمرتين في البيع قبل الاجل لم يجز للمرتين التصرف في الثمن الا بعد حله  
 ولو كان بعد حله صم واذ احل الاجل وتعدرا الاداء كان للمرتين البيع ان كان وكلا  
 والارفع امره الى الحاكم ليلزمه البيع فان امتنع كان له حبسه وله ان يبيع ما به  
 الثاني في احكام متعلقة بالرهن الرهن لازم من جهة الراهن ليس له انتزاعه  
 الامع اقباض الدين او البراء منه او تصريح المرتين باستقاطحة من الارتهان وبعد  
 ذلك يبقى امانة في يد المرتين لا يجب تسليمه الامع المطالبة ولو شرط ان لم يؤد  
 ان يكون الرهن مبيعاً لم يصح ولو غصبه ثم رهنه صح ولم يزل الضمان وكذا لو كان  
 في يده ببيع فاسد ولو اسقط عنه الضمان صح وما يحصل من الرهن من فائدة فهي  
 للراهن ولو حملت الشجرة او الدابة او المملوكة بعد الارتهان كان الحمل رهنا كالاصل  
 على الاظهر ولو كان في يده رهنان بدينين متغايرين ثم ادّى احدهما لم يجز امساك  
 الرهن الذي يخصه بالدين الآخر وكذا لو كان له دينان وباحدهما رهن لم يجز  
 ان يجعله رهناً بهما ولا ان ينقله الى دين مستأنف واذ ارهن مال غيره باذنه ضمنه  
 بقيمته ان تلف او تعذر امانته ولو بيع باكثر من ثمن مثله كان له المطالبة بما بيع  
 به واذ ارهن النخل لم تدخل القمرة وان لم يوبر وكذا ان رهن الارض لم يدخل  
 الزرع ولا الشجر ولا النخل ولو قال بحقوقها دخل وفيه تردد ما لم يصرح وكذا ما ينبت  
 في الارض بعد رهنها سواء انبتته الله سبحانه او الراهن او الاجنبي اذا لم يكن الغرس  
 من الشجر الموهون وهل يجبر الراهن على ازالته قيل لا وقيل نعم وهو الاشبه ولو رهن  
 لقطة مما يلقط كالخيار فان كان الحق يحل قبل تجدد الثانية صح وان كان متأخراً  
 تأخراً يلزم منه اختلاط الرهن بحيث لا يتميز قيل يبطل والوجه انه لا يبطل وكذا  
 البحث في رهن الخرطة مما يخرط والجزء مما يجز واذ اجنى الموهون ممداً تعلقت

الجناية بوقته وكان حق المجني عليه اولى وان جنى خطأ فان افتكه المولى بقي رهنا وان سلمه كان للمجني عليه منه بقدر ارش الجناية والمجاني رهنا وان استوعبت الجناية قيمته كان المجني عليه اولى به من المرتهن ولو جنى على مولا عمدا انتص منه ولا يخرج من الرهانة ولو كانت الجناية نفسا جاز قتله اما لو كانت خطأ لم يكن لمولا عليه شيء وبقي رهنا ولو كانت الجناية على من يرثه المالك ثبت للمالك ما ثبت للمورث من القصاص منه وانتزاعه في الخطأ ان استوعبت الجناية قيمته او اطلاق ما قابل الجناية ان لم يستوعب ولو تلف الرهن متلف الزم قيمته ويكون رهنا ولو تلفه المرتهن لكن لو كان وكيفا في الاصل لم يكن وكيفا في القيمة لان العقد لم يتناولها ولو رهن مصيرا فصار خمر باطل الرهن فلو عاد خلا عاد اليه ملك الراهن ولو رهن من مسلم خمر لم يصح فلو انقلب في يده خلا فهو له على ترداد وكذا لو جمع خمر مرافا وليس كذلك لو فصب مصيرا ولو رهنه بيضة فاحضنها فصارت فرخا كان الملك والرهن باتيين وكذا لو رهنه حبا فزرعه وانما رهن اثنان عبدا بينهما يدين عليهما كانت حصته كل واحد منهما رهنا بدينه فاذا ادها صارت حصته طلقا وان بقيت حصته الآخرة

الثالث في النزاع الواقع فيه وفيه مسائل \* الاولى انما رهن منشاها وتشاح الشريك والمرتهن في امساكه انتزعه الحاكم واخره اذا كان له حصة ثم قسمها بينهما بموجب الشراكة والا استأمن عليه الحاكم من شاء فطهر للمنازعة \* الثانية اذ اعات المرتهن انتقل حق الرهانة الى الوارث فلم يمنع الراهن من استيمانه كان له ذلك فان اتفقا على امين والا استأمن عليه الحاكم \* الثالثة اذا فوط في الرهن وتلف لزمته قيمته يوم قبضه وقيل يوم هلاكه وقيل اهلن الثمن فلو اختلفا في القيمة كان القول قول الراهن وقيل قول المرتهن وهو الاشبه \* الرابعة لو اختلفا فيما على الرهن كان القول قول الراهن وقيل القول قول المرتهن مالم يستغرق دعوا الرهن والاول اشهر \*

الخامسة لو اختلفا في متاع فقال احدهما هو ووديعه وقال المسك هو رهن فالقول قول  
 المالك وقيل قول المسك والاول اشبه \* السادسة اذا اذن المرتهن للراهن في البيع  
 ورجع ثم اختلفا فقال رجعت قبل البيع وقال الراهن بعد؛ كان القول قول المرتهن  
 ترجيحاً للجانب الوثيقة اذ الدعويان متكافيتان \* السابعة اذا اختلفا فيما يباع به  
 الرهن بيع بالنقد الغالب في البلد ويجبر الممتنع ولو طلب كل واحد منهما نقداً غير  
 النقد الغالب وتعاسرا ردهما الحاكم الى النقد الغالب لانه الذي يقتضيه  
 الاطلاق ولو كان في البلد نقدان غالبان بيع باشبههما بالحق \* الثامنة اذا ادعى  
 رهانة شيء فانكر الراهن وذكر ان الرهن غيره وليس هناك بينة بطلت رهانة  
 ما ينكره المرتهن وحلف الراهن على الآخر وخرجا عن الرهن \* التاسعة  
 لو كان له دينان احدهما برهن فدفع اليه مالا واختلفا فالقول قول الدافع لانه  
 ابصر بينته وان اختلفا في رد الرهن فالقول قول الراهن مع يمينه اذا لم يكن بينة

## كتاب المفلس

المفلس هو الفقير الذي ذهب خيار ماله وبقي فلسه والمفلس هو الذي جعل مفلساً  
 اي منع من التصرف في امواله ولا يتحقق الحجر عليه الا بشروط اربعة \* الاول  
 ان تكون ديونه ثابتة عند الحاكم \* الثاني ان تكون امواله قاصرة عن ديونه ويحتسب  
 من جملة امواله معوضات الديون \* الثالث ان تكون حالته \* الرابع ان يلتمس  
 الغرماء او بعضهم الحجر عليه ولو ظهرت امارات الفلاس لم يتبرع الحاكم بالحجر  
 وكذا لو سئل هو الحجر واذا حجر عليه تعلق به منع التصرف لتعلق حق الغرماء  
 واختصاص كل غريم بعين ماله وقسمة امواله بين غرمائه **القول في منع التصرف**  
 ويمنع من التصرف احتياطاً للغرماء فلو تصرف كان باطلا سواء كان بعوض كالبيع  
 والاجارة او بغير عوض كالعتق والهبة اما لو اقرب دين سابق صح وشارك المقر له الغرماء

وكذا لو اقربعين دُفعت الى المقرله وفيه تردد لتعلق حق الغرماء باعيان ماله  
ولو قال هذا المال مضاربة لغائب قيل يقبل قوله مع يمينه ويقر في يده وان قال  
لحاضر وصدقه دفع اليه وان اكذبه قسم بين الغرماء ولو اشترى بخيار وفلس  
فالخيار باقٍ وكان له اجازة البيع وفسخه لانه ليس بابتداء تصرف ولو كان له حق  
فقبض دونه كان للغرماء منعه ولو اقرضه انسان مالا بعد الحجر او باعه بثمن في ذمته  
لم يشارك الغرماء وكان ثابتا في ذمته ولو اتلف مالا بعد الحجر ضمن وضرب صاحب  
المال مع الغرماء ولو اقر بمال مطلقا جهل السبب لم يشارك المقرله الغرماء لاحتماله  
مالا يستحق به المشاركة ولا تحل الديون المؤجلة بالحجر وتحل بالموت **القول**  
في اختصاص الغريم بعين ماله ومن وجد منهم عين ماله كان له اخذها ولو لم يكن  
سواها ولد ان يضرب مع الغرماء بدينه سواء كان وفاء او لم يكن على الاظهر اما  
الميت فغرماءه سواء في التركة الا ان يترك نحر او ماعليه فيجوز حينئذ لصاحب  
العين اخذها وهل الخيار في ذلك على الفور قيل نعم ولو قيل بالتراخي جاز ولو  
وجد بعض المبيع سليما اخذ الموجود بحصته من الثمن وضرب بالباقي مع الغرماء  
وكذا ان وجد معيبا بعيب قد استحق ارشه ضرب بارش النقصان اما الوعاب بشيء  
من قبل الله سبحانه او جنائية من المالك كان مخيرا بين اخذه بالثمن وتركه ولو حصل  
منه نماء منفصل كالولد واللبس كان النماء للمشتري وكان له اخذ الاصل بالثمن  
واذا كان النماء متصلا كالسمن او الطول فزادت لذلك قيمته قيل له اخذه لان هذا  
النماء يتبع الاصل وفيه تردد وكذا الوباعة نخلا وثمرتها قبل بلوغها وبلغت بعد  
التفليس اما لو اشترى حبا نزرعه واحصد او بيضة فاحضنها وصار منها فرخ لم يكن  
له اخذه لانه ليس عين ماله ولو باعه نخلا حائلا ناطلع واخذ النخل قبل تبليها لم يتبعها  
الطلع وكذا الوباعة امة حائلا فحملت ثم فلس واخذها البائع لم يتبعها الحمل ولو باع

شقصا وفلس المشتري كان للشريك المطالبة بالشفعة ويكون البائع أسوة مع الغرماء في الثمن ولو فلس المستأجر كان للمؤجر فسخ الاجارة ولا يجب عليه امضاؤها ولو بذل الغرماء الاجرة ولو اشترى ارضا فغرس المشتري فيها او بنى ثم فلس كان صاحب الارض احق بها وليس له ازالة الغروس ولا الابنية وهل له ذلك مع بذل الارش قيل نعم والوجه المنع ثم يباعان ويكون له ما قبل الارض وان امتنع بقيت له الارض وبيعت الغروس والابنية منفردة ولو اشترى زيتا فخلطه بمثله لم يبطل حق البائع من العين وكذا لو خلطه بدونه لانه ربما رضى بدون حقه وان خلطه مما هو اجدد قيل يبطل حقه من العين ويضرب بالقيمة مع الغرماء ولو نسم الغزل او قصر الثوب او خبز الدقيق لم يبطل حق البائع من العين وكان للغرماء ما زاد بالعمل ولو صبغ الثوب كان شريكا للبائع بقيمة الصبغ اذا لم ينقص قيمة الثوب به وكذا لو عمل المفلس فيه عملا بنفسه كان شريكا للبائع بمقدار العمل ولو اسلم في متاع ثم فلس المسلم اليه قيل ان وجد رأس ماله اخذ؛ والاضرب مع الغرماء بالقيمة وقيل له الخيار بين الضرب بالثمن او بقيمة المتاع وهو اقوى ولو ولد الجارية وفلس جاز لصاحبها انتزاعها وبيعها ولو طالب بثمنها جاز بيعها في ثمن رقبته دون ولدها واذا جنى عليه خطأ تعلق حق الغرماء بالدية وان كان عمدا كان بالخيار بين القصاص واخذ الدية ن بذلت له ولا يتعين عليه قبول الدية لانها اكتساب وهو غير واجب نعم لو كان له دارا وداية وجب ان يؤجرهما وكذا لو كانت له مملوكة ولو كانت ام ولد واذا شهد للمفلس شاهد بمال فان حلف استحق وان امتنع هل يحلف الغرماء قيل لا وهو الوجه وربما قيل بالجواز لان في اليمين اثبات حق للغرماء واذا مات المفلس حل ما عليه ولا يحل ماله وفيه رواية اخرى مهيورة وينظر المعسر ولا يجوز الزامه ولا مواجرته وفيه رواية اخرى مطروحة \* **القول** في قسمة ماله يستحب احضار كل متاع

في سوته ليتوفر الرغبة وحضور الغرماء تعرضا للزيادة وان يبدأ ببيع <sup>عط</sup> ما يخشى تلفه وبعده <sup>عط</sup> بالرهن لانفراد المرتهن به وان يعول على منادٍ يرتضى به الغرماء والمفلس دفعا للتهمة فان تعاسروا عين الحاكم واذالم يوجد من يتبرع بالبيع ولا بذلت الاجرة من بيت المال وجب اخذها من مال المفلس لان البيع واجب عليه ولا يجوز تسليم مال المفلس الا مع قبض الثمن وان تعاسرا تقابضا معا ولو اقتضت المصلحة تاخير القسمة قيل يجعل في ذمة ملى احتياطا والا جعل وديعة لانه موضع ضرورة ولا يجبر المفلس على بيع داره التي يستكنها ويبيع منها ما يفضل عن حاجته وكذا امته التي تخدمه ولو باع الحاكم او امينه مال المفلس ثم طلب بزيادة لم يفسخ العقد ولو التمس من المشتري الفسخ لم يجب عليه الاجابة لكن يستحب ويجري عليه نفقته ونفقة من يجب نفقته وكسوته ويتبع في ذلك عادة امثاله الى يوم قسمة ماله فيعطى هو وعياله نفقة ذلك اليوم ولو مات قدم كفنه على حقوق الغرماء ويتنصر على الواجب منه

**مسائل ثلث \* الاولى** اذا قسم الحاكم مال المفلس ثم ظهر غريم نقضها وشاركهم الغريم \* **الثانية** اذا كان عليه ديون حالة ومؤجلة قسمت امواله على الحالة خاصة \* **الثالثة** اذا جنى عبد المفلس كان المجنى عليه اولى به ولو اراد مولاه فكه كان للغرماء منه \* ويلحق بذلك النظر في حبسه لا يجوز حبس المعسر مع ظهور افساره ويثبت ذلك بموافقة الغريم او قيام البينة فان تناكرا وكان له مال ظاهر امر بالتسليم فان امتنع فالحاكم بالخيار بين حبسه حتى يوفي وبين بيع امواله وقسمتها بين غرمائه وان لم يكن له مال ظاهر وادعى الاعسار فان وجد البينة قضي بها وان عدها وكان له اصل مال او كان اصل الدعوى مالا حبس حتى يثبت اعساره واذا شهدت البينة بتلف امواله قضي بها ولم يكلف اليمين ولو لم تكن البينة مطلعة على باطن امره اما لشهدت بالاعسار مطلقا لم تقبل حتى تكون مطلعة على اموره

بالصحة المؤكدة وللغرماء اخلافه دفعا للاحتمال الخفي وان لم يعلم له اصل مال وادعى الاعسار قبلت دعواه ولا يكلف البينة وللغرماء مطابته باليمين واذا قسم المال بين الغرماء وجب اطلاقه وهل يزول الحجر عنه بمجرد الاداء ام يفتقر الى حكم الحاكم الاولى انه يزول بالاداء لزوال سببه \*

## كتاب الحجر

الحجر هو المنع والمحجور شرعا هو الممنوع من التصرف في ماله والنظر في هذا الباب يستدعي فصلين \* الفصل الاول في موجباته وهي ستة الصغر والجنون والرق والمرض والفلس والسنة **اما** الصغير **فمحجور** عليه مالم يحصل له وصفان البلوغ والرشد ويعلم ببلوغه بانبات الشعر الخشن على العانة سواء كان مسلما او مشركا وبخروج المني الذي يكون منه الولد من الموضع المعتاد كيف كان ويشترك في هذين الذكور والاناث وبالنسب وهو بلوغ خمس عشرة سنة للذكور وفي الاخرى اذا بلغ عشرة اركان بصيرا وبلغ خمسة اشبار جازت وصيته واقتص منه واقيمت عليه الحدود الكاملة والانثى بتسع امارا الحمل والحيض فليسا ببلوغا في حق النساء بل قد يكونان دليلا على سبق البلوغ **تفريع** الخنثى المشكل ان خرج منيه من الفرجين حكم ببلوغه وان خرج من احدهما لم يحكم ولو حاض من فرج الاناث وامني من فرج الذكر حكم ببلوغه \* الوصف الثاني الرشد وهو ان يكون مصلحا لماله وهل تعتبر العدالة فيه ترد واذا لم يجتمع الوصفان كان الحجر باقيا وكذا الولم يحصل الرشد ولو طعن في السن ويعلم رشده باختباره بما يلائمه من التصرفات ليعلم قوته على المكائسة في المباحات وتحفظه من الانخداع وكذا تختبر الصبية ورشدها ان تحفظ من التبذير وان تغتنى بالاستغزال والاستنساخ ان كانت من اهل ذلك او بما يضاهاه من الحركات المناسبة لها وينتبت الرشد بشهادة الرجال في الرجال وبشهادة الرجال

او النساء في النساء دفعا لمشقة الاقتصار واما السفية فهو الذي يصرف امواله في غير  
الاغراض الصحيحة فلو باع والحال هذه لم يمض بيعه وكذا لو وهب او اقرب مال نعم  
يصح طلاقه وظهاره وخلعه واقاراره بالنسب وبما يوجب القصاص ان مقتضى الحجر  
صيانة المال عن الاتلاف ولا يجوز تسليم عوض الخلع اليه ولو وكّاه اجنبي في بيع او هبة  
جاز لان السفه لم يسلبه اهلية التصرف ولو اذن له الولي في النكاح جاز ولو باع فجاز  
الولي فالوجه الجواز للامن من الانخداع والمملوك ممنوع من التصرفات الابان  
المولى والمريض ممنوع من الوصية بما زاد من الثلث اجبا عما لم تجز الورثة وفي منعه  
من التبرعات المنجزة الزائدة على الثلث خلاف بيننا والوجه المنع \* الفصل الثاني  
في احكام الحجر وفيه مسائل \* الاولى لا يثبت حجر المفلّس الا بحكم الحاكم وهل يثبت  
في السفية بظهور سفهه فيه تردد والوجه انه لا يثبت وكذا لا يزول الا بحكمه \* الثانية  
اذا حجر عليه فبايعه انسان كان البيع باطلا فان كان المبيع موجودا استعاده البائع وان  
تلف وقبضه باذن صاحبه كان تالفه وان فلك حجره ولو اودعه وديعه فاتفق فيها تردد  
الوجه انه لا يضمن \* الثالثة لو فلك حجره ثم عاد مبذرا حجر عليه ولو زال فلك حجره ولو  
عاد عاد الحجر هكذا دائما \* الرابعة الولاية في مال الطفل والمجنون للاب والجد للاب  
فان لم يكونا فللوصي فان لم يكن فللحاكم اما السفية والمفلّس فالولاية في مالهما  
للحاكم لا غير \* الخامسة اذا احرم المحجور بحجة واجبة لم يمنع مما يحتاج اليه في الاتيان  
بالفرض وان احرم تطوعا فان استرت نفقته سفرا وحضر الم يمنع وكذا ان امكته  
تكسب مما يحتاج اليه ولو لم يكن كذلك حلّله الولي \* السادسة اذا حلف انعقدت يمينه  
ولو حنث كفر بالصوم وفيه تردد \* السابعة لو وجب له القصاص جاز ان يعفو ولو وجب  
له دية لم يجز \* الثامنة يختبر الصبي قبل بلوغه وهل يصح بيعه الاشبه انه لا يصح

## كتاب الضمان



وهو عقد شرع للتعهد بمال او نفس والتعهد بالمال قد يكون ممن عليه للمضمون  
 عنه مال وقد لا يكون فهنا ثلاثة اقسام \* القسم الاول في ضمان المال ممن ليس عليه  
 للمضمون عنه مال وهو المسمى بالضمان بقول مطابق وفيه بحديث ثلاثة الاول في  
 الضامن ولا بد ان يكون مكلفاً جائز التصرف فلا يصح ضمان الصبي ولا المجنون  
 ولو ضمن المملوك لم يصح الا باذن مولاه ويثبت ما ضمنه في ذمته لا في كسبه الا  
 ان يشترطه في الضمان باذن مولاه وكذا لو شرط ان يكون الضمان من مال  
 معين ولا يشترط علمه بالمضمون له ولا المضمون منه وقيل يشترط والاول اشبه لكن  
 لا بد ان يمتاز المضمون عنه عند الضامن بما يصح معه القصد الى الضمان عنه ويشترط  
 رضا المضمون له ولا عبرة برضاء المضمون عنه لان الضمان كالتضامن ولو انكر بعد  
 الضمان لم يبطل على الاصح ومع تحقق الضمان ينتقل المال الى ذمة الضامن ويبرأ  
 المضمون عنه وتسقط المطالبة عنه ولو ابرأ المضمون له المضمون عنه لم يبرأ الضامن  
 على قول مشهور لنا ويشترط فيه الملاءة او العلم بالاعسار اما الوضمن ثم بان اعساره كان  
 للمضمون له ففسخ الضمان والعود على المضمون عنه والضمان المؤجل جائز اجماعاً وفي  
 الحال تردد اظهره الجواز ولو كان المال حالاً ضمنه مؤجلاً جاز وسقطت مطالبة المضمون  
 عنه ولم يطالب الضامن الا بعد الاجل ولو مات الضامن حل واخذ من تركته ولو كان  
 الدين مؤجلاً الى اجل فضمنه الى ازيد من ذلك الاجل جاز ويرجع الضامن على  
 المضمون عنه بما اداه ان ضمن باذنه ولو ادى بغير اذنه ولا يرجع اذا ضمن بغير اذنه  
 ولو ادى باذنه وينعقد الضمان بكتابة الضامن منضمة الى القرينة الدالة لا مجردة \*  
 الثاني في الحق المضمون وهو كل مال ثابت في الذمة سواء كان مستقراً كالبيع بعد  
 القبض وانقضاء الخيار او معرضاً للبطلان كالثمن في مدة الخيار بعد قبض الثمن  
 ولو كان قبله لم يصح ضمانه عن البائع وكذا ما ليس بلازم لكن يؤل الى اللزوم

كمال الجعالة قبل فعل ما شرط وكمال السبق والرواية على تردد وهل يصح ضمان  
 مال الكتابة قيل لا لانه ليس بلازم ولا يؤل الى اللزوم ولوقيل بالجواز كان حسنا  
 لتحققه في ذمة العبد كما لو ضمن عنه ما لا غير مال الكتابة ويصح ضمان النفقة  
 الماضية والحاضرة للزوجة لاستقرارها في ذمة الزوج دون المستقبل وفي ضمان الاعيان  
 المضمونة كالغصب والمقبوض بالبيع الفاسد تردد الاشبه الجواز ولو ضمن ماهر امانة  
 كالمضاربة والوديعة لم يصح لانها ليست مضمونة في الاصل ولو ضمن ضامن ثم ضمن  
 عنه ضامن آخر هكذا الى عدة ضمناء كان جائزا ولا يشترط العلم بكمية المال فلو ضمن  
 ما في ذمته صح على الاشبه ويلزمه ما تقوم البينة انه كان ثابتا في ذمته وقت الضمان  
 لا ما يوجد في كتاب ولا ما يقرب المضمون عنه ولا ما يحلف عليه المضمون له برد اليمين اما  
 لو ضمن ما يشهد به عليه لم يصح لانه لا يعلم ثبوته في الذمة وقت الضمان \* الثالث  
 في اللواحق وهي مسائل \* الاولى اذا ضمن عهدة الثمن لزمه دركه في كل موضع  
 يثبت بطلان البيع من رأس اما لو تجدد الفسخ بالتقاييل او تلف المبيع قبل القبض  
 لم يلزم الضامن ورجع على البائع وكذا لو فسخ المشتري بعيب سابق اما لو طالب  
 ورجع على الضامن لان استحقاله ثابت عند العقد وفيه تردد \* الثانية اذا خرج المبيع  
 مستحقا رجع على الضامن اما لو خرج بعضه رجع على الضامن بما نابل المستحق  
 وكان في الباقي بالخيار فان نسخ رجع بما نابل على البائع خاصة \* الثالثة اذا ضمن  
 ضامن للمشتري درك ما يحدث من بناء او غرس لم يصح لانه ضمان مال يجب  
 وقيل كذا لو ضمنه البائع والوجه الجواز لانه لازم بنفس العقد \* الرابعة اذا كان له على  
 رجلين مال فضمن كل واحد منهما ما على صاحبه تحوّل ما كان على كل واحد  
 منهما الى صاحبه ولو قضى احدهما ما ضمنه برئ وبقي على الآخر ما ضمنه عنه  
 ولو ابرأ الغريم احدهما برئ مما ضمنه دون شريكه \* الخامسة اذا رضي المضمون له

من الضامن ببعض المال او ابرأه من بعضه لم يرجع على المضمون عنه الا بما اداه  
ولو دفع عرضاً من مال الضمان رجع باقل الامرين \* السادسة اذا ضمن عنه دينارا  
بازنه فدفعه الى الضامن فقد قضى ما عليه ولو قال ادفعه الى المضمون له فدفعه فقد برئ  
ولو دفع المضمون عنه الى المضمون له بغير اذن الضامن برئ الضامن والمضمون  
عنه \* السابعة اذا ضمن باذن المضمون عنه ثم دفع ما ضمن وانكر المضمون له القبض  
كان القول قوله مع يمينه فان شهد المضمون عنه للضامن قبلت شهادته مع انتفاء  
التهمة على القول بانتقال المال ولو لم يكن مقبولا فحلف المضمون له كان له مطالبة  
الضامن مرة ثانية ويرجع الضامن على المضمون عنه بما اداه اولاً ولو لم يشهد  
المضمون عنه رجع الضامن بما اداه اخيراً ولو قيل يرجع باقل الامرين كان حسناً \*  
الثامنة اذا ضمن المريض في مرضه ومات فيه خرج ما ضمنه من ثلث تركته على  
الاصح \* التاسعة اذا كان الدين مؤجلاً فضمنه حالاً لم يصح وكذا لو كان له النسي شهرين  
فضمنه الى شهر لان الفرع لا يوجب على الاصل وفيه تردد \* القسم الثاني في الحوالة  
والكلام في العقود في شروطه واحكامه اما الاول فالحوالة عقد شرع لتحويل المال من  
ذمة الى ذمة مشغولة بمثله ويشترط فيها رضا المحيل والمحال عليه والمحتال ومع  
تحققها يتحول المال الى المحال عليه ويبرأ المحيل وان لم يبرأ المحتال على الاظهر  
ويصح ان يحيل على من ليس عليه دين لكن يكون ذلك بالضمان اشبه وان  
احاله على المولى لم يجب القبول لكن لو قبل لزم وليس له الرجوع ولو افتقر اما  
لو قبل الحوالة جاهلاً بحاله ثم بان فترة وقت الحوالة كان له الفسخ والعود على المحيل  
فان احال بما عليه ثم احال المحال عليه بذلك الدين صح وكذا لو ترامت الحوالة  
وان افضى المحيل الدين بعد الحوالة فان كان بمسئلة المحال عليه رجع عليه وان  
تبرع لم يرجع ويبرأ المحال عليه ويشترط في المال ان يكون معلوماً ثابتاً في الذمة

سواء كان له مثل كالطعام او لا مثل له كالعبد والثوب ويشترط تساوي المالين جنساً ووصفاً تفصيلاً من التسلط على المحال عليه ان لا يجب عليه ان يدفع الاًمثلة ما عليه وفيه تردد ولو احوال عليه قبل وادى ثم طالب بما اداه فادى المحيل انه كان له عليه مال وانكر المحال عليه فالقول قوله مع يمينه يرجع على المحيل وتصح الحوالة بمال الكتابة بعد حلول النجم وهل تصح قبله قيل لا ولو باع السيد سلعة فاحاله بثمنها جاز ولو كان له على اجنبي دين فاحال عليه بمال الكتابة صح لانه يجب تسليمه **اما احكامها فمسائل \* الاولى** اذا قال احلتك عليه فقبض وقال المحيل قصدت الوكالة وقال المحتال انما احللتني بما عليك فالقول قول المحيل لانه اعرف بلفظه وفيه تردد **اما لو لم يقبض واختلفا فقال وكلتك فقال بل احللتني فالقول قول المحيل** تطعوا لو انعكس الفرض فالقول قول المحتال \* **الثانية** اذا كان له دين على اثنين وكل منهما كفيل لصاحبه وعليه لآخر مثل ذلك فاحاله عليهما صح وان حصل الفرق في المطالبة \* **الثالثة** اذا احوال المشتري البائع بالثمن ثم رد المبيع بالعيب السابق بطلت الحوالة لانها تتبع البيع وفيه تردد فان لم يكن البائع قبض المال فهو باق في ذمة المحال عليه للمشتري وان كان البائع قبضه فقد برى المحال عليه ويستعيد المشتري من البائع اما لو احوال البائع اجنبياً بالثمن على المشتري ثم فسخ المشتري بالعيب او بامر حادث لم تبطل الحوالة لانها تعلقت بغير المتبائعين ولو ثبت بطلان البيع بطلت الحوالة في **الموضعين \* القسم الثالث** في الكفالة ويعتبر رضا الكفيل والمكفول له دون المكفول عنه ويصح حاله ومؤجله على الاظهر ومع الاطلاق تكون معجلة واذا اشترط الاجل فلا بد ان يكون معلوماً ولله مكفول له مطالبة الكفيل بالمكفول عاجلاً ان كانت مطلقة او معجلة وبعد الاجل ان كانت مؤجلة فان سلمه تسليماتاً ما فقد برى وان امتنع كان له حبسه حتى يحضره او يؤدى ما عليه ولو قال ان لم احضره كان عليّ كذا

لم يلزمه إلا احضاره دون المال ولو قال عاتي كذا الى كذا ان لم احضره وجب عليه ما شرط من المال ومن اطلق غريما من يد صاحب الحق قهرا ضمن احضاره او اداء ما عليه ولو كان قاتلا لزم احضاره او دفع الدية ولا بد من كونه المكفول معينا ولو قال كفلت احد هذين لم يصح وكذا لو قال كفلت يزيد او عمرو وكذا لو قال كفلت يزيد فان لم آت به فبعمره ولو باحق بهذا الباب مسائل \* الاولى ان احضر الغريم قبل الاجل وجب تسلمه اذا كان لا ضرر عليه ولو قيل لا يجب كان اشبه ولو سلمه وكان ممنوعا من تسلمه بيد قاهة لم يبرأ الكفيل ولو كان محبوسا في حبس الحاكم وجب تسلمه لانه متمكن من استيفاء حقه وليس كذلك لو كان في حبس ظالم \* الثانية اذا كان المكفول عنه غائبا وكانت الكفالة حالة انظر بمقدار ما يمكنه الذهاب اليه والعود به وكذا ان كانت مؤجلة اُخر بعد حلولها بمقدار ذلك \* الثالثة اذا تكفل بتسليمه مطلقا انصرف الى بلد العقدين ان عيّن موضعا لزم ولو دفعه في غيره لم يبرأ وقيل اذا لم يكن في نقله كلفة ولا في تسلمه ضرر وجب تسلمه وفيه تردد \* الرابعة لو اتفقا على الكفالة وقال الكفيل لاحق لك عليه كان القول قول المكفول له لان الكفالة تستدعي ثبوت حق \* الخامسة اذا تكفل رجلان برجل تسلمه احدهما لم يبرأ الآخر ولو قيل بالبراءة كان حسنا ولو تكفل لرجلين برجل ثم سلمه الى احدهما لم يبرأ من الآخر \* السادسة اذا مات المكفول برئ الكفيل وكذا الوجاء المكفول وسلم نفسه فرع لو قال الكفيل ابرأت المكفول فانكرا المكفول له كان القول قوله فلوردا اليمين الى الكفيل فحلف برئ من الكفالة ولم يبرأ المكفول من المال \* السابعة لو كفل الكفيل آخر وتراعت الكفالة جاز \* الثامنة لا تصح كفالة المكاتب على تردد \* التاسعة لو كفل برأسه او بدنه او بوجهه صح لانه قد يعبر بذلك عن الجملة عرفا ولو تكفل بيده او رجله واقتصر لم يصح ان لا يمكن احضار ما شرط مجردا ولا يسري الى الجملة \* \* \*

## كتاب الصلح

وهو عقد شرع لقطع التجاذب وليس فرغا على غيره ولو اناد فائدته ويصح مع الاقرار والانكار الا ما احل حراماً او حرم حلالاً وكذا يصح مع علم المصطلحين بما وقعت المنازعة فيه ومع جهل التهمة به ديناً كان او عيناً وهو لازم من الطرفين مع استكمال شرائطه الآن يتفق على فسخه واذا اصطلم الشريكان على ان يكون الربح والخسران على احدهما وللآخر رأس ماله صح ولو كان معهما درهمان فادعاهما احدهما وادعى الآخر احدهما كان لمدعيهما درهم ونصف وللآخر ما بقي وكذا لو ادعاه انسان درهمين وآخر درهمهما فاعتزج الجميع ثم تلف درهم ولو كان لواحد ثوب بعشرين درهما وللآخر ثوب بثلاثين درهما ثم اشتبهها فان خيرا احدهما صاحبه فقد انصفه وان تعاسرا بيعا وقسم بينهما ثمنهما فاعطى صاحب العشرين سهمين من خمسة والآخر ثلثة واذا بان احدا العوضين مستحقا بطل الصلح ويصح الصلح على عين بعين او منفعة وعلى منفعة بعين او منفعة ولو صالحه على درهم بدنانير او بدرهم صح ولم يكن فرعا للبيع ولا يعتبر فيه ما يعتبر في الصرف على الاشبه ولو اتلف على رجل ثوبا قيمته درهم فصالحه عنه على درهمين صح على الاشبه لان الصلح وقع عن الثوب لاعتد الدرهم ولو ادعى داراً فانكر من هي في يده ثم صالحه المنكر على سكنى سنة صح ولم يكن لاحدهما الرجوع وكذا لو اقر له بالدار ثم صالحه وقيل له الرجوع لانه هنا فرع العارية والاول اشبه ولو ادعى اثنان داراً في يد ثالث بسبب موجب للشركة كالميراث فصدق المدعى عليه احدهما وصالحه على ذلك النصف بعوض فان كان باذن صاحبه صح الصلح في النصف اجمع وكان العوض بينهما وان كان بغير اذنه صح في حقه وهو الربع وبطل في حصة الشريك وهو الربع الا حراماً لو ادعى كل واحد منهما النصف من غير سبب موجب للشركة لم يشتركا فيما يقربه لاحدهما

ولو ادعى عليه فانكرفصا لحه المدعى عليه على سقي زرعه او شجرة بمائه قيل  
لا يجوز لان العوض هو الماء وهو مجهول وفيه وجه آخر مأخذه جواز بيع ماء الشرب  
اما لو صالحه على اجراء الماء الى سطحه او ساحتها صبح بعد العلم بالموضع الذي يجرى  
الماء منه وان قال المدعى عليه صالحي عليه لم يكن اقرارا لانه قد يصح مع الانكار  
اما لو قال بعني او ملكني كان اقرارا ويلحق بذلك احكام النزاع في الاملاك وهي  
مسائل \* الاولى يجوز اخراج الرواشن والاجنحة الى الطرق النافذة اذا كانت عالية  
لا تضر بالمارة ولو عارض فيها مسلم على الاصح ولو كانت مضرّة وجبت ازالتها ولو اظلم  
بهم الطريق قيل لا تجب ازالته ويجوز فتح الابواب المستجدة فيها اما الطريق المرفوعة  
فلا يجوز احداث باب فيها ولا جناح ولا غيره الابان اربابه سواء كان مضرّا او لم يكن  
لانه مختص بهم وكذا لو اراد فتح باب لا يستطرق فيه دفعا للشبهة ويجوز فتح الروازن  
والشبابيك ومع انهم فلا اعتراض لغيرهم ولو صالحتهم على احداث روشن قيل  
لا يجوز لانه لا يصح افراد الهواء بالبيع وفيه تردد ولو كان لانسان داران باب كل واحد  
الى زقاق غير نافذ جاز ان يفتح بينهما بابا ولو احدث في الطريق المرفوعة حدثا جاز  
ازالته لكل من له عليه استطراق ولو كان في زقاق بابان احدهما ادخل من الآخر  
فصاحب الاول يشارك الآخر في مجازة وينفرد الادخل بما بين البابين ولو كان في  
الزقاق فاضل الى صدرها وتداعياء فمافيه سواء ويجوز للدخول ان يقدم بابه وكذا  
الخارج ولا يجوز للخارج ان يدخل بابه وكذا الدخول واخرج بعض اهل الدرب  
النافذ روشن لم يكن لمقابله معارضته ولو استوعب عرض الدرب ولو سقط ذلك روشن  
فسبق جاره الى عمل روشن لم يكن للاول منعه لانهما فيه شرع كالسبق الى القعود  
في المسجد \* الثانية اذا التمس وضع جذوعه على حائط جاره لم يجب على الجار اجابته  
ولو كان خشبة واحدة لكن يستحب ولو اذن جاز الرجوع قبل الوضع اجماعا وبعد

الوضع لا يجوز لان المراد به التأيد والجواز حسن مع الضمان اما لو انهدم لم يعد  
الطرح الابان مستأنف وفيه قول آخر ولو صالحه على الوضع ابتداءً جاز بعد ان يذكر  
عدد الخشب ووزنها وطولها \* الثالثة ان اداعيا جدارا مطلقا ولا يئنه فمن حلف عليه مع  
نكرل صاحبه قضي انه وان حلفا او نكلا قضي به بينهما ولو كان متصلا ببناء احد هما كان  
القول قوله مع يمينه وان كان لاحدهما عليه جذع او جذوع قليل لا يئنه قضي به ولو قيل يئنه  
مع اليمين وهو الاشبه ولا يرجع دعوى احدهما بالخوارج التي في الحيطان ولا الروازن  
ولو اختلفا في خص قضي لمن اليه معاقدة التمسك عملا بالرواية \* الرابعة لا يجوز للشريك في  
الحائط التصرف فيه ببناء ولا تستقيف ولا ادخال خشبة الابان شريكه ولو انهدم لم يجبر  
شريكه على المشاركة في عمارته وكذا لو كانت الشركة في دولا ب او بئر او نهر وكذا لا يجبر  
صاحب السفل ولا العلو على بناء الجدار الذي يحمل العلو ولو هدمه بغير اذن شريكه  
وجب عليه اعادته وكذا لو هدمه باذن وشرط اعادته \* الخامسة اذا تنازع صاحب السفل  
والعلو في جدران البيت فالقول قول صاحب البيت مع يمينه ولو كان في جدران  
الغرفة فالقول قول صاحبها مع يمينه ولو تنازعا في السقف قيل ان حلفا قضي به لهما  
وقيل لصاحب الغلو وقيل يقرع بينهما وهو حسن \* السادسة اذا خرجت اغصان شجرة  
الى ملك الجار وجب عطفها ان امكن والاتطعت من حد ملكه وان امتنع صاحبها  
قطعها الجار ولا يتوقف على اذن الحاكم ولو صالحه على ابغائه في الهراء لم يصح على  
تردد اما لو صالحه على طرحه على الحائط جاز مع تقدير الزيادة وانتهائها \* السابعة اذا كان  
لانسان بيوت الخان السفلى والآخر بيوته العليا وتداعى الدرجة قضي بها لصاحب  
العلو مع يمينه ولو كان تحت الدرجة خزنة كانا في دعواها سواء ولو تداعى الصحن قضي  
منه بما يسلك فيه الى العلو بينهما وما خرج منه لصاحب السفل ثمة اذا تنازع  
راكب الدابة وقابض لجامها قضي للراكب مع يمينه وقيل هما سرا في الدعوى والاول



اقوى امال التنازاع ثوبا وفي يد احدهما اكثره فمما فيه سواء وكذا لو تنازعا عبدا ولا احدهما عليه ثياب اما لو تنازعا ميا جملا ولا احدهما عليه حمل كان الترجيح لدعواه ولو تنازعا في غرفة على بيت احدهما وبابها الى غرفة الآخر كان الترجيحان لدعوى صاحب البيت \*

## كتاب الشركة

والنظر في فصول \* الاول في اقسامها الشركة اجتماع حقوق الملاك في الشيء الواحد على سبيل الشئاع ثم المشترك قد يكون مينا وقد يكون منفعة وقد يكون حقا وسبب الشركة قد يكون ارثا وقد يكون مقدرا وقد يكون مزجا وقد يكون حيازة والاشبه في الحيازة اختصاص كل واحد بما حازة نعم لو اقتلعا شجرة او افترقا ماء دفعة تحققت الشركة وكل مالين مزج احدهما بالآخر بحيث لا يتميزان تحققت فيهما الشركة اختيارا كان المزج او اتفاقا ويثبت ذلك في المالين المتماثلين في الجنس والصفة سواء كانا اثما او عروضا اما مالا مثل له كالثوب والخشب والعبد فلا يتحقق فيه المزج بل قد تحصل بالارث او احد العقود الناقلة كالابتياح والاستيهاث ولو اراد الشركة فيما لا مثل له باع كل واحد منهما حصة مما في يده بحصة مما في يد الآخر ولا تصح الشركة بالأعمال كالخياطة والنساجة نعم لو عمل مع الواحد باجرة ودفع اليهما شيئا واحدا عوضا عن اجرتيهما تحققت الشركة في ذلك الشيء ولا بالوجوه ولا شركة للمفاوضة وانما تصح بالاموال ويتساوى الشريكان في الربح والخسران مع تساويه ولو كان لاحدهما زيادة كان له من الربح بقدر رأس ماله وكذا عليه من الخسارة ولو شرط لاحدهما زيادة في الربح مع تساوى المالين او التساوى في الربح والخسران مع تفاوت المالين قيل تبطل الشركة اعني الشرط والتصرف الموقوف عليه ويأخذ كل منهما ربح ماله ولكل منهما اجرة مثل عمله بعد وضع ما قابل عمله في ماله وقيل تصح الشركة والشرط والاول اظهر هذا اذا عمل في المال اما لو كان العامل احدهما وشرطت الزيادة للعامل صم ويكون بالقراض اشبه

وان اشترك المال لم يجز لاحد الشركاء التصرف فيه الا مع اذن الباقيين فان حصل  
الاذن لاحدهم تصرف هودون الباقيين ويقتصر من التصرف على ما اذن له فان  
اطلق له الاذن تصرف كيف شاء وان عين له السفر في جهة لم يجز له الاخذ في غيرها  
وكذا لو اذن له في نوع من التجارة لم يتعد الى سواها ولو اذن كل واحد من الشريكين  
لصاحبه جاز لهما التصرف وان انفردا ولو شرطا الاجتماع لم يجز الانفراد ولو تعدى  
المتصرف ما حد له ضمن ولكل من الشركاء الرجوع في الاذن والمطالبة بالقسمة لانها  
غير لازمة وليس لاحدهما المطالبة باقامة رأس المال بل يقتسمان العين الموجودة  
مالم يتفقا على البيع ولو شرطا التاجيل في الشركة لم يصح ولكل منهما ان يرجع فيه متى  
شاء ولا يضمن الشريك ما تلف في يده لانه امانة الامع التعدي او التفريط في الاحتفاظ  
ويقبل قوله مع يمينه في دعوى التلف سواء ادعى سببا ظاهرا كالغرق والحرق او خفيا  
كالسرق وكذا القول قوله مع يمينه لو ادعى عليه الخيانة او التفريط ويطل الاذن  
بالجنون والموت \* الثاني في القسمة وهي تمييز الحق من غيره وليست بيعا سريعا كان  
فيه اربا او لم يكن ولا تصح الا باتفاق الشركاء ثم هي تنقسم فكل ما لا ضرر في قسمته  
يجبر الممتنع مع التماس الشريك القسمة وتكون بتعديل السهام والقرعة اما لو اراد  
احد الشركاء التخير فالقسمة جائزة لكن لا يجبر الممتنع عنها وكل ما فيه ضرر كالجوهر  
والسيف والعضائد الضيقة لا تجوز قسمته ولو اتفق الشركاء على القسمة ولا يقسم الوقف  
لان الحق ليس بمنحصر في المتقاسمين ولو كان ملك الواحد وقفا وطلقا يصح قسمته  
لانه تمييز الوقف من غيره \* الثالث في لواحق هذا الباب وهي مسائل \* الاولى لو رفع  
انسان دابة واخر راوية الى سقاء على الاشتراك في الحاصل لم ينعقد الشركة وكان  
ما يحصل للسقاء وعليه اجرة مثل الدابة والراوية \* الثانية لو حاش صيدا او احتطب  
او احتش بنية انه له ولغيره لم تؤثر تلك النية وكان باجمعه له خاصة وهل يفتقر المخير

في تملك المباح الى نية التملك قيل لا وفيه تردد \* الثالثة لو كان بينهما مال بالسوية  
فاذن احدهما لصاحبه في التصرف على ان يكون الربح بينهما نصفين لم يكن  
قراضا لانه لا شركة للعامل في مكتسب مال الامر ولا شركة وان حصل الامتزاج بل  
يكون بضاعة \* الرابعة اذا اشترى احد الشريكين شيئا فادعى الآخر انه اشتراه لهما  
وانكر فالقول قول المشتري مع يمينه لانه ابصر بيته ولو ادعى انه اشترى لهما فانكر  
الشريك فالقول ايضا قوله لمثل ما قلناه \* الخامسة لو باع احد الشريكين سلعة بينهما  
وهو وكيل في قبض الثمن وادعى المشتري تسليم الثمن الى البائع وصدقه الشريك  
برى المشتري من حقه وقبلت شهادته على الغايض في النصف الآخر وهو حصة  
البائع لا ارتداع التهمة عنه في ذلك التدبر ولو ادعى تسليمه الى الشريك فصدقه البائع  
لم يبرأ المشتري من شيء من الثمن لان حصة البائع لم تسلم اليه ولا الى وكيله والشريك  
ينكر فالقول قوله مع يمينه وقيل تقبل شهادة البائع والمنع في المسئلتين اشبه \*  
السادسة لو باع اثنان عبدين كل واحد منهما لواحد منهما بائنا من صفقة بثلثين وادعى  
تفاوت قيمتها قيل يصح وقيل يبطل لان الصفقة تجري مجرى عتقدين فيكون  
ثلث كل واحد منهما مجهولا اما لو كان العبدان لهما او كان لواحد جاز وكذا لو كان  
لكل واحد قفيز من حنطة على انفران فباعا معا صفقة لانقسام الثلثين عليهما بالسوية \*  
السابعة قد بينا ان شركة الابدان باطلة فان تميزت اجرة عمل احدهما عن صاحبه  
اختص بها وان اشتبهت قسم حاصلهما على قدر اجرة مثل عملهما واعطي كل  
واحد ما قابل اجرة مثل عمله \* الثامنة اذا باع الشريكان سلعة صفقة ثم استوفى  
احدهما منه شيئا شاركه الآخر فيه \* التاسعة اذا استأجر للاحتطاب او للاحتشاش  
او للاصطياد مدة معينة صحت الاجارة ويملك المستأجر ما يحصل من ذلك  
في تلك المدة ولو استأجره لصيد شيء بعينه لم يصح لعدم الثقة بحصوله غالبا \*

## كتاب المضاربة

وهو يستدعي بيان أمور أربعة الأول في العقد وهو جائز من الطرفين لكل منهما فسخه سواء نضّ المال أو كان به عروض ولو اشترط فيه الاجل لم يلزم لكن لو قال ان مرت بك سنة مثلاً فلا تشتري بعدها وبع صح لان ذلك من مقتضى العقد وليس كذلك لو قال علي اني لا املك فيها منعك لان ذلك منافٍ لمقتضى العقد ولو اشترط ان لا تشتري الا من زيد او لا تباع الا على ممر و صح وكذا لو قال علي ان لا تشتري الا الثوب الفلاني او ثمرة البستان الفلاني وسواء كان وجود ما اشار اليه عاماً او نادراً ولو شرط ان يشتري اصلاً يشتركان في نمائه كالشجر او الغنم قيل يفسد لان مقتضاه التصرف في رأس المال وفيه تردد واذا اذن له في التصرف تراءى باطلاق الاذن ما يتولاه المالك من عرض الغماش والنشر والطّي واحرازه وقبض الثمن وايداعه الصندوق واستيجار من جرت العادة باستيجارده كالدلال والوزان والحمال صلاً بالعرف ولو استأجر الاول ضمن الاجرة ولو تولى الاخير بنفسه لم يستحق اجرة وينفق في السفر كمال نفقته من اصل المال على الاظهر ولو كان لنفسه مال غير مال القراض فالوجه التقيط ولو اتفق صاحب المال مسافراً انتزع المال منه فنفقته عوده من خاصته والمعامل ابتياع المعيب والرد بالعيب واخذ الارش كل ذلك مع الغبطة وبقتضي اطلاق الاذن البيع نقد بثمن المثل من نقد البلد ولو خالف لم يمس الامع اجازة المالك وكذا يجب ان يشتري بعين المال واشترى في الذمة لم يصح الامع الاذن واشترى في الذمة لامعه ولم يذكر المالك تعلق الثمن بذمته ظاهراً ولوامره بالسفر الى جهة فسانر الى غيرها وامره بابتياع شيء معين فابتاع غيره ضمن ولوربح والحال هذه كان الربح بينهما بموجب الشرط وموت كل واحد منهما يبطل المضاربة لانها في المعنى وكالة \* الثاني في مال القراض ومن شرطه ان يكون ميناوان يكون دراهم او دنانير

وفي القراض بالنقرة تردد ولا يصح بالغرم ولا بالورق المغشوش سواء كان الغش اقل  
او اكثر ولا بالعروض ولو دفع اليه آلة الصيد كالشبكة بحصة فاصطاد كان للمصائد عليه  
اجرة الآلة ويصح القراض بالمال المشاع ولا بد ان يكون معلوم المقدار ولا يكفي المشاهدة  
وقيل يصح مع الجهالة ويكون القول قول العامل مع التنازع في قدره ولو احضر مالين  
وقال قارضتك بايها شئت لم ينعقد بذلك قراض واذا اخذ من مال القراض ما يعجز  
عنه ضمن ولو كان له في يد غاصب مال فتارضه عليه صح ولم يبطل الضمان فاذا  
اشترى به ودفع المال الى البائع برى لانه قضى دينه باذنه ولو كان له دين لم يجز  
ان يجعله مضاربة الا بعد قبضه وكذا الوانين للعامل في قبضه من الغريم ما لم يجدد  
العقد **فروع** لو قال بع هذه الساعة فاذا انضئ منها فهو قراض لم يصح لان المال ليس  
بمملوك عند العقد ولزمات رب المال وبالمال متاع فاقره الوارث لم يصح لان الاول  
بطل ولا يصح ابتداء القراض بالعروض ولو اختلفا في قدر رأس المال فالقول قول العامل  
مع يمينه لانه اختلاف في المقبوض ولو خلط العامل مال القراض بماله بغير ان المال  
خلطاً لا يميز ضمن لانه تصرف غير مشروع \* الثالث في الربح ويلزم الحصة بالشرط  
دون الاجرة على الاصح ولا بد ان يكون الربح مشاعاً فلو قال خذ قراضاً والربح لي  
فسد ويمكن ان يجعل بضاعة نظراً الى المعنى وفيه تردد وكذا التردد لو قال والربح  
لك اما لو قال خذ فاتجر به والربح لي كان بضاعة ولو قال والربح لك كان قرضاً ولو شرط  
احدهما شيئاً معيناً والباقي بينهما فسد لعدم الوثوق بحصول الزيادة فلا تحقق الشركة  
ولو قال خذ على النصف صح وكذا لو قال على ان الربح بيننا ويقضى بالربح بينهما  
نصفين فلو قال على ان لك النصف صح ولو قال على ان لي النصف واقتصر لم يصح  
لانه لم يعين للعامل حصة ولو شرط لعلامة حصة معها صح عمل الغلام او لم يعمل  
ولو شرط لاجنبي وكان عاملاً صح وان لم يكن عاملاً فسد وفيه وجه آخر ولو قال لك نصف

ربحه صمغ وكذا لو قال ربع نصفه ولو قال لاثنيين لكما نصف الربح صمغ وكان فيه سوا  
ولو فضل أحدهما صمغ أيضا وإن كان عملهما سواء ولو اختلفا في نصيب العامل فالقول  
قول المالك مع يمينته ولو دفع قراضا في مرض الموت وشرط أن يحاصم وملك العامل الحصّة  
ولو قال العامل ربحت كذا ورجع لم يقبل رجوعه وكذا لو ادعى الغلط أمّا لو قال ثم خسرت  
أو قال ثم تلف الربح قبل والعامل يملك حصته من الربح بظهوره ولا يتوقف على وجوده  
ناضاً \* الرابع في اللواحق وفيه مسائل \* الأولى العامل أمين لا يضمّن ما يتلف إلا  
من تغريط أو خيانة وقوله مقبول في التلف وهل يقبل في الردّ فيه تردد اظهره انه لا يقبل \*  
الثانية إذا اشترى من ينعقد على رب المال فإن كان باذنه صمغ وينعقد فإن فضل  
من المال عن ثمنه شيء كان الفاضل قراضا ولو كان في العبد المذكور فضل ضمن رب  
المال حصّة العامل من الزيادة والوجه الاجرة وإن كان بغير إذنه وكان الشراء بعين  
المال بطل وإن كان في الذمّة وقع الشراء للعامل الآن يذكر رب المال \* الثالثة لرب  
المال لامرأة فاشتري زوجها فإن كان باذنها بطل النكاح وإن كان بغير إذنها قيل يصح  
الشراء وقيل يبطل لأن عليها في ذلك ضررا وهو شبه \* الرابعة إذا اشترى العامل  
اباه فإن ظهر فيه ربع انعقد نصيبه من الربح ويسعى المعتق في باقي قيمته موسرا كان  
العامل أو معسرا \* الخامسة إذا فسح المالك صمغ وكان للعامل اجرة المثل إلى ذلك  
الوقت ولو كان بالمال عروض قيل كان له أن يبيع والوجه المنع ولو ألزمه المالك قيل  
يجب عليه أن ينضّ المال والوجه انه لا يجب وإن كان سلفا كان عليه جبايته وكذا  
لرّمات رب المال وهو عروض كان له البيع إلا أن يمنعه الوارث وفيه قول آخر \* السادسة  
إذا قارض العامل غيره فإن كان باذنه وشرط الربح بين العامل الثاني والمالك صمغ  
ولو شرط لنفسه لم يصح لأنه لا عمل له ولو كان بغير إذنه لم يصح القراض الثاني فإن  
ربح كان نصف الربح للمالك والنصف الآخر للعامل الأول وعليه اجرة الثاني وقيل

للمالك أيضا لان الاول لم يعمل وقيل بين العاملين ويرجع الثاني على الاول  
 بنصف الاجرة والاول حسن \* السابعة اذا قال دفعت اليه مالا قراضا فانكر فاقام  
 المدعي بينة فادعى العامل التلف قضى عليه بالضمان وكذا لو ادعى عليه وديعة  
 او غيرها من الامانات اما لو كان جوابه لا يستحق قبلي شيئا او ما اشبهه لم يضمن \*  
 الثامنة اذا تلف مال القراض او بعضه بعد دوْرانه في التجارة احتسب التالف من  
 الربح وكذا لو تلف قبل ذلك وفي هذا تردد \* التاسعة اذا تارض اثنان واحدا وشرطا  
 له النصف وتفاضلا في النصف الآخر مع التساوي في المال كان فاسدا لفساد الشرط  
 وفيه تردد \* العاشرة اذا اشترى عبدا للقراض فتلف الثمن قبل القبض قيل يلزم  
 صاحب المال ثمنه دائما ويكون الجميع رأس ماله وقيل ان كان اذن له في الشراء  
 في الذمة فكذلك والا كان باطلا ولا يلزم الثمن احدهما \* الحادية عشر اذا نض قدر  
 الربح فطلب احدهما القسمة فان اتفقا صح وان امتنع المالك لم يجبر فان اتتسما  
 وبقي رأس المال معه فخسر رد العامل اقل الامرين واحتسب المالك \* الثانية عشر  
 لا يصح ان يشتري رب المال من العامل شيئا من مال القراض ولا ان يأخذ منه بالشفعة  
 وكذا لا يشتري من عبده القرن وله الشراء من المكاتب \* الثالثة عشر اذا دفع مالا  
 قراضا وشرط ان يأخذ له بضاعة قبل لا يصح لان العامل في القراض لا يعمل مالا يستحق  
 عليه اجرا وقيل يصح القراض ويبطل الشرط ولو قيل بصحةهما كان حسنا \* الرابعة عشر  
 اذا كان مال القراض مائة فخسر عشرة واخذ المالك عشرة ثم عمل بها الساعي  
 فربح كان رأس المال تسعة وثمانين الأنسعا لان المأخوذ محسوب من رأس المال فهو  
 كالوجود فاذا المال في تقديرتين فان قسم الخسران وهو عشرة على تسعين كانت  
 حصة العشرة المأخوذة ديناراً وتسعا فيوضع ذلك من رأس المال \* الخامسة عشر  
 لا يجوز للمضارب ان يشتري جارية يطأها وان اذن له المالك وخيل يجوز مع الاذن اما

لو أحلها بعد شرائها صم \* السادسة عشر اذا مات وفي يده اموال مضاربة فان علم مال  
احدهم بعينه كان احق به وان جهل كانوا فيه سواء وان جهل كونه مضاربة قضى بميراثا \*

## كتاب المزارعة والمساقاة

اما المزارعة فهي معاملة على الارض بحصة من حاصلها او عبايتها ان يقول زارعك  
او ازرع هذه الارض او سلمتها اليك وما جرى مجرا مدة معلومة بحصة معينة من  
حاصلها وهي عقد لازم لا يفسخ الا بالتنايل ولا يبطل بموت احد المتعاقدين والكلام  
اما في شروطه واما في احكامه **اما** الشروط فثلاثة الاول ان يكون النماء مشاعا بينهما  
تساويا فيه او تفاضلا فلشرطه احدهما لم يصح وكذا لو اختص كل واحد منهما بنوع  
من الزرع دون صاحبه كأن شرط احدهما الحرف والآخر الانبل او ما يزرع على  
الجداول والآخر ما يزرع في غيرها ولو شرط احدهما قدرا من الحاصل وما زاد عليه  
بينهما لم يصح لجواز ان لا تحصل الزيادة **اما** الشرط احدهما على الآخر شيئا يضمنه  
له من غير الحاصل مضاعفا الى الحصة قيل يصح وقيل يبطل والاول اشبه وتكره  
اجارة الارض للزراعة بالحنطة او الشعير مما يخرج منها والمنع اشبه وان يؤجرها باكثر  
مما استأجرها به الا ان يحدث فيها حدثا او يؤجرها بجنس غيره \* الثاني تعيين المدة  
واذا شرط مدة معينة بالايام او الاشهر صم ولو اقتصر على تعيين المزرع من غير ذكر  
المدة فوجهان احدهما يصح لان لكل زرع امدا فيبنى على العادة كالترابض والآخر  
يبطل لانه عقد لازم فهو كالاجارة فيشترط فيه تعيين المدة دفعا للغرر لان امدا الزرع  
غيره مضبوط وهو اشبه ولو مضت المدة والزرع باق كان للمالك زالته على الاشبه سواء  
كان بسبب الزرع كالنفريط او من قبل الله سبحانه كتناخر المياه او تغير الاهوية وان  
انتقا على التبقية جاز بعرض وغيره لكن ان شرط عرضا افتقر في لزومه الى تعيين  
المدة الزائدة ولو شرط في العقد تاخيرها ان بقي بعد المدة المشترطة بطل العقد على القول



باشتراط تقدير المدة ولو ترك الزراعة حتى انقضت المدة لزمتها اجرة المثل ولو كان استأجرها  
 لزمتها الاجرة \* **الثالث** ان تكون الارض مما يمكن الانتفاع بها بان يكون لها ماء اما  
 من نهر او بئر او عين او مصنع ولو انتقطع في اثناء المدة فللمزارع الخيار لعدم الانتفاع  
 بها هذا اذا زارع عليها واستأجرها للزراعة وعليه اجرة ما سلف ويرجع بما قابل المدة  
 المتخلفة واذا اطلق المزارعة زرع ماشاء وان عين الزرع لم يجز التعدي ولو زرع ماهو  
 اضر والحال هذه كان لما لكها اجرة المثل ان شاء او المسمى مع الارش ولو كان اقل ضررا  
 جاز ولو زارع عليها او آجرها للزراعة والاماء لها مع علم المزارع لم يتخير ومع الجهالة  
 له الفسخ اما لو استأجرها مطلقا ولم يشترط الزراعة لم ينفسخ لامكان الانتفاع بها بغير  
 الزرع وكذا الوشرط الزراعة وكانت في بلاد تسقيها الغيوث غالبا ولو استأجر للزراعة  
 ما لا ينحسر عنه الماء لم يجز لعدم الانتفاع ولو رضى بذلك المستأجر جاز ولو قيل بالمنع  
 لجهالة الارض كان حسنا وان كان قليلا يمكن معه بعض الزرع جاز ولو كان الماء  
 ينحسر عنها تدريجا لم يصح لجهالة وقت الانتفاع ولو شرط الغرس والزرع افتقر الى  
 تعيين مقدار كل واحد منهما لتفاوت ضررهما وكذا لو استأجر لزريعين او غرسين  
 مختلفي الضرر **تقرير** اذا استأجر ارضا مدة معينة ليغرس فيها ما يبقى بعد المدة  
 فالباقيل يجب على المالك ابتاؤه او ازالته مع الارش وقيل له ازالته كما لو غرس  
 بعد المدة والاول اشبه **واما** احكامه فيشتمل على مسائل \* **الاولى** اذا كان من احدهما  
 الارض حسب ومن الآخر البذر والعمل والعوامل صح بلفظ المزارعة وكذا لو كان  
 من احدهما الارض والبذر ومن الآخر العمل او كان من احدهما الارض والعمل  
 ومن الآخر البذر نظرا الى الاطلاق ولو كان بلفظ الاجارة لم يصح لجهالة العوض اما  
 لو آجره بمال معلوم مضمون في الذمة او معين من غيرها جاز \* **الثانية** اذا تنازعا في  
 المدة فالقول قول منكر الزيادة مع يمينه وكذا لو اختلفا في قدر الحصة فالقول قول

صاحب البذر فان اقام كل واحد منهما بيّنة قدمت بيّنة العامل وقيل يرجعان الى القرعة والاول اشبه \* الثالثة لو اختلفا فقال الزارع امرتنيها وانكر المالك وادعى الحصنة او الاجرة ولا بيّنة فالقول قول صاحب الارض ويثبت له اجرة المثل مع يمين الزارع وقيل يستعمل القرعة والاول اشبه وللزارع تبقيّة الزرع الى آوان اخذه لانه مأذون فيه اما لو قال غصبتنيها حلف وكان له ازالته والمطالبة باجرة المثل وارش الارض ان هابت وطم الحفر \* الرابعة للمزارع ان يشارك غيره وان يزارع عليها غيره ولا يتوقف على اذن المالك لكن لو شرط المالك الزرع بنفسه لزم ولم تجز المشاركة الا باذنه \* الخامسة خراج الارض ومؤنتها على صاحبها الا ان يشترطه على الزارع \* السادسة كل موضع يحكم فيه ببطلان المزارعة يجب لصاحب الارض اجرة المثل \* السابعة يجوز لصاحب الارض ان يحرص على الزارع والزارع بالخيار في القبول والرد فان قبل كان استقرا ذلك مشروطا بالسلامة فلو تلف الزرع بآفة سماوية او ارضية لم يكن عليه شيء \* واما المساقاة فهي معاملة على اصول ثابتة بحصنة من ثمرها والنظر فيها يستدعي فصولا \* الاول في العقد وضيعة الايجاب ان يقول ساتيتك او عاملتك او سلمت اليك او ما اشبهه وهي لازمة كالاجارة وتصح قبل ظهور الثمرة وهل تصح بعد ظهورها فيه ترددوا الاظهر الجواز بشرط ان يبقى للعامل حمل وان قل مما تستزاد به الثمرة ولا تبطل بموت المساقى ولا بموت العامل على الاشبه \* الثاني ما يساقى عليه وهو كل اصل ثابت له ثمرة ينتفع بها مع بقائه فتصح المساقاة على النخل والكرم وشجر الفواكه وفيما لا ثمر له اذا كان له ورق ينتفع به كالتموت والحناء ترددوا لو ساقى على ودي او شجر غير ثابت لم تصح اقتصارا على مريضع الوفاق اما لو ساقاه على ودي مغروس الى مدة يحمل مثله فيها غالبا صح ولو ام يحمل فيها وان قصرت المدة المشترطة عن ذلك غالبا او كان الاحتمال على السواء لم يصح \* الثالث المدة ويعتبر فيها شرطان

أن تكون مقدرة بزمان لا يحتمل الزيادة والنقصان وأن تكون ما يحصل فيها  
الثمرة غالباً \* الرابع العمل وإطلاق المساقاة يقتضي قيام العامل بما فيه زيادة النماء  
من الرفق وإصلاح الاجاجين وإزالة الحشيش المضرب بالاصول وتهذيب الجريد  
والسقي والتلقيح والعمل بالناضح وتعديل الثمرة واللقاط وإصلاح موضع التشميس  
ونقل الثمرة اليه وحفظها وقيام صاحب الاصل ببناء الجدار وعمل ما يسقى به من  
دولاب أو دالية وإنشاء النهر والكش للتلقيح وقيل يلزم ذلك العامل وهو حسن  
لأن به يتم التلقيح ولو شرط شيئاً من ذلك على العامل صح بعد أن يكون معلوماً  
ولو شرط العامل على رب الاصول عمل العامل بطلت المساقاة لأن الفائدة لا تستحق  
إلا بالعمل ولو ابقى العامل شيئاً من عمله في مقابلة الحصة من الفائدة وشرط الباقي  
على رب الاصول جاز ولو شرط أن يعمل غلام المالك معه جاز لأنه ضم مال الرب مال  
أما لو شرط أن يعمل الغلام لخاص العامل لم يجوز وفيه تردد والجواز أشبه وكذا لو شرط  
عليه أجره الأجراء أو شرط خروج أجرتهم منهما \* الخامس في الفائدة ولا بد أن يكون  
للعامل جزء منها متشاعراً فلو ضرب عن ذكر الحصة بطلت المساقاة وكذا لو شرط  
أحدهما الانفراد بالثمرة لم تصح المساقاة وكذا لو شرط لنفسه شيئاً معيناً وما زاد بينهما  
وكذا لو قدر لنفسه ارباعاً وللعامل ما فضل أو عكس وكذا لو جعل حصته نخلات  
بعينها والآخراً معه اها ويجوز أن يفرد كل نوع بحصة مخالفة للحصة من النوع  
الآخر إذا كان العامل عالماً بمقدار كل نوع ولو شرط مع الحصة من النماء حصة من  
الأصل الثابت لم يصح لأن مقتضى المساقاة جعل الحصة من الفائدة وفيه تردد ولو ساقاه  
بالنصف أن سقى بالناضح وبالثلث أن سقى بالسائم بطلت المساقاة لأن الحصة  
لم تتعين وفيه تردد ويكره أن يشترط رب الأرض على العامل مع الحصة شيئاً من ذهب  
أو فضة لكن يجب الوفاء بالشرط ولو تلفت الثمرة لم يلزم \* السادس في أحكامها وهي

مسائل \* الأولى كل موضع تفسد فيه المساقاة فللعامل اجرة المثل والثمرة لصاحب  
الاصل \* الثانية اذا استأجر اجيراً للعمل بحصة منها فان كان بعد بدو صلاحها جاز  
وان كان بعد ظهورها وقبل بدو الصلاح بشرط القطع صح ان استأجره بالثمرة اجمع  
ولو استأجره ببعضها قيل لا يصح لتعذر التسليم والوجه الجواز \* الثالثة اذا قال ساقيتك  
على هذا البستان بكذا على ان أساقيتك على الآخر بكذا قيل تبطل والجواز اشبه \*  
الرابعة لو كانت الاصول لاثنتين فتالا لواحد ساقيتك على ان لك من حصة فلان  
النصف ومن حصة الآخر الثلث صح بشرط ان يكون عالماً بذكر نصيب كل واحد  
منهما ولو كان جاهلاً بطلت المساقاة لتجهل الحصة \* الخامسة اذا هرب العامل لم تبطل  
المساقاة فان بذل العمل عنه باذل او دفع اليه الحاكم من بيت المال ما يستأجر منه  
فلا خيار وان تعذر ذلك كان له الفسخ لتعذر العمل ولو لم يفسخ وتعذر الوصول الى  
الحاكم كان له ان يشهدانه يستأجر منه ويرجع عليه على تردد ولو لم يشهد لم يرجع \*  
السادسة اذا ادعى ان العامل خان او سرق او اتلف او فرط فتلف وانكر فالقول قوله  
مع يمينه وبتقدير ثبوت الخيانة هل ترفع يده او يستأجر من يكون معه من اصل  
الثمرة الوجه ان يده لا ترفع من حصته من الربح وللمالك رفع يده عما عداه ولو ضم  
المالك اليه اميناً كانت اجرته على المالك خاصة \* السابعة اذا ساقاه على اصول فبان  
مستحقة بطلت المساقاة والثمرة للمستحق وللعامل الاجرة على المساقى لا على  
المستحق ولو اقتصما الثمرة وتلفت كان للمالك الرجوع على الغاصب بدرك الجميع  
ويرجع الغاصب على العامل بما حصل له وللعامل على الغاصب اجرة عمله او  
يرجع على كل واحد منهما بما حصل له وقيل له الرجوع على العامل بالجميع  
ان شاء لان يده عادية والاول اشبه الابتدعير ان يكون العامل دالماً \* الثامنة ليس  
للعامل ان يساقى غيره لان المساقاة انما تصح على اصل مملوك للمساقى \* التاسعة

خارج الارض على المالك الا ان يشترط على العامل او بينهما \* العاشرة الفائدة تملك بالظهور وتجب الزكاة فيها على كل واحد منهما اذا بلغ نصيبه نصيباً قتيمة اذا دفع ارضا الى رجل ليغرسها عليها ان الغرس بينهما كانت المغارسة باطلة والغرس لصاحبه ولصاحب الارض ازالته وله الاجرة لغوات ما حصل الاذن بسببه وعليه ارش النقصان بالقلع ولو دفع القيمة ليكون الغرس له لم يجبر الغارس وكذا لو دفع الغارس الاجرة لم يجبر صاحب الارض على التبقية \*

## كتاب الوديعة

والنظر في امور ثلثة \* الاول العقد وهو استئابة في الحفظ ويفتقر الى ايجاب وقبول ويقع بكل عبارة دلت على معناه ويكفي الفعل الدال على القبول ولو طرح الوديعة عنده لم يلزمه حفظها اذا لم يقبلها وكذا لو اكره على قبضها لم تصير وديعة ولا يضمنها لو اهل واذا استودع وجب عليه الحفظ ولا يلزمه دركها لو تلفت من غير تفريط او اخذت منه قهراً نعم لو تمكن من الدفع وجب ولو لم يفعل ضمن ولا يجب تحمل الضرر الكثير بالدفع كالجرح واخذ المال ولو انكرها وطولب باليمين ظلماً جاز الحلف مورياً بما يخرج به من الكذب وهي عقد جائز من طرفيه تبطل بموت كل واحد منهما وبجنونه وتكون امانة وتُحفظ الوديعة بما جرت العادة بحفظها كالثوب في الصندوق والدابة في الاصطبل والشاة في المراح او ما يجري مجرى ذلك ويلزمه سقي الدابة وعلفها امره بذلك اولم يأمره ويجوز ان يسقيها بنفسه او بغلامه اتباعاً للعادة ولا يجوز اخراجها من منزله لذلك الامع الضرورة كعدم التمكن من سقيها او علفها في منزله او شبه ذلك من الاضرار ولو قال المالك لا تعلقها اولا تسقيها لم يجز القبول بل يجب عليه سقيها وعلفها نعم لو اخل بذلك والحال هذه اثم ولم يضمن لان المالك استطاع الضمان بنهيها كما لو امره بالقاء ماله في البحر ولو عين له مريض الاحتفاظ اقتصر

عليه فلو نقلها ضمن إلا إلى احرز او مثله على قول ولا يجوز نقلها إلى ما دونه ولو كان  
حرزا الأمتع الخوف مع ابقائها فيه ولو قال لا تنقلها من هذا الحرز ضمن بالنقل كيف  
كان إلا ان يخاف تلفها فيه ولو قال وان تلفت ولا تصح وديعة الطفل ولا المجنون  
ويضمن القابض ولا يبرأ بردها اليهما وكذا لا يصح ان يستودعوا ولو ادعاه لم يضمن  
بالإهمال لان المودع لهما متلف ماله و اذا ظهر للمودع اشارة الموت وجب الاشهاد بها  
ولو لم يشهد وانكرت الورثة كان القول قولهم ولا يمين عليهم إلا ان يدعى عليهم  
العلم ويجب اعادة الوديعة على المودع مع المطالبة ولو كان كافرا إلا ان يكون المودع  
غاصبا لها فيمنع منها ولو مات فطلبها وارثه وجب الانكار وتجب اعادتها على المغضوب  
منه ان عرف وان جهل عرفت سنة ثم جاز التصديق بها عن المالك ويضمن المتصدق  
ان كره صاحبها ولو كان الغاصب مزجها بماله ثم ادع الجميع فان امكن المستودع  
تمييز المالكين رد عليه ماله ومنع الآخر وان لم يمكن تمييزهما وجبت عليه اعادتهما  
على الغاصب \* الثاني في موجبات الضمان وينظمها قسمان التفريط والتعدي  
اما التفريط فكان يطرحها فيما ليس بحرزا او يترك سقي الدابة او علفها او نشر الثوب  
الذي يفتقر الى النشر او يؤدها من غير ضرورة ولا اذن او يسافر بها كذلك مع  
خوف الطريق ومع امنه وطرح الاقمشة في المواضع التي تعفنها وكذا لو ترك سقي  
الدابة او علفها مدة لا تصبر عليه في العادة فماتت به \* القسم الثاني في التعدي مثل  
ان يلبس الثوب او يركب الدابة او يخرجها من حرزها لينتفع بها نعم لو نوى الانتفاع  
لم يضمن بمجرد النية ولو طلبت منه فامتنع من الرد مع القدرة ضمن وكذا لو وجدها  
ثم قامت عليه بينة او اعترف بها ويضمن لو خلطها بماله بحيث لا يميز وكذا لو اودعه  
مالا في كيس مختوم ففتح ختمه وكذا لو اودعه كيسين فمزجهما وكذا لو امره باجارتها  
لحمل اخف فاجرها لا تنقل او لاسهل فاجرها لاشق كالقطن والحديد ولو جعلها المالك

في حرز مقتل ثم اودعها ففتح المودع الحرز واخذ بعضها ضمن الجميع ولو لم تكن  
 مودعة في حرز او كانت مودعة في حرز للمودع فاخذ بعضها ضمن ما اخذ ولو اعاد  
 بدله لم يبرأ ولو اعاد ومزجه بالبائي ضمن ما اخذ ولو اعاد بدله ومزجه ببقية الوديعة  
 مزجا لا يتميز ضمن الجميع \* الثالث في اللواحق وفيه مسائل \* الاولى يجوز السفر  
 بالوديعة اذا خاف تلفها مع الإقامة ثم لا يضمن ولا يجوز السفر مع ظهور اشارة الخوف  
 ولو سافر والحال هذه ضمن \* الثانية لا يبرأ المودع الا بردها الى المالك او وكيله فان  
 فقدهما فالى الحاكم مع العذر ومع عدم العذر يضمن ولو فقد الحاكم وخشي تلفها  
 جاز ايداعها من ثقة ولو تلفت لم يضمن \* الثالثة لو قدر على الحاكم فدفعها الى  
 الثقة ضمن \* الرابعة اذا اراد السفر فدفعها ضمن الا ان يخشى المعاجلة \* الخامسة  
 لو اعاد الوديعة بعد التفريط الى الحرز لم يبرأ ولو جدد له المالك الاستيمان برى وكذا  
 لو ابرأه من الضمان ولو اكره على دفعها الى غير المالك دفعها ولا ضمان \* السادسة  
 اذا انكر الوديعة او اعترف وادعى التلف او ادعى الرد ولا بينة فالقول قوله وللمالك  
 اخلانه على الاشبه اما لو دفعها الى غير المالك وادعى الاذن فانكر فالقول قول المالك  
 مع يمينه ولو صدقه على الاذن لم يضمن وان ترك الاشهاد على الاشبه \* السابعة اذا  
 اقام المالك البينة على الوديعة بعد الانكار فصدقها ثم ادعى التلف قبل الانكار لم تسمع  
 دعواه لاشتغال ذمته بالضمان ولو قيل تسمع دعواه وتقبل بينته كان حسنا \* الثامنة اذا  
 عين له حرزا بعيدا عنه وجبت المبادرة اليه بما جرت العادة فان اخرج مع التمكن ضمن  
 ولو سلمها الى زوجته لتحرزها ضمن \* التاسعة اذا اعترف بالوديعة ثم مات وجهلت  
 عينها قيل تخرج من اصل تركته ولو كان له غرماء وضاقبت التركة حاصهم المستودع وفيه  
 تردد \* العاشرة اذا كان في يده وديعة فادعاهما اثنان فان صدق احدهما قبل وان كذبهما  
 فكذلك وان قال لا ادري اقربت في يده حتى يثبت لهما مال فان ادعيا او احدهما علمه

بصححة الدعوى كان عليه اليمين \* الحادية عشر اذا فرط واختلفا في القيمة فالقول قول المالك مع يمينه وقيل القول قول الغارم مع يمينه وهو اشبه \* الثانية عشر اذا مات المودع سلمت الوديعة الى الوارث فان كان اجماعة سلمت الى اكل او الى من يقوم مقامهم ولو سلمها الى البعض من غير اذن ضمن حصص الباقيين \*

## كتاب العارية

وهو عند ثمرته التبرع بالمنفعة ويقع بكل لفظ يشتمل على الاذن في الانتفاع وليس بلازم لاحد المتعاقدين والكلام في فصول اربعة \* الاول في العير ولا بد ان يكون مكلّفا جائزا لتصرف فلا تصح اعادة الصبي ولا المجنون ولو اذن الولي جاز للصبي مع مراعاة المصلحة وكما لا يليها عن نفسه كذا لا تصح ولايته عن غيره \* الثاني في المستعير وله الانتفاع بما جرت العادة به في الانتفاع بالعارية ولو نقص من العين شيء او تلفت بالاستعمال من غير تعدل يضمن الا ان يشترط ذلك في العارية ولا يجوز للمحرم ان يستعير من محل صيد لانه ليس له امساكه ولو امسكه ضمنه وان لم يشترطه عليه ولو كان الصيد في يد محرم فاستعاره المحل جاز لان ملك المحرم زال عنه بالاحرام كما يأخذ من الصيد ما ليس بملك ولو استعار من الغاصب وهو لا يعلم كان الضمان على الغاصب وللمالك الزام المستعير بما استوفاه من المنفعة ويرجع على الغاصب لانه اذن في استيفائها بغير عوض والوجه تعلق الضمان بالغاصب حسب وكذا لو تلفت العين في يد المستعير اما لو كان عالما كان ضامنا ولم يرجع على الغاصب ولو اغرم الغاصب رجع على المستعير \* الثالث في العين المعارة وهي كل ما يصح الانتفاع به مع بناء عينه كالثوب والدابة وتصح استعارة الارض للزراعة والغرس والبناء ويقتصر المستعير على القدر المأذون فيه وقيل يجوز ان يستبعم مادونه في الضرر كان يستعير ارضا للغرس فيزرع والاول اشبه وكذا يصح استعارة كل حيوان له منفعة كفحل



الضراب والكلب والسنور والعبد للخدمة والمملوكة ولو كان المستعير اجنبياً منها  
وتجوز استعارة الشاة للحلب وهي المنحة ولا يستباح وطى الامة بالعارية وفي استباحتها  
بلفظ الاباحة تردد اشبهه الجواز وتصح الاستعارة مطلقة ومدة معينة وللمالك الرجوع  
ولو اذن له في البناء او الغرس ثم امره بالازالة وجبت الاجابة وكذا في الزرع ولو  
قبل ادراكه على الاشبه وعلى الآذن الارش وليس له المطالبة بالازالة من دون  
الارش ولو اعارة ارضاً للدفن لم يكن له اجبار على قلع الميت وللمستعير ان يدخل  
الى الارض ويستظل بشجرها ولو اعارة حائط الطرح خشبة فطالبه بازالتها كان له ذلك  
لأن تكون اطرافها الآخر مثبتة في بناء المستعير فيؤدي الى خرابه واجباره على  
ازالة جذوعه عن ملكه وفيه تردد ولو اذن له في غرس شجرة فانتقلت جازان يغرس  
غيرها استصحب بالاذن الاول وقيل يغتقر الى اذن مستأنف وهو اشبه ولا تجوز اعارة  
لعين المستعارة الا باذن المالك ولا اجارتها لان المنافع ليست مملوكة للمستعير  
وان كان له استيفائها \* الرابع في الاحكام المتعلقة بها وفيه مسائل \* الاولى العارية امانة  
لا تضمن الا بالتفريط في الحفظ او التعدي او اشتراط الضمان وتضمن اذا كانت ذهباً  
او فضة وان لم يشترط الا ان يشترط سقوط الضمان \* الثانية اذا ارد العارية الى المالك  
او وكيله بريء ولوردها الى الحرز لم يبرأ ولو استعار الدابة الى مسافة فجازها ضمن  
ولو اعادها الى الاولى لم يبرأ \* الثالثة يجوز للمستعير بيع غروسه وابنيته في الارض  
المستعارة للمعير وغيره على الاشبه \* الرابعة اذا حملت الاهوية او السيول حباً الى ملك  
انسان فنبت كان لصاحب الارض ازالته ولا يضمن الارش كما في افصان الشجرة  
البارزة الى ملكه \* الخامسة لو نقصت بالاستعمال ثم تلفت وقد شرط ضمانها ضمن  
قيمتها يوم تلفها لان النقصان المذكور غير مضمون \* السادسة اذا قال الراكب امرتنيها  
وقال للمالك اجرتكها بالقول قول الراكب لان المالك مدع للاجرة وقيل القول

قول المالك في عدم العارية فاذا حلف سقطت دعوى الراكب وتثبت عليه اجرة المثل لا المسمى وهو شبه ولو كان الاختلاف عقيب العقد من غير انتفاع كان القول قول الراكب لان المالك يدعي عقداً وهذا ينكره \* السابعة اذا استعار شيئاً لينتفع به في شيء فانتفع به في غيره ضمن وان كان له اجرة لزمته اجرة مثله \* الثامنة اذا جحد العارية بطل استيمانه ولزمه الضمان مع ثبوت الاشارة \* التاسعة اذا ادعى التلف فالقول قوله مع يمينه ولو ادعى الرد فالقول قول المالك مع يمينه \* العاشرة لو فرط في العارية كان عليه قيمتها عند التلف اذا لم يكن لها مثل وقيل أعلى القيم من حين التفريط الى وقت التلف والاول اشبه ولو اختلفا في القيمة كان القول قول المستعير وقيل القول قول المالك والاول اشبه \*

## كتاب الاجارة

وفيه فصول اربعة \* الفصل الاول في العقد ونمرته تملك المنفعة بعوض معلوم ويفتقر الى ايجاب وقبول والعبارة الصريحة عن الايجاب آجرتك ولا يكفي ملكتك أما لو قال ملكتك سكنى هذه الدار سنة مثلاً صم وكذا أعرتك لتحقيق القصد الى المنفعة ولو قال بعثت هذه الدار ونوى الاجارة لم يصح وكذا لو قال بعثت سكنها سنة لاختصاص لفظ البيع بنقل الاعيان وفيه تردد والاجارة عقد لازم لا تبطل الا بالتأجيل او باحد الاسباب المقتضية للفسخ ولا تبطل بالبيع ولا بالعذر مهما كان الانتفاع ممكناً وهل تبطل بالموت المشهور بين الاصحاب نعم وقيل لا تبطل بموت المؤجر وتبطل بموت المستأجر وقال آخرون لا تبطل بموت احدهما وهو الاشبه وكل ما صم اعارته صم اجارته واجارة المشاع جائزة كالمقسوم والعين المستأجرة امانة لا يضمنها المستأجر الا بتعدي او تفريط وفي اشتراط ضمانها من غير ذلك تردد اظهره المنع وليس في الاجارة خيار المجلس ولو شرط الخيار لاحدهما او لهما جاز سواء كانت معينة كان يستأجر هذا

العبد او هذه الدار او في الذمة كان يستأجره لبني له حائطا \* الفصل الثاني في شرائطها وهي ستة \* الاول ان يكون المتعاقدان كاملين جائزي التصرف فلو آجر المجنون لم تنعقد اجارته وكذا الصبي غير المميز وكذا المميز الابان وليه وفيه تردد \* الثاني ان تكون الاجرة معلومة بالوزن او الكيل فيما يكال او يوزن لتحقيق انتفاء الغرر وقيل يكفي المشاهدة وهو حسن وتملك الاجرة بنفس العقد ويجب تعجيلها مع الاطلاق ومع اشتراط التعجيل ولو شرط التأجيل صح بشرط ان يكون معلوما وكذا لو شرطها في نجوم واذا وقف المؤجر على عيب في الاجرة سابق على القبض كان له الفسخ او المطالبة بالعرض ان كانت الاجرة مضمونة وان كانت معينة كان له الرد او الارش ولو افلس المستأجر بالاجرة فسخ المؤجر ان شاء ولا يجوز ان يؤجر المسكن ولا الخان ولا الاجير باكثر مما استأجره الا ان يؤجر بغير جنس الاجرة او يحدث ما يقابل التفاوت وكذا لو سكن بعض الملك لم يجز ان يؤجر الباقي بزيادة من الاجرة والجنس واحد ويجوز باكثرها ولو استأجره ليحمل له متاعا الى موضع معين باجرة في وقت معين فان قصر عنه نقص من اجرته شيئا جاز ولو شرط سقوط الاجرة ان لم يوصله فيه لم يجز وكان له اجرة المثل واذا قال آجرتك كل شهر بكذا صح في شهر وله في الزائد اجرة المثل ان سكن وقيل تبطل لتجهل الاجرة والاول اشبه **فروع** الاول لو قال ان خطته فارسياء فلك درهم وان خطته رومياء فلك درهمان صح الثاني لو قال ان عملت هذا العمل في اليوم فلك درهمان وفي غد درهم فيه تردد اظهرة الجواز ويستحق الاجير الاجرة بنفس العمل سواء كان في ملكه او ملك المستأجر ومنهم من فرق ولا يتوقف تسليم احدهما على الآخر وكل موضع يبطل فيه عقد الاجارة يجب فيه اجرة المثل مع استيفاء المنفعة او بعضها سواء زادت عن المسمى او نقصت عنه ويكره ان يستعمل الاجير قبل ان يقاطع على الاجرة وان يضمن الامع التهمة \* الثالث

ان تكون المنفعة مملوكة إما تبعاً للملك العين او منفردة وللمستأجر ان يؤجر الا ان يشترط عليه استيفاء المنفعة بنفسه ولو شرط ذلك فسلم العين المستأجرة الى غيره ضمنه ولو آجر غير المالك تبرعاً قيل بطلت وقيل وقفت على اجازة المالك وهو حسن \* الرابع ان تكون المنفعة معلومة إما بتقدير العمل كخياطة الثوب المعلوم وإما بتقدير المدة كسكنى الدار او العمل على الدابة مدة معينة ولو قدر المدة والعمل مثل ان يستأجره ليخيط هذا الثوب في هذا اليوم قيل يبطل لان استيفاء العمل في المدة قد لا يتفق وفيه تردد والاجير الخاص وهو الذي يستأجره مدة معينة لا يجوز له العمل لغير المستأجر الا باذنه وان كان مشتركاً جاز وهو الذي يستأجر لعمل مجرد عن المدة وتملك المنفعة بنفس العقد كما تملك الاجرة به وهل يشترط اتصال مدة الاجارة بالعقد قيل نعم ولو اطلق بطلت وقيل الاطلاق يقتضى الاتصال وهو شبهه ولو عين شهر متأخراً عن العقد قيل يبطل والوجه الجواز وان سلم العين المستأجرة ومضت مدة يمكن فيها استيفاء المنفعة لزمست الاجرة وفيه تفصيل وكذا لو استأجر داراً وسلمها ومضت المدة ولم يسكن او استأجره لقلع ضرره فمضت المدة التي يمكن ايقاع ذلك فيها فلم يقلعه المستأجر استقرت الاجرة اما لو زال الا لم عقيب العقد سقطت الاجرة ولو استأجر شيئاً تلف قبل قبضه بطلت الاجارة وكذا لو تلف عقيب قبضه اما لو انتضى بعض المدة ثم تلف او تجدد فسحق الاجارة صح فيما مضى وبطل في الباني ويرجع من الاجرة بما قابل المتخلف من المدة ولا بد من تعيين ما يحمل على الدابة إما بالمشاهدة وإما بتقديره بالكيل او الوزن او ما يرفع الجمل فلا يكفي ذكر الحمل ولا راكب غير معين لتحقيق الاختلاف في الخفة والثقل ولا بد مع ذكر الحمل من ذكر طوله وعرضه وعلوه وهل هو مكشوف او مغطى وجنس فطائه وكذا لو استأجر دابة للحمل فلا بد من تعيينه بالمشاهدة او ذكر جنس درصته وقدره وكذا لا يكفي ذكر الآلات المحمولة ما لم يعين قدرها وجنسها

ولا يكفي اشتراط حمل الزاد مالاً يعينه ، واذا فنى فليس له حذل بدله مالاً يشترط  
واذا استأجر دابةً افتقر الى مشاهدتها فان لم تكن مشاهدة فلا بد من ذكر جنسها ووصفها  
وكذا الذكورة والانوثة اذا كانت للركوب ويسقط اعتبار ذلك اذا كان للحمل ويلزم  
مؤجر الدابة كل ما يحتاج اليه في امكان الركوب من الرحل والقطب وآلته والحزام  
والزمام وفي رفع الحمل وشده تردد اظهره اللزوم ولو آجرها للدوران بالدولاب افتقر  
الى مشاهدته لاختلاف حاله في الثقل والخفة ولو آجرها للزراعة فان كان لحرث  
جريب معلوم فلا بد من مشاهدة الارض او وصفها وان كان لعمل مدة كفى تقدير  
المدة وكذا في اجارة الدابة لسفر مسافة معينة فلا بد من تعيين وقت السير ليلاً او نهاراً  
الا ان يكون هناك عادة فيستغنى بها ويجوز ان يستأجر اثنان جملاً او غيره للعبقة  
ويرجع في التناوب الى العادة واذا اکتى دابةً فسار عليها زيادة على العادة او ضربها كذلك  
او كبها باللجام من غير ضرورة ضمن ولا يصح اجارة العقار الامع التعيين بالمشاهدة او  
بالاشارة الى موضع معين موصوف بما يرفع الجهالة ولا تصح اجارته في الذمة لا يتضمن  
من الغرر بخلاف استيجار الخياط للخياطة والنساج للنساج وان استأجر مدة فلا بد من  
تعيين الصانع دفعا للغرر الناشي من تفاوتهم في الصنعة ولو استأجر لحفر البئر لم يكن  
بد من تعيين الارض وقدر نزولها وسعتها ولو حفر فانهارت او بعضها لم يلزم الاجير  
ازالته وكان ذلك الى المالك ولو حفر بعض ما قوطع عليه ثم تعذر حفر الباقي اما لصعوبة  
الارض او مرض الاجير او غير ذلك قوم حفرها وما حفر منها ورجع عليه بنسبة من  
الاجرة وفي المسئلة قول آخر مستند الى رواية مهجورة ويجوز استيجار المرأة للرضاع  
مدة معينة باذن الزوج فان لم يأذن ففيه تردد والجواز شبه اذا لم يمنع الرضاع حقه  
ولا بد من مشاهدة الصبي وهل يشترط ذكر الموضع الذي تُرضعه فيه قيل نعم وفيه  
تردد وان مات الصبي او المرضعة بطل العقد ولو مات ابو هل يبطل يبنى على

القولين ولو استأجر شيئاً مدة معينة لم يجب تقسيط الاجرة على اجزائها سواء كانت قصيرة او متطاولة ويجوز استيجار الارض لتعمل مسجداً ويجوز استيجار الدراهم والدنانير ان تحققت لها منفعة حكومية مع بقاء عينها **تفريع** لو استأجر لحمل عشرة اقفزة من صبرة فاعتبرها ثم حملها وكانت اكثر فان كان المعتبر هو المستأجر لزمه اجرة المثل عن الزيادة وضمن الدابة ان تلفت لتحقق العدوان وان اعتبرها المؤجر لم يضمن المستأجر اجرة ولا قيمة ولو كان المعتبر اجنبياً لزمته اجرة الزيادة \* **الخامس** ان تكون المنفعة مباحة فلو آجره مسكناً ليحوز فيه خمر او دكاناً ليبيع فيه آله محرمة او اجيراً ليحمل له مسكراً لم تنعقد الاجارة وربما قيل بالتحريم وانعقاد الاجارة لامكان الانتفاع في غير المحرم والاول اشبه لان ذلك لم يتناول العقد وهل يجوز استيجار الحائط المزوق للتنزه قيل نعم وفيه تردد \* **السادس** ان تكون المنفعة مقدوراً على تسليمها فلو آجر مبدأً ابقا لم تصح ولو ضم اليه وفيه تردد ولو منعه المؤجر منه سقطت الاجرة وهل له ان يلتزم ويطالب المؤجر بالتفاوت فيه تردد والظاهر نعم ولو منعه ظالم قبل القبض كان بالخيار بين الفسخ والرجوع على الظالم باجرة المثل ولو كان بعد القبض لم تبطل وكان له الرجوع على الظالم واذا انهدم المسكن كان للمستأجر فسخ الاجارة الا ان يعيده صاحبه ويمكنه منه وفيه تردد ولو تمانى المؤجر في اعادته ففسخ المستأجر رجوع بنسبة ما تخلف من الاجرة ان كان سلم اليه الاجرة \* **الثالث** في احكامها وفيه مسائل \* **الاولى** اذا وجد المستأجر بالعين المستأجرة عيباً كان له الفسخ او الرضاء بالاجرة من غير نقصان ولو كان الغيب مما يفوت به بعض المنفعة \* **الثانية** اذا تعدى في العين المستأجرة ضمن قيمتها وقت العدوان ولو اختلفا في القيمة كان القول قول المالك ان كانت دابة وقيل قول المستأجر على كل حال وهو اشبه \* **الثالثة** من تقبل عملاً لم يجز ان يقبله غيره بنقيصة على الاظهر الا ان يحدث فيه ما يستبيح به الفضل ولا يجوز تسليمه الى غيره الا باذن

المالك ولو سلم من غير اذن ضمن \* الرابعة يجب على المستأجر سقي الدابة وعلفها ولو اهدل ضمن \* الخامسة اذا افسد الصانع ضمن ولو كان حازفا كالتصاريح او يحرق او يحرق او الحجام يجني في حجامته او الختان يختن فيسبق موساه الى الحشفة او يتجاوز حد الختان وكذا لبيطار مثل ان يحيف على الحافر او يفسد فيقتل او يجني ما يضر الدابة ولو احتاط او اجتهد اما لو تلف في يد الصانع لا بسببه من غير تفريط ولا تعد لم يضمن على الاصم وكذا الملاح والمكاري لا يضمنان الا ما يتلف عن تفريط على الاشهر \* السادسة من استأجر اجيرا لينفذ في حوائجه كانت نفقته على المستأجر الا ان يشترط على الاجير \* السابعة اذا اجر مملوكا له فافسد كان ذلك لازما لمولاه في سعيه وكذا لو اجر نفسه باذن مولاه \* الثامنة صاحب الحمام لا يضمن الا ما اودع وفطر في حفظه او تعدى من فيه \* التاسعة اذا اسقط الاجرة بعد تحققها في الذمة صح ولو اسقط المنفعة المعينة لم تسقط لان البراء لا يتناول الا ما هو في الذمة \* العاشرة اذا اجر عبدا ثم اعتقه لم تبطل الاجارة وتستوفى المنفعة التي يتناولها العقد ولا يرجع العبد على المولى باجرة مثل عمله بعد العتق ولو اجر الوصي صبيا مدة يعلم بلوغه فيها بطلت في المتيقن وصحت في المحتمل ولو اتفق البلوغ فيه وهل للمصبي الفسخ بعد بلوغه قيل نعم وفيه تردد \* الحادية عشر اذا تسلم اجيرا ليعمل له صنعة فهلك لم يضمنه صغيرا كان او كبيرا حرا او عبدا \* الثانية عشر اذا دفع سلعة الى غيره ليعمل فيها عملا فان كان ممن عادته ان يستأجر لذلك العمل كالغسل والقصار فله اجرة مثل عمله وان لم يكن له عادة وكان العمل مما له اجرة فله المطالبة لانه ابصر بنيتته وان لم يكن مما له اجرة بالعادة لم يلتفت الى مدعيها \* الثالثة عشر كلما يتوقف عليه توفية المنفعة فعلى المؤجر كالخياط في الخياطة والمداين في الكتابة ويدخل المفتاح في اجارة الدار لان الانتفاع يتم بها \* الرابع في التنازع وفيه مسائل \* الاولى اذا تنازعا في اصل الاجارة فالقول قول المالك

مع يمينه وكذا لو اختلفا في قدر المستأجر وكذا لو اختلفا في رد العين المستأجرة اما لو اختلفا في قدر الاجرة فالقول قول المستأجر \* **الثانية** اذا ادعى الصانع او الملاح او المكاري هلاك المتاع وانكر المالك كلفوا البينة ومع فقدها يلزمهم الضمان وقيل القول قولهم مع اليمين لانهم آمناء وهو اشهر الروايتين وكذا لو ادعى المالك التفريط فانكروا \* **الثالثة** لو قطع الخياط ثوباً تباء فقال المالك امرتك بقطعه فميصاً فالقول قول المالك مع يمينه وقيل القول قول الخياط والاول اشبه ولو اراد الخياط فتنقه لم يكن له ذلك اذا كانت الخيوط من الثوب او من المالك ولا اجرة له لانه عمل لم يأذن فيه المالك \*

## كتاب الوكالة

وهي تستدعي بيان فصول \* **الاول** في العقد وهو استنابة في التصرف ولا بد في تحققه عن ايجاب دال على القصد كقوله وكلتك او استنبئتك او ماشا طل ذلك ولو قال وكلتني فقال نعم او اشار بما يدل على الاجابة كفى في الايجاب **واما** القبول فيقع باللفظ كقوله قبلت او رضيت او ماشا به وقد يكون بالفعل كما اذا قال وكلتك في البيع فباع ولو تأخر القبول عن الايجاب لم يتدح في الصحة فان الغائب يوكل والقبول يتأخر \* **ومن شرطها** ان تقع منجزة فلو عقلت بشرط متوقع او وقت متجدد لم تصح نعم لو تجز الوكالة وشرط تأخير التصرف جاز ولو وكله في شراء عبد افتقر الى وصفه لينتفي الغرر ولو وكله مطلقاً لم تصح على قول والوجه الجواز \* وهي عقد جائز من طرفيه فللوكيل ان يعزل نفسه مع حضور الموكل ومع غيبته وللموكل ان يعزله بشرط ان يعلمه العزل ولو لم يعلمه لم ينعزل بالعزل وقيل ان تعذر اعلامه فاشهد انعزل بالعزل والاشهاد والاول اظهر ولو تصرف الوكيل قبل الاعلام مضي تصرفه على الموكل فلو وكله في استيفاء القصاص ثم عزله فاقتص قبل العلم بالعزل وقع الاقتصاص موفعه وتبطل الوكالة بالموت والجنون والاعماء من كل واحد منهما وتبطل وكا ان الوكيل



بالحجر على الموكل فيما يمنع الحجر من التصرف فيه ولا تبطل الوكالة بالنوم وان  
 تطاول وتبطل الوكالة بتلف ما تعلقت الوكالة به كموت العبد الموكّل في بيعه وموت  
 المرأة الموكّل بطلاقها وكذا لو فعل الموكّل ما تعلقت الوكالة به والعبارة عن العزل ان يقول  
 عزلتك او ازلت نيابتك او فسخت او ابطلت او نقضت وما جرى مجرى ذلك  
 واطلاق الوكالة يقتضى الابتاع بثمن المثل بنقد البلد حالا وان يتناع الصحيح دون  
 المعيب ولو خالف لم يصح ووقف على اجازة المالك ولو باع الوكيل بثمن فانكر المالك  
 الاذن في ذلك القدر كان القول قوله مع يمينه ثم تستعاد العين ان كانت باقية ومثلها  
 او قيمتها ان كانت تالفة وقيل يلزم الدّلال اتمام ما حلف عليه المالك وهو بعيد فان  
 تصادق الوكيل والمشتري على الثمن ودفع الوكيل الى المشتري السلعة فتلفت  
 في يده كان للموكل الرجوع على ايهما شاء بقيمته لكن ان رجع على المشتري  
 لا يرجع المشتري على الوكيل لتصديقه له في الاذن وان رجع على الوكيل رجع  
 الوكيل على المشتري باقل الامرين من ثمنه وما اغترمه واطلاق الوكالة في البيع  
 يقتضى تسليم المبيع لانه من واجباته وكذا اطلاق الوكالة في الشراء يقتضى الاذن  
 في تسليم الثمن لكن لا يقتضى الاذن في البيع قبض الثمن لانه قد لا يومن على  
 القبض وللوكيل ان يرد بالعيب لانه من مصلحة العقد مع حضور الموكل وغيبته  
 ولو منعه الموكل لم يكن له مخالفته \* الثاني فيما لا تصح فيه النيابة وما تصح اماما لا تدخله  
 النيابة فضابطه ما تعلق قصد الشارع بايضا من المكلف مباشرة كالطهارة مع القدرة وان  
 جازت النيابة في فصل الاعضاء عند الضرورة والصلوة الواجبة مادام حيا وكذا الصوم  
 والاعتكاف والحج الواجب مع القدرة والايمان والنذور والغصب والقسم بين  
 الزوجات لانه يتضمن استمناحا والظهار واللعان وقضاء العدة والجنابة والالتقاط  
 والاحتساب والاحتشاش واقامة الشهادة الاعلى وجه الشهادة على الشهادة واما

ما يدخله النيابة فضابطه ما جعل ذريعة الى غرض لا يختص بالمباشرة كالبيع وقبض  
 النسيء والرهن والصلح والحوالة والضمان والشركة والوكالة والعارية وفي الاخذ بالشفعة  
 والابراء والوديعة وقسم الصدقات ومقد النكاح وفرض الصداق والخلع والطلاق واستيفاء  
 القصاص وقبض الديات وفي الجهاد على وجه وفي استيفاء الحدود مطلتا وفي اثبات  
 حدود الآدميين أما حدود الله سبحانه فلا وفي عقد السبق والرماية والعقود والكتابة  
 والتدبير وفي الدموى واثبات الحجم والحقوق ولو وكل على كل قليل وكثير قليل  
 لا يصح لما يتطرق من الضرر وقيل يجوز ويندفع الخيال باعتبار المصلحة وهو بعيد  
 عن موضع الغرض نعم لو وكله على كل ما يملك صح لانه يناط بالمصلحة \* الثالث في  
 الموكل ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل وان يكون جائز التصرف فيما وكل فيه مما  
 تصم فيه النيابة فلا تصم وكالة الصبي مميزا كان او لم يكن ولو بلغ عشرين اذ ان يوكل  
 فيما له التصرف فيه كالوصية والصدقة والطلاق على رواية وكذا يجوز ان يتوكل  
 فيه وكذا لا تصم وكالة المجنون ولو عرض ذلك بعد التوكيل ابطال الوكالة وللمكاتب  
 ان يوكل لانه يملك التصرف في الاكتساب وليس للعبد ان يوكل الا باذن  
 مولاه ولو وكله انسان في شراء نفسه من مولاه صح وليس للوكيل ان يوكل عن  
 الموكل الا باذن منه ولو كان المملوك مأذونا له في التجارة جاز ان يوكل فيما جرت العادة  
 بالتوكيل فيه لانه كما اذن فيه ولا يجوز ان يوكل في غير ذلك لانه يتوقف على صريح  
 الاذن من مولاه وله ان يوكل فيما يجوز ان يتصرف فيه من غير اذن مولاه مما تصم  
 فيه النيابة كالطلاق وللمحجور عليه ان يوكل فيما له التصرف فيه من طلاق او خلع  
 وما شابهه ولا يوكل المحرم في عقد النكاح ولا ابتياع الصيد وللاب والجد ان يوكل من  
 الولد الصغير وتصم الوكالة في الطلاق للغائب اجماعا والمحاضر على الاظهر ولو قال  
 الموكل اصنع ما شئت كان دالا على الاذن في التوكيل لانه تسليط على ما يتعلق به

المشيئة ويستحب ان يكون الوكيل تام البصيرة فيما وكل فيه عارفا باللغة التي يحاور بها وينبغي للحاكم ان يوكل عن السفهاء من يتولّى الحكومة عنهم ويكره لذوى المروات ان يتولوا المنازعة بنفوسهم \* الرابع الوكيل يعتبر فيه البلوغ وكمال العقل ولو كان فاسقا او كافرا او مرتدّا ولو ارتدّ المسلم لم تبطل وكالته لان الارتداد لا يمنع الوكالة ابتداءً فكذا استدامة وكل ماله ان يليه بنفسه وتصح النيابة فيه صح ان يكون فيه وكلافتهم وكالة المحجور عليه لتبذير او فلس ولا تصح نيابة المحرم فيما ليس للمحرم ان يفعله كابتياح الصيد وامساكه وعقد النكاح ويجوز ان تتوكل المرأة في طلاق غيرها وهل يصح في طلاق نفسها قيل لا وفيه تردد وتصح وكالتها في عقد النكاح لان عبارتها فيه معتبرة عندنا وتجوز وكالة العبد اذا اذن مولاه ويجوز ان يوكله مولاه في اعتاق نفسه ولا يشترط عدالة الولي ولا الوكيل في عقد النكاح ولا يتوكل الذمي على المسلم للذمي ولا للمسلم على القول المشهور وهل يتوكل المسلم للفهمي على المسلم فيه تردد والوجه الجواز على كراهية ويجوز ان يتوكل للذمي على الذمي ويقتصر الوكيل من التصرف على ما اذن له فيه وما تشهد العادة بالاذن فيه فلو امره ببيع السلعة بدينار نسيئة فباعها بدينارين نقد اصح وكذا لو باعها بدينار الا ان يكون هناك غرض صحيح يتعلق بالتأجيل اما لو امره ببيعه حالا فباع مؤجلا لم يصح ولو كان اكثر مما عين لان الأغراض تتعلق بالتعجيل ولو امره ببيعه في سوق مخصوصة فباع في غيرها بالثمن الذي عين له او مع الاطلاق بثمن المثل صح اذا الغرض تحصيل الثمن اما لو قال بعه من فلان فباعه من غيره لم يصح ولو تضاعف الثمن لان الأغراض في الغرماء تتفاوت وكذا لو امره ان يشتري بعين المال فاشترى في الذمة او في الذمة فاشترى بالعين لانه تصرف لم يؤذن فيه وهو مما تتفاوت فيه المقاصد واذا ابتاع الوكيل وقع الشراء من الموكل ولا يدخل في ملك الوكيل لانه لو دخل في ملكه لزم

ان ينعق عليه ابوه ووَلَدُه لو اشترى هما كما ينعق ابنا الموكل وولده ولو وكل مسلم ذمياً في ابتاع خمر لم يصح وكل موضع يبطل الشراء للموكل فان كان سماء عند العقد لم يقع عن احدهما وان لم يكن سماء قضى به على الوكيل في الظاهر وكذا لو انكر الموكل الوكالة لكن ان كان الوكيل مبطلاً فالملك له ظاهراً وباطناً وان كان مُحِقّاً كان الشراء للموكل باطناً وطريق التخليص ان يقول الموكل ان كان لي فقد بعته من الوكيل فيصح البيع ولا يكون هذا تعليفاً للبيع على الشرط ويتقاصان وان امتنع الموكل من البيع جاز ان يستوفي عوض ما اذاه الى البائع عن موكله من هذه السلعة ويرد ما ينصل عليه او يرجع بما يفضل له ولو وكل اثنين فان شرط الاجتماع لم يجز لاحدهما ان ينفرد بشيء من التصرف وكذا لو اطلق ولومات احدهما بطلت الوكالة وليس للحاكم ان يضم اليه اميناً ما لو شرط الانفراد جاز لكل واحد منهما ان يتصرف غير مستصحب رأى صاحبه ولو وكل زوجته او عبد غيره ثم طلق الزوجة واعتق العبد لم تبطل الوكالة اما لو اذن لعبد في التصرف في ماله ثم اعتقه بطل الاذن لانه ليس على حد الوكالة بل هو اذن تابع للمالك واذا وكل انساناً في الحكومة لم يكن اذناً في قبض الحق اذ قد يوكل من لا يستأمن على المال وكذا لو وكل في قبض المال فانكر الغريم لم يكن ذلك اذناً في محاكمته لانه قد لا يرتضي الخصومة **فروع** لو قال وكلتك في قبض حقي من فلان فمات لم يكن له مطالبة الورثة اما لو قال وكلتك في قبض حقي الذي على فلان كان له ذلك ولو وكله في بيع فاسد لم يملك الصحيح وكذا لو وكله في ابتاع معيب واذا كان لانسان على غيره دين فوكله ان يبتاع له به متاعاً جاز ويبرأ بالتسليم الى البائع \* **الخامس** فيما به تثبت الوكالة ولا يحكم بالوكالة بدعوى الوكيل ولا بموافقة الغريم ما لم تقم بذلك بينة وهي شاهدان ولا تثبت بشهادة النساء ولا بشاهد وامرأتين ولا بشاهدوين ممن على قول مشهور ولو شهد احدهما

بالوكالة في تاريخه والآخر في تاريخ آخر قبلت شهادتهما نظراً الى العادة في الاشهاد ان  
جمع الشهود لذلك في الموضع الواحد قد يعسر وكذا لو شهد احدهما انه وكله بالعجمية  
والآخر بالعربية لان ذلك يكون اشارة الى المعنى الواحد ولو اختلفا في لفظ العقد  
بان يشهد احدهما بان الموكل قال وكلتك ويشهد الآخر انه قال استنبتت لم يقبل لانها  
شهادة على عقدين ان صيغة كل واحد منهما مخالفة للآخرى وفيه تردد ان مرجعه  
الى انهما شهدا في وقتين اما لو عدلا عن حكاية لفظ الموكل واقتصرا على ايراد المعنى  
جازوا ان اختلفت عبارتهما وان اعلما احكام بالوكالة حكم فيها بعلمه \* **تفريع** لو ادعى  
الوكالة عن غائب في قبض ماله من غريم فان انكر الغريم فلا يمين عليه وان صدقه  
فان كانت حينئذ لم يؤمر بالتسليم ولو دفع اليه كان للمالك استعادتها فان تلفت كان  
له الزام ايها شاء مع انكار الوكالة ولا يرجع احدهما على الآخر وكذا لو كان الحق  
دينا وفيه تردد لكن في هذا لو دفع لم يكن للمالك مطالبة الوكيل لانه لم ينتزع  
مين ماله اذ لا يتعين الاقبضه او قبض وكيله وهو ينفي كل واحد من القسمين  
وللغريم ان يعود على الوكيل ان كانت العين باقية وتلفت بتفريط منه ولا درك عليه  
لو تلفت بغير تفريط وكل موضع يلزم الغريم التسليم فيه لو اقر يلزمه اليمين اذا انكر \*  
**السادس** في اللواحق وفيه مسائل \* **الاولى** الوكيل امين لا يضمن ما تلف في يده  
الامع التفريط او التعدي \* **الثانية** اذا اذن لوكيله ان يوكل فان وكل من موكله كانا  
وكيلين له وتبطل وكالتهما بموته ولا تبطل بموت احدهما ولا بعزل احدهما صاحبه  
وان وكله عن نفسه كان له عزله فان مات الموكل بطلت وكالتهما وكذا ان مات  
الوكيل **الاول** \* **الثالثة** يجب على الوكيل تسليم ما في يده الى الموكل مع المطالبة  
وعدم العذر فان امتنع من غير عذر ضمن وان كان هناك عذر لم يضمن ولو زال  
العذر فاخر التسليم ضمن ولو ادعى بعد ذلك ان تلف المال قبل الامتناع او ادعى

الرد قبل المطالبة قبل لا تقبل دعواه ولو اقام بيّنة والوجه انها تقبل \* الرابعة كل من  
في يده مال لغيره او في ذمته له ان يمتنع من التسليم حتى يشهد صاحب الحق بالقبض  
ويستوي في ذلك ما يقبل قوله في رده وما لا يقبل الا بيّنة هرباً من الجحود المفضي  
الى الدرك او اليمين وفصل آخرون بين ما يقبل قوله في رده وما لا يقبل فاجبوا  
التسليم في الاول واجازوا الامتناع في الثاني الامع الاشهاد والاول اشبه \* الخامسة  
الوكيل في الايداع اذا لم يشهد على الودعي لم يضمن ولو كان وكيلًا في قضاء الدين  
فلم يشهد بالقبض ضمن وفيه تردد \* السادسة اذا تعدى الوكيل في مال الموكل ضمنه  
ولا تبطل وكالته لعدم الثنا في ولو باع ما تعدى فيه وسلمه الى المشتري بريء من ضمانه  
لانه تملهم ما دون فيه فجري مجري قبض المالك \* السابعة اذا اذن الموكل لوكيله  
في بيع ماله من نفسه فباع جاز وفيه تردد وكذا في النكاح \* السابعة في التنازع وفيه  
مسائل \* الاولى اذا اختلفا في الوكالة فالقول قول المنكر لانه الاصل ولو اختلفا في التلف  
فالقول قول الوكيل لانه امين وقد يتعذر اقامة البيّنة بالتلف غالباً فاقتنع بقوله دفعاً  
لالتزام ما تعدّره غالباً ولو اختلفا في التفريط فالقول قول منكره لقوله عليه السلام  
البيّنة على المدعي واليمين على من انكر \* الثانية اذا اختلفا في دفع المال الى الموكل  
فان كان بجعل كلف البيّنة لانه مدّع وان كان بغير جعل قيل القول قوله كالوديعة  
وهو قول مشهور وقيل القول قول المالك وهو الاشبه اما الوصي فالقول قوله في الانفاق  
لتعذر البيّنة فيه دون تسليم المال الى الموصى له وكذا القول في الاب والجد والحاكم  
وامينه مع اليتيم اذا انكر القبض عند بلوغه ورشده وكذا الشريك والمضارب ومن  
حصل في يده ضالة \* الثالثة اذا ادعى الوكيل التصرف وانكر الموكل مثل ان يقول  
بعت او قبضت قيل القول قول الوكيل لانه اقرب ماله ان يفعله ولو قيل القول قول  
الموكل امكن لكن الاول اشبه \* الرابعة اذا اشترى انسان سلعة وادعى انه وكيل لانسان

فإنكر كان القول قوله مع يمينه ويُقضى على المشتري بالثمن سواء اشترى بالعين أو في الذمة إلا أن يكون ذكر أنه يبتاع له حالة العقد ولو قال الوكيل ابتعت لك فإنكر الموكل أو قال ابتعت لنفسني فقال الموكل بل لي فالقول قول الوكيل لأنه أبصر بنيتته \*  
الخامسة إذا تزوج امرأة فإنكر الوكالة ولا بينة كان القول قول الموكل مع يمينه ويلزم الوكيل مهرها وروى نصف مهرها وقيل يحكم ببطلان العقد في الظاهر ويجب على الموكل أن يطلقها إن كان يعلم صدق الوكيل وإن يسوق لها نصف المهر وهذا أقوى \* السادسة إذا وكله في ابتاع عبداً فاشتراه بمائة فقال الموكل اشتريته بثمانين فالقول قول الوكيل لأنه موثمن ولو قيل القول قول الموكل كان أشبه لأنه غارم \*  
السابعة إذا اشترى لموكله كان البائع بالخيار أن شاء طالب الوكيل وإن شاء طالب الموكل والوجه اختصاص المطالبة بالموكل مع العلم بالوكالة واختصاص الوكيل مع الجهل بذلك \* الثامنة إذا طالب الوكيل فقال الذي عليه الحق لا يستحق المطالبة لم يلتفت إلى قوله لأنه مكذب لبينة الوكالة ولو قال عزلك الموكل لم يتوجه على الوكيل اليمين إلا أن يدعي عليه العلم وكذا لو ادعى أن الموكل أبرأه \* التاسعة تقبل شهادة الوكيل لموكله فيما لا ولاية له فيه ولو عزل قبلت في الجميع ما لم يكن أقام بها أو شرع في المنازعة \* العاشرة لو وكل بقبض دينه من غريم له فآقر الوكيل بالقبض وصدقه الغريم وإنكر الموكل فالقول قول الموكل وفيه تردد أما لو أمره ببيع سلعة وتسليمها وقبض ثمنها فتلف من غير تغريط فآقر الوكيل بالقبض وصدقه المشتري وإنكر الموكل فالقول قول الوكيل لأن الدعوى هنا على الوكيل من حيث سلم المبيع ولم يتسلم الثمن فكانه يدعي ما يوجب الضمان وهناك الدعوى على الغريم وفي الفرق نظر ولو ظهر في المبيع عيب رده على الوكيل دون الموكل لأنه لم يثبت وصول الثمن إليه ولو قيل برده المبيع على الموكل كان أشبه \*

# كتاب الوقوف والصدقات

والنظر في العقد والشرائط واللوأحق \* الأول الوقف عقد ثمرته تحببس الأصل وإطلاق  
المنفعة واللفظ الصريح فيه وقفت لأخيراً ما حرمت وتصدقت فلا يحمل على الوقف  
الأمع القرينة لاحتماله مع الانفراد غير الوقف ولو نوعاً بذلك الوقف من دون القرينة  
دين بنيته نعم لو أقر أنه قصد ذلك حكم عليه بظاهر الإقرار ولو قال حبست وسبلت  
قل يصير وقفاً وإن تجرد لقوله عليه السلام حبس الأصل وسبل الثمرة وقيل لا يكون  
وقفاً الأمع القرينة إذ ليس ذلك عرفاً مستقراً بحيث يفهم مع الإطلاق وهذا أشبه  
ولا يلزم إلا بالقباض وإذا تم كان لازماً لا يجوز الرجوع فيه إذا وقع في زمان الصحة أما  
لو وقف في مرض الموت فإن إجازة الورثة والأعتبر من الثلث كالمهبة والمحاباة في البيع  
وقيل يعضى من أصل التركة والأول أشبه ولو وقف ووهب واعتق وباع فحايى  
ولم تجز الورثة فإن خرج ذلك من الثلث صح وأن عجز بدعى بالأول فالأول حتى  
يستوفي قدر الثلث ثم يبطل مازاد وهكذا لو وصى بوصايا ولوجهل المتقدم قيل يقسم  
على الجميع بالحصص ولو اعتبر ذلك بالقربة كان حسناً وإذا وقف شاة كان صوفها  
ولبنها الموجود دخلاً في الوقف مالم يستثنه نظراً إلى العرف كما لو باعها \* النظر الثاني  
في شرائط وهي أربعة أقسام \* الأول في شرائط الموقوف وهي أربعة أن يكون عيناً  
مملوكة ينتفع بها مع بقائها ويصح قبضها فلا يصح وقف ماليس بعين كالدين وكذا  
لو قال وقفت فرساً أو ناضجاً أو داراً ولم يعين ويصح وقف العتار والثياب والأثاث  
والآلات المباعة وضابطه كل مايصح الانتفاع به منفعة محللة مع بقاء عينه وكذا يصح  
وقف الكلب المملوك والسور لأمكان الانتفاع ولا يصح وقف الخنزير لأنه لا يملكه  
المسلم ولا وقف الأبى لتعذر التسليم وهل يصح وقف الدنانير والدراهم قيل لا وهو  
الظاهر لأنه لا نفع لها إلا التصرف فيها وقيل يصح لأنه قد يفرض لها نفع مع بقائها ولو وقف



ما لا يملكه لم يصح وقفه ولو أجاز المالك قيل يصح لانه كالوقف المستأنف وهو حسن  
 ويصح وقف المشاع وقبضه كقبضه في البيع \* القسم الثاني في شرائط الوقف ويعتبر  
 فيه البلوغ وكمال العقل وجواز التصرف وفي وقف من بلغ عشرين سنة والمروى  
 جواز صدقته والاولى المنع لتوقف رفع الحجر على البلوغ والرشد ويجوز ان يجعل  
 الواقف النظر لنفسه ولغيره فان لم يعين الناظر كان النظر الى الموقوف عليهم بناء على  
 القول بالملك \* القسم الثالث في شرائط الموقوف عليه ويعتبر في الموقوف عليه شروط  
 ثلاثة ان يكون موجودا ممن يصح ان يملك وان يكون معيناً وان لا يكون الوقف  
 عليه محرماً فلو وقف على معدوم ابتداء لم يصح كمن وقف على من سيولد له او على  
 حمل لم ينصل اما لو وقف على معدوم تبعاً لموجود فانه يصح ولو بدأ بالمعدوم ثم بعده  
 على الموجود قيل لا يصح وقيل يصح على الموجود والاول اشبه وكذا لو وقف على  
 من لا يملك ثم على من يملك وفيه التردد والمنع اشبه ولا يصح على المملوك ولا ينصرف  
 الوقف الى مولا لانه لم يقصد به بالوقفية ويصح الوقف على المصالح كالقناطر والمساجد  
 لان الوقف في الحقيقة على المسلمين لكن هو صرف الى بعض مصالحهم ولا يتوقف  
 المسلم على الحربي ولو كان رحماً ويتوقف على الذمي ولو كان اجنبياً ولو وقف على  
 الكنائس والبيع لم يصح وكذا لو وقف على معونة الزناة وقطاع الطريق وشاربي  
 الخمر وكذا لو وقف على كتب ما يسمى الآن بالتوراة والانجيل لانها محرقة  
 ولو وقف الكافر جازاً والمسلم اذا وقف على الفقراء انصرف الى فقراء المسلمين دون  
 غيرهم ولو وقف الكافر كذلك انصرف الى فقراء نحلته ولو وقف على المسلمين انصرف  
 الى من صلى الى القبلة ولو وقف على المؤمنين انصرف الى الاثنى عشرية  
 وقيل الى مجتنبى الكبائر والاول اشبه ولو وقف على الشيعة فهو لامامية والجارودية  
 دون غيرهم من فرق الزيدية وهكذا اذا وصف الموقوف عليه بنسبة دخل فيها كل

من اطلقت عليه فلو وقف على الامامية كان للانثى عشرية ولو وقف على الزيدية كان للفائلين بامامة زيد بن علي وكذا لو علقهم بنسبة الى اب كان لكل من انتسب اليه بالابوة كالهاشميين فهو لمن انتسب الى هاشم من ولد ابي طالب والحارث والعباس وابي لهب والطالبين فهو لمن ولده ابو طالب عليه السلام ويشترك الذكور والاناث المنسوبون اليه من جهة الاب نظرا الى العرف وفيه خلاف للاصحاب ولو وقف على الجيران رجع الى العرف وقيل لمن يلي داره الى اربعين ذراعا وهو حسن وقيل الى اربعين داراً من كل جانب وهو مطروح ولو وقف على مصلحة فبطل رسمها صُرِفَ في وجوه البر ولو وقف في وجوه البر واطلق صُرِفَ في الفقراء والمساكين وكل مصلحة يتقرب بها الى الله سبحانه ولو وقف على بني تميم صح ويصرف الى من يوجد منهم وقيل لا يصح لانهم مجهولون والاول هو المذهب ولو وقف على الذمي جاز لان الوقف تملك فهو كإباحة المنفعة وقيل لا يصح لانه يشترط فيه نية القرينة الا على احد الابوين وقيل يصح على ذوى القرابة والاول اشبه وكذا يصح على المرتد وفي الحربي تردد اشبهه المنع ولو وقف ولم يذكر المصرف بطل الوقف وكذا لو وقف على غير معين كان يقول على احدهذين او على احد المشهدين او الفريقين فالكل باطل واذا وقف على اولاده واخوته او ذوى قرابته اقتضى الاطلاق اشتراك الذكور والاناث والادنى والابعد والتساوي في القسمة الا ان يشترط ترتيباً او اختصاصاً او تفصيلاً ولو وقف على اخواله واعمامه تساؤوا جميعاً واذا وقف على اقرب الناس اليه فهم الابوان والولدون سفلاً فلا يكون لاحد من ذوى القرابة شيء ما لم يعدم المذكورون ثم الاجداد والاخوة وان نزلوا ثم الاعمام والاخوال على ترتيب الارث لكن يتساوون في الاستحقاق الا ان يعين التفصيل \* القسم الرابع في شرائط الوقف وهي اربعة الدوام والتنجيز والاقباض واخراجُه عن نفسه فلو قرّنه بمدة بطل وكذا لو علقه بصفة

متوقعة وكذا لو جعله لمن ينقرض غالباً كان يقفنه على زيد ويقتصر او يسوقه الى بطون تنقرض غالباً او يطلقه في عقبه ولا يذكر ما يصنع به بعد الانقراض ولو فعل ذلك قيل يبطل الوقف وقيل يجب اجراؤه حتى ينقرض المسمون وهو الاشبه فاذا انقرضوا رجع الى ورثة الواقف وقيل الى ورثة الموقوف عليهم والاول اظهر ولو قال وتفت اذا جاء رأس الشهر او بن قدم زيد لم يصح والقبض شرط في صحته فلموقوف ولم يقبض ثم مات كان ميراثاً ولو وقف على اولاده الاصاغر كان قبضه قبضاعنهم وكذا الجدة للاب وفي الوصي تردد اظهره الصحة ولو وقف على نفسه لم يصح وكذا لو وقف على نفسه ثم على غيره وقيل يبطل في حق نفسه ويصح في حق غيره والاول اشبه وكذا لو وقف على غيره وشرط قضاء ديونه او ادراار مؤنه لم يصح اما لو وقف على الفقراء ثم صار فقيراً او على الفقهاء ثم صار فقيهاً صح له المشاركة في الانتفاع ولو شرط عوده اليه عند حاجته صح الشرط وبطل الوقف وصار حبساً يعود فيه مع الحاجة ويورث ولو شرط اخراج من يريد بطل الوقف ولو شرط ادخال من يولد مع الموقوف عليهم جاز سواء وقف على اولاده او على غيرهم اما لو شرط نقله عن الموقوف عليهم الى من سيوجد لم يجز وبطل الوقف. وقيل اذا وقف على اولاده الاصاغر جاز ان يشرك معهم وان لم يشترط وليس بمعتمد والقبض معتبر في الموقوف عليه أولاً ويسقط اعتبار ذلك في بقية الطبقات ولو وقف على الفقراء او على الفقهاء فلا بد من نصب قيم لقبض الوقف ولو كان الوقف على مصلحة كفى ايقاع الوقف عن اشتراط القبول وكان القبض الى الناظر في تلك المصلحة ولو وقف مسجداً صح الوقف ولو صلى فيه واحد وكذا لو وقف مقبرة تصير وقفاً بالدفن فيها ولو واحد ولو صرف الناس في الصلوة في المسجد او في الدفن ولم يتلفظ بالوقف لم يخرج عن ملكه وكذا لو تلفظ بالعقد ولم يقبضه \*  
النظر الثالث في اللواحق وفيه مسائل \* الاولى الوقف ينتقل الى ملك الموقوف عليه

لان فائدة الملك موجودة فيه والمنع من البيع لا ينافيه كما في ام الولد وقد يصح بيعه على وجه فلو وقف حصه من عبد ثم اعتقه لم يصح العتق لخروجه عن ملكه ولو اعتقه الموقوف عليه لم يصح ايضا لتعلق حق البطون به ولو اعتقه الشريك مضى العتق في حصته ولم يقوم عليه لان العتق لا ينفذ فيه مباشرة فالاولى ان لا ينفذ سراية ويلزم من القول بانتقاله الى الموقوف عليهم افتكاكه من الرق ويفرق بين العتق مباشرة وبينه سراية بان العتق مباشرة يتوقف على انحصار الملك في المباشرو فيه وفي شريكهم وليس كذلك افتكاكه فانه ازالة للرق شرعاً فيسري في باقيه ويضمن الشريك القيمة لانه يجري مجرى الاتلاف وفيه تردد \* الثانية اذا وقف مملوكا كانت نفقته في كسبه شرط ذلك او لم يشترط ولو عجز المملوك عن الاكتساب كانت نفقته على الموقوف عليهم ولو قيل في المسئلتين كذلك كان اشبه لان نفقة المملوك تلزم للمالك ولو صار مقعدا انعتق عندنا فتستط عنه الخدمة وعن مولاه نفقته \* الثالثة لو جنى العبد الموقوف عمدا لزمه القصاص فان كان دون النفس بقي الباقي وقفا وان كانت نفسا انتص منه وبطل الوقف وليس للمجني عليه استرقاقه وان كانت الجناية خطأ تعلقت بمال الموقوف عليه لتعذر استيفائها من رقبته وقيل يتعاق بكسبه لان المولى لا يعقل عبداً ولا يجوز اهدار الجناية ولا طريق الى عتقه فيتوقع وهو الاشبه اما لو جنى عليه فان اوجبت الجناية ارشاً فلموجودين من الموقوف عليهم وان كانت نفسا يوجب القصاص فالإيهم وان اوجبت دية اخذت من الجاني وهل يقام بها مقامه قيل نعم لان الدية موض رقبته وهي ملك للبطون وقيل لا بل يكون للموجودين من الموقوف عليهم وهو اشبه لان الوقف لم يتناول القيمة \* الرابعة اذا وقف في سبيل الله انصرف الى ما يكون وصلة الى الثواب كالغزاة والحج والعمرة وبناء المساجد والقناطر وكذا لو نال في سبيل الله وسبيل الثواب وسبيل الخير كان واحداً ولا يجب

قسمة الفائدة اثلاثاً \* الخامسة اذا كان له موالٍ من اعلى وهم المعتقون له وموالٍ من  
 اسفل وهم الذين اعتقهم ثم وقف على مواليه فان علم انه اراد احدهما انصرف الوقف  
 اليه وان لم يعلم انصرف اليهما \* السادسة اذا وقف على اولاد اولاده اشترك اولاد  
 البنين والبنات ذكورهم واناثهم من غير تفضيل اما لوقال من انتسب اليّ منهم  
 لم يدخل اولاد البنات ولو وقف على اولاده انصرف الى اولاده لصلبه ولم يدخل  
 معهم اولاد الاولاد وقيل بل يشترك الجميع والاول اظهر لان ولد الولد لا يفهم من  
 اطلاق لفظ الولد لوقال على اولادي واولاد اولادي اختص بالبنين ولوقال على  
 اولادي فاذا انقضوا وانقض اولاد اولادي فعلى الفقهاء الوقف لاولاده فاذا انقضوا  
 قيل يصرف الى اولاد اولاده فاذا انقضوا فالى الفقهاء وقيل لا يصرف الى اولاد  
 الاولاد لان الوقف لم يتناولهم لكن يكون انقضاهم شرطاً لصرفه الى الفقهاء وهو  
 اشبه \* السابعة اذا وقف مسجداً فخرّب او خربت القرية او المحلة لم يعد الى ملك  
 الوانف ولا تخرج العرصه عن الوقف ولم يجوز بيعها ولو اخذ السيل ميتاً فيئس منه  
 كان الكفن للورثة \* الثامنة لو انهدمت الدار لم تخرج العرصه عن الوقف ولم يجوز  
 بيعها ولو وقع بين الموقوف عليهم خلف بحيث يخشى خرابه جاز بيعه ولو لم يقع  
 خلف ولا يخشى خرابه بل كان البيع انفع لهم قيل يجوز بيعه والوجه المنع ولو انتقلت  
 نخلة من الوقف قيل يجوز بيعها لتعذر الانتفاع الا بالبيع وقيل لا يجوز لامكان الانتفاع  
 بالاجارة للتسقيف وشبهه وهو اشبه \* التاسعة اذا آجر البطن الاول الوقف مدّة ثم  
 انقضوا في اثنائها فان قلنا الموت تبطل الاجارة فلا كلام وان لم نقل فهل تبطل هنا  
 فيه تردد اظهره البطلان لانا بينا ان هذه المدة ليست للمؤجرين فيكون للبطن الثاني  
 الخيار بين الاجارة في الباتي وبين الفسخ فيه ويرجع المستأجر على تركه الاولين  
 بما قابل المتخلف \* العاشرة اذا وقف على الفقهاء انصرف الى فقراء البلد ومن يحضره

وكذا الووقف على العلويين وكذا الووقف على بني أبي منتشرين صرف إلى الموجودين ولا يجب تتبع من لم يحضر لموضع المشتة ولا يجوز للموقوف عليه وطى الأمة الموقوفة لانه لا يختص بملكها ولو ولد لها من الولد حراً ولا قيمة عليه لانه لا يجب له على نفسه غرم وهل تصير ام ولد فليل نعم ولا تعتق بموته ويؤخذ القيمة من تركته لمن يليه من البطون وفيه تردد ويجوز لزوم الامد الموقوفة ومهرها للموجودين من ارباب الوقف لانه فائدة كاجرة الدار وكذا ولدها من بناتها اذا كان من مملوك او من زناً ويختص به البطن الذين يولد معهم فان كان من حرٍ وطى صحيح كان حراً الا ان يشترط ارقبته في العتد ولو وطىها الحر بشبهة كان ولدها حراً وعليه قيمته للموقوف عليهم ولو وطىها الواقف كان كالاجنبي **واما الصدقة** فهي عقد يفتقر الى ايجاب وقبول واقباض ولو قبضها المعطى له من غير رضا المالك لم تنتقل اليه ومن شرطها نية القرية ولا يجوز الرجوع فيها بعد القبض على الاصح لان المقصود بها الاجر وقد حصل فهي كالمعوض عنها والصدقة المفروضة محرمة على بني هاشم الا صدقة الهاشمي او صدقة غيره عند الاضطرار ولا بأس بالصدقة المندوبة عليهم \* **مسائل ثلث** \* الاولى لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض سواء عوض عنها او لم يعوض لرحم كانت او لاجنبي على الاصح \* **الثانية** تجوز الصدقة على الذمي وان كان اجنبياً لقوله عليه السلام على كل كبد حرى اجر وقوله تعالى لا ينهكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين \* **الثالثة** صدقة السر افضل من الجهر الا ان يتهم في ترك المواساة فيظهرها دفعا للهمة \*

## كتاب السكنى والحبس

وهي عقد يفتقر الى الايجاب والقبول والقبض وفانتهى التسليط على استيفاء المنفعة مع بقاء الملك على مالكه ويختلف عليها الاسماء بحسب اختلاف الاضافة فاذا قرنت بالعمر قيل عمرى وبالإسكان قيل سكنى وبالمدة قيل رقبى اما من الارتقاب او من

رقبة الملك والعبارة عن العقد ان يقول اسكنتك او اعمرتك او ارقبتك او ما جرى مجرى ذلك هذه الدار او هذه الارض او هذا المسكن عمرتك او عمرتي او مدة معينة فتلزم بالقبض وقيل لا تلزم وقيل يلزم ان تصد بها القربة والاول اشهر ولو قال لك سكني هذه الدار ما بقيت او ما حيت جاز ونرجع الى المسكن بعد موت الساكن على الاشبه اما لو قال فاذا مت رجعت الي فاني ترجع تطعا ولو قال اعمرتك هذه الدار لك ولعقبك كان عمري ولم يستقل الي المعمر على الاشبه وكان كما لو لم يذكر العقب واذا عين السكنى مدة لزممت بالقبض ولا يجوز الرجوع فيها الا بعد انقضائها وكذا لو جعلها عمر المالك لم يرجع وان مات المعمر وينتقل ما كان له الي ورثته حتى يموت المالك ولو تورط بها بعمر المعمر ثم مات لم يكن لورثته ورجعت الي المالك ولو اطلق المدة ولم يعينها كان له الرجوع متى شاء وظل ما يصح بغيره يصح اعداده من دار ومملوك واثاث ولا يبطل بالبيع بل يجب ان يوفى المعمر ما شرط له واطلاق السكنى يقتضي ان يسكن بنفسه واهله واولاده ولا يجوز ان يسكن غيرهم الا ان يشترط ذلك ولا يجوز ان يؤجر السكنى كما لا يجوز ان يسكن غيره الا بان المسكن وان احبس فرسه في سبيل الله او غلامه في خدمة البيت او المسجد لزم ذلك ولم يجز تغييره ما دامت العين باقية اما لو حبس شيئا على رجل ولم يعين وقتا ثم مات الحابس كان ميراثا وكذا لو عين مدة وانقضت كان ميراثا لو رثته الحابس \*

## كتاب الهبات

والنظر في الحقيقة والحكم الهبة هي العقد المتقضي تملك العين من غير عوض تملكها منجزاً بمجرد ادائها عن القربة وقد يعبر عنها بالنعلة والعطية وهي تنقل الى الايجاب والقبول والقبض فالايجاب كل لفظ تصد به التملك المذكور كقوله مثلاً وهبتك او ملكتك هذا ولا يصح العقد الا من بالغ كامل العقل جائز التصرف ولو وهب ماني

الذمة فان كان لغير من عليه الحق لم يصح على الاشبه لانها مشروطة بالقبض وان كانت له صحه وصرفت الى الابرء ولا يشترط في الابرء القبول على الاصح ولا حكم للهبة ما لم يقبض ولو اتربا للهبة والاقباض حكم عليه باقراره ولو كانت في يد الواهب ولو انكر بعد ذلك لم يقبل ولو مات الواهب بعد العقد وقبل القبض كانت ميراثا ويشترط في صحة القبض اذن الواهب فلو قبض الموهوب من غير اذنه لم ينتقل الى الموهوب له ولو وهب ما هو في يد الموهوب له صح ولم يفتقر الى اذن الواهب في القبض ولا ان يمضي زمان يمكن فيه القبض وربما صار الى ذلك بعض الاصحاب وكذا اذا وهب الاب او الجد الولد الصغير لزم بالعقد لان قبض الولي قبض عنه ولو وهب غير الاب او الجد سواء كان له ولاية او لم يكن لم يكن بد من القبض عنه ويتولى ذلك الولي او الحاكم وهبة المشاع جائزة وقبضه كقبضه في البيع ولو وهب اثنين شيئا فقبض لا وقبضا ملك كل واحد منهما ما وهب له فان قبل احدهما وقبض وامتنع الآخر صححت الهبة للقباض ويجوز تفضيل بعض الولد على بعض في العطية على كراهية واذا قبضت الهبة فان كانت للابوين لم يكن للواهب الرجوع اجماعا وكذا ان كان ذارحم غيرهما وفيه خلاف وان كان اجنبيا فله الرجوع مادامت العين باقية وان تلفت فلا رجوع وكذا ان عوض عنها ولو كان العوض يسيرا وهل يلزم بالتصرف قيل نعم وقيل لا يلزم وهو الاشبه وتستحب العطية لذوى الرحم ويتأكد في الولد والتسوية بين الاولاد في العطية ويكره الرجوع فيما تهبه الزوجة لزوجها والزوجة وتيل يجريان مجرى ذوى الرحم والاول اشبه \* الثاني في حكم الهبات وهي مسائل \*

الاولى لو وهب فاقبض ثم باع من آخر فان كان الموهوب له رحما لم يصح البيع وكذا ان كان اجنبيا وقد عوض اما لو كان اجنبيا ولم يعوض قيل يبطل لانه باع ما لا يملك وقيل يصح لان له الرجوع والاول اشبه ولو كانت الهبة فاسدة صح البيع على الاحوال



وكذا القول فيمن باع مال مورثه وهو يعتقد بقاءه وكذا لو اوصى بوقبة معتقة وظهر  
فساد عتقه \* الثانية اذا تراخى القبض عن العقد ثم اقبض حُكْمُ بانتقال الملك من  
حين القبض لا من حين العقد وليس كذلك الوصية فانه يحكم بانتقالها بالموت مع  
القبول وان تأخر القبض \* الثالثة لو قال وهبت ولم اقبضه كان القول قوله وللمقر له  
احلافه ان ادمى الاقباض وكذا لو قال وهبته وملكته ثم انكر القبض لانه يمكن ان يخبر  
عن وهمه \* الرابعة اذا رجع في الهبة وقد عابت لم يرجع بالارش وان زادت زيادة متصلة  
فللواهب وان كانت منفصلة كالثمرة والولد فان كانت متجددة كانت للموهوب له  
وان كانت حاصلة وقت العقد كانت للواهب \* الخامسة اذا وهب واطلق لم تكن  
الهبة مشروطة بالشواب فان ائتاب لم يكن للواهب الرجوع وان شرط الشواب صم  
اطلق او عيّن وله الرجوع ما لم يدفع اليه ما شرط ومع الاشتراط من غير تقدير يدفع  
ما شاء ولو كان يسيراً ولم يكن للواهب مع قبضه الرجوع ولا يجبر الموهوب له على  
دفع المشروط بل يكون بالخيار ولو تلتفت والحال هذه او عابت لم يضمن الموهوب له  
لان ذلك حدث في ملكه وفيه تردد \* السادسة اذا صبغ الموهوب له الثوب فان قلنا  
التصرف يمنع من الرجوع فلا رجوع للواهب وان قلنا لا يمنع اذا كان الموهوب له  
اجنبياً كان شريكاً بقيمة الصبغ \* السابعة اذا وهب في مرضه المخوف وبرئ صحت  
الهبة وان مات في مرضه ولم تجز الورثة اعتبرت من الثلث على الاظهر \*

## كتاب السبق والرماية

وفائدتها بعث العزم على الاستعداد للقتال والهداية لممارسة النضال وهي معاملة  
صحيحة مستندة لقوله عليه السلام لا سبق الا في نَصْلٍ او خُفٍّ او حافرٍ وقولهم عليهم  
السلام ان الملائكة لتنفرد عند الرهان وتلعن صاحبه ما خلا الحافر والخُفَّ والريش  
والنصل وتحقيق هذا الباب يستدعي فصلاً \* الاول في الالفاظ المستعملة في هذا الباب

فالسابق هو الذي يتقدم بالعُنُقِ والكَتَدِ وقيل بأذنه والاول اكثر\* والمَصْلِي الذي يحاذي رأسه صَلَوِي السابق\* والصلوان ماعن يمين الذنب وشماله\* والسبق بسكون الباء المصدر وبالتحريك العَوْض وهو الخَطَرُ\* والمَحْلِل الذي يدخل بين المتراهنين ان سَبَقَ اخَذَوان سُبُقَ لم يُغْرَمَ\* والغاية مَدَى السَّباق\* والمناضلة المسابقة والمراماة ويقال سَبَقَ بتشديد الباء اذا اخرج السَّبَقَ واذا احرزه ايضا\* والرشق بكسر الراء عدد الرَّمِي وبالفتح الرَّمِي ويقال رَشَق وجهه ويد وقديراد به الرمي على ولاء حتى يفرغ الرشق\* ويوصف السهم بالحابي والخاصر والخازق والخاسق والمارق والخارم\* والحابي عازم على الارض ثم اصاب الغرض\* والخاصر ما اصاب احد جانبيه\* والخازق ما خدشه والخاسق ما فتحه وثبت فيه\* والمارق الذي يخرج من الغرض نافذا\* والخارم الذي يَحْرُمُ حاشيته ويقال المزنا لِف الذي يضرب الارض ثم يَنْبُ الى الغرض\* والغرض ما يقصد اصابتة وهو الرقعة\* والهدف ما يجعل فيه الغرض من تراب او غيره\* والمبارزة هي ان يبادر احدهما الى الاصابة مع التساوي في الرشق\* والمخاطة هي استناط عدتساويها فيه من الاصابة\* الثاني فيما يسابق به ويتصرف في الجواز على النصل والخف والحافر وقوف على مورد الشرع ويدخل تحت النصل السهم والنشاب والجواب والسيف ويتناول الخف الابل والغيلة اعتبارا بالنظر وكذا يدل الحافر على الفرس والحصار والبغل ولا تجوز المسابقة بالطيور ولا على القدم ولا بالسفن ولا بالمصارعة\* الثالث عقد المسابقة والرماية يفتقر الى الاجاب وقبول وقيل هي جملة فلا تفتقر الى قبول ويكفي البذل وعلى الاول فهو لازم كالاجارة وعلى الثاني فهو جائز شرع فيه او لم يشرع ويصح ان يكون العوض عينا او دينا واذا بذل السبق غير المتسابقين صح اجماعا ولو بذله احدهما او هما صح عندنا ولو لم يدخل بينهما محلل ولو بذله الاعم من بيت المال جاز لان فيه مصلحة ولو جعل السبق للمحلل بانفراده جاز ايضا وكذا

لوفيل من سبق منافله السبق عملاً باطلاق الازن في الرهان وتفتقر المسابقة الى شروط  
 خمسة تقدير المسافة ابتداءً وانتهاءً وتقدير الخطر وتعيين ما يسبق عليه وتساوي مابه  
 السباق في احتمال السبق فلو كان احدهما ضعيفاً يتيقن قصوره عن الآخر لم تجز\*  
 الخامس ان يجعل السبق لاحدهما او للمحلل ولو جعل لغيرهما لم يجوز وهل يشترط  
 التساوي في الموقف قيل نعم والظاهر لانه مبني على التراضي واما الرمي فيفتقر  
 الى العلم بامور ستة\* الرشق وعدد الاصابة\* وصفتها\* وقدر المسافة\* والغرض\* والسبق  
 وتماثل جنس الآلة وفي اشتراط المبادرة والمحاطة تردد والظاهر انه لا يشترط وكذا لا يشترط  
 تعيين القوس والسهم\* الرابع في احكام النضال وفيه مسائل\* الاولى اذا قال اجنبي  
 لخمسة من سبق فله خمسة فتساووا في بلوغ الغاية فلا شيء لاحدهم لانه لا سبق له  
 ولو سبق احدهم كانت الخمسة له وان سبق اثنان كانت لهما دون الباقيين وكذا  
 لو سبق ثلاثة او اربعة ولو قال من سبق فله درهمان ومن صلى فله درهم فلو سبق  
 واحد او اثنان او اربعة فلهم الدرهمان ولو سبق واحد وصلى ثلاثة وتأخر واحد كان  
 للسابق درهمان وللثلاثة درهم ولا شيء للمتأخر\* الثانية لو كانا اثنين واخرج كل  
 واحد منهما سبباً وادخلا محللاً وقال اي الثلاثة سبق فله السبقان فان سبق احد  
 المستبقين كان السبقان له على ما اخترناه وكذا لو سبق المحلل ولو سبق المستبقان  
 كان لكل واحد مال نفسه ولا شيء للمحلل ولو سبق احدهما والمحلل كان للمستبق  
 مال نفسه ونصف مال المسبوق ونصفه الآخر للمحلل ولو سبق احدهما وصلى المحلل  
 كان الكل للمستبق عملاً بالشروط وكذا لو سبق احد المستبقين وتأخر الآخر والمحلل  
 وكذا لو سبق احدهما وصلى الآخر وتأخر المحلل\* الثالثة اذا شرط المبادرة والرشق  
 عشرين والاصابة خمسة فرمى كل واحد منهما عشرة فاصاب خمسة فقد تساوى في الاصابة  
 والرمي فلا يجب اكمال الرشق لانه يخرج عن المبادرة ولو رمى كل واحد منهما عشرة

فاصاب احدهما خمسة والآخر اربعة فقد نضله صاحب الخمسة ولو سأل اكمال الرشق لم يجب اما لو شرط المحاطة فرمى كل واحد منهما عشرة واصاب خمسة تحاطا خمسة بخمسة واكمل الرشق ولو اصاب احدهما من العشرة تسعة واصاب الآخر خمسة تحاطا خمسة بخمسة واكمل الرشق ولو تحاطا فبادر احدهما الى اكمال العدد فان كان مع انتهاء الرشق فقد نضل صاحبه وان كان قبل انتهائه فاراد صاحب الاقل اكمال الرشق نظر فان كان له في ذلك فائدة مثل ان يرجو ان يرجع عليه او يساويه او يمنعه ان ينفرد بالاصابة بان يقصر بعد المحاطة من عدد الاصابة أجبر صاحب الاكثر وان لم يكن له فائدة لم يجبر كما اذا رمى احدهما خمسة عشر فاصابها ورمى الآخر فاصابها خمسة فبتحاطان خمسة بخمسة فاذا اكمل فابلق ما يصيب صاحب الخمسة ما تخلف وهي خمسة ويخطئها صاحب الاكثر فيجتمع لصاحب الخمسة عشرة فيتحاطان عشرة بعشرة ويفضل لصاحب الاكثر خمسة فلا يظهر للاكمال فائدة \* الرابعة ان اتم النضال ملك الناضل العوض وله التصرف فيه كيف شاء وله ان يختص به وله ان يطعمه اصحابه ولو شرط في العقد اطعامه لحزبه لم استبعد صحته \* الخامسة ان افسد عقد السبق لم يجب بالعمل اجرة المثل ويستط المسمى لا الى بدل ولو بان السبق مستحقا وجب على البازل مثله او قيمته \* السادسة ان افضل احدهما الآخر في الاصابة فقال له اخرج الفضل بكذا قيل لا يجوز لان المقصود بالنضال ابانة حذق الرامي وظهور اجتهاده فلو طرح الفضل لعوض كان تركا للمقصود بالنضال فتبطل المعاوضة ويرد ما اخذ \*

## كتاب الوصايا

وانظر في ذلك يستدعي فصولا \* الاول في الوصية وهي تملك عين او منفعة بعد الوفاة وتفتقر الى ايجاب وقبول فالايجاب كل لفظ دل على ذلك القصد كقوله أعطوا فلانا بعد وفاتي او فلان كذا بعد وفاتي او اوصيت له وينتقل بها الملك الى الموصى له

به رت الموصي وقبول الموصى له ولا ينتقل بالموت منفرداً عن القبول على الاظهر  
 ولو قبل قبل الوفاة جاز وبعد الوفاة أكد وان تأخر القبول عن الرضا ما لم يرد فان رد  
 في حياة الموصي جاز ان يقبل بعد وفاته اذ لا حكم لذلك الرد وان رد بعد الموت قبل  
 القبول بطلت وكذا الرد بعد القبض وقبل القبول ولورد بعد الموت والقبول وقبل  
 القبض قبل يبطل وقبل لا يبطل وهو شبه اما لو قبل وقبض ثم رد لم تبطل اجماعاً  
 لتحقق الملك واستقراره ولورد بعضاً وقبل بعضاً صح فيما قبله ولومات قبل القبول تام  
 وانه منامه في قبول الوصية **فروع** اذا اوصى بجارية وحملها الزوجها وهي حامل  
 منه فمات قبل القبول كان القبول للوارث فاذا قبل ملك الوارث الولدان كان ممن  
 يصح له تملكه ولا ينعق على الموصى له لانه لا يملك بعد الوفاة ولا يرث اباه لانه رق  
 اذ ان يكون ممن ينعق على الوارث ويكنون جماعة فيرث لعتقه قبل التسمية  
 ولا تصح الوصية في معصية فلو اوصى بمال للكنايس او البيع او كتابة ما يسمى الآن  
 توريته او انجيلا او في مساعدة ظالم بطلت الوصية والوصية عقد جائز من طرف الموصي  
 مادام حياً سواء كانت بمال او ولاية ويتحقق الرجوع بالتصريح وبفعل ما ينافي  
 الوصية فلو باع ما اوصى به او اوصى ببيعه او وهبه واقبضه او رهنه كان رجوعاً  
 وكذا لو تصرف فيه تصرفاً اخرجته عن مسماه كما اذا اوصى بطعام فطحنه او بدقيق  
 فعجنه او خبزاه وكذا لو اوصى بزيت فخلطه بما هو اجود منه او بطعام فمزجه  
 بغيره حتى لا يتميز اما لو اوصى بخبز فذقه فتيثاً لم يكن رجوعاً \* **الثاني** في الموصي  
 ويعتبر فيه كمال العقل والحرية فلا تصح وصية المجنون ولا الصبي ما لم يبلغ  
 وشراً فان بلغها فوصيته جائزة في وجوه المعروف لا قاربه وغيرهم على الاشهر اذا كان  
 بصيراً وتيل تصح وان بلغ ثمانين والرواية به شاذة ولو جرح الموصي نفسه بما فيه  
 هلاكها ثم اوصى لم تقبل وصيته ولو اوصى ثم قتل نفسه قبلت ولا تصح الوصية

بالولاية على الاطفال الامن الاب او الجد للاب خاصة ولا ولاية للام ولا تصح منها  
الوصية عليهم ولو اوصت لهم بمال ونصبت وصياً صح تصرفه في ثلث تركتها  
وفي اخراج ما عليها من الحقوق ولم تمض على الاولاد \* الثالث في الموصى به وفيه  
اطراف \* الاول في متعلق الوصية وهي اماكن وامانة ويعتبر فيهما الملك فلا تصح  
بالخمر ولا الخنزير ولا كلب الهراش ولا ما لانفع فيه ويتقدر كل واحد منهما بقدر ثلث  
التركة فما دون ولو اوصى بما زاد بطلت في الزائد خاصة الا ان يُجيز الوارث ولو كانوا  
جماعة فاجاز بعضهم نفذت الاجازة في قدر حصته من الزيادة واجازة الوارث تعتبر  
بعد الوفاة وهل تصح قبل الوفاة فيه قولان اشهرهما انها تلزم الوارث واذا وقعت  
بعد الوفاة كان ذلك اجازة لفعل الموصي وليس بابداء هبة فلا تقتصر صحتها الى قبض  
ويجب العمل بما رسمه الموصي اذا لم يكن منافياً للمشروع ويعتبر الثلث وقت  
الوفاة لا وقت الوصاء فلو اوصى بشيء وكان مرسراً في حال الرصية ثم ائتمروا عند الوفاة  
لم يكن بيساره اعتبار وكذلك لو كان في حال الرصية فقيراً ثم ايسر وقت الوفاة كان  
الاعتبار بحال يساره ولو اوصى ثم قتل قاتل او جرحه كانت وصيته ماضية من ثلث  
تركته ودينه وارث جراحه ولو اوصى الى انسان بالمضاربة بتركته او ببعضها على  
ان الربح بينه وبين ورثته نصفان صح وربما يشترط كونه ثلث فان قل والاول  
مروي ولو اوصى بواجب وغيره فان وسع الثلث عمل بالجميع وان قصر  
ولم تجز الورثة بدأ بالواجب من الاصل وكان الباقي من الثلث يبدأ بالاول فالاول  
ولو كان الكل غير واجب بدأ بالاول فالاول حتى يستوفي الثلث ولو اوصى بشخص  
بثلث واخر برُبْع واخر بسُدُس ولم تجز الورثة اعطى الاول وبطلت الوصية لمن  
هداه ولو اوصى بثلثه لواحد وبثلثه لآخر كان ذلك رجوعاً عن الاول الى الثاني  
ولو اشتبه الاول استخرج بالقرعة ولو اوصى بعق مما ليكه دخل في ذلك من تملكه

منفرد أو من تملك بعضه واعتق نصيبه حسب وقيل تقوم عليه حصة شريكه ان  
احتمل ثلثه ذلك والاعتق منهم من يحتمله الثلث وبه رواية فيها ضعف ولو اوصى  
بشيء واحد لاثنيين وهو يزيد عن الثلث ولم تجز الورثة كان لهما ما يحتمله الثلث  
ولو جعل لكل واحد منهما شيئاً بدأ بعطية الاول وكان النقص على الثاني منهما  
ولو اوصى بنصف ماله مثلاً فجازت الورثة ثم قالوا ظننا انه قليل قضي عليهم  
بما ظنوه وأحلفوا على الزائد وفيه تردد اما لو اوصى بعبد اودار فجازوا الوصية ثم  
ادعوا انهم ظنوا ان ذلك بقدر الثلث او زيد بيسير لم يلتفت الى دعواهم لان الاجازة  
هنا تضمنت معلوماً وان اوصى بثلث ماله مثلاً مشاعاً كان للموصى له من كل شيء  
ثلثه وان اوصى بشيء معين وكان بقدر الثلث فقد ملكه الموصى له بالموت ولا اعتراض  
فيه للورثة ولو كان له مال غائب اخذ من تلك العين ما يحتمله الثلث من المال  
الحاضر ويقف الباقي حتى يحصل من الغائب لان الغائب معرض للتلف \* **فرع**  
اذا اوصى بثلث عبده فخرج ثلثاه مستحقاً انصرفت الوصية الى الثلث الباقي  
تحصيلاً لا مكان العمل بالوصية ولو اوصى بما يقع اسمه على المحلل والمحرم انصرف  
الى المحلل تحصيلنا لقصد المسلم عن المحرم كما اذا اوصى بعود من عيد ولو لم يكن  
له الاعود للهوقيل تبطل وقيل تصح وتزال عنه الصفة المحرمة اما لو لم يكن فيه  
منفعة الا المحرمة بطلت الوصية وتصح الوصية بالكلاب المملوكة ككلب الصيد والماشية  
والحائط والزرع \* **الطرف الثاني** في الوصية المبهمة من اوصى بجزء من ماله فيه  
روايتان اشهرهما العُشرو في رواية سُبُع الثلث ولو كان بسهم كان ثُمناً ولو كان بشيء  
كان سُدساً ولو اوصى بوجوه فنسي الوصي وجهاً جعله في وجوه البر وقيل يرجع ميراثنا  
ولو اوصى بسيف معين وهو في جفن دخل الجفن والحلية في الوصية وكذا لو اوصى  
بصندوق وفيه ثياب او سفينة وفيها متاع آخر او جراب وفيه قماش فان الوعاء وما فيه

داخل في الوصية وفيه قول آخر بعيد ولو اوصى باخراج بعض ولده من تركته لم يصح  
وهل يلغو اللفظ فيه تردد بين البطلان وبين اجرائه مجرى مَنْ اوصى بجميع ماله  
لمن هذا الولد فتمضي في الثلث ويكون للمُخْرَج نصيبه من الباقي بموجب  
الفريضة والوجه الاول وفيه رواية بوجه آخر من جهة رواية واذا اوصى بلفظ مجمل لم يفسره  
الشرع رجوع في تفسيره الى الوارث كقوله اعطوه حظاً من مالي او قسماً او نصيباً او قليلاً  
او يسيراً او جليلاً او جزيلاً وقال اعطوه كثيراً قيل يعطى ثمانين درهماً كما في النذر  
وقيل يختص هذا التفسير بالنذر اقتصاراً على موضع النقل والوصية بما دون الثلث  
افضل حتى انها بالربع افضل من الثلث وبالخمس افضل من الربع \* **تفريع**  
اذا عيّن الموصي له شيئاً وادعى ان الموصي قصده من هذه الالفاظ وانكر الوارث  
كان القول قول الوارث مع يمينه ان ادعى عليه العلم والافلايين \* **الطرف الثالث**  
في احكام الوصية اذا اوصى بوصية ثم اوصى باخرى مضادة للاولى عمل بالاخيرة  
ولو اوصى بحمل فجاءت به لاقبل من سنة اشهر صحت الوصية به ولو كان لعشرة اشهر  
من حين الوصية لم يصح وان جاء لمدة بين الستة والعشرة وكانت خالية من مولى  
وزوج حكم به للموصي له ولو كان لها زوج او مولى لم يحكم به للموصي له لاحتمال  
توهم الحمل في حال الوصية وتجدره بعدها ولو قال ان كلن في بطن هذه ذكر فله  
درهمان وان كانت انثى فلها درهم فان خرج ذكر وانثى كان لهما ثلثة دراهم  
اما لو قال ان كان الذي في بطنها ذكراً فكذا وان كان انثى فكذا فخرج ذكر وانثى  
لم يكن لهما شيء وتصح الوصية بالحمل وبما تحمله المملوكة والشجرة كما تصح  
الوصية بسكنى الدار مدة مستقبله ولو اوصى بخدمة عبد او ثمرة بستان او سكنى  
دار او غير ذلك من المنافع على التابيد او مدة معينة توّمت المنفعة فان خرجت من  
الثلث والا كان للموصي له ما يحتمله الثلث واذا اوصى بخدمة عبده مدة معينة



فنفقته على الورثة لأنها تابعة للملك وللمرصى له التصرف في المنفعة والورثة التصرف في الرقبة ببيع وعتق وغيره ولا يبطل حق الموصي له بذلك ولو أوصى له بقوس انصرف إلى قوس النشاب والنبل والحسبان الأمع قرينة تدل على غيرها وكل لفظ وقع على أشياء وقوعاً متساوياً للورثة الخيار في تعيين ما شاء منها أما لو قال أعطوه قوسي ولا قوس له إلا واحدة انصرفت الوصية إليها من أي الاجناس كانت ولو أوصى برأس من مماليكه كان الخيار في التعيين إلى الورثة ويجوز ان يعطوا صغيراً أو كبيراً صحيحاً أو معيباً ولو هلك مماليكه بعد وفاته إلا واحداً تعين للعطية فان ماتوا بطلت الوصية فان قُتلوا لم تبطل وكان للورثة ان يعينوا له ما شاءوا ويدفعوا قيمته ان صارت اليهم والأخذها من الجاني وتثبت الوصية بشاهدين مسلمين عدلين ومع الضرورة وعدم عدول المسلمين تقبل شهادة اهل الذمة خاصة وتقبل في الشهادة بالمال شهادة واحد مع اليمين أو شاهد وامرأتين وتقبل شهادة الواحدة في ربع ما شهدت به وشهادة اثنتين في النصف وثلاثة في الثلثة الارباع وشهادة الاربع في الجميع ولا تثبت الوصية بالولاية إلا بشاهدين ولا تقبل شهادة النساء في ذلك وهل تقبل شهادة واحد مع اليمين فيه ترد اظهرة المنع ولو اشهد انسان عبيدين له على حمل امته انه منه ثم مات فاصتفاً وشهدا بذلك قبلت شهادتهما ولا يستقيم قهما المولود وقيل يكبره وهو شبه ولا تقبل شهادة الوصي فيما هو وصي فيه ولا ما يجزبه نفعا او يستفيد منه ولاية ولو كان وصياً في اخراج مال معين فشهد للميت بما يخرج به ذلك المال من الثلث لم تقبل **مسائل** اربع \* الاولى ان اوصى بعتق عبدة وليس له سواهم اُعتق ثلثهم بالقرعة ولورثتهم اُعتق الاول فالاول حتى يمتوفي الثلث وتبطل الوصية فيمن بقي ولو اوصى بعتق عدد مخصوص من عبدة اختخرج ذلك العدد بالقرعة وقيل يجوز للورثة ان يتخيروا بقدر ذلك العدد والقرعة على الاستحباب وهو حسن \* الثانية لو اُعتق مملوكه عند الوفاة

منجراً وليس له سواه قيل عتق كله وقيل يعتق ثلثه ويسعى المورثة في باقي قيمته  
وهو أشهر ولو اعتق ثلثه سعى في باقيه ولو كان له مال غيره اعتق الباقي من ثلث  
تركته \* الثالثة لو أوصى بعرق ربة مؤمنة وجب فان لم يجد اعتق من لا يعرف بنصب  
ولو ظنها مؤمنة فاعتقها ثم بانت بخلاف ذلك اجزأت من الموصي \* الرابعة لو أوصى  
بعرق ربة بثمن معين فلم يجد به لم يجب شرائها وتوقع وجودها بما عين له ولو وجد  
باتل اشتراها واعتقها ودفع اليها ما بقي \* الرابع في الموصى له ويشترط فيه الوجود فلو كان  
معدوماً لم تصح الوصية كما لو أوصى لميت أو لمن ظن وجوده فبان ميتاً عند الوصية  
وكذا لو أوصى لمن تحمله المرأة أو لمن يوجد من أولاد فلان وتصح الوصية للأجنبي  
والوارث وتصح الوصية للذمي ولو كان أجنبياً وقيل لا يجوز مطلقاً ومنهم من خص  
الجواز بدوى الأرحام والأول أشبه وفي الوصية للمحربي تردد أظهره المنع ولا تصح الوصية  
لمملوك الأجنبي ولا المدبرة ولا لام ولأده ولا لمكاتبه المشروط أو الذي لم يؤد من مكاتبته  
شيئاً ولو أجاز مولاه ويصح لعبد الموصي ومدبره ومكاتبه وام ولأده ويعتبر ما يوصى به  
لمملوكه بعد خروجه من الثلث فان كان بقدر قيمته اعتق وكان الموصى به للمورثة  
وان كانت قيمته أقل أعطى الفاضل وان كان أكثر سعى للمورثة فيما بقي مالم تبلغ  
قيمتهم ضعف ما أوصى له فان بلغت ذلك بطلت الوصية وقيل تصح ويسعى في  
الباقى كيف كان وهو حسن وإذا أوصى بعرق مملوكه وعليه دين فان كانت قيمة  
العبد بقدر الدين مرتين اعتق المملوك وسعى في خمسة أسداس قيمته وان كانت  
قيمته أقل بطلت الوصية بعته والوجه ان الدين يقدم على الوصية فيبدأ به ويعتق  
من الثلث ما فضل عن الدين أما لو نجز عتقه عند موته كان الأمر كما ذكرنا أولاً عملاً  
برواية عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام ولو أوصى لمكاتب غيره المطلق  
وقد أدى بعض مكاتبته كان له من الوصية بقدر ما أداه ولو أوصى الإنسان لأم ولأده

صححت الوصية وهل تعتق من الوصية او من نصيب ولدها قيل تعتق من نصيب ولدها وتكون لها الوصية وقيل بل تعتق من الوصية لانه لاميراث الا بعد الوصية واطلاق الوصية يقتضى التسوية فاذا اوصى لاولاده وهم ذكور واناث فهم سواء وكذا لاخواله وخالاته اولاعمامه وعماته وكذا الوصى لاخواله واعمامه كانوا سواء على الاصح وفيه رواية مهجورة اما لو نص على التفضيل اتبع واذا اوصى لذوي قرابته كان للمعروفين بنسبه مصيرا الى العرف وقيل كان لمن يتقرب اليه الى احزاب وام له في الاسلام وهو غير مستند الى شاهد ولو اوصى لقومه قيل هو لاهل لغته ولو قال لاهل بيته دخل فيهم الاولاد والآباء والاجداد ولو قال لعشيرته كان لا قرب الناس اليه في نسبه ولو قال لجيرانه قيل كان لمن يلي دارة الى اربعين ذراعا من كل جانب وفيه قول آخر مستبعد وتصح الوصية للحمل الموجود وتستقر بانفصاله حيا ولو وضعت ميتا بطلت الوصية ولو وقع حيا ثم مات كانت الوصية لورثته واذا اوصى المسلم للفقراء كان لفقراء ملته ولو كان كافرا انصرف الى فقراء نحلته ولو اوصى لانسان فمات قبل الموصي قيل بطلت الوصية وقيل ان رجع الموصي بطلت الوصية سواء رجع قبل موت الموصي له او بعده وان لم يرجع كانت الوصية لورثة الموصي له وهو اشهر الروايتين ولو لم يخلف الموصي له احدا رجعت الى ورثة الموصي ولو قال اعطوا فلانا كذا ولم يبين الوجه وجب صرفه اليه يصنع به ما شاء ولو اوصى في سبيل الله صرف الى ما فيه اجر وقيل يختص بالغزاة والاول اشبه وتستحب الوصية لذى القرابة وارثا كان او غيره واذا اوصى للاقرب نزل على مراتب الارث ولا يعطى الا بعد مع وجود الاقرب \* الخامس في الاوصياء ويعتبر في الوصي العقل والاسلام وهل تعتبر العدالة قيل نعم لان الفاسق لا امانة له وقيل لا لان المسلم محل للامانة كما في الوكالة والاستيداع ولانها ولاية تابعة لاختيار الموصي فتتحقق بتعيينه اما لو اوصى الى العدل ففسق بعد موت

الموصي امكن القول ببطلان وصيته لان الوثوق ربما كان باعتبار صملا واحد ولم يتحقق عند زواله فحينئذ يعزله الحاكم ويستنيب مكانه ولا تجوز الوصية الى المملوك الا باذن مولاه ولا تصح الوصية الى الصبي منفردا وتصح منضمّا الى البالغ لكن لا يتصرف الا بعد بلوغه واذا اوصى الى اثنين احدهما صغير تصرف الكبير منفردا حتى يبلغ الصغير وعند بلوغه لا يجوز للبالغ التفرد ولومات الصغير او بلغ فاسد العقل كان للعاقل الانفراد بالوصية ولم يداخله الحاكم لان للميت وصيًا ولو تصرف البالغ ثم بلغ الصبي لم يكن له نقض شيء مما ابرمه الا ان يكون مخالفا لمقتضى الوصية ولا تجوز الوصية الى الكافر ولو كان رحما نعم يجوز ان يوصي اليه مثله وتجاوز الوصية الى المرأة اذا جمعت الشرائط ولو اوصى الى اثنين فان اطلق او شرط اجتماعهما لم يجز لاحدهما ان يفرد عن صاحبه بشيء من التصرف ولو تشاحا لم يمض ما يفرد به كل واحد منهما الا ما لا بد منه مثل كسوة اليتيم وما كوله وللحاكم جبرهما على الاجتماع فان تعاسرا جاز له الاستبدال بهما ولو اراد قسمة المال بينهما لم تجز ولم يمرض احدهما او عجز ضم اليه الحاكم من يقويه اما لومات ارفسق لم يضم الحاكم الى الآخر وجاز له الانفراد لانه لا ولاية للحاكم مع وجود وصي وفيه تردد ولو شرط لهما الاجتماع والانفراد كان تصرف كل واحد منهما ما عذبا ولو انفرد ويجوز ان يقسما المال ويتصرف كل واحد منهما فيما يصيبه كما يجوز انفراد قبل القسمة وللموصي اليه ان يرد الوصية مادام الموصي حيا بشرط ان يبلغه الرد ولومات قبل الرد او بعده ولم يبلغه لم يكن للرد اثر وكانت الوصية لازمة للموصي ولو ظهر من الرصي عجز ضم اليه مساعدوا ان ظهر منه خيانة وجب على الحاكم عزله وقيم مكانه امينا والوصي امين لا يضمن ما يتلف الا من مخالفة لشرط الوصية او تفريط ولو كان للرصي دين على الميت جاز ان يستوفي مما في يده من غير ان حاكم

اذا لم يكن له حجة وقيل يجوز مطلقا وفي شرائه لنفسه من نفسه تردد والاشبهه الجواز اذا  
 اخذ بالقيمة العدل واذا اذن للوصي ان يوصي جازا جماعا وان لم يأذن له لكن  
 لم يمنعه فهل له ان يوصي فيه خلاف اظهره المنع ويكون النظر بعده الى الحاكم وكذا  
 لومات انسان ولا وصي له كان للمحاكم النظر في تركته ولو لم يكن هناك حاكم جاز ان يتولاه  
 من المؤمنين من يوثق به وفي هذا تردد ولو اوصى بالنظر في مال ولده الى اجنبي  
 وله اب لم يصح وكانت الولاية الى جد اليتيم دون الوصي وقيل يصح ذلك في قدر  
 الثلث مما ترك وفي اداء الحقوق واذا اوصى بالنظر في شيء معين اختصت ولايته  
 به ولا يجوز له التصرف في غيره وجري مجرى الوكيل في الاختصاص على ما يוכל فيه \*

**مسائل ثلث** \* الاولى الصفات المرافعة في الوصي تعتبر حالة الوصية وقيل  
 حين الوفاة فلو اوصى الى صبي فبلغ ثم مات الموصي صحت الوصية وكذا الكلام  
 في الحرية والعقل والاول اشبه \* الثانية تصح الوصية على كل من للموصي عليه ولاية  
 شرعية كالولد وان نزلوا بشرط الصغر فلو اوصى على اولاده الكبار العقلاء او على  
 ابيه او على اقاربه لم تمض الوصية عليهم ولو اوصى بالنظر في المال الذي تركه لهم  
 لم يصح له التصرف ولا في ثلثه ويصح في اخراج الحقوق عن الموصي كالديون  
 والصدقات \* الثالثة يجوز لمن يتولى اموال اليتيم ان يأخذ اجرة المثل عن نظره  
 من ماله وقيل يأخذ قدر كفايته وقيل الامر ينظر في الاول اظهر \* السادس في اللواحق  
 وفيه قسمان \* القسم الاول وفيه مسائل \* المسئلة الاولى اذا اوصى لاجنبي بمثل  
 نصيب ابنه وليس له الا واحد فقد شرك بينهما في تركته فللموصي له النصف فان لم يجر  
 الوارث فله الثلث ولو كان له ابنان كانت الوصية بالثلث ولو كانوا له ثلثة كان له الربع  
 والضابط انه يضاف الى الوارث ويجعل كاحدهم ان كانوا متساويين وان اختلفت  
 سهامهم جعل مثل اضعفهم سهما الا ان يقول مثل اعظمهم فيعمل بمقتضى وصيته

فلو قال مثل نصيب بنتي فعندنا له النصف اذا لم يكن له وارث سواها ويرد الى  
الثلث اذا لم تجز ولو كانت له بنتان كان له الثلث لان المال عندنا للبنتين دون العصبه  
فيكون الموصى له كالثالث ولو كان له ثلث اخوات من ام واخوة من اب فاوصى لاجنبي  
بمثل نصيب احد ورثته كان كواحدة من الاخوات فيكون له سهم من عشرة وللأخوات  
ثلاثة وللأخوة ستة ولو كانت له زوجة وبنت وقال مثل نصيب بنتي واجازت الورثة  
كان له سبعة وللبنت مثلها وللزوجة سهمان ولوقيل لها سهم واحد من خمسة عشر  
كان اولي ولو كان له اربع زوجات وبنت فاوصى بمثل نصيب احدهن كانت  
الفريضة من اثنين وثلاثين فيكون للزوجات الثمن اربعة بينهن بالسوية وله سهم  
كواحدة وتبقى سبعة وعشرون للبنت ولوقيل من ثلثة وثلثين كان اشبه \* المسئلة  
الثانية لو اوصى لاجنبي بنصيب ولده قيل تبطل الوصية لانها وصية بمستحقة وقيل  
تصح ويكون كما لو اوصى بمثل نصيبه وهو اشبه ولو كان له ابن قاتل فاوصى بمثل  
نصيبه قيل صحت الوصية وقيل لا تصح لانه لانصيب له وهو اشبه \* المسئلة الثالثة  
اذا اوصى بضعف نصيب ولده كان له مثله ولو قال له ضعفاه كان له اربعة وقيل ثلثة  
وهو اشبه اخذا بالمتيقن وكذا لو قال ضعف ضعف نصيبه \* المسئلة الرابعة اذا اوصى  
بثلثة للفقراء وله اموال متفرقة جاز صرف كل مافي بلد الى فقرائه ولو صرف الجميع  
في فقراء بلد الموصى جاز ايضا ويدفع الى الموجودين في البلد ولا يجب تتبع من غاب  
وهل يجب ان يعطى ثلثة نصاعدا قيل نعم وهو الاشبه عملاً بمقتضى اللفظ وكذا  
لو قال اعتقوا رقاباً وجب ان يعتق ثلثة فما زاد الا ان يقصر ثلث مال الموصى \*  
المسئلة الخامسة اذا اوصى لانسان بعبد ولاخر بتمام الثلث ثم حدث في العبد عيب  
قبل تسليمه الى الموصى له كان للموصى له الآخر تكملة الثلث بعد وضع قيمة العبد  
صححاً لانه قصد عطية التكملة والعبد صحيح وكذا لو مات العبد قبل موت الموصى

بطلت الوصية واعطى الآخر ما زاد من قيمة العبد الصحيح ولو كانت تيمة العبد بقدر  
الثلث بطلت الوصية للآخر \* المسئلة السادسة اذا اوصى له بابه فقبل الوصية وهو  
مريض عتق عليه من اصل المال اجماعاً منّا لانه انما يعتبر من الثلث ما يخرج من  
ملكه وهنا لم يخرج بل بالقبول مَلَكَهُ وانعتق عليه تبعاً لملكه \* المسئلة السابعة اذا  
ارصى له بدار فانه دمت وصارت براحاً ثم مات الموصي بطلت الوصية لانها خرجت  
عن اسم الدار وفيه تردد \* المسئلة الثامنة اذا قال اعطوا زيدا والفقراء كذا كان لزيد  
النصف من الوصية وقيل الربع والاول اشبه \* القسم الثاني في تصرفات المريض  
وهي نومان مؤجلة ومنجزة فالمؤجلة حكمها حكم الوصية اجماعاً وقد سلفت وكذا  
تصرفات الصحيح اذا قرنت بما بعد الموت اما منجزات المريض اذا كانت تبرعاً  
كالمحاباة في المعاوضات والهبة والوقف والعتق فقد قيل انها من اصل المال وقيل من  
الثلث واتفق القائلان على انه لو برأ لزمت من جهته وجهة الوارث ايضاً والخلاف  
فيما لومات في ذلك المرض ولا بد من الاشارة الى المرض الذي معه يتحقق وتوف  
التصرف على الثلث فنقول كل مرض لا يؤمن معه من الموت غالباً فهو مخوف كحمى  
الدق والسل وقذف الدم والاورام السوداوية والدموية والاسهال المنتن والذي  
يمازجه دهنية او براز اسود يغلي على الارض وما شاكله اما الامراض التي الغالب  
فيها السلامة فحكمها كحكم الصحة كحمى يوم وكالصداع عن مادة او عن غير مادة  
او الرمد والسلاق وكذا ما يحتمل الامرين كحمى العفن والزحير والاورام البلغمية  
ولو قيل يتعلق الحكم بالمرض الذي يتفق به الموت سواء كان مخوفاً في العادة  
او لم يكن لكان حسناً اما وقت المراماة في الحرب والطلاق للمرأة وتزاحم الامواج  
في البحر فلا رى الحكم يتعلق بها لتجربتها عن اطلاق اسم المرض \* وههنا مسائل \*  
الاولى اذا وهب وحابي فان وسعها الثلث فلا كلام وان قصر بدأ بالاول فالاول

حتى يستوفي الثلث وكان النقص على الاخير \* الثانية اذا جدد بين عطية منجزة  
ومؤجلة تدمت المنجزة فان اتسع الثلث للباقى والأصح فيما يحتمله الثلث وبطل  
فيما تصرحه \* الثالثة اذا باع كرا من طعام قيمته ستة دنانير وليس له سواه بكر ردي  
قيمته ثلثة فالمحابة هنا بنصف تركته فيدضي في قدر الثلث فلورد السدس على  
الورثة لكان ربوا والوجه في تصحيحه ان يرد على الورثة ثلث كرههم ويرد على المشتري  
ثلث كرهه فيبقى مع الورثة ثلثا كره قيمتهما دنانيران ومع المشتري ثلثا كره قيمتهما اربعة  
فيفضل معه دنانيران وهي قدر الثلث من ستة \* الرابعة لو باع عبدا قيمته مائتان  
بمائة وبري لزم العتدوان مات ولم تجز الورثة صح البيع في النصف في متالبة ما دفع  
وهي ثلثة اسهم من ستة وفي السدسين بالمحابة وهي مهران هما الثلث من ستة فيكون  
ذلك خمسة اسداس العبد وتبطل في الزائد وهو سدس فيرجع على الورثة والمشتري  
بالخيار ان شاء فسخ لتبعض الصفة وان شاء اجاز ولو بذل العوض عن السدس  
كانت الورثة بالخيار بين الامتناع والاجابة لان حقهم منحصر في العين \* الخامسة  
اذا اعتقها في مرض الموت وتزوج ودخل بها صح العتق والعند وورثته ان خرجت  
من الثلث فان لم تخرج فعلى ما مر من الخلاف \* السادسة لو اعتق امته وقيمتها  
ثلث تركته ثم اصدقها الثلث الآخر ودخل ثم مات فالنكاح صحيح ويبطل المسمى لانه  
زائد على الثلث وورثته وفي ثبوت مهر المثل تردد وعلى القول الآخر يصح الجميع

## كتاب النكاح

وانساءه ثلثة \* القسم الاول في النكاح الدائم والنظر فيه يستدعي فصولا \* الفصل الاول  
في آداب العتدوا وخلوة ولو احقهما \* الاول في آداب العتد النكاح مستحب لمن تانت  
نفسه من الرجال والنساء ومن لم يتق فيه خلاف المشهور استحبابه لقوله عليه السلام  
تَكَاهَرُوا تَبَاسَلُوا وَلَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَرُّكُمْ الْغُرَابُ وَلَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا اسْتَبَانَ



إِصْرًا فَإِنَّهُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ مِنْ زَوْجَةٍ مُسْلِمَةٍ تَسِرُّهُ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا وَتُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَهَا  
 وَتَحْفَظُهُ إِذَا خَافَ مِنْهَا فِي نَفْسِهَا وَمَالِهَا وَرَبِّهَا حَتَّى الْمَانِعُ بَانَ وَصَفَ يَحْيَى عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 بِكَوْنِهِ حَصُورًا يُؤْذَنُ بِاخْتِصَاصِ هَذَا الْوَصْفِ بِالرَّجُلَانِ فَيَحْمِلُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَتَّقِ  
 النَّفْسَ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بَانَ الْمَدْحُ بِذَلِكَ فِي شَرْعٍ غَيْرِنَا لَا يُلْزَمُ مِنْهُ وَجُودُهُ فِي شَرْعِنَا  
 وَيَسْتَحِبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْعَقْدَ سَبْعَةَ أَشْيَاءَ وَيَكْرَهُ لَهَا ثَامِنًا مِنَ الْمُسْتَحَبَّاتِ أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنَ النِّسَاءِ  
 مَنْ تَجْمَعُ صِفَاتُ أَرْبَعًا كَرَمِ الْأَصْلِ وَكَوْنِهَا بِكَرًا وَلَوْ أَنَّ عَفِيفَةً وَلَا يَتَصَرَّ عَلَى الْجَمَالِ  
 وَلَا عَلَى الثَّرْوَةِ فَرُبَّمَا حَرَمَ مِنْهَا صَلَوةُ رَكْعَتَيْنِ وَالْدَّعَاءُ بَعْدَهُمَا بِمَا صَوَّرَتْهُ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ  
 أَنْ أَتَزَوَّجَ فَقَدَّرَ لِي مِنَ النِّسَاءِ أَغْفَرُ مِنْ فَرْجًا وَاحِفْظُ مِنْ لِي فِي نَفْسِهَا وَمَالِهَا وَأَوْسَعُ مِنْ  
 رِزْقًا وَأَعْظَمُ مِنْ بَرَكَاتٍ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الدَّعَاءِ وَالْأَشْهَادِ وَالْإِعْلَانِ وَالْخُطْبَةِ أَمَامَ  
 الْعَقْدِ وَأَيْقَاعِهِ لَيْلًا وَيَكْرَهُ أَيْقَاعَهُ وَالْقَمَرُ فِي الْعَتَرِ \* الثَّانِي فِي آدَابِ الْخُلُوةِ  
 بِالْمَرْأَةِ وَهِيَ قِسْمَانِ \* الْأَوَّلُ يَسْتَحِبُّ لِمَنْ أَرَادَ الدَّخُولَ أَنْ يَصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ وَيَدْعُوَ  
 بَعْدَهُمَا وَإِذَا أَمَرَ الْمَرْأَةَ بِالْإِنْتِقَالِ أَنْ تَصَلِّيَ أَيْضًا رَكْعَتَيْنِ وَتَدْعُوَ وَأَنْ يَكُونَ عَلَى طَهْرٍ  
 وَأَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى نَاصِيَتِهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ عَلَى كِتَابِكَ تَزَوَّجْتَهُا وَفِي  
 أَمَانَتِكَ أَخَذْتَهُا وَبِكَلِمَاتِكَ اسْتَحْلَلْتُ فَرْجَهَا فَإِنْ قَضَيْتَ فِي رَحْمَتِهَا شَيْئًا فَأَجْعَلْهُ مُسْلِمًا  
 سَوِيًّا وَلَا تَجْعَلْهُ شَرِكَ الشَّيْطَانِ وَأَنْ يَكُونَ الدَّخُولُ لَيْلًا وَأَنْ يَسْمِيَ عِنْدَ الْجَمَاعِ  
 وَيَسْأَلَ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَرْزُقَهُ وَلَدًا ذَكَرًا سَوِيًّا وَتَسْتَحِبُّ الْوَلِيمَةُ عِنْدَ الزَّوَافِ يَوْمًا  
 لَوْ يَوْمَيْنِ وَأَنْ يَدْعِيَ لَهَا الْمُؤْمِنُونَ وَلَا تَجِبُ الْجَابَةُ بَلْ تَسْتَحِبُّ فَإِذَا حَضَرَ فَلَاكُلٍ  
 مَسْتَحِبُّ وَلَوْ كَانَ صَائِمًا نَذْبًا وَكُلُّ مَا يَنْشُرُ فِي الْأَعْرَاسِ جَائِزٌ وَلَا يَجُوزُ اخْذُهُ إِلَّا بِإِذْنِ  
 أَرْبَائِهِمْ نَطَقًا أَوْ بِشَاهِدِ الْحَالِ وَهَلْ يَمْلِكُ بِالْإِخْذِ الظَّاهِرِ نَعَمْ \* الثَّانِي يَكْرَهُ لِمَنْ جَمَعَ فِي  
 أَوْثَانٍ ثَمَانِيَةَ لَيْلَةٍ خَسُوفُ الْقَمَرِ وَيَوْمُ كَسُوفِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ الزَّوَالِ وَعِنْدَ غُرُوبِ  
 الشَّمْسِ حَتَّى يَذْهَبَ الشَّفَقُ وَفِي الْمَحَاقِ وَبَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَفِي

اول ليلة من كل شهر الا في رمضان وفي ليلة النصف وفي السفر اذا لم يكن معه ماء  
 يغتسل به وعند هبوب الريح السوداء والصفراء والزلزلة والجماع وهو مريان وعقيب  
 الاحتلام قبل الغسل او الوضوء ولا بأس ان يجامع مرات من غير غسل يتخللها او يكون  
 غسله اخيراً وان <sup>عط</sup> يجامع وعند من ينظر اليه <sup>عط</sup> والنظر الى فرج المرأة في حال الجماع  
 وغيره والجماع مستقبل القبلة ومستدبرها وفي السفينة والكلام عند الجماع بغير ذكر  
 الله \* الثالث في اللواحق وهي ثلثة \* الاول يجوز ان ينظر الى وجه امرأة يريد  
 نكاحها وان لم يستأذنها وبخص الجواز بوجهها وكثيها وله ان يكرر النظر اليها  
 وان ينظرها قائمة وماشية \* وروي جواز ان ينظر الى شعرها ومحاسنها وجسدها من فوق  
 الثياب وكذا يجوز ان ينظر الى امة يريد شراءها والى شعرها ومحاسنها ويجوز  
 النظر الى اهل الذمة وشعورهم لانهم بمنزلة الاماء لكن لا يجوز ذلك لتلذذ ولا لريبة  
 ويجوز ان ينظر الرجل الى مثله ما خلا عورته شيخا كان او شابا حسنا او قبيحا ما لم يكن  
 النظر لريبة او تلذذ وكذا المرأة وللرجل ان ينظر الى جسد زوجته باطنا وظاهرا والى  
 المحارم ما عدا العورة وكذا للمرأة ولا ينظر الى الاجنبية اصلا الا لضرورة ويجوز ان ينظر  
 الى وجهها وكفها على كراهية مرة ولا تجوز معاودة النظر وكذا الحكم في المرأة ويجوز  
 عند الضرورة كما اذا اراد الشهادة عليها ويقتصر الناظر منها على ما يضطر الى الاطلاع  
 عليه كالطبيب اذا احتاجت اليه للعلاج وراى العورة دفعا للمضرر \* **مسئلتان**  
 هل يجوز للخصي النظر الى المرأة المالكه له او الاجنبية قيل نعم وقيل لا وهو الاظهر -  
 لعموم المنع وملك اليمين المستثنى في الآية المراد بها الاماء \* الثانية الاعمى لا يجوز له  
 سماع صوت المرأة لانه عورة ولا يجوز للمرأة النظر اليه لانه يساوى البصر في تناول  
 النهي \* الثاني في مسائل تتعلق بهذا الباب وهي خمسة \* الاولى الوطي في الدبر فيه  
 روايتان احدهما الجواز وهي المشهورة بين الاصحاب لكن على كراهية شديدة \*

الثانية العزل عن الحرة اذا لم يشترط في العقد ولم نأذن قيل هو محرم ويجب معه دية  
النفقة عشرة دنانير وقيل هو مكروه وان وجبت الدية وهو شبهه \* الثالثة لا يجوز للرجل  
ان يترك وطئ امرأته اكثر من اربعة اشهر \* الرابعة الدخول بالمرأة قبل ان تبلغ تسعا  
محرم ولو دخل لم تحرم على الاصم لصن لواء صاه حرمت ولم تخرج عن حباله \*  
الخامسة يكره للمسافر ان يطرق اهله ليلاً \* الثالث في خصائص النبي عليه السلام  
وهي خمس عشرة خصلة \* منها ما هو في النكاح وهو تجاوز الاربع بالعقد وربما كان الوجه  
الوثوق بعدله بينهم دون غيره والعقد بلغظ الهبة ثم لا يلزمه بها مهر ابتداءً ولا انتهاءً  
ووجوب التخيير لنسائه بين ارادته ومذارقتها وتحريم نكاح الآماء بالعقد والاستبدال  
بنسائه والزيادة عليهن حتى نسخ ذلك لقوله تعالى انا احللنا لك ازواجك الآية  
ومنها ما هو خارج عن النكاح وهو وجوب السواك والوتر والاضحية وقيام الليل وتحريم  
الصدقة الواجبة وفي المندوبة في حقه خلاف وخائنة الاعين وهو الغمز بها وابيى له  
الوصال في الصوم وخص بانه تنام عينه ولا ينام قلبه ويبصر وراءه كما يبصر امامه  
ونكر اشياء غير ذلك من خصائصه عليه السلام هذه اظهرها ويلحق بهذا الباب مسئلتان \*  
الاولى تحرم زوجاته عليه السلام على غيره فاذامات عن مدخول بها لم تحل اجماعاً  
وكذا القول لو لم يدخل بها على الظاهر اما لو فارقها بنسخ او طلاق فيه خلاف والوجه  
انها لا تحل عملاً بالظاهر وليس تحريمهن لتسميتهن امهات ولا التسميته عليه السلام  
والدأ \* الثانية من الفقهاء من زعم انه لا يجب على النبي القسمة بين ازواجه لقوله  
تعالى ترجي من تشاء منهم وتؤوي اليك من تشاء وهو ضعيف لان في الآية احتمالاً  
يدفع دلالتها اذ يحتمل ان تكون المشيئة في الارجاع متعلقة بالواهبات \* الفصل الثاني  
في العقد والنظر في الصيغة والحكم \* اما الاول فالنكاح يفتقر الى ايجاب وقبول دالين على  
القصد الراجع للاحتمال والعبارة عن الايجاب لفظان زوجتك وانكحتك وفي معتك

تردد وجوازه ارجح والقبول ان يقول قبلتُ التزويج او قبلتُ النكاح او ما شابهه ويجوز  
الاقتصار على قبلتُ ولا بد من وقوعهما بلفظ الماضي الدال على صريح الانشاء اقتصاراً  
على المتيقن وتحفظاً من الاستيثار المشبه للاباحة ولو اتى به بلفظ الامر وقصد الانشاء  
كقوله زوّجنيها فقال زوجتك قيل يصح كما في خبر سهل الساعدي وهو حسن ولو اتى  
بلفظ المستقبل كقوله اتزوجك فتقول زوّجتك جاز وقيل لا بد بعد ذلك من تلغظه  
بالقبول وفي رواية ابا ن بن تغلب في المتعة اتزوجك متعةً فاذا قالت نعم فهي امرأتك  
ولو قال الولي او الزوجة متعتك بكذا ولم يذكر الاجل انعقد دائماً وهو دلالة على  
انعقاد الدائم بلفظ التمتع ولا يشترط في القبول مطابقته لعبارة الايجاب بل يصح الايجاب  
بلفظ والقبول بآخر فلو قال زوّجتك فقال قبلتُ النكاح او انكحتك فقال قبلتُ التزويج  
صح ولو قال زوجت بنتك من فلان فقال نعم فقال الزوج قبلتُ صح لان نعم يتضمن  
اعادة السؤال ولو لم يعد اللفظ وفيه تردد ولا يشترط تقديم الايجاب بل لو قال تزوّجت  
فقال الولي زوجتك صح ولا يجوز العدول عن هذين اللفظين الى ترجمتهما بغير  
العربية الامع العجز عن العربية ولو عجز احد المتعاقدين تكلم كل منهما بما يحسنه  
ولو عجزا عن النطق اصلا واحدهما اقتصر العاجز على الاشارة الى العقد والايماء  
ولا ينعقد النكاح بلفظ البيع ولا الهبة ولا التملك ولا الاجارة سواء ذكر فيه المهر او جرد  
واما الثاني ففيه مسائل \* الاولى لا عبرة في النكاح بعبارة الصبي ايجاباً وقبلاً ولا  
بعبارة المجنون وفي السكران الذي لا يحصل تردد اظهره انه لا يصح ولو افاق فاجاز  
وفي رواية اذا زوّجت السكران نفسها ثم افاقت فريضت او دخل بها فافقت واقرت  
كان ماضياً \* الثانية لا يشترط في نكاح الرشيدة الولي ولا في شيء من الانكحة حضور  
شاهدين ولو اوقعه الزوجان او الاولياء سراً جاز ولو توامرا بالكتمان لم يبطل \* الثالثة  
اذا اوجب ثم جن او اغمي عليه بطل حكم الايجاب فلو قبل بعد ذلك كان لغوا

وكذا لو سبق القبول وزال عقله فلو اوجب الولي بعده كان لغواً وكذا في البيع \* الرابعة  
يصح اشتراط الخيار في الصداق خاصة ولا يفسد به العقد \* الخامسة اذا اعترف الزوج  
بزوجية امرأة فصدّقته واعترفت هي فصَدَّقَها قُضِيَ بالزوجية ظاهراً وتوارثا ولو اعترف  
احدهما قضى عليه بحكم العقد دون الآخر \* السادسة اذا كان لرجل عدة بنات فزوّج  
واحدة ولم يسمّها عند العقد لکن قصدها بالنية واختلفاً في المعقود عليها فان كان  
الزوج رآهنّ فالقول قول الاب لان الظاهر انه وكلّ التعيين اليه وعليه ان يسلم اليه  
التي نواها وان لم يكن رآهنّ كان العقد باطلاً \* السابعة يشترط في النكاح امتياز الزوجة  
عن غيرها بالاشارة او التسمية او الصفة فلو زوجه احدى بنتيه او هذا الحمل لم يصح  
العقد \* الثامنة لو ادعى زوجية امرأة وادّعت اختها زوجيته واقام كل منهما بينة فان كان  
دخل بالمدّعية كان الترجيح لبينتها لانه مصدّق لها بظاهر فعله وكذا لو كان تاريخ بينتها  
اسبق ومع عدم الامرين يكون الترجيح لبينته \* التاسعة اذا عقد على امرأة فادعى  
آخر زوجيتها لم يلتفت الى دعواه الا مع البينة \* العاشرة اذا تزوج العبد بمملوكة  
ثم اذن له المولى في ابتياعها فان اشتراها لمولاه فالعقد باقٍ وان اشتراها لنفسه باذنه  
او ملكه آياها بعد ابتياعها فان فلنا العبد يملك بطل العقد والا كان العقد باقياً ولو تحرّر  
بعضه واشترى زوجته بطل النكاح بينهما سواء اشتراها بمال ينفرد به او مشترك بينهما \*  
الفصل الثالث في اولياء العقد وفيه فصلان \* الاول في تعيين الاولياء لا ولاية في عقد  
النكاح لغير الاب والجد للاب وان علا والمولى والوصي والحاكم وهل يشترط في  
ولاية الجد بقاء الاب قيل نعم مصيراً الى رواية لا تخلو من ضعف والوجه انه لا يشترط  
وتثبت ولاية الاب والجد للاب على الصغيرة وان ذهبت بكارتها بوطي او غيره ولا خيار  
لها بعد بلوغها على اشهر الروايتين وكذا الزوج الاب والجد الولد الصغير لزمه العقد  
ولا خيار له بعد بلوغه ورشده على الاشهر وهل يثبت ولايتهما على البكر الرشيدة فيه

وروايات اظهرها سقوط الولاية عنها وثبوت الولاية لنفسها في الدائم والمنقطع واول زوجها  
 احدهما لم يمض عقده الا برضاها ومن الاصحاب من اذن لها في الدائم دون المنقطع  
 ومنهم من عكس ومنهم من اسقط امرها معها فيها وفيه رواية اخرى دالة على  
 شركتهما في الولاية حتى لا يجوز لهما ان ينفردا عنها بالعقد اما اذا عضلها الرائي  
 وهو ان لا يزوجهما من كفؤ مع رغبتها فانه يجوز لها ان تزوج نفسها ولو غيرها اجماعا  
 ولا ولاية لهما على النيب مع البلوغ والرشد ولا على البالغ الرشيد وثبتت ولايتهما  
 على الجميع مع الجنون ولا خيار لاحدهم مع الافاقة وللمولي ان يزوج مملوكته  
 صغيرة كانت او كبيرة هائلة او مجنونة ولا خيار لها معه وكذا الحكم في العبد وليس  
 للحاكم ولاية في النكاح على من لم يبلغ ولا على بالغ رشيد وثبتت ولايته على من  
 بلغ غير رشيد او تجدد فساد عقله اذا كان النكاح صلاحا له ولا ولاية للموصي وان نص له  
 الموصي على النكاح على الاظهر وللوصي ان يزوج من بلغ فاسد العقل اذا كان به  
 ضرورة الى النكاح والمحجور عليه للتبذير لا يجوز له ان يتزوج غير مضطرو ولو اوقع  
 كان العقد فاسدا وان اضطر الى النكاح جاز للمحاكم ان يأذن له سواء عين الزوجة  
 او اطلق ولو بادى قبل الاذن والحال هذه صح العقد فان زاد في المهر عن المثل بطل  
 الزائد واذا زوج الاجنبي وقف على اجازة من اليه العقد وقيل يبطل والاول اظهر\*  
 الثاني في اللواحق وفيه مسائل\* الاولى اذا وكلته البالغة الرشيدة في العقد مطلقا لم يكن له  
 ان يزوجهما من نفسه الا مع اذنها ولو وكلته في تزويجها منه قيل لا يصح لرواية عمار ولانه  
 يلزم ان يكون موجبا قابلا والجواز اشبه اما للزوجهما الجدد من ابن ابنه الآخر والاب  
 من موكله كان جائزا\* الثانية اذا زوجها الولي بدون مهر المثل هل لها ان تعترض فيه  
 تردد والاطهر ان لها الاعتراض\* الثالثة عبارة المرأة معتبرة في العقد مع البلوغ والرشد  
 فيجوز لها ان تزوج نفسها وان تكون وكيلة لغيرها ايجابا وتقبولا\* الرابعة عقد النكاح

يقف على الاجازة على الاظهر فلوزوج الصبية غيرها وبها وجدّها قريبا كان او بعيدا لم يمتزج الا مع انّها او اجازتها بعد العقد ولو كان اخا او عمّا ويقنع من البكر بسكوتها مندهرضه عليها وتكلف الثيب النطق ولو كانت مملوكة وتنف على اجازة المالك وكذا لو كانت صغيرة فاجاز الاب او الجد صم \* الخامسة اذا كان الولي كافرا فلا ولاية له ولو كان الاب كذلك تثبت الولاية للجد خاصة وكذا لو جنّ الاب او اغمي عليه ولو زال المانع عادت الولاية ولو اختار الاب زوجها والجد آخر فمن سبق عقده صح وبطل المتأخر ولو تشاحا قدّم اختيار الجد ولو اوقعاه في حالة واحدة ثبت عقد الجد دون الاب \* السادسة اذا زوجها الولي بالمجنون او الخصي صم ولها الخيار اذا بلغت وكذا لو زوج الطفل بمن بها احد العيوب الموجبة للفسخ ولو زوجها بمملوك لم يكن لها الخيار اذا بلغت وكذا الطفل وقيل بالمنع في الطفل لان نكاح الامة مشروط بخوف العنت ولا خوف في جانب الصبي \* السابعة لا يجوز نكاح الامة الا باذن مالِكها ولو كانت امرأة في الدائم والمنقطع وقيل يجوز لها ان يتزوج متعة اذا كانت لامرأة من غير انّها والاول اشبه \* الثامنة اذا زوج الابوان الصغيرين لزمهما العقد فان مات احدهما ورثه الآخر ولو عقد عليهما غير ابويهما ومات احدهما قبل البلوغ بطل العقد وسقط المهر والارث ولو بلغ احدهما فرضي لزم العقد من جهته فان مات عزل من تركته نصيب الآخر فان بلغ واجاز اُحلف انه لم يُجزَّ للرغبة في الميراث وورث ولو مات الذي لم يُجزَّ بطل العقد ولا ميراث \* التاسعة اذا اذن المولى لعبده في ايقاع العقد صح واقتضى الاطلاق الاقتصار على مهر المثل فان زاد كان الزائد في ذمته يتبع به اذا تحرر ويكون مهر المثل على مولاه وقيل في كسبه والاول اظهر وكذا القول في نفقتها \* العاشرة من تحرر بعضه ليس لمولاه اجبار على النكاح \* الحادية عشر اذا كانت الامة لمولى عليه كان نكاحها بيد وليه فاذا زوجها لزم وليس للمولى عليه مع زوال الولاية فسخه

وَيَسْتَحِبُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَسْتَأْذِنَ أَبَاهَا فِي الْعَقْدِ بِكَرِّكَانَتْ أَوْ تَبِيًّا وَأَنْ تُكَلِّمَ أَخَاهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ  
لَهَا أَبٌ وَلَا جَدٌّ وَأَنْ تُعَوَّلَ عَلَى الْكَبِيرِ إِذَا كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ أَخٍ وَلَوْ تَخِيرُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ  
الْكَبِيرِ وَالْأَصْغَرِ زَوْجًا تَخَيَّرَتْ خَيْرَةَ الْكَبِيرِ **مسائل ثلث** \* **الأولى** إِذَا زَوَّجَهَا  
الْأَخُوَانُ بَرَجَلَيْنِ فَإِنْ وَكَّلَتْهُمَا فَالْعَقْدُ لِلأَوَّلِ وَلَوْ دَخَلَتْ بِمَنْ تَزَوَّجَهَا أَخِيرًا فَحَمَلَتْ  
الْحَقُّ الْوَلَدَ بِهِ وَالزَّمَّ مَهْرَهَا وَاعِيدَتْ إِلَى السَّابِقِ فَإِنْ اتَّفَقَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ قِيلَ يَقْدُمُ  
الْكَبِيرُ وَهُوَ تَحَكُّمٌ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِذْ نَتَّ لَهَا إِجَازَةٌ عَقَدَا يَهْمَا شَاءَتْ وَالْأُولَى لَهَا إِجَازَةٌ  
عَقْدَ الْكَبِيرِ وَبِأَيِّمَا دَخَلَتْ قَبْلَ الْإِجَازَةِ كَانَ الْعَقْدُ لَهُ \* **الثانية** لَوْلَايَةُ اللَّامِ عَلَى الْوَلَدِ  
فَلَوْ زَوَّجَتْهُ فَرْضِي لَزِمَهُ الْعَقْدُ وَإِنْ كَرِهَ لَزِمَهَا الْمَهْرُ وَفِيهِ تَرَدُّدٌ وَرَبِمَا حَمَلَ عَلَى مَا إِذَا  
أَدْعَتْ الْوَكَالَهَ عَنْهُ \* **الثالثة** إِذَا زَوَّجَ الْإِجْنَبِيُّ امْرَأَةً فَقَالَ الزَّوْجُ زَوْجُكَ الْعَاقِدُ مِنْ غَيْرِ  
إِذْنِكَ فَقَالَتْ بَلْ إِذْنْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا مَعَ يَمِينِهَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ لِأَنَّهُمَا تَدْعِي الصَّحَّةَ \*  
**الفصل الرابع** فِي سَبَابِ التَّحْرِيمِ وَهِيَ سِتَّةُ \* **السبب الأول** النَّسَبُ وَيَحْرُمُ بِالنَّسَبِ  
سَبْعَةُ أَصْنَافٍ مِنَ النِّسَاءِ الْأُمُّ وَالْجَدَّةُ وَإِنْ عَلِيَّتْ لَأَبٍ كَانَتْ أُولَامٌ وَابْنَتٌ لِلصَّبِّ  
وَبَنَاتُهَا وَإِنْ نَزَلْنَ وَبَنَاتُ الْإِبْنِ وَإِنْ نَزَلْنَ وَالْأَخَوَاتُ لَأَبٍ كُنَّ أُولَامٍ أَوْ لِهَمَا وَبَنَاتُهُنَّ  
وَبَنَاتُ أَوْلَادِهِنَّ وَالْعَمَّاتُ سَوَاءٌ كُنَّ أَخَوَاتُ ابْنَةٍ أَوْ لَامَةٍ أَوْ لِهَمَا وَكَذَا أَخَوَاتُ  
أَجْدَادِهِ وَإِنْ عَلَوْنَ وَالْخَالَاتُ لِلأَبِ أَوْ لِلأُمِّ أَوْ لِهَمَا وَكَذَا خَالَاتُ الْأَبِ وَالْأُمِّ وَإِنْ  
ارْتَفَعْنَ وَبَنَاتُ الْإِخْ سَوَاءٌ كَانَ الْإِخْ لِلأَبِ أَوْ لِلأُمِّ أَوْ لِهَمَا وَسَوَاءٌ كَانَتْ بِنْتُهُ لَصَلْبِهِ أَوْ بِنْتُ  
بِنْتِهِ أَوْ بِنْتُ ابْنِهِ وَبَنَاتُهُنَّ وَإِنْ سَفَلْنَ وَمِثْلُهُنَّ مِنَ الرِّجَالِ يَحْرُمُ عَلَى النِّسَاءِ فَيَحْرُمُ  
الْأَبُ وَإِنْ عَلَا وَالْوَلَدُ وَإِنْ سَفَلَ وَالْإِخْ وَابْنُهُ وَابْنُ الْأَخْتِ وَالْعَمُّ وَإِنْ عَلَا وَكَذَا الْخَالَ  
**فروع ثلثة الأول** النَّسَبُ يَثْبُتُ مَعَ النِّكَاحِ الصَّحِيحِ وَمَعَ الشَّبَهَةِ وَلَا يَثْبُتُ مَعَ  
الزِّنَا فَلَوْ زَنَى فَنَخْلُقُ مِنْ مَائِهِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الْجِزْمِ لَمْ يَنْسَبْ إِلَيْهِ شَرْعًا وَهَلْ يَحْرُمُ عَلَى  
الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ الرَّجْعُ أَنَّهُ يَحْرُمُ لِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ مِنْ مَائِهِ فَهُوَ يَسْمَى وَلَدًا لَهَا \* **الثاني**



لو طَلَّقَ زَوْجَتَهُ فَوُطِئَتْ بِالشَّبَهَةِ فَحَمَلَتْ فَإِنْ أَتَتْ بِهِ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَطِي  
الثَّانِي وَلِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَطِي الْمَطَاقِ الْحَقِّ بِالْمُطَلِّقِ أَمَّا لَوْ كَانَ لِلثَّانِي لَهُ أَقْلٌ مِنْ سِتَّةِ  
وَالْمُطَلِّقِ أَكْثَرُ مِنْ أَقْصَى مَدَّةِ الْحَمْلِ لَمْ يُلْحَقْ بِأَحَدِهِمَا وَإِنْ أَحْتَمِلَ أَنْ يَكُونَ  
مِنْهُمَا اسْتُخْرِجَ بِالْقَرَعَةِ عَلَى تَرْدُدِ أَشْبَهَةِ أَنَّهُ لِلثَّانِي وَحَكَمَ اللَّبَنُ تَابِعٌ لِلنَّسَبِ \* الثَّالِثُ  
لَوْ أَنْكَرَ الْوَلَدَ وَلَا عَمَّنْ انْتَفَى عَنْ صَاحِبِ الْفِرَاشِ وَكَانَ اللَّبَنُ تَابِعًا لَهُ وَلَوْ اقْتَرَبَ بَعْدَ  
ذَلِكَ عَادَ نَسَبُهُ وَإِنْ كَانَ هُوَ لَا يَرِثُ الْوَلَدَ \* السَّبَبُ الثَّانِي الرِّضَاعُ وَالنَّظَرُ فِي شُرُوطِهِ  
وَأَحْكَامِهِ أَنْتِشَارُ الْحَرَمَةِ بِالرِّضَاعِ يَتَوَقَّفُ عَلَى شُرُوطٍ \* الشَّرْطُ الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ اللَّبَنُ  
عَنْ نِكَاحٍ فَلَوْ دُرِّ لَمْ يَنْشُرْ حَرَمَةً وَكَذَا لَوْ كَانَ عَنْ زِنَا وَفِي نِكَاحٍ الشَّبَهَةُ تَرْدُدُ أَشْبَهَهُ تَنْزِيلُهُ  
عَلَى النِّكَاحِ الصَّحِيحِ وَلَوْ طَلَّقَ الزَّوْجُ وَهِيَ حَامِلٌ مِنْهُ أَوْ مَرْضِعٌ فَارْضَعَتْ وَلَدًا نَشَرَ  
الْحَرَمَةَ كَمَا لَوْ كَانَتْ فِي حَبَالِهِ وَكَذَا لَوْ تَزَوَّجَتْ وَدَخَلَ بِهَا الزَّوْجُ الثَّانِي وَحَمَلَتْ أَمَّا  
لَوْ انْقَطَعَ ثُمَّ عَادَ فِي وَقْتٍ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِلثَّانِي كَانَ لَهُ دُونَ الْأَوَّلِ وَلَوْ اتَّصَلَ حَتَّى  
تَضَعَ الْحَمْلَ مِنَ الثَّانِي كَانَ مَا قَبْلَ الْوَضْعِ لِلأَوَّلِ وَمَا بَعْدَ الْوَضْعِ لِلثَّانِي \* الشَّرْطُ  
الثَّانِي الكَمِيَّةُ وَهُوَ مَا انْبَتَ اللَّحْمُ وَشَدَّ الْعَظْمُ وَلَا حَكْمٌ لِمَادُونَ الْعِشْرَ الْأَفِي رَوَايَةُ شَاذَةٌ  
وَهَلْ يَحْرُمُ بِالْعِشْرِ فِيهِ رَوَايَتَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ وَيَنْشُرُ الْحَرَمَةَ أَنْ بَلَغَ خَمْسَ عَشْرَةَ  
رَضْعَةً أَوْ رَضَعَ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَيَعْتَبَرُ فِي الرَضَعَاتِ الْمَذْكُورَةِ قِيودُ ثَلَاثَةٍ أَنْ تَكُونَ الرَضْعَةُ  
كَامِلَةً وَأَنْ تَكُونَ الرَضَعَاتُ مُتَوَالِيَةً وَأَنْ تَرْتَضِعَ مِنَ الثَّدِيِّ وَيَرْجِعُ فِي تَقْدِيرِ الرَضْعَةِ  
إِلَى الْعَرَفِ وَقِيلَ أَنْ يَرُوي الصَّبِيُّ وَيَصْدُرُ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ فَلَوْ انْتَقَمَ الثَّدِيُّ ثُمَّ لَفَظَهُ  
وَعَاوَدَ فَإِنْ كَانَ أَعْرَضَ أَوَّلًا فَهِيَ رَضْعَةٌ وَإِنْ كَانَ لَا بَيِّنَةَ الْأَعْرَاضِ كَالشَّقْنِ أَوِ الْإِلْتِفَاتِ  
إِلَى مَلَاعِبِ أَوِ الْإِنْتِقَالِ مِنْ ثَدِي إِلَى آخَرَ كَانَ الْكُلُّ رَضْعَةً وَاحِدَةً وَلَوْ مَنَعَ قَبْلَ  
اسْتِكْمَالِ الرَضْعَةِ لَمْ تَعْتَبَرُ فِي الْعَدَدِ وَلَا بَدَّ مِنْ تَوَالِي الرَضَعَاتِ بِمَعْنَى أَنَّ الْمَرْأَةَ الْوَاحِدَةَ  
تَنْفَرِدُ بِأَكْمَالِهَا فَلَوْ رَضَعَ مِنْ وَاحِدَةٍ بَعْضَ الْعَدَدِ ثُمَّ رَضَعَ مِنْ أُخْرَى بَطَلَ حَكْمُ الْأَوَّلِ

ولو تناوب عليه عدة نساء لم ينشر الحرمة ما لم يكمل من واحدة خمس عشرة رضعة  
ولاء ولا يصير صاحب اللبن مع اختلاف الرضعات أباً ولا ابوه جداً ولا المرضعة أمّاً  
ولا بد من ارتضاعه من الثدي في قول مشهور تحقيقاً لمسمى الارتضاع فلو وجب في  
حلقة أو وصل إلى جوفه بحقنة وما شاكلها لم ينشروكذا الوجبن فأكله جبناً وكذا يجب  
ان يكون اللبن بحاله فلو مزج بان القي في فم الصبي مائع ورضع فامتزج حتى  
خرج عن كونه لبناً لم ينشروكذا وارتضع من ثدي الميتة أو رضع بعض الرضعات وهي  
حية ثم اكملها ميتة لم ينشر لانها خرجت بالموت عن التحاق الاحكام فهي كالبيهية  
المرضعة وفيه تردد \* الشرط الثالث ان يكون في الحولين ويرامى ذلك في المرتضع  
لقوله صلى الله عليه وآله لا رضاع بعد نطام وهل يرامى في ولد المرضعة الاصم انه  
لا يعتبر فلو مضى لولدها اكثر من حولين ثم ارضعت من له دون الحولين نشر  
الحرمة ولو رضع العدد الأربعة فتم الحولان ثم اكمله بعدهما لم ينشر الحرمة وكذا  
لو كمل الحولان ولم يرو من الاخيرة وينشر اذا تمت الرضعة مع تمام الحولين \*  
الشرط الرابع ان يكون اللبن لفحل واحد فلو ارضعت بلبن فحل واحد مائة حرم  
بعضهم على بعض وكذا لو نكح الفحل عشراً وارضعت كل واحدة واحداً أو اكثر  
حرم التناكح بينهم جميعاً ولو ارضعت اثنين بلبن فحلين لم يحرم احدهما على الآخر  
وفيه رواية اخرى مہجورة ويحرم اولاد هذه المرضعة نسبا على المرتضع منها ويستحب  
ان يختار للرضاع العاتلة المسلمة العفيفة الوضيئة ولا تسترضع الكافرة ومع الاضطرار  
تسترضع الذميمة ويمنعها من شرب الخمر واكل لحم الخنزير ويكره ان يسلم اليها الولد  
لتحميله الى منزلها ويتأكد الكراهية في ارتضاع المجوسية ويكره ان يسترضع من  
ولادتها عن زنا وروى انه ان حللها مولاهما فاعلها طاب لبنها وزالت الكراهية وهو شاذ  
واما احكامه فمسائل \* الاولى ان حصل الرضاع المحرم انتشرت الحرمة من المرضعة

وفحلها الى المرتضع ومنه اليهما فصارت المرضعة له أمًّا والفحل أبًا وآبؤهما اجداداً  
 وجداتٍ واولادهما اخوة واخوتهما اخوالاً واعماماً \* الثانية كل من ينتسب الى الفحل  
 من الاولاد ولادةً ورضاعاً يحرمون على هذا المرتضع وكذلك من ينتسب الى المرضعة  
 بالبنوة ولادةً وان نزلوا ولا يحرم عليه من ينتسب اليها بالبنوة رضاعاً \* الثالثة لا ينكح  
 ابو المرتضع في اولاد صاحب اللبن ولادةً ورضاعاً ولا في اولاد زوجته المرضعة ولادةً  
 لانهم صاروا في حكم ولده وهل ينكح اولاده الذين لم يرتضعوا من هذا اللبن في  
 اولاد هذه المرضعة واولاد فحلها قيل لا والوجه الجواز اما لو ارضعت امرأة ابناً لقوم  
 وبناتاً الآخرين جاز ان تنكح اخوة كل واحد منهما في اخوة الآخر لانه لانسب بينهم  
 ولا رضاع \* الرابعة الرضاع المحرم يمنع من النكاح سابقاً ويبطله لاحقاً فلو تزوج رضيعة  
 فارضعتها من يفسد نكاح الصغيرة بارضاعها كأمِّه وجدته واخوته وزوجة الاب والاخ  
 اذا كان لبن المرضعة منهما فسد النكاح فان انفردت المرتضعة بالارتضاع مثل ان  
 سعت اليها فامتصت ثديها من غير شعور المرضعة سقط مهرها لبطلان العقد الذي  
 باعتباره يثبت المهر ولو تولت المرضعة ارضاعها مختارة قيل كان للصغيرة نصف المهر  
 لانه فسخٌ حصل قبل الدخول ولم يسقط لانه ليس من الزوجة وللزوج الرجوع على  
 المرضعة بما اداه ان قصدت الفسخ وفي الكل تردد مستندة الشك في ضمان منفعة  
 البضع ولو كانت له زوجتان كبيرتان ورضيعة فارضعتها الكبيرة حرمتا ابداً ان كان  
 دخل بالكبيرة والاحرمت الكبيرة حسب وللكبيرة مهرها ان كان دخل بها والا فلا  
 مهر لها لان الفسخ جاء منها وللصغيرة مهرها لانفساخ العقد بالجمع وقيل يرجع به على  
 الكبيرة ولو ارضعت الكبيرة له زوجتين صغيرتين حرمت الكبيرة والمرتضعتان  
 ان كان دخل بالكبيرة والاحرمت الكبيرة ولو كانت له زوجتان وزوجة رضيعة  
 وارضعتها احدي الزوجتين اولاً ثم ارضعتها الاخرى حرمت المرضعة الاولى والصغيرة

دون الثانية لانها ارضعتها وهي بنته وقيل بل تحرم ايضا لانها صارت أمًا لمن كانت زوجته وهو أولى وفي كل هذه الصور ينفسخ نكاح الجميع لتحقيق الجمع المحرم وأما التحريم فعلى ما عَصَرْنَاهُ ولو طلق زوجته الكبيرة وارضعت زوجته الرضیعة حرمتا عليه \* الخامسة لو كانت له أمًا يطأها فارضعت زوجته الرضیعة حرمتا عليه جميعا وينبت مهر الصغيرة ولا يرجع به على الأمة لانه لا يثبت للمولى مال في ذمة مملوكته نعم لو كانت موطوءة بالعقد رجوع به عليها ويتعلق برقبتها وعندي في ذلك تردد ولو قلنا بوجوب العود بالمهر لما قلنا ببيع المملوكة فيه بل تتبع به اذا تحررت \* السادسة لو كانت لاثنتين زوجتان صغيرة وكبيرة وطلق كل واحد منهما زوجته وتزوج بالآخرى ثم ارضعت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة عليهما وحرمت الصغيرة على من دخل بالكبيرة \* السابعة اذا قال هذه اختي من الرضاع او بنتي على وجه يصح فان كان قبل العقد حكم عليه بالتحريم ظاهراً وان كان بعد العقد ومعه بينة حكم بها فان كان قبل الدخول فلا مهر وان كان بعده كان لها المستسوى وان فقد البينة وانكوت الزوجة لزمه المهر كله مع الدخول ونصفه مع عدمه على قول مشهور ولو قالت المرأة ذلك بعد العقد لم تقبل دعواها في حقه الابينة ولو كان قبله حكم عليها بظاهر الاقرار \* الثامنة لا تقبل الشهادة بالرضاع الأمفصلة لتحقيق الخلاف في شرائط المحرمة واحتمال ان يكون الشاهد استند الى عقيدته وأما اخبار الشاهد بالرضاع فيكفي مشاهدته ملتقماً ندي المرأة ما صأله على العادة حتى يصدر \* التاسعة اذا تزوجت كبيرة بصغير ثم فسخت اما لغيب فيه واما لانها كانت مملوكة فاعتقت او لغير ذلك ثم تزوجت بآخر وارضعته بلبنه حرمت على الزوج لانها كانت حليمة ابنة وعلى الصغير لانها كانت منكوحة ابيه \* العاشرة اذا زوج ابنة الصغير بابنة اخيه الصغيرة ثم ارضعت جدتها احدهما انفسخ نكاحهما لان المرتضع ان كان هو الذكر فهو اما مع لزوجته واما خال وان كانت انثى

فقد صارت إمامة وإمّا خالة \* السبب الثالث المصاهرة وهي تتحقق مع الوطي الصحيح ويشكل مع الزنا والوطي بالشبهة والنظر واللمس فالبحت حينئذ في الأمور الأربعة أمّا النكاح الصحيح فمن وطئ امرأة بالعقد الصحيح أو الملك حرم على الواطي أم الموطوءة وإن علت وبناتها وإن سفلن تقدّمت ولادتهن أو تأخرت ولو لم تكن في حجرة وعلى الموطوءة اب الواطي وإن علاوا ولادة وإن سفلوا تحريما مؤبدا ولو تجرد العقد عن الوطي حرمت الزوجة على أبيه وولده ولم تحرم بنت الزوجة عينا بل جمعا ولو نازقها جازله نكاح بنتها وهل تحرم أمها بنفس العقد فيه روايتان أشهرهما أنها تحرم ولا تحرم مملوكة الأب على الابن بمجرد الملك ولا مملوكة الابن على الأب ولو وطئ أحدهما مملوكته حرمت على الآخر ولا يجوز لأحدهما أن يطأ مملوكة الآخر إلا بعقد أو ملك ويجوز للأب أن يقوم سملاقة ابنته إذا كان صغيرا ثم يطأها بالملك ولو باء أحدهما فوطئ مملوكة الآخر من غير شبهة كان زانيا لكن لأحد على الأب وعلى الابن الحد ولو كان هناك شبهة سقط الحد ولو حملت مملوكة الأب من الابن مع الشبهة عتق ولا قيمة على الابن ولو حملت مملوكة الابن لم ينعتق وعلى الأب فكه إلا أن تكون أنثى ولو وطئ الأب زوجة ابنته بشبهة لم يحرم على الولد لسبق الحل وقيل يحرم لأنها منكوحة الأب ويلزم الأب مهرها ولو عاودها الولد فإن قلنا الوطي بالشبهة ينشر الحرمة كان عليه مهرا وإن قلنا لا ينشر وهو صحيح فلا مهر سوى الأول \* ومن توابع المصاهرة تحريم اخت الزوجة جمعا لا عينا وبنت اخت الزوجة وبنت أخيها الأبرضى الزوجة ولو أننت صم وله ادخال العمة والخالة على بنت أخيها واختها ولو كره المدخول عليها ولو تزوج بنت الأخ وبنت الاخت على العمة أو الخالة من غير أنهما كان العقد باطلا وقيل كان للعمة والخالة الخيار في إجازة العقد وفسخه أو فسخ عقدهما بغير طلاق والاعتزال والأول أصح \* وإما الزنا فإن كان

طاريا لم ينشر الحرمة كمن تزوج بامرأة ثم زنى بأمها أو بنتها أو لاط باخيها أو ابنيها أو ابنتها  
أو زنى بمملوكة أمة الموطوءة أو ابنته فان ذلك كله لا يحرم السابقة وإن كان الزنا سابقا  
على العقد فالمشهور بتحريم بنت العمّة والخالة إذا زنى بأمهما أو ابنتهما بغيرهما  
هل ينشر حرمة المصاهرة كالوطي الصحيح فيه روايتان أحدهما ينشروها وهي أوضحهما  
طريقا والأخرى لا ينشر\* **وأما** الوطي بالشبهة فالذي خرجه الشيخ رحمه الله أنه  
ينزل منزلة النكاح الصحيح وفيه تردد اظهره أنه لا ينشر لكن يلحق معه النسب\*  
**وأما** النظر واللمس فما يسوغ لغير المالك كنظر الوجه ولمس الكف لا ينشر الحرمة  
وما لا يسوغ لغير المالك كنظر الفرج والقبلة ولمس باطن الجسد بشهوة فيه تردد اظهره  
أنه ينمر كراهية ومن ينشر به أحرمة قصر التحريم على اب اللامس والناظر وابنته  
خاصة دون أم المنظورة أو المملوسة وبنتهما وحكم الرضاع في جميع ذلك حكم النسب\*  
ومن مسائل التحريم مقصدان\* الأول في مسائل من تحريم الجمع وهي ست\*  
الأولى لو تزوج اختين كان العقد للسابقة وبطل عقد الثانية ولو تزوجها في عقد واحد  
قيل بطل نكاحهما وروي أنه يتخير أيتهما شاء الأول أشبه وفي الرواية ضعف\* الثانية  
لو وطئ أمة بالملك ثم تزوج اختها قيل يصح وحرمت الموطوءة بالملك أولا مادامت  
الثانية في حباله ولو كانت له أمتان فوطئهما قيل حرمت الأولى حتى تخرج الثانية  
من ملكه وقيل إن كان لجهالة لم تحرم الأولى وإن كان مع العلم حرمت حتى  
تخرج الثانية لا للعود إلى الأولى ولما أخرجها للعود والحال هذه لم تحل الأولى  
والوجه أن الثانية تحرم على التقديرين دون الأولى\* الثالثة قيل لا يجوز للحر  
العقد على الأمة الأبشرطين عدم الطول وهو مدم المهر والنفقة وخوف العنت وهو  
المشقة من الترك وقيل يكره ذلك من دونهما وهو الأشهر وعلى الأول لا ينكم إلا أمة  
واحدة لزوال العنت بها ومن قال بالثاني أباح اثنتين اقتصاراً في المنع على موضع

الوفاق \* الرابعة لا يجوز للعبدان يتزوج اكثر من حرتين \* الخامسة لا يجوز نكاح الامة على الحرية الا بانها فان بادر كان العقد باطلا وقيل كان للحرية الخيار في الفسخ والامضاء ولها فسخ عقد نفسها والاول اشبه اما لتزوج الحرية على الامة كان العقد ماضيا ولها الخيار في نفسها ان لم تعلم ولو جمع بينهما في عقد واحد صح عقد الحرية دون الامة \* السادسة اذا دخل بصبيبة لم تبلغ تمعا فافضاها حرم عليه وطيبها ولم تخرج من حباله ولو لم يقضها لم تحرم على الاصم \* المقصد الثاني في مسائل من تحريم العين وهي ست \* الاولى من تزوج امرأة في عدتها عالما حرمت عليه ابدا وان جهل العدة او التحريم ودخل حرمت عليه ايضا ولو لم يدخل بطل ذلك العقد وكان له استينافه \* الثانية اذا تزوج في العدة ودخل فحملت فان كان جاهلا لحق به الولدان جاء لسته اشهر فصاعدا منذ دخل وفرق بينهما ولزمه المسمى وتتم العدة الاولى وتستأنف اخرى للثاني وقيل تجزي عدة واحدة ولها مهرها على الاول ومهر على الاخير ان كانت جاهلة بالتحريم ومع علمها فلا مهر لها \* الثالثة من زنى بامرأة لم يحرم عليه نكاحها وكذا لو كانت مشهورة بالزنا وكذا لو زنت امرأته وان اصرت على الاصم ولو زنى بذات بعل او في عدة رجعية حرمت عليه ابدا في قول مشهور \* الرابعة من فجر بغلام فاقبته حرم على الواطى العقد على ام الموطوءة واخته وبنته ولا تحرم احدتهن لو كان عقدها سابقا \* الخامسة اذا عقد المحرم على امرأة عالما بالتحريم حرمت عليه ابدا ولو كان جاهلا فسد عقده ولم تحرم \* السادسة لا تحل ذات البعل لغيره الا بعد مفارقتها وانقضاء العدة ان كانت ذات عدة \* السبب الرابع استيفاء العدد وهو قسمان \* الاول اذا استكمل الحر اربعا بالعقد الدائم حرم عليه ما زاد غبطة ولا يحل له من الآماء بالعقد اكثر من اثنتين من جملة الاربع واذا استكمل العبد اربعا من الآماء او حرتين او حرة وامتين حرم عليه ما زاد وكل منهما ان ينكح بالعقد المنتقطع ماشاء وكذا بملك

اليمين **منسئلان** \* **الاولى** اذا طلق واحدة من الاربع حرم عليه العقد على غيرها حتى تنقضي عدتها ان كان الطلاق رجعيا ولو كان بائنا جازله العقد على اخرى في الحال وكذا الحكم في نكاح اخت الزوجة على كراهية مع البينونة \* **الثانية** اذا طلق احدى الاربع بائنا وتزوج اثنتين فان سبقت احدهما كان العقد لها وان اتفقتا في حالة واحدة بطل العقدان وروي انه يتخير وفي الرواية ضعف \* **القسم الثاني** اذا استكملت الحرة ثلث طلقات حرمت على المطاق حتى تنكح زوجا غيره سواء كانت تحت حراً وعبدًا اذا استكملت الامة طلقتين حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ولو كانت تحت حراً واذا استكملت المطلقة تسعا للعدة ينكحها بينهارجلان حرمت على **الطلق ابدًا** \* **السبب الخامس** اللعان وهو سبب لتحريم الملاعة تحريماً مؤبداً وكذا قذف الزوجة الصماء او الخرساء بما يوجب اللعان لو لم تكن كذلك \* **السبب السادس** الكفر والنظر فيه يستدعي بيان مقاصد \* **الاول** لا يجوز للمسلم نكاح غير الكتابية اجماعاً وفي تحريم الكتابية من اليهود والنصارى روايتان اشهرهما المنع في النكاح الدائم والجواز في المؤجل وملك اليمين وكذا حكم المجوس على شبه الروايتين ولو ارتد احد الزوجين قبل الدخول وقع الفسخ في الحال ويسقط المهر ان كان من المرأة ونصفه ان كان من الرجل ولو وقع بعد الدخول وقف الفسخ على انتضاء العدة من ايها كان ولا يستطشئ من المهر لاستقراره بالدخول وان كان الزوج ولد على النظر فارتد انفسخ النكاح في الحال ولو كان بعد الدخول لانه لا يقبل عوده واذا اسلم زوج الكتابية فهو على نكاحه سواء كان قبل الدخول او بعده ولو اسلمت زوجته قبل الدخول انفسخ العقد ولا مهر وان كان بعد الدخول وقف الفسخ على انتضاء العدة وقيل ان كان الزوج بشرائط الذمة كان نكاحه باقياً غير انه لا يمكن من الدخول عليها ليلاً ولا من الخلوة بها نهاراً **والاول** اشبه **واما** غير الكتابيين فاسلام احد الزوجين



موجب لانفساخ العقد في الحال ان كان قبل الدخول وان كان بعده وقف على انتضاء  
العدة ولو انتقلت زوجة الذمي الى غير دينها من ملل الكفر وقع الفسخ في الحال  
ولو عادت الى دينها وهو بناء على انه لا يقبل منها الا الاسلام واذا اسلم الذمي على  
اكثر من اربع من المنكوحات بالعقد الدائم استدام اربعا من الحرائر وامتين وحرّتين  
ولو كان عبدا استدام حرّتين او حرة وامتين وفارق سائرهنّ ولو لم يزد عددهنّ عن  
القدر المحلل كان عقدهنّ ثابتا وليس للمسلم اجبار زوجته الذميّة على الغسل لان  
الاستمتاع ممكن من دونه ولو اتصفت بما يمنع الاستمتاع كالنتن الغالب وطول الاظفار  
المنفر كان له الزامها بازالتها وله منعها من الخروج الى الكنائس او البيع كما له منعها من  
الخروج من منزله وكذا له منعها من شرب الخمر واكل لحم الخنزير واستعمال النجاسات \*

**المقصد الثاني** في كيفية الاختيار وهو اما بالقول الدال على الامساك كقوله  
اخترتك او امسكتك وما اشبهه ولو رتب الاختيار ثبت عقد الاربع الاول واندفع  
البواقي ولو قال لما زاد على الاربع اخترت فراككن اندفعن وثبت نكاح البواقي  
ولو قال لواحدة طلقتك صم نكاحها وطلقت وكانت من الاربع ولو طلق اربعا اندفع  
البواقي وثبت نكاح المطلقات ثم طلقن بالطلاق لانه لا يواجه به الا الزوجة ان موضوعه  
ازالة قيد النكاح والظهار والايلاء ليس دلالة على الاختيار لانه قد يواجه به غير الزوجة  
واما بالفعل فمثل ان يطى اذ ظاهره الاختيار ولو وطى اربعا ثبت عقدهن واندفع  
البواقي ولو قبل اومس بشهوة يمكن ان يقال هو اختيار كما هو رجعة في حق المطلقة وهو  
يشكل بما يتطرق اليه من الاحتمال \* **المقصد الثالث** في مسائل مترتبة على  
اختلاف الدين \* **الاولى** اذا تزوج امرأة وبنتها ثم اسلم بعد الدخول بهما حرمتا وكذا  
لو كان دخل بالام اما لو لم يكن دخل بواحدة بطل عقد الام دون البنت ولا اختيار  
وقال الشيخ له التخيير والاول اشبه ولو اسلم عن امه وبنتها فان كان وطئهما حرمتا

وان كان وطئ احدتهما حرمت الاخرى وان لم يكن وطئ واحدة تخير ولو اسلم  
عن اختين تخيرا بينهما شاء ولو كان وطئهما وكذا لو كانت عنده امرأة وعمتها او خالتها  
ولم تجز الخالة ولا العمّة الجمع اما لو رضيتا صح الجمع وكذا لو اسلم عن حرة وامّة  
بالعقد \* الثانية اذا اسلم المشرّك وعنده حرة وثلاث آماء بالعقد فاسلمن معه  
تخير مع الحرة امتين اذا رضيت الحرة ولو اسلم الحر وعنده اربع آماء بالعقد تخير  
امتين ولو كن حرائر ثبت عقده عليهن وكذا لو اسلمن قبل انقضاء العدة ولو كن اكثر  
من اربع فاسلم بعضهن كان بالخيار بين اختيارهن والتريّص فان لحقن به او بعضهن  
ولم يزدن عن اربع ثبت عقده عليهن فان زدن عن اربع تخير اربعا ولو اختار من  
سبق اسلامهن لم يكن له خيار في الباقيات ولو لحقن به قبل العدة \* الثالثة لو اسلم  
العبد وعنده اربع حرائر وثنيات فاسلم معه اثنتان ثم اعتق ولحق به من بقي لم يزد  
على اختيار اثنتين لانه كمال العدد المحلل له ولو اسلمن ثم اعتق ثم اسلم او اسلمن  
بعد عتقه واسلامه في العدة ثبت نكاحه عليهن لاتصافه بالحرية المبيحة الماربع وفي  
الفرق اشكال \* الرابعة اختلاف الدين فسمّ لاطلاق فان كان من المرأة قبل الدخول  
سقط به المهر وان كان من الرجل فنصفه على قول مشهور وان كان بعد الدخول  
فقد استقر ولم يسلط بالعارض ولو كان المهر فاسدا وجب به مهر المثل مع الدخول وقبله  
ونصفه ان كان الفسخ من الرجل ولو لم يسمّ مهر او الحال هذه كان لها المتعة كالمطلقة وفيه  
تردد ولو دخل الذمي واسلم وكان المهر خمرا ولم يقبضه قيل سقط وقيل يجب مهر  
المثل وقيل يلزمه تيممه عند مستحليته وهو اصح \* الخامسة اذا ارتد المسلم بعد الدخول  
حرم عليه وطئ زوجته المسلمة ووقف نكاحها على انقضاء العدة فلو وطئها بشبهة وبقي  
على كونه الى انقضاء العدة قال الشيخ عليه مهران الاصلي بالعقد و آخر للوطئ  
بالشبهة وهو يشكل بما انها في حكم الزوجة اذا لم يكن من فطرة \* السادسة اذا اسلم

ومنده اربع وثنيات مدخول بهن لم يكن له عقد على اخرى ولا على اخت احدي زوجاته حتى تنتضي العدة مع بقائهن على الكفر ولو اسلمت الوثنية فتزوج زوجها بائنتها قبل اسلامه وانقضت العدة وهو على كفره صبح عقد الثانية فلو اسلمت قبل انقضاء مدة الاولى تخير كما لو تزوجها وهي كافرة \* التاسعة اذا اسلم الوثني ثم ارتد وانقضت عدتها على الكفر فقد بانت منه ولو اسلمت في العدة ورجع الى الاسلام في العدة فهو احق بها وان خرجت وهو كافر فلا سبيل له عليها \* العاشرة لو ماتت احدتهن بعد اسلامهن قبل الاختيار لم يبطل اختياره لها فان اختارها ورث نصيبه منها وكذا لو متن كلهن كان له الاختيار فاذا اختار اربعاً ورثهن لان الاختيار ليس استيناف عقد وانما هو تعيين لذات العقد الصحيح ولو ماتت ومُتن قبل يبطل الاختيار والوجه استعمال القرعة لان فيهن وارثات ومورثات ولو مات الزوج قبلهن كان عليهن الاعتداد منه لان منهن من تلزمه العدة ولما لم يحصل الامتياز الزمن العدة احتياطاً باعد الاجلين اذ كل واحدة تحتمل ان تكون هي الزوجة وان لا تكون فالحامل تعتد بعدة الوفاة ووضع الحمل والحائل تعتد باعد الاجلين من عدة الطلاق والوفاء \* التاسعة اذا اسلم واسلمن لزمه نفقة الجميع حتى يختار اربعاً فتسقط نفقة البواقي لانهن في حكم الزوجات وكذا لو اسلمن او بعضهن وهو على كفره ولو لم يدفع النفقة كان لهن المطالبة بها من الحاضر والماضي سواء اسلم او بقي على الكفر ولا تلزمه النفقة لو اسلم دونهن لتحقيق منع الاستمتاع منهن ولو اختلف الزوجان في السابق الى الاسلام فالقول قول الزوج استصحاباً للبراءة الاصلية ولو مات ورثته اربع منهن لكن ما لم تتعين وجب ايفاء الحصة عليهن حتى يصطلحن والوجه القرعة او التشريك ولو مات قبل اسلامهن لم يوقف شيء لان الكافر لا يرث المسلم ويمكن ان يقال يرث من اسلمت قبل القسمة \* العاشرة روى عمار السابلي

من ابي عبد الله عليه السلام ان اباق العبد طلاق امرأته لانه بمنزلة الارتداد فان رجع  
 وهي في العدة فهي امرأته بالنكاح الاول وان رجع بعد العدة وقد تزوجت فلا سبيل  
 له عليها وفي العمل بها تردد مستند ضعيف السند \* **مسائل** من لواحق العقد  
 وهي سبع \* الاولى الكفاءة شرط في النكاح وهي التساوي في الاسلام وهل يشترط التساوي  
 في الايمان فيه روايتان اظهرهما الاكتفاء بالاسلام وان تأكد استحباب الايمان وهو في طرف  
 الزوجة اتم لان المرأة تأخذ من دين بعلمها نعم لا يصح نكاح الناصب المعلن بعد اودة  
 اهل البيت من لارتكابه ما يعام بطلانه من دين الاسلام وهل يشترط تمكنه من النفقة  
 قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه ولو تجدد عجز الزوج من النفقة هل تنسلط على الفسخ فيه  
 روايتان اشهرهما انه ليس لها ذلك ويجوز انكاح الحرة العبد والعربية العجسي  
 والهاشمية غير الهاشمي وبالعكس وكذا ارباب الصنائع الدنية بذوات الدين والبيوتات  
 ولو خطب المؤمن القادر على النفقة وجبت اجابته وان كان اخفض نسبا ولو امتنع  
 الولي كان عاصيا ولو انتسب الزوج الى قبيلة فبان من غيرها كان للزوجة الفسخ  
 وقيل ليس لها وهو اشبه ويكره ان تزوج الفاسق ويتأكد في شارب الخمر وان تزوج  
 المؤمنة بالمخالف ولا بأس بالمستضعف وهو الذي لا يعرف بعناد \* الثانية اذا تزوج  
 امرأة ثم علم انها كانت زنت لم يمكن له فسخ العقد ولا الرجوع الى الولي بالمهر  
 وروي ان له الرجوع ولها الصداق بما استحل من فرجها وهو شاذ \* الثالثة لا يجوز  
 التعريض بالخطبة لذات العدة الرجعية لانها زوجة ويجوز للمطلقة ثلثا من الزوج  
 وغيره ولا يجوز التصريح لها منه ولا من غيره اما المطلقة تسعا للعدة ينكحها بينها رجلان  
 فلا يجوز التعريض لها من الزوج ويجوز من غيره ولا يجوز التصريح في العدة منه  
 ولا من غيره واما المعتدة البائنة سواء كانت من خلع او فسخ يجوز التعريض من الزوج  
 وغيره والتصريح من الزوج دون غيره وصورة التعريض ان يقول رب راضب

فِيكَ أَوْ حَرِيصٍ عَلَيْكَ وَمَا أَشْبَهَهُ وَالتَّصْرِيحُ أَنْ يَخَاطَبَهَا بِمَا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا النِّكَاحَ مِثْلَ  
 أَنْ يَقُولَ إِذَا انْقَضَتْ مَدَّتُكَ تَزَوَّجْتُكَ وَلَوْ صَرَّحَ بِالْخِطْبَةِ فِي مَوْضِعِ الْمَنْعِ ثُمَّ  
 انْقَضَتْ الْعِدَّةُ فَنَكَحَهَا لَمْ تَحْرَمَ \* الرَّابِعَةُ إِذَا خُطِبَ فَاجَابَتْ قِيلَ يَحْرَمُ عَلَى غَيْرِهِ  
 خِطْبَتُهَا وَلَوْ تَزَوَّجَ ذَلِكَ الْغَيْرُ كَانَ الْعَقْدُ صَحِيحًا \* الْخَامِسَةُ إِذَا تَزَوَّجَتِ الْمَطْلُوقَةُ ثَلَاثًا  
 فَلَوْ شَرَطَتْ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ إِذَا حُلِّمَ فَلَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا بَطَلَ الْعَقْدُ وَرَبَّمَا قِيلَ يُلْغَوِ الشَّرْطُ وَلَوْ  
 شَرَطَتْ الطَّلَاقَ قِيلَ يَصِحُّ النِّكَاحُ وَيُبْطَلُ الشَّرْطُ فَإِذَا دَخَلَ فَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ أَمَا لَوْ لَمْ يَصْرَحْ  
 بِالشَّرْطِ فِي الْعَقْدِ وَكَانَ ذَلِكَ فِي نِيَّتِهِ أَوْ نِيَّةِ الزَّوْجَةِ أَوْ الْوَلِيِّ لَمْ يَفْسُدْ وَكُلُّ مَوْضِعٍ قِيلَ  
 يَصِحُّ الْعَقْدُ فَمَعَ الدَّخُولُ تَحِلُّ لِلْمَطْلُوقِ الْأَوَّلِ مَعَ الْفَرْقَةِ وَانْقِضَاءُ الْعِدَّةِ وَكُلُّ مَوْضِعٍ  
 قِيلَ يَفْسُدُ لَا تَحِلُّ لِأَنَّهُ لَا يَكْفِي الْوُطْئُ مَا لَمْ يَكُنْ عَنْ عَقْدٍ صَحِيحٍ \* السَّادِسَةُ نِكَاحُ  
 الشَّغَارِ بَاطِلٌ وَهُوَ أَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَتَانِ بَرَجْلَيْنِ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَهْرُ كُلِّ وَاحِدَةٍ نِكَاحُ  
 الْآخَرَى أَمَا لَوْ زَوَّجَ الْوَلِيَّانِ كُلُّهُمَا صَاحِبَهُ وَشَرَطَا لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مَهْرًا مَعْلُومًا فَانَّهُ  
 يَصِحُّ وَلَوْ زَوَّجَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ وَشَرَطَ أَنْ يَزَوَّجَهُ الْآخَرَى بِمَهْرٍ مَعْلُومٍ صَحُّ الْعَقْدِ أَنْ يَبْطُلَ  
 الْمَهْرُ لِأَنَّهُ شَرْطٌ مَعَ الْمَهْرِ تَزَوُّجًا وَهُوَ غَيْرُ لَازِمٍ وَالنِّكَاحُ لَا يَدْخُلُهُ الْخِيَارُ فَيَكُونُ لَهُمَا مَهْرُ الْمِثْلِ  
 وَفِيهِ تَرَدُّدٌ وَكَذَا لَوْ زَوَّجَهُ وَشَرَطَ أَنْ يَنْكِحَهُ الزَّوْجُ فَلَا نِكَاحَ وَلَمْ يَذْكُرْ مَهْرًا \* تَفْرِيعُ لَوْ قَالَ  
 زَوَّجْتُكَ بِنْتِي عَلَى أَنْ تُزَوِّجَنِي بِنْتِكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ نِكَاحُ بِنْتِي مَهْرًا لِبِنْتِكَ صَحُّ  
 نِكَاحِ بِنْتِهِ وَبَطْلُ نِكَاحِ بِنْتِ الْمُخَاطَبِ وَلَوْ قَالَ عَلَى أَنْ يَكُونَ نِكَاحُ بِنْتِكَ مَهْرًا لِبِنْتِي  
 بَطْلُ نِكَاحِ بِنْتِهِ وَصَحُّ نِكَاحِ بِنْتِ الْمُخَاطَبِ \* السَّابِعَةُ يَكْرَهُ الْعَقْدُ عَلَى الْقَابِلَةِ إِذَا رُبَّتْ  
 وَبِنْتُهَا وَأَنْ يَزَوَّجَ ابْنَهُ بِنْتَ زَوْجَتِهِ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا وَلَدَتْهَا بَعْدَ مَفَارَقَتِهِ وَلَا بَأْسَ بِمَنْ وَلَدَتْهَا  
 قَبْلَ نِكَاحِ الْآبِ وَأَنْ يَتَزَوَّجَ بِمَنْ كَانَتْ ضَرَّةً لَامَةً قَبْلَ أَبِيهِ وَبِالزَّانِيَةِ قَبْلَ أَنْ تَتُوبَ \*  
 الْقِسْمُ الثَّانِي فِي النِّكَاحِ الْمُنْقَطِعِ وَهُوَ سَائِغٌ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ لِتَحَقُّقِ شَرْعِهِ وَعَدَمِ مَا يَدُلُّ  
 عَلَى رَفْعِهِ وَالنَّظَرُ فِيهِ يَسْتَدْعِي بَيَانَ أَرْكَانِهِ وَأَحْكَامِهِ \* فَارْكَانُهُ أَرْبَعَةُ الصَّيْغَةِ وَالْمَحَلُّ

وَالْأَجَلَ وَالْمَهْرَ <sup>٣</sup> **أَمَّا** الصَّيْغَةُ فِيهِ اللفظ الذي وضعه الشرع وَصَلَةً إِلَى انعقاده وهو إيجاب وقبول والفاظ الإيجاب ثلثة زَوْجَتُكَ وَمَتَّعْتُكَ وَانكِحْتُكَ أَيُّهَا حَصْلُ وَقَعَ الْإِيجَابُ بِهِ وَلَا يَنْعَقِدُ بِغَيْرِهَا كَلَفْظِ التَّمْلِيكِ وَالْهَبَةِ وَالْإِجَارَةِ وَالْقَبُولِ هُوَ اللفظ الدال على الرضاء بذلك الإيجاب كقوله قبلت النكاح او المتعة ولو قال قبلت واقتصر او رضيت جاز ولو بدأ بالقبول فقال تزوجتك فقالت زَوْجَتُكَ صَحٌّ وَيَشْتَرِطُ فِيهِمَا الْإِيتْيَانُ بِلَفْظِ الْمَاضِي فَلَوْ قَالَ أَقْبَلُ أَوْ ارْضَى وَقَصْدُ الْإِنْشَاءِ لَمْ يَصِحَّ وَقِيلَ لَوْ قَالَ أَنْزَوِجَكَ مَدَّةً كَذَا بِمَهْرٍ كَذَا وَقَصْدُ الْإِنْشَاءِ فَقَالَتْ زَوْجَتُكَ صَحٌّ وَكَذَا لَوْ قَالَتْ نَعَمْ **أَمَّا** الْمَحَلُّ يَشْتَرِطُ أَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ مُسْلِمَةً أَوْ كِتَابِيَّةً كَالْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ عَلَى أَشْهُرِ الرِّوَايَتَيْنِ وَيُمْنَعُهَا مِنْ شَرْبِ الْخَمْرِ وَارْتِكَابِ الْمُحْرَمَاتِ \* **أَمَّا** الْمُسْلِمَةُ فَلَا تَتَمَتَّعُ إِلَّا بِالْمُسْلِمِ خَاصَّةً وَلَا يَجُوزُ بِالْوَثْنِيَّةِ وَلَا النَّاصِبِ الْمَعْلَنَةِ بِالْعِدَاوَةِ كَالْخَوَارِجِ وَلَا يَسْتَمْتَعُ أُمَةٌ وَعِنْدَهُ حُرَّةُ الْإِبَادِنِهَا وَلَوْ فَعَلَ كَانَ الْعَقْدُ بَاطِلًا وَكَذَا لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا بِنْتُ أَخِيهَا وَلَا بِنْتُ اخْتِهَا الْأَمْعِ إِذْنِهَا وَلَوْ فَعَلَ كَانَ الْعَقْدُ بَاطِلًا وَيَسْتَحِبُّ أَنْ تَكُونَ مُؤْمِنَةً عَفِيفَةً وَأَنْ يَسْأَلَهَا مِنْ حَالِهَا مَعَ التَّهْمَةِ وَلَيْسَ شَرْطًا فِي الصَّحَةِ وَيَكْرَهُ أَنْ تَكُونَ زَانِيَةً فَإِنْ فَعَلَ فَلَيْمَنْعُهَا مِنَ الْفُجُورِ وَلَيْسَ شَرْطًا فِي الصَّحَةِ وَيَكْرَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِبِكْرِ لَيْسَ لَهَا أَبٌ نَافِعٌ فَلَا يَفْتَضُّهَا وَلَيْسَ بِمُحْرَمٍ \* **فُرُوعُ ثَلَاثَةِ الْأَوَّلِ** إِذَا اسْلَمَ الْمُشْرِكُ وَعِنْدَهُ كِتَابِيَّةٌ بِالْعَقْدِ الْمَنْقُوعِ كَانَ عَقْدُهَا نَافِعًا وَكَذَا لَوْ كُنَّ أَكْثَرُ وَلَوْ صَبَتْ هِيَ وَقَفَّ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ أَنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَإِنْ انْقَضَتْ وَلَمْ يَسْلَمْ بِطَلِّ الْعَقْدِ وَأَنْ لَحِقَ بِهَا تَبَلُّ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا دَامَ أَجَلُهُ بَاقِيًا وَلَوْ انْقَضَى الْأَجَلُ قَبْلَ اسْلَامِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا سَبِيلٌ \* **الثَّانِي** لَوْ كَانَتْ غَيْرَ كِتَابِيَّةٍ فَاسْلَمَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الدِّخُولِ وَقَفَّ الْفَسْخُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَتَبَيَّنَ مِنْهُ بِانْقِضَاءِ الْأَجَلِ أَوْ خُرُوجِ الْعِدَّةِ فَإِنَّهَا حَصْلُ قَبْلِ اسْلَامِهِ انْفُسَخَ بِهِ النِّكَاحُ \* **الثَّلَاثُ** لَوْ اسْلَمَ وَعِنْدَهُ حُرَّةٌ وَأُمَةٌ ثَبَتَ عَقْدُ الْحُرَّةِ وَوَقَفَّ عَقْدُ الْأُمَةِ عَلَى رِضَى الْحُرَّةِ \* **وَأَمَّا** الْمَهْرُ فَهُوَ شَرْطُ

في عقد المتعة خاصة يبطل بفواته العقد ويشترط فيه ان يكون مملوكا معلوما إما بالكيل او الوزن او المشاهدة او الوصف ويتقدر بالمرضاة قل او كثر ولو كان كفأ من بر ويلزم نفعه بالعقد ولو وهبها المدة قبل الدخول لزمه النصف ولو دخل استقر المهر بشرط الوفاء بالمدة ولو اخلت ببعضها كان له ان يضع من المهر بنسبتها ولو تبين فساد العقد إما بان ظهر لها زوج او كانت اخت زوجته او أمها او ما شاكل ذلك من موجبات الفسخ ولم يكن دخل بها فلا مهر لها ولو قبضته كان له استعادته ولو تبين ذلك بعد الدخول كان لها ما اخذت وليس عليه تسليم ما بقي ولو قيل لها المهر ان كانت جاهلة ويستعاد ما اخذت ان كانت عالمة كان حسناً \* وإما الاجل فهو شرط في عقد المتعة ولو لم يذكره انعقد دائماً وتقدير الاجل اليهما طال او قصر كالسنة والشهر واليوم ولا بد ان يكون معيناً محروساً من الزيادة والنقصان ولما اقتصر على بعض يوم جاز بشرط ان يقرنه بغاية معلومة كالزوال والغروب ويجوز ان يعين شهراً متصلاً بالعقد ومتأخراً عنه ولو اطلق اقتضى الاتصال بالعقد فلو تركها حتى انقضى قدر الاجل المستثنى خرجت من عقده واستقر لها الاجر ولو قال مرة او مرتين ولم يجعل ذلك مقيداً بزمان لم يصح وصار دائماً وفيه رواية دالة على الجواز وأنه لا ينظر اليها بعد انقاع ما شرطه وهي مطروحة لضعفها ولو عقد على هذا الوجه انعقد دائماً ولو قرن ذلك بمدة صح متعة \* وإما احكامه فثمانية \* الأول اذا ذكر الاجل والمهر صح العقد ولو اخل بالمهر مع ذكر الاجل بطل العقد ولو اخل بالاجل حسب بطل متعة وانعقد دائماً \* الثاني كل شرط يشترط فيه فلا بد ان يقرن بالايجاب والقبول ولا حكم لما يذكر قبل العقد ما لم يستعد فيه ولا لما يذكر بعده ولا يشترط مع ذكره في العقد اعادته بعده ومن الاصحاب من شرط اعادته بعد العقد وهو بعيد \* الثالث للبالغة الرشيدة ان تمتع نفسها وليس لوليها اعتراض بكر اكانت او ثيباً على الاشهر \* الرابع يجوز ان يشترط عليها الاتيان ليلاً او نهاراً

وان يشترط المرة والمرة في الزمان المعين \* الخامس يجوز العزل للمستمتع ولا يقف على اذنها ويلحق الولد به لو حملت وان مزل لاحتمال سبق المنى من غير تنبه ولو نفاه عن نفسه انتفى ظاهراً ولم يفتقر الى اللعان \* السادس لا يقع بها طلاق وتبين بانقضاء المدة ولا يقع بها ايلاء ولا لعان على الاظهر وفي الظاهر تردد اظهره انه يقع \* السابع لا يثبت بهذا العقد ميراث بين الزوجين شرطاً سقوطه او اطلقاً ولو شرط التوارث او شرط احدهما قيل يلزم عملاً بالشرط وقيل لا يلزم لانه لا يثبت الاًشراً فيكون اشتراطاً لغير وارث كما لو شرط للاجنبي والاول اشهر \* الثامن اذا انقضى اجلها بعد الدخول نعتتها حيضتان وزوي حيضة وهو متروك وان كانت لا تحيض ولم تياس فخمسة واربعون يوماً وتعتد من الوفاة ولو لم يدخل بها باربعة اشهر وعشرة ايام ان كانت حائلاً وبابعد الاجلين ان كانت حاملاً على الاصم ولو كانت امه كانت عدتها حائلاً شهرين وخمسة ايام \* القسم الثالث في نكاح الآماء وهو امّا بالملك او بالعقد والعقد ضربان دائم ومنقطع وقد مضى كثير من احكامهما وتلحق بها مسائل \* الاولى لا يجوز للعبد ولا للامة ان يعقداً لانفسهما نكاحاً الا باذن المالك فان عقد احدهما من غير اذن وقف على اجازة المالك وقيل بل يكون اجازة المالك كالعقد المستأنف وقيل يبطل فيهما وتلغى الاجازة وفيه قول رابع مضمونه اختصاص الاجازة بعقد العبد دون الامة والاول اظهر ولو اذن المولى صم وعليه مهر مملوكه ونفقة زوجته وله مهر امته وكذا لو كان كل واحد منهما لملك او اكثر فان بعضهم لم يمض الاًبرضى الباقيين او اجازتهم بعد العقد على الاشبه \* الثانية اذا كان الابوان رقاً كان الولد كذلك فان كانا لملك واحد والولد له وان كانا لثنتين كان الولد بينهما نصفين ولو اشترطه احدهما او شرط زيادة من نصيبه لزم الشرط ولو كان احد الزوجين حرّاً لحق به الولد سواء كان الحر هو الاب او الام الا ان يشترط المولى رقّ الولد فان شرط لزم الشرط على قول مشهور \* الثالثة اذا تزوج الحرّ



امته من غير اذن المالك ثم وطئها قبل الرضاء عالمًا بالتحريم كان زانيًا وعليه الحد  
ولامهر ان كانت غائمة مطاوعة ولواتت بولد كان رقًا لمولاه وان كان الزوج جاهلًا او كان  
هناك شبهة فلا حد ووجب المهر وكان الولد حرًا لكن يلزمه قيمته لمولى الامته يوم  
منط حيا وكذا لو عقد عليها لدعواها الحرية لزومه المهر وتيل عشر قيمتها ان كانت  
بكرًا ونصف العشر ان كانت ثيبًا وهو المروي ولو كان دفع اليها مهرًا استعاد ما وجد  
عنده وكان ولدها منه رقًا وعلى الزوج ان يفكهم بالقيمة ويلزم المولى دفعهم اليه ولو لم يكن له  
مال سعى في قيمتهم وان ابى السعي فهل يجب ان يفديهم الامام قيل نعم تعويلا  
على رواية فيها ضعف وقيل لا يجب لان القيمة لازمة للاب لانه سبب الحيلولة  
ولو قيل بوجوب الفدية على الامام فمن اي شيء يفديهم قيل من سهم الرقاب ومنهم  
من اطلق \* الرابعة اذا تزوج عبده امته هل يجب ان يعطيها المولى شيئًا من ماله قيل  
نعم والاستحباب اشبه ولومات كان الخيار للورثة في امضاء العقد وفسخه ولا خيار  
للأمة \* الخامسة اذا تزوج العبد بحرة مع العلم بعدم الاذن لم يكن لها مهر ولا نفقة مع  
هلمها بالتحريم وكان اولادها منه رقًا ولو كانت جاهلة كانوا احرارًا ولا يجب عليها قيمتهم  
وكان مهرها لازماً لذمة العبد ان دخل بها يتبع به اذا تحرر \* السادسة اذا تزوج عبد  
بأمة لغير مولاه فان اذن المولى ان فالولد لهما وكذا لو لم يأذنا ولو اذن احدهما كان  
الولد لمن لم يأذن ولو زنى بأمة لغير مولاه كان الولد لمولى الامته \* السابعة لو تزوج أمة  
بين شريكين ثم اشترى حصه احدهما بطل العقد وحرم عليه وطئها ولو اضمي  
الشريك الآخر العقد بعد الابتياح لم يصح وقيل يجوز له وطئها بذلك وهو ضعيف  
ولو حللها له قيل تحلل وهو مروي وقيل لا لان سبب الاستباحة لا يتبعص وكذا لو ملك  
نصفها وكان الباقي حرًا لم يجز له وطئها بالملك ولا بالعقد الدائم فان هياها على الزمان  
قيل يجوز ان يعتقد عليها متعة في الزمان المختص بها وهو مروي وفيه تردد لما ذكرناه

من العلة \* ومن اللواحق الكلام في الطواري وهي ثلثة العتق والبيع والطلاق \* أما العتق فاذا اعتقت المملوكة كان لها فسخ نكاحها سواء كانت تحت عبد او حر ومن الاصحاب من فرق وهو اشبه والخيار على الفور ولو اعتق العبد لم يكن له خيار ولا مولاه ولا لزوجه حرة كانت او امه لانها رضيته عبداً ولو زوج عبده امته ثم اعتق الامه او اعتقهما كان لها الخيار وكذا لو كان المالكين فاعتقاد فسخه ويجوز ان يجعل عتق الامه صداقها ويثبت عقده عليها بشرط تقديم لفظ العقد على العتق بان يقول تزوجتك واعتقتك وجعلت عتقك مهرِك لانه لو سبق بالعتق لكان لها الخيار في القبول والامتناع وقيل لا يشترط لان الكلام المتصل كالجمله الواحدة وهو حسن وقيل يشترط تقديم العتق لان بضع الامه مباح للمكها فلا يستباح بالعقد مع تحقق الملك والاول اشهر وام الولد لا تنعتق الابعد وفاة مولاه من نصيب ولدها ولو عجز النصيب سعت في المتخلف ولا يلزم ولدها السعي فيه وقيل يلزم والاول اشبه ولو مات ولدها وابوه حي جاز بيعها وعادت الى محض الرق ويجوز بيعها مع وجود ولدها في ثمن رقبته اذا لم يكن لمولاه غيرها وقيل يجوز بيعها بعد وفاته في ديونه وان لم يكن ثمنها اذا كانت الديون محبطة بتركته بحيث لا يفضل من الدين شيء اصلاً ولو كان ثمنها ديناً فتزوجها المالك وجعل عتقها مهرها ثم اولدها وافلس بثمرها ومات بيعت في الدين وهل يعود ولدها رقا قيل نعم لرواية هشام بن سالم والاشبه انه لا يبطل العتق ولا النكاح ولا يرجع الولد رقا لتحقق الحرية فيهما \* **واما البيع** فاذا باع المالك الامه كان ذلك كالطلاق والمشتري بالخيار بين امضاء العقد وفسخه وخياره على الفور فاذا علم ولم يفسخ لزم العقد وكذا حكم العبد اذا كانت تحت امه ولو كانت تحت حرة فبيع كان للمشتري الخيار على رواية فيها ضعف ولو كانا للمالك فباعهما لاثنيين كان الخيار لكل واحد من المتاعين وكذا لو اشتراهما واحد وكذا لو باع احدهما كان الخيار للمشتري وللبائع ولا يثبت

مقدمهما الأبرياء المتبائعين ولو حصل بينهما أولاد كانوا الموالى الأبوين **مسائل**  
**ثالث** \* الأولى إذا زوج أمته ملك المهر لثبوتها في ملكه فان باعها قبل الدخول  
سقط المهر لانفساخ العقد الذي يثبت المهر باعتباره فان اجاز المشتري كان المهر له لان  
اجازته كالعقد المستأنف ولو باعها بعد الدخول كان المهر للاول سواء اجاز الثاني او فسخ  
لاستقراره في ملك الاول وفيها اقوال مختلفة والمحصل ما ذكرناه \* الثانية لو زوج  
عبد: ثم باعه قبل الدخول قيل كان للمشتري الفسخ وعلى المولى نصف المهر ومن  
الاصحاب من انكر الامرين \* الثالثة لو باع امة وادعى ان حملها منه وانكر المشتري  
لم يقبل قوله في افساد البيع ويقبل في الحاق الولد لانه اقرار لا يضر ربه الغير وفيه تردد \*  
**واما الطلاق** فاذا تزوج العبد بان مولاه حرة او امة لغيره لم يكن له اجباره على  
الطلاق ولا منعه ولو زوجه امة كان عقدا صحيحا لا اباحة وكان الطلاق بيد المولى وله  
ان يفرق بينهما بغير لفظ الطلاق مثل ان يقول فسخت عقدكما او يأمرا احدهما  
باعتزال صاحبه وهل يكون هذا اللفظ طلاقا قيل نعم حتى لو كرره مرتين وبينهما رجعة  
حرمت حتى تنكح زوجا غيره وقيل يكون فسخا وهو اشبه ولو طلقها الزوج ثم باعها  
المالك اتمت العدة وهل يجب ان يستبرأها المشتري بزيادة عن العدة قيل نعم لانهما  
حكمان وتدخلهما على خلاف الاصل وقيل ليس عليه استبراء لانها مستبرأة وهو اصح \*  
**واما الملك** فنوعان الاول ملك الرقبة يجوز ان يطا الانسان بملك الرقبة ما زاد  
عن اربع من غير حصر وان يجمع في الملك بين المرأة وامها لكن متى وطئ واحدة  
حرمت الاخرى عينا وان يجمع بينهما وبين اختها بالملك ولو وطئ واحدة حرمت  
الاخرى جمعا فلما خرج الاولى عن ملكه حلت له الثانية ويجوز ان يملك موطوءة  
الاب كما يجوز للوالد تملك موطوءة ابنه ويحرم على كل واحد منهما وطئ من وطئ  
الآخر عينا ويحرم على المالك مملوكه اذا زوجها حتى يحصل الفرقة وتنقضي

عدتها ان كانت ذات عدة وليس للمولى فسخ العقد الا ان يبيعها فيكون للمشتري الخيار وكذا لا يجوز له النظر منها الى ما لا يجوز لغير المالك ولا يجوز له وطئ امته مشتركة بينه وبين غيره بالملك ولا يجوز للمشتري وطئ الامه الا بعد استبرائها ولو كان لها زوج فاجاز نكاحه لم يكن له بعد ذلك فسخ وكذا لو علم فلم يعترض الا ان يفارق الزوج وتعد منه ان كانت من ذوات العدة ولو لم يُجْزَ نكاحه لم يكن عليها عدة وكذا الاستبراء في جواز الوطئ ويجوز ابتياع ذوات الازواج من اهل الحرب وكذا بناتهم وما يسيبه اهل الضلال منهم **تتمه** تشتمل على مسألتين \* الاولى كل من ملك امته بوجه من وجوه التملك حرم عليه وطئها حتى يستبرأها بحيضة فان تأخرت الحيضة وكان في سنّها من تحيض اعتدت بخمسة واربعين يوماً يستقط ذلك اذا ملكها حائضاً الامدة حيضها وكذا ان كانت لعدل واخبر باستبرائها وكذا ان كانت لامرأة او يائسة او حاملاً على كراهية \* **الثانية** اذا ملك امته فاعتقها كان له العقد عليها ووطئها من غير استبراء والاستبراء افضل ولو كان وطئها واعتقها لم يكن لغيره العقد عليها الا بعد العدة وهي ثلثة اشهر ان لم يسبق الاظهار \* **الثاني** ملك المنفعة والنظر في الصيغة والحكم **اما** الصيغة بان يقول احللت لك وطئها او جعلتك في حل من وطئها ولا يستباح بلفظ العارية وهل يستباح بلفظ الاباحة فيه خلاف اظهره الجواز ولو قال وهبتك وطئها او سوغتك او ملكتك فمن اجاز الاباحة يلزمه الجواز هنا ومن اقتصر على التحليل منع وهل هو عقد او تمليك منفعة فيه خلاف بين الاصحاب منشاء عصمة الفرج عن الاستمتاع بغير العقد والملك ولعل الاقرب هو الاخير وفي تحليل امته لمملوكه روايتان احدهما المنع ويؤيدها انه نوع من تمليك والعبد بعيد عن التمليك والاخرى الجواز اذا عين له الموطوعة ويؤيدها انه نوع من الاباحة والمملوك اهلية الاباحة والاخير اشبه ويجوز تحليل المدبرة وام الولد ولو ملك بعضها فاحلته نفسها لم تحل ولو كانت

مشاركة فأحلّه الشريك قيل تحلّ والفرق انه ليس للمرأة ان تحلل نفسها وإما الحكم فمسائل \* الأولى يجب الاقتصار على ما يتناول له اللفظ وما شهد الحال بدخوله تحته فلو أحل له التقبيل اقتصر عليه وكذا لو أحل له اللمس فلا يستبيح الوطئ ولو أحل له الوطئ حل ما دونه من ضرور الاستمتاع ولو أحل له الخدمة لم يطاق وكذا لو أحل له الوطئ لم يستخدم ولو وطئ مع عدم الاذن كان عاصياً ولزمه عوض البضع وكان الولد رقاً لمولاه \* الثانية ولد المحلّة حرّ ثم ان شرط الحرية مع لفظ الاباحة فالولد حرّ ولا سبيل على الاب وان لم يشترط قيل يجب على ابيه فكّه بالقيمة وقيل لا يجب وهو أصحّ الروايتين \* الثالثة لأبأس ان يطاق الأمة وفي البيت غيرها وان ينام بين امتين ويكره ذلك في الحرّة ويكره وطئ الفاجرة ومن ولدت من الزنا \* ويلحق بالنكاح النظر في امور خمسة \* الاول ما يرد به النكاح وهو يستدعي بيان ثلثة مقاصد **الاول** في العيوب وهي إما في الرجل وإما في المرأة فعيوب الرجل ثلثة الجنون والخصاء والعن فالجنون سبب لتسلط المرأة على الفسخ دائماً كان او اوداراً وكذا المتجدد بعد العقد وقبل الوطئ او بعد العقد والوطئ وقد يشترط في المتجدد ان لا يعقل اوقات الصلوات وهو في موضع التردد والخصاسل الانثيين وفي معناه الوجاء وانما يفسخ به مع سبقه إلى العقد وقيل وان تجدد وليس بمعتمد والعن مرض يضعف معه القوة عن نشر العضو بحيث يعجز عن الايلاج ويفسخ به وان تجدد بعد العقد لكن بشرط ان لا يطاق زوجته ولا غيرها فلو وطئها ولو مرة ثم عن او امكنه وطئ غيرها مع عننه لم يثبت لها الخيار على الاظهر وكذا لو وطئها دبراً وعن قبلاً وهل يفسخ بالجبّ فيه تردد منشأ التمسك بمقتضى العقد والاشبه تسلطها به لتحقيق العجز عن الوطئ بشرط ان لا يبقى له ما يمكن معه الوطئ ولو قدر الحشفة ولو حدث الجبّ لم يفسخ به وفيه قول آخر ولو بان خنثى لم يكن لها الفسخ وقيل لها ذلك وهو تحكم مع امكان الوطئ ولا يرد الرجل

بغيب غير ذلك وعيوب المرأة سبعة الجنون والجذام والبرص والقرن والافضاء  
والعمى والعرج **اما** الجنون فهو فساد العقل ولا يثبت الخيار مع السهو السريع زواله  
ولامع الاغماء العارض مع غلبة المرة وانما يثبت الخيار فيه مع استقراره **واما** الجذام  
فهو الذي يظهر معه يُبس الأعضاء وتناثر اللحم ولا يجزي قوة الاحتراق ولا تعجز الوجه  
ولا استدارة العين **واما** البرص فهو البياض الذي يظهر على صفحة البدن لغلبة  
البلغم ولا يتقضى بالتسلط مع الاشتباه **واما** القرن فقد قيل هو العقل وقيل عظم ينبت  
في الرحم يمنع الوطى والاول اشبه فان لم يمنع الوطى قيل لا يفسخ به لامكان الاستمتاع  
ولو قيل بالفسخ تمسكا بظاهر النقل امكن **واما** الافضاء فهو تصيير المسلكين واحدا  
**واما** العرج ففيه تردد اظهره دخوله في اسباب الفسخ اذ بلغ الاقعد وقيل الرق احد  
العيوب المسلطة على الفسخ وربما كان صوابا ان منع الوطى اصلا لفوات الاستمتاع  
اذا لم يمكن ازالته او امكن وامتنعت من علاجه ولا ترد المرأة بعيب غير هذه السبعة \*

**المقصد الثاني** في احكام العيوب وفيه مسائل \* الاولى العيوب الحادثة  
بالمرأة قبل العقد مبيحة للفسخ وما يتجدد بعد العقد والوطى لا يفسخ به وفي المتجدد  
بعد العقد وقبل الدخول تردد اظهره انه لا يبيح الفسخ تمسكا بمقتضى العقد السليم من  
معارض \* الثانية خيار الفسخ على الفور فلو علم الرجل والمرأة بالعيب فلم يبادر بالفسخ  
لزم العقد وكذا الخيار مع التدليس \* الثالثة الفسخ بالعيب ليس بطلاق فلا يترد  
معه تنصيف المهر ولا يعد في الثلث \* الرابعة يجوز للرجل الفسخ من دون الحاكم  
وكذا للمرأة نعم مع ثبوت العنن يفتقر الى الحاكم لضرب الاجل ولها التفرد بالفسخ  
عند انقضائه وتعذر الوطى \* الخامسة اذا اختلفا في العيب فالقول قول منكره مع  
عدم البينة \* السادسة اذ افسخ الزوج باحد العيوب فان كان قبل الدخول فلا مهر وان كان  
بعده فلها المسمى لانه يثبت بالوطى ثبوتا مستقرا فلا يسقط بالفسخ وله الرجوع به

على المدلس وكذا لو فسخت الزوجة قبل الدخول فلا مهر إلا في العن ولو كان بعده  
كان لها المسمى وكذا لو كان بالخصاء بعد الدخول فلها المهر كَمَلًا أن حصل الوطء \*  
السابعة لا يثبت العن إلا باقرار الزوج أو البينة باقراره أو نكوله ولو لم يكن ذلك  
و ادعت عننه فانكر فالقول قوله مع يمينه وقيل يقام في الماء البارد فان تقلص حكم  
بقوله وان بقي مسترخيا حكم لها وليس بشيء ولو ثبت العن ثم ادعى الوطء  
فالقول قوله مع يمينه وقيل ان ادعى الوطء قبلا وكانت بكرًا نظرت اليها النساء  
وان كانت ثيبًا حُشي قبلها خلوقا فان ظهر على العضو صدق وهو شاذ ولو ادعى انه  
وطئ غيرها او وطئها دبرًا كان القول قوله مع يمينه ويحكم عليه ان نكل وقيل بل  
يرد اليمين عليها وهو مبني على القضاء بالنكول \* الثامنة اذا ثبت العن فان  
صبرت فلا كلام وان رفعت امرها الى الحاكم اجلها سنة من حين الترافع فان واقعها  
او واقع غيرها فلا خيار ولا كان لها الفسخ ونصف المهر \* المقصد الثالث في  
التدليس وفيه مسائل \* الاولى اذا تزوج امرأة على انها حرة فباننت امه كان له الفسخ  
ولو دخل وقيل العقد باطل والاول اظهر ولا مهر لها مع الفسخ قبل الدخول ولها المهر  
بعده وقيل لمولاها العُشْران كانت بكرًا او نصف العُشْران كانت ثيبًا ويبطل المسمى  
والاول اشبه ويرجع بما افترمه على المدلس ولو كان مولاها دلسيًا قيل يصح وتكون  
حرة بظاهر اقراره ولو لم يكن تلفظ بما يقتضي العتق لم تعتق ولم يكن لها مهر ولو  
دلت نفسها كان عوض البضع لمولاها ورجع الزوج به عليها اذا اعتقت ولو كان دفع  
اليها المهر استعداد ما وجد منه وما تلف منه يتبعها به عند حريتها \* الثانية اذا تزوجت  
المرأة برجل على انه حر فبان مملوكا كان لها الفسخ قبل الدخول وبعده ولا مهر لها  
مع الفسخ قبل الدخول ولها المهر بعده \* الثالثة قيل اذا عقد على بنت رجل على  
انها بنت مهيبة فكانت بنت امه كان له الفسخ والوجه ثبوت الخيار مع الشرط لامع

اطلاق العقد فان فسخ قبل الدخول فلا مهر ولو فسخ بعده كان لها المهر ويرجع به على المدّلس ابا كان او غيره \* الرابعة لو تزوّجه بنته من مهيّرة وادخل عليه بنته من الامة فعليه ردّها ولها مهر المثل ان دخل بها ويرجع به على من ساقها اليه ويردّ عليه التي تزوّجها وكذا كل من ادخل عليه غير زوجته فظنّها زوجته سواء كانت ارفع او اخفض \* الخامسة اذا تزوج امرأة وشرط كونها بكرًا فوجدها ثيبًا لم يكن له الفسخ لامكان تجددّه بسبب خفي وكان له ان ينقص من مهرها ما بين مهر البكر والثيب ويرجع فيه الى العادة وقيل ينقص السدس وهو غلط \* السادسة اذا استمتع امرأة فبانت كتابيّة لم يكن له الفسخ من دون هبة المدة ولاله اسقاط شيء من المهر وكذا لو تزوّجها دائماً على احد القولين نعم لو شرط اسلامها كان له الفسخ اذا وجدها على خلافه \* السابعة اذا تزوج رجلان بامراتين فادخلت امرأة كل واحد منهما على الآخر فوطئها فلكل واحدة منهما على واطئها مهر المثل وترد كل واحدة على زوجها وعليه مهرها المسمّى وليس له وطئها حتى تنقضي عدتها من وطئ الاول ولوماتتا في العدة اومات الزوجان ورث كل واحد منهما زوجة نفسه وورثته هي \* الثامنة كل موضع حكمنا فيه ببطلان العقد فللزوجة مع الوطئ مهر المثل لا المسمّى وكل موضع حكمنا فيه بصحة العقد فلها مع الوطئ المسمّى وان لحقه الفسخ وقيل ان كان الفسخ بعيب سابق على الوطئ لزم مهر المثل سواء كان حدوثه قبل العقد او بعده والاول اشبه \* النظر الثاني في المهور وفيه اطراف \* الاول في المهر الصحيح وهو كل ما يصح ان يملك عيناً كان او منفعةً ويصح العقد على منفعة الحرّ كتعليم الصنعة والسورة من القرآن وكل عمل محلّل وعلى اجارة الزوج نفسه مدّة معيّنة وقيل بالمنع استناد الى رواية لا تخلو من ضعف مع قصورها عن افادة المنع ولو عقد الذميان على خمر او خنزير صح لانهما يملكانه ولو اسلما او اسلم لهدما قبل القبض دفع القيمة لخروجه من ملك المسلم سواء كان عينا



او مضمونا ولو كانا مسلمين او كان الزوج مسلماً قيل يبطل العقد وقيل يصح ويثبت لها مع الدخول مهر المثل وقيل بل قيمة الخمر والثاني اشبه ولا تقدير في المهر بل ما تراضيا عليه الزوجان وان قل ما لم يقتصر عن التقويم كحبة من حنطة وكذا لاحد له في الكثرة وقيل بالمنع من الزيادة من مهر السنة ولو زاد رد اليها وليس بمعتمد ويكفي في المهر مشاهدته ان كان حاضرا ولو جهل كيله ووزنه كالصبرة من الطعام والتفعة من الذهب ويجوز ان تتزوج امرأتين او اكثر بمهر واحد ويكون المهر بينهما بالسوية وقيل يقسط على مهورا مثاليهن وهو اشبه ولو تزوجها على خادم من غير مشاهدة ولا موصوفة قيل كان لها خادم وسط وكذا لو تزوجها على بيت مطلقا استنادا الى رواية علي بن ابي حمزة اودار علي رواية بن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن عليه السلام ولو تزوجها على كتاب الله وسنة نبيه ولم يسم مهر اكان خمسمائة درهم ولو سمي للمرأة مهرا ولا يبيها شيئا معينا لزم ماسمي لها وسقط ماسماه لا يبيها ولو امرها مهرا وشرط ان يعطي اباها منه شيئا معينا قيل صح المهر والشرط بخلاف الاولى ولا بد من تعيين المهر بما يرفع الجهالة فلو اصدقها تعليم سورة وجب تعيينها ولو ابيهم فسد المهر وكان لها مع الدخول مهر المثل وهل يجب تعيين الحرف قيل نعم وقيل لا ويلقنها الجائر وهو اشبه ولو امرته بتلقين غيرها لم يلزمه لان الشرط لم يتنا ولها ولو اصدقها تعليم صنعة لا يحسنها او تعليم سورة جاز لانه ثابت في الذمة ولو تعذر التوصل كان عليه اجرة التعليم ولو اصدقها ظرفا على انه خل فبان خمر قيل كان لها قيمة الخمر عند مستحليه ولو قيل لها مثل الخل كان حسنا وكذا لو تزوجها على عبد فبان حرا او مستحقا ولو تزوجها بمهر سرا وبآخر جهرا كان لها المهر الاول والمهر مضمون على الزوج فلو تلف قبل تسليمه كان ضامنا له بقيمته وقت تلفه على قول مشهور لنا ولو وجدت به عيبا كان لها رده بالعيب ولو عاب بعد العقد قيل كانت بالخيار في اخذه

او اخذ القيمة ولو قيل لينس لها القيمة ولها عينه وارشه كان حسنا ولها ان تمتنع من  
 تسليم نفسها حتى تقبض مهرها هوء كان الزوج موسرا او معسرا وهل لها ذلك بعد  
 الدخول قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه لان الاستمتاع حق لازم بالعقد ويستحب تقليل  
 المهر ويكره ان يتجاوز السنة وهو خمس مائة درهم وان يدخل بالزوجة حتى يقدم  
 مهرها او شيئاً منه او غيره ولو هدية \* الطرف الثاني في التفريض وهو قسمان تفويض  
 البضع وتفويض المهر اما الاول فهو ان لا يذكر في العقد مهر اصلاً مثل ان يقول زوجتك  
 فلانة او تقول هي زوجتك نفسي فيقول قبلت وفيه مسائل \* الاولى ذكر المهر ليس  
 شرطاً في العقد نلو تزوجها ولم يذكر مهر او شرط ان لا مهر صح العقد فان طلقها قبل  
 الدخول فلها المتعة حرة كانت او مملوكة ولا مهر وان طلقها بعد الدخول فلها مهر امثالها  
 ولا متعة فان مات احدهما قبل الدخول وقبل الفرض فلا مهر لها ولا متعة ولا يجب  
 مهر المثل بالعقد وانما يجب بالدخول \* الثانية المعتبر في مهر المثل حال المرأة في الشرف  
 والجمال وعادة نسائها ما لم يتجاوز السنة وهو خمس مائة درهم والمعتبر في المتعة حال  
 الزوج فالغني يمتنع بالدابة او الثوب المرتفع او عشرة دنانير والمتوسط بخمسة دنانير او  
 الثوب المتوسط والفقير بالدينار او الخاتم وما شاكله ولا تستحق المتعة الا المطلقة التي  
 لم يفرض لها مهر ولم يدخل بها \* الثالثة لو تراضيا بعد العقد بفرض المهر جاز لان الحق  
 لهما سواء كان بقدر مهر المثل او ازيد او اقل وسواء كانا عالمين او جاهلين او كان احدهما  
 عالماً لان فرض المهر اليهما ابتداءً فجاز انتهاء \* الرابعة لو تزوج المملوكة ثم اشتراها  
 فسد النكاح ولا مهر لها ولا متعة \* الخامسة يتحقق التفويض في البالغة الرشيدة ولا يتحقق  
 في الصغيرة ولا في الكبيرة السفية ولو زوجها الولي بدون مهر المثل اولم يذكر مهرها  
 صح العقد وثبت لها مهر المثل بنفس العقد وفيه تردد منشأه ان الولي له نظر المصلحة  
 فيصده التفويض وثوقاً بنظرة وهو شبه وعلى التقدير الاول او طلقها قبل الدخول

كان لها نصف مهر المثل وعلى ما اخترناه لها المتعة ويجوز ان يزوجه المولى امته مَفَوَّضَةً  
 لاختصاصه بالمهر \* السادسة اذا زوجها مولاه مَفَوَّضَةً ثم باعها كان فرض المهر بين  
 الزوج والمولى الثاني ان اجاز النكاح ويكون المهر له دون الاول ولو اعتقها الاول  
 قبل الدخول فرضيت بالعقد كان المهر لها خاصة واما الثاني وهو تفويض المهر فهو  
 ان يذكر على الجملة ويفوض تقديره الى احد الزوجين فاذا كان الحاكم هو الزوج  
 لم يتقدر في طرف الكثرة ولا القلة وجاز ان يحكم بما شاء ولو كان الحكم اليها لم يتقدر  
 في طرف القلة ويُقدر في طرف الكثرة اذ لا يمضي حكمها فيما زاد عن مهر السنة وهو  
 خمسمائة درهم ولو طلقها قبل الدخول وقبل الحكم ألزم من اليه الحكم ان يحكم وكان  
 لها النصف ولو كانت هي الحاكمة فلها النصف ما لم تزيد في الحكم من مهر السنة  
 ولومات الحاكم قبل الحكم وقبل الدخول قيل سقط المهر ولها المتعة وقيل ليس لها  
 احدهما والاول مروى \* الطرف الثالث في الاحكام وفيه مسائل \* الاولى اذا دخل  
 الزوج قبل تسليم المهر كان ديناً عليه ولم يسقط بالدخول سواء طالبت مدتها او قصرت  
 طالبت به او لم تطالب وفيه رواية اخرى مہجورة والدخول الموجب للمهر هو الوطى  
 قبلاً او دبراً ولا يجب بالخلوة وقيل يجب والاول اظهر \* الثانية قيل اذا لم يسم مهراً  
 وقدم لها شيئاً ثم دخل بها كان ذلك مهرها ولم يكن لها المطالبة بعد الدخول الا  
 ان تشارطه قبل الدخول على ان المهر غيره وهو تعويل على تاويل رواية واستناد  
 الى قول مشهور \* الثالثة اذا طلق قبل الدخول كان عليه نصف المهر ولو كان دفعه  
 استعارة نصفه ان كان باقياً او نصف مثله ان كان تالفاً ولو لم يكن له مثل فنصف  
 قيمته ولو اختلفت قيمته في وقت العقد ووقت القبض لزمها اقل الامرين ولو نقصت  
 عينه او صفته مثل عور الدابة او نسيان الصنعة قيل كان له نصف القيمة ولا يجبر  
 على اخذ نصف العين وفيه تردد اما لو نقصت قيمته لتفاوت السعر كان له نصف

العين قطعاً وكذا لو زادت قيمته لزيادة السوق اذ لا نظراً الى القيمة مع بقاء العين ولو زاد بـ كعب او سمن كان له نصف قيمته من دون الزيادة ولا تجبر المرأة على دفع العين على الاظهر ولو حصل له نماء كاللبن والولد كان للزوجة خاصة وله نصف ما وقع عليه العقد ولو اصدقها حيواناً حاملاً كان له النصف منهما ولو اصدقها تعليم صناعة ثم طلقها قبل الدخول كان لها نصف اجرة تعليمها ولو كان علمها قبل الطلاق رجع بنصف الاجرة ولو كان تعليم سورة قيل يعلمها النصف من وراء الحجاب وفيه تردد \* الرابعة لو ابرأته من الصداق ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصفه وكذا لو خلعها به اجمع \* الخامسة اذا اعطاها عرضاً من المهر عبداً بقا وشيئاً آخر ثم طلقها قبل الدخول كان له الرجوع بنصف المسمى دون العوض وكذا لو اعطاها متاعاً او عقاراً فليس له الا نصف ما سماه \* السادسة اذا امهرها مدبرة ثم طلقها صارت بينهما نصفين فاذا ماتت تحررت وقيل بل يبطل التدبير بجعلها مهراً كما لو كانت موصى بها وهو شبهه \* السابعة اذا شرط في العقد ما يخالف المشروع مثل ان لا يتزوج عليها او لا يتسرى بطل الشرط وصح العقد والمهر وكذا لو شرط تسليم المهر في اجل فان لم يسلمه كان العقد باطلاً لزم العقد والمهر وبطل الشرط ولو شرط ان لا يقتضها لزم الشرط ولو اذنت بعد ذلك جازعه لا باطلاق الرواية وقيل يخص لزوم هذا الشرط بالنكاح المنتقع وهو تحكم \* الثامنة اذا شرط ان لا يخرجها من بلدها قيل يلزم وهو مروي ولو شرط لها مهراً ان اخرجها الى بلاده واتل منه ان لم تخرج معه فان اخرجها الى بلد الشرك لم يجب اجابته ولها الزائد وان اخرجها الى بلد الاسلام كان الشرط لازماً وفيه تردد \* التاسعة لو طلقها باننا ثم تزوجها في عدته ثم طلقها قبل الدخول كان لها نصف المهر \* العاشرة لو وهبته نصف مهرها مشاعاً ثم طلقها قبل الدخول فله الباقي ولم يرجع عليها بشيء سواء كان المهر ديناً او عيناً صرفاً للهبة الى حقها منه \* الحادية عشر لو تزوجها بعبدتين فمات احدهما

رجع عليها بنصف الموجود ونصف قيمة الميث \* الثانية عشر لو شرط الخيار في النكاح بطل وفيه تردد منشأ الالتفات الى تحقق الزوجية لوجود مقتضي وارتفاعه عن تطرق الخيار او الالتفات الى عدم الرضاء بالعقد لترتبته على الشرط ولو شرطه في المهر صح العقد والمهر والشرط \* الثالثة عشر الصداق يملك بالعقد على اشهر الروايتين ولها التصرف فيه قبل القبض على الاشبه فاذا طلق الزوج عاد اليه النصف وبقي للمرأة النصف فلو عفت عما لها كان الجميع للزوج وكذا لو عفى الذي بيده عقدة النكاح وهو الولي كالاب او الجد للاب وقيل او من توليه المرأة عقدها ويجوز للاب والجد للاب ان يعفوا عن البعض وليس لهما العفو عن الكل ولا يجوز لولي الزوج ان يعفو عن حقه ان حصل الطلاق لانه منصوب لمصلحته ولا غبطة له في العفو واذا عفت عن نصفها وعفى الزوج عن نصفه لم يخرج عن ملك احدهما بمجرد العفو لانه هبة فلا ينتقل الا بالقبض نعم لو كان دينا على الزوج او تلف في يد الزوجة كفى العفو عن الضامن له لانه يكون ابراء ولا يفتقر الى القبول على الاصح اما الذي عليه المال فلا ينتقل عنه بعفوه مالم يسلمه \* الرابعة عشر لو كان المهر مؤجلا لم يكن لها الامتناع فلو امتنعت وحل هل لها ان تمتنع قيل نعم وقيل لا لاستقرار وجوب التسليم قبل الحل وهو الاشبه \* الخامسة عشر لو اصدقها قطعة من فضة فصاغتها آنية ثم طلقها قبل الدخول كانت بالخيار في تسليم نصف العين او نصف القيمة لانه لا يجب عليها بذل الصيغة ولو كان الصداق ثوبا فخاطته قميصا لم يجب على الزوج اخذه وكان له الزامها بنصف القيمة لان الغضة لا تخرج بالصياغة عما كانت قابلة له وليس كذلك الثوب \* السادسة عشر لو اصدقها تعليم سورة كان حده ان تستقل بالتلاوة ولا يكفي تتبعها لنطقه نعم لو استقلت بتلاوة الآية ثم لقنها غيرها فنسيت الاولى لم تجب عليه اعادة التعليم ولو استفادت ذلك من غيره كان لها اجرة التعليم كما لو تزوجها بشي عوتعدر عليه تسليمه \*

السابعة عشر يجوز ان يجمع بين نكاح وبيع في عقد واحد ونسب العرض على الثمن ومهر المثل ولو كان معهادينار فقالت زوجتك نفسي وبعتك هذا الدينار دينار بطل البيع لانه ربوا وفسد المهر وصح النكاح اما لو اختلف الجنس صح الجميع \* **فروع** الاول لو اصدقها عبدا فاعتقته ثم طلقها قبل الدخول فعليها نصف قيمته ولو دبرته قيل كانت بالخيار في الرجوع والافامة على تدبيره فان رجعت اخذ نصفه وان ابت لم تجبر وكان عليها قيمة النصف ولو دفعت نصف القيمة ثم رجعت في التدبير قيل كان له العود في العين لان القيمة اخذت لما كان الحيولة وفيه تردد منشاء استقرار الملك بدفع القيمة \* الثاني انا زوجها الولي بدون مهر المثل قبل يبطل المهر ولها مهر المثل وقيل يصح المسمى وهو اشبه \* الثالث لو تزوجها على مال مشار اليه غير معلوم الوزن فتلف قبل قبضه فابراؤه منه صح وكذا لو تزوجها بمهر فاسد فاستقر لها مهر المثل فابراؤه منه او من بعضه صح ولو لم تعلم كم قيمته لانه اسقاط للحق فلم تقدر فيه الجهالة ولو ابرأته من مهر المثل قبل الدخول لم يصح لعدم الاستحقاق \* **تتمة** اذا زوج ولده الصغير فان كان له مال فالمهر على الولد وان كان فقيرا فالمهر في مهدة الوالد ولومات الوالد اخرج المهر من اصل تركته سواء بلغ الولد وايسر او مات قبل ذلك فلو دفع الاب المهر وبلغ الصبي فطلق قبل الدخول امتعاد الولد النصف دون الوالد لان ذلك يجري مجرى الهبة له \* **فروع** لو ادعى الوالد المهر من ولده الكبير تبرعا ثم طلق الولد رجع الوالد بنصف المهر ولم يكن للوالد انتزاعه لعين ما ذكرناه في الصغير وفي المسئلتين تردد \* **الطرف الرابع** في التنازع وفيه مسائل \* **الاولى** اذا اختلفا في اصل المهر فالقول قول الزوج ولا اشكال قبل الدخول لاحتمال تجرد العقد من المهر لكن الاشكال لو كان بعد الدخول فالقول قوله ايضا نظراً الى البراءة الاصلية ولا اشكال لو قدر المهر ولو بأربعة لان الاحتمال متحقق والزيادة غير معلومة ولو اختلفا في قدره او وصفه فالقول قوله

ايضا اما لو اعترف بالمهر ثم ادعى تسليمه ولا بينة فالقول قول المرأة مع يمينها \*  
**تفريع** لو دفع قدر مهرها فقالت دفعته هبة فقال بل صداقا فالقول قوله لانه ابصر  
 بمنيته \* الثانية اذا خلافاً دعت المواقعة فان امكن الزوج اقامة البينة بان ادعت هي  
 ان المواقعة قبل او كانت بكراً فلا كلام والا كان القول قوله مع يمينه لان الاصل عدم  
 المواقعة وهو منكراً تدعيه وقيل القول قول المرأة عملاً بشاهد الحال الصحيح في  
 خبرته والاول اشبه \* الثالثة لو اصدتها تعليم سورة او صناعة فقالت علمني غيره فالقول  
 قولها لانها منكورة ما يدعيه \* الرابعة اذا اقامت المرأة بينة انه تزوجها في وقتين بعقدين  
 فادعى الزوج تكرار العقد الواحد وزعمت المرأة انها عقدان فالقول قولها لان الظاهر  
 معها وهل يجب عليه مهران قيل نعم عملاً بمقتضى العقدين وقيل يلزمه مهر ونصف  
 والاول اشبه \* <sup>انظر الثالث</sup> في القسم والنشوز والشقاق **القول** في القسم والكلام فيه وفي  
 لواحقه اما الاول فنقول لكل واحد من الزوجين حق يجب على صاحبه القيام به  
 فكما يجب على الزوج النفقة من الكسوة والمأكل والمشرب والاسكان فكذا يجب  
 على الزوجة التمكين من الاستمتاع وتجنب ما ينفر منه الزوج والقسمة بين الزوجين  
 حق على الزوج حراً كان او عبداً ولو كان عتيقاً او خصباً وكذا لو كان مجنوناً ويقسم عنه  
 الولي وقيل لا تجب القسمة حتى يتدعى بها وهو اشبه فمن له زوجة واحدة فلها ليلة  
 من اربع وله ثلث يضعها حيث شاء وللثنتين ليلتان وللثلاث ثلث والفاضل له  
 ولو كان له اربع كان لكل واحدة ليلة بحيث لا يحل له الاخلال بالمبيت الا مع العذر  
 او السفر او انهن او ان بعضهن فيما يختص الآذنة به وهل يجوز ان تجعل القسمة  
 زيد من ليلة لكل واحدة قيل نعم والوجه اشتراط رضا هن ولو تزوج اربعاً دفعة رتبهن  
 بالقرعة وقيل يبدأ بمن شاء حتى يأتي عليهن ثم تجب التسوية على الترتيب وهو اشبه  
 بالواجب في القسمة المضاجعة لا المواقعة ويختص الوجوب بالليل دون النهار

في الفراش وقيل ان يعزل فراشها والاول مروي ولا يجوز له ضربها والحال هذا انما  
لوقوع النشوز وهو الامتناع عن طاعته فيما يجب له جاز ضربها ولو باول مرة ويقتصر  
على ما يؤمل معه رجوعها مالم يكن مدمياً ولا مبرحاً ولو ظهر من الزوج النشوز بمنع  
حقوقها فلها المطالبة وللحاكم الزامه ولها ترك بعض حقوقها من قسمة ونفقة استمالة  
له ويحل للزوج قبول ذلك **القول** في الشقاق وهو فعال من الشق كان كل واحد  
منهما في شق فاذا كان النشوز منهما وخشي الشقاق بعث الحاكم حكماً من اهل  
الزوج وآخر من اهل المرأة على الأولين ولو كان من غير اهلها او كان احدهما جاز  
ايضا وهل بعثهما على سبيل التحكيم او التوكيل الاظهر انه تحكيم فان اتفقا على  
الاصلاح فعلاه وان اتفقا على التفريق لم يصح الا برضى الزوج في الطلاق ورضى  
المرأة في البذل ان كان خلعا \* **تفريع** لو بعث الحكمان فغاب الزوجان او احدهما  
قيل لم يجز الحكم لانه حكم للغائب ولو قيل بالجواز كان حسناً لان حكمهما مائة صورة على  
الاصلاح اما التفريق فمرفوعة على الاذن **مسئلتان** \* الأولى ما يشترطه الحكمان  
يلزم ان كان سائغاً والا كان لهما نقضه \* الثانية لو منعها شيئاً من حقوقها او اغارها  
فبذلت له بذلاً ليخلعها صح وليس ذلك اكرها \* **النظر الرابع** في احكام الاولاد وهي  
قسمان \* **الاول** في الحاق الاولاد والنظر في اولاد الزوجات والموطوءات بالملك  
والموطوءات بالشبهة **احكام** ولد الموطوءة بالعقد الدائم وهم يلحقون بالزوج بشروط ثلثة  
الدخول ومضي ستة اشهر من حين الوطء وان لا يتجاوز اقصى الوضع وهي تسعة  
اشهر على الاشهر وقيل عشرة اشهر وهو حسن يعضده الوجدان في كثير وقيل سنة  
وهو متروك فلو لم يدخل بها لم يلحقه وكذا لو دخل وجاءت به لاقل من ستة اشهر  
حيّاً كما ملأ وكذا لو اتفقا على انقضاء ما زاد عن تسعة اشهر او عشرة من زمان الوطء  
او ثبت ذلك بغيبة متحققة تزيد عن اقصى مدة الحمل ولا يجوز له الهاتك بنفسه والحال



هذه ولو وطئها واطمى فجوراً كان الولد لصاحب الفراش لا ينتفي منه الأب باللعان لان الزاني لا ولد له ولو اختلفا في الدخول او في ولادته فالقول قول الزوج مع يمينه ومع الدخول وانقضاء اقل الحمل لا يجوز له نفى الولد لمكان تهمة امه بالفجور ولا مع تيقنه فلو نفاه لم ينتف الأب باللعان ولو طلقها فاعتدت ~~بها~~ بولدها بين الفراق الى اقصى مدة الحمل لحق به اذا لم توطأ بعقد ولا شبهة ولو زنى بامرأة فاحبلها ثم تزوج بها لم يجز الحاقه به وكذا لو زنى بامه فحملت ثم ابتاعها ويلزم الأب الاقرار بالولد مع اعترافه بالدخول وولادة زوجته له فلو انكره والحال هذه لم ينتف الأب باللعان وكذا لو اختلفا في المدة ولو طلق امرأته فاعتدت وتزوجت او باع امته فوطئها المشتري ثم جاءت بولد لدون ستة اشهر كاملاً فهو للاول وان كان لستة اشهر فصاعداً فهو للثاني **احكام** ولد الموطوءة بالملك اذا وطئ الامه فجاءت بولد لستة اشهر فصاعداً لزمه الاقرار به لكن لو نفاه لم يلاعن امه وحكم بنفيه ظاهراً ولو اعترف به بعد ذلك الحق به ولو وطئ الامه المولى واجنبي حكم بالولد للمولى ولو انتقلت الى موالٍ بعد وطئ كل واحد منهم لها حكم بالولد لمن هي عنده ان جاء لستة اشهر فصاعداً منذ يوم وطئها والا كان للذي قبله ان كان لوطنه ستة اشهر فصاعداً والا كان للذي قبله وهكذا الحكم في كل واحد منهم ولو وطئها المشتركون فيها في طهر واحد فولدت وتداعوه اقرع بينهم فمن خرج اسمه الحق به واغرم حصص الباقيين من قيمة امه وقيمته يوم ستطحيان وان ادعاه واحد الحق به والزم حصص الباقيين من قيمة الام والولد ولا يجوز نفى الولد لمكان العزل ولو وطئ امته ووطئها آخر فجوراً الحق الولد بالمولى ولو حصل مع ولادته اماراة يغلب بها الظن انه ليس منه قيل لم يجز له الحاقه به ولا نفيه بل ينبغي ان يوصي له بشيء ولا يورثه ميراث الاولاد وفيه تردد **احكام** ولد الشبهة الوطئ بالشبهة يلحق به النسب فلمواشبهت عليه اجنبية فظن بها زوجته او مملوكته فوطئها **الحق** به الولد وكذا لو وطئ

أمة غيره بشبهة لكن في الأمة يلزمه قيمة الولد يوم سقط حياً لأنه وقت الحيولة وأوتزوج  
 امرأة لظنها خالية أو لظنها موت الزوج أو طلاقه فبان أنه لم يموت ولم يطلق ردت على  
 الأول بعد الاعتداد من الثاني واختص الثاني بالأولاد مع الشروط سواء استندت  
 في ذلك إلى حكم حاكم أو أخبار مخبر أو شهادة شهود \* <sup>مكرر</sup> القسم الثاني في أحكام الولادة  
 والكلام في سنن الولادة والموالح **أما** سنن الولادة فالواجب منها استبعاد النساء  
 بالمرأة عند الولادة دون الرجال الأمع عدم النساء ولا بأس بالزوج وإن وجد النساء  
 والنذب ستة غسل المولود والأذان في أذنه اليمنى والأقامة في اليسرى وتحنيكه بماء  
 الفرات وبترية الحسين عليه السلام فإن لم يوجد ماء الفرات فبماء فرات ولو لم يوجد  
 فلأماء ملح جعل فيه شيء من التمر أو العسل ثم يسميه أحد الأسماء المستحسنة وأفضلها  
 ما يتضمن العبودية لله سبحانه ويليها أسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام وإن يكن  
 مخافة النبز وروي استحباب التسمية يوم السابع ويكره أن يكنى أبا القاسم إذا كان اسمه  
 محمداً وإن يسميه حكماً أو حكيماً أو خالداً أو حارثاً أو مالكاً أو ضراراً **وأما** الموالح  
 فثلاثة سنن <sup>١</sup> يوم السابع <sup>٢</sup> والرضاع <sup>٣</sup> والحضنة \* وسنن اليوم السابع أربعة الحلق والختان  
 وثقب الأذن والعقيقة **أما** الحلق فمن السنة حلق رأسه يوم السابع مقدماً على العقيقة  
 والتصدق بوزن شعرة ذهباً أو فضة ويكره أن تحلق من رأسه موضع ويترك موضع  
 وهي الفنازع **وأما** الختان فمستحب يوم السابع ولو أخرج جاز ولو بلغ ولم يختن وجب  
 أن يختن نفسه والختان واجب وخفض الجواري مستحب ولو أسلم كافر فيرمي مختن  
 وجب أن يختن ولو كان مسناً ولو أسلمت امرأة لم يجب ختانها واستحب **وأما**  
 العقيقة فيستحب أن يعق من الذكر ذكر وعن الأنثى أنثى وهل تجب العقيقة قيل نعم  
 والوجه الاستحباب ولو تصدق بتمنيتها لم يجز في القيام بالسنة ولو عجز عنها أخرها حتى  
 يتمكن ولا يسقط الاستحباب ويستحب أن يجتمع فيها شروط الأضحية وإن يخص

القابلة منها بالرجل والورك ولو لم تكن قابلة اعطى الام تهتدق به ولو لم يعق الوالد  
استحب للولد ان يعق عن نفسه اذا بلغ ولو مات الصبي يوم السابع فان مات قبل  
الزوال سقطت ولومات بعده لم يسقط الاستحباب ويكره للوالدين ان يأكلا منها  
وان يكسرسشيء من عظامها بل تفصل اعضاءها \* **واما** الرضاع فلا يجب على  
الام ارضاع الولد ولها المطالبة باجرة رضاعه وله استيجارها اذا كانت بائنا وقيل لا يصح  
ذلك وهي في حباله والوجه الجواز ويجب على الاب بذل اجرة الرضاع اذا لم يكن  
للولد مال ولا مته ان ترضعه بنفسها وبغيرها ولها الاجرة وللمولى اجبارامته على الرضاع  
ونهاية الرضاع حولان ويجوز الاقتصار على احد وعشرين شهراً ولا يجوز نقصه من  
ذلك ولو نقص كان جوراً ويجوز الزيادة عن الحولين شهراً او شهرين ولا يجب على  
الوالد دفع اجرة مازاد عن الحولين والام احق بارضاعه اذا طلبت ما يطلب غيرها  
ولو طلبت زيادة كان للاب نزعها وتسليمه الى غيرها ولو تبرعت اجنبية بارضاعه فرضيت  
الام بالتبرع فهي احق به فان لم ترض نللاب تسليمه الى المتبرعة **فرع** لو ادعى  
الاب وجود متبرعة وانكرت الام فالقول قول الاب لانه يدفع عن نفسه وجوب الاجرة  
على تردد ويستحب ان يرضع الصبي بلبن امه فهو افضل \* **واما** الحضانه فالام  
احق بالولد مدة الرضاع وهي حولان ذكر كان او انثى اذا كانت حرة مسلمة ولا حضانه  
للأمة ولا للكافرة مع المسلم فاذا فصل فالوالد احق بالذكر والام احق بالانثى حتى  
تبلغ سبع سنين وقيل تسعاً وقيل الام احق بها ما لم تتزوج والاول اظهر ثم يكون  
الاب احق بها ولو تزوجت الام سقطت حضانتها عن الذكر والانثى وكان الاب  
احق بهما ولومات كانت الام احق بهما من الوصي وكذا لو كان الاب مملوكا او كافرا  
كانت الام الحرة احق بهما وان تزوجت فلواعتق كان حكمه حكم الحر فان فقد  
الابوان فالحضانه لاب الاب فان عدم قيل كانت الحضانه للاقارب ويترتبوا بترتيب

الارث نظرا الى الآية وفيه تردد \* **فروع** اربعة على هذا القول \* **الاول** قال الشيخ رحمه الله اذا اجتمعت اخت لاب واخت لام كانت الحضانة للاخت من الاب نظرا الى كثرة النصيب في الارث الاشكال في اصل الاستحقاق وفي الترجيح ومنشأه نساويهما في الدرجة وكذلك في الامم **الام** **الاب** \* **الثاني** قال في جدة واخوات الجدة **اولى** لاسهام \* **الثالث** قال ان سمعت منه وخالة فهما سواء \* **الرابع** قال اذا حصل جماعة منساوون في الدرجة كالعمه والحالة اربع بينهم ومن اواحق الحضانة ثلث مسائل \* **الاولى** اذا طلبت الام للرضاعه اجرة رائدة عن غيرها فله تسليمه الى الاجنبية وفي سقوط حضانه الام تردد والسقوط اسبه \* **الثانية** اذا بلغ الولد رشيدا سقطت ولاية الابوين عنه وكان الخيار اليه في الانضمام الى من شاء \* **الثالثة** اذا تزوجت سقطت حضانتها فان طلقها رجعية فالحكم باق وان بانث منه قيل لم يرجع حضانتها **والوجه الرجوع** \* **النظر الخامس** في النفقات لا تجب النفقة الا باحد اسباب ثلثة الزوجية والقراية والملك **القول** في نفقة الزوجة والكلام في الشرط وقدر النفقة والمواحق والشرط اثنان **الاول** ان يكون العقد ائما **الثاني** التمكين الكامل وهي التخلية بينها وبينه بحيث لا تخص موضعا ولا وقتا فلو بذلت نفسها في زمان دون زمان او مكان دون آخر مما يسوغ فيه الاستمتاع لم يحصل التمكين وفي وجوب النفقة بالعقد او بالتمكين تردد اظهره بين الاصحاب وقوف الوجوب على التمكين ومن فروع التمكين ان لا تكون صغيرة يحرم وطئ مثلها سواء كان زوجها صغيرا او كبيرا ولو امكن الاستمتاع منها بمادون الوطئ لانه استمتاع نادر لا يرغب اليه في الغالب اما لو كانت كبيرة وزوجها صغيرا قال الشيخ لان نفقة لها وفيه اشكال منشأه تحقق التمكين من طرفها والاشبه وجوب الانفاق ولو كانت مريضة او رتقاء او قرناء لم تسقط النفقة لامكان الاستمتاع بمادون الوطئ قبل الاظهار والعذر فيه ولو اتفق الزوج عظيم الآلة وهي ضعيفته

مُنْعٍ مِنْ وَطْئِهَا وَلَمْ تَسْتَطِ النِّفْقَةُ وَكَانَتْ كَالرِّتْقَاءِ وَلَوْ سَافَرَتْ الزَّوْجَةُ بِإِذْنِ الزَّوْجِ لَمْ تَسْتَطِ  
نَفَقَتِهَا سِوَاءَ كَانَ فِي وَاجِبٍ أَوْ مَسْدُوبٍ أَوْ مَبَاحٍ وَكَذَا لَوْ سَافَرَتْ فِي وَاجِبٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ  
كَالْحَجِّ الْوَاجِبِ أَمَّا لَوْ سَافَرَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فِي مَسْدُوبٍ أَوْ مَبَاحٍ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا وَلَوْ صَلَّتْ  
أَوْ صَامَتْ أَوْ اعْتَكَفَتْ بِإِذْنِ إِرْفِيٍّ وَاجِبٍ وَكَذَا لَوْ سَافَرَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَمْ تَسْتَطِ نَفَقَتِهَا وَكَذَا لَوْ بَادَرَتْ  
إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ نَدْبًا لِأَنَّهُ فَسَحٌ وَلَوْ اسْتَمَرَّتْ مُخَالَفَةً لِحَقِّ النِّسَاءِ لَمْ تَسْقُطْ  
النِّفْقَةُ وَتَشْتَبِهُ الْمَعْقُودَةُ لِلْمُطَلَّاةِ الرَّجْعِيَّةِ كَمَا تَشْتَبِهُ لِلزَّوْجَةِ وَتَسْقُطُ نَفَقَةُ الْيَتَامَى وَسُكَّانِهَا  
سِوَاءَ كَانَتْ عَنْ طَلَاقٍ أَوْ فَسَخٍ نَعَمْ لَوْ كَانَتْ الْمَلَّةُ حَامِلًا لِمِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا حَتَّى تَضَعُ  
وَكَذَا السَّكْنَى وَهَلِ النِّفْقَةُ لِلْحَمْلِ أَوْ لِأَمَةِ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ هِيَ لِلْحَمْلِ وَتُظْهِرُ  
الْغَائِثَةُ فِي مَسَائِلَ مِنْهَا فِي الْحَرِّ أَنْ تَزُوجَ أُمَةً وَشَرْطُ مَوْلَاهَا رِقُّ الْوَلَدِ وَفِي الْعَبْدِ أَنْ تَزُوجَ  
أُمَةً أَوْ حُرَّةً وَشَرْطُ مَوْلَاهُ الْإِنْفِرَادُ بِرِقِّ الْوَلَدِ وَفِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَاهَا رَوَايَتَانِ أَشْبَهَهُمَا  
أَنَّهُ لَإِنْفَقَةُ لَهَا وَالْآخَرَى يَنْفَقُ عَلَيْهَا مِنْ نَصِيبٍ وَلَدَهَا وَتَثْبُتُ النِّفْقَةُ لِلزَّوْجَةِ مَسْلَمَةً  
كَانَتْ أَوْ ذِمِّيَّةً أَوْ أُمَةً **وَأَمَّا** قَدْرُ النِّفْقَةِ فَضَابِطُهُ الْقِيَامُ بِمَا تَحْتَاجُ الْمَرْأَةُ إِلَيْهِ مِنْ طَعَامٍ  
وَأَدَامٍ وَكِسْوَةٍ وَأَسْكَانٍ وَأَخْدَامٍ وَآلَةِ الْإِدْهَانِ تَبَعًا لِعَادَةِ أَمْثَالِهَا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ وَفِي  
تَقْدِيرِ الْأَطْعَامِ خِلَافٌ فَمِنْهُمْ مَنْ قَدَّرَهُ بِمَدِّ الْفَرِيعَةِ وَالرُّضِيعَةِ مِنَ الْمَوْسَرِّ وَالْمَعْسَرِ وَمِنْهُمْ  
مَنْ لَمْ يَقْدَرْهُ وَاقْتَصَرَ عَلَى سَدِّ الْخَلَّةِ وَهُوَ أَشْبَهُهُ وَيَرْجِعُ فِي الْأَخْدَامِ إِلَى عَادَتِهَا فَإِنْ كَانَتْ  
مِنْ ذَوِي الْأَخْدَامِ وَاجِبٍ وَالْأَخْدَمَتِ نَفْسَهَا وَأَنْ أُوجِبَتْ الْخِدْمَةُ فَالزَّوْجُ بِالْخِيَارَيْنِ  
الْإِنْفَاقِ عَلَى خَادِمِهَا إِنْ كَانَ لَهَا خَادِمٌ وَبَيْنَ ابْتِيَاعِ خَادِمٍ أَوْ اسْتِيجَارِهَا أَوْ الْخِدْمَةِ لَهَا  
بِنَفْسِهِ وَلَيْسَ لَهَا التَّخْيِيرُ وَلَا يُلْزِمُهُ أَكْثَرُ مِنْ خَادِمٍ وَاحِدٍ وَلَوْ كَانَتْ مِنْ ذَوِي الْحَشَمِ  
لِأَنَّ الْاِكْتِفَاءَ يَحْصُلُ بِهَا وَمِنْ لِعَادَةِ لَهَا بِالْأَخْدَامِ يَخْدُمُهَا مَعَ الْمَرْضِ نَظَرًا إِلَى الْعَرَفِ  
وَيَرْجِعُ فِي جِنْسِ الْمَادُومِ وَالْمَلْبُوسِ إِلَى عَادَةِ أَمْثَالِهَا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ وَكَذَا فِي الْمَسْكَنِ  
وَلِهَا الْمَطَالِبَةُ بِالتَّفَرُّدِ بِالْمَسْكَنِ عَنْ مِشَارِكِ غَيْرِ الزَّوْجِ وَلَا يَتَدَفَّى الْكِسْوَةُ مِنْ زِيَادَةٍ فِي الشَّنَاءِ

للتدثر كالمحشوة للينة واللحاف للنوم ويرجع في جنسه الى عادة امثال المرأة وتزاد اذا كانت من ذوى التجميل زيادة على ثياب البذات ما يتجمل به امثالها **واما** اللواحق فمسائل \* الاولى لو قالت انا اخدم نفسي ولي نفقة الخادم لم تجب اجابتها ولو بادرت بالخدمة من غير ان لم تكن لها المطالبة \* الثانية الزوجة تملك نفقة يومها مع التمكين فلم يمنعها وانقضى اليوم استقرت نفقة ذلك اليوم وكذا نفقة الايام وان لم يتدرها الحاكم ولم يحكم بها ولو دفع لها نفقة لمدة وانقضت تلك المدة ممكنة فقد ملكت النفقة ولو استغضلت منها وانقضت على نفسها من غيرها كانت ملكها ولو دفع اليها كسوة لمدة جرت العادة ببقائها اليها صم ولو اخلقتها قبل المدة لم يجب عليه بدلها ولو انقضت المدة والكسوة باقية طالبت بكسوة لما يستقبل ولو سلم اليها نفقة لمدة ثم طلقها قبل انتضاءها استعاد نفقة الزمان المتخلف الا نصيب يوم الطلاق **واما** الكسوة فله استعادتها ما لم تنتقض المدة المضروبة لها \* الثالثة اذا دخل بها واستمرت تأكل معه وتشرب على العادة لم تكن لها المطالبة بمدة مؤاكلته ولو تزوجها ولم يدخل بها وانقضت مدة لم تطالبه بنفقة لم تجب النفقة على القول بان التمكين موجب للنفقة او شرط فيها اذ لا وثوق بحصول التمكين لو طلبه \* **تفريع** على التمكين لو كان غائبا فحضرت عند احكام وبذلت التمكين لم تجب النفقة الا بعد اعلامه ووصوله اليها او وكيله وتسليمها ولو اعلم فلم يبادر ولم ينفذ وكيلها سقط عنه قدر وصوله والزم بما زاد ولو نشرت وعادت الى الطاعة لم تجب النفقة حتى يعلم وينتضي زمان يمكنه الوصول اليها او وكيله ولو ارتدت سقطت النفقة ولو غاب واسلمت عادت نفقتها عند اسلامها لان المدة سبب السقوط وقد زالت وليس كذلك الاولى لان بالنشوز خرجت من قبضه فلا تستحق النفقة الا بعودها الى قبضه \* الرابعة اذا ادعت البائن انها حامل صرفت اليها النفقة يوما فيوما فان تبين الحمل والاستعبدت ولا ينفق

على بائن غير المطلقة حامل وقال الشيخ يُنفق لان النفقة للولد **فرع** على قوله رحمه الله اذا لعنها فبانت منه وهي حامل فلان نفقة اهل الانتفاء الولد وكذا المطلقة ثم ظهر بها حمل فأنكره ولا عنها ولو اكدب نفسه بعد اللعان واستلحقة لزمه الانفاق لانهم من حقوق الولد \* الخامسة قال الشيخ رح نفقة زوجة المملوك يتعلق بوقبته ان لم يكن مكتسباً وبيعاً عنه في كل يوم بقدر ما يجب عليه وقال آخرون تجب في ذمته ولو قيل تلزم السيد لوقوع الاعتد بان له كان حسناً قال رح ولو كان مكاتباً لم تجب نفقة ولده من زوجته وتلزمه نفقة الولد من امته لانه ماله ولو تحرر منه شيء كانت نفقته في ماله بقدر ما تحرر منه \* السادسة اذا طلق الحامل رجعية فادعت ان الطلاق بعد الوضع وانكر فالقول توليها مع يمينها ويحكم عليه بالبينونة تديناله باقراره ولها النفقة استصحاباً لدوام الزوجية \* السابعة اذا كان له على زوجته دين جاز ان يقاصها يوماً فيوماً ان كانت موسرة ولا يجوز مع اعسارها لان قضاء الدين فيما يفضل من القوت ولو رضيت بذلك لم يكن له الامتناع \* الثامنة نفقة الزوجة مقدمة على الاقارب فما فضل عن قرته صرفه اليها ثم لا يدفع الى الاقارب الا ما يفضل عن واجب الزوجة لانها نفقة معاوضة وتثبت في الذمة \* **القول** في نفقة الاقارب والكلام فيمن ينفق عليه وكيفية الانفاق واللواحق تجب النفقة على الابوين والاولاد اجمالاً وفي وجوب الانفاق على آباء الابوين وامهاتهم ترد اظهره الوجوب ولا تجب النفقة على غير العمودين من الاقارب كالاخوة والاعمام والاخوال وغيرهم لكن يستحب ويتأكد في الوارث منهم ويشترط في وجوب الانفاق الفقر وهل يشترط العجز من الاكتساب الاظهر اشتراطه لان النفقة معونة على سد الخلة والمكتسب قادر فهو كالغني ولا عبرة بنقصان الخلقة ولا بنقصان الحكم مع الفقر والعجز وتجب ولو كان فاسقاً او كافراً وتسقط اذا كان مملوكاً وتجب على المولى ويشترط في النفقة القدرة فلو حصل له تدرك نايته اقتصر على نفسه فان فضل شيء

فلزوجته فان فضل فللابوين والاولاد ولا تقدير في النفقة بل الواجب قدر الكفاية من الاطعام والكسوة والسكن وما يحتاج اليه من زيادة الكسوة في الشتاء للتدفئة يقطعة ونوماً ولا يجب اعفاف من تجب النفقة له وينفق على ابيه دون اولاده لانهم اخوة المنفق وينفق على ولده واولاده لانهم اولاده ولا تقضى نفقة الاقارب لانها مواساة لسد الخلة فلا تستقر في الذمة ولو قدرها الحاكم نعم لو امره بالاستدانة عليه فاستدان وجب القضاء وتشتمل اللواحق على مسائل \* الاولى تجب نفقة الولد على ابيه ومع عدمه او فقره فعلى اب الاب وان علالته اب ولو عدمت الآباء فعلى ام الولد ومع عدمها او فقرها فعلى ابيها وامها وان علوا الاقرب فالاقرب ومع التساوي يشتركون في الانفاق \* الثانية اذا كان له ابوان وفضل له ما يكفي احدهما كانا فيه سواء وكذا لو كان ابنا وابا ولو كان له ابا وجدا او اما وجدة خص به الاقرب \* الثالثة لو كان له جد وجدة موثران فنفقته على ابيه دون جده ولو كان له ابن واب موثران كانت نفقته عليهم بالسوية \* الرابعة اذا دافع بالنفقة الواجبة اجبره الحاكم فان امتنع حبسه وان كان له مال ظاهر جاز ان يأخذ من ماله ما يصرف في النفقة وان كان له عروض او عتار او متاع جاز بيعه لان النفقة حق كالدين \* **القول** في نفقة المملوك تجب النفقة على ما يملكه الانسان من رقيق وبهيمة اما العبد والامة فمولاهما بالخيار في الانفاق عليهما من خاصة ماله او من كسبهما ولا تقدير لنفقتهم ما بل الواجب قدر الكفاية من اطعام وادام وكسوة ويرجع في جنس ذلك كله الى عادة ممالك امثال السيد من اهل بلده ولو امتنع عن الانفاق اجبر على بيعه او الانفاق ويستوي في ذلك القن والمدبر وام الولد ويجوز ان يخرج المملوك بان يضرب عليه ضريبة ويجعل الفاضل له اذا رضي فان فضل قدر كفايته وكله اليه والا كان على المولى التمام ولا يجوز ان يضرب عليه ما يتصر كسبه عنه ولا مالا يفضل معه قدر نفقته الا اذا قام بها



المولى وأما نفقة البهائم المملوكة فواجبة سواء كانت مأكولة أو لم تكن

والواجب القيام بما تحتاج إليه فإن اجتزت بالرعي والأعلفها فإن امتنع

أُجْبِرَ عَلَى بَيْعِهَا أَوْ ذَبْحِهَا إِنْ كَانَتْ تُقَصِّدُ بِالذَّبْحِ أَوِ الْإِنْفَاقِ

وإن كان لها ولد وفر عليه من لبنها قدر كفايته ولو اجتزى

بغيره من رعي أو علفٍ جاز أخذ اللبن ثم المجلد

الأول من شرائع الأحكام في بيان

مسائل الحلال

والحرام

\* \*  
\*



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## \* القسم الثالث في الايقاعات وهي احد عشر كتابا \*

### كتاب الطلاق

والنظر في الاركان والاقسام واللواحق واركانه اربعة \* الركن الاول في المطلق ويعتبر فيه شروط اربعة \* الشرط الاول البلوغ فلا اعتبار بعبارة الصبي قبل بلوغه عشرا وفيمن بلغ عشرا عاقلا وطلق للسنة رواية بالجواز فيها ضعف ولو طلق وليه لم يصح لاختصاص الطلاق بمالك البضع وتوقع زوال حجره غالبا ولو بلغ فاسد العقل طلق وليه مع مراعاة الغبطة ومنع منه قوم وهو بعيد \* الشرط الثاني العقل فلا يصح طلاق المجنون ولا السكران ولا من زال عقله باغماء او شرب مرقد لعدم القصد ولا يطلق الولي عن السكران لان زوال عذره غالب فهو كالنائم ويطلق عن المجنون ولو لم يكن له ولي طلق عنه السلطان او من نصبه للنظر في ذلك \* الشرط الثالث الاختيار فلا يصح طلاق المكره ولا يتحقق الاكراه ما لم يكمل امور ثلثة كون المكره قادرا

على فعل ما توعد به <sup>٢</sup> وغلبة الظن انه يفعل ذلك مع امتناع المكره وان يكون ما توعد به <sup>٣</sup> مضراً بالمكره في خاصه نفسه او من يجري مجرى نفسه كالاب والولد سواء كان ذلك الضرر قتلاً او جرحاً او شتماً او ضرباً او يختلف بحسب منازل المكروهين في احتمال الإهانة ولا يتحقق الاكراه مع الضرر اليسير \* الشرط الرابع القصد وهو شرط في الصحة مع اشتراط النطق بالصريح فلم ينو الطلاق لم يقع كالسأهي والنائم والغالط ولونسي ان له زوجة فقال نسائي طواق اوزوجتي طالق ثم ذكر لم يقع به فرقة ولو اوقع وقال لم اقصد الطلاق قبل منه ظاهراً ودّين بنّيته باطناً وان تأخر تفسيره ما لم تخرج من العدة لانه اخبار عن نيته وتجاوز الوكالة في الطلاق للغائب اجماعاً وللحاضر على الاصح ولو وكلها في طلاق نفسها قال الشيخ لا يصح والوجه الجواز \* **تفريع** على الجواز لو قال طَلَّقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا فَطَلَّقَتْ واحدة قيل يبطل وقيل يقع واحدة وكذا لو قال طَلَّقِي واحدة فَطَلَّقَتْ ثَلَاثًا قيل يبطل وقيل يقع واحدة وهو أشبه \* **الركن الثاني** في المطلقة وشروطها خمسة \* الشرط الاول ان تكون زوجة فلو طلق الموطوءة بالملك لم يكن له حكم وكذا لو طلق اجنبية وان تزوّجها وكذا الوعلق الطلاق بالتزويج لم يصح سواء عين الزوجة كقوله ان تزوجت فلانة فهي طالق او اطلق كقوله كل من تزوّجها \* الشرط الثاني ان يكون العقد دائماً فلا يقع الطلاق بالامه المحلّة ولا المستمتع بها ولو كانت حرة \* الشرط الثالث ان تكون طاهرة من الحيض والنفاس ويعتبر هذا في المدخول بها الحائل الحاضر زوجها لا الغائب عنها مدة يعلم انتقالها من القرب الذي وطئها فيه الى آخر فلو طلقها وهما في بلد واحد او غائبا دون المدة المعتبرة وكانت حائضاً او نفساء كان الطلاق باطلاً علم بذلك او لم يعلم اما لو انقضى من غيبته ما يعلم انتقالها فيه من طهر الى آخر ثم طلق صح ولو اتفق في الحيض وكذا لو خرج في طهر لم يقربها فيه جاز طلاقها مطلقاً وكذا الوطلق التي لم يدخل بها وهي حائض كان جائزاً ومن فقهاً ثمان من قدر المدة التي

يسوغ معها الطلاق الغائب بشهر عملاً برواية يعضدها الغالب في الحيض ومنهم من قدرها بثلاثة أشهر عملاً برواية جميل عن ابي عبد الله عليه السلام والمحصل ما ذكرناه ولو زاد عن الامد المذكور ولو كان حاضراً وهو لا يصل اليها بحيث يعلم حيضها فهو بمنزلة الغائب \* الشرط الرابع ان تكون مستبرأة فلو طلقها في طهر واقعها فيه لم يقع طلاقه ويسقط اعتبار ذلك في اليائسة وفيمن لم تبلغ الحيض وفي الحامل والمستبرأة بشرط ان يمضي عليها ثلثة اشهر لم تر دماً معتزلاً لها ولو طلق المستبرأة قبل مضي ثلثة الاشهر من حين المواقعة لم يقع الطلاق \* الشرط الخامس تعيين المطلقة وهو ان يقول فلانة طالق او يشير اليها بما يرفع الاحتمال فلو كان له واحدة فقال زوجتي طالق صح لعدم الاحتمال ولو كان له زوجتان او زوجات فقال زوجتي طالق فان نوى معينة صح ويُقبل تفسيره وان لم ينو قيل يبطل الطلاق لعدم التعيين وقيل يصح ويستخرج بالقرعة وهو اشبه ولو قال هذه طالق او هذه قال الشيخ رح يعين للطلاق من شاء وربما قيل بالبطلان لعدم التعيين ولو قال هذه طالق او هذه وهذه طَلَّقَتِ الثالثة ويعين من شاء الاولى او الثانية ولومات استخرجت واحدة بالقرعة وربما قيل بالاحتمال في الاولى والاخيرتين جميعاً فيكون له ان يعين للطلاق الاولى او الاخيرتين معاً والاشكال في الكل ينشأ من عدم تعيين المطلقة ولو نظر الى زوجته واجنبية فقال احديكما طالق ثم قال اردت الاجنبية قيل ولو كان له زوجة وجارة كل واحدة منهما سعدى فقال سعدى طالق ثم قال اردت الجارة لم تقبل لان احديكما يصلح لهما وايقاع الطلاق على الاسم يُصَرَّف الى الزوجة وفي الفرق نظروا لوطن اجنبية زوجته فقال انت طالق لم تُطَلِّقِ زوجته لانه قصد المخاطبة ولو كان له زوجتان زينب وعمرة فقال يا زينب فقالت عمرة لبيك فقال انت طالق طَلَّقَتِ المنوية ولو قصد المجيبة ظناً انها زينب قال الشيخ تطلق زينب وفيه اشكال لانه وجه الطلاق الى المجيبة لظنّها زينب فلم تُطَلِّقِ المجيبة لعدم القصد ولا زينب لتوجه

الخطاب الى غيرها \* **الركن الثالث** في الصيغة والاصل ان النكاح عصمة مستفادة من الشرع لا تقبل التغايل فيبقى رفعها على مريض الاذن فالصيغة المتلثة لازالة قيد النكاح انت طالق او فلانة او هذه وما شاكلها من الالفاظ الدالة على تعيين المطلقة فلو قال انت الطلاق او طلاق او من المطلقات لم يكن شيئاً ولو نوى به الطلاق وكذا لو قال مطلقة وقال الشيخ الاقوى انه يقع اذا نوى الطلاق وهو بعيد عن شبه الانشاء ولو قال طَلَّتُ فلانة قال لا يقع وفيه اشكال ينشأ من وقوعه عند سؤاله هل طَلَّتِ ام رَأَتْكَ فيقول نعم ولا يقع الطلاق بالكتابة ولا بغير العربية مع القدرة على التلفظ باللفظة المخصوصة ولا بالاشارة الا مع العجز عن النطق ويقع طلاق الاخرس بالاشارة الدالة وفي رواية يُلْفَى عليها التنازع فيكون ذلك طلاقاً وهي شاذة ولا يقع الطلاق بالكتابة من الحاضر وهو قادر على التلفظ نعم لو عجز عن النطق فكتب نوايا به الطلاق صح وقيل يقع بالكتابة اذا كان غائباً عن الزوجة وليس بمعتمد ولو قال خَلِيَّةٌ اَوْ بَرِيَّةٌ اَوْ حَبْلِكَ عَلَى فَارِيكَ اَوْ الْحَقِّيِّ بِاهْلِكَ اَوْ بَائِنٌ اَوْ حَرَامٌ اَوْ بَتَّةٌ اَوْ بَتْلَةٌ لم يكن شيئاً نوى الطلاق او لم ينو ولو قال اَعْتَدِي ونوى به الطلاق قيل يصح وهي رواية الحلبي ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام ومنعه كثير وهو الاشبه ولو خيرها وقصد الطلاق فان اختارته او سكنت ولو لحظت فلا حكم وان اختارت نفسها في الحال قيل تقع الفرقة بانه وقيل تقع رجعية وقيل لاحكم له وعليه الاكثر ولو قيل هل طَلَّتِ فلانة فتال نعم وقع الطلاق ولو قيل هل فارقت او خَلَّيْتَ اَوْ ابْنْتَ فقال نعم لم يكن شيئاً ويشترط في الصيغة تجريدتها عن الشرط والصفة في قول مشهور لم اتف فيه على مخالف مناول وفسر المطلقة باننتين او ثلث قيل يبطل الطلاق وقيل تقع واحدة بقوله طالق ويلغو التفسير وهو اشهر الروايتين ولو كان المطلق مخالفاً يعتد التلث لزمته ولو قال انت طالق للسنة صح اذا كانت طاهرة وكذا لو قال للبدعة ولو قيل لا يقع كان حسناً ان البدعي لا يقع عندنا والآخر

غير مراد \* **تفريع** اذا قال انت طالق في هذه الساعة ان كان الطلاق يقع بك قال الشيخ رح لا يصح لتعليقه على الشرط وهو حق ان كان المطلق لا يعلم اما لو كان يعلمها على الوصف الذي يتبع معه الطلاق ينبغي القول بالصحة لان ذلك ليس بشرط بل اشبه بالوصف وان كان بلفظ الشرط ولو قال انت طالق اعدل طلاق او اكمله او احسنه او اقبحه او احسنه واتبعه صح ولم تضر الضمان وكذا الوقال ملائكة او ملا الدنيا ولو قال لرضاء فلان فان عني الشرط بطل وان عني الغرض لم يبطل وكذا لو قال ان دخلت الدار بكسر الهمزة لم يصح ولو فتحها صح ان عرف الفرق فقصد ولو قال انا منك طالق لم يصح لانه ليس محلاً للطلاق ولو قال انت طالق نصف طلقة او ربع طلقة او سدس طلقة لم يقع لانه لم يقصد الطلقة ولو قال انت طالق ثم قال اردت ان اقول انت طاهر قبل منه طاهر او دين في الباطن بنيت ولو قال يدك طالق او رجلك لم يقع وكذا لو قال رأسك او صدرك او وجهك وكذا الوقال ثلثك او نصفك او ثلثاك ولو قال انت طالق قبل طلقة او بعدها او قبلها او معها لم يقع شيء سواء كانت مدخولاً بها او لم تكن ولو قيل يتبع طلقة واحدة بقوله طالق مع طلقة او بعدها او عليها ولا يقع لو قال قبلها طلقة او بعد طلقة كان حسناً ولو قال طالق نصفي طلقة او ثلثة اثلاث طلقة قال الشيخ لا يقع ولو قيل يقع بقوله انت طالق وتلغو الضمان ان ليست رافعة للقصد كان حسناً ولا كذا الوقال نصف طلقتين \* **فرع** قال الشيخ رح اذا قال لاربع اوقعت بينكن اربع طلقات وقع بكل واحدة طلقة وفيه اشكال لانه اطراح للصيغة المشترطة ولو قال انت طالق ثلثا الاثلاث صحت واحدة ان نوى بالاول الطلاق وبطل الاستثناء ولو قال طالق غير طالق فان نوى الرجعة صح لان انكار الطلاق رجعة وان اراد النقص حكم بالطلقة ولو قال طلقة الاطلقة لغا الاستثناء وحكم بالطلقة بقوله طالق ولو قال زينب طالق ثم قال اردت عمرة وهما زوجتان قبل ولو قال زينب طالق بل عمرة طلقتا جميعاً لان كل واحدة منهما مقصودة

في وقت التلفظ باسمها وفيه اشكال ينشأ من اعتبار النطق بالصيغة **الركن الرابع**  
 في الأشهاد ولا بد من حضور شاهدين يسمعان الانشاء سواء قال لهما اشهدا او لم يقل  
 وسماعهما التلفظ شرط في صحة الطلاق حتى لو تجرد عن الشهادة لم يقع ولو كملت  
 شروطه الآخر وكذا لا يقع بشاهد واحد ولو كان عدلا ولا بشهادة فاسقين بل لا بد من  
 حضور شاهدين ظاهرهما العدالة ومن فقهاء من اقتصر على اعتبار الاسلام فيهما  
 والاول اظهر ولو شهد احدهما بالانشاء ثم شهد الآخر به بانفراده لم يقع الطلاق اما  
 لو شهدا بالاتفاق لم يشترط الاجتماع ولو شهد احدهما بالانشاء والاخر بالاتفاق لم يقبل  
 ولا تقبل شهادة النساء في الطلاق لامنفردات ولا منضمات الى الرجال ولو طلق  
 ولم يشهد ثم اشهد كان الاول لغوا ووقع حين الاشهاد اذا اتى باللفظ المعتبر في الانشاء \*  
**النظر الثاني** في اقسام الطلاق ولفظه يقع على البدعة والسنة فالبدعة ثلث طلاق  
 الحائض بعد الدخول مع حضور الزوج معها ومع غيبته دون المدة المشترطة وكذا  
 النفساء او في طهر قريبها فيه وطلاق الثلث من غير رجعة بينها والكل عندنا باطل لا يقع  
 معه الطلاق والسنة تنقسم اقساما ثلثة بائن ورجعي وطلاق العدة والبائن ما لا يصح  
 للزوج معه الرجعة وهو ستة طلاق التي لم يدخل بها واليايسة ومن لم تبلغ المحيض  
 والمختلعة والمباراة ما لم ترجعا في البذل والمطلقة ثلثا بينها رجعتان والرجعي هو الذي  
 للمطابق مراجعتها فيه سواء راجع او لم يراجع واما طلاق العدة فهو ان يطلق على  
 الشرائط ثم يراجعها قبل خروجها من عدتها ويواقعها ثم يطلقها في غير طهر المواقعة ثم  
 يراجعها ويواقعها ثم يطلقها في طهر آخر فانها تحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره فان  
 نكحت وخلت ثم تزوجها فاعتمد ما اعتمد أولا حرمت في الثالثة حتى تنكح غيره  
 فان نكحت ثم خلعت فنكحها ثم فعل كالاول حرمت في التاسعة تحريما مؤبدا ولا ينفع  
 الطلاق للعدة ما لم يطأها بعد المراجعة ولو طلقها قبل المواقعة صح ولم يكن للعدة وكل



امرأة استكملت الطلاق ثلثا حرمت حتى تنكح زوجها غير المطلق سواء كانت مدخلاً بها  
اولم يكن راجعها او تركها **مسائل ست \* الاولى** اذا طلق فخرجت من العدة  
ثم نكحها مستأنفا ثم طلقها وتركها حتى قضت العدة ثم استأنف نكاحها ثم طلقها ثالثة  
حرمت عليه حتى تنكح زوجها غيره فاذا فارقتها واعتدت جازله مراجعتها ولا تحرم هذه  
في التاسعة ولا تهدم عدتها تحريمها في الثالثة \* **الثانية** اذا طلق الحامل وراجعها جاز  
ان يطأها ويطلقها ثانية للعدة اجماعاً وقيل لا يجوز للسنة والجواز شبهه \* **الثالثة** اذا طلق  
الحائل ثم راجعها فان واقعها وطلقها في طهر آخر صح اجماعاً وان طلقها في طهر آخر من  
غير موافقة فيه روايتان احدهما لا يقع الثاني اصلاً والاخرى يقع وهو الاصح ثم لو راجع  
وطلقها ثانياً في طهر آخر حرمت عليه ومن فقهاً ثلثاً من حمل الجواز على طلاق  
السنة والمنع على طلاق العدة وهو تحكّم وكذا لو اوقع الطلاق بعد المراجعة وقبل  
الموافقة في الطهر الاول فيه روايتان ايضاً لكن هنا الاولى تفريق الطلقات على  
الاطهار ان لم يقع وطيم اموال وطيم لم يجز الطلاق الا في طهر ثان اذا كانت المطلقة ممن  
يشترط فيها الاستبراء \* **الرابعة** لو شك المطلق في ايقاع الطلاق لم يلزمه الطلاق لرفع الشك  
وان النكاح باقياً \* **الخامسة** اذا طلق غائباً ثم حضر ودخل بالزوجة ثم ادعى الطلاق  
لم تقبل دعواه ولا بينة تنزيلاً لتصرف المسلم على المشروع فكأنه يكذب بينة ولو كان  
اولد احق به الولد \* **السادسة** اذا طلق الغائب واراد العقد على رابعة او على اخت الزوجة  
صبرت تسعة اشهر لاحتمال كونها حاملاً وربما قيل سنة احتياطاً نظراً الى حمل المستبرأة  
ولو كان يعلم خلوها من الحمل كفاه ثلثة اقرء وثلاثة اشهر \* **النظر الثالث** في اللواحق وفيه  
مقاصد \* **المتصد الاول** في طلاق المريض يكره للمريض ان يطلق ولو طلق صح وهو يرث  
زوجته مادامت في العدة الرجعية ولا يرثها في البائن ولا بعد العدة وترثه هي سواء كان  
طلاقاً بائناً او رجعياً ما بين الطلاق وبين سنة ما لم تتزوج او يبرأ من مرضه الذي طلقها

فيه فلو برأ ثم مرض ثم مات لم ترثه إلا في العدة الرجعية ولو قال طَلَّقْتُ في الصحة ثلثا قبل ولم ترثه والوجه انه لا يقبل بالنسبة اليها ولو قذفها وهو مريض فلا عنها وبانت باللعان لم ترثه لاختصاص الحكم بالطلاق وهل التوريث لمكان التهمة قيل نعم والوجه تعلق الحكم بالطلاق في المرض لا باعتبار التهمة وفي ثبوت الارث مع سؤالها الطلاق تردد اشبه انه لا ارث وكذا لو خالعت او باءته \* **فروع** \* الاول لو طلق الامة مريضا طلاقا رجعيا فاعتقت في العدة ومات في مرضه ورثته في العدة ولم ترثه بعدها لانتهاء التهمة وقت الطلاق ولو قيل ترثه كان حسنا ولو طلقها بالثمة كذلك وقيل لا ترث لانه طلقها في حال لم يكن لها اهلية الارث وكذا لو طلقها كإمامة ثم اسلمت \* الثاني اذا ادعت المطلقة ان الميت طلقها في المرض وانكر الارث وزعم ان الطلاق في الصحة فالقول قوله لتساوي الاحتمالين وكون الاصل عدم الارث الا مع تحقق السبب \* الثالث لو طلق اربعاني مرضه وتزوج اربعاء ودخل بهن ثم مات فيه كان الربع بينهما بالسدية ولو كان له واد تساوين في الثمن \* المقصد الثاني فيما يزول به تحريم الثلث اذا وقعت الثلث على الوجه المشروط حرمت المطلقة حتى تنكح زوجا غيرا مطلقا ويعتبر في زوال التحريم شروط اربعة ان يكون الزوج بالغاً وفي المراهق تردد اشبه انه لا يحلل وان يطأها في القبل وطناً موجبا للغسل وان يكون ذلك بالعقد لا بالملك ولا الاباحة وان يكون العقد دائماً لامتعة ومع استكمال الشرائط يزول تحريم الثلث وهل يهدم مادون الثلث فيه روايتان اشهرهما انه يهدم فلو طلق مرة فتزوجت المطلقة ثم تزوج بها الاول بقيت معه على ثلث مستأنفات وبطل حكم السابقة ولو طلق الذمية ثلثا فتزوجت بعد العدة ذمياً ثم بانث منه واسلمت حل الاول نكاحها بعقد مستأنف وكذلك مشرك والامة اذا طلقت مرتين حرمت حتى تنكح زوجا غيره سواء كانت تحت حر أو عبد ولا تحل للاول بوطئ الاولى وكذلك لا تحل لوملكها المطلق لسبق التحريم على

الملك ولو طلقها مرة ثم أعتقت ثم تزوجها او راجعها بقيت معه على واحدة استصحابا للحال الاولى فلو طلقها حرمت عليه حتى يحللها زوج والخصي يحلل المطلقة ثلثا اذا وطئ وحصلت فيه الشرائط وفي رواية لا يحلل ولو وطئ الفحل قبل فاكسل حلت للاول لتحقق المدة منهما ولو تزوجها المحلل فارد فوطئها في الردة لم تحل لانفساخ عقده بالردة \* **فروع** \* الاول لو انقضت مدة فادعت انها تزوجت وفارقها وقضت العدة وكان ذلك ممكنا في تلك المدة قيل يغيب لان في جملة ذلك ما لا يعلم الا منها كالوطئ وفي رواية اذا كانت ثقة صدقت \* الثاني اذا دخل المحلل فادعت الاصابة فان صدقتها حلت للاول وان كذبها قيل يعمل الاول بما يغلب على ظنه من صدقها او صدق المحلل ولو قيل يعمل بقولها على كل حال كان حسنا لتعذراقامة البينة بما تدعيه \* الثالث لو وطئها محرما كالوطئ في الاحرام او في الصوم الواجب قيل لا تحل لانه منهي عنه فلم يكن مرادا للشارع وقيل تحل لتحقيق النكاح المستند الى العقد الصحيح \* المقصد الثالث في الرجعة تصح المراجعة نطقا كقوله راجعتك وفعلا كالوطئ ولو قبل او لامس بشهوة كان ذلك رجعة ولم يفتقر استباحته الى تقدم الرجعة لانها زوجته ولو انكر الطلاق كان ذلك رجعة لانه يتضمن التمسك بالزوجية ولا يجب الاشهاد في الرجعة بل يستحب ولو قال راجعتك اذا شئت او ان شئت لم تقع ولو قالت شئت وفيه تردد ولو طلقها رجعية فارتدت فراجع لم يصح كما لا يصح ابتداء الزوجية وفيه تردد ينشأ من كون الرجعية زوجة ولو اسلمت بعد ذلك استأنف الرجعة ولو كان عنده ذمية فطلقها رجعيا ثم راجعها في العدة قيل لا يجوز لان الرجعة كالعقد المستأنف والوجه الجواز لانها لم تخرج عن زوجيته فهي كالمستدامة ولو طلق وراجع فانكرت الدخول بها او لا وزعمت انه لا عدة عليها ولا رجعة وادعى هو الدخول كان القول قولها مع يمينها لانها تدعى الظاهر ورجعة الاخرس بالاشارة الدالة على المراجعة

وقيل يأخذ القناع عن رأسها وهو شاذ وإذا ادّعت انقضاء العدة بالحيض في زمان  
محتمل فانكر فالقول قولها مع يمينها ولو ادّعت انقضاءها بالاشهر لم يقبل وكان  
القول قول الزوج لانه اختلاف في زمان ايقاع الطلاق ولو ادّعت الزوج الانقضاء  
فالقول قولها لان الاصل بقاء الزوجية أولاً ولو كانت حاملاً فادّعت الوضع قبل قولها  
ولم تُكَلَّف احضار الولد ولو ادّعت الحمل فانكر الزوج واحضرت ولداً فانكر ولادتها له  
فالقول قوله لامكان اقامة البينة بالولادة ولو ادّعت انقضاء العدة فادّعت الرجعة قبل  
ذلك فالقول قول المرأة ولو راجعها فادّعت بعد الرجعة انقضاء العدة فالقول قول الزوج  
ان الاصل صحة الرجعة ولو ادّعت انه راجع زوجته الامة في العدة فصدقته فانكر المولى  
وادّعت خروجها قبل الرجعة فالقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين لتعلق حق  
النكاح بالزوجين وفيه تردد \* المتصد الرابع في جواز استعمال الحيل يجوز التوصل  
بالحيل المباحة دون المحرمة في اسقاط مال الولا الحيلة لثبت ولو توصل بالمحرمة اثم وتمت  
الحيلة فلوان امرأة حملت ولدها على الزنا بامرأة لتمنع اياه من العقد عليها او بامة  
يريد ان يتسرى بها فقد فعلت حراماً وحرمت الموطوعة على قول من ينشر الحرمة  
بالزنا اما لو توصل بالمحلل كما لو سبق الولد الى العقد عليها في صورة الفرض لم يأتهم  
ولو ادّعت عليه دين قد برئ منه باسقاط او تسليم فخشي من دعوى الاسقاط ان  
ينقلب اليمين الى المدعى لعدم البينة فانكر الاستدانة وحلف جاز بشرط ان يورى  
ما يخرج من الكذب وكذا لو خشي الحبس بدين يدّعي عليه فانكر والنية ابدائية  
المدعى اذا كان محققاً ونية الخالف اذا كان مظلوماً في الدعوى ولو اكرهه على اليمين  
انه لا يفعل شيئاً محلاً لحلف ونوى ما يخرج به من الحنث جاز مثل ان يورى انه  
لا يفعله بالشام او بخراسان او بالسما او تحت الارض ولو اجبر على الطلاق كرهاً  
فقال زوجتي طالق ونوى طلاقاً سالفاً او قال نسائي طواق وعنى نساء الاقارب جاز

ولو أكره على اليمين انه لم يفعل فقال ما فعلت كذا وجعل ما موصولة لانافية صح  
ولو اضطر الى الاجابة بنعم فقال نعم وعنى الابل او قال نعم وعنى نعم البرقة صدأ  
للتخليص لم يأنم وكذا لو حلف ما اخذ جملاً ولا ثوراً ولا عنزاً وعنى بالجمل السحاب  
وبالثور القطعة الكبيرة من الاقط وبالعنز الاكمة لم يحنث ولو اتهم غيره في فعل فحلف  
ليصدقته فطريق التخلص ان يقول فعلت ما فعلت فاحدهما صدق ولو حلف ليخبرته  
ما في الرمانة من حبة فالخرج ان يعد العدد الممكن فيها فذلك وامثاله سائغ \*  
المقصد الخامس في العدد والنظر في ذلك يستدعي فصلاً \* **الفصل الاول** لاعددة  
على من لم يدخل بها سواء بانث بطلاق او فسخ عدا المتوفى عنها زوجها فان العدة تجب  
مع الوفاة ولو لم يدخل والدخول يتحقق بايلاج الحشفة وان لم ينزل ولو كان مقطوع  
الانثيين لتحقق الدخول بالوطي اما لو كان مقطوع الذكر سليم الانثيين قيل تجب  
العدة لامكان الحمل بالمساحقة وفيه تردد لان العدة مترتب على الوطي نعم لو ظهر حمل  
اعتدت منه بوضعه لامكان الانزال ولا تجب العدة بالخلوة منفردة عن الوطي على الاشهر  
واو خلائم اختلافاً في الاصابة بالقول قوله مع يمينه \* **الفصل الثاني** في ذات الاقراء  
وهي مستقيمة الحيض وهذه تعتد بثلاثة اقراء وهي الاطهار على اشهر الروايتين اذا كانت  
حررة سواء كانت تحت حر او عبد ولو طلقها وحاضت بعد الطلاق بلحظة احتسب تلك  
الحظة قرء ثم اكملت قرئين آخرين فاذا رأت الدم الثالث فقد قضت العدة هذا ان كانت  
عادتها مستقرة بالزمان وان اختلفت صبرت الى انقضاء اقل الحيض اخذاً بالاحتياط  
واقبل زمان تنتضي به العدة ستة وعشرون يوماً ولحظتان لكن الاخيرة ليست من  
العدة وانما هي دلالة على الخروج منها وقال الشيخ رح هي من العدة لان الحكم بانتضاء  
العدة موقوف على تحققها والاول احق ولو طلقها في الحيض لم يقع ولو وقع في الطهر ثم  
حاضت مع انتهاء التلغظ بحيث لم يحصل زمان يتخلل الطلاق والحيض صح الطلاق

لوقوعه في الطهر المعتبر ولم يعتد بذلك الطهر لانه لم يتعقب الطلاق ويفتقر الى ثلثة اتراء  
مستأنفة بعد الحيض \* **فرع** لو اختلفا فقالت كان قد بقي من الطهر جزء بعد الطلاق  
وانكر فالقول قولها لانها ابصر بذلك والمرجع في الطهر والحيض اليها \* **الفصل الثالث**  
في ذات الشهر التي لا تحيض وهي في سن من تحيض تعتد من الطلاق والفسخ مع  
الدخول بثلثة اشهر اذا كانت حرة وفي الياسة والتي لم تبلغ روايتان احدهما انهما  
تعتدان بثلثة اشهر والاخرى لاعدة عليهما وهو الاشهر وحدث الياس ان تبلغ خمسين  
سنة وقيل في القرشية والنبطية ستين سنة ولو كان مثلها تحيض اعتدت بثلثة اشهر  
اجمعا وهذا تراعى الشهور والحيض فان سبقت الاطهار فقد خرجت العدة وكذا ان  
سبقت الشهور اما لو رأت في الثالث حيضا وتأخرت الثانية او الثالثة صبرت تسعة  
اشهر لاحتمال الحمل ثم اعتدت بذلك بثلثة اشهر وهي الاول عدة وفي رواية عمار تصبر  
سنة ثم تعتد بثلثة اشهر ونزلها الشيخ في النهاية على احتباس الدم الثالث وهو تحكم  
ولو رأت الدم مرة ثم بلغت الياس اكملت العدة بشهرين ولو استمر بالمعتدة الدم  
مشتبها رجعت الى عادتها في زمان الاستقامة واعتدت به ولو لم تكن لها عادة اعتبرت  
صفة الدم واعتدت بثلثة اتراء ولو اشتبه رجعت الى عادة نساءها ولو اختلفن اعتدت  
بالاشهر ولو كانت لا تحيض الا في ستة اشهر او خمسة اعتدت بالاشهر ومتى طلقت في  
اول الهلال اعتدت بثلثة اشهر اهله ولو طأقت في اثنا عشر اعتدت بهلالين واخذت من  
الثالث بقدر الغائت من الشهر الاول وقيل تكملة ثلثين وهو اشبه \* **تفريع** لو ارتابت  
بالحمل بعد انتضاء العدة والنكاح لم يبطل وكذا لو حدثت الرية بعد العدة وقبل  
النكاح اما لو ارتابت بعد قبل انتضاء العدة لم تنكح ولو انقضت العدة ولو قيل بالجواز  
ما لم يتيقن كان حسنا وعلى التقديرات لو طهر حمل بطل النكاح الثاني لتحقيق وقوعه  
في العدة \* **الفصل الرابع** في الحامل وهي تعتد في الطلاق بوضعه ولو بعد الطلاق

بلا فصل سواء كان تاما او غير تام ولو كان علقه بعد ان يتحقق انه حمل ولا عبرة بما يشك فيه ولو طلّقت فادّعت الحمل صبر عليها اقصى الحمل وهو تسعة اشهر ثم لا تقبل دعواها وفي رواية سنة وليست مشهورة ولو كان حملها باثنين بانّت بالاول ولم تنكح الاّ بعد وضع الاخير والاشبه انها لا تبين الاّ بوضع الجميع ولو طلّق الحامل طلاقا رجعيّا ثم مات في العدة استأنفت عدّة الوفاة ولو كانت بائنا اقتصرت على اتمام عدّة الطلاق \* **فروع** \* الاول لو حملت من زنا ثم طلقها الزوج اعتدت بالاشهر لا بالوضع ولو وطئت بشبهة ولحق الولد بالوطء لبعده الزوج عنها ثم طلقها الزوج اعتدت بالوضع من الوطء ثم استأنفت عدّة الطلاق بعد الوضع \* الثاني اذا اتفق الزوجان في زمان الطلاق واختلفا في زمان الوضع كان القول قولها لانه اختلاف في الولادة وهي فعلها ولو اتفقا في زمان الوضع واختلفا في زمان الطلاق فالقول قوله لانه اختلاف في فعله وفي المسئلتين اشكال لان الاصل عدم الطلاق وعدم الوضع فالقول قول من ينكرهما \* الثالث لو اقرت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد لسنة اشهر فصاعدا منذ طلقها قيل لا يلحق والاشبه التحاقه ما لم يتجاوز اقصى الحمل \* **الفصل الخامس في عدّة الوفاة** تعدّ الحرّة المنكوحة بالعقد الصحيح اربعة اشهر وعشرا اذا كانت حائلا صغيرة كانت او كبيرة بالغّا كان زوجها او لم يكن دخل بها او لم يدخل وتبين بغروب الشمس من اليوم العاشر لانه نهاية اليوم ولو كانت حاملا اعتدت بابعد الاجلين فلو وضعت قبل استكمال اربعة الاشهر وعشرة ايام صبرت الى انقضائها ويلزم المتوفى عنها الحدا وهو ترك ما فيه زينة من الثياب والادّهان المقصود بهما الزينة والتطيّب ولا بأس بالشوب الاسود والارزق لبعده عن شبهة الزينة وتستوي في ذلك الصغيرة والكبيرة والمسلمة والذميّة وفي الامّة تردد اظهره انه لا حدّ ادّ عليها ولا يلزم الحدا المطلقة بانّ كانت ارجعية ولو وطئت المرأة بعقد الشبهة ثم مات اعتدت عدّة الطلاق

حائلاً كانت او حاملاً وكان الحكم للوطى لالاعتدال ان ليست زوجة \* **تفريع** لو كان له اكثر من زوجة فطلق واحدة لابعينها فان قلنا التعيين شرط فلا طلاق وان لم نشترطه ومات قبل التعيين فعلى كل واحدة الاعتدال بعدة الوفاة تغليباً للجانب الاحتياطى دخل بهن اولم يدخل ولو كن حوامل اعتدن بابعد الاجلين وكذا لو طلق احدهن باثنا ومات قبل التعيين فعلى كل واحدة الاعتدال بعدة الوفاة ولو عين قبل الموت انصرف الى المعينة وتعتد من حين الطلاق لامن حين الوفاة ولو كان رجعيّاً اعتدت عدة الوفاة من حين الوفاة والمنقود ان عرف خبره وانفق على زوجته ولية فلا خيار لها ولو جهل خبره ولم يكن من ينفق عليها فان صبرت فلا بحث وان رفعت امرها الى الحاكم اجابا اربع سنين وفحص عنه فان عرف خبره صبرت وعلى الامام ان ينفق عليها من بيت المال وان لم يعرف خبره امرها بالاعتدال عدة الوفاة ثم تحلل المازواج ولو جاء زوجها وقد خرجت من العدة ونكحت فلا سبيل له عليها ولو جاء وهي في العدة فهو املك بها وان خرجت من العدة ولم تتزوج فيه روايتان اشهرهما انه لا سبيل عليها \* **فروع** \* **الاول** لو نكحت بعد العدة ثم بان موت الزوج كان العقد الثانى صحيحاً ولا عدة سواء كان موته قبل العدة او معها او بعدها لان عقد الاول سقط اعتباراً في نظر الشرع فلا حكم لموته كما لا حكم لحيوته \* **الثاني** لانقضاء على الغائب في زمان العدة ولو حضر قبل انقضائها نظراً الى حكم الحاكم بالفرقة وفيه تردد \* **الثالث** لو طلقها الزوج او طاهر وانفق في زمان العدة صح لان العصمة باقية ولو انفق بعد العدة لم يقع لانقطاع العصمة \* **الرابع** اذا اتت بولد بعد مضي ستة اشهر من دخول الثاني لحق به ولو ادعاه الاول وذكر انه وطئها سرّاً لم يلتفت الى دعواه وقال الشيخ يقرع بينهما وهو بعيد \* **الخامس** لا يرثها الزوج لو ماتت بعد العدة وكذا الاثره والتردد لو ماتت **احدهما** في العدة والاشبه الارث \* **الفصل السادس** في عدد الاماء والاستبراء عدة الامه في الطلاق مع الدخول **قوله** ان



وعما طهران وقيل حيضتان والاول اشهر وقل زمان تنقضي به عدتها ثلثة عشر  
يوما ولحظتان والبحث في اللحظة الثانية كما في الحرّة وان كانت لا تحيض وهي في سنّ  
منّ تحيض اعتدت بشهر ونصف سراء كانت تحت حرّ او عبد ولو اعتقت ثم طلّقت  
عدتها عدّة الحرّة وكذا لو طلّقت طلاقا رجعيا ثم اعتقت في العدة اكملت عدّة الحرّة  
ولو كانت بائنا تمت عدّة الامة وعدّة الذميمة كالحرّة في الطلاق والوفاء وفي رواية تعدد  
مدّة الامة وهي شاذة وعدّة الامة من الوفاء شهران وخمسة ايام ولو كانت حاملا اعتدت  
بابعد الاجلين ولو كانت امّ ولد لمولاه كانت عدتها اربعة اشهر وعشرا ولو طلقها الزوج  
رجعية ثم مات وهي في العدة استأنفت عدّة الحرّة ولو لم تكن امّ ولد استأنفت للوفاء  
عدّة الامة ولو كان الطلاق بائنا تمت عدّة الطلاق حسب ولو مات زوج الامة ثم اعتقت  
اتمت عدّة الحرّة تغليباً بجانب الحرّية ولو كان المولى يطأها ثم دبّرها اعتدت بعد وفاته  
باربعة اشهر وعشرة ايام ولو اعتقها في حيوته اعتدت بثلاثة اقراء وكل من يجب استبرأؤها  
اذا ملكت بالبيع يجب استبرأؤها لو ملكت بغيره من استغنام او صلح او ميراث  
او غير ذلك ومن يسقط استبرأؤها هناك يسقط في الاقسام الأخر ولو كان لانسان زوجة  
فابتاعها بطل نكاحه وحلّ وطئها من غير استبراء ولو ابتاع المملوك امة واستبرأها  
كفى ذلك في حق المولى لو اراد وطئها واذا كاتب الانسان امته حرّم عليه وطئها فان  
انفسخت الكتابة حلّت ولا يجب الاستبراء وكذا لو ارتد المولى او المملوكة ثم عاد المرتد  
لم يجب الاستبراء ولو طلّقت الامة بعد الدخول لم يجز للمولى الوطئ الا بعد الاعتداد  
ويكفي العدة من الاستبراء ولو ابتاع حريّة فاستبرأها فاسامت لم يجب استبراء ثانٍ  
وكذا لو ابتاعها واستبرأها محرّماً بالحمى كفى ذلك في استحلال وطئها اذا احلّ \*

**الفصل السابع في اللواحق وفيه مسائل \* المسئلة الاولى** لا يجوز لمن طلق رجعيّا  
ان يُخرج الزوجة من بيته الا ان تأني بفاحشة وهي ان تفعل ما يجب به الحد فتُخرج

لأعانتته وادنى ما تخرج له ان تؤذي أهله ويحرم عليها الخروج ما لم تضطروا واضطرت  
الى الخروج خرجت بعد انتصاف الليل وعادت قبل الفجر ولا تخرج في حجة مندوبة  
الآبانه وتخرج في الواجب وان لم يأذن وكذا فيما تضطر اليه ولا وصلة لها إلا بالخروج  
وتخرج في العدة البائنة اين شاءت \* **المسئلة الثانية** نفقة الرجعية لازمة في زمان العدة  
وكسوتها ومسكنها يوماً فيوماً مسلمة كانت اذمية اما الامه فان ارسلها مولاه ليلاً ونهاراً  
فلها النفقة والسكنى لوجود التمكين التام ولو منعها ليلاً او نهاراً لانا نفقة لعدم التمكين  
ولان نفقة للبائن ولا سكنى الا ان تكون حاملاً لها النفقة والسكنى حتى تضع وتثبت  
العدة مع الوطى بالشبهة وهل تثبت النفقة لو كانت حاملاً قال الشيخ نعم وفيه اشكال  
ينشأ من ترهم اختصاص النفقة بالملقة الجامل دون غيرها من البائنات \* **فروع**  
في سكنى المطلقة \* **الاول** لو انهدم المسكن او كان مستعاراً او مستأجراً فانقضت المدة جاز  
له اخراجها ولها الخروج لانه اسكان غير سائغ ولو طالت في مسكن دون مستحقها  
جاز لها الخروج عند الطلاق الى مسكن يناسبها وفيه تردد \* **الثاني** لو طلقها ثم باع  
المنزل فان كانت معتدة بالاقراء لم يصح البيع لانها تستحق سكنى غير معلومة فتستحق  
الجهالة ولو كانت معتدة بالشهور صح لارتفاع الجهالة \* **الثالث** لو طلقها ثم حجر عليه  
الحاكم قبل هي احق بالسكنى لتقدم حقها على الغرماء وقيل تضرب مع الغرماء  
بمستحقها من اجرة المنزل والاول اشبه اما لو حجر عليه ثم طلق كانت اسوة مع الغرماء  
اذ لامرية \* **الرابع** لو طلقها في مسكن لغيره استحققت السكنى في ذمتها فان كان له غرماء  
ضربت مع الغرماء باجرة مثل سكنها فان كانت معتدة بالاشهر فالتقدر معلوم  
وان كانت معتدة بالاقراء او بالحمل ضربت مع الغرماء باجرة سكنى اقل الحمل او اقل  
الاقراء فان اتفق والاخذت نصيب الزائد وكذا لو فسد الحمل قبل اقل المدة رجع  
عليه بالغاوت \* **الخامس** لو مات نورث المسكن جماعة لم يكن لهم قسمته ان كان

بندر مسكنها إلا باذنها او مع انتضاء عدتها لانها استحققت السكنى فيه على صفة  
والوجه انه لا سكنى بعد الوفاة ما لم تكن حاملا \* السادس لو امرها بالانتقال فنقلت  
رحلها وعباها ثم طُلِّت وهي في الاول اعتدت فيه ولو انتقلت وبقي عيالها ورحلها  
ثم طُلِّت اعتدت في الثاني ولو انتقلت الى الثاني ثم رجعت الى الاول لنقل متاعها  
ثم طُلِّت اعتدت في الثاني لانه صار منزلها ولو خرجت من الاول فطُلِّت قبل  
الوصول الى الثاني اعتدت في الثاني لانها مأمورة بالانتقال اليه \* السابع البدوية تعتد  
في المنزل الذي طُلِّت فيه فلوارتحل النازلون به ارتحلت معهم دفعا لضرر الانفراد  
وان بقي اهلها فيه اقامت معهم ما لم يعلب الخوف بالاقامة ولو رحل اهلها وبقي  
من فيه منعة فالاشبه جواز النقل دفعا لضرر الوحشة بالانفراد \* الثامن لو طلقها في السفينة  
فان لم تكن مسكنا اسكنها حيث شاء وان كانت مسكنا اعتدت فيها \* التاسع اذا سكنت  
في منزلها ولم تطالب بمسكن فليس لها المطالبة بالاجرة لان الظاهر منها التطوع  
بالاجرة وكذا لو استأجرت مسكنا فسكنت فيه لانها تستحق السكنى حيث يسكنها  
لا حيث تختير \* المسئلة الثالثة لانفقة للمتوفى عنها زوجها ولو كانت حاملا وروي انه  
ينفق عليها من نصيب الحمل وفي الرواية بعد ولها ان تبیت حيث شاءت \* المسئلة  
الرابعة لو تزوجت في العدة لم يصح ولم تنقطع عدة الاول فان لم يدخل الثاني فهي  
في عدة الاول وان وطئها الثاني عالما بالتحريم فالحكم كذلك حملت او لم تحمل  
ولو كان جاهلا ولم تحمل اتمت عدة الاول لانها اسبق واستأنفت اخرى للثاني على  
اشهر الروايتين ولو حملت وكان ما يدل على انه للاول اعتدت بوضعه له وللثاني  
بنائبة اقراء بعد وضعه وان كان هناك ما يدل على انه للثاني اعتدت بوضعه له واكملت  
عدة الاول بعد الوضع ولو كان ما يدل على انتفائه عنهما اتمت بعد وضعه عدة للاول  
واستأنفت عدة للاخير ولو احتمل ان يكون منهما قيل يفرع بينهما ويكون الرضع

عدّة لمن يلحق به وفيه اشكال ينشأ من كونها فراشا للثاني بوطي الشبهة فيكون احقّ به \*  
المسئلة الخامسة تعتدّ زوجة الحاضر من حين الطلاق او الوفاة وتعتد من الغائب في  
الطلاق من وقت الوقوع وفي الوفاة من حين البلوغ ولو اخبر غير العدل لكن لا تنكح  
الامع الثبوت وفائدته الاجتزاء بتلك العدة ولو علمت الطلاق ولم تعلم الوقت اعتدّت  
عند البلوغ \* المسئلة السادسة اذا طلقها بعد الدخول ثم راجع في العدة ثم طلق قبل  
المسيس لزمها استيناف عدّة لبطلان الاولى بالرجعة ولو خالعا بعد الرجعة قال الشيخ  
هنا الاقوى الاعدّة وهو بعيد لانه خلع عن عقد تعقّب الدخول اما لو خالعا بعد الدخول  
وتزوجها في العدة وطلقها قبل الدخول لم يلزمها العدة لان العدة الاولى بطلت بالفراش  
والعقد الثاني لم يحصل معه دخول وقيل يلزمها العدة لانها لم تكمل العدة الاولى والاوّل  
اشبه \* المسئلة السابعة وطى الشبهة يستط معه الحدّ وتجب العدة ولو كانت المرأة عالة  
بالتحرّيم وجهل الوطى لحق به النسب ووجب له العدة وتحدّ المرأة ولا مهر ولو كانت  
الموطوءة امة لحق به الولد وعلى الوطى قيمته لمولاد حين سقط ومهر الامة وقيل العشر  
ان كانت بكراً ونصف العشر ان كانت ثيباً وهو المروي \* المسئلة الثامنة اذا طلقها بائنات  
وطىها بشبهة قيل تتداخل العدتان لانهما الواحد وهو حسن حاملاً كانت او حائلاً \* المسئلة  
التاسعة اذا نكحت في العدة الرجعية وحملت من الثاني اعتدّت بالوضع من الثاني  
واكملت عدّة الاول بعد الوضع وكان الاول الرجوع في تلك العدة دون زمان الحمل

## كتاب الخلع والمباراة

والنظر في الصيغة والغدية والشرائط والاحكام اما الصيغة فان يقول خلعتك كذا او فلانة  
مختلعة على كذا وهل يقع بمجرد المروي نعم وقال الشيخ لا يقع حتى يتبع بالطلاق  
ولا يقع بفاديتك مجرداً عن لفظ الطلاق ولا فاسختك ولا ابنتك ولا بتتك ولا بالتقايل

وبتقدير الاجتزاء بلفظ الخلع هل يكون فسخاً او طلاقاً قال المرتضى هو طلاق وهو المروي  
وقال الشيخ الأولى ان يقال فسخ وهو تخريم فمن قال هو فسخ لم يعتد به في عدد الطلقات  
ويتبع الطلاق مع الغدية بائناً وان انفرد عن لفظ الخلع \* **فروع** \* الأول لو طلبت منه  
طلاقاً بعوض فخلعها مجزئاً عن لفظ الطلاق لم يقع على القولين ولو طلبت خلعاً بعوض  
فطلق به لم يلزم البذل على القول بوقوع الخلع به مجرد فسخه ويلزم على القول بانه  
طلاق او انه يقتصر الى الطلاق \* الثاني لو ابتدأ فقال انت طالق بالي او عليك الف صح  
الطلاق رجعياً ولم يلزمها الالف ولو تبرعت بعد ذلك بضمانها لانه ضمان مالهم يجب  
واو دفعته اليه كانت هبة مستأنفة ولا تصير اطلقت بدفعها بائنة \* الثالث اذا قالت  
طلقتني بالف كان الجواب على الفور فان تأخر لم يستحق عوضاً وكان رجعياً \* النظر  
الثاني في الغدية كل ما يصح ان يكون مهر اصح فداء في الخلع ولا تقدير فيه بل يجوز ولو كان  
زائداً وصل اليها من مهر وغيره واذا كان غائباً فلا بد من ذكر جنسه ووصفه وقدره  
ويكفي في الحاضر المشاهدة وينصرف الاطلاق الى غالب نقد البلد ومع التعيين الى  
ما عين ولو خالعهما على الف ولم يذكر الميراث ولا قصد فساد الخلع ولو كان الفداء مما لا يملكه  
المسلم كالخمر وسد الخلع وقبل يكون رجعياً وهو حق ان اتبع بالطلاق والا كان البطلان  
احق ولو خالعهما على خل فبان خيراً صح وكان له بقدره خل ولو خالعهما على حمل الدابة  
او الجارية لم يصح ويصح بذل الفداء منها ومن وكيلها او ممن يضمنه بانها وهل يصح  
من المتبرع فيه تردد ولا شبه المنع اما لو قال طلقها على الف من مالها وعلي ضمانها او  
على عبدها هذا وعلي ضمانه صح فان لم ترض بدفع البذل صح الخلع وضمن المتبرع  
وفيه تردد ولو خالعت في مرض الموت صح وان بذلت اكثر من الثلث وكان من الاصل  
وفيه قول ان الزائد عن مهر المثل من الثلث وهو شبه ولو كان الفداء رضاع ولده صح  
مشروطاً بتعيين المدة وكذا لو طلقها على نفقة بشرط تعيين القيمة الذي يحتاج اليه من

## ( كتاب الخلع والمباراة )

المأط والكسوة والمدة ولو مات قبل المدة كان المطلق استيفاءً ما بقي فان كان رضا ما رجع  
باجرة مثله وان كان انفاً رجع بمثل ما كان يحتاج اليه في تلك المدة مثلاً او قيمة ولا يجب  
عليها دفعه دفعة بل ادواراً في المدة كما كان يستحق عليها الوقي ولو تلى العوض قبل  
القبض لم يبطل استحقاقه ولم يربها مثله او قيمته ان لم يكن مثلياً ولو خالها بعوض  
عوضاً فان وجد ما دفعته على الوقي والا كان له رد والمطالبة بما وصفت ولو كان  
معيناً فبان بغير الرد وطالب بمثله او قيمته وان شاء أمسكه مع الارض وكذا لو خالها  
على عبد على انه حبشي فبان رجعياً ولو ثبت على انه ثني فبان استمراماً ولو خالها  
على انه ابريسم فبان كذا ما صح الخلع وله قيمة الا بريسم وليس له امساك الكتان  
لاختلاف الجنس ولو دفعت الناقاة طلقته في اسمى شئ لم يصح البذل ولو طاق  
كان رجعياً والالف لها ولو خال العنتين بدينه واحدة صح وكانت بينهما بالسريته ولو قال  
طلقنا بالالف وطلقت واحدة كان له النصف ولو عتق بطلاق الاخرى كان رجعياً  
ولا عرض له لتأخر الجواب عن الاستدعاء المتقضي للتعجيل ولو خالها على عين  
فبان مستحقة قيل يبطل الخلع ولو قيل يصح ويكون له القيمة او المثل ان كان مثلياً  
كان حسناً ويصح البذل من الامة فان اذن مولاها انصرف الاطلاق الى الاقتداء بمهر  
المثل ولو بذلت زيادة عنه قيل يصح وتكون لازمة لذمتها تتبع بها بعد العتق واليسار  
وتتبع باصل البذل مع عدم الاذن ولو بذلت عينا فاجاز المولى صح الخلع والبذل والا  
صح الخلع دون البذل ولزمها قيمته او مثله تتبع به بعد العتق ويصح بذل المكاتب المملوكة  
ولا اعتراض للمولى واما المشروطة فكالتين \* النظر الثالث في الشروط وتعتبر في الخلع  
شروط اربعة البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد ولا يقع مع الصغر ولا مع الجنون  
ولا مع الاكراه ولا مع السكر ولا مع الغضب الرابع للقصد والخالع والى الطفل بعوض صح  
ان لم يكن طلاقاً ويبطل مع القول بكونه طلاقاً ويعتبر في المختلعة ان تكون طاهرة طهراً

لم يجامعها فيه اذا كانت مدخولا بها غير يائسة وكان حاضرا معها وان تكون الكراهية من المرأة ولو قالت لأدخلن عليك من تكرهه لم يجب خلعها بل يستحب وفيه رواية بالجواب ويصح خلع الحامل مع روية الدم كما يصح طلاقها ولو قبل ادبها حيض وكذا التي لم يدخل بها ولو كانت حائضا وتخلع بالناسه ان وطئها في المهر المخالعة ويعتبر في العقد حضور شاهدين دفعة ولو افتروا لم ينع وأجريد من شرط ويصح الخلع من المحجور عليه التمتع أو نكاح من الدمي والحربي ولو كان البذل حمرا أو حنظل أو أصم ولو أسلم أو أحدهما قبل الاقباض صحت التهمة عند استحليله والشرط انما يبطل اذا لم يقتضه العقد ولو قال فان رجعت رجعت لم يبطل بهذا الشرط لانه مقتضى الخلع وكذا لو شرطت هي الرجوع في الفدية أما لو قال خالعتك ان شئت لم يصح ولو شأنت لانه شرط ليس من مقتضاه وكذا لو قال ان صممت لي العاوان أعطيتني أو ماشاكلة وكذا متى أو صممت أو أي وقت أو أي حين \* انظر الرابع في الاحكام وهي مسائل \* الأولى لو اكتمرها على الفدية ففعل حراما ولو طلق به صح الطلاق ولم تسلم له الفدية وكان له الرجعة \* الثانية لو خالعا والاخلاق ملتئمة لم يصح الخلع ولا يملك الفدية ولو طلقها والحال هذا بعوض لم يملك العوض وصح الطلاق وله الرجعة \* الثالثة اذا اتت بالفاحشة جاز عضلها بالتفدي نفسها وقيل هو منسوخ ولم يثبت \* الرابعة اذا صح الخلع فلا رجعة له ولها الرجوع في الفدية مادامت في العدة ومع رجوعها يرجع ان شاء \* الخامسة لو خالعا وشرط الرجعة لم يصح وكذا لو طلق بعوض \* السادسة المختلعة لا يلحقها طلاق بعد الخلع لان الثاني مشروط بالرجعة نعم لو رجعت في الفدية فرجع جاز استئناف الطلاق \* السابعة اذا قالت طلقني ثلثا بالف فطلقها قال الشيخ لا يصح لانه طلاق بشرط والوجه انه طلاق في مقابلة بذل فلا يعد شرطا فان قصدت الثلث ولأه لم يصح البذل وان طلقها ثلثا مرسل لانه لم يفعل ما سأله وقيل يكون له الثلث لوقوع الواحدة

اما لو قصدت الثلث التي يتخللها رجعتان صحَّ فان طلق ثلثاً فله الالف وان طلق  
 واحدة قيل له ثلث الالف لانها جعلته في مقابلة الثلث فاقضى تقسيط المقدار على  
 الطلقات بالسرية وفيه تردد منشأه جعل الجملة في مقابلة الثلث بما هي فلا يقضى  
 التقسيط مع الانفراء ولو كانت معه على طلقة فقالت طَلَّقْنِي ثلثاً بالى فطلق واحدة  
 كان له ثلث الالف وقيل له الالف ان كانت عامة والثلث ان كانت جاهلة وفيه  
 اشكال \* الثامنة لو قالت طَلَّقْنِي واحدة بالى فطلق ثلثاً ولاء وقعت واحدة وله الالف  
 ولو قالت طَلَّقْنِي واحدة بالى فتدال انت طالق فطلق طَلَّقْتِ بالاولى ولغا  
 الباقي فان قال الالف في مقابلة الاولى فالالف له وكانت الطلقة بائنة ولو قال في  
 مقابلة الثانية كانت الاولى رجعية وبطلت الثانية والغدية ولو قال في مقابلة الكل  
 قال الشيخ وقعت الاولى وله ثلث الالف وفيه اشكال من حيث ايداعه ما لم يسته \*  
 التاسعة اذا قال ابوها طَلَّقْها وانت بريء من صداقها فطلق صحَّ الطلاق رجعيًا ولم يلزمها  
 الابراء ولا يضمنه الاب \* العاشرة اذا وكلت في خلعها مطلقة اقضى خلعها بمهر المثل نقداً  
 بنقد البلد وكذا الزوج اذا وكل في الخلع فطلق فان بذل وكيلها زيادة عن مهر المثل  
 بطل البذل ووقع الطلاق رجعيًا ولا يضمن الوكيل ولو خلعها وكيل الزوج باقل من  
 مهر المثل بطل الخلع ولو طلق بذلك البذل لم يقع لانه فعل غير مأذون فيه ويلحق  
 بالاحكام مسائل النزاع وهي ثلث \* الاولى اذا اتفقا في القدر واختلفا في الجنس فالقول  
 قول المرأة \* الثانية لو اتفقا على ذكر القدر دون الجنس واختلفا في الارادة قيل يبطل  
 وقيل على الرجل البينة وهو اشبه \* الثالثة لو قال خالعتك على الف في ذمتك فقالت  
 بل في ذمة زيد فالبينة عليه واليمين عليها ويسقط العوض مع يمينها ولا يلزم زيداً وكذا  
 لو قالت بل خالعتك فلان والعوض عليه اما لو قالت خالعتك بكذا وضمنه عني  
 فلان او يزنه عني فلان لزمها الالف ما لم تكن بينة لانها صوى محضة ولا يثبت



على فلان شيءٌ بسجود دعواها\* **واما** المباشرة فهو ان يقول باريئك على كذا فانت طالق وهي تترتب على كراهية كل واحد من الزوجين صاحبه ويشترط اتباعه بلفظ الطلاق ولو اقتصر المباري على لفظ المباشرة لم يقع به فرقة ولو قال بدلاً من باريئك فاسختك او ابتكت او غيره من الالفاظ صحَّ اذا اتبعه بالطلاق ان مقتضى للفرقة التلغظ لا غير ولو اقتصر على قوله انت طالق بكذا صحَّ وكان مباشرة اذ هي عبارة عن الطلاق بعرض مع منافاة بين الزوجين ويشترط في المباري والمباشرة ما شرط في المخالعة والمخالعة وتقع الطلقة مع العوض بائنه ليس للزوج معها رجوع الا ان ترجع الزوجة في الغدية فيرجع مادامت في العدة وللمرأة الرجوع في الغدية ما لم تنقض عدتها والمباشرة كالخلع لكن المباشرة تترتب على كراهية كل واحد من الزوجين صاحبه وتترتب الخلع على كراهية الزوجة ويأخذ في المباشرة بقدر ما وصل اليها منه ولا تحل له الزيادة وفي الخلع جائز وتوفي الفرقة في المباشرة على اللفظ بالطلاق اتفاقاً مناً وفي الخلع على الخلاف\*

## كتاب الظهار

والنظر فيه يستدعي بيان امور خمسة\* **الاول** في الصيغة وهو ان يقول انت علي كظهر أمي وكذا لو قال هذه او ما شاكله من الالفاظ الدالة على تمييزها ولا عبرة باختلاف الفاظ الصلوات كقوله انت مني او عندي ولو شبهها بظهر احدي المحرمات نسباً او رضاعاً كالأم والاخت فيه روايتان اشهرهما الوقوع ولو شبهها بيد أمه او شعرها او بطنها قيل لا يقع اقتصارا على منطوق الآية وبالوقوع رواية فيها ضعف اما لو شبهها بغير أمه بما عدا لفظة الظهر لم يقع قطعاً ولو قال انت كأمي او مثل أمي قيل يقع ان قصد به الظهار وفيه اشكال منشأ اختصاص الظهار بمورد الشرع والتمسك في الحل بمقتضى العقد ولو شبهها بمحرمة باصاهرة تحريماً مؤبداً

حكام الزوجة وبنت زوجته ادخول بها وزوجة الاب والابن لم يقع الظهار وكذا  
 لو شبهها باخت الزوجة او صمتها او خالتها ولم قال كظهر اخي او ابني او عمي لم يكن شيئاً  
 وكذا الرقالة هي انت عاتق كظهر ابني او امي ويشترط في وقوعه حضور عدلين يسمعان  
 نطق المظاهر او جعله يميناً لم يقع ولا يقع لان منجزاً لم يعلته بانضاء الشهر او دخول  
 الجمعة لم يقع على القول الاظهر وقيل يقع وهو نادر ولم يقع في اضرار قيل لا وفيه  
 اشكال منشأه التمسك بالعموم وفي وقوعه موافقاً على الشرط تردد اظهره الجواز  
 ولو قيد بمدة كان يظاهر منها شهراً او سنة قال الشيخ لا يقع وفيه اشكال مستند الى عموم  
 الآية وربما قيل ان قصرت المدة عن زمان التبرص لم يقع وهو تخصيص للعموم  
 بالحكم المخصوص وفيه ضعف \* **فروع** \* لو قال انت طالق كظهر امي وقع الطلاق  
 واذا اظهره قصد ان لم يتصدى وقال الشيخ ان قصد الطلاق واظهره صريحاً اذا كانت الطلقة  
 رجعية فكانت قال انت طالق انت كظهر امي وفيه تردد لان النية لا تستلزم بوقوع الظهار  
 ما لم يكن اللفظ الصريح الذي لا احتمال فيه وكذا لو قال انت حرام كظهر امي ولو اظهر  
 احدي زوجتيه ان اظهر ضررتها ثم اظهر الضررة وقع الظهار ان ولو اظهرها ان اظهر فلانة  
 الاجنبية وقصد النطق بلفظ الظهار صريح الظهار عند مواجهتها به وان قصد الظهار الشرعي  
 لم يقع ظهار وكذا لو قال اجنبية ولو قال فلانة من غير وصف فتزوجها و اظهرها قال الشيخ يقع  
 الظهار ان وهو حسن \* **الثاني** في المظاهر ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل والاختيار والتصد  
 فلا يصح ظهار الطفل ولا المجنون ولا المكره ولا ناقده القصد بالسكر والاعماء او الغضب  
 واظهار ونوى الطلاق لم يقع الطلاق اعدم اللفظ المعبر ولا ظهار اعدم القصد ويصح ظهار  
 الخصي والمجبوب ان قلنا بتحريم ما عدا الوطى مثل الملامسة وكذا يصح من الكافر  
 ومنعه الشيخ التفاتاً الى تعذر الكثرة والمعتد ضعيف لامكانها بتقديم الاسلام ويصح  
 من العبد \* **الثالث** في المظاهر ويشترط ان تكون منكوبة بالعقد ولا يقع بالاجنبية ولو

علته على النكاح وان تكون طاهراً طاهرًا لم يجامعها فيه اذا كان زوجها حاضراً وكان  
 مثلها تحيض ولو كان غائباً صحَّ وكذا لو كان حاضراً وهي يائسة او لم تبلغ وفي اشتراط  
 الدخول تردد والمروى اشتراطه والقول الآخر مستنده التمسك بالعموم وهل يقع  
 بالمستمتع بها فيه خلاف والظاهر الرقوع وفي الموطوعة بالملك تردد والمروى انه يقع كما  
 يقع بالحرّة ومع الدخول يقع ولو كان الوطئ دبراً صغيرة كانت او كبيرة مجنونة او عاتلة  
 وكذا يقع بالرتقاء والمريضة التي لا توطأ \* الرابع في الاحكام وهي مسائل \* الاولى الظهار  
 محرم لاتصافه بالمنكر وقيل لاعتقابه فيه لتعقبه بالعفو \* الثانية لا تجب الكفارة بالتلفظ  
 وانما تجب بالعود وهي ارادة الوطئ والا قرب انه لا استقرار له بابل معنى الوجوب  
 تحريم الوطئ حتى يكفر ولو وطئ قبل الكفارة لزمته كفارتان ولو كرر الوطئ تكررت  
 الكفارة \* الثالثة ان اطلقها رجعيًا ثم راجعها لم تحل له حتى يكفر ولو خرجت من العدة  
 ثم تزوجها ووطئها فلا كفارة وكذا لو طلقها بائناً وتزوجها في العدة ووطئها وكذا الرمانا او مات  
 احدهما او ارتد احدهما \* الرابعة لو طاهر من زوجته الامة ثم ابتاعها فقد بطل العقد ولو  
 وطئها بالملك لم تجب الكفارة ولو ابتاعها من مولاهما غير الزوج ففسخ سقط حكم الظهار  
 ولو تزوجها الزوج بعقد مستأنف لم تجب الكفارة \* الخامسة اذا قاتل انت كظهر امي  
 ان شاعز يد فقاتل شئت وقع على القول بدخول الشرط في الظهار ولو قال ان شاء الله لم يقع  
 ظهار \* السادسة لو طاهر من اربع بلفظ واحد كان عليه عن كل واحدة كفارة ولو طاهر  
 من واحدة مراراً وجب عليه بكل مرة كفارة فارق الظهار او تابعه ومن فقهائنا من فصل  
 ولو وطئها قبل التكفير لزمه عن كل وطئ كفارة واحدة \* السابعة اذا اطلق الظهار حرم عليه  
 الوطئ حتى يكفر ولو علقه بشرط جاز الوطئ ما لم يحصل الشرط ولو وطئ قبله لم يكفر  
 ولو كان الوطئ هو الشرط ثبت الظهار بعد فعله ولا تستقر الكفارة حتى يعود وقيل تجب  
 بنفس الوطئ وهو بعيد \* الثامنة يحرم الوطئ على المظاهر ما لم يكفر سواء كفر بالعتق

او الصيام او الاطعام ولو وطئها في خلال الصوم استأنف وقال شاذُّنا لا يبطل التتابع  
لو وطئ ليلاً وهو غلط وهل يحرم عليه ما دون الوطئ كالقبلة والملازمة قيل نعم لانه مماسة  
وفيه اشكال ينشأ من اختلاف التفسير \* التاسعة اذ عجز المظاهر عن الكفارة او ما يقوم  
مقامها عدا الاستغفار قيل تحرم عليه حتى يكفر وقيل يجزيه الاستغفار وهو اكثر \* العاشرة  
اذ اصبرت المظاهرة فلا اعتراض وان رفعت امرها الى الحاكم خيرة بين التكفير والرجعة  
او الطلاق وانظرة ثلثة اشهر من حين المرافعة فان انتضت المدّة ولم يختار احدهما ضيق  
عليه في المطعم والمشرب حتى يختار احدهما ولا يجبره على الطلاق تضييقاً ولا يطلق  
منه ويلحق بذلك النظر في الكفّارات وفيه مقاصد \* **الاول** في ضبط الكفّارات  
وقد سبق الكلام في كفّارات الاحرام فلنذكر ما سوى ذلك وهي مرتبة ومخيرة وما يحصل  
فيه الامران وكفارة الجمع فالمرتبة ثلث كفارة الظهار وقتل الخطاء ويجب في كل واحدة  
العتق فان عجز فالصوم شهرين متتابعين فان عجز فاطعام ستين مسكيناً وكفارة من  
افطر في يوم من قضاء شهر رمضان بعد الزوال اطعام عشرة مساكين فان عجز صام  
ثلثة ايام متتابعات والمخيرة كفارة من افطر في يوم من شهر رمضان مع وجوب صومه  
باحداً الاسباب الموجبة للتكفير وكفارة من اظن يوماً نذر صومه على اشهر الروايتين  
وكذا كفارة الحنث في العهد وفي النذر على تردد والواجب في كل واحدة عتق رقبة  
او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكيناً على الاظهر وما يحصل فيه الامران  
كفارة اليمين وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم فان عجز صام ثلثة ايام  
وكفارة الجمع هي كفارة قتل المؤمن عمداً ظلماً وهي عتق رقبة وصوم شهرين متتابعين  
واطعام ستين مسكيناً \* **المقصد الثاني** فيما اختلف فيه وهي سبع \* **الاولى**  
من حلف بالبراءة فعليه كفارة ظهار فان عجز فكفارة يمين وقيل يأنم ولا كفارة وهو اشد  
الثانية في جز المرأة شعرها في المصاب عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين

مسكيناً وقيل مثل كفارة الظهار والاول مروى وقيل تأثم ولا كفارة استضعافاً للرواية وتمسكاً بالاصل \* الثالثة يجب على المرأة في نشف شعرها في المصاب وخدش وجهها وشق الرجل ثوبه في موت ولده او زوجته كفارة يمين \* الرابعة كفارة الوطى الحيض مع التعمد والعلم بالتحريم والتمكين من التكفير قيل يستحب وقيل يجب وهو الاحوط ولو وطى امته حائضاً كفر بثلاثة امداد من طعام \* الخامسة من تزوج امرأة في عدتها فارق وكفر بخمسة اصوع من دقيق وفي وجوبها خلاف والاستحباب اشبه \* السادسة من نام من العشاء حتى جاوز نصف الليل اصبغ صائماً على رواية فيم باضعف ولعل الاستحباب اشبه \* السابعة من نذر صوم يوم فعجز عنه اطعم مسكيناً مدين فان عجز تصدق بما استطاع فان عجز استغفر الله وربما انكر ذلك قوم بناءً على سقوط النذر مع تحقق العجز **المقصد الثالث** في خصال الكفارة وهي العتق والاطعام والصيام **القول في العتق** ويتعين على الواجد في الكفارات المرتبة ويتحقق الوجدان بملك الرقبة وملك الثمن مع امكان الابتياح ويعتبر في الرقبة ثلثة اوصاف \* الرصف الاول الايمان وهو معتبر في كفارة القتل اجمالاً وفي غيرها على التردد والاشبه اشتراطه والمراد بالايمان هنا الاسلام او حكمه ويستوي في الاجزاء الذكر والانثى والصغير والكبير والطفل في حكم المسلم ويجزي اذا كان ابواه مسلمين او احدهما ولو حين يولد وفي روايته لا يجزي في القتل خاصة الا البالغ الحنث وهي حسنة ولا يجزي الحمل ولو كان ابواه مسلمين وان كان بحكم المسلم واذا بلغ المملوك اخرج من ابواه كافران فاسلم بالاشارة حكم باسلامه واجزأ ولا يفتقر مع وصف الاسلام في الاجزاء الى الصلوة ويكفي في الاسلام الاقرار بالشهادتين ولا يشترط التبري مما عدا الاسلام ولا يحكم باسلام المسبي من اطفال الكفار سواء كان معه ابواه الكافران او انفرد به السابي المسلم ولو اسلم المراهق لم يحكم باسلامه على تردد وهل

يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ابْنِهِ قِيلَ نَعَمْ صَوْنَالَهُ أَنْ يَسْتَزِلَّاهُ عَنْ عِزِّهِ وَأَنْ كَانَ بِحُكْمِ الْكَافِرِ \*  
 الْوَصْفُ الثَّانِي السَّلَامَةُ مِنَ الْعُيُوبِ فَلَا يَجْزِي الْأَعْمَى وَلَا الْأَجْدَمُ وَلَا الْمُتَعَدِّ وَلَا الْمُنْكَلَّ  
 بِهِ لِتَحَقُّقِ الْعَتَقِ بِحَصُولِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ وَيَجْزِي مَعَ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعُيُوبِ كَالْأَصَمِّ  
 وَالْأَخْرَسِ وَمَنْ قَطَعَتْ أَحَدَى يَدَيْهِ أَوْ أَحَدَى رِجْلَيْهِ وَلَوْ قَطَعَتْ رِجْلَاهُ لَمْ يُجْزَ لِتَحَقُّقِ  
 الْإِقْدَاعِ وَيَجْزِي وَلَدُ الزَّانِ وَمَنْعُهُ قَوْمُ اسْتِسْلَافًا لَوْ صَفَّهُ بِالْكَفَرِ أَوْ لِقَصُورِهِ عَنْ صِفَةِ الْإِيمَانِ  
 وَهُوَ ضَعِيفٌ \* الْوَصْفُ الثَّلَاثُ أَنْ يَكُونَ تَامًّا الْمَلِكُ فَلَا يَجْزِي الْمَدْبَرُ مَا لَمْ يَنْقُضْ  
 تَدْبِيرَهُ وَقَالَ فِي الْمَبْسُوطِ وَالْخِلَافُ يَجْزِي وَهُوَ أَشْبَهُ وَلَا الْمَكْتَبُ الْمَطْلُوقُ إِذَا أَدَّى مِنْ  
 كِتَابَتِهِ شَيْئًا وَلَوْ لَمْ يُؤَدِّ أَوْ كَانَ مُشْرُوطًا قَالَ فِي الْخِلَافِ لَا يُجْزِي وَلَعَلَّهُ نَظَرٌ إِلَى نَقْصَانِ  
 الرِّقِّ بِتَحَقُّقِ الْكِتَابَةِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي النِّهَايَةِ أَنَّهُ يَجْزِي وَلَعَلَّهُ أَشْبَهُ مِنْ حَيْثُ تَحَقُّقِ  
 الرِّقِّ وَيَجْزِي الْآبِقُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ مَوْتَهُ وَكَذَلِكَ يَجْزِي الْمُسْتَوْلَدُ لِتَحَقُّقِ رِقَّتِهَا وَلَوْ اعْتَقَ  
 نَصْفَيْنِ مِنْ عِبْدَيْنِ مُشْتَرَكَيْنِ لَمْ يُجْزَ إِذَا لَا يُسَمَّى ذَلِكَ نَسْمَةً وَلَوْ اعْتَقَ شِقْقًا مِنْ  
 عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ نَفَذَ الْعَتَقَ فِي نَصِيبِهِ فَإِنْ نَوَى الْكُفَّارَةَ وَهُوَ مُوسِرٌ أَجْزَأُ أَنْ قُلْنَا أَنَّهُ يَنْعَتَقُ  
 بِنَفْسِ اعْتِقِاقِ الشَّقِصِ وَأَنْ قُلْنَا لَا يَنْعَتَقُ إِلَّا بِإِدَاءِ قِيمَةِ حَصَّةِ الشَّرِيكِ فَهَلْ يَجْزِي عِنْدَ  
 إِدَائِهَا قِيلَ نَعَمْ لِتَحَقُّقِ عَتَقِ الرِّقْبَةِ وَفِيهِ تَرَدُّدٌ مِنْ شَأْنِهِ تَحَقُّقُ عَتَقِ الشَّقِصِ أَخِيرًا بِسَبَبِ  
 بَذْلِ الْعُرْضِ لِأَبَالِ اعْتِقَاقٍ وَلَوْ كَانَ مَعْسَرًا صَحَّ الْعَتَقُ فِي نَصِيبِهِ وَلَا يُجْزِي عَنِ الْكُفَّارَةِ  
 وَلَوْ أَيْسَرَ بَعْدَ ذَلِكَ لِاسْتِقْرَارِ الرِّقِّ فِي نَصِيبِ الشَّرِيكِ وَلَوْ مَلَكَ النَصِيبُ فَنَوَى اعْتِقَاقَهُ  
 مِنَ الْكُفَّارَةِ صَحَّ وَأَنْ تَفَرَّقَ الْعَتَقُ لِتَحَقُّقِ عَتَقِ الرِّقْبَةِ وَلَوْ اعْتَقَ الْمَرْهُونَ لَمْ يَصَحَّ مَا لَمْ يُجْزَ  
 الْمَرْتَهَنُ وَقَالَ الشَّيْخُ يَصَحُّ مَطْلَقًا إِذَا كَانَ مُوسِرًا وَيَكْلَفُ إِدَاءُ الْمَالِ أَنْ كَانَ حَالًا أَوْ رَهْنًا  
 بَدَلَهُ أَنْ كَانَ مُؤَجَّلًا وَهُوَ بَعِيدٌ وَلَوْ قَتَلَ عَمْدًا فَاغْتَنَهُ فِي الْكُفَّارَةِ فَلِلشَّيْخِ قَوْلَانِ وَالْأَشْبَهُ  
 الْمَنْعُ وَأَنْ قَتَلَ خَطَاءً قَالَ فِي الْمَبْسُوطِ لَمْ يُجْزَ عَتَقُهُ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ بِرَقْبَتِهِ وَفِي  
 النِّهَايَةِ يَصَحُّ وَيُضْمَنُ السَّيِّدِيَّةُ الْمَقْتُولُ وَهُوَ حَسَنٌ وَلَوْ اعْتَقَ عَنْهُ مَعْتَقٌ بِمُسْئَلَتِهِ صَحَّ

ولم يكن له عوض فان شرط عوضا كان يقول له اَعْتَقْ وَعَلَيَّ عَشْرَةٌ صَحَّ وَاِزْمَهُ الْعَرَضُ وَلَوْ تَبَرَّعَ بِالْعَتَقِ عَنْهُ قَالَ الشَّيْخُ نَفَذَ الْعَتَقَ عَنِ الْمَعْتَقِ دُونَ مَنْ اَعْتَقَ عَنْهُ سِوَاكَانِ الْمَعْتَقُ عَنْهُ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا وَلَوْ اَعْتَقَ الْوَارِثُ عَنِ الْمَيِّتِ مِنْ مَالِهِ لَمْ يَنْصَحْ الشَّيْخُ يَصَحُّ وَالْوَجْهَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْأَجْنَبِيِّ وَالْوَارِثِ فِي الْمَنْعِ وَالْجَوَازِ إِذَا قَالَ اَعْتَقْ عَبْدَكَ عَنِّي فَقَالَ اَعْتَقْتَ عَنْكَ فَقَدْ وَقَعَ الْاِتِّفَاقُ عَلَى الْأَجْزَاءِ وَلَكِنْ مَتَى يَنْتَقِلُ إِلَى الْأَمْرِ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَ يَنْتَقِلُ بَعْدَ تَوَلُّي الْمَعْتَقِ اَعْتَقْتَ عَنْكَ ثُمَّ يَنْعَتِقُ بَعْدَهُ وَهُوَ تَحَكُّمٌ وَالْوَجْهَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الثَّمَرَةِ وَهُوَ صَحَّةُ الْعَتَقِ وَبِرَاءَةُ ذِمَّةِ الْأَمْرِ وَمَاعِدَاهُ تَحْمِينٌ وَمِثْلُهُ إِذَا قَالَ لَهُ كُلُّ هَذَا الطَّعَامُ فَقَدْ اخْتَلَفَ أَيْضًا فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَمْلِكُهُ الْأَكْلُ وَالْوَجْهَ عِنْدِي أَنَّهُ يَكُونُ أَبَاحَةً لِلتَّنَاولِ وَلَا يَنْتَقِلُ إِلَى مَلِكِ الْأَكْلِ وَيَشْتَرِطُ فِي الْاِعْتِاقِ شَرْطُ\*

الْشَّرْطِ الْأَوَّلِ النِّيَّةُ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ تَحْتَمِلُ وَجُوهًا فَلَا يَخْتَصُّ بِأَحَدِهَا إِلَّا بِالنِّيَّةِ وَلَا بَدَّ مِنْ نِيَّتِهِ الْقُرْبَةُ فَلَا يَصِحُّ الْعَتَقُ مِنَ الْكَافِرِ ذِمِّيًّا كَانَ أَوْ حُرِّيًّا أَوْ مُرْتَدًّا لِتَعَذُّرِ نِيَّةِ الْقُرْبَةِ فِي حَقِّهِ وَتَعَبُّرِ نِيَّةِ التَّعْيِينِ إِنْ اجْتَمَعَتْ أَجْنَاسٌ مُخْتَلِفَةٌ عَلَى الْأَشْبَةِ وَلَوْ كَانَتْ الْكُفَّارَاتُ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ قَالَ الشَّيْخُ تَجْزِي نِيَّةُ التَّكْفِيرِ مَعَ الْقُرْبَةِ وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى التَّعْيِينِ وَفِيهِ أَشْكَالٌ أَمَّا الصُّومُ فَالْأَشْبَهُ بِالْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا بَدَّ فِيهِ مِنْ نِيَّةِ التَّعْيِينِ وَيَجُوزُ تَجْدِيدُهَا إِلَى

الزَّوَالِ \* **فُرُوعٌ** عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ التَّعْيِينِ \* الْأَوَّلُ لَوَاعْتَقَ عَبْدًا عَنْ أَحَدِي كُفَّارَتَيْهِ صَحَّ لِتَحَقُّقِ نِيَّةِ التَّكْفِيرِ إِذَا عَبَّرَ بِالسَّبَبِ مَعَ اتِّحَادِ الْحُكْمِ \* الثَّانِي لَوْ كَانَ عَلَيْهِ كُفَّارَاتٌ ثَلَاثٌ مُتَسَاوِيَةٌ فِي الْعَتَقِ وَالصُّومِ وَالصَّدَقَةِ فَاعْتَقَ وَنَوَى الْقُرْبَةَ وَالتَّكْفِيرَ ثُمَّ عَجَزَ فَصَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ بِنِيَّةِ الْقُرْبَةِ وَالتَّكْفِيرِ ثُمَّ عَجَزَ فَطَعَمَ سَتِينَ مَسْكِينًا كَذَلِكَ بَرِيءٌ مِنَ الثَّلَاثِ وَلَوْ لَمْ يُعَيَّنْ \* الثَّلَاثُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ كُفَّارَةٌ وَلَمْ يَدْرِ أَيُّهَا مِنْ قَتَلَ أَوْ ظَهَرَ أَوْ فَاعْتَقَ وَنَوَى الْقُرْبَةَ وَالتَّكْفِيرَ أَجْزَاهُ \* الرَّابِعُ لَوْ شَكَّ بَيْنَ نَذَرٍ وَظَهَرَ أَوْ فَرَنَوَى التَّكْفِيرَ لَمْ يُجْزِلَنَّ النَّذْرَ لَا يُجْزِي فِيهِ نِيَّةُ التَّكْفِيرِ وَلَوْ نَوَى إِبْرَاءَ ذِمَّتِهِ مِنْ أَيِّ مَا كَانَ

جاز ولو نوى العتق مطلقاً لم يُجْزَ لأن احتمال ارادة التطوع اظهر عند الإطلاق وكذا لو نوى  
 الوجوب لانه قد يكون لاعتن كفاًرة \* الخامس لو كان عليه كذا رتان وله عبدان فاعتقهما  
 ونوى نصف كل واحد منهما عن كفاًرة صح لان كل نصف تحرر عن الكفاًرة المرادة به وتحرر  
 الباقي عنها بالسراية وكذا لو اعتق نصف عبده عن كفاًرة معينة صح لانه يعتق كله رفعة  
 اموالو اشترى اباه او غيره ممن يعتق عليه ونوى به التكفير قال في المبسوط يجزي وفي  
 الخلاف لا يجزي وهو شبه لان نية العتق تؤثر في ملك المعتق لافي ملك غيره فالسراية  
 سابقة على النية فلا يصادف حصولها ملكاً \* الشرط الثاني تجريد عن العوض فلو قال  
 لعبده انت حر وعليك كذا لم يجز عن الكفاًرة لانه قصد العوض ولو قال له قائل اعتق  
 مملوكك عن كذا رتك والى عليك كذا اذا اعتقه لم يجز عن الكفاًرة وفي وقوع العتق تردد ولو  
 قيل بوقوعه هل يلزم العوض قال الشيخ نعم وهو حسن ولو رد المالك العوض بعد قبضه  
 لم يجز عن الكفاًرة لانه لم يجز حال الاعتاق فلم يجز فيما بعد \* الشرط الثالث ان لا يكون  
 السبب محرماً فلو نكح بعده بان قلع عينيه او قطع رجله ونوى التكفير اعتق ولم يجز  
 من الكفاًرة \* **القول في الصيام** ويتعين الصوم في المرتبة مع العجز عن العتق  
 ويتحقق العجز اما بعدم الرقبة او عدم ثمنها واما بعدم التمكن من شرائها وان وجد  
 الثمن وقيل حداً للعجز عن الاطعام ان لا يكون معه ما يفضل عن قوته وقوت عياله ليوم  
 وليلة ولو وجد الرقبة وكان مضطراً الى خدمتها او ثمنها لنفقته وكسوته لم يجب العتق  
 ولا يباع المسكن ولا ثياب الجسد ويباع ما يفضل عن قدر الحاجة من المسكن ولا يباع  
 الخادم على المرتفع عن مباشرة الخدمة ويباع على من جرت مارتته بخدمة نفسه  
 الامع المرض المحتوج الى الخدمة ولو كان الخادم غاليا بحيث يتمكن من الاستبدال  
 منه ببعض ثمنه قيل يلزم بيعه لامكان الغناء عنه وكذا قيل في المسكن اذا كان غالياً  
 وامكن تحصيل البديل ببعض الثمن والاشبه انه لا يباع تمسكاً بعموم النهي من بيع



المسكن ومع تحقق العجز عن العتق يلزم في الظهار والقتل خطأ صوم شهرين  
متتابعين وعلى المملوك صوم شهر فان افطر في الشهر الاول من غير عذر استأنف وان كان  
لعذر بني وان صام من الثاني ولو يوماً أتم وهل يأثم مع الانطاري فيه تردد اشبهه عدم  
الائتم والعذر الذي يصح معه البناء الحيض والنفس والمرض والاعماء والجنون اما السفر  
فان اضطر اليه كان مذكراً ولا كان قاطعاً للتتابع ولو افطرت الحامل او المرضع خوفاً على  
انفسهما لم ينتفع التتابع ولو افطرتا خوفاً على الولد قال في المبسوط ينتفع وفي الخلاف  
لا ينتفع وهو شبه ولو اكره على الانطار لم ينتفع التتابع سواء كان اجباراً كمن وجب الماء في  
حلقة او لم يكن كمن ضرب حتى اكل وهو اختيار الشيخ في الخلاف وفي المبسوط  
قال بالفرق ولو عرض في اثناء الشهر الاول زمان لا يصح صومه من الكفارة كشهري رمضان  
والاضحى بطل التتابع \* **القول في الاطعام** ويتعين الاطعام في المرتبة مع العجز  
عن الصيام ويجب اطعام العدد لكل واحد مدّ وقيل مدّان ومع العجز مدّ والاوّل اشبه  
ولا يجزي اعطاء مادون العدد المعتبر وان كان بقدر اطعام العدد ولا يجوز التكرار عليهم  
من الكفارة الواحدة مع التمكن من العدد ويجوز مع التعذر ويجب ان يطعم من اوسط  
ما يطعم اهله ولو اعطى مائاً يغلب على قوت البلد جاز ويستحب ان يضم اليه اماً  
املاؤه اللحم واوسطه الخلّ وادونه الملح ويجوز ان يعطى العدد متفرقين ومجتمعين  
اطعاماً وتسليماً ويجزي اخراج الحنطة والدقيق والخبز ولا يجزي اطعام الصغار  
منفردين ويجوز منضمين ولو انفردوا احتسب الاثنان بواحد ويستحب الاقتصار على  
اطعام المؤمنين ومن هو بحكمهم كالاطفال وفي المبسوط يصرف الى من تصرف اليه  
زكاة الفطرة ومن لا يجوز هناك لا يجوز هنا والوجه جواز اطعام المسلم الفاسق ولا يجوز  
اطعام الكافر وكذا الناصب **مسائل اربع** \* الاولى كفارة اليمين مخيرة بين العتق  
والاطعام والكسوة فان اكسى الفقير وجب ان يعطيه ثوبين مع القدرة ومع العجز ثوباً واحداً

وقيل يجزى الثوب الواحد مع الاختيار وهو شبه \* الثانية الاطعام في كفارة اليمين مد  
لكل مسكين ولو كان قادرا على المدين ومن فقها نأمن خص المد بحال الضرورة والاول  
اشبه \* الثالثة كفارة الايلاء مثل كفارة اليمين \* الرابعة من ضرب مملوكه فوق الحد  
استحب له التكفير بعقته \* المقصد الرابع في الاحكام المتعلقة بهذا الباب وهي  
مسائل \* الاولى من وجب عليه شهران فان صام هلالين فقد اجزأه ولو كان ناقصين  
وان صام بعض الشهر واكمل الثاني اجتزأ به وان كان ناقصا ويكمل الاول ثلثين وقيل  
يتم ما فات من الاول والاول اشبه \* الثانية المعتبر في المرتبة بحال الاداء لاحال الوجوب  
فلو كان قادرا على العتق فعجز صام ولا يستقر العتق في ذمته \* الثالثة اذا كان له مال  
يصل اليه بعد مدة غالبا لم ينتقل فرضه بل يجب الصبر ولو كان مما يتضمن المشقة  
بالتاخير كالظهار وفي الظهار تردد \* الرابعة اذا عجز عن العتق فدخل في الصوم ثم وجد  
ما يعتق لم يلزمه العود وان كان افضل وكذا لو عجز عن الصيام فدخل في طعام ثم  
زال العجز \* الخامسة لو ظاهر ولم ينو العود فاعتق عن الظهار قال الشيخ لا يجزيه لانه  
كثرت قبل الوجوب وهو حسن \* السادسة لا تدفع الكفارة الى الطفل لانه لا اهلية له وتدفع  
الى وليه \* السابعة لا تصرف الكفارة الى من تجب نفقته على الدافع كالأب والام والاولاد  
والزوجة والمملوك لانهم اغنياء بالدافع وتدفع الى من سواهم وان كانوا اقارب \* الثامنة اذا  
وجبت الكفارة في الظهار وجب تقديمها على المسيس سواء كفر بالاعتاق او بالصيام  
او بالاطعام \* التاسعة اذا وجب عليه كفارة مخيرة كفر بجنس واحد ولا يجوز ان يكثر  
بنصفين من جنسين \* العاشرة لا يجزي دفع القيمة في الكفارة لاشتغال الذمة بالخصال  
لا بقيمتها \* الحادية عشر قال الشيخ من قتل في اشهر الحرم وجب عليه صوم شهرين  
متتابعين من اشهر الحرم وان دخل فيها العيد وايام التشريق لرؤية زارة والمشهور عموم  
المنع \* الثانية عشر كل من وجب عليه صوم شهرين فعجز صام ثمانية عشر يوما فان لم يقدر

تصدق عن كل يوم بمُدٍّ من طعام فان لم يستطع استغفر الله سبحانه ولا شيء عليه \*

## كتاب الايلاء

والنظر في امور اربعة \* الاول في الصيغة ولا ينعقد الايلاء الا باسماء الله سبحانه مع التلفظ ويقع بكل لسان مع القصد اليه واللفظ الصريح والله لا ادخلت فرجك او يأتي باللفظة المختصة بهذا الفعل او ما يدل عليها صريحا والمحتمل كقوله لاجامعتك اولا ووطئتك فان قصد الايلاء صريح ولا يقع مع تجرده عن النية اما لو قال لاجمع رأسي ورأسك بيت او مخدة او لاساقتك قال في الخلاف لا يقع به ايلاء وقال في المبسوط يقع مع القصد وهو حسن ولو قال لاجامعتك في دبرك لم يكن مؤليا وهل يشترط تجريد الايلاء عن الشرط للشئ قران اظهرهما اشتراطه فلو علقه بشرط او زمان متوقع كان لاغيا ولو حلف بالعناق الا يطأها او بالصدقة او التحريم لم يقع ولو قصد الايلاء ولو قال ان أصبتك فعلي كذا لم يكن ايلاء ولو ألى من زوجة وقال للآخرى شركتك معها لم يقع بالثانية ولو نواه اذ لا ايلاء الا مع النطق باسم الله ولا يقع الا في اضرار فلو حلف لصلاح اللبن او لتدبير في مرض لم يكن له حكم الايلاء وكان كالايمان \* الثاني في المولي ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل والاختيار والتصد ويصح من المملوك حرّة كانت زوجته او امّة ومن الذمي ومن الخصي وفي صحته من المجبوب ترد اشبهه الجواز ويكون فثته كفئة العاجز \* الثالث في المولى منها ويشترط ان تكون منكوبة بالعقد لا بالملك وان تكون مدخولا بها وفي وقوعه بالمستمتع بها ترد اظهره المنع ويقع بالحرّة والمملوكة والمرافعة الى المرأة لضرب المدة ولها بعد انقضائها المطالبة بالفئة ولو كانت امّة ولا اعتراض للمولى ويقع الايلاء بالذمية كما يقع بالمسلمة \* الرابع في احكامه وهي مسائل \* الاولى لا ينعقد الايلاء حتى يكون التحريم مطلقا ومقيدا بالدوام او مقرونا بمدة تزيد عن

اربعة اشهر او مضافا الى فعل لا يحصل الا بعد انقضاء مدة التربص يقيناً او غالباً كقوله وهو  
بالعراق حتى امضى الى بلاد الترك واعد او يقول ما بقيت ولا يقع لاربعة اشهر فما دون  
ولامعلتاً بفعل ينقضي قبل هذه المدة يقيناً او غالباً او محتملاً على السواء ولو قال والله  
لاوطئتك حتى ادخل هذه الدار لم يكن ايلاءً لانه يمكنه التخلص من التكفير مع الوطئ  
بالدخول وهو منافٍ للايلاء \* الثانية مدة التربص في الحرّة والامة اربعة اشهر سواء كان  
الزوج حرّاً او مملوكاً والمدة حق للزوج وليس للزوجة مطالبة فيها بالغة فان انقضت  
لم تطلق بانقضاء المدة ولم يكن للحاكم طلاقها واذا رافعته فهو مخير بين الطلاق والغة  
فان طلق فقد خرج من حقها وتقع الطلقة رجعية على الاشهر وكذا ان فاء وان امتنع من  
الامرين حبس وضيق عليه حتى يغى او يطلق ولا يجبره الحاكم على احدهما تعييناً ولو  
الى مدة معينة ودافع بعد المرافعة حتى انقضت المدة سقط حكم الايلاء ولم تلزمه الكفارة  
مع الوطئ ولو امسكت حقها من المطالبة لم تسقط المطالبة لانه حق يتجدد فيسقط بالعفو  
ما كان لا ما يتجدد \* فروع \* الاول لو اختلفنا في انقضاء المدة فالقول قول من يدعي  
بقائها وكذا لو اختلفا في زمان ايلاء فالقول قول من يدعي تأخره \* الثاني  
لو انقضت مدة التربص وهناك ما يمنع من الوطئ كالحيض والمرض لم تكن لها المطالبة  
لظهور عذره في التخلف ولو قيل لها المطالبة بغتة العاجز عن الوطئ كان حسناً ولو تجددت  
امذارها في اثناء المدة قال في المبسوط تنقطع الاستدامة عدا الحيض وفيه تردد ولا تنقطع  
المدة باعذار الرجل ابتداءً ولا اعتراضاً ولا يمنع من الموافعة انتهاء \* الثالث اذا جن بعد  
ضرب المدة احتسبت المدة عليه وان كان مجنوناً فان انقضت المدة والجنون باق  
تربص به حتى يفيق \* الرابع اذا انقضت المدة وهو محرم الزم بغتة المعذور وكذا لو  
اتفق صائماً ولو اذاع اتى بالغة وان اثم وكذا في كل وطئ محرم كالوطئ في الحيض  
والصوم الواجب \* الخامس اذا اظهر ثم الى صح الامران وبوقف بعد انقضاء مدة الظهار

فإن طأق فقد وفي الحق وإن أبى الزم التكفير والوطى لأنه استقط حقه من التربص  
بالظهار وكان عليه كفارة الإيلاء \* السادس إذا آلى ثم ارتد قال الشيخ لا تحتسب عليه  
مدة الردة لأن المنع بسبب الارتداد لا بسبب الإيلاء والوجه الاحتساب لتمكّنه من  
الوطى بإزالة المنع \* المسئلة الثالثة إذا وطى في مدة التربص لزمت الكفارة أجماعاً  
وأبو طى بعد المدة قال في المبسوط لا كفارة وفي الخلاف تلزمه وهو الأشبه \* الرابعة إذا وطى  
المولى ساعياً أو مجنوناً أو شتبهت بغيرها من حلّله قال الشيخ بطل حكم الإيلاء  
لتحقق الإصابة ولم تجب الكفارة لعدم الحنث \* الخامسة إذا ادعى الإصابة فانكرت  
فالقول توله مع يمينه لتعذر البينة \* السادسة قال في المبسوط المدة المضروبة بعد الترافع  
لأمن حين الإيلاء وفيه تردد \* السابعة الذميان إذا ترافعا كان الحاكم بالخيار بين  
الحكم بينهما وبين ردّهما إلى أهل نحلتهما \* الثامنة فئة القادر غيبوبة الحشفة في القبل  
ونئة العاجز أظهار العزم على الوطى مع القدرة ولو طلب الإمهال مع القدرة أمهل ما جرت  
العادة به كترفع خفّة المأكول أو الأكل أن كان جائعاً أو الراحة أن كان متعباً \* التاسعة  
إذا آلى من الأمة ثم اشتراها واعتقها وتزوجها لم يعد الإيلاء وكذا الرألى من الحرّة ثم  
استترده واعتقته وتزوج بها \* العاشرة إذا قال لأربع والله لاوطئكن لم يكن مولىً في الحال  
وجازله وطى ثلث منهن ويتعين التحريم في الرابعة ويثبت الإيلاء ولها المراجعة وبضرب  
لها المدة ثم تفقه بعد المدة ولو ماتت واحدة قبل الوطى انحلت اليمين لأن الحنث  
لا يتحقق إلا مع وطى الجميع وقد تغذّر في حق الميت إذا لحكم لوطئها وليس كذلك  
لو طلق واحدة أو اثنتين أو ثلثاً لأن حكم اليمين هنا باق فيمن بقي لا مكان الوطى  
في المطلقات ولو بالشبهة ولو قال لاوطئ واحدة منكن تعلّق الإيلاء بالجميع وضربت  
المدة لهن عاجلاً نعم لو وطى واحدة حنث وانحلت اليمين في البواقي ولو طلق واحدة  
أو اثنتين أو ثلثاً كان الإيلاء ثابتاً فيمن بقي ولو قال في هذه أردت واحدة معيّنة قبل

قوله لانه ابصر بينته ولو قال لاوطئت كل واحدة منك كان مؤثماً من كل واحدة كما لو آلى من كل واحدة منفردة وكل من طلقها فقد وفاها حقها ولم تنحل اليمين في البراتي وكذا لو وطئها قبل الطلاق لزمتها الكفارة وكان الايلاء في البواتي باقياً \* الحادية عشر اذا آلى من الرجعية صح ويحتسب زمان العدة من المدة وكذا لو طلقها ارجعها بعد الايلاء وراجع \* الثانية عشر لا يتكرر الكفارة بتكرر اليمين سواء قصد التاكيد او لم يقصد او قصد بالثانية غير ما قصد بالاولى اذا كان الزمان واحداً نعم لو قال والله لاوطئت خمسة اشهر فاذا انقضت فوالله لاوطئت سنة فبها ايلاء ان ولها المرافعة لضرب مدة التربص عقيب اليمين ولو وافقته فماطل حتى انقضت خمسة الاشهر فقد انحلت اليمين قال الشيخ ويدخل وقت الايلاء الثاني والوجه بطلان الثاني لتعليقه على الصفة على ما قرره الشيخ \* الثالثة عشر اذا نال والله لااصيبك سنة لامرأة لم يكن مؤثماً في الحال لان المدعى من غير تكفير ولو وطئ وقع الايلاء ثم ينظر ان تخلف من المدة قدر التربص فصاعداً صح وكان لها الموائمة وان كان دون ذلك بطل حكم الايلاء \*

## كتاب اللعان

والنظر في اركانه واحكامه واركانه اربعة \* **الركن الاول** في السبب وهو سببان \* **السبب الاول** القذف ولا يترتب اللعان به الا على رمي الزوجة المحصنة المدخول بها بالزنا قبلاً او دبراً مع دعوى المشاهدة وعدم البينة فليرمى الاجنبية تعين الحد ولا لعان وكذا القذف الزوجة ولم يدع المشاهدة ولو كان له بينة فلا لعان ولا حد وكانت المقتونة مشهورة بالزنا ويتنزع على اشتراط المشاهدة سقوط اللعان في حق الاعمي بالقذف لتعذر المشاهدة ويثبت في حقه بنفي الولد ولو كان للعاذف بينة فعديل منها الى اللعان نال في الخلاف يصح ومنع في المبسوط التفاتاً الى اشتراط عدم البينة في

الآية وهو الاشبه ولو قذفها بزناً اضافه الى ما قبل النكاح فقد وجب الحد وهل له استناطه باللعان قال في الخلاف ليس له اللعان اعتباراً بحالة الزنا وقال في المبسوط انه ذلك اعتباراً بحالة القذف وهو اشبه ولا يجوز قذفها مع الشبهة ولا مع غلبة الظن وان اخبره الثقة او شاع ان فلان زنى بها واذ ا قذف في العدة الرجعية كان له اللعان وليس له ذلك في البائن بل يثبت بالقذف الحد ولو اضافه الى زمان الزوجية ولو قذفها بالسَّحْق لم يثبت اللعان ولو ادعى المشاهدة ويثبت الحد ولو قذف زوجته المجنونة ثبت الحد ولا يُدَام عليه الا بعد المطالبة فان افاتت صحَّ اللعان وليس لوليها المطالبة بالحد مادامت حية وكذا ليس له مطالبة زوج امته بالتعزير في قذفها فان ماتت قال الشيخ له المطالبة وهو حسن \* السبب الثاني انكار الولد ولا يثبت اللعان بانكار الولد حتى تضعه لستة اشهر فصاعداً من حين وطئها ما لم يتجاوز حملها اقصى مدة الحمل وتكون موطوءة بالعقد الدائم ولو ولدته تامة لاقل من ستة اشهر لم يلحق به وانتفى عنه بغير لعان اما لو اختلفا بعد الدخول في زمان الحمل تلاعنوا ولا يلحق الولد حتى يكون الرطبي ممكناً والزوج قادراً فلو دخل الصبي لدون تسع فولدت لم يلحق به ولو كان له عشر فما زاده لحق لامكان البلوغ في حقه ولو كان نادراً ولو انكر الولد لم يلاعن اذ لا حكم للعانه ويؤخر اللعان حتى يبلغ ويرشد ولو مات قبل البلوغ او بعد ولم ينكره الحق به وورثته الزوجة والولد ولو وطئ الزوج دبراً فحملت لحق به لامكان استرسال المنى في الفرج وان كان الرطبي في غيره ولا يلحق ولد الخصي المحبوب على تردد ويلحق ولد الخصي او المحبوب ولا ينتفى ولد احدهما الا باللعان تنزيلاً على الاحتمال وان بعدوا اذا كان الزوج حاضراً وقت الولادة ولم ينكر الولد مع ارتفاع الاعذار لم يكن له انكاره بعد ذلك الا ان يؤخر بما جرت العادة به كالسعي الى الحاكم ولو قيل له انكاره ما لم يعترف به كان حسناً ولو أمسك عن نفي الحمل حتى وضعت جاز له نفيه بعد الوضع على

القولين لاحتمال ان يكون التوثيق لتورده بين ان يكون حملاً او ربحاً  
ومن اقرب الولد صريحاً او فحوى لم يكن له انكاره بعد ذلك مثل ان يبشّره فيجيب  
بما يتضمن الرضا كأن يقال له بارك الله لك في مولودك فنقول آمين او ان شاء الله  
أما لو قال مجباً بارك الله فيك او احسن الله اليك لم يكن اقراراً واذا اطلق الرجل  
وانكر الدخول فادّعت ابها حامل منه فان اقامت بينه انه ارضى ستراً  
لاعنها وحرمت عليه وكان عليه المهر وان لم تقم بينه مكان عليه نصف المهر  
ولا لعان وعليها الحدمائة سوط وقيل لا يثبت اللعان ما لم يثبت الدخول وهو الوطء  
ولا يكفي ارضاء السترو لا يتوجه عليه الحد لانه لم يتدف ولا انكر ولدا يلزمه الاقرار به  
ولعل هذا شبه ولو تدف امرأته ونفى الولد واقام بينه سقط الحد ولم ينتف الولد الا  
باللعان ولو طلقها بائناً فاتت بولد يلحق به في الظاهر لم ينتف الاب باللعان ولو تزوجت  
واتت بولد لدون ستة اشهر من دخول الثاني وانسعت اشهر فمادون من فراق الاول  
لم ينتف عنه الاب باللعان \* **الركن الثاني** في الملاعن ويعتبر كونه بالغاً عاقلاً  
وفي لعان الكافر روايتان اشهرهما انه يصح وكذا القول في المملوك ويصح لعان الاخرس  
اذا كان له اشارة معقولة كما يصح طلاته واقراره وربما توقف شاذ منا نظراً الى تعذر  
العلم بالاشارة وهو ضعيف اذ ليس حال اللعان بزائد عن حال الاقرار بالقتل ولا يصح  
اللعان مع عدم النطق وعدم الاشارة المعقولة ولو نفى ولد المجنونة لم ينتف الاب باللعان  
ولو افاقت فلا عنت صح والّا كان النسب ثابتاً والزوجية ولو انكر ولد الشبهة انتفى  
عنه ولم يثبت اللعان واذا عرف انتفاء الحمل لاختلال شروط الالتحاق او بعضها  
وجب انكار الولد واللعان لئلا يلتحق بنسبه من ليس منه ولا يجوز انكار الولد للشبهة  
ولا لظن ولا لمخالفة صفات الولد صفات الواطي \* **الركن الثالث** في الملاعنة  
ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل والسلامة من الصمم والخرس وان تكون منكوبة



بالعقد الدائم وفي اعتبار الدخول به بخلاف المروي انه لا لعان وفيه قول بالجواز وقال  
 ثالث بشبوته بالقذف دون يعني الولد ويشبه اللعان بين الحر والمملوك وفيه رواية  
 بالمنع وقال ثالث بشبوته بمعنى الولد دون القذف ويصح لعان الحامل لكن  
 لا يقيم عليها الحد الا بعد الوضوح ولا تصير الامه نكاحاً بالملك وهل يصير فراشا بالوطي  
 فيه روايتان اظهرهما انها ليست فراشا ولا لحق ولده الا ما قرأه ولو اعتد برطتها ولو نفاه  
 لم ينتقر الى لعان **الركن الرابع** في كيفية اللعان ولا يصح الا عند الحاكم او من  
 عنه لذلك ولوروا صنف من من العامة علماء من بينهم ما جاز ويشبه حكم اللعان بنفس  
 الحكم وظل بعسرون احدا بعد الحكم بصورة اللعان ان يشهد الرجل بالله اربع  
 مرات انه لمن الصادق من عمار ما فانه تم بقول عليه لعنة الله ان كان من الكاذبين ثم  
 تشهد المرأة بالله اربعاً ان من الكاذبين فيما رواه عنه ثم تقول ان غضب الله عليها ان كان  
 من الصادقين ويشتمل اللعان على واجب وندب **فالواجب** التلغظ بالشهادة  
 على الوجه المذكور وان يكون الرجل قائماً عند التلغظ وكذا المرأة وقيل يكونان جميعاً  
 قائمين بين يدي الحاكم وان يبدأ الرجل أولاً بالتلغظ على الترتيب المذكور وبعده  
 المرأة وان يعينها بما يزيل الاحتمال كذكر اسمها واسم ابائها او صفاتها المميزة لها عن  
 غيرها وان يكون النطق بالعربية مع القدرة ويجوز بغيرها مع التعذر واذا كان الحاكم  
 غير عارف بتلك اللغة افتقر الى حضور مترجمين ولا يكفي الواحد ويجب البداءة  
 بالشهادات ثم باللعن وفي المرأة تبدأ بالشهادات ثم بقولها ان غضب الله ولو قال احدهما  
 عوض اشهد بالله احلف او اقسم او ما شاكله لم يجز **والندب** ان يجلس الحاكم  
 مستدبر القبلة وان يقف الرجل عن يمينه والمرأة عن يمين الرجل وان يحضر من  
 يسمع اللعان وان يعظه الحاكم ويخوفه بعد الشهادات قبل ذكر اللعن وكذا في المرأة  
 قبل ذكر الغضب وقد يغلظ اللعان بالقول والمكان والزمان ويجوز اللعان في المساجد

والجوامع اذا لم يكن هناك مانع من الكون في المسجد فان اتفقت المرأة حائضا  
انفذ الحاكم اليها من يستوفي الشهادات وكذا لو كانت غير بريرة لم يكلفها الخروج  
عن منزلها وجاز استيفاء الشهادات عليها فيه وقال الشيخ رح اللعان ايما ن وليست  
بشهادات واعلم نظرا الى اللفظ فانه بصورة اليمين **واما** احكامه فتشتمل على  
مسائل \* الاولى يتعلق بالقذف وجوب الحد في حق الرجل وبلعائه سقوط الحد في  
حقه ووجوب الحد في حق المرأة ومع لعانها ثبوت احكام اربعة سقوط الحدين وانتفاء  
الولد عن الرجل دون المرأة وزوال الفراش والتحريم المؤبد ولو اكد كذب نفسه في اثناء  
اللعان او نكل ثبت عليه الحد ولم تثبت الاحكام الباقية ولو يكلمت هي او اقترت زحمت  
وسقط الحد عنه ولم يزل الفراش ولا يثبت التحريم ولو اكد كذب نفسه بعد اللعان لحق  
به الولد لكن يرثه الولد ولا يرثه الاب ولا من يتقرب به وترثه الام ومن يتقرب بها  
ولم يعد الفراش ولم يزل التحريم وهل عليه الحد فيه روايتان اظهرهما انه لاحد  
ولو اعترفت بعد اللعان لم يجب عليها الحد الا ان تتكرر مع مرات وفي وجوبه معها تردد \*  
الثانية اذا انقطع كلامه بعد القذف وقبل اللعان صار كالآخر لعانه بالاشارة وان  
لم يحصل الياس منه \* الثالثة اذا ادعت انه قذفها بما يوجب اللعان فانكر فاقامت  
بينة لم يثبت اللعان وتعين الحد لانه يكذب نفسه \* الرابعة اذا قذف امراته برجل  
على وجه نسبهما الى الزنا كان عليه حدان وله اسقاط حد الزوجة باللعان ولو كان له  
بينة سقط الحدان \* الخامسة اذا قذفها فاقترت قبل اللعان قال الشيخ لزوما الحدان  
اقرت اربعا وسقط عن الزوج ولو اقترت مرة وان كان هناك نسب لم ينتف الا باللعان  
وكان للزوج ان يلاع عن نفسه لان تصادق الزوجين على الزنا لا ينفي النسب انه  
ثابت بالفراش وفي اللعان تردد \* السادسة اذا قذفها فاعترفت فاقام شاهدين باعتبارها  
قال الشيخ لا يتقبل الا باربعة ويجب الحد وفيه اشكال ينشأ من كون ذلك شهادة

بالاقرار بالزنا \* السابعة اذا قذفها فماتت قبل اللعان سقط اللعان وورثها الزوج وعليه الحد للميراث ولو اراد دفع الحد باللعان جاز وفي رواية ابي بصير ان قام رجل من اهلها فلا عنه فلا ميراث له والا اخذ الميراث واليه ذهب في الخلاف والاصل ان الميراث يثبت بالموت فلا يستط باللعان المتعقب \* الثامنة اذا قذفها ولم يلاعن فحد ثم قذفها به قيل لاحد وقيل يحد تمسكاً بحصول المرجح وهو شبه وكذا الخلاف فيما لو تلاعن ثم قذفها به وهنا سقوط الحد اظهر ولو قذفها به الاجنبي حد ولو قذفها فافترت ثم قذفها الزوج او الاجنبي فلا حد ولو قذفها فلاعن فنكحت ثم قذفها الاجنبي قال الشيخ لاحدكما الواقف بينة ولو قيل يحد كان حسناً \* التاسعة لو شهد اربعة والزوج احدهم فيه روايتان احدهما ترجم المرأة والاخرى تحد الشهود ويلاعن الزوج ومن فقهاء ثلث من نزل رد الشهادة على اختلال بعض الشرائط او سبق الزوج بالقذف وهو حسن \* العاشرة اذا اخل بشيء من الفاظ اللعان الواجبة لم يصح ولو حكم به حاكم لم ينفذ \* الحادية عشر فرقة اللعان فسخ ليست طلاقاً \*

## كتاب العتق

وفضله متفق عليه حتى روي من اعتق مؤمناً اعتق الله بكل عضو منه عضواً له من النار ويختص الرق باهل الحرب دون اليهود والنصارى والمجوس القائمين بشرائط الذمة ولو اخلوا دخلوا في قسم اهل الحرب وكل من اقر على نفسه بالرق مع جهالة حريته حكم بربه وكذا الملتقط في دار الحرب ولو اشترى انسان من حربي ولده او زوجته او احد ذوي ارحامه كان جائزاً وملكه اذ هم في في الحقيقة ويستوي سبي المؤمنين والضلال في استباحة الرق وازالة الرق تكون باسباب اربعة المباشرة والسراية والملك والعوارض **اما** المباشرة فالعتق والكتابة والتدبير **اما** العتق فعبارته الصريحة التحرير وفي الاعتاق تردد ولا يصح بما عدا التحرير صريحاً كان او كناية ولو قصد به العتق كقول

فَكَكُنتُ رَقَبَتَكَ أَوَانتَ سَائِبَةً وَلَوْ قَالَ لَامْتَهُ يَاحِرَّةٌ وَقَصْدُ الْعَتَقِ فَنِي تَحَرُّرَهَا تَرَدُّدٌ وَالْأَشْبَهُ  
عَدَمُ التَّحَرُّرِ لِبَعْدِهِ مِنْ شَبْهِ الْأَنْشَاءِ وَلَوْ كَانَ اسْمُهَا حِرَّةً فَقَالَ أَنْتِ حِرَّةٌ فَإِنْ قَصْدُ الْأَخْبَارِ  
لَمْ تَنْعَتِقِ وَإِنْ قَصْدُ الْأَنْشَاءِ صَحَّ وَلَوْ جُهِلَ مِنْهُ الْأَمْرَانِ وَلَمْ يُمْكِنْ اسْتِعْلَامُ لَمْ يَحْكَمْ  
بِالْحَرِّيَّةِ لِعَدَمِ الْيَقِينِ بِالْقَصْدِ وَفِيهِ تَرَدُّدٌ مَنْشَأُ التَّوَقُّفِ بَيْنَ الْعَمَلِ بِحَقِيقَةِ اللَّفْظِ  
وَالْتِمَسُّكَ بِالْإِحْتِمَالِ وَلَا يَدُ مِنَ اللَّفْظِ بِالصَّرِيحِ وَلَا تَكْفِي الْإِشَارَةُ مَعَ التَّدْرُجِ عَلَى النَّطْقِ  
وَلَا الْكِتَابَةِ وَلَا يَدُ مِنَ تَجْرِيدِهِ عَنِ الشَّرْطِ فَلَوْ عُلِقَتْ عَلَى شَرْطٍ مُتَرَقِّبٍ أَوْ صَفَةٍ لَمْ يَصِحَّ  
وَكَذَا لَوْ قَالَ يَدُكَ حِرَّةٌ أَوْ رِجْلُكَ أَوْ وَجْهُكَ أَوْ رَأْسُكَ أَمَّا لَوْ قَالَ بِدَنِكَ أَوْ جَسَدِكَ فَالْأَشْبَهُ  
وَتَوَعُّعُ الْعَتَقِ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ أَنْتِ وَهَلْ يَشْتَرِطُ تَعْيِينَ الْمُعْتَقِ الظَّاهِرُ لَأَنَّهُ لَوْ قَالَ أَحَدُ  
عَبِيدِي حِرَّةٌ وَيَرْجِعُ إِلَى تَعْيِينِهِ فَلَمْ يَعْصِ ثُمَّ عَدَلَ لَمْ يَقْبَلْ وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ التَّعْيِينِ  
قِيلَ يُعَيِّنُ الْوَارِثُ وَقِيلَ يُقَرَّعُ وَهُوَ أَشْبَهُ لِعَدَمِ إِطْلَاعِ الْوَارِثِ عَلَى قَصْدِهِ أَمَّا لَوْ عَتَقَ مُعَيَّنًا  
ثُمَّ اشْتَبَهَ أُرْجِيَ حَتَّى يَذْكَرَ فَإِنْ ذَكَرَ عَمِلَ بِقَوْلِهِ وَلَوْ عَدَلَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَقْبَلْ فَإِنْ لَمْ يَذْكَرْ  
لَمْ يُقَرَّعْ مَا دَامَ حَيًّا لِإِحْتِمَالِ التَّدْكَرِ فَإِنْ مَاتَ وَادَّعَى الْوَارِثُ الْعِلْمَ رَجَعَ إِلَيْهِ وَإِنْ جُهِلَ  
يُقَرَّعُ بَيْنَ عَبِيدِهِ لِتَحَقُّقِ الْأَشْكَالِ وَالْيَاسِ مِنْ زَوَالِهِ وَلَوْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا لَيْكِهِ أَنَّهُ هُوَ الْمَوَدَّ  
بِالْعَتَقِ فَانْكَرَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ وَكَذَا حَكْمُ الْوَارِثِ وَلَوْ نَكَلَ قُضِيَ عَلَيْهِ وَيُعْتَبَرُ  
فِي الْمُعْتَقِ الْبُلُوغُ وَكَمَالُ الْعَقْلِ وَالْإِخْتِيَارُ وَالْقَصْدُ إِلَى الْعَتَقِ وَالتَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ وَكَوْنُهُ  
غَيْرَ حَاجٍ إِلَى عَلَيْهِ وَفِي عَتَقِ الصَّبِيِّ إِذَا بَلَغَ عَشْرًا وَصَدَّقَتْهُ تَرَدُّدٌ وَمُسْتَنْدُ الْجَوَازِ رَوَايَةُ  
زُرَّادٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا يَصِحُّ عَتَقُ السَّكَرَانِ وَيَبْطُلُ بِإِشْطِرَاطِ نِيَّةِ الْقُرْبَةِ  
عَتَقُ الْكَافِرِ لِعَذْرَاهَا فِي حَقِّهِ وَقَالَ الشَّيْخُ فِي الْخِلَافِ يَصِحُّ وَيُعْتَبَرُ فِي الْمُعْتَقِ الْإِسْلَامُ وَالْمَلِكُ  
فَلَوْ كَانَ الْمَمْلُوكُ كَافِرًا لَمْ يَصِحَّ عَتَقُهُ وَقِيلَ يَصِحُّ مَطْلَقًا وَقِيلَ يَصِحُّ مَعَ النَّذْرِ وَيَصِحُّ عَتَقُ  
وَلَدِ الزَّانَا وَقِيلَ لَا يَصِحُّ بِنَاءً عَلَى كُفْرِهِ وَلَمْ يَثْبُتْ وَلَوْ أَعْتَقَ غَيْرَ الْمَالِكِ لَمْ يَنْفِذْ عَتَقَهُ  
وَلَوْ أَجَازَهُ الْمَالِكُ وَلَوْ قَالَ إِنْ مَلَكَتُكَ فَأَنْتِ حِرَّةٌ لَمْ يَنْعَتِقِ مَعَ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ نَذْرًا

ولو جعل العتق يميناً لم يتبع كما لو قال انت حر ان فعلت او ان فعلت ولو اعتق  
مملوك ولده الصغير بعد التقويم صح ولو اعتقه ولم يقوّمه عاين نفسه او كان الوالد بالغا  
رشيداً لم يصح ولو شرط على المعتق شرطاً في نفس العتق لزعم الوفاء به ولو شرط اعادته في  
الرق ان خالف أُعيد مع المخالفة عملاً بالشرط وقيل يبطل العتق لانه اشتراط لاسترقاق  
من ثبت حرّيته ولو شرط خدمة زمان معين صح ولو قضى المدة أبغى لم يعد في الرق  
وهل للورثة مطالبة باجرة مثل الخدمة قيل لا والوجه اللزوم ومن وجب عليه عتق  
في كفارة لم يجز التدبير واذا اتى على المؤمن سبع سنين استحسب عتقه ويستحب  
عتق المؤمن مطلقاً ويكره عتق المسلم المخالف وعتق من لا يقدر على الاكتساب  
ولا بأس بعتق المستضعف ومن اعتق من يعجز عن الاكتساب استحسب اعانته ويلحق  
بهذا الفصل مسائل \* الاولى لو نذر عتق اول مملوك يملكه فملك جماعة قيل  
ينعتق احدهم بالقرعة وقيل يتخير ويعتق وقيل لا يعتق شيئاً لانه لم يتحقق شرط النذر  
والاول مروى \* الثانية لو نذر تحرير اول ما تلده فولدت ثوامين كانا معتقين \* الثالثة  
لو كان له ممالك فاعتق بعضهم ثم قيل له هل اعتقت ممالكك فقال نعم انصرف  
الجواب الى من باشر عتقهم خاصة \* الرابعة لو نذر عتق امته ان وطئها صح فان  
اخرجها من ملكه انحلت اليمين ولو اعادها بملك مستأنف لم يعد اليمين \* الخامسة  
لو نذر عتق كل عبد قديم انصرف الى من مضى عليه في ملكه ستة اشهر فصاعداً \*  
السادسة من اعتق وله مال فماله لمولاه وقيل ان لم يعلم به المولى فهو له وان علمه فهو  
للمعتق الا ان يستثنيه المولى والاول اشهر \* السابعة اذا اعتق ثلث عبيده وهم ستة  
استخرج الثلث بالقرعة وصورتها ان يكتب في ثلث رقاع اسم اثنين في كل رقعة  
ثم يخرج على الحرية والرقبة فان اخرج على الحرية كفت الواحدة وان اخرج  
على الرقبة افتقر الى اخراج اثنين واذا تساوى اعداداً وقيمة او اختلفت القيمة مع

امكان التعديل اثلاثا فلا بحث وان اختلفت القيمة ولم يمكن التعديل اخرج ثلثهم  
قيمة وطرح اعتبار العدد وفيه تردد وان تعذر التعديل عدداً وقيمة اخرجنا على الحرية  
حتى يستوفي الثلث قيمة ولو قصرت قيمة المخرج اكملنا الثلث ولو بجزء من آخر \*  
الثامنة من اشترى امه نسية ولم يند ثمنها فاعتقها وتزوجها ومات ولم يخلف سواها بطل  
عتقه ونكاحه وردت على البائع رقاً ولو حملت كان ولدها رقاً وهي رواية هشام بن سالم  
وقيل لا يبطل العتق ولا يرق الولد وهو اشبه \* التاسعة اذا اوصى بعتق عبد فخرج من  
الثلث لزم الوارث اعتاقه فان امتنع اعتقه الحاكم ويحكم بحريته حين الاعتاق لاجل  
الرفاة وما اكتسبه قبل الاعتاق وبعد الوفاة يكون له استقرار سبب العتق بالوفاة ولو  
قيل يكون للوارث لتحقق الرق عند الاكتساب كان حسناً \* العاشرة اذا اعتق مملوكه  
عن غيره باذنه وقع العتق عن الامر وينتقل الى الامر عند الامر بالعتق ليتحقق العتق  
في الملك وفي الانتقال تردد \* الحادية عشر العتق في مرض الموت يمضي من الثلث  
وقيل من الاصل والاول مروى \* **تفريعان** \* الاول اذا اعتق ثلث اماء في مرض  
الموت ولا مال له سواهن اخرجت واحدة بالقرعة فان كان بها حمل تجدد بعد الاعتاق  
فهو حر اجماعاً وان كان سابقاً على الاعتاق قيل هو حر ايضاً وفيه تردد \* الثاني اذا  
اعتق ثلثة في مرض الموت لا يملك غيرهم ثم مات احدهم اقرع بين الميت والاحياء  
ولو خرجت الحرية لمن مات حكم له بالحرية ولو خرجت على احد الحيين حكم  
على الميت بكونه مات رقاً لكن لا يحتسب من التركة ويقرع بين الحيين ويحرر  
منهما ما يحتمله الثلث من التركة الباقية ولو عجز احدهما عن الثلث اكمل الثلث  
من الآخر ولو فضل منه كان فاضله رقاً **واما** السراية فمن اعتق شقصا من عبده سري  
العتق فيه كله اذا كان المعتق صحيحاً جائز التصرف وان كان له فيه شريك تؤم عليه  
ان كان موسراً وسعى العبد في ذلك ما بقي منه ان كان المعتق معسراً وقيل ان قصد

الاضرار فكأن كان موسراً وبطل عتقه ان كان معسراً وان قصد القرية عتقت حصته وسعى العبد في حصة الشريك ولم يجب على المعتق فكأن عجز العبد او امتنع من السعي كان له من نفسه ما اعتق وللشريك ما بقي وكان كسبه بينه وبين الشريك ونفقتة وفطرتة عليهما ولو هياه شريكه في نفسه صح وتناولت المهايأة المعتاد والنادر كالصيد والالتقاط ولو كان المملوك بين ثلثة فاعتق اثنان قومت حصّة الثالث عليهما بالسوية تساوت حصصهما فيه او اختلفت وتعتبر القيمة وقت العتق لانه وقت الحيلولة وينعتق حصة الشريك باداء القيمة لا بالاعتاق وقال الشيخ هو مراعى ولو هرب المعتق صبر عليه حتى يعود وان أعسر انظر الى اليسار ولو اختلفا في القيمة فالقول قول المعتق وقيل القول قول الشريك لانه ينتزع نصيبه من يده ولو ادعى المعتق فيه عيبا فالقول قول الشريك واليسار المعتبر هو ان يكون ما الكا بقدر قيمة نصيب الشريك فاضلا عن قوت يومه وليلتنه ولو ورث شقصا ممن ينعتق عليه قال في الخلاف يتوّم وهو بعيد ولو اوصى بعق بعض عبده او بعتقه وليس له غيره لم يقوم على الورثة باقيه وكذا لو اعنته عند موته اعتق من الثلث ولم يقوم عليه والاعتبار بقيمة الموصى به بعد الوفاة وبالمنجز عند الاعتاق والاعتبار في قيمة التركة باقل الامرين من حين الوفاة الى حين القبض لان التالف بعد الوفاة غير معتبر والزيادة مملوكة للوارث ولو اعتق الحامل تحرّر الحمل ولواستثنى رقة على رواية السكوني عن ابي جعفر عليه السلام وفيه اشكال منشأ عدم القصد الى عتقه \* **تفريع** اذا ادعى كل واحد من الشريكين على صاحبه عتق نصيبه كان على كل واحد منهما اليمين لصاحبه ثم يستقرّر نصيبهما واذا دفع المعتق قيمة نصيب شريكه هل ينعتق عند الدفع او بعده فيه تردد والاشبه انه بعد الدفع ليقع العتق عن ملك ولو قيل بالاقتران كان حسنا واذا شهد بعض الورثة بعق مملوك لهم مَضَى العتق في نصيبه فان شهد آخر وكانا مرضيين نفذ العتق فيه كله والامضى

في نصيبهما ولا يكلف احدهما شراء الباقي **واما** الملك فاذا ملك الرجل او المرأة احداً  
الابوين وان علوا او احدا الاولاد ذكرانا او انانا وان نزلوا انعتق في الحال وكذا لو ملك  
الرجل احدي المحرمات عليه نسباً ولا ينعتق على المرأة سوى العمودين ولو ملك  
الرجل من جهة الرضاع من ينعتق عليه بالنسب هل ينعتق عليه فيه روايتان اشهرهما  
العتق ويثبت العتق حين يتحقق الملك ومن ينعتق كـله بالملك ينعتق بعضه بملك  
ذلك البعض واذا ملك شقصا ممن ينعتق عليه لم يقوم عليه ان كان معسرا وكذا لو ملكه  
بغير اختياره ولو ملكه اختيارا وكان موسرا قال الشيخ يقوم عليه وفيه تردد **فرعان**  
\* الاول اذا وصى لصبي او مجنون بمن ينعتق عليه فـلـلـوـاي ان يقبل ان لم يتوجه  
به ضرر على المولى عليه فان كان فيه ضرر لم يجز القبول لانه لا غبطة كالوصية  
بالمريض الفقير تفصيلاً من وجوب نفقته \* الثاني لو وصى له ببعض من ينعتق عليه  
وكان معسرا جاز القبول ولو كان المولى عليه موسرا قيل لا يقبل لانه يلزمه افتكاكه  
والوجه القبول اذا اشبه انه لا يقوم عليه **واما** العراض فهي العمي والجذام والاعتاد  
واسلام المملوك في دار الحرب سابقا على مولاه ودفع قيمة الوارث وفي عتق امن  
مثل به مولاه تردد والمروي انه ينعتق وقد يكون الاستيلاء سببا للعتق فلنذكر  
الفصول الثلاثة في كتاب واحد لان ثمرتها ازالة الرق \*

## كتاب التدبير والمكاتب والاستيلاء

التدبير هو عتق العبد بعد وفاة المولى وفي صحة تدبيره بعد وفاة غيره كزوج المملوك  
وفاته من يجعل له خدمته تردد اظهره الجواز ومستنده النقل والعلم به يستدعي ثلثة  
مقاصد \* الاول في العبارة وما يحصل به التدبير والصريح انت حر بعد وفاتي او اذ امت  
فانت حر او عتيق او معتق ولا عبرة باختلاف ادوات الشرط وكذا لا عبرة باختلاف



الالفاظ التي يعبر بها عن المدبر كقوله هذا او هذه اوانت او فلان وكذا الوقال متى مُتَّ  
او اي وقت او اي حين وهو ينقسم الى مطلق كقوله اذامُتَّ والى مقيد كقوله اذامُتَّ  
في سنري هذا او من مرضي هذا او في سنتي هذه او شهري او شهر كذا ولو قال انت مدبر  
واقتصر لم ينعقد اهـ الوقال فاذا امُتَّ فانت حرٌ صَحَّ وكان الاعتبار بالصيغة لا بما تقدمها  
ولو كان المملوك لشريكين فقالا اذامُتَّ فانت حرٌ انصرف قول كل واحد منهما الى نصيبه  
صَحَّ التدبير ولم يكن معلّقا على شرط وينعتق بموتهما ان خرج نصيب كل واحد  
من ثلثه ولو خرج نصيب احدهما تحرروا وبقي نصيب الآخر وبعضه رقاً ولو مات  
احدهما تحرر نصيبه من ثلثه وبقي نصيب الآخر رقاً حتى يموت ويشترط في الصيغة  
المذكورة شرطان \* الشرط الاول النية فلا حكم لعبارة الساهي ولا الغالط ولا السكران ولا  
المُخرج الذي لا قصد له وفي اشتراط نية القربة تردد والوجه انه غيره شترط \* الشرط الثاني  
تجربتها عن الشرط والصغة في قول مشهور للاصحاب فلو قال ان قدم المسافر فانت  
حر بعد وفاتي او اذا اهل شهره ضان مثلاً لم ينعقد وكذا الوقال بعد وفاتي بسنة او شهراً وكذا  
لو قال ان اديت اليّ او اليّ ولدي كذا فانت حر بعد وفاتي لم يكن تدبيراً ولا كتابةً والمدبرة  
رق له وطمها والتصرف فيها فان حملت منه لم يبطل التدبير ولو مات مولاهما عتقت  
بوفاته من الثلث وان عجز الثلث عتق ما يبقى فيها من نصيب التولد ولو حملت  
بمملوك سواء كان عن عقد او زنا او شبهة كان مدبراً كأمه ولورجع المولى في تدبيرها  
لم يكن له الرجوع في تدبير ولدها وقيل له الرجوع والاول مروى وكذا المدبر اذا اتى  
بولد مملوك فهو مدبر كأمه ولود برها ثم رجع في تدبيرها فانت بولد لستة اشهر فصاعداً  
من حين رجوعه لم يكن مدبراً لاحتمال تجدد ولو كان لدون ستة اشهر كان مدبراً  
لتحقق الحمل بعد التدبير ولود برها دام لا قيل ان علم بالحمل فهو مدبر والا فهو ورق  
وهي رواية الوشاء وقيل لا يكون مدبراً لانه لم يقصد بالتدبير وهو شبهة \* الثاني في المباشر

ولا يصح التدبير إلا من بالغ حائل فاصد مخارجات التصرف فلودبر الصبي لم يتع  
تدبيره وروي اذا كان مميزا لعشر سنين صح تدبيره ولا يصح تدبير المجنون ولا المكره  
ولا السكران ولا الساهي وهل يصح التدبير من الكافر الاشبه نعم حربيا كان او ذميا  
ولودبر المسلم ثم ارتد لم يبطل تدبيره ولو هلكت في حال ردته حلق المدبر هذا اذا كان  
ارتداده لاعتق نظرة ولو كان عن نظرة لم يعتق المدبر بوزان المراهي لخروج ملكه عنه ونفيه  
تردد ولو ارتد لاعتق نظرة ثم دبر صح على تردد ولو كان عن نظرة لم يصح واطلق الشيخ  
رح الجواز وفيه اشكال ينشأ من زوال ملك المرتد عن نظرة ولودبر الكافر كافرا فاسلم  
بيع عليه سواء رجع في تدبيره او لم يرجع ولو مات قبل بيعه وقبل الرجوع في التدبير  
تحرر عن ثلثه ولو عجز الثلث تحرر ما يحتمله وكان الباقي للمراث فان كان مسلما  
استقر ملكه وان كان كافرا بيع عليه ويصح تدبير الاخرس بالاشارة وكذا رجوعه  
ولودبر صحيحا ثم خرس ورجع بالاشارة المعلومة صح \* الثالث في الاحكام وهي  
مسائل \* الاولى التدبير بصفة الوصية يجوز الرجوع فيه قولا كتواه رجعت في هذا  
التدبير وفعلًا كان يهب او يعتق او يفتى او يرصي سواء كان مطلقا او مقيدا وكذا لو باعه  
بطل تدبيره وقيل ان رجع في تدبيره ثم باع صح بيع رقبته وكذا ان قصد ببيعته الرجوع  
وان لم يقصد مضى البيع في خدمته دون رقبته وتحرر بموت مولاه ولو انكر المولى  
تدبيره لم يكن رجوعا ولو ادعى المملوك التدبير وانكر المولى فحلف لم يبطل التدبير  
في نفس الامر \* الثانية المدبر يعتق بموت مولاه من ثلث مال المولى فان خرج منه  
والا تحرر من المدبر بقدر الثلث ولو لم يكن سواء عتق ثلثه ولودبر جماعة فان خرجوا  
من الثلث والاعتق من يحتمله الثلث وبُدئ بالاول فالاول ولو جهل الترتيب  
استخرجوا بالقرعة ولو كان على الميت دين يستوعب التركة بطل التدبير وبيع  
المدبرون فيه والابيع منهم بقدر الدين وتحرر ثلث من بقي سواء كان الدين سابقا على

التدبير والاحتيا على الاصح وكما يصح الرجوع في المدبر يصح الرجوع في بعضه \* الثالثة  
 اذا دبّر بعض عبده لم ينعق عليه الباقي ولو كان له شريك لم يكف شراء حصته وكذا  
 لودبر باجمعه ورجع في بعضه وكذا لودبر الشريكان ثم اعتق احدهما لم يقوم عليه  
 حصة الآخر ولو قيل يقرّم كان وجهاً ولودبر احدهما ثم اعتق وجب عليه فك حصة  
 الآخر ولم يعتق صاحب الحصة القن لم يجب عليه فك الحصة المدبرة على تردد \*  
الرابعة اذا ابق المدبر بطل تدبيره وكان هو ومن يولد له بعد الاباق رقان ولد له من امه  
 واولاد قبل الاباق على التدبير ولا يبطل تدبير المملوك لو ارتد فان التحق بدار الحرب  
 بطل لانه اباق ولومات مولاه قبل فراره تحرّر \* الخامسة ما اكتسبه المدبر لمولاه لانه رق ولو  
 اختلف المدبر والوارث فيما في يده بعد موت المولى فقال المدبر اكتسبته بعد الوفاة فالقول  
 قوله مع يمينه ولو اقام كل واحد منهما بينة فالبينّة بينة الوارث \* السادسة اذا اجنى على  
 المدبر ما دون النفس كان الارش للمولى ولا يبطل التدبير وان قتل بطل التدبير وكانت  
 قيمته للمولى يقوم مدبراً \* السابعة اذا اجنى المدبر تعلق ارش الجناية برقبته ولسيده  
 فكه بارش الجناية وله بيعه فيها فان نكّه فهو على تدبيره وان باعه وكانت الجناية  
 تستغرقه فالقيمة لمستحق الارش وان لم تستغرقه بيع منه بقدر الجناية والباقي على  
 التدبير ولمولاه ان يبيع خدمته وله ان يرجع في تدبيره ثم يبيعه وعلى ما قلناه لو باع رقبته  
 ابتداء صحّ وكان ذلك نقضا للتدبير وعلى رواية اذا لم يقصد نقض التدبير كان التدبير  
 باقياً وينعق بموت المولى ولا مسيل عليه ولومات المولى قبل افتكاكه انعتق  
 ولا يثبت ارش الجناية في تركه المولى \* الثامنة اذا ابق المدبر بطل التدبير ولو جعل  
 خدمته لغيره حيوة المخدم ثم هو حر بعد موت ذلك الغير لم يبطل تدبيره باباته  
فروع اربعة \* الاول اذا استغاد المدبر ما لا بعد موت مولاه فان خرج المدبر من الثلث  
 فاكل له والا كان له من الكسب بقدر ما يتحرّر منه والباقي للورثة \* الثاني اذا كان له

مال غائب بقدر قيمته مرتين تحرر ثلثه وكلما حصل من المال شيء وتحرر من التدبير  
بنسبته وان تلف استقر العتق في ثلثه \* الثالث اذا كُتِبَ ثم دُبِّرَ صمَّ فان ادنى مال  
الكتابة عتق بالكتابة وان تأخر حتى مات المولى عتق بالتدبير ان خرج من الثلث  
والاعتق منه الثلث وسط من مال الكتابة بنسبته وكان الباقي مكتوبا اما لو دبره ثم كاتبه  
كان نقضا للتدبير وفيه اشكال اما لو دبره ثم قاطعه على مال لي جعل له العتق لم يكن  
ابطالا للتدبير قطعا \* الرابع اذا دبر حمله لأصم ولا يسري الى امه ولو رجع في تدبيره صم  
فان اتت به لاقبل من سنة اشهر من حين التدبير صم التدبير فيه لتحققه وقت التدبير  
وان كان لاكثر لم يحكم بتدبيره لاحتمال تجدده وتوهم الحمل \* **واما المكاتبة**  
فتستدعي بيان اركانها واحكامها ولو احقها **اما** الاركان فالصيغة والموجب والمملوك  
والعوض والكتابة مستحبة ابتداء مع الامانة والاكتساب وتأكيد بسؤال المملوك ولو  
عدم الادان كانت مباحة وكذا لو عدم احدهما وليست عتقا بصفة ولا بيعا للعبد  
من نفسه بل هي معاملة مستقلة بعيدة عن شبه البيع فلم يباعه بنفسه بثمن مؤجل  
لم يصح ولا يثبت مع الكتابة خيار المجلس ولا يصح من دون الاجل على الاشبه  
ويفتقر ثبوت حكمها الى الايجاب والقبول ويكفي في المكاتبة ان يقول كاتبك  
مع تعيين الاجل والعوض وهل يفتقر الى قوله فاذا اديت فان قلت حرم مع نية ذلك قيل  
نعم وقيل بل يكتفي بالنية مع العقد فاذا ادنى عتق سواء نطق بالضميمة او اغفلها  
وهو اشبه بالكتابة قسما من مشروطة ومطلقة فالملقنة ان يقتصر على العقد وذكر الاجل  
والعوض والنية والمشروطة ان يقول مع ذلك فان عجزت فان قلت رد في الرق فمتى  
عجز كان للمولى رده رقا ولا يعيد عليه ما اخذ وحده العجز ان يؤخر نجما الى نجم  
او يعلم من حاله العجز من فك نفسه وقيل ان يؤخر نجما عن محله وهو مروي  
ويستحب للمولى مع العجز الصبر عليه والكتابة عقد لازم مطلقة كانت او مشروطة

وقيل ان كانت مشروطة فهي جائزة من جهة العبد لان له ان يعجز نفسه والاول  
اشبه ولا نسلم ان للعبد ان يعجز نفسه بل يجب عليه السعي ولو امتنع يُجبر وقال الشيخ  
لا يُجبر وفيه اشكال من حيث اقتضى عقد الكتابة وجوب السعي فكان الاشبه الاجبار  
لكن لو عجز كان للمولى النسخ ولو اتفقا على التقايل صح وكذا لو ابرأه من مال الكتابة  
وينعتق بالابراء ولا تبطل بموت المولى وللوارث المطالبة بالمال وينعتق بالاداء الى  
الوارث ويعتبر في الموجب البلوغ وكمال العقل والاختيار وجواز التصرف وهل يعتبر  
الاسلام فيه تردد والوجه عدم الاشتراط فلو كاتب الذمي مملوكه الذمي على خمرة  
او خنزير وتقابضا حكم عليهما بالتزام ذلك ولو اسلما لم تبطل وان لم يتقابضا كان  
عليه القيمة ويجوز لولي اليتيم ان يكتب مملوكه مع اعتبار الغبطة للمولى عليه  
وفيه قول بالمنع ولو ارتد ثم كاتب لم يصح اما لزوال ملكه عنه اولانه لا يقر المسلم في ملكه  
ويعتبر في المملوك البلوغ وكمال العقل لانه ليس لاحدهما اهلية القبول وفي كتابة  
الكافر تردد اظهره المنع لقوله تعالى **فَكَاتِبُوهُمْ اِنْ عِلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَاَمَّا الْاَجَلُ** ففي  
اشتراطه خلاف فمن الاصحاب من اجاز الكتابة حالة ومؤجلة ومنهم من اشترط  
الاجل وهو اشبه لان ما في يد المملوك لسيده فلا يصح المعاملة عليه وما ليس في ملكه  
يتوقع حصوله فتعين ضرب الاجل ويكفي اجل واحد ولا حد في الكثرة اذا كانت  
معلومة ولا بد ان يكون وقت الاداء معلوما فلو قال كاتبك علي ان تؤدي اليّ كذا  
في سنة بمعنى انها ظرف الاداء لم يصح ويجوز ان تتساوى النجوم وان تختلف وفي  
اعتبار اتصال الاجل بالعقد تردد ولو قال كاتبك علي خدمة شهر ودينار بعد الشهر  
صح انما كان الدينار معلوم الجنس ولا يلزم تاخير الدينار الى اجل آخر ولو مرض العبد  
شهر الخدمة بطلت الكتابة لتعذر العرض ولو قال علي خدمة شهر بعد هذا الشهر قيل  
تبطل على القول باشتراط اتصال المدة بالعقد وفيه تردد ولو كاتبه ثم حبسه مدة قيل

يجب ان يؤجله مثل تلك المدة وقيل لا يجب بل يلزمه اجرتة لمدة اختبائه وهو اشبه  
**واما** العوض فيعتبر فيه ان يكون ديناً منجماً معلوم الوصف والقدر مما يصح تملكه  
للمولى فلا تصح الكتابة على عين ولا مع جهالة العوض بل يذكر في وصفه كل ما يتفاوت  
النسب لاجله بحيث ترتفع الجهالة فان كان من الاثمان وصفه كما يصفه في النسبة  
وان كان عرضاً وصفه كصفته في السلم ويجوز ان يكتبه بأي ثمن شاء ويكره ان يتجاوز  
قيمته ويجوز المكاتبه على منفعة كالخدمة والخطاطة والبناء بعد وصفه بما يرفع الجهالة  
وان اجمع بين كتابة وبيع او اجارة او غير ذلك من عقود المعاوضات في عقد واحد صح  
وتكون مكاتبته بحصة ثمنه من البذل وكذا يجوز ان يكتب الاثنان عبداً سواء اتفقت  
حصة صهما او اختلفت تساوى العوضان او اختلفا ولا يجوز ان يدفع الى احد الشريكين  
دون صاحبه ولو دفع شيئاً كان لهما ولو اذن احدهما لصاحبه جاز ولو كاتب ثلثته في عقد  
واحد صح وكان كل واحد منهم مكاتباً بحصة ثمنه من المسمى وتعتبر التيمة وقت العقد  
وايهم ادنى حصته عتق ولا يتوقف على اداء حصة غيره وايهم عجز رقبته دون غيره  
ولو شرط كفاية كل واحد منهم صاحبه وضمان ما عليه كان الشرط والكتابة صحيحين  
ولو دفع المكاتب ما عليه قبل الاجل كان الخيار لمولاه في القبض والتأخير ولو عجز المكاتب  
المطلق كان على الامام ان يفكه من سهم الرقاب والمكاتب الفاسدة لا يتعلق بها حكم  
بل تقع لاضية **واما** الاحكام فتشتمل على مسائل \* الاولى اذا مات المكاتب وكان  
مشرطاً بطلت الكتابة وكان مآثره لمولاه وآلاده رقاً وان لم يكن مشروطاً تحرر منه بقدر  
ما اده وكان الباقي رقاً ولمولاه من تركته بقدر ما فيه من رق ولورثته بقدر ما فيه من حرية  
ويؤدى الوارث من نصيب الحرية ما بقي من مال الكتابة وان لم يكن له مال  
سعى الاولاد فيما بقي على ابيهم ومع الاداء يعتق الاولاد وهل للمولى اجبارهم على  
الاداء فيه ترد وفيه رواية اخرى تقتضي اداء ما تخلف من اصل التركة ويتحرر

الاولاد وما يبقى فلهم والاولى اشهر ولو اوصى له لوصية صح له منها بقدر ما فيه من حرية وبطلت فيما زاد ولو وجب عليه حد اقيم عليه من حد الارار بنسبة الحرية وبنسبة الرقية من حد العبيد ولو زنى المولى بمكاتبته سقط عنه من الحد بقدر ماله فيها من الرق وحد بالباقي \* الثانية ليس للمكاتب التصرف في ماله ببيع ولا هبة ولا عتق ولا اضرار الابان مولاه ولا يجوز للمولى التصرف في مال المكاتب الا بما يتعلق بالاستيفاء ولا يجوز له وطئ المكاتب بالملك ولا بالعقد ولو طاعت حدث ولا يجوز له وطئ امه المكاتب ولو وطئ لشبهة كان عليه المهر وكل ما يكتسبه المكاتب قبل الاداء وبعده فهو له لان تساط المولى زال عنه بالكتابة ولا تتزوج المكاتبه الابان ولو بارث كان عقدها موقوفا مشروطة بانث او مطلقة وكذلك ليس للمكاتب وطئ امه يبتاعها الابان مولاه ولو كانت كتابية مطلقة \* الثالثة كلما يشترطه المولى على المكاتب في عقد الكتابة يكون لازما مالم يكن مخالفا للكتاب والسنة \* الرابعة لا يدخل الحمل في كتابة امه لكن لو حملت بمملوك بعد الكتابة كان حكم اولادها كحكمها يعتق منهم بحسابها ولو تزوجت بحر كان اولادها احرارا ولو حملت من مولاه لم تبطل الكتابة فان مات وعليها شيء من مال الكتابة تحررت من نصيب ولدها وان لم يكن لها ولد سعت في مال الكتابة للوارث \* الخامسة المشروط رق وفطرته على مولاه ولو كان مطلقا لم يكن عليه فطرته واذا وجب عليه كفارة كفر بالصوم ولو كفر بالعتق لم يجزه وكذا لو كفر بالا طعام ولو كان المولى اذن له قيل لم يجزه لانه كفر بمالم يجب عليه \* السادسة اذا ملك المملوك نصف نفسه كان كسبه بينه وبين مولاه ولو طلب احدهما المهايأة اجبر الممتنع وقيل لا يجبر وهو اشبه \* السابعة لو كاتب عبده ومات فابراه احد الوراث من نصيبه من مال الكتابة او اعتق نصيبه صح ولا يقوم عليه الباقي \* الثامنة من كاتب عبده وجب ان يعينه من زكوته ان وجبت عليه ولا حد له قلة ولا كثرة ويستحب التبرع بالعطية

ان لم تجب \* التاسعة لو كان له مكاتبان فادى احدهما واشتبه صبر عليه لرجاء التذكّر  
 فان مات المولى استخرج بالقرعة ولواذميا على المولى العلم كان القول قوله مع يمينه  
 ثم يقرع بينهما لاستخراج المكاتب \* العاشر يجوز بيع مال الكتابة فان ادّى المكاتب  
 مال الكتابة اعتق وان كان مشروطا فعجز وفسخ المولى رجوع رقا لمولاه ويجوز بيع المشروط  
 بعد عجزه مع الفسخ ولا يجوز بيع المطلق \* الحادية عشر اذا زوج بنته من مكاتبه ثم مات  
 فملكته انفسه النكاح بينهما \* الثانية عشر اذا اختلف السيد والمكاتب في مال الكتابة  
 او في المدة او في النجوم فالقول قول السيد مع يمينه والرقيل القول قول منكر زيادة المال  
 والمدة كان حسنا \* الثالثة عشر اذا دفع مال الكتابة وحكم بحريته فبان العوض معيبا فان  
 رضي المولى فلا كلام وان رده بطل العتق المحكوم به لانه مشروط بالعوض ولو تجدد  
 في العوض عيب لم يمنع من الرد بالعيب الاول مع ارض الحادث وقال الشيخ يمنع  
 وهو بعيد \* الرابعة عشر اذا اجتمع على المكاتب ديون مع مال الكتابة فان كان مافي يده  
 يقوم بالجميع فلا بحث وان عجز وكان مطلقا تحاص فيه الديان والمولى وان كان  
 مشروطا قدم الدين لان في تقديمه حفظا للحقين واليوميات وكان مشروطا بطلت الكتابة  
 ودفع مافي يده في الديون خاصة ولو تصرف قسم بين الديان بالحصص ولا يضمه المولى  
 لان الدين تعلق بذلك المال فقط \* الخامسة عشر يجوز ان يكاتب بعض عبده اذا كان  
 الباني حرا او قاله ومنعه الشيخ ولو كان الباني رقا لغيره فاذن صم وان لم يأذن  
 بطلت الكتابة لانها يتضمن ضرر الشريك ولان الكتابة ثمرتها الاكتساب ومع الشركة  
 لا يمكن من التصرف **واما اللواحق** فتشتمل على متاصد \* **الاول** في لواحق  
 تصرفاته وقديتنا انه لا يجوز ان يتصرف بما ينافي في الاكتساب من هبة او محاباة او اقراض  
 او اعتاق الابان مولاه وكما يصح ان يهب من الاجنبي باذن المولى فكذا هبته لمولاه  
 ونريد ان نلحق ههنا مسائل \* الاولى المراد من الكتابة تحصيل العتق وانما يتم



باطلاق التصرف في وجوه الاكتساب فيصح ان يبيع من مولاه ومن غيره وان يشتري منه ومن غيره ويتوخى ما فيه الغبطة في معاوضته فيبيع بالحل لابل المؤجل الا ان يسمم المشتري بزيادة عن الثمن فيعجل مقدار الثمن ويؤخر الزيادة اما هو فاذا ابتاع بالدين جازوكذا ان استسلف وليس له ان يرهن لانه لاحظ له ورما تلف منه وكذا ليس له ان يدفع قراضا \* الثانية ان كان للمكاتب على مولاه مال وحلّ نجم فان كان المالان متساويين جنسا ووصفا تها ترا ولو فضل لاحدهما رجع صاحب الفضل وان كانا مختلفين لم يحصل التقاض الا برضاها وكذا حكم كل غريمين واذا تراضيا كفى ذلك ولو لم يقبض الذي له ثم يعيده عوضا سواء كان المال امانة او اعدا وفيه قول آخر بالتفصيل \* الثالثة اذا اشترى اياه بغير اذن مولاه لم يصح وان اذن له صح وكذا الواوصى له به ولو لم يكن في قبوله ضرر بان يكون مكتسبا يستغني بكسبه واذا قبله فان ادعى مال الكتابة عتق المكاتب وعتق الآخر مع عتقه وان عجز ففسخ المولى استرقهما \* الرابعة اذا اجنى عبد المكاتب لم يكن له ان ينفكه بالارش الا ان يكون فيه الغبطة له ولو كان المملوك اب المكاتب لم يكن له افتكاكه بالارش ولو قصر عن قيمته لابل لانه يهمل بالالف مال له التصرف فيه ويستبقى ما لا ينتفع به لانه لا يتصرف في ابيه وفي هذا تردد **المقصد الثاني** في جناية المكاتب والجنانية عليه وفيه قسمان \* القسم الاول في مسائل المشروط وفي سبعة \* الاولى اذا اجنى المكاتب على مولاه عمدا فان كانت نفسا فالقصاص للوارث فان اقتص كان كما لو مات وان كانت طرفا فالقصاص للمولى فان اقتص فالكتابة بحالها وان كانت الجنانية خطأ فهي تتعلق برقبته وله ان يغدي نفسه بالارش لان ذلك يتعلق بمصلحته وان كان ما بيده بقدر الحقيق فمع الاداء ينعق وان قصر دفع ارش الجنانية فان ظهر عجزه كان لمولاه فسخ الكتابة وان لم يكن له مال اصلا وعجزه فان فسخ المولى سقط الارش لانه

لا يثبت للمولى في ذمة المملوك مال وسقط مال الكتابة بالفسخ \* الثانية اذا جنى على اجنبي عمداً فان عفا الكتابة بحاله وان كانت الجناية نفسها واقتصر الوارث كان كما لو مات وان كان خطأ كان له ذلك نفسه بالارش الجناية ولو لم يكن معه مال فلا اجنبي بيعه في ارش الجناية الا ان يغديه السيد فان فداه الكتابة بحالها \* الثالثة لو جنى عبد المكاتب خطأ كان للمكاتب فكذلك بالارش ان كان دون قيمة العبد وان كان اكثر لم يكن له ذلك كما ليس له ان يبتاع بزيادة عن ثمن المثل \* الرابعة اذا جنى على جماعة فان كان عمداً كان لهم القصاص وان كان خطأ كان لهم الارش متعلناً برقبته فان كان ما في يده يقوم بالارش فله افتكاك رقبته وان لم يكن له مالٌ مساوٍ في قيمته بالحصص \* الخامسة اذا كان للمكاتب أبٌ وهورثه فقتل عبداً لم يكن له القصاص كما لا يقتص منه في قتل الولد ولو كان للمكاتب عبيد فجنى بعضهم على بعض جازله الاقتصاص حسم المأذنة التوثيق \* السادسة اذا قتل المكاتب فهو كما لو مات وان جنى على طرفه عمداً وكان الجاني هو المولى فلا تصاص وعليه الارش وكذا ان كان اجنبياً حراً وان كان مملوكاً ثبت القصاص وكل موضع يثبت فيه الارش فهو للمكاتب لانه من كسبه \* السابعة اذا جنى عبد المولى على مكاتبه عمداً فادى الاقتصاص فللمولى منعه ولو كان خطأ فادى الارش لم يملك منعه لانه بمنزلة الاكتساب ولو اراد الابراء توقف على رضى السيد واما المطلق فاذا ادعى من مكاتبته شيئاً تحرر منه بحسابه فان جنى هذا المكاتب وقد تحرر منه شيء جناية عمداً على حراً اقتص منه ولو جنى على مملوك لم يقتص منه لما فيه من الحرية ولزعه من ارش الجناية بقدر ما فيه من الحرية وتعلق برقبته منها بقدر رقبته ولو جنى على مكاتب مساوٍ اقتص منه وان كانت حرية الجاني ازيد لم يقتص وان كانت اقل اقتص منه ولو كانت الجناية خطأ تعلق بالعاقلة بقدر الحرية وبرقبته بقدر الرقبة والمولى ان يذدي نصيب الرقبة بنصيبها من ارش الجناية سواء

كانت الجناية على عبد او حر ولو جنى عليه حر فلاقصاص وعايه الارش وان كان  
رقاً انتص منه **المقصد الثالث** في احكام المكاتب في الرصايا وهي مسائل \*  
الاولى لا تصح الوصية برقبة المكاتب كما لا يصح بيعه نعم لو اضاف الوصية به الى عود  
في الرق جاز كما لو قال ان عجز وفسخت كتابته فقد اوصيت لك به وتجوز الوصية بمال  
الكتابة ولو جمع بين الوصيتين لواحد او اثنين جاز \* الثانية لو كاتبه مكاتبه فاسدة  
ثم اوصى به جاز ولو اوصى بما في ذمته لم يصح ولو قال فان قبضت منه فقد اوصيت  
به لك صح \* الثالثة اذا اوصى ان يوضع عن مكاتبه اكثر ما بقي عليه فهو وصية بالنصف  
وزيادة للورثة المشية في تعيين الزيادة ولو قال ضعوا عنه اكثر ما بقي عليه ومثله فهو  
وصية بما عليه وبطلت في الزائد ولو قال ضعوا عنه ما شاء فان شاء عا وبقي شيئاً صح وان شاء  
الجميع قيل لا يصح ويبقى منه شيء بقريته حال اللفظ \* الرابعة اذا قال ضعوا عنه اوسط  
فجوده فان كان فيها اوسط عدداً او قدراً انصرف اليه وان اجتمع الامر ان كانت الورثة  
بالخيار في ايها شاءوا قيل يستعمل القرعة وهو حسن وان لم يكن اوسط لا قدر ولا عدداً  
جمع بين نجمين لتحقيق الاوسط فيؤخذ من الاربعة الثاني والثالث ومن السنة  
الثالث والرابع \* الخامسة اذا اعتق مكاتبه في مرضه او ابرأه من مال الكتابة فان برأ فقد لزم  
العتق والابراء وان مات خرج من ثلثه وفيه قول آخر انه من اصل التركة فان كان الثلث  
بقدر الاكثر من قيمته ومال الكتابة عتق وان كان احدهما اكثر اعتبر الاقل فان خرج  
الاقل من الثلث عتق والآخر اكثر وان قصر الثلث عن الاقل عتق منه ما يحتمله  
الثلث وبطلت الوصية في الزائد ويسعى في باقي الكتابة وان عجز كان للورثة ان يسترقوا  
منه بقدر ما بقي عليه \* السادسة اذا اوصى بعتق المكاتب فمات وليس له سوا ذلك لم يحل  
مال الكتابة يعتق ثلثه معجلاً ولا ينتظر لعتق الثلث حلول الكتابة لانه ان ادنى حصل  
للورثة المال وان عجز استرقوا ثلثه ويبقى ثلثاه مكاتباً يتحرر عند اداء ما عليه \* السابعة

اذا كاتب عبده في مرضه اعتبر من الثلث لانه معاملة على ماله بهاله فجرت المكاتبه  
 فمجرى الهبة وفيه قول آخر انه من اصل المال بناء على القول بان المنجزات من الاصل  
 فان خرج من الثلث نفدت الكتابة فيه اجمع وينعتق عند اداء المال وان لم يكن  
 سواء صححت في ثلثه وبطلت في الباقي **واما** الاستيلاء فيستدعي بيان امرين \* الاول  
 في كيفية الاستيلاء وهو يتحقق بعلق امته منه في ما كره ولو اوداعه غيره مملوكا ثم  
 ملكها لم تصرام ولده ولو اودعها حراً ثم ملكها قال الشيخ تصيرام واودع في رواية ابن مازن  
 لا تصيرام ولده ولو وطئ المهرونة فحملت دخلت في حكم امهات الاولاد وكذا لو وطئ  
 الذمي امته فحملت منه ولو اسامت بيعت عليه وقيل يحال بينه وبينها وتجعل  
 على يد امرأة ثقة والاول اشبه \* الثاني في الاحكام المتعلقة بام الولد وفيه مسائل \* الاولى  
 ام الولد مملوكة لا تتحرر بموت المولى بل من نصيب ولدها لکن لا يجوز للمولى  
 بيعها مادام ولدها حياً الا في ثمن رقبتها اذا كان ديناً على المولى ولا وجه لادائه الا منها  
 ولو مات ولدها رجعت طلقاً وجاز التصرف فيها بالبيع وغيره من التصرفات \* الثانية  
 اذا مات مولاه وولدها حي جعلت في نصيب ولدها وعققت عليه ولو لم يكن  
 سواها عتق نصيب ولدها منها وسعت في الباقي وفي رواية تقوم على ولدها ان كان  
 موسراً وهي مهجورة \* الثالثة اذا اوصى لام ولده قيل تنعتق من نصيب ولدها وتعطى  
 الرصية وقيل تنعتق من الوصية فان فضل منها شيء عتق من نصيب ولدها وعو  
 اشبه \* الرابعة اذا جنت ام الولد خطاء تعلق الجناية برقبتها والمولى فكها وبكم  
 يفكها قيل باقل الامرين من ارش الجناية وقيمتها وقيل بارش الجناية وهو الاشبه  
 وان شاء دفعها الى المجني عليه وفي رواية مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام جنايتها  
 في حقوق الناس على سيدها ولو جنت على جماعة فالخيار للمولى ايضاً بين فديتها  
 وتسليمها الى المجني عليهم او ورثتهم على قدر الجنايات \* الخامسة روى محمد بن

قيس بن ابي جعفر عليه السلام في وليدة نصرانية اسلمت عند رجل وولدت منه غلاما ومات فاعتقت وتزوجت نصرانيا وتنصرت وولدت فقال عم ولدها لابنها من سيدها وتحبس حتى تضع فاذ اولدت فاقتلها وفي النهاية يفعل بها ما يفعل بالمرتدة والرواية شاذة \*

## كتاب الاقرار

بالنظر في الاركان واللواحق واركانه اربعة \* **الركن الاول** في الصيغة وفيها مقاصد \*  
**الاول** في الصيغة الصريحة وهي اللفظ المتضمن للأخبار عن حق واجب كقوله لك علي او عندي او في ذمتي وما اشبهه ويصح الاقرار بغير العربية اضطراراً واختياراً ولو قال لك علي كذا ان شئت او ان شئت لم يكن اقراراً وكذا لو قال ان قدم زيد وكذا ان رضي فلان او ان شهد ولو قال ان شهد لك فلان فهو صادق لزمه الاقرار في الحال لانه اذا صدق وجب الحق وان لم يشهد واطلاق الاقرار بالمتوزون ينصرف الى ميزان البلد وكذا المكيل وكذا اطلاق الذهب او الفضة ينصرف الى النقد الغالب في بلد الاقرار ولو كان نقدان غالبان او وزنان مختلفان وهما في الاستعمال سواء رجع في التعيين الى المقر ولو قال له علي درهم ودرهم لزمه اثنان وكذا ان درهم او قال درهم فدرهم اما لو قال فوق درهم او مع درهم او قبل درهم او بعده لزمه درهم واحد لاحتمال ان يكون اراد مع درهم لي فيقة صر على المتيقن وكذا لو قال درهم في عشرة ولم يرد الضرب ولو قال غصبت ثوباً في منديل او حنطة في سفينة او ثياباً في عيبة لم يدخل الظرف في الاقرار ولو قال له عبد عليه عمامة كان اقراراً بهما لان له اهلية الامساك وليس كذلك لو قال دابة عليها سرج ولو قال له قفيز حنطة بل قفيز شعير لزمه القفيزان وكذا لو قال له هذا الثوب بل هذا الثوب اما لو قال له قفيز بل قفيزان لزمه القفيزان حسب ولو قال له درهم بل درهم لزمه واحد ولو اقر لم يمت بمال وقال لا وارث له غير هذا الزم التسليم اليه

ولو قال له عليّ ألف اذا جاء رأس الشهر لزعمه ألف وكذا لو قال اذا جاء رأس الشهر فله  
 عليّ ألف ومنهم من انكر راس شيئا ولو قال الملك بعثك اباك فاذا حلف الوالد انعتق  
 المملوك ولم يرد له المئتين ولو قال ملكك هذه الدار من فلان او غصبتك منها من ارضيتها  
 منهم كان اقوالهم بالدار وليس كذلك لو قال بملككم اعلى يدك لانه يحتمل المعونة ولو قال  
 كان اعلان عليّ ألف لزعمه الاقوال لانه اخبار عن تقدم الاستحقاق ولا تقبل دصاد  
 في السقوط \* الثاني في المبهمة ومبهم مسائل \* الاولى اذا قال له عليّ مال الزم التفسير  
 فان فسّر بما يتناول قبل ولو كان قبلا ولو فسّر بما لم يحجر العادة يتموله كتفسير الجوزة  
 واللوزة لم يقبل وكذا لو فسّر المسلم بما لا يملكه ولا ينتفع به كالحبيرة والخنزير وجلد الميتة  
 لانه لا يعدّ مالا وكذا لو فسّر بما ينتفع به ولا يملك كالسرجين النجس والكلب العقور  
 اما لو فسّر بكلب الصيد او الماشية او كلب الزرع قبل ولو فسّر بحد السلام لم يقبل لانه  
 لم تحجر العادة بالاخبار عن ثبوت مثله في الذمة \* الثانية اذا قال له عليّ شيء نفسي  
 بجلد الميتة او السرجين النجس قبل يقبل لانه شيء ولو قيل لا يقبل لانه لا يثبت في  
 الذمة كان حسنا ولو قال مال جليل او عظيم او خطير او نفيس قبل تفسيره ولو بالقليل  
 ولو قال كثير قال الشيخ يكون ثمانين رجوعا في تفسير الكثرة الى رم اية النذر وربما  
 خصها بعض الاصحاب بموضع الورود وهو حسن وكذا لو قال عظيم جدا كان كقول  
 عظيم وفيه تردد ولو قال اكثر من مال فلان الزم بقدره وزيادة ويرجع في تلك الزيادة  
 الى المترو ولو قال كنت اظن ماله عشرة قبل ما بنى عليه اقراره ولو ثبت ان مال  
 فلان يزيد عن ذلك لان الانسان يخبر عن وهمه والمال قد يخفى على غيره صاحبه  
 ولو قال غصبتك شيئا وقال اردت نفسك لم يقبل \* الثالثة الجمع المنكر يحمل على  
 الثلاثة كقوله له عليّ دراهم اودنا نير ولو قال ثلاثة آلاف واقتصر كان بيان الجنس  
 اليه اذا فسّر بما يصح تملكه \* الرابعة اذا قال له ألف ودرهم ثبت الدرهم ورجع في

تفسير الالف اليه وكذا لو قال الف ودرهمان وكذا لو قال مائة ودرهم او عشرة ودرهم  
اما لو قال مائة وخمسون درهما كان جميع درهمي خلاف مائة ودرهم وكذا لو قال الف  
وثلاثة دراهم وكذا لو قال الف ومائة درهم او الف ومائة وثلاثون درهما ولو قال علي درهم  
والف كانت الالف مجهولة \* السادسة اذا قال له مالي كذا في اليد التمسك كما لو قال شي  
ولو فسره بالدرهم نصدا او ربما كان اقرارا بدرهم وقيل ان هذا كان له عشرون وقد يمكن  
هذا مع الاطلاع على القصد وان خفض احتمال بعض السبعة والتفسير لبعضية وقيل  
يلزمه مائة درهم مراعاة التحسب الكسري است ادري من اين نشأ هذا الشرط ولو قال  
كذا كذا فان اقتصر فاليد التفسير وان اتعد بالدرهم نصبا او رفعا لزمه درهم وقيل ان  
نصب لزمه احد عشر ولو قال كذا وكذا درهم نصبا او رفعا لزمه درهم وقيل ان نصب  
لزمه احد وعشرون والوجه الاتصاف على اليقين الامع العلم بالقصد \* السابعة اذا قال  
هذه الدار لاحد هذين الزم البيان فان عيّن قبل ولو ادعاها الآخر كانا خصمين ولو  
ادعى على المقر العلم كان له احلافه ولو اقر الآخر لزمه الضمان وان قال لا اعلم دفعها  
اليهما وكانا خصمين ولو ادعى او احدهما علمه كان القول قوله مع يمينه \* السابعة  
اذا قال هذا الثوب او هذا العبد لزيد فان عيّن قبل منه وان انكر المقر له كان القول قول  
المقر مع يمينه والمحاكم انتزاع ما اقرب له وله اقرار في يده \* الثامنة اذا قال لفلان علي الف  
ثم دفع اليه وقال هذه التي كنت اقررت بها كانت وديعة فان انكر المقر له كان القول  
قول المقر مع يمينه وكذا لو قال لك في ذمتي الف وجاء بها وقال هي وديعة هذه بدلها اما  
لو قال لك في ذمتي الف وهذه هي التي اقررت بها كانت وديعة لم يقبل لان ما في  
الذمة لا يكون وديعة وليست كالاولى ولا كالوسطى ولو قال له علي الف ودفعها وقال  
كانت وديعة كنت اظنها باقية فبان تالفه لم يقبل لانه يكذب اقراره اما لو ادعى  
تلفها بعد الاقرار قبل \* التاسعة اذا قال له في هذه الدار مائة قبل ورجع في تفسير الكيفية

اليه فان انكر المقر له شيئاً من تفسيره كان القول قول المقر مع يمينه \* العاشرة اذا قال له في ميراث ابي او من ميراث ابي مائة كان اقراراً ولو قال في ميراثي من ابي او من ميراثي من ابي لم يكن اقراراً وكان كالعهد بالهبة وكذا لو قال له من هذه الدار صم ولو قال من داري لم يقبل ولو قال له في مالي الف لم يقبل ومن الناس من فرق بين له في مالي وبين له في داري بان بعض الدار لا تسمى داراً وبعض المال يسمى مالاً ولو قال في هذه المسائل بحق واجب او بسبب صحيح او ما جرى مجراه صم في الجميع \* الثالث في الاقرار المستفاد من الجواب فلو قال ابي عليك الف فقال ردتها او قبضتها كان اقراراً ولو قال فيها لم يكن اقراراً ولو قال نعم او اجل او بلى كان اقراراً ولو قال انا مقرب له لزم ولو قال انا مقرب واقتصر لم يلزمه لتطرق الاحتمال ولو قال اشتريت مني او استرهبت فقال نعم فهم اقرار ولو قال ليس ابي عليك كذا فقال بلى كان اقراراً ولو قال نعم لم يكن اقراراً وفيه تردد من حيث يستعمل الامران استعمالاً ظاهراً \* الرابع في صيغ الاستثناء وقواعده ثلث \* الاولى الاستثناء من الاثبات نفى ومن النفي اثبات \* الثانية الاستثناء من الجنس جائز ومن غير الجنس عاى تردد \* الثالثة يكفي في صحة الاستثناء ان يبقى بعد الاستثناء بقية سواء كانت اقل او اكثر \* التفريع على القاعدة الاولى اذا قال له عاى عشرة الادرمها كان اقراراً بتسعة ونفياً للدرهم ولو قال الادرم كان اقراراً بالعشرة ولو قال ماله عندي شيء الادرم كان اقراراً بدرهم وكذا لو قال ماله عندي عشرة الادرم كان اقراراً بدرهم ولو قال الادرمها لم يكن اقراراً بشيء ولو قال له خمسة الاثنىين والاواحد كان اقراراً باثنىين ولو قال له عشرة الا خمسة الاثلاثة كان اقراراً بثمانية ولو كان الاستثناء الاخير بقدر الاول رجعا جميعاً الى المستثنى منه كقوله عشرة الاواحد الاواحد فيسقطان من الجملة الاولى ولو قال لفلان هذا الثوب الا ثلثة او هذه الدار الا هذا البيت او هذا الخاتم الا هذا الفص صم وكان كالاستثناء بل اظهر وكذا لو قال هذه الدار لفلان ولبيت



لي او الخاتم له والفص لي اذا اتصل الكلام ولو قال هذه العبيد لزيد الا واحدا كلف  
 البيان فان عيّن صمّ ولو انكر المقر له كان القول قول المقر مع يمينه وكذا لو مات احدهم  
 وعيّن الميت قبل منه ومع المنازعة فالقول قول المقر مع يمينه \* **التفريع** على  
 القاعدة الثانية ان اقل له عندي الف الدرهما فان منعنا الاستثناء من غير الجنس  
 فهو اقرار بتسع مائة وتسعة وتسعين درهما وان اجزأه كان تفسير الالف اليه فان فسرها  
 بشيء يصح وضع قيمة الدرهم منه صمّ وان كان يستوعبه قيل يبطل الاستثناء لانه  
 مقبب الاقرار بما يبطله فيصح الاقرار ويبطل المبطّل وقيل لا يبطل ويكلف تفسيره بما يتيقن  
 منه بقية بعد اخراج قيمة الدرهم ولو قال الف درهم الاثوبا فان اعتبرنا الجنس بطل  
 الاستثناء وان لم نعتبره كلفنا المقر بيان قيمة الثوب فان بقي بعد قيمته شيء من الالف  
 صمّ والا كان فيه الوجهان ولو كان مجهولين كقوله له الف الاشياء كلف تفسيرهما وكان  
 النظر فيهما كما قلناه \* **التفريع** على القاعدة الثالثة لو قال له درهم الدرهما لم يقبل  
 الاستثناء ولو قال له درهم ودرهم الدرهما فان قلنا الاستثناء يرجع الى الجملتين كان  
 اقرارا بدرهم وان قلنا يرجع الى الجملة الاخيرة وهو الصحيح كان اقرارا بدرهمين  
 وبطل الاستثناء \* **النظر الثاني** في المقر ولا بد ان يكون مكلفا حرا مختارا جائز التصرف  
 ولا تعتبر عدالتة فالصبي لا يقبل اقراره ولو كان باذن وليه اما لو اقر بماله ان يفعله  
 كالوصية صمّ ولو اقر المجنون لم يصح وكذا المكره والسكران اما المحجور عليه للسفه  
 فان اقر بمال لم يقبل ويقبل فيما عداه كالخلع والطلاق ولو اقر بسرقة قبل في الحد  
 لافي المال ولا يقبل اقرار المملوك بمال ولا حد ولا جناية توجب ارقا او قصاصا فلو اقر بمال  
 تبع به اذا اعتق ولو كان مأذونا في التجارة فاقرب ما يتعلق بها قبل لانه يملك التصرف  
 فيملك الاقرار ويؤخذ ما اقرب به مما في يده وان كان اكثر لم يضمه مولاه ويتبع به اذا  
 اعتق ويقبل اقرار المفلس وهل يشارك المقر له الغرماء او يأخذ حقه من الناضل فيه

تردد ويقبل وصية المريض في الثلث ولن لم تجز الورثة وكذا اقراره للوارث والاجنبي  
مع التهمة على اظهر القولي من يقبل الاقرار بالمبهم ويلزم المقر بيانه فان امتنع حبس  
وضيق عليه حتى يبين وقال الشيخ <sup>ح</sup> يقال له ان لم تفسر جعلتك ناكلاً فان اصر  
أدأف المقر له ولا يتبل اقرار الصبي بالبلوغ حتى يبلغ الحد الذي يحتمل البلوغ \*  
النظر الثالث في المقر له وهوان يكون له اهلية التملك فلو اقر له بهيمة لم يقبل ولو قال  
بسببها صم ويكون الاقرار للمالك وفيه اشكال اذ قد يجب بسببها ما لا يستحقه المالك  
كاروش الجنایات على سائقها اوراكبها ولو اقر لعبد صم ويكون المقر له مولاه لان للعبد  
اهلية التصرف ولو اقر لحمل صم سواء اطلق او بين سبباً محتملاً كالارث او الرصبة  
ولو نسب الاقرار الى السبب الباطل كالجنایة عليه فالوجه الصحة نظراً الى مبدأ  
الاقرار والغاء ما يبطله ويملك الحمل ما اقر به بعد وجوده حياً ولو سقط ميتاً فان فسره  
بالميراث رجع الى باقى الورثة وان قال هو وصية رجع الى ورثة الموصي وان اجمل  
طوبى بيانه ويحكم بالمال للحمل بعد سقوطه حياً لدون ستة اشهر من حين الاقرار  
ويبطل استحقاقه لو ولد اكثر من مدة الحمل وان وضع فيما بين الاقل والاكثر ولم يكن  
للمرأة زوج ولا مال حكم له به لتحققه حملاً وقت الاقرار وان كان لها زوج او مولى  
فيل لا يحكم له لعدم اليقين بوجوده ولو قيل يكون له بناء على غالب العوائد كان  
حسناً ولو كان الحمل ذكراً تساوى فيما اقر به ولو وضع احدهما ميتاً كان ما اقر به الآخر  
لان الميت كالمعدوم وان اقر بولد لم يكن اقراراً بزوجة أمه ولو كانت مشهورة بالحرية \*  
النظر الرابع في اللواحق وفيه مقاصد \* **الاول** في تعقيب الاقرار بالاقرار اذا كان  
في يده دار على ظاهر التملك فقال هذه لفلان بل لفلان قضى بها الاول وغرم قيمتها  
لثاني لانه حال بينه وبينها فهو كالمثلث وكذا لو قال غصبتها من فلان بل من فلان  
له الوفا غصبتها من فلان وهي لفلان لزمه تسليمها الى المنصوب منه ثم لا يضمن

ولا يحكم للمقر له بالملك كما لو كانت دار في يد فلان واقر بها الخارج لآخر وكذا لو قال  
 هذه لزيد غصبتهم من عمرو واقر بعبد لانسان فانكر المقر له قال الشيخ يعتق لان كل واحد  
 منهما انكر ملكيته فبقي بغير مالك ولو قيل يبتى على الرقبة المجهولة المالك كان حسناً  
 واقر ان المولى اعتق عبده ثم اشتراه قال الشيخ صحّ الشراء ولو قيل يكون ذلك  
 استنقازاً لاشراء كان حسناً وينعتق لان بالشراء سقط عنه لواحق ملك الاول ولومات هذا  
 العبد كان للمشتري من تركته قدر الثمن مقاصّة لان المشتري ان كان صادراً فالولاء  
 للمولى اذ لم يكن وارث سواء وان كان كاذباً فمات ترك للمشتري فهو يستحق على هذا  
 للتقدير قدر الثمن على اليقين وما فضل يكون موقوفاً \* **المقصد الثاني**  
 في تعقيب الاقرار بما يقتضي ظاهره الابطال وفيه مسائل \* الاولى اذا قال له عندي  
 وديعة وقد هلك لم يقبل اما لو قال كان له عندي وديعة فانه يقبل ولو قال له عليّ  
 مال من ثمن خمر وخنزير لزمه المال \* الثانية اذا قال له عليّ الف وقطع ثم قال من  
 ثمن مبيع لم يقبضه لزمه الف ولو وصل فقال له عليّ الف من ثمن مبيع وقطع ثم  
 قال لم يقبضه قبل سواء عين المبيع اولم يعينه وفيه احتمال للتسوية بين الصورتين  
 ولعله اشبه \* الثالثة لو قال ابتعت بخيار او كفلت بخيار او ضمننت بخيار قبل اقراره  
 بالعقد ولم يثبت الخيار \* الرابعة اذا قال له عليّ دراهم ناقصة صحّ اذا اتصل بالاقرار  
 كالاستثناء ويرجع في قدر النقيصة اليه وكذا لو قال دراهم زيف لكن يقبل تفسيره بما فيه  
 فضة ولو فسره بما لا فضة فيه لم يقبل \* الخامسة اذا قال له عليّ مشرة لابل تسعة لزمه عشرة  
 وليس كذلك لو قال عشرة الا واحداً \* السادسة ان اشهد بالبيع وقبض الثمن ثم انكر فيما بعد  
 وادعى انه اشهد تبعاً للعادة ولم يقبض قيل لا تتقبل دعواه لانه مكذب لاقراره وقيل  
 تقبل لانه ادعى ما هو معتاد وهو اشبه ان ليس هو مكذباً لاقراره بل مدّعيّاً شيئاً آخر فيكون  
 على المشتري البمين وليس كذلك لو شهد الشاهدان بايقاع البيع ومشاهدة القبض فانه

لا يقبل انكاره ولا يتوجه اليمين لانه اكدابٌ للبيّنة \* **المقصد الثالث** في الاقرار بالنسب وفيه مسائل \* **الاولى** لا يثبت الاقرار بنسب الولد الصغير حتى تكون البنوة ممكنة ويكون المقرّبه مجهولاً ولا ينازع فيه منازعٌ فيه فيود ثلثة فلموافي امكان الولادة لم يقبل كالاقرار ببنة من هو اكبر منه او مثله في السن او اصغر منه بما لم تجر العادة بولادته لمثله او اقرب بنوة ولد امرأته وبينهما مسافة لا يمكن الوصول اليها في مثل عمره وكذا لو كان الطفل معلوم النسب لم يقبل اقراره وكذا النازعة منازع في بنته لم يقبل الابيينة ولا يعتبر تصديق الصغير وهل يعتبر تصديق الكبير ظاهر كلامه في النهاية لا وفي المبسوط يعتبر وهو الاشبه ولو انكر الكبير لم يثبت النسب ولا يثبت النسب في غير الولد الا بتصديق المقرّبه واذا اقرب غير الولد للصلب ولا ورثته له وصدقه المقرّبه توارثا بينهما ولا يتعدى التوارث الى غيرهما ولو كان له ورثة مشهورون لم يقبل اقراره في النسب \* **الثانية** ان اقرب بولد صغير فثبت نسبه ثم بلغ فانكر لم يلتفت الى انكاره لتحقق النسب سابقا على الانكار \* **الثالثة** ان اقر ولد الميت بولده آخر فاقربا بالثابت نسب الثالث ان كان عدلين ولو انكر الثالث الثاني لم يثبت نسب الثاني لكن يأخذ الثالث نصف التركة ويأخذ الاول ثلث التركة والثاني السدس وهو تكملة نصيب الاول ولو كان الاثنان معلومي النسب فاقربا بالثابت ثبت نسبه ان كانا عدلين ولو انكر الثالث احدهما لم يلتفت اليه وكانت التركة بينهم اثلاثا \* **الرابعة** لو كان للميت اخوة وزوجة نأقرت له بولد كان لها النُص فأن صدقها الاخوة كان الباقي للولد دون الاخوة وكذا كل وارث في الظاهر اقرب من هو اقرب منه دفع اليه جميع ما في يده ولو كان مثله دفع اليه من نصيبه بنسبة نصيبه وأن انكر الاخوة كان لهم ثلثة الارباع وللزوجة النُص وباتي حصتها للولد \* **الخامسة** اذا مات صبي مجهول النسب فاقرب انسان ببنته ثبت نسبه صغيرا كان او كبيرا سواء كان له مال او لم يكن وكان ميراثه للمقر ولا يقدح في ذلك احتمال

التهمة كما لو كان حياً وله مال ويسقط اعتبار التصديق في طرف الميث ولو كان كبيراً  
لأنه في معنى الصغير وكذا الوافر بينوة مجنون فإنه يسقط اعتبار تصديقه لأنه لاحكم لكلامه \*  
السادسة اذا ولدت امة ولدًا فاقرب بينوته لحق به وحكم بحريته بشرط ان لا يكون لها  
زوج ولو اقر بابن احدى امتيه وعينه لحق به ولو ادعت الاخرى ان ولدها هو الذي  
اقرب به فالقول قول المقر مع يمينه ولو لم يعين ومات قال الشيخ يعين الوارث فان  
امتنع اقرع بينهما ولو قيل باستعمال القرعة بعد الوفاة مطلقاً كان حسناً \* السابعة  
لو كان له اولاد ثلثة من امة فاقرب بينوة اقدمهم فايهم عينه كان حراً والآخران رق ولواشبهه  
المعين ومات اولم يعين استخرج بالقرعة \* الثامنة لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين  
عدلين ولا يثبت بشهادة رجل وامرأتين على الاظهر ولا بشهادة رجل ويمين ولا بشهادة  
فاسقين ولو كانا وارثين \* التاسعة لو شهد الاخوان وكانا عدلين باين للميت  
ثبت نسبه وميراثه ولا يكون ذلك دوراً ولو كانا فاسقين لم يثبت النسب ولكن  
يستحق دونهما الارث \* العاشرة لو اقر بوارثين اولى منه فصدقه كل واحد عن نفسه  
لم يثبت النسب وثبت الميراث ودفع اليهما ما في يده ولو تناكرا بينهما لم يلتفت  
الى انكارهما ولو اقر بوارث اولى منه ثم اقر باخر اولى منهما فان صدقه المقر له الاول  
دفع المال الى الثاني وان كذبه دفع المقر الى الاول المال وغرمه للثاني ولو كان  
الثاني مساوياً للمقر به أولاً ولم يصدقه الاول دفع المقر الى الثاني مثل نصف  
ما حصل للاول \* الحادية عشر لو اقر بزوجة للميت ولها ولد اعطاه ربع نصيبه وان  
لم يكن ولداً اعطاه نصفه ولو اقر بزوجة آخر لم يقبل ولو اكدب اقراره الاول اغرم للثاني مثل  
ما حصل للاول ولو اقر بزوجة وله ولد اعطاها ثمن ما في يده وان لم يكن لها ولد اعطاها  
الربع وان اقر باخرى غرم لها مثل نصف نصيب الاولى اذ لم تصدقه الاولى ولو اقر  
بثلاثة اعطاها ثلث النصيب ولو اقر برابعة اعطاها الربع من نصيب الزوجة ولو اقر

بخامسة وانكر احدى الأول لم يلتفت اليه وغرم لها مثل نصيب واحدة منهم \*

## كتاب الجمالة

والنظر في الايجاب والاحكام والالواحق اما الايجاب فهو ان يقول مَنْ رَدَّ عَبْدِي  
اَوْ ضَالَّتِي اَوْ فَعَلَ كَذَا فَلَهُ كَذَا اَوْ لَا يَفْتَقِرْ إِلَى قَبُولِ وَيَصِحُّ عَلَى كُلِّ عَمَلٍ مَقْصُودٍ مُحْتَلٍّ وَيَجُوزُ  
أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ مَجْهُولًا لِأَنَّهُ عَقْدٌ جَائِزٌ كَالْمُضَارَبَةِ أَمَّا الْعَوْضُ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا  
بِالْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ أَوْ الْعَدَدِ إِنْ كَانَ مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بَعْدَهُ وَلَوْ كَانَ مَجْهُولًا نَبَتْ بِالرَّدِّ أَجْرُهُ  
الْمِثْلُ كَانَ يَقُولُ مَنْ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ ثَوْبٌ أَوْ دَابَّةٌ وَيُعْتَبَرُ فِي الْجَاعِلِ أَهْلِيَّةُ الْاِسْتِجَارَةِ وَفِي  
الْعَامِلِ امْكَانُ تَحْصِيلِ الْعَمَلِ وَلَوْ عَيْنَ الْجِعَالَةِ لِوَاحِدٍ فَرَدَّ غَيْرُهُ كَانَ عَمَلُهُ ضَائِعًا وَلَوْ تَبَرَّعَ  
اجْنَبِيٌّ بِالْجَعْلِ وَجِبَ عَلَيْهِ الْجَعْلُ مَعَ الرَّدِّ وَيَسْتَحِقُّ الْجُعْلُ بِالتَّسْلِيمِ وَلَوْ جَاءَ بِهِ  
إِلَى الْبَلَدِ فَقَدْ لَمْ يَسْتَحِقَّ الْجُعْلُ وَالْجِعَالَةُ جَائِزَةٌ قَبْلَ التَّلَبُّسِ فَإِنْ تَلَبَّسَ فَالْجَوَازُ بَاقٍ فِي  
طَرَفِ الْعَامِلِ وَلَا زَمَ مِنْ طَرَفِ الْجَاعِلِ إِلَّا أَنْ يَدْفَعَ أَجْرَهُ مَا عَمَلَ وَلَوْ عَقَّبَ الْجِعَالَةُ عَامِلَ  
عَمَلٍ مَعِيْنٍ بِأُخْرَى وَزَادَ فِي الْعَوْضِ أَوْ نَقَصَ عَمَلٌ بِالْآخِرَةِ وَأَمَّا الْأَحْكَامُ فَمَسَائِلُ \*  
الْأَوَّلَى لَا يَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ الْأَجْرَةَ إِلَّا إِذَا بَذَلَهَا الْجَاعِلُ أَرَلًا وَلَوْ حَصَلَتْ الضَّالَّةُ فِي يَدِ  
إِنْسَانٍ قَبْلَ الْجَعْلِ لَزِمَهُ التَّسْلِيمُ وَلَا أَجْرُهُ وَكَذَا الرَّسْعَى فِي التَّحْصِيلِ تَبَرُّعًا \* الثَّانِيَةُ إِذَا  
بَذَلَ جَدًّا أَوْ أَبًا عَيْنَهُ فَعَلِيهِ تَسْلِيمُهُ مَعَ الرَّدِّ وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْهُ لَزِمَ مَعَ الرَّدِّ أَجْرُهُ الْمِثْلُ الْآفِي رَدِّ  
الْآبِقِ عَلَى رِوَايَةِ أَبِي سَيَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ  
جَعَلَ فِي الْآبِقِ دِينَارًا إِذَا اخْذَ فِي مَصْرِهِ وَإِنْ اخْذَ فِي غَيْرِ مَصْرِهِ فَارْبَعَةُ دنانيرٍ وَفَالِ الشَّيْخِ  
رَحِمَ فِي الْمَبْسُوطِ هَذَا عَلَى الْأَفْضَلِ لَا الْوَجُوبَ وَالْعَمَلُ عَلَى الرِّوَايَةِ وَلَوْ نَقَصَتْ قِيَمَةُ الْعَبْدِ  
وَقِيلَ الْحَكْمُ فِي الْبَعِيرِ كَذَلِكَ وَلَمْ أَظْفَرْ فِيهِ بِمُسْتَدٍّ أَمَّا الْوَاسْتَدْعَى الرَّدِّ وَلَمْ يَبْذَلْ أَجْرَهُ  
لَمْ يَكُنْ لِلرَّادِّ شَيْءٌ \* لِأَنَّهُ تَبَرَّعَ بِالْعَمَلِ \* الثَّلَاثَةُ إِذَا قَالَ مَنْ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ دِينَارٌ فَرَدَّهُ

جماعة كان الدينار لهم جميعا بالسوية لان العمل حصل من الجميع لامن كل واحد  
 اما لو قال من دخل داري فله دينار فدخلها جماعة كان لكل واحد دينار لان العمل  
 حصل من كل واحد \* **فروع** \* **الاول** لوجعل لكل واحد من ثلثة جعلاً ازيد من الآخر  
 فجاءوا به جميعا كان لكل واحد ثلث ما جعل له ولو كانوا اربعة كان له الربع او خمسة  
 فله الخمس وكذا لو ساوى بينهم في الجعل \* **الثاني** لوجعل لبعض الثلثة جعلاً معلوماً  
 ولبعضهم مجهولاً فجاءوا به جميعا كان لصاحب المعلوم ثلث ما جعل له ولل مجهول  
 ثلث اجرة مثله \* **الثالث** لوجعل لواحد جعلاً على الرد فشاركه آخر في الرد كان  
 للمجموع له نصف الاجرة لانه عمل نصف العمل وليس للآخر شيء لانه تبرع  
 وقال الشيخ يستحق نصف اجرة المثل وهو بعيد \* **الرابع** لوجعل جعلاً معيناً على ردة  
 من مسافة معينة فردة من بعضها كان له من الجعل بنسبة المسافة ويلحق  
 بذلك مسائل التنازع وهي ثلث \* **الاولى** لو قال شارطتني فقال المالك لم اشاركك  
 فالقول قول المالك مع يمينه وكذا القول قوله باحد الاقبين فقال المالك  
 لم اقصد هذا \* **الثانية** لو اختلفا في قدر الجعل او جنسه فالقول قول الجاعل مع يمينه قال  
 الشيخ وينبت للعامل اجرة المثل ولو قيل يثبت اقل الامرين من الاجرة والقدر المدعى  
 كان حسناً وكان بعض من عاصرناه يثبت مع اليمين ما ادعاه الجاعل وهو خطأ لان  
 فائدة يمينه اسقاط دعوى العامل لا نبوت ما يدعيه الحالف \* **الثالثة** اذ اختلفا في السعي  
 بان قال حصل في يدك قبل الجعل لك فالقول قول المالك مع يمينه تمسكاً بالاصل

## كتاب الايمان

والنظر في امور اربعة \* **النظر الاول** ما به تنعقد لاتنعقد اليمين الا بالله او باممائه التي  
 لا يشرك فيها غيره او مع امه كان المشاركة ينصرف اطلاقها اليه فالاول كقولنا ومقلب القلوب

وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ وَالثَّانِي كَقَوْلِنَا وَاللَّهُ وَالرَّحْمَنُ  
وَالْأَوَّلُ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ وَالثَّالِثُ كَقَوْلِنَا وَالرَّبُّ وَالْخَالِقُ وَالْبَارِي وَالرَّازِقُ وَكُلُّ  
ذَلِكَ تَنْعَقِدُ بِهِ الْيَمِينُ مَعَ الْقَصْدِ وَلَا تَنْعَقِدُ بِمَا لَا يَنْصَرِفُ أَطْلَاقُهُ إِلَيْهِ كَالْمَوْجُودِ وَالْحَيِّ  
وَالسَّمِيعِ وَالْبَصِيرِ وَلَوْ نَوَى بِهَا الْحَلْفَ لِأَنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ فَلَمْ يَكُنْ لَهَا حَرَمَةُ الْقَسَمِ وَلَوْ قَالَ  
وَقَدَرَهُ اللَّهُ وَعَلِمَ اللَّهُ فَإِنْ قَصَدَ الْمَعَانِي الْمَوْجِبَةَ لِلْحَالِ لَمْ تَنْعَقِدِ الْيَمِينُ وَإِنْ قَصَدَ كَوْنَهُ  
قَادِرًا عَالِمًا جَرِيًّا مَجْرَى الْقَسَمِ بِاللَّهِ الْقَادِرِ الْعَالِمِ وَكَذَا تَنْعَقِدُ بِقَوَاهِ وَجَلَالِ اللَّهِ وَعَظَمَةِ  
اللَّهِ وَكِبَرِيَاءِ اللَّهِ وَفِي الْكُلِّ تَرَدُّدٌ وَلَوْ قَالَ أَقْسَمُ بِاللَّهِ أَوْ أَحْلِفُ بِاللَّهِ كَانَ يَمِينًا وَكَذَا لَوْ قَالَ  
أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ أَوْ حَلَفْتُ بِاللَّهِ وَلَوْ قَالَ أَرَدْتُ الْإِخْبَارَ عَنْ يَمِينٍ مَاضِيَةٍ قَبْلَ أَنَّهُ إِخْبَارٌ  
عَنْ نَبْتِهِ وَلَوْ لَمْ يَنْطِقْ بِلَفْظَةِ الْجَلَالَةِ لَمْ تَنْعَقِدْ وَكَذَا أَشْهَدُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ بِاللَّهِ وَفِيهِ لِلشَّيْخِ  
قَوْلَانِ وَلَا كَذَلِكَ لَوْ قَالَ أَعَزُّمُ بِاللَّهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْغَاظِ الْقَسَمِ وَلَوْ قَالَ لَعَمْرُ اللَّهِ كَانَ  
قَسَمًا وَانْعَقَدَتْ بِهِ الْيَمِينُ وَلَا تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِالْإِطْلَاقِ وَلَا بِالْعِتَاقِ وَلَا بِالْتَّحْرِيمِ وَلَا بِالظَّاهِرِ  
وَلَا بِالْحَرَمِ وَلَا بِالْكَعْبَةِ وَالْمَصْحَفِ وَالْقُرْآنِ وَالْأَبْوِينَ وَلَا بِالنَّبِيِّ ﷺ وَالْأَئِمَّةِ ع وَكَذَا وَحَقَّ اللَّهُ  
فَإِنَّهُ حَلْفٌ بِحَقِّهِ لَا بَعْدَ وَقِيلَ تَنْعَقِدُ وَهُوَ بَعِيدٌ وَلَا تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ إِلَّا بِالْأَلَانِيَةِ وَلَوْ حَلَفَ مِنْ غَيْرِ  
نِيَّةٍ لَمْ تَنْعَقِدْ سِوَاكَانَ بِصَرِيحٍ أَوْ كُنَايَةٍ وَهِيَ يَمِينُ الْمَغْوَرِ إِلَّا اسْتِثْنَاءَ بِالْمَشِيئَةِ يَقِفُ الْيَمِينُ  
عَنِ الْإِنْعِقَادِ إِذَا اتَّصَلَ بِالْيَمِينِ أَوْ انْفَصَلَ بِمَا جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّ الْحَالِفَ لَمْ يَسْتَوْفِ  
غُرْضَهُ وَلَوْ تَرَخَى عَنْ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ حَكَمَ بِالْيَمِينِ وَلِغَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَفِيهِ رَوَاةٌ  
مُتَهَجُّورَةٌ وَيَشْتَرِطُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ النُّطْقُ وَلَا يَكْفِي النِّيَّةُ وَلَوْ قَالَ لَا ادْخُلِ الدَّارَ أَنْ شَاءَ زَيْدٌ  
فَقَدْ عَلَّقَ الْيَمِينُ عَلَى مَشِيئَتِهِ فَإِنْ قَالَ شِئْتُ انْعَقَدَتْ الْيَمِينُ وَإِنْ قَالَ لَمْ أَشَأْ لَمْ تَنْعَقِدْ  
وَلَوْ جَهَلَ حَالَهُ أَوْ بَمَوْتٍ أَوْ غِيْبَةٍ لَمْ تَنْعَقِدِ الْيَمِينُ لِفَوَاتِ الشَّرْطِ وَلَوْ قَالَ لَا ادْخُلَنَّ الدَّارَ  
إِلَّا أَنْ يَشَأْ زَيْدٌ فَقَدْ عَقَدَتْ الْيَمِينُ وَجَعَلَ الْإِسْتِثْنَاءَ مَشِيئَةَ زَيْدٍ فَإِنْ قَالَ زَيْدٌ قَدْ شِئْتُ  
أَنْ لَا ادْخُلَ وَقَفَتْ الْيَمِينُ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ وَلَوْ قَالَ لَا ادْخُلْتُ إِلَّا



ان يشأ فلان فقال قد شئت ان تدخل فقد سقط حكم اليمين لان الاستثناء من النفي اثبات ولا يدخل الاستثناء في غير اليمين وهل يدخل في الاقرار فيه تردد والاشبه انه لا يدخل والحروف التي يقسم بها الباء والواو والتاء وكذا الوحفض ونوى القسم عن دون النطق بحرف القسم على تردد اشبهه الانعقاد ولو قال ها الله كان يمينا وفي ايمين الله تردد من حيث هو جمع يمين ولعل الانعقاد اشبه لانه موضوع للقسم بالعرف وكذا ايم الله ومن الله وم الله \* النظر الثاني في الحالف ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل والاختيار والقصد فلا تنعقد يمين الصغير ولا المجنون ولا المكرة ولا السكران ولا الغضبان الا ان يملك نفسه وتنعقد اليمين بالقصد وتصحيح اليمين من الكافر كما تصح من المسلم وقال في الخلاف لا تصح وفي صحة التكفير منه تردد منشأ الالتفات الى اعتبارية التوبة ولا تنعقد من الولد مع والده الامع اذنه وكذا يمين المرأة والمملوك الا ان تكون اليمين في فعل واجب او ترك قبيح ولو حلف احد الثلاثة في غير ذلك كان للاب والزوج والمالك حل اليمين ولا كفارة ولو حلف بالصريم وقال لم ارد اليمين قبل منه ودّين بنيته \* النظر الثالث في متعلق اليمين وفيه مطالب \* المطلب الاول لا تنعقد اليمين على الماضي نافية كانت او مثبتة ولا يجب بالنحس فيها كفارة ولو تعدد الكذب وانما تنعقد على المستقبل بشرط ان يكون واجبا او مندوبا او ترك قبيح او ترك مكروه او مباح يتساوى فعله وتركه او يكون البراءة ولو حلف اثم ولزمته الكفارة ولو حلف على ترك ذلك لم تنعقد ولم تلزمه الكفارة مثل ان يحلف لزوجته ان لا يتزوج اولا يتسرى او تحلف هي كذلك او تحلف انها لا تخرج معه ثم احتاجت الى الخروج ولا تنعقد على فعل الغير كما لو قال والله لتفعلن فانها لا تنعقد في حق المقسم عليه ولا المقسم ولا تنعقد على مستحيل كقوله والله لا يصعدن السماء بل تقع لاجية وانما تقع على ما يمكن وقوعه ولو تجدد العجز انحلت اليمين كأن يحلف احب في هذه السنة فيعجز \*

المطلب الثاني في الايمان المتعلقة بالمأكل والمشرب وفيه مسائل \* الاولى اذا حلف لا يشرب من لبن عزله ولا يأكل من لحم الزمه الرفاء وبالمخالفة الكفارة الامع الحاجة الى ذلك ولا يتعددها التحريم وقيل يسرى التحريم الى اولاده على رواية فيها ضعف \* الثانية اذا حلف لا آكل طعاما اشتراه زيد لم يحنث باكل ما يشتريه زيد وعمره ولو اقتسماه على تردد ولو اشترى كل واحد منهما طعاما وخطاها قال الشيخ ان اكل زيادة عن النصف حنث وهو حسن ولو حلف لا يأكل ثمرة معينة فوقع في ثمر لم يحنث الا باكله اجمع او بتيقن اكلها ولو تلف منه ثمرة لم يحنث باكل الباقي مع الشك \* الثالثة اذا حلف لا يأكل هذا الطعام غدا فاكله اليوم حنث لتحقق المخالفة ولا يزمه التكفير معجلا وكذا لو هلك الطعام قبل الغد او في الغد بشيء من جهته ولو هلك من غير جهته لم يكثر \* الرابعة لو حلف لا شربت من الفرات حنث بالشرب من مائها سواء كرع منها او اغترف بيده او بانه وقيل لا يحنث الا بالكرع منها والاول هو المعروف \* الخامسة اذا حلف لا اكلت رؤسا انصرف الى ما جرت العادة باكله غالبا كرؤس البقر والغنم والابل ولا يحنث برؤس الطيور والسمك والجراد وفيه تردد واعل الاختلاف عادي وكذا لو حلف لا يأكل احما وهنا يقوي انه يحنث بالجميع ولو حلف لا يأكل شحما لم يحنث بشحم الظهور ولو قيل يحنث عادة كان حسنا ومن قال لا اذقت شيئا فمضغه ولغظه قال الشيخ يحنث وهو حسن \* السادسة اذا قال لا اكلت سمنا فاكله مع الخبز حنث وكذا لو اذابه على الطعام وبني متميّا اما لو حلف لا يأكل لبنا فاكل جبنا او سمنا او زبدا لم يحنث \* السابعة لو قال لا اكلت من هذه الحنطة فطحنها رقيقا او سوينا لم يحنث وكذا لو حلف لا اكل الدقيق فخبزه واكله وكذا لو حلف لا يأكل لحما فاكل الية لم يحنث وهل يحنث باكل الكبد والقلب فيه تردد \* الثامنة لو حلف لا يأكل بسرّا فاكل منصفاً ولا يأكل رطباً فاكل منصفاً حنث وفيه قول آخر ضعيف \* التاسعة اسم الفاكة يتع على الرمان

والعنب والرطب فمتى حلف لا يأكل فأكفه حنث باكل كل واحد من ذلك وفي البطيخ  
تردد والأدم اسم لكل ما يؤتد به ولو كان ملحاً أو مائعاً كالديس أو غير مائع كاللحم \*  
العاشرة إذا قال لا شربت ماء هذا الكوز لم يحنث الأبرش جميع وكذا لو قال لا شربت  
ماء دولو قال لا شربت ماء هذه البئر حنث بشرب البعض إذ لا يمكن صرفه إلى ارادة الكل  
وقيل لا يحنث وهو حسن \* الحادية عشر لو قال لا أكلت هذين الطعامين لم يحنث  
بأحدهما وكذا لو قال لا أكلت هذا الخبز وهذا السمك لم يحنث إلا بكليهما لأن الواو  
العاطفة للجمع فهي كالف التثنية وقال الشيخ لو قال لا كلمت زيدا وعمروا فكلم أحدهما  
حنث لأن الواو تنوب مذهب الفعل والاول اصح \* الثانية عشر إذا حلف لا آكل  
خلأنا صطبغ به حنث ولو جعله في طينخ فازال عند التسمية لم يحنث \* الثالثة عشر  
لو قال لا شربت لك ماء من عطش فهو حقيقة في تحريم الماء وهل يتعدى إلى الطعام  
بل نعم عرفاً وقيل لا تمسكاً بالحقيقة \* المطلب الثالث في المسائل المختصة بالبيت  
والدار \* المسئلة الاولى إذا حلف على فعل فهو يحنث بابتدائه ولا يحنث باستداعته  
إلا أن يكون الفعل ينسب إلى المدة كما ينسب إلى الابتداء فإذا قال لا آجرت  
هذه الدار ولا بعثتها ولا وهبتها تعلقت اليمين بالابتداء لا بالاستداعة أما لو قال لا سكنت  
هذه الدار وهو ساكن فيها أولا سكنت زيدا وزيد فيها حنث باستداعة السكنى أو الاسكان  
ويبرأ بخروجه فقيب اليمين ولا يحنث بالعود للسكنى بل لنقل رحله وكذا  
البحث في استداعة اللبس والركوب أما التطيب ففيه التردد ولعل الاشبه أنه لا يحنث  
بالاستداعة وكذا لو قال لا دخلت داراً حنث بالابتداء دون الاستداعة \* الثانية  
إذا حلف لا دخلت هذه الدار فإن دخلها أو شيئاً منها أو غرفة من غرفها حنث ولو نزل  
إليها من سطحها أما إذا نزل إلى سطحها لم يحنث ولو كان محجراً ولو حلف لا أدخل بيتاً  
فدخل غرفة لم يحنث ويتحقق الدخول إذا صار بحيث لو ردَّ بابه كان من ورائه \* الثالثة

اذا حلف لادخلت بيتاً حنث بدخول بيت الحاضرة ولا يحنث بدخول بيت من  
 شعرا وأدم ويحنث بهما البدوي ومن له عادة بسكنائه ولو حلف لادخلت دار زيد  
 او لا كلمت زوجته او لا استخدمت عبده كان التحريم تابعاً للملك فمتى خرج شي من  
 ذلك عن ملكه زال التحريم اما لو قال لادخلت دار زيد هذه تعلق التحريم بالعين ولو  
 زال الملك وفيه قول بالمساواة حسن \* الرابعة ان حلف لادخلت دارا فدخل براحاً كان  
 داراً لم يحنث اما لو قال لادخلت هذه الدار فانهدمت وصارت براحاً قال الشيخ لا يحنث  
 وفيه اشكال من حيث تعلق اليمين بالعين فلا اعتبار بالوصف ولو حلف لادخلت  
 هذه الدار من هذا الباب فدخل منه حنث ولو حوّل الباب عنها الى باب مستأنف  
 فدخل بالاول قيل يحنث لان الباب الذي يتناولها اليمين باق على حاله ولا اعتبار  
 بالخشب الموضوع وهو حسن ولو قال لادخلت هذه الدار من بابها ففتح لها باب  
 مستأنف فدخل به حنث لان الاضافة متحققة فيها \* الخامسة ان حلف لادخلت  
 اولا اكلت او لا ابست اقتضى التابيد فان ادعى انه نوى مدة معينة زين بنيته  
 ولو حلف لادخل علي زيد بنيتا فدخل عليه وعلى عمرو ناسيا او جاهلا بكونه فيه فلا حنث  
 وان دخل مع العلم حنث سواء نوى الدخول على عمرو خاصة او لم ينو والشيخ رح  
 فصل وهل يحنث بدخوله عليه في مسجد او في الكعبة قال الشيخ لا لان ذلك لا يسمى  
 بيتاً في العرف وفيه اشكال يبني على مما نعته دعوى العرف اما لو قال لا كلمت زيدا  
 فسلم على جماعة فيهم زيد وعزله بالنية صح وان اطلق حنث مع العلم \* السادسة  
 قال الشيخ رح اسم البيت لا يقع على الكعبة ولا على الحمام لان البيت ما جعل بازاء  
 السكنى وفيه اشكال يعرف من قوله تعالى وَلِيطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ وفي الحديث نعم  
 البيت الحمام قال وكذا الدهليز والصفة \* المطلب الرابع في مسائل العقود \* الاولى  
 العقد اسم للايجاب والقبول فلا يتحقق الا بهما فاذا حلف لبيعن لا يبرأ الا مع حصول

الايجاب والقبول وكذا لو حلف لِيَهْبَنَّ وللشيخ في الهبة قولان احدهما انه يَبْرُّ بالايجاب وليس بمعتمد \* الثانية اطلاق العقد ينصرف الى العقد الصحيح دون الفاسد ولا يبرُّ بالبيع الفاسد لو حلف لِيَبْيَعَنَّ وكذا غيره \* الثالثة قال الشيخ الهبة اسم لكل عطية متبرع بها كالهديّة والنحلة والعُمري والوقف والصدقة ونحن نمنع الحكم في العُمري والنحلة ان يتناولان المنفعة والهبة تتناول العين وفي الوقف والصدقة تردد منشأ متابعة العرف في افراد كل واحد باسم \* الرابعة اذا حلف لا يفعل لم يتحقق الحنث الا بالمباشرة فان قال لا بعتُ او لا شربت فوكل فيه لم يحنث اما لو قال لا بنيت بيتاً فبناه البناء بامره او استيجاره قيل يحنث نظرا الى العرف والوجه انه لا يحنث ولو قال لا ضربت فامر بالضرب لم يحنث في السلطان تردد اشبهه انه لا يحنث الا بالمباشرة وادّعى لا استخدم فلانا فخدمه بغير اذنه لم يحنث ولو ترك كل لغيره في البيع والشراء ففيه تردد والاقرب الحنث لتحقيق المعنى المشتق منه \* الخامسة لو قال لا بعتُ الخمر فباعه قيل لا يحنث ولو قيل يحنث كان حسناً ان اليمين تنصرف الى صورة البيع فكأنه حلف لا يوقع الصورة وكذا لو قال لا بعتُ مال زيد فهدّاه ولو حلف لِيَبْيَعَنَّ الخمر لم ينعقد يمينه \* المطلب الخامس في مسائل متفرقة \* الاولى اذا لم يعيّن لما حلف وقدّام يتحقق الحنث الا عند غلبة الظن بالوفاء فتعيّن قبل ذلك الوقت بقدر ايقامه كما اذا قال لا نضين حقّه لاعطينه شيئاً لا صومناً لأصلين \* الثانية اذا حلف لِيَضْرِبَنَّ عبده مائة سوطٍ قيل يُجْزَى الضغث والوجه انصراف اليمين الى الضرب بالآلة المعتادة كالسوط والخشبة نعم مع الضرورة كالخوف على نفس المضروب يُجْزَى الضغث هذا اذا كان الضرب مصلحة كاليمين على اقامة الحد والتعزير المأمور به اما التناذيب على شيء من المصالح الدنيوية فالاولى العفو ولا كفارة ويعتبر في الضغث ان يصيب كل قضيب جسده ويكفي ظن وصولها اليه ويجزى ما يسمّى به ضارباً \* الثالثة اذا حلف لا ركبت دابة العبد لم يحنث بركوبها

لانها ليست له حقيقة وان اضيفت اليه فعلى المجاز اما لوقال لاركت دابة المكاتب  
حنث بركوبها لان تصرف المولى ينقطع عن امواله وفيه تردد \* الرابعة البشارة اسم  
للاخبار الاول بالشيء السار فلوقال لاعطين من بشرني بقدوم زيد فبشره جماعة دفعة  
استحقوا ولوتابعوا كانت العطية للاول وليس كذلك لوقال من اخبرني فان الثاني  
مُخْبِرٌ كالاول \* الخامسة اذا قال اول من يدخل داري فله كذا فدخلها واحد فله وان  
لم يدخل غيره ولوقال آخر من يدخل كان لآخر داخل قبل موته لان اطلاق الصفة  
يقتضي وجودها في حال الحيوة \* السادسة اذا حلف لا شربت الماء اولا كلمت الناس  
تناولت اليمين كل واحد من افراد ذلك الجنس \* السابعة اسم المال يقع على العين  
الدين الحال والمؤجل فاذا حلف ليتصدق بماله لم يبرأ بالجميع \* الثامنة يقع  
على القرآن اسم الكلام وقال الشيخ رح لا يقع عرفا وهو يشك بقوله تعالى حتى يسمع كلام  
الله ولا يحنث بالكناية والاشارة لو حلف لا يتكلم \* التاسعة الحلي يقع على الخاتم والمواوء  
فلو حلفت لا تلبس الحلي حنثت بلبس كل واحد منهما \* العاشرة التسري هو وطئ  
الامة وفي اشتراط التحذير نظر \* الحادية عشر اذا حلف لا قضين دين فلان الى شهر كان  
غاية ولو قال الى حين او زمان قال الشيخ يحمل على المدة التي حمل عليها نذر  
الصيام وفيه اشكال من حيث هو تعدد من موضع النقل وما عداه ان فهم المراد به والا  
كان مبهما \* الثانية عشر الحنث يتحقق بالمخالفة اختيارا سواء كان بفعله او بفعل غيره  
كما لو حلف لا ادخل بلدا فدخل بفعله او وقع في سفينة فسارت به او ركب دابة او حمله  
انسان ولا يتحقق الحنث بالاكراه ولا مع النسيان ولا مع عدم العلم \* النظر الرابع في  
المواحق وفيه مسائل \* الاولى الايمان الصادقة كل ما ذكره وتأكيد الكراهية في الغموس  
على اليسير من المال نعم لو قصد دفع المظلمة جاز وربما وجبت ولو كذب لكن ان كان  
يُحسن التوربة ورعى وجوباً ومع اليمين لاثم ولا كفارة مثل ان يحلف ليدفع ظالماً

عن انسان او ماله او عِرْضَةً \* الثَّانِيَةُ اليمين بالبراءة من الله سبحانه او من رسوله عليه السلام لا تعتقد ولا تجب بها كفارة ويأثم ولو كان صادقا وقيل تجب بها كفارة ظهار ولم اجده شاعدا وفي توقيع العسكري عليه السلام الى محمد بن يحيى يطعم عشرة مساكين ويستغفر الله ولو قال هو يهودي او نصراني او مشرك ان كان كذا لم تعتقد وكان لغوا \* الثالثة لا يجب التكفير الا بعد الحنث ولو كفر قبله لم يُجْزَ \* الرابعة لو اعطى الكفارة كافرا او من يجب عليه نفقته فان كان عالما لم يُجْزَ وان جهل فاجتهد ثم بان له لم يُعَدَّ وكذا لو اعطى من يظن فقره فبان غنيا لان الاطلاع على الاحوال الباطنة يَعْسَرُ \* الخامسة لا يجزي في التكفير بالكسوة الا ما يسمى ثوبا فلو اعطاه ثلثه او خفاه لم يُجْزَ لانه لا يسمى كسوة ويجزي الغسيل من الثياب لتناول الاسم \* السادسة اذا مات وعليه كفارة مرتبة ولم يرص اقتصر على اقل رتبة تجزي وان اوصى بقيمة تزيد عن ذلك ولم يُجْزِ الوارث كانت قيمة المجزي من الاصل والزيادة من الثلث وان كانت الكفارة مخيرة اقتصر على اقل الخصال قيمة ولو اوصى بما هو اعلى ولم تُجْزِ الورثة فان خرج من الثلث فلا كلام والاخرجت قيمة الخصلة الدنيا من الاصل وثلث الباقي فان قام بما اوصى والابطلت الوصية بالزائد واقتصر على الدنيا \* السابعة اذا اعتقدت يمين العبد ثم حنث وهو رق ففرضه الصوم في الكفارات مخيرها ومرتبها ولو كفر بغيره من عتق او كسوة او اطعام فان كان بغير اذن المولى لم يُجْزَ وان اذن اجزاه وقيل لا يجزيه لانه لا يملك بالتملك والاول اصح وكذا لو اعتق المولى عنه باذنه \* الثامنة لا تعتقد يمين العبد بغير اذن المولى ولا يلزمه الكفارة وان حنث اذن له المولى في الحنث او لم يأذن اما اذا اذن له في اليمين فقد اعتقدت فلو حنث باذنه فكفر بالصوم لم يكن للمولى منعه ولو حنث من غير اذنه كان له منعه ولو لم يكن الصوم مضرافيه تردد \* التاسعة اذا حنث بعد الحرية كفر كالحر

ولو حنث ثم أعتق فالاعتبار بحال الاداء فان كان موسراً كفر بالعتق او الكسوة او الاطعام ولا ينتقل الى الصوم الامع العجز هذا في المرتبة وفي المخيرة يكفر باي خصاله شاء \*

## كتاب النذر

والنظر في الناذر والصيغة ومتعلق النذر ولواحقه **اما** الناذر فهو البالغ العاقل المسلم فلا يصح من الصبي ولا من المجنون ولا من الكافر لتعذر نيّة القربة في حقه واشتراطها في النذر لكن لو نذر فاسلم استحسب له الوفاء ويشترط في نذر المرأة بالتطوعات اذن الزوج وكذا يتوقف نذر المملوك على اذن المالك فلو باذر لم ينعقد وان تحرّر لانه وقع فاسداً وان اجاز المالك فني صحته تردد اشبهه اللزوم ويشترط فيه القصد فلا يصح من المكدر ولا السكران ولا الغضبان الذي لا قصد له **واما** الصيغة فهي اما برأوزجر او تبرّع فالبر قد يكون شكراً للنعمة كقوله ان أعطيت ما لا اولد او قدما للمسافر لله علي كذا وقد يكون دفعا للبلية كقوله ان برى المريض او خطأني المكروه لله علي كذا والزجر ان يقول ان فعلت كذا لله علي كذا وان لم افعل كذا لله علي كذا والتبرّع ان يقول لله علي كذا ولا ريب في انعقاد النذر بالاوليين وفي الثالثة خلاف والانعقاد اصح ويشترط مع الصيغة نيّة القربة فلو قصد منع نفسه بالنذر لله لم ينعقد ولا بد ان يكون الشرط في النذر سائعا ان قصد الشكر والجزاء طاعة ولا ينعقد النذر بالطلاق ولا بالعاق \*

**واما** متعلق النذر فضابطه ان يكون طاعة مقدورا للناذر فهو اذن مختص بالعبادات كالْحَجِّ والصوم والصلوة والهدي والصدقة والعتق **اما** الحج فنقول لو نذره ماشياً لزم ويتعين من بلد النذر وقيل من الميقات ولو حج راكباً مع القدرة اصاب ولو ركب بعضا قضى الحج ومشى ماركب وقيل ان كان النذر مطلقا اصاب ماشياً وان كان معيّناً بسنة لزمه كفارة خلف النذر والاول مروي ولو عجز الناذر عن المشي حج راكباً وهل يجب



عليه، سياق بُدنة قيل نعم وقيل لا يجب بل يستحب وهو الاشبه ويَحْتَسَن لو نذر ان يحجَّ  
راكباً فمشى ويقف ناذراً المشي في السفينة لانه اقرب الى شبه الماشي والوجه الاستحباب  
لان المشي يسقط هنا عادة ويسقط المشي عن ناذره بعد طواف النساء \* **قروع** لو نذر  
ان يمشي الى بيت الله الحرام انصرف الى بيت الله سبحانه بمكة وكذا لو قال  
الى بيت الله واقتصر وفيه قول بالبطالان الا ان ينزوي الحرام ولو قال ان امشي الى  
بيت الله لاحاجاً ولا معتمراً قيل ينعقد بصدور الكلام وتلغو التسمية وقال الشيخ يسقط  
النذر وفيه اشكال ينشأ من كون قصد بيت الله طاعة ولو قال ان امشي واقتصر فان  
قصد موصفاً انصرف الى قصده وان لم يقصد لم ينعقد نذره لان المشي ليس طاعة في  
نفسه ولو نذر ان رُزقَ ولداً يحجَّ به او يحجَّ عنه ثم مات حج بالولد او عنه من صلب ماله  
ولو نذر ان يحجَّ ولم يكن له مال فحجَّ عن غيره اجزأ عنهما على تردد \* مسائل  
الصوم ولو نذر صوم ايام معدودة كان مخيراً بين التتابع والتفريق الامع شرط التتابع  
والمبادأة بها افضل والتاخير جائز ولا ينعقد نذر الصوم الا ان يكون طاعة فلو نذر صوم  
العديد او احدهما لم ينعقد وكذا لو نذر صوم ايام التشريق بمنى وكذا لو نذرت  
صوم حبسها وكذا لا ينعقد اذا لم يكن ممكناً كما لو نذر يوم قدوم زيد سواء قدم ليلاً  
او نهاراً اما ليلاً فلعدم الشرط واما نهاراً فلعدم التمكن من صيام اليوم المنذور وفيه  
وجه آخر ولو قال لله علي ان اصوم يوم قدومه دائماً سقط وجوب اليوم الذي جاء فيه  
ووجب صومه فيما بعد ولو اتفق ذلك اليوم في رمضان صامه عن رمضان خاصة  
وسقط النذر فيه لانه كالمستثنى فلا يقضيه ولو اتفق ذلك يوم عيد افطره اجمعاً وفي  
وجوب قضائه خلاف والاشبه عدم الوجوب ولو وجب على ناذر ذلك اليوم صوم  
شهرين متتابعين في كفارة قال الشيخ صام في الشهر الاول من الايام من الكفارة  
تحصيلاً للتتابع فاذا صام من الثاني شيئاً صام مابقي من الايام عن النذر لسقوط

التتابع وقال بعض المتأخرين يسقط التكليف بالصوم لعدم مكان التتابع وينتقل  
 الفرض الى الاطعام وليس شيئاً والوجه صيام ذلك اليوم وان تكرر عن النذر ثم لا يسقط  
 به التتابع لافي الشهر الاول ولا الاخير لانه دذر لا يمكن الاحتراز منه ويتساوى في ذلك  
 تقدم وجوب التكفير على النذر وناخراً وان اذ نذر صوما مطلقاً فاقله يوم وكذا لو نذر صدقة  
 اقتصر على اقل ما يتناول له الاسم ولو نذر الصيام في بلد معين قال الشيخ صام ابن شاء  
 وفيه تردد ومن نذر ان يصوم زمناً كان خمسة اشهر ولو نذر حيناً كان ستة اشهر ولو نوى  
 غير ذلك عند النذر لزمه ما نوى \* مسائل الصلوة اذا نذر صلوة فاقبل ما يجزيه ركعتان  
 وقبل ركعة وهو حسن وكذا لو نذر ان يفعل قربة وام يعينها كان مخيراً ان شاء صام وان شاء  
 تصدق بشيء وان شاء صلى ركعتين وقيل يجزيه ركعة ولو نذر الصلوة في مسجد  
 معين او مكان معين من المسجد لزم لانه طاعة اما لو نذر الصلوة في مكان لا مزية فيه  
 للطاعة على غيره قبل لا يلزم وتجب الصلوة ويجزي ايهاها في كل مكان وفيه تردد ولو  
 نذر الصلوة في وقت مخصوص لزم \* مسائل العتق اذا نذر عتق عبد مسلم لزم النذر  
 ولو نذر عتق كافر غير معين لم ينعقد وفي المعين خلاف والاشبه انه لا يلزم ولو نذر عتق  
 رتبة اجزائه الصغيرة والكبيرة والصحيحة والمعيبة اذا لم يكن العيب موجبا للعتق  
 ومن نذر ان لا يبيع مملوكاً لزمه النذر وان اضطر الى بيعه قيل لم يجز والوجه الاجراز  
 مع الضرورة ولو نذر عتق كل عبد تديم لزمه اعتناق من مضى عليه في ملكه ستة  
 اشهر \* مسائل الصدقة اذا نذر ان يتصدق واقتصر لزمه ما يسمى صدقة وان قل  
 ولو قيدته بقدر معين ولو قال بمال كثير كان ثمانين درهما ولو قال خطيراً او جليل فسرّه  
 بما اراد ومع تعذر التفسير بالموت يرجع الى الولي ولو نذر الصدقة في موضع معين  
 وجب ولو صرفها في غيره اعاد الصدقة بمثلها فيه ومن نذر ان يتصدق بجميع  
 ما يملكه لزم النذر فان خاف الضرر قوم ماله وتصدق أولاً فلا حتى يعلم انه تمام بقدر

ما لزم ومن نذر ان يُخرج شيئاً من ماله في سبيل الخير تصدق به على فقراء المؤمنين  
 او في حج او زيارة او في شيء من مصالح المسلمين \* مسائل الهدى اذا نذر ان يهدي  
 بدنة انصرف الاطلاق الى الكعبة لانه الاستعمال الظاهر في عرف الشرع ولو نوى  
 منى لزم ولو نذر الهدى الى غير الموضعين لم ينعقد لانه ليس بطاعة ولو نذر ان يهدي  
 واقتصر انصرف الاطلاق في الهدى الى النعم وله ان يهدي اقل ما يسمى من النعم  
 هدياً وقيل كان له ان يهدي ولو بيضة وقيل يلزمه ما يجزي في الاضحية والاول اشبه  
 ولو نذر ان يهدي الى بيت الله سبحانه غير النعم قيل يبطل النذر وقيل يباع ذلك  
 ويصرف في مصالح البيت اما لو نذر ان يهدي عبده او جاريته او دابته بيع ذلك  
 وصرف ثمنه في مصالح البيت او المشهد الذي نذره وفي معونة الحاج او الزائرين  
 ولو نذر نحر الهدى بمكة وجب وهل يتعين التفرقة بها قال الشيخ نعم عملاً بالاحتياط  
 وكذا بمنى ولو نذر نحره بغير هذين قال الشيخ لا ينعقد ويقوي انه ينعقد لانه قصد  
 الصدقة على فقراء تلك البتعة وهو طاعة ولو نذر ان يهدي بدنة فان نوى من الابل  
 لزم وكذا لو لم ينو لانها عبارة عن الانثى من الابل وكل من وجب عليه بدنة في نذر  
 فان لم يجد لزمه بقرة فان لم يجد فسبع شياه **واما** اللواحق فمسائل \* الاولى يلزم  
 بمخالفة النذر المنعقد كذارة يمين وقيل كذارة من اظفر في شهر رمضان والاول اشهر وانما  
 يلزم الكفارة اذا خالف عامداً مختاراً \* الثانية ان نذر صوم سنة معينة وجب صومها اجمع  
 الا العيدين وايام التشريق ان كان بمنى ولا تصام هذه الايام ولا تقضى ولو كان بغير  
 منى لزمه صيام ايام التشريق ولو اظطر عامداً لغير عذر في شيء من ايام السنة قضاءه  
 وبني ان لم يشترط التتابع وكفر ولو شرط استأنف وقال بعض الاصحاب ان تجاوز  
 النصف جاز البناء ولو فرق وهو تحكّم ولو كان لعذر كالمرض والحيض والنفاس بني  
 على الحالين ولا كفارة ولو نذر صوم الدهر صح ويسقط العيدان وايام التشريق بمنى

ويفطر في السفر وكذا الحائض في ايام حيضها ولا يجب القضاء ان لا وقت له والسفر  
الضروري عذر لا ينتفع به المتابع وينتفع بالاختياري ولو نذر سنة غير معينة كان  
مخيراً بين التوالي والتفرقة ان لم يشترط المتابع وانه ان يصوم اثني عشر شهراً والشهر  
امّا عدّة بين هلالين او ثلثون يوماً ولو صام شوالاً وكان ناقصاً اتمه بيوم بدلاً من العيد  
وقيل بيومين وهو حسن وكذا لو كان بمنى في ايام التشريق فصام ذاك الحجة قضى  
يوم العيد وايام التشريق ولو كان ناقصاً قضى خمسة ايام ولو صام سنة واحدة اتمها بشهر  
ويومين بدلاً من شهر رمضان وعن العيدين ولم ينتفع المتابع بذلك لانه لا يمكنه  
الاحتراز منه ولو كان بمنى قضى ايام التشريق ايضاً ولو نذر صوم شهر متتابعاً  
وجب ان يتوخي ما يصح ذلك فيه واقله ان يصح فيه تتابع خمسة عشر يوماً ولو شرع  
في ذي الحجة لم يجز لان المتابع ينتفع بالعيد \* الثالثة ان نذر ان يصوم اول يوم من شهر  
رمضان لم ينعقد نذره لان صياحه مستحق بغير النذر وفيه تردد \* الرابعة نذر المعصية  
لا ينعقد ولا تجب به كفارة كمن نذر ان يذبح آدمياً ابا كان او امّاً او ولداً او نسبياً او اجنبياً  
وكذا لو نذر ليقْتُلَ زيداً ظلماً او نذر ان يشرب خمرّاً او يرتكب محظوراً او يترك فرضاً  
فكل ذلك لغو لا ينعقد ولو نذر ان يطوف على اربع فقدمت في باب الحج والا قرب انه  
لا ينعقد \* الخامسة اذا عجز الناذر عما نذره سقط فرضه فلو نذر الحج فهدم سقط النذر  
وكذا لو نذر صوماً فعجز لكن روي في هذا يتصدق عن كل يوم بمدة من طعام \*  
السادسة العهد حكمه حكم اليمين وصورته ان يقول ما هدت الله او على عهد الله  
انه متى كان كذا فعلي كذا فان كان ما عاهد عليه واجباً او مندوباً او ترك  
مكرواً او اجتناب محرم لزم ولو كان بالعكس لم يلزم ولو عاهد على مباح لزم  
كاليمين ولو كان فعله اولى او تركه فليفعل الاولى ولا كفارة ولا مخالفة  
في العهد كفارة يمين وفي رواية كفارة من افطر يوماً من شهر رمضان وهي الاشهر \*

السابعة النذر والعهد ينعقدان بالنطق وهل ينعقدان بالضمير والاعتقاد قال بعض الاصحاب نعم والوجه انهما لا ينعقدان الا بالنطق ثم قسم الاقذاعات \*

## القسم الرابع في الاحكام وهو اثني عشر كتابا

### كتاب الصيد والذباحة

والنظر في الصيد يستدعي بيان امور ثلثة \* الاول فيما يؤكل صيده وان قتل ويختص من الحيوان بالكلب المعلم دون غيره من جوارح السباع والطيور فلو اصاب غيره كالغهد والنمر او غيره مما من السباع لم يحل منه الا ما يدرك ذكوته وكذا لو اصاب بالبازي والعتاب والباشق وغير ذلك من جوارح الطير معلما كان او غير معلم ويجوز الاصطياد بالسيف والرمح والسهام وكل ما فيه نصل ولو اصاب معتزضا فقتل حل ويؤكل ما قتله المعراض اذا خرق اللحم وكذا السهم الذي لا نصل فيه اذا كان حادا فخرق اللحم فيشترط في الكلب لباحة ما يقتله ان يكون معلما ويتحقق ذلك بشروط ثلثة ان يسترسل اذا ارسله وينزجر اذا زجره وان لا يأكل ما يمسه فان اكل نادر لم يقدح في اباحة ما يقتله وكذا لو شرب دم الصيد واقتصر ولا بد من تكرار الاصطياد به متصفا بهذه الشروط ليتحقق حصولها فيه ولا يكفي اتذاها مرة ويشترط في المرسل شروط \* الاول ان يكون مسلما او بحكمه كالصبي فلو ارسله المجوسي او الوثني لم يحل اكل ما يقتله وان ارسله اليهودي والنصراني فيه خلاف اظهره انه لا يحل \* الثاني ان يرسله للاصطياد فلو استرسل من نفسه لم يحل مقتوله نعم لو زجره عقيب الاسترسال فوقف ثم افراه صم لان الاسترسال انقطع بوقوفه وصار الاغراء رسالا مستأنفا ولا كذلك لو استرسل فافراه \* الثالث ان يسمى عند ارساله فلو ترك التسمية عمدا.

لم يحل ما يقتله ولا يضر لو كان نسياناً ولو أرسل واحدٌ وسمى آخر لم يحل الصيد مع قتله له ولو سمي ناسلاً آخر كلبه ولم يسم واشتركا في قتل الصيد لم يحل \* الرابع ألا يغيب الصيد وحيوته مستقرة فلو وجد مقتولا أو ميتاً بعد غيبته أم يحل لاحتمال أن يكون القتل لأمه سواء وجد الكلب واقفاً عليه أو بعيداً منه ويجوز الاصطيان بالشرك والحبالة والشباك لكن لا يحل منه إلا ما يدرك ذكوته ولو كان فيه سلاح وكذا السهم إذا لم يكن فيه نصل ولا يخرق وقيل يحرم أن يرمي الصيد بما هو أكبر منه وقيل بل هو يكره وهو أولى \* الثاني في أحكام الاصطيان ولو أرسل المسلم والثني آتاهما فقتلاه لم يحل سواء اتفقت آتاهما مثل أن يرسل كلبين أو سهمين أو اخلافتا كأن يرسل أحدهما كلباً والآخر سهماً وسواء اتفقت الإصابة في وقت واحد أو وقتين إذا كان أثر كل واحدٍ من الآتين تائلاً ولو آتاه المسلم فلم يعد حيوته مستقرة ثم ذفف عليه الآخر حل لأن الغافل المسلم ولو انعكس الفرض لم يحل ولو اشتبه الحالان حرم تغليباً للحرمه ولو كان مع المسلم كلبان أرسل أحدهما واسترسل الآخر فقتلاه لم يحل ولو رمي سهماً أو وصلته الرمية إلى الصيد فقتله حل وإن كان أولاً الرمي لم يصل وكذا لو أصاب السهم الأرض ثم وثب فقتل ولا اعتبار في حل الصيد بالمرسل لا المعلم فإن كان المرسل مسلماً فقتل حل ولو كان المعلم مجوسياً أو وثنياً ولو كان المرسل غير مسلم لم يحل ولو كان المعلم مسلماً ولو أرسل كلبه على صيد وسمى فقتل غيره حل وكذا لو أرسله على صيود كبار فتفرقت عن صغار فقتلها حلّت إذا كانت ممتنعة وكذا الحكم في الآلة أم لو أرسله ولم يشاهد صيداً فاتفق إصابة الصيد لم يحل ولو سمي سواء كانت الآلة كلباً أو سلاحاً لأنه لم يقصد الصيد فجري مجرى استرسال الكلب والصيد الذي يحل بقتل الكلب له أو الآلة في غير موضع الذكوة هو كل ما كان ممتنعاً وحشياً كان أو أنسياً وكذلك ما يصول من البهائم أو يتردى في بئرٍ وشبهها ويتعذر

ذبحه او نحره فانه يكفي عقبها في استباحتها ولا يختص العترة حينئذ بموضع من جسدها  
ولو رمى فرخاً لم ينهض فقتله لم يحل وكذا الورمي طائراً وفرخاً لم ينهض فقتلها  
حل الطائر دون الفرخ ولو تقاطعت الكلاب الصيد قبل ادراكه لم يحرم ولو رمى  
صيداً لتردى من جبل او وقع في الماء فمات لم يحل لاحتمال ان يكون موته من  
الستقة نعم لو صير حيوته غير مستقرة حل لانه يجري مجرى المذبوح ولو قطعت  
الآلة منه شيئاً كان ما قطعت ميتة ويذكر ما بقي ان كانت حيوته مستقرة ولو قطعه بنصفين  
فلم يتحرك فمباح لال ولو تحرك احدهما فالحلال هو وقيل يؤكلان ان لم يكن في  
المتحرك حياة مستقرة وهو اشد وفي رواية يؤكل ما فيه الرأس وفي اخرى يؤكل الاكبر  
دون الاصغر وكلاهما شاذ \* الثالث في اللواحق وفيه مسائل \* الاولى الاصطيان بالآلة  
المغصوبة حرام ولا يحرم المصيد ويملكه الصائد دون صاحب الآلة وعليه اجرة مثلها  
سواء كانت كلباً او سلاحاً \* الثانية اذا عض الكلب صيداً كان موضع العضة نجساً  
يجب غسله على الاصح \* الثالثة اذا ارسل كلبه او سلاحه فجرحه وادركه حيّاً فان  
لم تكن حيوته مستقرة فهو بحكم المذبوح وفي الاخبار انى ما يدرك ذكوته ان يجده  
يركض رجله او يطرف عينيه او يتحرك ذنبه وان كانت مستقرة والزمان يتسع لذبحه  
لم يحل اكله حتى يُذكر وتيل ان لم يكن معه ما يذبح به ترك الكلب يقتله ثم يأكله ان  
شاء اما اذا لم يتسع الزمان لذبحه فهو حلال ولو كانت حيوته مستقرة واذا صيره الرامي  
غير ممتنع ملكه وان لم يقبضه فلو اخذه غيره لم يملكه الثاني ووجب دفعه الى الاول  
واما الذباحة فالنظر فيها امّا في الاركان وامّا في اللواحق اما الاركان فثلثة الذابح  
والآلة وكيفية الذبح اما الذابح فيشترط فيه الاسلام او حكمه ولايتولاه الوثني فلو ذبح  
كان المذبوح ميتة وفي الكتابي روايتان اشهرهما المنع فلا تؤكل ذباحة اليهودي ولا  
النصراني ولا المجوسي وفي رواية ثالثة تؤكل ذباحة الذمي اذا سمعت تسميته وهي

صغار وحة وتذبح المسلمة والخصمي والجنب والحائض وولد المسلم وان كان طفلاً اذا احسن ولا يشترط الايمان وفيه قول يعيد باشتراطه نعم لاتصح ذباحة المعلن بالعداوة لاهل البيت عليهم السلام كالحارجي وان اظهر الاسلام **واما** الآلة فلا تصح الذبكية الابا الحديد وللم يوجب وخيف فوت الذبيحة جاز بما يقري اعضاء الذبيح ولو كان ليطه او خشبة او مروة حادة او زجاجة وهل تنفع الذكوة بالظفر او السن مع الضرورة قيل نعم لان المتصور يحصل وتيل لا يمكن الذبيح ولو كان منفصلاً **واما** الكيفية فالواجب قطع الاعضاء الاربعة المرئي وهو مجرى الطعام والخلقوم وهو مجرى النفس والودجان وهما عرقان محيطان بالخلقوم ولا يجزي قطع بعضها مع الامكان هذا في قول مشهور وفي الرواية اذا قطع الخلقوم وخرج الدم فلا بأس ويكتفي في المحذور طعن في بقية النحر وهي واحدة اللبنة ويشترط فيها شروط اربعة \* الاول ان يستقبل بها القبلة مع الامكان فان اخل عامدا كانت ميتة ولو كان ناسيا صح وكذا لو لم يعلم جهة القبلة \* الثاني التسمية وهي ان يذكر الله سبحانه فلو تركها عامدا لم تحل ولو نسي لم يحرم \* الثالث اختصاص الابل بالنحر وما عداها بالذبيح في الخلق تحت اللحيين فان نحر الذبوح او ذبيح المحذور مات لم يحل ولو ادركت ذكوته فذكي حل وفيه تردد اذا استقرار للحياة بعد الذبيح او النحر وفي ابانة الرأس عامدا خلاف اظهره الكراهية وكذا سلم الذبيحة قبل بردها او قطع شيء منها ولو انكسرت الطير جاز ان يرميه بنشاب او رمي اوسيف فان سقط وادرك ذكوته ذبحه والا كان حلالاً \* الرابع الحركة بعد الذبيح كافيته في الذكوة وقال بعض لابد مع ذلك من خروج الدم وقيل يجزي احدهما وهو شبه ولا يجزي خروج الدم متنازلاً اذا انفرد عن الحركة الدالة على الحياة ويستحب في ذبيح الغنم ان يربط يداها ورجل واحدة وتطلق الاخرى ويمسك صوفه او شعره حتى يبرد وفي البقر يغفل يداها ورجلاها وبطلق ذنبه وفي الابل تربط اخفافه الى اباطه وتطلق رجلاه وفي الطير ان يرسله بعد



الذباحة ووقت ذبح الأضحية ما بين طلوع الشمس الى غروبها وتكره الذباحة ليلاً الامع الضرورة وبالنهار يوم الجمعة الى الزوال وان تنخع الذبيحة وان يقلب السكين فيذبح الى فوق وقيل فيها يحرم والاول اشبه وان يذبح حيوان وآخر ينظر اليه

**واما اللواحق فمسائل \*** الاولى ما يباع في اسواق المسلمين من الذبائح واللحوم يجوز شراؤه ولا يلزم التفحص عن حاله \* الثانية كل ما يعذر ذبحه ونحره من الحيوان لا يستعصائه او لخصومه في موضع لا يمكن المذكي من الوصول الى موضع الذكوة وخيف فوته جاز ان يعقر بالسيوف او غيرها مما يجرح ويحل وان لم يصادف العقر موضع الذكوة \* الثالثة ان اقطعت رقبه الذبيحة وبقيت اعضاء الذباحة فان كانت حيوتها مستقرة ذبحت وحلت بالذبح والا كانت ميتة ومعنى المستقرة التي يمكن ان يعيش مثلها اليوم او الايام وكذا لو عقرها السبع ولو كانت الحيوة غير مستقرة وهي التي يقضى بموتها عاجلاً لم تحل بالذباحة لان حركتها كحركة المذبوح \* الرابعة اذا نذر اضحية معينة زال ملكه عنها ولو اتلفها كان عليه قيمتها ولو نذرها اضحية وهي سليمة فعابت نحرها على ما بها واجزأته ولو ضلت او عطبت او ضاعت من غير تفريط لم يغرم \* الخامسة لو نذر اضحية فذبحها يوم النحر غيره ولم ينو عن صاحبها لم يجز عنه ولو نوى عنه اجزأته وان لم يأمره \* السادسة اذا نذر الاضحية وصارت واجبة لم يستطع استحباب الاكل منها \* السابعة ذكوة السمك اخراجه من الماء حياً ولو وثب فاخذه قبل موته حل ولو ادركه بنظره فيه خلاف اشبه انه لا يحل ولو اخرجه مجرسي او مشرك فمات في يده حل ولا يحل اكل ما يوجد في يده حتى يعلم انه مات بعد اخراجه من الماء ولو اخذ واعيد في الماء فمات لم يحل وان كان ناشباً في الآلة لانه مات فيما فيه حيوته وهل يحل اكل السمك حياً قيل لا والوجه الجواز لانه مذكي ولو نصب شبكة فمات بعض ما حصل فيها واشتبه الحي بالميت قيل حل الجميع حتى يعلم

الميت بعينه وقيل يحرم الجميع تغليباً للحرمة والاول حسن \* الثامنة ذكوة الجراد  
اخذة ولا يشترط في آخذة الاسلام ولرعات قبل اخذه لم يحل وكذا لو وقع في اجمة نائر  
فأحرقته وفيه جراد لم يحل وان قصده المحرق ولا يحل الدب حتى يستقل بالطيران  
فلو اخذ قبل استلاله لم يؤكل \* التاسعة ذكوة الجنين ذكوة أمه ان تمت خلقته وقيل  
ولم تلجه الروح ولو ولجته لم يكن بد من تذكيته وفيه اشكال ولو لم تتم خلقته لم يحل  
اصلاً ومع الشرطين يحل بذكوة أمه وقيل لو خرج حياً ولم يتسع الزمان لتذكيته حل  
اكله والاول اشبه **خاتمة** تشتمل على اقسام \* الاول في مسائل من احكام الذبابة  
وهي ثلث \* الاولى تجب متابعة الذببع حتى يستوفي الاعضاء الاربعة فلو قطع بعض  
الاعضاء وارسله فانتهي الى حركة المذبوح ثم استأنف قطع الباقي حرم لانه لم يبق  
فيه حيوة مستقرة ويمكن ان يقال يحل لان ازهاق روحه بالذببع لا غير وهو أولى \*  
الثانية لو اخذ الذببع في الذببع وانتزع آخر حشرته معاً كان ميتة وكذا كل فعل لا يستقر  
معه الحيوة \* الثالثة ان تيقن بقاء الحيوة بعد الذببع فهو حلال وان تيقن الموت قبله فهو  
حرام ولو اشتبه الحال ولم يعلم حركة المذبوح ولا خروج الدم المعتدل فالوجه تغليب  
الحرمة \* الثاني فيما يقع عليه الذكوة وهي تقع على كل حيوان مأكول بمعنى انه  
يكون طاهراً بعد الذببع ولا يقع على حيوان نجس العين كالكلب والخنزير بمعنى انه  
يكون بافياً على نجاسته بعد الذببع وما خرج عن القسمين فهو اربعة اقسام \* الاول  
المسوخ لا تقع عليها الذكوة كالغيل والدب والقردة وقال المرتضى تقع \* الثاني الحشرات  
كالقاراة وابن عرس والضب ففي وقوع الذكوة عليها تردد اشبهه انه لا يقع \* الثالث  
الآدمي لا تقع عليه الذكوة لحرمة ويكرن ميتة ولو ذكبي \* الرابع السباع كالاسد والنمر  
والفهد والثعلب ففي وقوع الذكوة عليها تردد والوقوع اشبه ويظهر بمجرد الذكوة وقيل  
لا يستعمل مع الذكوة حتى يدبغ \* الثالث في مسائل من احكام الصيد وهي عشر \*

الاولى ما ثبت في آلة الصياد كالحبال والشبكة يملكها صاحبها وكذا كل ما يعتاد الاصطياد به ولا يخرج عن ملكه بانفلاته بعد اثباته نعم لا يملكه بترحله في ارضه ولا بتعشيشه في داره ولا بوثوب السمكة الى سفينته ولو اتخذ موحلة للصيد فنشب بحيث لا يمكنه التخلص لم يملكه بذلك لانها ليست آلة معتادة وفيه تردد ولو اغلق عليه باباً ولا مخرج له او في مضيق لا يتعذر قبضه ملكه وفيه ايضا اشكال ولعل الاشبه انه لا يملك هنا الامع القبض باليد او الآلة ولو اطلق الصيد من يده لم يخرج عن ملكه فان نوى اطلاقه وتطعن نيته عن ملكه هل يملكه غيره باصطياده الاشبه لانه لا يخرج عن ملكه بنية الاخراج وقيل يخرج كما لو وقع منه شيء حقير فاهمله فانه يكون كالمبيع له ولعل بين الحالين فرقاً \* الثانية اذا امكن الصيد التّحامل طائراً او عارياً بحيث لا يقدر عليه الا بالتباع المتضمن للاسراع لم يملكه الاول وكان لمن امسكه \* الثالثة اذا رمى الاول صيداً فانبته وصيّره في حكم المذبوح ثم قتله الثاني فهو الاول ولا شيء على الثاني الا ان يفسد لحمه او شيئاً منه ولورماه الاول فلم يشبهه ولا يصير في حكم المذبوح ثم قتله الثاني فهو له دون الاول وليس على الاول ضمان شيء مما جناه ولوائبته الاول ولم يصير في حكم المذبوح فقتله الثاني فهو متاف فان كان اصاب محل الزكاة فذكاه على الوجه فهو الاول وعلى الثاني الارش وان اصابه في غير المذبوح فعليه قيمته ان لم يكن لميته قيمة والا كان له الارش وان جرحه الثاني ولم يقتله فان ادرك ذكوته فهو حلال الاول وان لم يدرك ذكوته فهو ميتة لانه تلف من فعلين احدهما مباح والآخر محظور كما ليرقتله كلب مسلم ومجوسي وما الذي يجب على الجارح فالذي يظهر ان الاول ان لم يقدر على ذكوته فعلى الثاني قيمته بتمامها معيباً بالعيب الاول وان قدرنا همل فعلى الثاني نصف قيمته معيباً ولعلّ فقه هذه المسئلة ينكشف باعتبار فرض نغرضه وهي دابة قيمتها عشرة جنين عليها نصارت تساوي تسعة ثم جنين آخر

فصارت إلى ثمانية ثم سرت الجنايتان ففيها احتمالات خمسة لا يخلو أحدها من خلل وهو أما الزام الثاني بكمال قيمته معيباً لأن جناية الأول غير مضمونة بتقدير أن يكون مباحاً وهو ضعيف لأنه مع إهمال التذكية جرى مجرى المشارك بجنايته وأما التسوية في الضمان وهو حيف على الثاني أو الزام الأول بخمسة ونصف والثاني بخمسة وهو حيف أيضاً أو الزام الأول بخمسة والثاني بأربعة ونصف وهو تضييع على المالك أو الزام كل واحد منهما بنسبة قيمته يوم جنى عليه وضمّ القيمتين وبسط العشرة عليهما فيكون على الأول عشرة أسهم من تسعة عشر من عشرة وهو أيضاً الزام الثاني بزيادة لأرجح لها والأقرب أن يقال يلزم الأول خمسة ونصف والثاني أربعة ونصف لأن الارش يدخل في قيمة النفس فيدخل نصف ارش جناية الأول في ضمان النصف ويبقى عليه نصف الارش مضافاً إلى ضمان نصف القيمة وهذا أيضاً لا يخلو من ضعف ولو كانت إحدى الجنايتين من المالك سقط ما قابل جنايته وكان له مطالبته الآخر بنصيب جنايته \* الرابعة إذا كان الصيد يمتنع بامرٍين كالدرّاج والقبيح يمتنع بجناحه وعدّوه فكسر الرامي جناحه ثم كسر آخر رجله قيل هو له ما وتبيل للآخر لأن بفعله يتحقق الإثبات والآخر قوي \* الخامسة لو رمى الصيد اثنان فقتلاه ثم وجد ميتاً فإن صادف مذبحة فذبحه فهو حلال وكذا إن أدركا أو أحدهما فذكاه فإن لم يدرك ذكرته ووجد ميتاً لم يحل لاحتمال أن يكون الأول أثبتة ولم يصير في حكم المذبوح فقتله الآخر وهو غير ممتنع \* السادسة ما يقتله الكلب بالعقر يؤكل ولا يؤكل ما يقتله بصدمة أو غمّة أو اتعابه \* السابعة لو رأى صيداً فظنه خنزيراً أو كلباً أو غيره ممّا لا يؤكل فقتله لم يحل وكذا لو رمى سهماً إلى فوق فأصاب صيداً وكذا لو رمى بحجر ثم عاد فرماه طائراً ابتداءً فبان صيداً وكذا لو أرسل كلباً ليلاً فقتل لأنه لم يقصد الإرسال فجرى مجرى الاسترسال \* الثامنة الطير إذا صيد مقصوداً لم يملكه الصائد وكذا مع كل أثر

يدل على الملك وان كان مال الكجناحه فهو لصائده الا ان يكون له مالك وعلى هذا لو انتقلت الطيور من برج الى آخر لم يملكها الثاني \* التاسعة ما يقطع من السمك بعد اخراجه من الماء ذكي سواء ماتت او وقعت في الماء مستقرة الحية لانه منقطع بعد تذكيته \* العاشرة اذا اصابا صيدا دفعة فان اثناه فهو لهما ولو كان احدهما جارحا والآخر مثبتا فهو للمثبت ولا ضمان على الجارح لان جنائته لم تصادف ملكا غيره ولو جهل المثبت منهما فالصيد بينهما ولو قيل يستخرج بالقرعة كان حسنا \*

## كتاب الاطعمة والاشربة

والنظر فيه يستدعي بيان اقسام ستة \* القسم الاول في حيوان البحر ولا يؤكل منه الا ما كان سمكاً فلس سواء بقي عليه كالشبوط والبياح اوله يبق كالكنعنت اما ما ليس له فلس في الاصل كالجرى ففيه روايتان اشهرهما التحريم وكذا الزمار والمارماهي والزهل لكن اشهر الروايتين هنا الكراهية وتوكل الربيثا والظمرو والطبراني والابلاءي ولا تؤكل السلحفاة ولا الضفادع ولا السرطان ولا شيء من حيوان البحر ككلبه وخنزيره ولو وجد في جوف سمكة اخرى حلت ان كانت من جنس ما يحل والا فهي حرام وبهذا روايتان طريق احدهما السكوني والاخرى مرسله ومن المتأخرين من منع استنادا الى عدم اليقين بخروجها من الماء حية وربما كانت الرواية ارجح استصحابا لحال الحية ولو وجدت في جوف حية اكلت ان لم تكن تسلخت ولو تسلخت لم تحل والوجه انها لا تحل الا ان تقذفها والسمكة تضطرب ولو اعتبر مع ذلك اخذها حية لتحقق الذكوة كان حسنا ولا يؤكل الطافي وهو ما يموت في الماء سواء مات بسبب ضرب العلق او حرارة الماء او بغير سبب وكذا ما يموت في شبكة الصائد في الماء او في حظيره ولو اختلط الميت بالحي بحيث لا يتميز قيل حل الجميع واجتنابه اشبه ولا يؤكل الجلال

من السمك حتى يستبرأ بان يجعل في ماء يوما وليلة ويطعم علفا طاهرا وبيض السمك  
المحلل حلال وبيض المحرم حرام ومع الاشتباه يؤكل ما كان خشنا لا ما كان اماس \*  
القسم الثاني في البهائم ويؤكل من الانسية الابل والبقر والغنم ويكره الخيل والبغال  
والحمير الاهلية على تفاوت بينهم ما في الكراهية وقد يعرض التحريم للمحلل من وجوه \*  
احدها الجلل وهوان يغتذي عذرة الانسان لافير فيحرم حتى يستبرأ وقيل يكره  
والتحريم اظهر وفي الاستبراء اخلاف والمشهور استبراء الناقة باربعين يوما والبقرة  
بعشرين يوما وقيل تستوى البقرة والناقة في الاربعين والاول اظهر والشاة بعشرة وقيل  
بتسعة والاول اظهر وكيفية ان يربط ويعلف علفا طاهرا هذه المدة \* الثاني ان يشرب  
لبن خنزيرة فان لم يشتد كرهه ويستحب استبرأؤه بسبعة ايام وان اشتد حرم لحمه ولحم  
نسله \* الثالث اذا وطئ الانسان حيوانا ما كولا حرم لحمه ولحم نسله ولو اشتبه بغيره قسم  
فريقين واقرع عليه مرة بعد اخرى حتى تبقى واحدة ولو شرب شي من هذه الحيوانات  
خمر لم يحرم لحمه بل يغسل ويؤكل ولا يؤكل ما في جوفه ولو شرب بولا لم يحرم ويغسل  
ما في بطنه ويؤكل ويحرم الكلب والسنور اهليا كان او وحشيا ويكره ان يذبح بيده  
مارباه من النعم ويؤكل من الوحشية البقر والكباش الجبلية والحمر والغزلان واليحمير  
ويحرم منها ما كان سباعا وهو ما كان له ظفر او ناب يخرس به قويا كان كالاسد والذئب والفهد  
والذئب او ضعيفا كالثعلب والضبع وابن آوى ويحرم الارنب والضب والحشار  
كالحية والفأرة والعقرب والجدان والخنائس والصراصير وبنات وردان والبراغيث  
والقمل وكذا يحرم اليربوع والقنفذ والوبر والخز والفنك والسمور والسنجاب والفظاء  
والحكة وهي دويبة تغوص في الرمل تشبه بها اصابع العذارى \* القسم الثالث الطير  
والحرام منه اصناف \* الاول ما كان ذا مخلاب قوي يعدو به على الطير كالباري والصقر  
والعقاب والشاهين والياشق او ضعيف كالنسر والرخمة والبغاث وفي الغراب روايتان

وتيل يحرم الابقع والكبير الذي يسكن الجبال ويحل الزاغ وهو غراب الزرع والغداف  
وهو اصغر منه الى الغبرة ماهو \* الثاني ما كان صغيفه اكثر من رغيفه فانه يحرم ولو تساوى  
او كان الدفیف اكثر لم يحرم \* الثالث ما ليس له فانیة ولا حوصلة ولا صیفة فهو حرام  
وماله احدها فهو حلال ما لم ينص على تحريمه \* الرابع ما يتناوله التحريم عينا كالخفّاش  
والطاؤس ويكره الهدهد وفي الخطاف روايتان والكرهية اشبه ويكره الفاخنة والقبرة  
والحبارى واغلظ منه كراهية الصرد والصوام والشتراق وان لم يحرم ولا بأس بالحمام  
كلد نائم ماري والدبّاسي والورشان وكذا الالباس بالحجل والدراج والتبج والقطا والطيهوج  
والدجاج والكروان والكركي والصحوة ويعتبر في طير الماء ما يعتبر في الطير اجهول  
من غلبة الدفیف او مساواته للصفیف او حصول احد الامور الثلاثة القانصة او الحوصلة  
او الصیفة فيؤكل مع هذه العلامات وان كان يأكل السمك ولو اختلف احد هذه  
عذرة الانسان محض الحنة حكم الجلل ولم يحل حتى يستبرأ وتستبرأ البطة وما اشبهها  
بخمسة ايام والدجاجة وما اشبهها بثلاثة ايام وما خرج عن ذلك تستبرأ بما يزول عنه  
حكم الجلل اذ ليس فيه شيء موطف ويحرم الزنا بئر والذباب والبق وبيض ما يؤكل  
حلال وكذا بيض ما يحرم حرام ومع الاشتباه يؤكل ما اختلف طرنه لاما تنفق والمجتمعة  
حرام وهي التي تجعل غرضا وترمي بالنشاب حتى تموت والمصبورة وهي التي  
تجرّح وتحبس حتى تموت \* القسم الرابع في الجامدات ولا حصر للمحلل منها  
فلنضبط المحرم وقد سلف منه شطر في كتاب المكاسب ونذكرها خمسة انواع \* الاول  
الاميتات وهي محرمة اجماعا نعم قد يحل منها ما لا تحلّه الحيوة ولا يصدق عليه الموت  
وهو الصوف والشعر والوبر والريش وهل يعتبر فيها الجز الوجه انها ان جرت فهي طاهرة  
وان استلت فسل منها موضع الاتصال وقيل لا يحل منها ما يقطع والاول اشبه والقرن  
والظلف والسنن والبيض اذا اكتسى القشر الاعلى والانفحة وفي اللبن روايتان احدهما

الحل وهي اصحهما طريقتاً والاشبه التحريم لنجاسته بملافة الميت واذا اختلط الذكي بالميتة وجب الامتناع منه حتى يعلم الذكي بعينه وهل يباع ممن يستحل الميتة قيل نعم وربما كان حسناً ان تصد بيع الذكي حسب وكل ما ائبرن من حي فهو ميتة يحرم اكله واستعماله وكذا ما يقطع من اليات الغنم فانه لا يؤكل ولا يجوز الاستصباح به بخلاف الدهن النجس بوقوع النجاسة \* الثاني المحرمات من الذبيحة خمس الطحال والقضيب والفَرْث والندم والانشيان وفي المشاة والمرارة والشمية تردد اشبهه التحريم لما فيها من الاستحباب اما الفَرْجُ والنَّخَاعُ والعَلْبَاءُ والغُدَدُ وذاتُ الاشاجع وخززة الدماغ والحدق فمن الاصحاب من حرمها والوجه الكراهية وتكره الكلي واذا نال القلب والعروق ولو شوي الطحال مع اللحم ولم يكن منقوباً لم يحرم اللحم وكذا الركان اللحم فترته اما الركان منقوباً وكان اللحم تحته حرم \* الثالث الاعيان النجسة كالعذرات النجسة وكذا اكل طعام مزج بالخمر او النبيذ المسكر او الفقاع وان قل او وقعت فيه نجاسة وهو مائع كالبول او بآشرو الكفار وان كانوا اهل ذمة على الاصم \* الرابع الطين فلا يحل شي منه عد اتربة الحسين عليه السلام فانه يجوز الاستسقاء ولا يتجاوز قدر الحمصة وفي الارمني رواية بالجواز وهي حسنة لما فيها من المنفعة المضطر اليها \* الخامس السموم القاتل قليلها وكثيرها اما ما لا يقتل القليل منها كالاميون او السقمونيا في تناول القيراط والقيراطيين الى ربع الدينار في جملة حوائج المسهل فهذا الابس به لغلبة السلامة ولا يجوز التخطي الى موضع المخاطرة منه كالمنقال من السقمونيا والكثير من شحم الحنظل والشوكرون فانه لا يجوز لما يتضمن من نقل المزاج وفساده \* القسم الخامس في المائعات والمحرم منها خمس \* الاول الخمر وكل مسكر كالنبيذ والبتع والفضيخ والتقيع والمرز والفقاع قليله وكثيره ويحرم العصير اذا غلا سواء غلا من قبل نفسه او بالنار ولا يحل حتى يذهب ثلثاه او ينقلب خلا وما مزج بها او باحدها وما وقعت فيه من المائعات \* الثاني الدم



المسفوح نجس فلا يحل تناوله وما ليس بمسفوح كدم الضفادع والقراد وان لم يكن نجسا فهو حرام لاستخبائه وما لا يدفعه الحيوان المذبوح ويستخاف في اللحم طاهر ليس بنجس ولا حرام ولو وقع قليل من دم كالاوقية فمادون في قدر وهي تغلي على النار قيل حل مرتها اذا ذهب الدم بالغليان ومن الاصحاب من منع الرواية وهو حسن اماما هو جامد كاللحم والتوابل فلا بأس به اذا غُسل \* الثالث كل ما حصل فيه شيء من النجاسات كالدم او البول او الغدرة فان كان مانعا حرم وان كثر ولا طريق الى تطهيره وان كان له حالة جمود فوُتعت النجاسة فيه جامدا كالديس الجامد والسمن والعسل القيت النجاسة وكشط ما يكتفها والباتي حل ولكر كان المانع دهنًا جازا الاستصباح به تحت السماء ولا يجوز تحت الاظلة وهل ذلك لنجاسة دخانه الاقرب لابل هو تعبّد ودواخن الاعيان النجسة عندنا طاهرة وكذا كل ما حالته النار فصيرته رمادا او دخانا على تردد ويجوز بيع الادهان النجسة ويحل ثمنها لكن يجب اعلام المشتري بنجاستها وكذا ما يموت فيه حيوان له نفس سائلة اماما لانفس له كالذباب والخنافس فلا ينجس بموته ولا ينجس ما يقع فيه والكفار نجاس نجس المائع بمباشرتهم له سواء كانوا اهل حرب او اهل ذمة على اشهر الروايتين وكذا لا يجوز استعمال او انيهم التي استعملوها في المائعات وروى اذا اراد مواكبة المجوسي امره بغسل يده وهي شاذة ولو وقعت ميتة لها نفس في قدر نجس مانعها واريق المائع وغسل الجاهد وكل ولو عجن بالماء النجس عجيين لم يطهر بالنار اذا خبز على الاشهر \* الرابع الاعيان النجسة كالبول مما لا يؤكل لحمه نجسا كان الحيوان كالكلب والخنزير او طاهرا كالاسد والنمر وهل يحرم مما يؤكل لحمه قيل نعم الا ابوال ابل فانه يجوز الاستشفاء بها وقيل يحل الجميع لمكان طهارته والاشبه التحريم لاستخبائها \* الخامس البان الحيوان المحرم كلبن اللبوءة والذئبة والهرة ويكره لبن ما كان لحمه مكروها كلبن الاثن والبغال صائعه وجامد وليس به حرم \* التسم السادس في اللواحق وفيه مسائل \* الاولى لا يجوز

استعمل ال شعر الخنزير اختيارا فان اضطر استعمل ما لا دسم فيه وغسل يده ويجوز الاستقاء  
بجلود الميتة وان كان نجسا ولا يصلي من مائها وترك الاستقاء افضل \* الثانية اذا وجد  
لحم ولا يدري اذكي هو أم ميت قيل يطرح في النار فان انقبض فهو ذكي وان انبسط  
فهو ميت \* الثالثة لا يجوز ان يأكل الانسان من مال غيره الا باذنه وقد رخص مع مدم  
الاذن في تناول من بيوت من تضمنته الآية ان الم يعلم منه الكراهية ولا يحمل منه  
وكذا ما يمر به الانسان من النخل وكذا الزرع والشجر على تردد \* الرابعة من تناول  
خمرا او شيئا نجسا فبصاته طاهر ما لم يكن متلوا بالنجاسة وكذا لو اكتحل بدواء نجس  
فدمعه طاهر ما لم يتلون بالنجاسة ولو جهل تلونه فهو على اصل الطهارة \* الخامسة  
الذمي اذا باع خمرا او خنزيرا ثم اسلم ولم يقبض الثمن فله قبضه \* السادسة يحل الخمر  
انما انقلب خلا سواء كان انقلابها بعلاج او من قبل نفسها وسواء كان ما يعالج به عينا  
باتية او مستهلكة وان كان بكرة العلاج ولا كراهية فيما ينتلب من نفسه ولو انقضى في الخمر  
خل حتى يستهلكه لم يحل ولم يطهر وكذا لو انقضى في الخل خمرا فاستهلكه الخل وقيل  
يحل اذا ترك حتى يصير الخمر خلا ولا وجه له \* السابعة اواني الخمر من الخشب  
والترع والخزف غير المغصور لا يجوز استعماله لاستبعاد تخلصه والاترب الجواز بعد  
ازالة عين النجاسة وغسلها ثلثا \* الثامنة لا يحرم شيء من الربوبات والاشربة وان شتم  
منه رائحة المسكر كرت الرمان والتفاح لانه لا يسكر كثيرا \* التاسعة يكره اكل ما بارشه  
الجنب والحائض اذا كانا غير مأمونين وكذا يكره اكل ما يعالجه من لا يتوقى النجاسات  
وان يستقي الدواب شيئا من المسكرات ويكره الاسلاف في العصير وان يستأمن على  
طبخه من يستحل شربه قبل ان يذهب ثلثاه اذا كان مسلما وقيل لا يجوز مطلنا  
والاول اشبه ويكره الاستشفاء بمياه الجبال الحارة \* ومن اللواحق النظر في حال  
الاضطرار وكل ما قلنا بالامنع من تناوله فالبحت فيه مع الاختيار ومع الضرورة يسوف

التناول لقوله تعالى فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا اِثْمَ عَلَيْهِ وقوله تعالى فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِاثْمِهِ وقوله تعالى وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ اِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ اِلَيْهِ فَلْيَكُنْ النَّظَرُ فِي الْمَضْطَرِ وَكَيْفِيَةِ الْاِسْتِبَاحَةِ اِمَّا الْمَضْطَرُ فَهُوَ الَّذِي يَخَافُ التَّلَفَ لَوْلَمْ يَتَنَاوَلْ وَكَذَا الْوَخَافُ الْمَرَضَ بِالْتَرَكِ وَكَذَا الْوَخَشْيُ الضَّعْفَ الْمُؤْدِي اِلَى التَّخَلُّفِ عَنِ الرَّفَقَةِ مَعَ ظُهُورِ اِمَارَةِ الْعَطَبِ اَوْ ضَعْفِ الرُّكُوبِ الْمُؤْدِي اِلَى خَوْفِ التَّلَفِ فَحِينَئِذٍ يَحِلُّ لَهُ تَنَاوُلُ مَا يَزِيلُ تِلْكَ الْضَّرُورَةَ وَلَا يَخْتَصُ ذَلِكَ نَوْعًا مِنَ الْحَرَمَاتِ اِلَّا مَا سَنَذْكُرُهُ وَلَا يَتَرَخَّصُ لِلْبَاغِي وَهُوَ الْخَارِجُ عَلَى الْاِمَامِ وَقِيلَ الَّذِي يَبْغِي الْمَيْتَةَ وَلَا الْعَادِي وَهُوَ قَاطِعُ الطَّرِيقِ وَقِيلَ الَّذِي يَعْذُو شَبْعَهُ **وَاَمَّا** كَيْفِيَةِ الْاِسْتِبَاحَةِ فَاَلَمَّا ذُنُونُ فِيهِ حِفْظُ الرَّمَقِ وَالتَّجَاوُزُ حَرَامٌ لَانِ الْقَصْدُ حِفْظُ النَّفْسِ وَهَلْ يَجِبُ التَّنَاوُلُ لِلْحِفْظِ قِيلَ نَعَمْ وَهُوَ الْحَقُّ وَلَوْ ارَادَ التَّنَزُّهُ وَالْحَالُ حَالَةُ خَوْفِ التَّلَفِ لَمْ يَجْزُ وَلَوْ اضْطُرَّ اِلَى طَعَامِ الْغَيْرِ وَارِثِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ الثَّمَنُ وَجِبَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ بِذَلِكَ لَانِ فِي الْاِمْتِنَاعِ اِعَانَةٌ عَلَى قَتْلِ الْمُسْلِمِ وَهَلْ لَهُ الْمَطَالَبَةُ بِالثَّمَنِ قِيلَ لَا لَانِ بِذَلِكَ وَاجِبٌ فَلَا يُلْزَمُ الْعَوْضُ وَاِنْ كَانَ الثَّمَنُ مَوْجُودًا وَطُلِبَ ثَمَنٌ مِثْلُهُ وَجِبَ دَفْعُ الثَّمَنِ وَلَا يَجِبُ عَلَى صَاحِبِ الطَّعَامِ بِذَلِكَ لَوْ اِمْتَنَعَ مِنْ بَذْلِ الْعَوْضِ لَانِ الضَّرُورَةُ الْمُبِيحَةُ لَا تَقْتَسِرُهُ مَجَانًا زَالَتْ بِالتَّمَكُّنِ مِنَ الْبَذْلِ وَاِنْ طُلِبَ زِيَادَةٌ عَنِ الثَّمَنِ قَالَ الشَّيْخُ لَا تَجِبُ الزِّيَادَةُ وَلَوْ قِيلَ تَجِبُ كَانَ حَسَنًا لارتفاعِ الضَّرُورَةِ بِالتَّمَكُّنِ وَلَوْ اِمْتَنَعَ صَاحِبُ الطَّعَامِ وَالْحَالُ هَذَا جَاوِزًا قَتْلَهُ دَفْعًا لَاضْرُورَةِ الْعَطَبِ وَلَوْ اُطِيعَ فَاِشْتَرَاهُ بِأَزِيدٍ مِنَ الثَّمَنِ كَرَاهِيَةٌ لِرَافَةِ الدَّمَاءِ قَالَ الشَّيْخُ لَا يُلْزَمُهُ الْاِثْمُ الْمِثْلُ لَانِ الزِّيَادَةُ لَمْ يَبْدُلْهَا اخْتِيَارًا وَفِيهِ اشْكَالٌ لَانِ الضَّرُورَةُ الْمُبِيحَةُ لِلَاكْرَاهِ تَرْتَفِعُ بِامْكَانِ الْاِخْتِيَارِ وَلَوْ وَجَدَ مَيْتَةً وَطَعَامَ الْغَيْرِ فَاِنْ بَذَلَ لَهُ الْغَيْرَ طَعَامَهُ بِغَيْرِ مَوْضٍ اَوْ عَوْضٍ هُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ لَمْ يَحِلَّ الْمَيْتَةُ وَلَوْ كَانَ صَاحِبُ الطَّعَامِ غَائِبًا اَوْ حَاضِرًا وَلَمْ يَبْدُلْ وَقَوِيَ صَاحِبُهُ عَلَى دَفْعِهِ عَنْ طَعَامِهِ اَكْلَ الْمَيْتَةِ وَاِنْ كَانَ صَاحِبُ الطَّعَامِ

ضعينا لا يمنع اكل الطعام وضمنه ولم تحل الميتة وفيه تردد واذا لم يجد المضطرا  
الآدمي ميتا حل له امساك الرمق من لحمه ولو كان حيا محقون الدم لم يحل ولو كان  
مباح الدم حل له منه ما يحل من الميتة ولو لم يجد المضطرا ما يلزم رمقه سوى نفسه قبل  
ياكل من المواضع اللحمية كالغخذ وليس شيئا ان فيه دفع الضرر بالضرر ولا كذلك جواز قطع  
الآكلة لان الجواز هناك انما هو لقطع السراية الحاصلة وهنا احداث سراية ولو اضطر الى  
خمر وبول تناول البول ولو لم يجد الا الخمر قال الشيخ في المبسوط لا يجوز دفع الضرورة  
بها وفي النهاية يجوز وهو الاشبه ولا يجوز التداوي بها ولا بشيء من الانبذة ولا بشيء  
من الادوية معها شيء من السكر اكل ولا شربا ويجوز عند الضرورة ان يتداوى للعين  
**خاتمة في الآداب** يستحب غسل اليد قبل الطعام وبعده ومسح اليد بالنديل  
والتسمية عند الشروع والحمد عند الفراغ وان يسمي على كل لون على الترتيب  
ولو قال بسم الله على اوله وآخره اجزاوي يستحب الأكل باليمين مع الاختيار وان يبدأ  
صاحب الطعام وان يكره آخر من يمتنع وان يبدأ في غسل اليد بمن على يمينه  
ثم يدور عليهم الى الاخير وان يجمع غسالة الايدي في اناء واحد وان يستأقي الأكل  
بعد الأكل ويجعل رجله اليمنى على رجله اليسرى ويكره الأكل متكئا والتمايل  
من المأكل وربما كان الافراط حراما لما يتضمن من الاضرار ويكره الأكل على الشبع  
والأكل باليسار ويحرم الأكل على مائدة يشرب عليها شيء من المسكرات او الخمر.

## كتاب الغصب

والنظر في السبب والحكم والموالحق اما الاول فالغصب هو الاستقلال باثبات اليد  
على مال الغير عدوانا ولا يكتفي رفع يد المالك ما لم ينبت الغاصب يده فلو منع  
غيره من امساك دابته المرسله نلتفت لم يضمن وكذا لو منعه من القعود على

بساطه او منعه من بيع متاعه فنقصت قيمته السوفية او تلفت عينه او القعداء  
بساط غيره او ركب دابته ضمن ويصح غصب العقار ويضمنه الغاصب ويتحقق  
غصبه باثبات اليد عليه مستقلا من دون اذن المالك وكذا لو اسكن غيره فلو سكن  
الدار مع مالكها فهو المضمن الاصل وقال الشيخ يضمن النصف وفيه تردد منشاء عدم  
الاستقلال من دون المالك ولو كان الساكن ضعيفا عن مقاومة المالك لم يضمن  
ولو كان المالك غائبا ضمن وكذا لو مد بمقود دابة فقادها ضمن ولا يضمن لو كان  
صاحبها راكبا لها وغصب الامة الحامل غصب اولدها لثبوت يده عليها وكذا يضمن  
حمل الامة المتبعة بالبيع الفاسد ولو تعاقبت الايدي الغاصبة على المغصوب تخير  
المالك في الزام ايهم شاء او الزام الجميع بدلا واحدا والحر لا يضمن بالغصب ولو كان  
صغيرا ولو اصابه حرق او غرق او موت في يد الغاصب من غير تسببه لم يضمنه وقال  
في كتاب الجراح يضمنه الغاصب اذا كان صغيرا وتلف بسبب كدغ الحية  
والعقرب ووقوع الحائط ولو استخدم الحر ازمة الاجرة ولو حبس صانعا لم يضمن اجرة  
ماله ينتفع به لان منافعه في قبضته ولو استأجره لعمل فاعتقله ولم يستعمله فيه تردد  
والا قرب ان الاجرة لا تستقر لمثل ما قلناه ولا كذلك لو استأجر دابة فحبسها بقدر الانتفاع  
ولا يضمن الخمر اذا غصبت من مسلم ولو غصبها الكافر ويضمن اذا غصبت  
من ذمي مستترا ولو غصبها المسلم وكذا الخنزير ويضمن الخمر بالقيمة عند  
المستحل لا بالمثل ولو كان المتلف ذميا على ذمي وفي هذا تردد وهنا اسباب اخرى يجب  
معها الضمان \* الاول مباشرة الاتلاف سواء كان المتلف عينا كقتل الحيوان المملوك  
وتخريق الثوب او منفعة كسكنى الدار وركوب الدابة وان لم يكن هناك غصب \*  
الثاني التسبب وهو كل فعل يحصل التلف بسببه كحفر البئر في غير الملك وكطرح  
العاثر في المسالك لكن اذا اجتمع السبب والمباشر قدم المباشر في الضمان على

ذى السبب كمن حفر بئراً في ملك غيره عدواناً فدفن فيه انساناً فضمن ما يجنيه  
 الدافع على الدافع ولا يضمن المكرة المال وان باشر الاتلاف والضمان على من اكرهه  
 لان المباشرة ضعفت مع الاكراه وكان ذوالسبب هنا اتوى ولو ارسل في ملكه ماء فاحرق  
 مال غيره او اجم ناراً فيه فاحرق لم يضمن مالم يتجاوز قدر حاجته اختياراً مع علمه  
 او غلبة ظنه ان ذلك موجب للتعدي الى الاضرار ويتفرع على السبب فروع \*  
 الاول لو اتى صبيّاً في مسبعة او حيواناً يضعف عن الفرار ضمن لوقته السبع \* الثاني  
 لو غصب شاة فمات وادها جوعاً ففي الضمان تردد وكذا لو حبس مالك الماشية  
 عن حراستها فانفق تلفها وكذا التردد لو غصب دابة فتبعها الواد \* الثالث لو نكح  
 القيد عن الدابة نشردت او عن العبد المجنون فابق ضمن لانه فعل يتصد به الاتلاف  
 وكذا الوفتح تفصاً عن طائر فطار مبادراً او بعده كث ولا كذا الوفتح باباً على مال فسرت  
 او ازال قيدا عن عبد عاتل فابق لان التلف بالمباشرة لا بالسبب وكذا لو دُل السراق  
 واو ازال وكاء الظرف نسال ما فيه ضمن اذا لم يكن يحبس الا او كاء وكذا الوسال منه ماء  
 الان الارض تحته فاندفع ما فيه ضمن لان فعله سبب مستتل بالاتلاف اما الوفتح  
 رأس الظرف فقلبه الريح او ذاب بالشمس ففي الضمان تردد ولعل الاشبه انه لا يضمن  
 لان الريح والشمس كالمباشر فيبطل حكم السبب ومن الاسباب التبض بالعقد الفاسد  
 والتبض بالسوم فان القابض يضمن وكذا استيلاء المنفعة بالاجارة الفاسدة سبب  
 لضمان اجرة المثل \* النظر الثاني في الحكم يجب رد المعصوب مادام باقياً ولو تعسر  
 كالخشب تستدخل في البناء او اللوح في السينة ولا يلزم المالك اخذ التهمة وكذا لو مزجه  
 مزجاً يشق تمييزه كمزج الحنطة بالشعير او الدخن بالذرة وكلّف تمييزه واعادته ولو خاط  
 ثوبه بخيوط مغصوبة فان امكن نزعها الزم ذلك وضمن ما يحدث من نقص  
 ولو خشي تلفها بانتزاعها الضعفها ضمن التهمة وكذا لو خاط بها جرح حيوان له حرمة

لم ينتزع الأَمع الأَمَن عليه تلفاً وشيناً وضمنها ولو حدث في المغصوب عيب مثل تسويس التمر أو تخريق الثوب ردّه مع الارش ولو كان العيب غير مستقر كعفن الحنطة قال الشيخ يضمن قيمة المغصوب ولو قيل بردّ العين مع ارش العيب الحاصل ثم كلما ازداد دفع ارش الزيادة كان حسناً ولو كان بحاله ردّه ولا يضمن تفاوت القيمة السوقية فإن تلف المغصوب ضمنه الغاصب بمثله ان كان مثلياً وهو ما يتساوى قيمته اجزائه فان تعذر المثل ضمن قيمته يوم الاقباض لا يوم الاعواز ولو اعوز فحكم الحاكم بالقيمة فزادت او نقصت لم يلزم ما حكم به الحاكم وحكم بالقيمة وقت تسليمها لان الثابت في الذمة ليس الا المثل وان لم يكن مثلياً ضمن قيمته يوم غصبه وهو اختيار الاكثر وقال في المبسوط والخلاف يضمن اعلى القيم من حين الغصب الى حين التلف وهو حسن ولا عبرة بزيادة القيمة ولا بنقصانها بعد ذلك على تردد الفضة والذهب يضمنان بمثلها وقال الشيخ رح يضمنان بنقد البلد كما لو اتلف ما لا مثل له ولو تعذر المثل فان كان نقد البلد مخالفاً للمضمون في الجنس ضمنه بالنقد وان كان من جنسه وانفق المضمون والنقد وزناً صحّ وان كان احدهما اكثر قوم بغير جنسه ليسلم من الربوا ولا تظنّ ان الربوا يختص بالبيع بل هو ثابت في كل معاوضة على ربويين متفقي الجنس ولو كان في المغصوب صنعة لها قيمة غالباً كان على الغاصب مثل الاصل وقيمة الصنعة وان زاد على الاصل ربوياً كان او غير ربوي لان للصنعة قيمة تظهر لرازيلت عدواناً ولو من غير غصب وان كانت الصنعة محرّمة لم يضمن ولو كان المغصوب دابةً فجنى عليها الغاصب او غيره او عابت من قبل الله سبحانه ردّها مع ارش النقصان ويتساوى بهيمة القاضي وضيعة في الارش ولا تقدير في قيمة شيء من اعضاء الدابة بل يرجع الى الارش السوتي وروي في عين الدابة ربع قيمتها وحكى الشيخ رح في المبسوط والخلاف عن الاصحاب في عين الدابة نصف قيمتها وفي العينين

كمال قيمتها وكذا كل ما في البذل منه اثنان والرجوع الى الارش السوتي شبه  
 ولو غصب عبدا او امة فقتله او قتله قاتل ضمن قيمته مالم يتجاوز قيمته دية الحر ولو  
 تجاوزت لم يضمن الزيادة ولو قيل يضمن الزائد بسبب الغصب كان حسنا ولا يضمن  
 التمثيل غير الغاصب سوى قيمته مالم يتجاوز ولو تجاوزت دية الحر ردت اليه فان زاد  
 الارش عن الجناية طرأ الغاصب بالزيادة دون الجاني اما لو مات في يده ضمن  
 قيمته ولو تجاوزت دية الحر ولو جنى الغاصب عليه دما دون النفس فان كان تمثيلا  
 قال الشيخ عتق وعليه قيمته وفيه تردد ينشأ عن الاختصار بالعتق في التمثيل على  
 مباشرة المولى وكل جنابة دينها مقدرة في الحر وهي مقدرة في المملوك بحساب قيمته  
 وما ليست بمقدرة في الحر منهم الحكر منه ولو قيل يلزم الغاصب اكثر الامرين  
 من المقدر والارش كان حسنا اما لو استغرقت قيمته قال الشيخ روح كل المالك مخيرا  
 بين تسليمه واخذ القيمة وبين امساكه ولا شيء له تسوية بين الغاصب في الجنابة  
 وغيره وفيه تردد ولو زادت قيمة المملوك بالجنابة كالخصا او قطع الاصبع الزائدة ردته مع  
 دية الجنابة لانها مقدرة والبحث في المدبر والمكاتب المشروط وام الولد كالبحث في القن واذا  
 عذر تسليم المغصوب دفع الغاصب البذل ويملكه المغصوب منه ولا يملك الغاصب  
 العين المغصوبة ولو عادت كان لكل واحد منهما الرجوع وعلى الغاصب الاجرة  
 ان كان ماله اجرة في العادة من حين الغصب الى حين دفع البذل وقيل الى حين  
 اعادة المغصوب والاول شبه ولو غصب شيئين ينقص قيمة كل واحد منهما اذا انفرد  
 عن صاحبه كالخفين فتلف احدهما ضمن التالف بقيمته مجتمعاً ورد الباقي وما نقص  
 من قيمته بالانفراد وكذا الوشق ثوبان نصفين فنقصت قيمة كل واحد منهما بالشق ثم تلف  
 احدهما اما لو اخذ فرداً من خفين يساويان عشرة فتلف في يده وبقي الآخر في يد  
 المالك فانقصا عن قيمته بسبب الانفرد رد قيمة التالف لو كان منضمماً الى صاحبه



وفي ضمان ما نقص من قيمة الآخر تردد ولا يملك العين المغصوبة بتغييرها واخراجها عن الاسم والمنفعة سواء كان ذلك بفعل الغاصب او بفعل غيره كالحنطة تطحن والكتان يغزل وينسج ولو غصب ما كروا فاطعنه المالك او شاة فاستدعاهم جميعهم مع جهل المالك ضمن الغاصب وان اطعمه غير المالك قيل يغرم المالك ان يغرم الغاصب ان اغرم الغاصب لم يرجع على الآكل وان اغرم الآكل رجع الآكل الى الغاصب لغيره ووصل بل يضمن الغاصب من رأس ولاصملا وان كان المالك قد مضى من النضمين بمضامة الاضرار فكان السبب اقوى من سبب المالك لانه اذا زاد على الانثى كان الولد لصاحب الانثى وان كانت للغاصب واوتمت له الجارية الضراب ضمن الغاصب النقص وعليه اجرة الضراب وقال الشيخ في المبسوط اجرة الاول والاول اشبه لانها عندنا ليست محرمة ولو غصب ماله اجرة وبقي في يده حسم نقص الثوب يخلق والدابة تهزل لزمته الاجرة والارش وام يتدخلا سواء كان النقصان بسبب الاستعمال او لم يكن ولو اغلى الزيت فنقص ضمن النقصان ولو اغلى عصيرا فنقص وزنه قال الشيخ لا يلزمه ضمان النقيصة لانها نقيصة الرطوبة التي لا قيمة لها بخلاف الاولى وفي الفرق تردد \* النظر الثالث في اللواحق وهي نوعان \* النوع الاول في لواحق الاحكام وهي مسائل \* الاولى ان اذادت قيمة المغصوب بفعل الغاصب فان كان اثر التعليم الصنعة وخياطة الثوب ونسج الغزل وطحن الطعام ردة ولا شيء له ولو نقصت قيمته بشيء من ذلك ضمن الارش وان كان عينا كان له اخذها واعادة المتغصوب وارشه لو نقص ولو صبغ الثوب كان له ازاله الصبغ بشرط ضمان الارش ان نقص الثوب ولصاحب الثوب ازالته ايضا لانه في ملكه بغير حق ولو اراد احدهما مال صاحبه بقيمته لم يجب على احدهما اجابة الآخر وكذا لو وهب احدهما صاحبه لم يجب على الموهوب القبول ثم يشتركان فان لم ينقص قيمة مالهما فالحاصل لهما وان زاد فكذلك ولو زادت قيمة احدهما كانت الزيادة لصاحبها

وان نقصت قيمة الثوب بالصبغ لزم الغاصب الارش ولا يلزم المالك ما ينقص من قيمة الصوف ولو بيع مصبوغا بنقصان من قيمة الصبغ لم يستحق الغاصب شيئا الا بعد تدفيع المصوب منه قيمة ثوبه على الكمال ولو بيع مصبوغا بنقصان من قيمة الثوب لزم الغاصب اتمام قيمته \* الثانية ان غصب دها كالزيت او السمن فخلطه بمثله فهما شريكان وان خلطه بدارون او اجود قيل يضمن المثل لتعذر تسليم العين وقيل يكون شريكا في فضل الجود ويضمن المثل في فضل الرداءة الا ان يرضى المالك باخذ العين اما لو خلطه بغير جنسه لكان مستهلكا وضمن المثل \* الثالثة فرائد المصوب مضمونة بالغصب وهي مملوكة للمصوب منه، وان تجددت في يد الغاصب اعيادا كانت كاللبن والشعر والولد والنحو ومنافع كسكنى الدار وركوب الدابة وكذا منفعة كل ماله اجرة بالعادة ولو سمت الدابة في يد الغاصب او تعلم المملوك صنعة او علما فزادت قيمته ضمن الغاصب تلك الزيادة فلم تهزل او ينسب الصنعة او ما علمه فنقصت القيمة لذلك ضمن الارش وان رد العين ولو تلفت ضمن قيمة الاصل والزيادة **فرعان** \* الاول لو زادت القيمة لزيادة صفة ثم زالت الصفة ثم عادت الصفة والقيمة لم يضمن قيمة الزيادة الثالثة لانها انجبرت بالثانية ولو نقصت الثانية عن قيمة الاولى ضمن التناوت اما لو تجددت صفة غيرها مثل ان سمت فزادت قيمتها ثم هزلت فنقصت قيمتها ثم تعلمت صنعة فزادت قيمتها ردها وما نقص بفوات الارش \* الثاني لا يضمن من الزيادة المتصلة ما لم تزد به القيمة كالسمن المفرط اذا زال والقيمة على حالها او زائدة \* المسئلة الرابعة لا يملك المشتري ما يقبضه بالبيع الفاسد ويضمنه وما يتجدد من منفعته وما يزداد من قيمته لزيادة صفة فيه فان تلف في يده ضمن العين باعلى القيم من حين قبضه الى حين تلفه ان لم يكن مثليا ولو اشترى من غاصب ضمن العين والمدافع ولا يرجع على الغاصب ان كان عالما وللمالك

الرجوع على أيهما شاء فان رجع على الغاصب رجع الغاصب على المشتري وان رجع على المشتري لم يرجع على الغاصب لاستقرار التلف في يده وان كان المشتري جاهلاً بالغصب رجع على البائع بما دفع من الثمن وللمالك مطالبة بالدرك إما مثلاً أو قيمة ولا يرجع بذلك على الغاصب لأنه قبض ذلك مضموناً ولوطالب الغاصب بذلك رجع الغاصب على المشتري ولوطالب المشتري لم يرجع على الغاصب وما يغرمه المشتري مما لم يحصل له في مقابلته نفع كالنفقة والعمارة فله الرجوع به على البائع ولو أَوْلدها المشتري كان حراً وغرم قيمة الولد ويرجع بها على البائع وتيل في هذه له مطالبة أيهما شاء لكن لوطالب المشتري رجع على البائع ولوطالب البائع لم يرجع على المشتري وفيه احتمال آخر \* أما ما حصل للمشتري في مقابلته نفع كسكنى الدار وثمرة الشجر والصوف واللبن فقد قيل يضمنه الغاصب لا غير لأنه سبب الانلاف ومباشرة المشتري مع الغرور ضعيفة فيكون السبب أقوى كما لو غصب طوعاً واطعمه المالك وقيل له الزام أيهما شاء أما الغاصب فلمكان الحيلولة وما للمشتري فلمباشرة الانلاف فان رجع على الغاصب رجع الغاصب على المشتري لاستقرار التلف في يده وان رجع على المشتري لم يرجع على الغاصب والاول أشبه \* الخامسة لو غصب مملوكة فوطئها فان كانا جاهلين بالتحريم لزمه مهر أمثالها للشبهة وقيل عُشر قيمتها ان كانت بكر أو نصف العُشْران كانت ثيباً وربما قصر بعض الاصحاب هذا الحكم على الوطئ بعقد الشبهة ولو اقتضها باصبعه لزمه دية البكارة ولو وطئها مع ذلك لزمه الامران وعليه اجرة مثلها من حين غصبها الى حين عودها ولو أحبلها لحق به الولد وعليه قيمته يوم سقط حياً وارش ما ينقص من الامة بالولادة ولو سقط ميتاً قال الشيخ رح لم يضمنه لعدم العلم بحيوته وفيه اشكال ينشأ من تضمين الاجنبي وفرق الشيخ رح بين وقوعه بالجناية ووقوعه بغير جناية ولو ضربها

اجنبى فستقطضه من الضارب للغاصب دية جنين حر وضمن الغاصب للمالك دية جنين امه ولو كان الغاصب والامه عالمين بالتحريم فللمولى المهران اكرهها الغاصب على الوطى وعليه الحد وان طأوعته حد الواطى ولا مهر وقيل يلزمه عرض الوطى لانه للمالك والاول اشبه الا ان تكون بكر فيلزمه ارش البكارة ولو حملت لم يلحق الولد وكان رثا للمولاها ويضمن الغاصب ما ينقص بالولادة ولومات ولدها في يد الغاصب ضمنه ولو وضعته ميتا قبل لا يضمن لانا لانعام حيوته قبل ذاك وفيه تردد والركان سقوطه بجناية جان لزمته دية جنين الامه على ما نذكر في الجنديات ولو كان الغاصب عالما وهي جاهلة لم يلحق الولد ووجب الحد والمهر ولو كان بالعكس لحق به الولد وسقط عنه الحد والمهر وعليه الحد \* السادسة اذا غصب حبا نزرعه او بيضا واستفرخه قيل الزرع والفرخ للغاصب وقيل للمغصوب منه وهو اشبه ولو غصب عصيرا نضرا خمر اثم صار خلا كان للمالك ولو نقصت قيمة الخل عن قيمة العصير ضمن الارش \* السابعة لو غصب ارضا فزرعها او غرسها فالزرع وماؤه للزارع وعليه اجرة الارض وزالة غرسه وزرعه وطعم الحفر وارش الارض ان نقصت ولو بذل صاحب الارض قيمة الغرس لم يجب على الغاصب اجابته وكذا لو بذل الغاصب لم يجب على صاحب الارض قبوله واوهبة ولو حفر الغاصب في الارض بئرا كان عليه طمها وهل له طمها مع كراهية المالك قيل نعم تحفظا من درك التردى ولو قيل للمالك منعه كان حسنا والضمان يستقط عنه برضى المالك باستبقائها \* الثامنة اذا حصلت دابة في دار لا تخرج الا بهدم فان كان حصولها بسبب من صاحب الدار الزم بالهدم والاخراج ولا ضمان على صاحب الدابة وان كان من صاحب الدابة ضمن الهدم وكذا ان لم يكن من احدهما تفريط ضمن صاحب الدابة الهدم لانه اصلحته ولو ادخلت دابة رأسها في قدر وانتدراخها الى كسر القدر فان كانت يد مالك الدابة عليها او فرط في حفظها ضمن وان لم تكن يده عليها وكان صاحب

الْقَدْرُ مَفْرُطًا مِثْلَ أَنْ يُجْعَلَ قَدْرُهُ فِي الطَّرِيقِ كَسَرَتْ الْقَدْرَ عَنْهَا وَلَا ضَمَانُ فِي الْكُسْرِ وَإِنْ  
لَمْ يَكُنْ مِنْ أَحَدِهِمَا تَفْرِيطٌ وَلَمْ يَكُنْ الْمَالِكُ مَعَهَا وَكَانَتْ الْقَدْرُ فِي مِلْكٍ صَاحِبِهَا كَسَرَتْ  
وَضَمِنَ صَاحِبُ الدَّابَّةِ لِأَنَّ ذَلِكَ لِصَلَحَتِهِ \* التَّاسِعَةُ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ فِي الْمَبْسُوطِ إِذَا خَشِيَ  
عَلَى حَائِطٍ جَا زَانَ يَسْنَدُ بِجَذَعٍ بَغِيرِ أَذْنِ مَالِكٍ الْجَذَعُ مَدْعَا لِلْإِجْمَاعِ وَفِي دَعْوَى  
الْإِجْمَاعِ نَظَرُ \* الْعَاشِرَةُ إِذَا اجْنَى الْعَبْدُ الْمَغْصُوبُ عَمْدًا فَقُتِلَ ضَمِنَ الْغَاصِبُ قِيَمَتَهُ  
وَأَنْ طَلَبَ وَلِيُّ الدَّمِ الدِّيَّةَ لَزِمَ الْغَاصِبُ أَقْلَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيَمَتِهِ وَدِيَّةُ الْجَنَانِيَّةِ وَإِنْ  
أَوْجِبَتْ قِصَاصًا فَيَمَادُونَ النَّفْسَ فَاقْتَصَّ مِنْهُ ضَمِنَ الْغَاصِبُ الْأَرْضَ وَإِنْ عَفِيَ عَلَى  
مَالٍ ضَمِنَ الْغَاصِبُ أَقْلَ الْأَمْرَيْنِ \* الْحَادِيَةُ إِذَا نُقِلَ الْمَغْصُوبُ إِلَى غَيْرِ بِلَدٍ الْغُصْبُ  
لَزِمَهُ إِعَادَتُهُ وَلَوْ طَلَبَ الْمَالِكُ الْأَجْرَ عَنْ إِعَادَتِهِ لَمْ يَلْزِمِ الْغَاصِبَ لِأَنَّ الْحَقَّ هُوَ النُّقْلُ وَلَوْ  
رَضِيَ الْمَالِكُ بِهِ هُنَاكَ لَمْ يَكُنْ لِلْغَاصِبِ قَهْرٌ عَلَى الْإِعَادَةِ \* النَّوْعُ الثَّانِي فِي مَسَائِلِ  
التَّنَازُعِ وَهِيَ سِتَّةٌ \* الْأَوَّلَى إِذَا تَلَفَ الْمَغْصُوبُ وَاخْتَلَفْنَا فِي الْقِيَمَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ  
مَعَ يَمِينِهِ وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ وَقِيلَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْغَاصِبِ وَهُوَ أَشْبَهُ أَمَّا لَوَادَعِي مَا يَعْلَمُ كَذِبُهُ  
فِيهِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ ثَمَنُ الْجَارِيَةِ حَبَّةٌ أَوْ دِرْهَمٌ لَمْ يَقْبَلْ \* الثَّانِيَةُ إِذَا تَلَفَ وَادَّعَى الْمَالِكُ  
صَفَةً يَزِيدُهَا الثَّمَنُ كَمَعْرَنَةٍ الصَّنْعَةُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْغَاصِبِ مَعَ يَمِينِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ  
يَشْهَدُ لَهُ أَمَّا لَوَادَعِي الْغَاصِبُ عِيَابًا كَالْعَوْرِدِ شَبَهَهُ وَأَنْكَرَ الْمَالِكُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ  
لِأَنَّ الْأَصْلَ الصَّحَّةُ سِوَاءَ كَانَ الْمَغْصُوبُ مَوْجُودًا أَوْ مَعْدُومًا \* الثَّالِثَةُ إِذَا بَاعَ  
الْغَاصِبُ شَيْئًا ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَيْهِ بِسَبَبٍ صَحِيحٍ فَقَالَ لِلْمُشْتَرِي بَعْتُكَ مَا لَا أَعْلَمُكَ وَأَتَامَ  
بَيْتُهُ هَلْ تَسْمَعُ بَيْتَهُ قِيلَ لِأَنَّهُ مَكْذُوبٌ لَهَا بِمُبَاشَرَةِ الْبَيْعِ وَقِيلَ أَنْ اقْتَصَرَ عَلَى لَفْظِ  
الْبَيْعِ وَلَمْ يَضْمِ إِلَيْهِ مِنَ الْأَلْفَافِ مَا يَتَضَمَّنُ ادِّعَاءُ الْمِلْكِيَّةِ قُبِلَتْ وَالْأَرْبَعَةُ \* الرَّابِعَةُ  
إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ فَقَالَ الْغَاصِبُ رَدُّتُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ وَقَالَ الْمَالِكُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ  
الْمَالِكِ مَعَ يَمِينِهِ وَقَالَ فِي الْخِلَافِ وَلَوْ عَمِلْنَا فِي هَذِهِ بِالْقِرْعَةِ كَانَ جَائِزًا \* الخَامِسَةُ

إذا اختلفا في تلف المصوب فالقول قول الغاصب مع يمينه فإذا حلف طالبه المالك بالقيمة لتعذر العين \* السادسة إذا اختلفا فيما دلى العبد من ثوب أو خاتم فالقول قول الغاصب مع يمينه لأن يده على الجميع \*

## كتاب الشفعة

وهي استحقاق أحد الشريكين حصّة شريكه بسبب انتقالها بالبيع والنظر في ذلك يعتمد خمسة مقاصد \* المقصد الأول ما ثبت فيه الشفعة وتثبت في الأرضين كالمساكن والعراض والبساتين أجماعاً وهل تثبت فيما ينقل كالثياب والآلات والسفن والحيوان قيل نعم دفعاً لكثرة القسمة واستناداً إلى رواية يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام وقيل لا اقتصاراً في التسلط على مال المسلم بموضع الإجماع واستضعاف الرواية المشار إليها وهو أشبه أمّا الشجر والنخل والابنية فتثبت فيه الشفعة تبعاً للأرض ولو أنشئ بالبيع نزل على القولين ومن الأصحاب من أوجب الشفعة في العبد دون غيره من الحيوان وفي ثبوتها في النهر والطريق والحمام وما يضر قسمته تردد أشبه أنها لا تثبت ونعني بالضرر ألا ينتفع به بعد قسمته فالمضرر لا يجبر على القسمة ولو كان الحمام أو الطريق أو النهر مما لا تبطل منفعته بعد القسمة أجبر الممتنع ويثبت الشفعة وكذا لو كان مع البئر بياض الأرض بحيث يسلم البئر لأحدهما وفي دخول الدولاب والناعورة في الشفعة إذا بيع مع الأرض تردد إذ ليس من عارته أن ينقل ولا تدخل الحبال التي تتركب عليها الدلاء في الشفعة الأعلى القول بعموم الشفعة في المبيعات ولا تثبت الشفعة في الثمرة وإن بيعت على رؤس النخل أو الشجر منضمة إلى الأصل والأرض وتثبت في الأرض المقسومة بالاشتراك في الطريق أو الشرب إذا بيع معها ولو أفردت الأرض المقسومة بالبيع لم تثبت

الشفعة في الارض وتثبت في الطريق او الشرب ان كان واسعا يمكن قسمته ولو باع عرصه مقسومة وشقصاً من اخرى صفقة فالشفعة في الشقص خاصة بحصته من الثمن ويشترط انتقال الشقص بالبيع فلو جعله صدقاتاً او صدقة او هبة او صلحاً فلا شفعة ولو كانت الدار وقفاً وبعضها طلق فبيع الطلق لم يكن للموقوف عليه شفعة ولو كان واحداً لانه ليس مالاً للرتبة على الخصوص وقال المرتضى تثبت الشفعة \* المقصد الثاني في الشفيع وهو كل شريك بحصة مشاعة قادر على الثمن ويشترط فيه الاسلام اذا كان المشتري مسلماً فلا تثبت الشفعة بالجوار ولا فيما قُسم ومميز الامع الشركة في طريقه او نهريه وتثبت بين شريكين وهل تثبت لما زاد عن شفيع واحد فيه اقول احدها نعم تثبت مطلقاً على عدد الرؤس \* والثاني تثبت في الارض مع الكثرة ولا تثبت في العبد الا للواحد \* والثالث لا تثبت في شيء مع الزيادة عن الواحد وهو الاظهر وتبطل الشفعة بعجز الشفيع عن الثمن وبالماطلة وكذا لو هرب ولو ادعى غيبة الثمن أجل ثلثة ايام فان لم يحضره بطلت شفעתه فان ذكر ان المال في بلد آخر أجل بمقدار وصوله اليه وزيادة ثلثة ايام مالم يتضرر المشتري وتثبت للغائب والشفيع وكذا المجنون والصبي ويتولى الاخذ وليهما مع الغبطة ولو ترك الولي المطالبة فبلغ الصبي اوافق المجنون فلم يالاخذ لان التأخير لعذر وان الم يكن في الاخذ غبطة فاخذ الولي لم يصح وتثبت الشفعة للكافر على مثله ولا تثبت له على المسلم ولو اشتراه من ذمي وتثبت للمسلم على المسلم والكافر اذا باع الاب او الجد عن اليتيم شقصه المشترك معه جاز ان يشفعه ويرتفع التهمة لانه لا يزيد عن بيع ماله من نفسه وهل ذلك للوصي قال الشيخ لا يمكن التهمة ولو قيل بالجواز كان اشبه كالوكيل وللمكاتب الاخذ بالشفعة ولا اعتراض لمولاه ولو ابتاع العامل في القراض شقصاً وصاحب المال شفيعه فقد ملكه بالشراء لا بالشفعة ولا اعتراض للعامل ان لم يكن ظهرياً وله المطالبة باجرة عمله \* فروع

على القول بثبوت الشفعة مع كثرة الشفعاء وهي مشرة \* الفرع الأول لو كان الشفعاء أربعة  
فباع أحدهم وعفا الآخر فللآخرين أخذ المبيع ولو اقتصر في الأخذ على أحدهما لم يكن  
لنهما لأن الشفعة لازالة الضرر وباخذ البعض يتأكد ولو كان الشفعاء غيباً فالشفعة لهم فإذا  
حضر واحد وطالب فإما أن يأخذ الجميع أو يترك لأنه لا شفع إلا الآن غيره ولو حضر آخر  
أخذ من الآخر النصف أو ترك فإن حضر الثالث أخذ الثلث أو ترك وإن حضر الرابع أخذ  
الرابع أو ترك \* الفرع الثاني لو امتنع الحاضر أو عفا لم تبطل الشفعة وكان للغيب أخذ  
الجميع وكذا لو امتنع ثلاثة وعفا كانت الشفعة باجتماع المراجع إن شاء \* الفرع الثالث إذا  
حضر أحد الشركاء فأخذ بالشفعة وقاسم ثم حضر الآخر فطالب فسخ القسمة وشارك الأول  
وكذا المورد: الشفع الأول يعيب ثم حضر الآخر كان له الأخذ لأن الرد كالعفو \* الفرع الرابع  
لو استغلب الأول ثم حضر الثاني شاركه في الشقص دون الغلة \* الفرع الخامس لو قال  
الحاضر لا أخذ حتى يحضر الغائب لم تبطل شفעתه لأن التأخير لغرض لا يتضمن  
الرد وفيه تردد \* الفرع السادس لو أخذ أحد الضرر ودفع الثمن ثم حضر الغائب فشاركه ودفع  
إليه النصف مما دفع إلى البائع ثم خرج الشقص مستحقاً كان دركهم على المشتري دون  
الشفيع الأول لأنه كالتائب عنه في الأخذ \* الفرع السابع لو كانت الدارين ثلاثة فباع أحدهم  
من شريكه استحق الشفعة الثالث دون المشتري لأنه لا يستحق شيئاً على نفسه وقيل  
تكون بينهما ولعله اترب \* الفرع الثامن لو باع اثنان من ثلاثة صفقة فالشفيع أخذ  
الجميع وإن يأخذ من اثنين ومن واحد لأن هذه الصفقة بمنزلة عقود متعددة ولو كان  
البائع واحداً من اثنين كان له أن يأخذ منهما ومن أحدهما ولو باع اثنان من اثنين كان  
ذلك بمنزلة عقود أربعة فالشفيع أن يأخذ الكل وإن يعفوا وإن يأخذ الربع أو النصف  
أو ثلثه أو باع وليس لبعضهم مع الشفع شفعة لأن انتقال الملك إليهم دفعة فمتساوي  
الأخذ والمأخوذ منه ولو باع الشريك حصته من ثلاثة في عقود متعاقبة فله أن يأخذ الكل



وان يعفو أو ان يأخذه من البعض فان اخذ من الاول لم يشاركه الثاني والثالث وكذا لو اخذ من الاول والثاني لم يشاركه الثالث ولو صفنا عن الاول واخذ من الثاني شاركه الاول وكذا لو اخذ من الثالث شاركه الاول والثاني لاستقرار ملكهما بالعفو\* الفرع التاسع لو باع احد الحاضرين ولهما شريكان غائبان فالحاضر هو الشفيع في الحال ان ليس غيره فاذا اخذ وقدم احد الغائبين شارك فيما اخذ الحاضر بالسوية ولو قدم الآخر شاركهما فيما اخذا فيكون له ثلث ما حصل لكل واحد منهما\* الفرع العاشر لو كانت الدارين اخوين فمات احدهما وورثه ابنان فباع احدا الوراثين كانت الشفعة بين العم وابن الاخ لتساويهما في الاستحقاق وكذا لو كان وارث الميت جماعة\* المقصد الثالث في كيفية اخذ ويستحق الشفيع اخذ بالعقد وانقضاء الخيار لانه وقت اللزوم وقيل بنفس العقد وان لم ينتقض الخيار بناء على ان الانتقال يحصل بالعقد وهو شبه اما لو كان الخيار للمشتري خاصة فانه يستحق بنفس العقد لتحقيق الانتقال وليس للشفيع تبعض حقه بل يأخذ الجميع او يدع ويأخذ بالثمن الذي وقع عليه العقد وان كانت قيمة الشقص اكثر او اقل ولا يلزمه ما يغرم المشتري من دلالة او وكالة او غير ذلك من المؤن ولو زاد المشتري في الثمن بعد العقد وانقضاء الخيار لم يلحق الزيادة بل كانت هبة ولا يجب على الشفيع دفعها ولو كانت الزيادة في زمان الخيار قال الشيخ يلحق بالعقد لانها بمنزلة ما يفعل في العقد وهو يشكل على القول بانتقال الملك بالعقد وكذا الوحطه البائع من الثمن لم يلحق بالعقد ولا يلزم المشتري دفع الشقص ما لم يبذل الشفيع الثمن الذي وقع عليه العقد ولو اشترى شقصا وعرضا في صفقة اخذ الشقص بحصته من الثمن ولا يثبت بذلك للمشتري خيار لان استحقاق الشفعة تجدد في ملك المشتري ويدفع الشفيع مثل الثمن ان كان مثليا كالذهب والفضة وان لم يكن له مثل كالحیوان والثوب والجوهر قيل يستط لتعذر المثلية ولرواية علي بن رباب

من ابي عبد الله عليه السلام وقيل يأخذها بقيمة العرض وتنت العقد وهو شبهه واذ اعلم  
 بالشفعة فله المطالبة في الحال فان اخّر لعذر عن مباشرة الطلب ومن التوكيل فيه  
 لم تبطل شفعته وكذا لو ترك لتوهمه كثرة الثمن فبان قليلاً او لتوهم الثمن ذهباً فبان  
 فضةً او حيواناً فبان مما شاك وكذا لو كان محبوساً بحق هو عاجز عنه وعجز من الوكالة  
 وتجب المبادرة الى المطالبة عند العلم لكن على ما جرت العادة به غير متجاوز عاداته  
 في مشبه ولو كان ان كان غلاماً يعمله او ماجة او مندوبة لم يجب عليه قطعها وجاز الصبر  
 حتى يشتم او اذا دخل عليه وقت الصلوة صبر حتى يطهر ويصلي متأيداً ولو علم  
 بالشفعة مسافراً ان قدر على السعي او التوكيل فاعمل بطلت شفعته ولو عجز عنهما  
 لم يستطع وان لم يشهد بالمطالبة ولا نسخت الشفعة بتقاييل المتبائع لان الاستحقاق حصل  
 بالعقد وليس للمتبائعين استقاطه والدراك باق على المشتري نعم لو رضي بالبيع ثم  
 تقايلا لم يكن له شفعة لانها فسخ وليست بيعاً او باع المشتري كان للشفيع فسخ البيع  
 والاخذ من المشتري الاول وله ان يأخذ من الثاني وكذا لو وقفه المشتري او جعله  
 مسجداً للشفيع ازالة ذلك كله واخذه بالشفعة والشفيع يأخذ من المشتري ودركه  
 عليه ولا يأخذ من البائع لكن لو طالب والشفيع في يد البائع قيل له خذ من البائع  
 اودع ولا يكلف المشتري القبض من البائع مع امتناعه وان التمس ذلك الشفيع ويقوم  
 قبض الشفيع مقام قبضه ويكون الدرك مع ذلك على المشتري وليس للشفيع  
 فسخ البيع ولو نوى الفسخ والاخذ من البائع لم يصح ولو انهدم المبيع او عاب فان كان  
 بغير فعل المشتري او بفعله قبل مطالبة الشفيع فهو بالخيار بين الاخذ بكل الثمن او  
 الترك والانقاض للشفيع باقية كانت في المبيع او منقولة عنه لان لها نصيباً من الثمن  
 وان كان العيب بفعل المشتري بعد المطالبة ضمنها المشتري وقيل لا يضمنها لانه  
 لا يملك بنفس المطالبة بل بالاخذ الاول شبه ولو غرس المشتري او بنى فطالب الشفيع

بحقته فإن رضي المشتري بقلع غراسه أو بنائه فله ذلك ولا يجب إصلاح الأرض والمشفيع  
 أن يأخذ بكل الثمن أو يدع وأن امتنع المشتري من الإزالة كان الشفيع مخيراً بين  
 إزالة ودفع الأرض وبين بذل قيمة الغراس والبناء ويكون له مع رضا المشتري وبين  
 الترول عن الشفعة وإذا زاد ما يدخل في الشفعة تبعاً للردي المتأخر من الأرض يصيد بخله  
 أو الغرس من الشجر يعظم فالزيادة للشفيع أما النماء المصير إلى كسب الشفعة فيكون  
 فهو للمشتري ولو حمل النخل بعد الابتداء ببيع من الشجرة أو الشجرة أو الشجرة  
 الطالع للشفيع لأنه بحكم السعف والاستحسان من هذا الحكم ينعى باع سقطين  
 من دارين فإن كان الشفيع واحداً فله سهمان وإذا كان اثنين فله سهم واحد من كل واحد  
 وعذاهن شفعته من الأخرى وليس ذلك من حكم بعض شفعته من الدار الواحدة  
 ولو بان الثمن مستحقاً فإن كان الشراء بالعين فلا سعفه لتحقيق البطلان وإن كان في  
 الذمة تثبت الشفعة لثبوت الابتاع ولودفع الشفيع الثمن فإن مستحقاً لم تبطل  
 شفعته على التقديرين ولو ظهر في المبيع عيب فاخذ المشتري أرشه أخذه الشفيع بما بعد  
 الأرض وإن أمسكه المشتري معيباً ولم يطالب بالأرض أخذه الشفيع بالثمن أو ترك  
**مسائل ست** \* الأولى لو قال اشترت النصف بمائة فترك ثم بان أنه اشترى  
 الربع بخمسين لم تبطل الشفعة وكذا لو قال اشترت الربع بخمسين فترك ثم بان أنه  
 اشترى النصف بمائة لم تبطل شفعته لأنه قد لا يكون معه الثمن الزائد وقد لا يرغب  
 في المبيع الناقص \* الثانية إذا بلغه البيع فقال أخذت بالشفعة فإن كان عالماً بالثمن صح  
 وإن كان جاهلاً لم يصح ولو قال أخذت بالثمن بالغاماً لم يصح مع الجهالة تفصيلاً من  
 الغرر \* الثالثة يجب تسليم الثمن أولاً فإن امتنع الشفيع لم يجب على المشتري التسليم  
 حتى يقبض \* الرابعة لو بلغه أن المشتري اثنان فترك فإن واحداً أو واحدتين  
 أو بلغه أنه اشترى لنفسه فإن لغيره أو بالعكس لم تبطل الشفعة لاختلاف الغرض

في ذلك \* الخامسة اذا كانت الارض مشغولة بزرع يجب تبقيته فالشفيع بالخيار بين الاخذ بالشفعة في الحال وبين الصبر حتى يحصد لان له في ذلك غرضاً وهو الانتفاع بالمال وتعذر الانتفاع بالارض المشغولة وفي جواز التاخير مع بقاء الشفعة تردد \*

السادسة اذا سأل البائع الشفيع الاقالة فاقاله لم تصح لانها انما تصح بين المتعاقدين \*

المقصد الرابع في لواحق الاخذ بالشفعة وفيه مسائل \* الاولى اذا اشترى بثمن مؤجل قال في المبسوط للشفيع اخذه بالثمن عاجلاً وله التاخير واخذه بالثمن في محله وفي النهاية يأخذه عاجلاً ويكون الثمن عليه ويلزم كفيلاً بالمال ان لم يكن ملياً وهو شبهه \* الثانية قال المفيد رح والمرضى قدس الله روحه الشفعة تورث وتال الشفيع رح لا تورث تعويلاً على رواية طلحة بن زيد وهو بترى والاول شبه تمسكاً بعموم الآية \* الثالثة وهي تورث كالمال فلو ترك زوجة وولداً فللزوجة الثمن والمولد الباقي ولو عدا احد الوارث عن نصيبه لم يسقط وكان لمن لم يعف ان يأخذ الجميع وفيه تردد ضعيف \* الرابعة اذا باع الشفيع نصيبه بعد العلم بالشفعة قال الشفيع سقطت شفعته لان الاستحقاق بسبب النصيب اما لو باع قبل العلم لم يسقط لان الاستحقاق سابق على البيع ولو قيل ليس له الاخذ في الصورتين كان حسناً **تفريع** على قوله رح لو باع الشريك وشرط الخيار للمشتري ثم باع الشفيع نصيبه قال الشفيع الشفعة للمشتري الاول لان الانتقال يتحقق بالعقد ولو كان الخيار للبائع اولهما فالشفعة للبائع الاول بناء على ان الانتقال لا يحصل الا بانقضاء الخيار \* الخامسة لو باع شقصافي مرض الموت من وارث وحايى فيه فان خرج من الثلث صح وكان للشريك اخذه بالشفعة وان لم يخرج صح منه ما قابل الثمن وما يحتمله الثلث من المحاباة ان لم تجز الورثة وقيل يمضي في الجميع من الاصل ويأخذه الشفيع بناء على ان منجزات المريض ماضية من الاصل \* السادسة اذا صالح الشفيع على ترك الشفعة صح وبطلت الشفعة لانه حق

مالٍ فينفذه الصلح \* السابعة اذا تباعا شتقا فضمن الشفيع الدرك عن البائع  
او عن المشتري او شرط المتبايعان الخيار للشفيع لم يسقط بذلك الشفعة وكذا لو كان  
وكيلا لاحدهما وفيه تردد لما فيه من اشارة الرضاء بالبيع \* الثامنة اذا اخذ بالشفعة  
فوجد فيه عيبا سابقا على البيع فان كان الشفيع والمشتري عاقلين فلا خيار لاحدهما  
وان كانا جاهلين فان رده الشفيع كان المشتري بالخيار في الرد والارش وان اختار الاخذ  
لم يكن للمشتري الفسخ لخروج الشقص عن يده قال الشيخ وليس للمشتري المطالبة  
بالارش ولو قيل له الارش كان حسنا وكذا لو علم الشفيع بالعيب دون المشتري ولو علم  
المشتري دون الشفيع كان للشفيع الرد \* التاسعة اذا باع الشقص بعوض معين لامثل  
له كالعبد فان قلنا لا شفعة فلا تجب وان اوجبنا الشفعة بالقيمة فاخذه الشفيع وظهر  
في الثمن عيب كان للبائع رده والمطالبة بقيمة الشقص اذا لم يحدث عنده ما يمنع الرد  
ولا يرجع الشقص لان الفسخ المتعقب للبيع الصحيح لا يبطل الشفعة ولو عاد الشقص  
الى المشتري بملك مستأنف كالهبة او الميراث لم يملك الرد على البائع ولو طلبه  
البائع لم يجب على المشتري اجابته ولو كانت قيمة الشقص والحال هذه اقل من قيمة  
العبد هل يرجع الشفيع بالتفاوت فيه تردد والاشبه لانه الثمن الذي اقتضاه العقد  
ولو كان الشقص في يد المشتري فرد البائع الثمن بالعيب لم يملك منع الشفيع لان حقه  
اسبق ويأخذه بقيمة الثمن لانه الذي اقتضاه العقد وللبائع قيمة الشقص وان زادت  
من قيمة الثمن ولو حدث عند البائع ما يمنع رد الثمن رجع بالارش على المشتري  
ولا يرجع على الشفيع بالارش ان كان اخذه بقيمة العوض الصحيح \* العاشرة لو كانت  
دار لحاضر وغائب وحصة الغائب في يد آخر فباع الحصه وادعى ان ذلك باذن الغائب  
قال في الخلاف تثبت الشفعة ولعل المنع اشبه لان الشفعة تابعة لثبوت البيع فلو قضي  
بهم وحضر الغائب فان صدق فلا بحث وان انكر فالقول قوله مع يمينه وينزع الشقص

وله أجرته من حين قبضه الى حين رده ويرجع بالاجرة على البائع ان شاء لانه سبب  
الاتلاف او على الشفيع لانه المباشر للاتلاف فان رجع على مدعي الوكيل لم يرجع  
الوكيل على الشفيع وان رجع على الشفيع رجع الشفيع على الوكيل لانه غرض وفيه  
قول آخره هذا شبه ولو اشترى شقصا بمائة ودفع اليه عرضا يساوي عشرة لزم الشفيع  
تسليم مائة او يدع لانه يأخذ بما تضمنه العقد \* ومن اللواحق البحث فيما تبطل به  
وتبطل الشفعة بترك المطالبة مع العلم وعدم العذر وقيل لا تبطل الا ان يصرح بالاستقاط  
ولو تطاولت المدة ولاول اظهر ولو نزل عن الشفعة قبل البيع لم تبطل مع البيوع لانه استأط  
مبالم يثبت وفيه تردد وكذا لو شهد على البيع او بآرك للمشتري او للبائع او اذن للمشتري  
في الابتياح فيه التردد لان ذلك ليس بابلاغ من الاستقاط قبل البيوع ولو بلغه البيوع بما  
يمكن اثباته به كالتواتر او شهادة شاعدي عدل فلم يطالب وقال لم اصدق بطلت  
شفعته ولم يقبل عذره ولو اخبره صبي او فاسق لم تبطل وصدق وكذا لو اخبره واحد  
عدل لم تبطل شفعته وقيل عذره لان الواحد ليس بحجة ولو جهل قدر الثمن بطلت  
الشفعة لتعذر تسليم الثمن ولو كان المبيع في بلد ناء فاخر المطالبة ترقعا للوصول بطلت  
الشفعة ولو بان الثمن مستحقا بطلت الشفعة لبطان العقد وكذا لو تصادق الشفيع  
والمشتري على غصبية الثمن او اقر الشفيع بغصبية منع من المطالبة وكذا لو تلف  
الثمن المتعين قبل قبضه لتحقق البطلان على تردد في هذا ومن حيل الاستطاط ان يبيع  
بزيادة عن الثمن ويدفع بالثمن عوضا قليلا فان اخذ الشفيع لزمه الثمن الذي  
تضمنه العقد وكذا لو باع بثمن زائد فتبض بعضا وبراء من الباقي وكذا لو نقل الشقص  
بغير البيع كالهبة او الصلح ولو ادعى عليه الابتياح فصدته وقال انسيت الثمن فالقول  
قوله مع يمينه فاذا حلفه بطلت الشفعة اما لو قال لم اعلم كمية الثمن لم يكن  
جوابا صحيحا وكلف جوابا غيره وقال الشيء يرد اليمين على الشفيع \* المقصد الخامس

في التنازع وفيه مسائل \* الأولى إذا اختلفا في الثمن ولا بينة فالقول قول المشتري مع يمينه لانه الذي ينتزع الشيء من يده وان اقام احدهما بينة قضي له ولا تقبل شهادة البائع لاحدهما ولو اقام كل واحد منهما بينة حكم بينة المشتري وفيه احتمال للقضاء ببينة الشفيع لانه الخارج ولو كان الاختلاف بين المتبائعين ولا حدهما بينة حكم بها ولو كان لكل منهما بينة قال الشيخ الحكم فيها بالقرعة وفيه اشكال لاختصاص القرعة بموضع اشتباه الحكم ولا اشتباه مع الفتوى بان القول قول البائع مع يمينه مع بقاء السلعة فتكون البينة بينة المشتري واذا قضي بالثمن تخير الشفيع في الاخذ بذلك وفي الترك \* الثانية قال في الخلاف اذا ادعى انه باع نصيبه من اجنبي فانكر الاجنبي قضي بالشفعة للشريك بظاهر الاقرار وفيه تردد من حيث وقرف الشفعة على ثبوت الابتاع ولعل الاول اشبه \* الثالثة اذا ادعى ان شريكه ابتاع بعده فانكر فالقول قول المنكر مع يمينه فان حلف انه لا يستحق عليه شفعة جاز ولا يكلف اليمين انه لم يشتري بعده ولو قال كل منهما انا اسبق فلي الشفعة فكل منهما مدّع ومع عدم البينة يحلف كل منهما لصاحبه ويثبت الدار بينهما ولو كان لاحدهما بينة بالشراء مطلقا لم يحكم بها اذ لا فائدة فيها ولو شهدت لاحدهما بالتقدم على صاحبه قضي بها ولو كان لهما بينتان بالابتاع مطلقا او في تاريخ واحد فلا ترجيح ولو شهدت بينة كل واحد منهما بالتقدم قيل يستعمل القرعة وقيل سقطتا وبقي الملك على الشركة \* الرابعة اذا ادعى الابتاع وزعم الشريك انه ورث واقاما البينة قال الشيخ يقرع بينهما لتحقيق التعارض ولو ادعى الشريك الايداع قدمت بينة الشفيع لان الايداع لا ينافي الابتاع ولو شهدت بالابتاع مطلقا وشهدت الاخرى ان المودع اودعه ما هو في ملكه في تاريخ متأخر قال الشيخ قدمت بينة الايداع لانها انفردت بالملك ويكتفب المودع فان صدق قضي ببينته وسقطت الشفعة وان انكر قضي ببينة الشفيع ولو شهدت بينة الشفيع ان البائع

باع وهو ملكه وشهدت بيّنة الايداع مطلقا قضي بيّنة الشفيع ولم يرأسل المورع  
لانه لامعنى للمراسلة هنا \* الخامسة اذ اتصادق البائع والمشتري ان الثمن غصب  
وانكر الشفيع فالقول قوله ولا يمين عليه الا ان يدعي عليه العلم \*

## كتاب احياء الموات

وانظر في اطراف اربعة \* الطرف الاول في الارضين وهي اما عامرة او موات فالعامر ملك  
لمالكه لا يجوز التصرف فيه الا باذنه وكذا ما به صلاح العامر كالطريق والشرب والقناة  
ويستوي في ذلك ما كان من بلاد الاسلام وما كان من بلاد الشرك غير ان ما في بلاد  
الاسلام لا يغنم وما في بلاد الشرك يملك بالغلبة عليه \* واما الموات فهو الذي لا ينتفع  
به لعطلته اما لانتطاع الماء عنه او لاستيلاء الماء عليه او لاستيجماعه او غير ذلك من موانع  
الانتفاع فهو للامام لا يملكه احد وان احياءه مالم ياذن له الامام واذنه شرط فمتى  
اذن ملكه المحيي له اذا كان مسلما ولا يملكه الكافر ولو قيل يملكه مع اذن الامام  
لكن حسنا والارض المفتوحة عنرة للمسلمين قاطبة لا يملك احد رقبته ولا يصح بيعها  
ولا رهنها ولو ماتت لم يصح احياءها لان المالك لها معروف وهو المسلمون قاطبة وما كان  
منها مواتا وقت الفتح فهو للامام وكذلك ارض لم يجز عليها ملك المسلم وكل ارض  
جرى عليها ملك المسلم فهي له ولو ورثته بعده وان لم يكن لها مالك معروف فهي  
للامام ولا يجوز احياءها الا باذنه ولو بادر مبادر فاحياها من دون اذنه لم يملك وان كان  
الامام غائبا كان المحيي احق بها مادام قائما بعمارتها فلم تتركها فبادر آذرها فاحياها  
غيره ملكها ومعظم ور الامام يكون له رفع يده عنها وما هو بقرب العامر من الموات يصح  
احياءها اذ الم يمكن مرفقا للعامر ولا حريما ويشترط في التملك بالاحياء شروط خمسة \*  
الاول ان لا يكون عليها يد لمسلم فان ذلك يمنع من مباشرة الاحياء لغير المتصرف \*



الثاني ان لا يكون حريماً لغامر كالطريق والشرب وحريم البشر والعين وحد الطريق لمن ابتكر ما يحتاج اليه في الارض المباحة خمسة اذرع وقيل سبع اذرع فالثاني يتباعد هذا المقدار وحريم الشرب بمقدار مطرح ترابه والمجاز على حافيته ولو كان النهر في ملك الغير فادعى الحريم قضى له به مع يمينه لانه يدعي ما يشهد به الظاهر وفيه تردد وحريم بئر المعطن اربعون ذراعاً وبئر الناضح ستون والعين الف ذراع في الارض الرخوة وفي الصلبة خمسمائة ذراع وقيل حد ذلك الايضر الثاني بالاول والاول اشهر وحريم الحائط في المباح بمقدار مطرح ترابه نظراً الى مساس الحاجة اليه لو استهدم وقيل للدار مقدار مطرح ترابه ومصب مياهها ومسلك الدخول والخروج وكل ذلك انما ثبت له حريم اذا ابتكر في الموات اما ما يعمل في الاملاك المعمورة فلا \* **فرع** لو احبس ارضاً وغرس في جانبها غرساً تبرز اغصانه الى المباح او تسري عروقه اليه لم يكن لغيره احياءة ولو حاول الاحياء كان للغارس منعه \* الثالث **الايستية** الشرع مشعراً للعبادة كعرفة ومنى والمشعر فان الشرع دل على اختصاصها موطناً للعبادة فالتعرض لتملكها تفويت لتلك المصلحة اما لو عمر فيها ما لا يضر ولا يؤذي الى ضيقها عما يحتاج اليه المتعبدون كالسير لم امنعه منه \* الرابع ان لا يكون مما اقطعه الامام الاصل ولو كان مواتاً خالياً من تحجير كما اقطع النبي عليه السلام الدور وارضاً بحضرموت وحضر فارس الزبير فانه يفيد اختصاصاً مانعاً من المزاومة فلا يصح رفع هذا الاختصاص بالاحياء \* الخامس ان لا يسبق اليه سابق بالتحجير فان التحجير يفيد اولوية لاملك للرقبة وان ملك به التصرف حتى لو هجم عليه من يروم الاحياء كان له منعه ولو تاهره فاحياها لم يملك والتحجير هو ان ينصب عليها المروز او يحوطها بحائط ولو اقتصر على التحجير واهمل العمارة اجبره الامام على احد الامرين اما الاحياء واما التخلية بينها وبين غيره ولو امتنع اخرجها السلطان من يده لتلايعط لها ولو باراد اليها من احيائها لم يصح

ما لم يرفع السلطان يده او ياذن في الاحياء وللنبي عليه السلام ان يَحْمِيَ لنفسه ولغيره  
 من المصالح كالحِمِّي لِنعْم الصدقة وكذا عندنا لامام الاصل وليس لغيرهما من  
 المسلمين ان يَحْمِيَ ولو احياءها مُحْمِي لم يملكه مادام الحِمِّي مستمراً وما حماه النبي  
 عليه السلام او الامام اصلحه فزال جازة نقضه وقيل ما حميه النبي عليه السلام خاصة  
 لا يجوز نقضه لان حماه كالنص \* الطرف الثاني في كيفية الاحياء فالمرجع فيه  
 الى العرف لعدم التنصيص شرعاً ولا لغة وقد عرف انه اذا قصد سكنى ارض فاحاط  
 ولو بخشب او قصب وسقف مما يمكن سكناه سمي احياء وكذا لو قصد الحظيرة فانتصر  
 على الحائط من دون السقف وليس تغليق الباب شرطاً ولو قصد الزراعة كفى في تملكها  
 التحجير بمرز او عسنة وسوق الماء اليها يسانية او ما يشابهها ولا يشترط حراستها ولا زراعتها  
 لان ذلك انتفاع كالسكنى ولو غرس ارضاً فثبت فيها الغرس ومات اليها الماء تحقق  
 الاحياء وكذا لو كانت مستأجرة فعصد شجرها واصلحها وكذا لو قطع عنها المياه الغالبة  
 وهياها للعمارة فان العادة قاضية بتسمية ذلك كله احياء لانه اخرجها بذلك الى الانتفاع  
 الذي هو ضد الموات ومن قتها لنا الآن من يسمى التحجير احياء وهو بعيد \* الطرف  
الثالث في المنافع المشتركة وهي الطرق والمساجد والوقوف المطلقة كالمدارس والمساجن  
 اما الطرق فنأخذها الاستطراق والناس فيها شرع فلا يجوز الانتفاع فيها بغيره الا ما لا يفرق  
 به منفعة الاستطراق كاجلوس غير المضرب بالمارة واذا قام بطل حقه ولو عاد بعد ان سبق  
 له منعه لم يكن له الدفع اما الوقام قبل استيفاء غرضه لاحتاجة ينزوي معها العود قيل  
 كان احق بمكانه ولو جلس للبيع او الشراء فالوجه المنع الا في المواضع المتسعة كالرحاب  
 نظراً الى العادة ولو كان كذلك فقام ورحله باق فهو احق به ولو رفعه ناوياً للعود فعاد  
 قيل كان احق به لئلا يتفرق معاملوه فيستضرّ وقيل يبطل حقه اذ لاسبب الاختصاص  
 وهو اولى وليس للسلطان ان يُنْطَح ذلك كما لا يجوز احياءه ولا تحجيرها واما المسجد فمن

سبق الى مكان منه فهو احق به مادام جالساً فلوقام مغارقاً بطل حقه ولو عاد وان قام  
 ثانياً للعود فان كان رحله باقياً فيه فهو احق به والا كان مع غيره سراً وقيل ان قام لتجديد  
 طهارة ازالة نجاسة وما اشبهه لم يبطل حقه ولو سبق اثنان فتوافيا فان امكن الاجتماع  
 جازوان تعاسرا اترع بينهما واما المدارس والربط فمن سكن بيتاً ممن له السكنى  
 فهو احق به وان تطاولت المدة مالم يشترط الواقف امداً فيلزمه الخروج عند انقضائه  
 ولو اشترط مع السكنى التشاغل بالعلم فاهمل الزم الخروج وان استمر على الشرط  
 لم يجز ازعاجه وله ان يمنع من يساكنه احد مادام متصفا بمابه يستحق السكنى  
 ولو نارق لعذر قيل هو اولى عند العود وفيه تردد ولعل الاقرب سقوط الاولوية \* الطرف  
 الرابع في المعادن الظاهرة وهي التي لا يفتقر الى اظهار كالملمح والنفط والغاز لا يملك  
 بالاحياء ولا يختص بها المحجرون وفي جواز اقطاع السلطان المعادن والمياه تردد وكذا  
 في اختصاص المقطع بها ومن سبق اليها فله اخذ حاجته ولو تسابق اثنان فالسابق اولى  
 ولو توافيا وامكن ان يأخذ كل منهما بغيتته فلا بحث والا اترع بينهما مع التعاسر وقيل  
 يتسم وهو حسن ومن فقهاً لنا من يخص المعادن بالامام فهي عنده من الانفال وعلى  
 هذا لا يملك ما ظهر منها ولا ما بطن ولو صح تملكها بالاحياء لزم من قوله اشتراط اذن  
 الامام وكل ذلك لم يثبت ولو كان الى جانب الملححة ارض موات اذا حفر بها بئر  
 اوسيق اليه الماء صار ملحاً صح تملكها بالاحياء واختص بها المحجرون ولو اقطعها الامام صح  
**والمعادن** الباطنة التي لا تظهر الا بالعمل كمعادن الذهب والفضة والنحاس  
 فهي تملك بالاحياء ويجوز للامام اقطاعها قبل ان تملك وحققة احياءها ان يبلغ نيلها  
 ولو حجَّرها وهو ان يعمل فيها عملاً لا يبلغ به نيلها كان احق بها ولم يملكها ولو اهل  
 أجبر على اتمام العمل او رفع يده عنها ولو ذكر عذراً انظره السلطان بقدر زواله ثم الزمه  
 احد الامرين \* فرع لو احيى ارضاً فظهر فيها معدن ملكه تبعاً لانه من اجزائها

وأما الماء فمن حفر بئر في ملكه أو في مباح ليملكها فقد اختص بها كما أحجر فإذا بلغ الماء فقد ملك البئر والماء ولم يجز لغيره التخطي اليه ولو اخذ منه أعاده ويجوز بيعه كيلاً ووزناً ولا يجوز بيعه اجمع لتعذر تسليمه لاختلاطه بما يستخلف ولو حفرها لالتملك بل للانتفاع فهو أحق بها مدة مقامه عليها وقيل يجب عليه بذل الناضل من مائها عن حاجته وكذا قيل في ماء العين والنهر ولو قيل لا يجب كان حسناً وإن أفرق فمن سبق اليها فهو أحق بالانتفاع بها وأما مياه العيون والآبار والغيوث فالناس فيها سواء ومن اغترف منها شيئاً بآناء أو حازة في حوضه أو مصنعته فقد ملكه **وهنا مسائل \***

الأولى ما يقبضه النهر المملوك من الماء المباح قال الشيخ لا يملكه الحافر كما إذا جرى السيل إلى أرض مملوكة بل الحافر أولى بمائه من غيره لأن يده عليه فإذا كان فيه جماعة فإن وسعهم أو تراصوا فيه فلا بحث وإن تعاسروا قسّم بينهم على سعة الضياع ولو قيل قسّم على قدر أنصبائهم من النهر كان حسناً \* الثانية لاستجد جماعة نهراً فبالحفر يصيرون أولى به فإذا وصلوا منتزِع الماء ملكوه وكان بينهم على قدر النفعة على عمله \* الثالثة إذا لم يَفِ النهر المباح أو سيل الرادي بسقي ما عليه دفعة بدوى بالاول وهو الذي يلي فوهته فاطلق اليه للزرع إلى الشراك وللشجر إلى القدم وللنخل إلى الساق ثم يرسل إلى من دونه ولا يجب إرساله قبل ذلك ولو أدى إلى تلف الأخير \* الرابعة لو احيا الانسان أرضاً ميتة على مثل هذا الوادي لم يشارك السابقين وقسّم له مما يفضل عن كفايتهم وفيه تردد \*

## كتاب اللقطة

الملقوط أما انسان وأما حيوان أو غيرهما \* فالقسم الأول يسمى لقيطاً وملقوطاً ومنبوزاً وينحصر النظر فيه في ثلاثة مقاصد \* الأول في اللقيط وهو كل صبي ضائع لا كافل له ولا ريب

في تعلق الحكم بالتقاط الطفل غير المميز وسقوطه في طرف البالغ العاقل وفي الطفل  
المميز تردد اشبهه جواز التقاطه لصغره وعجزه عن دفع ضرورته ولو كان له اب اوجد  
ارام أجبر الموجود منهم على اخذه وكذا لو سبق اليه ملتقط ثم نبذه فاخذه آخر الزم  
الاول اخذه ولو التقطه ملوكاً ذكرأوانثى لزمه حفظه وايصاله الى صاحبه ولو ابق منه  
اوضاع من غير تغريط لم يضمن ولو كان بتغريط ضمن ولو اختلفا في التغريط ولا بينة  
فالتول قول الملتقط مع يمينه ولو انفق عليه باعه في النفقة اذا تعذر استيفاؤها \* الثاني  
في الملتقط ويراعى فيه البلوغ والعقل والحرية فلاحكم لالتقاط الصبي ولا المجنون  
ولا العبد لانه مشغول باستيلاء المولى على منافعه ولو اذن له المولى صرح كما لو اخذه  
المولى ودفعه اليه وهل يراعى فيه الاسلام قيل نعم لانه لاسبيل للكافر على الملتقط المحكوم  
باسلامه ظاهراً ولانه لا يؤمن بخادعته عن الدين ولو كان الملتقط فاسقاً قيل ينتزعه  
الحاكم من يده ويدفعه الى عدل لان حضانته استيمان ولا امانة للفاسق والاشبه انه  
لا ينتزع واوالتقطه بدوى للاستقرار له في موضع التقاطه او حضري يريد السفر به قيل  
ينتزع من يده لما لا يؤمن من ضياع نسبه فانه انما يطلب في موضع التقاطه والوجه  
الجواز ولا ولاء للملتقط عليه بل هو سبابة يتولى من شاء واذا وجد الملتقط سلطاناً انفق  
عليه استعان به والاستعان بالمسلمين وبذل النفقة عليهم واجب على الكفاية لانه  
دفع ضرورة مع التمكن وفيه تردد فان تعذر الامران انفق عليه الملتقط ورجع بما انفق  
اذا ايسر ان يوى الرجوع ولو انفق مع امكان الاستعانة بغيره او تبرع لم يرجع \* الثالث  
في احكامه وهي مسائل \* الاولى قال الشيخ رح اخذ اللقيط واجب على الكفاية لانه  
تعاون على البر ولانه دفع اضرورة المضطر والوجه الاستحباب \* الثانية اللقيط يملك  
الكبير ويده دالة على الملك كيد البالغ لان له اعلية التملك فاذا وجد عليه ثوب تضي  
به له وكذا ما يوجد تحته او فوقه وكذا ما يكون مشدوداً في ثيابه ولو كان على دابة

اوجمل اووجد في خيمة او قسطاط قضي له بذلك وبما في الخيمة والقسطاط وكذا  
 لو وجد في دار لا مالك لم او فيما يوجد بين يديه او الى جانبه تردد اشبهه انه لا يقضى له  
 وكذا البحث لو كان على دكة وعليها متاع وعدم القضاء له هنا اوضح خصوصاً  
 اذا كان هناك يد متصرفه \* الثالثة لا يجب الاشهاد عند اخذ اللقيط لانه امانة فهو  
 كالاستيداع \* الرابعة اذا كان للمنبون مال افتقر الملتقط في الانفاق عليه الى اذن الحاكم  
 لانه لا ولاية له في ماله فان باذرفانفق عليه منه ضمن لانه تصرف في مال الغير لا ضرورة  
 ولو تعذر الحاكم جاز الانفاق ولا ضمان لتحقيق الضرورة \* الخامسة الملقوط في دار الاسلام  
 يحكم باسلامه ولو ملكها اهل الكفر اذا كان فيها مسلم نظراً الى الاحتمال وان بعد تغليباً  
 لحكم الاسلام وان لم يكن فيها مسلم فهو رقيق وكذا ان وجد في دار الشرك ولا مستوطن  
 هناك من المسلمين \* السادسة عاقلة الملقط الامام اذا لم يظهر له نسب ولم يتوال احداً  
 سواء جنى عمداً او خطأ ما دام صغيراً فاذا بلغ ففي عمده القصاص وفي خطائه الدية  
 على الامام وفي شبه العمدة الدية في ماله ولو جنى عليه وهو صغير فان كانت على النفس  
 فالدية ان كانت خطأ والقصاص ان كانت عمداً وان كانت على الطرف قال الشيخ  
 لا يقتص له ولا تؤخذ الدية لانه لا يدري مراده عند بلوغه فهو كالصبي لا يقتص له ابوه  
 ولا الحاكم ويؤخر حقه الى بلوغه ولو قيل بجواز استيفاء الولي الدية مع الغبطة ان كانت  
 خطأ والقصاص ان كانت عمداً كان حسناً اذ لا معنى للتأخير مع وجود السبب  
 ولا يتوالى ذلك الملتقط اذ لا ولاية له في غير الحضنة \* السابعة اذا باغ نقدته قارف وقال  
 انت رقيق فقال بل حر للشيخ قولان أحدهما لاحدلان الحكم بالحرية غير متيقن بل  
 على الظاهر وهو محتمل فيتحقق الاشتباه الموجب لسقوط الحد الثاني عليه الحد تعويلاً  
 على الحكم بحرّيته ظاهر او الامور الشرعية منوطة بالظاهر فيثبت الحد كنبوت القصاص  
 والاخير اشبهه \* الثامنة يقبل اقرار الملقط على نفسه بالرق اذا كان بالغاً رشيداً ولم تعرف

حرّيته ولا كان مدّعياً لها \* التاسعة اذا ادعى اجنبي بنوّته قيل اذا كان المدّعي اباً وان لم تقم بينة لانه مجهول النسب فكان احق به حرّاً كان المدّعي او عبداً مسلماً او كافراً وكذا لو كان امياً ولو قيل لا يثبت نسبه الا مع التصديق كان حسناً ولا يحكم بركه ولا بكفره اذا وجد في دار الاسلام وقيل يحكم بكفره ان اقام الكافر بينة بنوّته والاحكم باسلامه لمكان الدار وان لحق نسبه بالكافر والاول اولى وتلحق بذلك احكام النزاع ومسائله خمس \* الاولى لو اختلفا في الانفاق فالقول قول الملتقط مع يمينه في قدر المعروف فان ادعى زيادة فالقول قول الملقوط في الزيادة ولو انكر اصل الانفاق فالقول قول الملتقط ولو كان له مال فانكر اللقيط انفاقه عليه فالقول قول الملتقط مع يمينه لانه امينه \* الثانية لو تشاح ملتقطان مع تساويهما في الشرائط اقرع بينهما ان لارجحان وربما انتدح الاشتراك ولو ترك احدهما الآخر صحيح ولم يفتقر الترك الى اذن الحاكم لان ملك الحضنة لا يعدو هما \* الثالثة اذا التقطه اثنان وكل واحد منهما لو انفرد اقر في يده وتشاحا فيه اقرع بينهما سواء كانا موسرين او احدهما حاضرين او احدهما وكذا ان كان احدا الملتقطين كافراً اذا كان الملقوط كافراً ولو وصف احدهما فيه علامة لم يحكم له \* الرابعة اذا ادعى بنوّته اثنان فان كان لاحدهما بينة حكم بها وان اقام كل واحد منهما بينة اقرع بينهما وكذا لو لم يكن لاحدهما بينة ولو كان الملتقط احدهما فلا ترجيح باليد اذ لا حكم لها في النسب بخلاف المال لان لليد فيه اثراً \* الخامسة اذا اختلف كافر ومسلم او حرّ وعبد في دعوى بنوّته قال الشيخ رح يرجح المسلم على الكافر والحرّ على العبد وفيه تردد \* القسم الثاني في الملتقط من الحيوان والنظر في المأخوذ والآخذ والحكم \* اما الاول فهو كل حيوان مملوك ضائع اخذ ولا يد عليه ويسمى ضالّة واخذه في صور الجواز مكروه الا بحيث يتحقق التلف فانه طلق والاشهاد مستحب لما لا يؤمن تجدّه على الملتقط ولنفي التهمة فالبعير لا يؤخذ اذا وجد في كلاء وماء او كان صحيحاً لقوله عليه السلام خنّه حذاؤه

وَكُرْشُهُ سِتْرًا وَلَا تَهْجُهُ فَلَوْ اخْذَهُ ضَمِنَهُ وَلَا يَبْرَأُ لَوْ ارْسَلَهُ وَيَبْرَأُ لَوْ سَلَّمَهُ إِلَى صَاحِبِهِ وَأَرْفَقْدَهُ  
سَلَّمَهُ إِلَى الْحَاكِمِ لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ لِلْمَصَالِحِ فَإِنْ كَانَ لَهُ حِمِيٌّ ارْسَلَهُ فِيهِ وَالْأَبَاعَةُ وَحَفِظَ ثَمَنَهُ  
لصَاحِبِهِ وَكَذَا حَكَمُ الدَّابَّةِ وَفِي الْبَقَرَةِ وَالْحِمَارِ تَرْدُدُ الظَّهْرَةِ الْمَسَاوِةَ لِأَنَّ ذَلِكَ فُهُمٌ مِنْ فَحْوَى  
الْمَنْعِ مِنْ اخْذِ الْبَعِيرِ أَمَا لَوْ تَرَكَ الْبَعِيرَ مِنْ جَهْدٍ فِي غَيْرِ كَلَاءٍ وَمَاءٍ جَازَ اخْذَهُ لِأَنَّهُ كَالْتَالِفِ  
وَيَمْلِكُهُ الْآخِذُ وَلَا ضَمَانَ لِأَنَّهُ كَالْمَبَاحِ وَكَذَا حَكَمُ الدَّابَّةِ وَالْبَقَرَةِ وَالْحِمَارِ إِذَا تَرَكَ مِنْ جَهْدٍ  
فِي غَيْرِ كَلَاءٍ وَمَاءٍ وَالشَّاةُ إِنْ وَجُدَتْ فِي الْغَلَاةِ اخْذَهَا الْوَاجِدُ لِأَنَّهُ لَا تَمْنَعُ مِنْ صَغِيرِ السَّبَاعِ  
فَهِيَ مَعْرُوضَةٌ لِلتَّلَفِ وَالْآخِذُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ مَلَكَهَا وَيُضْمِنُ عَلَى تَرْدُدِهَا إِنْ شَاءَ احْتَبَسَهَا  
أَمَانَةً فِي يَدِهِ لِصَاحِبِهَا وَلَا ضَمَانَ إِنْ شَاءَ دَفَعَهَا إِلَى الْحَاكِمِ لِيَحْفَظَهَا وَيُبَيِّعَهَا وَيُوصِلَ ثَمَنَهَا  
إِلَى الْمَالِكِ وَفِي حَكْمِهَا كُلِّ مَا لَا يَمْنَعُ مِنْ صَغِيرِ السَّبَاعِ كَأَطْفَالِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْخَيْلِ  
وَالْحَمِيرِ عَلَى تَرْدُدِهَا وَلَا يُؤْخَذُ الْغَزَلَانِ وَالْيَحَامِيرُ إِذَا مَلَكَتُمْ ضَلَّالًا التَّغَاثَا إِلَى عَصْمَةِ مَالِ  
الْمُسْلِمِ وَلَئِنْ هُمَا يَمْتَنِعَانِ مِنَ السَّبَاعِ بِسُرْعَةِ الْعَدُوِّ وَلَوْ وَجَدَ الضُّوَالُ فِي الْعِمْرَانِ لَمْ يَحِلَّ  
اخْذَهُمَا مَتَنَعَةً كَانَتْ كَالْإِبِلِ أَوْ لَمْ تَكُنْ كَالصَّغِيرِ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَلَوْ اخْذَهَا كَانَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ  
أَمْسَاكِهَا لِصَاحِبِهَا أَمَانَةً وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهَا مِنْ غَيْرِ رَجْعٍ إِلَيْهَا وَيَبْنِي دَفْعَهَا إِلَى الْحَاكِمِ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ  
حَاكِمًا انْفَقَ وَرَجَعَ بِالنَّفَقَةِ وَإِنْ كَانَ شَاءَ حَبَسَهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ لَمْ يَأْتِ صَاحِبُهَا بِأَعْمَارِ الْوَاجِدِ  
وَيَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهَا وَيَجُوزُ التَّقَاطُ كَلْبِ الصَّيْدِ وَيُلْزَمُ تَعْرِيفُهُ سَنَةً ثُمَّ يَنْتَفِعُ بِهِ إِنْ شَاءَ وَيُضْمِنُ  
ثِمَنَهُ \* الثَّانِي فِي الْوَاجِدِ وَيَصَحُّ اخْذُ الضَّالَّةِ لِكُلِّ بَالِغٍ عَاقِلٍ أَمَا الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ فَقَطْعُ  
الشَّيْخِ رَحْمَتُهُمَا بِالْجَوَازِ لِأَنَّهُ اكْتِسَابٌ وَيَنْتَزِعُ ذَلِكَ الْوَلِيُّ وَيَتَوَلَّى التَّعْرِيفَ عَنْهُمَا  
سَنَةً فَإِنْ لَمْ يَأْتِ مَالِكُهَا فَإِنْ كَانَ الْغَبْطَةُ فِي تَمَلُّكِهِ وَتَضَمُّنُهُ أَيَّاهُمَا فَعَلَّ وَالْأَبْقَاها أَمَانَةً  
وَفِي الْعَبْدِ تَرْدُدُ أَشْبَهُ الْجَوَازِ لِأَنَّ أَهْلِيَّةَ الْحَفْظِ وَهَلْ يَشْتَرِطُ الْإِسْلَامُ الْأَشْبَهُ لَأَوْدَاحِي مِنْهُ  
بِعَدَمِ الْأَشْتِرَاطِ الْعَدَالَةُ \* الثَّلَاثُ فِي الْأَحْكَامِ وَهِيَ مَسَائِلُ \* الْأُولَى إِذَا لَمْ يَجِدْ الْآخِذُ  
مُطْلَقًا يَنْفِقُ عَلَى الضَّالَّةِ انْفِقَ مِنْ نَفْسِهِ وَرَجَعَ بِهِ وَقِيلَ لَا يَرْجِعُ لِأَنَّ عَلَيْهِ الْحَفْظَ وَهُوَ



لا يتمّ إلا بالانفاق والوجه الرجوع دفعا لتوجه الضرر بالالتقاط \* الثانية اذا كان لللقطة نفع كإظهار اللبن والخدمة قال في النهاية كان ذلك بازاء ما انفق وقيل ينظر في النفقة وقيمة المنفعة ويتقاصان وهو أشبه \* الثالثة لا يضمن الضان بعد الحول الأمع تصد التملك ولو تصد حفظها لم يضمن الأمع التفريط أو التعدي ولو تصد التملك ثم نوى الاحتفاظ لم يزل الضمان ولو قصد الحفظ ثم نوى التملك لزم الضمان \* الرابعة قال الشيخ إذا وجد مملوكا بالغاً أو مراهقاً لم يؤخذ وكان كالضالة الممتنعة ولو كان صغيراً جاز أخذه وهذا حسن لأنه مال معرض للتلغف \* الخامسة من وجد عبده في غير مصرة فأحضر من شهد على شهوده بصفته لم يدفع اليه لاحتمال التساوي في الاوصاف ويكلف احضار الشهود ليشهدوا بالعين ولو تعذر احضارهم لم يجب حمل العبد الى بلدهم ولا بيعه على من يحملة ولو رأى الحاكم ذلك صلاحاً جاز ولو تلف قبل الرصول أو بعده ولم تثبت دعواه ضمن المدعي قيمة العبد واجرتة \* القسم الثالث في اللقطة وهي تعتمد بيان امور ثلثة \* الاول اللقطة كل مال ضائع أخذ ولا يد عليه فما كان دون الدرهم جاز أخذه والانتفاع به بغير تعريف وما كان ازيد من ذلك فان وجد في الحرم قيل يحرم أخذه وقيل يكره وهو أشبه ولا يحمل الأمع نية الانشاء ويجب تعريفها حولاً فان جاء صاحبها ولا تصدق بها أو استبقاها امانةً وليس له تملكها ولو تصدق بعد الحول فكره المالك فيه قولان ارجحهما انه لا يضمن لأنه امانة وقد دفعها دفعاً مشروعاً وان وجدها في غير الحرم عرفها حولاً ان كان مما يبتى كالثياب والامتنعة والايمان ثم هو مخير بين تملكها وعليه ضمانها وبين الصدقة بها عن مالكها ولو حضر المالك وكره الصدقة لزم الملتقط ضمانها اماً مثلاً أو اماً قيمةً وبين ابقائها في يد الملتقط امانةً لما لكها من غير ضمان ولو كانت مما لا يبتى كالطعام قومه على نفسه وانتفع به وان شاء دفعه الى الحاكم ولا ضمان ولو كان بتأثيرها يفتقر الى العلاج كالربط المفتقر الى التجفيف يرفع خبرها

الى الحاكم ليبيع به ضمها وينفذ في اصلاح الباقي وان رأى الحاكم الحظ في بيعه وتعريف  
ثمنه جاز وفي جواز التقاط النعلين والادوة والسروط خلاف اظهره الجواز مع كراهية وكذلك  
العصا والسوط والرتد والحبل والعقال واشباهه من الآلات التي تعظم نفعها ويصغر  
قيمتها ويكره اخذ اللقطة مطلقاً خصوصاً للناسق وبناكده مع العسر ويستحب الاشهاد  
عليها **مسائل خمس** \* الأولى ما يوجد في المغازر او في خربة قد هلك اهلها فهو  
لواجد ينتفع به بلا تعريف وكذا ما يجده مدفوناً في ارض لامالك لها ولو كان لها مالك  
او بائع عرفه فان عرفه فهو حق به والا فهو لواجد وكذا لو وجد في جوف دابة ولم يعرفه  
البائع اما لو وجد في جرف سمكة فهو لواجد \* الثانية من اودعه لص مالا وهو يعلم انه  
ليس للمودع لم يرد عليه مسلماً كان او كافراً ان عرف مالكة دفعه اليه والا كان حكمه  
حكم اللقطة \* الثالثة من وجد في داره او صندوقه مالا ولا يعرفه فان كان يدخل الدار غيره  
او يتصرف في الصندوق سواء فهو لقطة والا فهو له \* الرابعة لا يملك اللقطة قبل الحول  
ولو نوى ذلك ولا بعد الحول مالم يتصد التملك وقيل يملكها بعد التعريف حوالاً  
وان لم يتصد وهو بعيد \* الخامسة قال الشيخ رح اللقطة تضمن بمطالبة المالك لابنية  
التملك وهو بعيد لان المطالبة تترتب على الاستحقاق \* الثاني في الملتقط وهو من له  
اهلية الاكتساب والحفظ فلو التقط الصبي جاز ويدر لى الولي التعريف عنه وكذا المجنون  
وكذا يصح الالتقاط من الكافر لان له اهلية الاكتساب وفي اخذ لقطة الحرم لهؤلاء ترد  
ينشأ من كونهم ليسوا اهلاً للاستيمان وللعبد اخذ كل واحد من اللقطتين وفي رواية  
ابن خديجة عن ابي عبد الله عليه السلام لا يعرض لها المملوك واختيار الشيخ الجواز  
وهو شبه لان له اهلية الاستيمان والاكتساب وكذا المدبر وام الولد والجواز اظهره في  
طرف المكاتب لان له اهلية التملك \* الثالث في الاحكام وهي مسائل \* الأولى ليس  
التوالي شرطاً في التعريف فلو فرق جاز وايقاعه عند اجتماع الناس وبروزهم كالغدوات

والعشيات وكيفية ان يقول من ضاع له ذهب او فضة او ثوب او ما شاكل ذلك من  
الالفاظ ولو اغل في الابهام كان احوط كأن يقول من ضاع له مال او شيء فانه ابعد  
ان يدخل عليه بالتخمين وزمانه ايام المواسم والاجتماعات كالاعياد وايام الجمع ومواقعه  
مواطن الاجتماع كالمشاهد وابواب المساجد والجوامع والاسواق ويكره داخل المساجد  
ويجوز ان يعرف بنفسه وبمن يستنيبه او يستأجره \* الثانية اذا دفع اللقطة الى الحاكم  
فباعها فان وجد مالها كان دفع الثمن اليه والاردن لها على الملتقط لان له ولاية التملك  
او الصدقة \* الثالثة قيل لا يجب التعريف الامع نية التملك وفيه اشكال ينشأ من  
خفاء حالها عن المالك ولا يجوز تملكها الا بعد التعريف ولو بقيت في يده احوالاً وهي امانة  
في يد الملتقط في مدة الحول لا يضمنها الا بالتفريط او التعدي فتلفها من المالك وزيادتها  
له متصلة كانت الزيادة او منفصلة وبعد التعريف يضمن ان نوى التملك ولا يضمن  
ان نوى الزمانة ولو نوى التملك فجاء المالك لم يكن له الانتزاع وطالب بالمثل او القيمة  
ان لم تكن مثلية ولو رد الملتقط العين جاز وله النماء المنفصل ولو عابت بعد التملك  
فاراد ردّها مع الارش جاز وفيه اشكال لان الحق يتعلق بغير العين فلم يلزمه اخذها معيبة \*  
الرابعة اذا التقط العبد ولم يعلم المولى فعرف حوله ثم اتلفها تعلق الضمان بوقتته يمنع  
بذلك اذا اعتق كالقرض الفاسد ولو علم المولى قبل التعريف ولم ينتزعها منه ضمن  
لتفريطه بالاهمال ان لم يكن اميناً وفيه تردد ولو عرفها العبد ملكها المولى ان شاء  
وضمن ولو نزعها المولى منه لزمه التعريف وله التملك بعد الحول او الصدقة مع الضمان  
او ابتاؤها امانة \* الخامسة لا تدفع اللقطة الا بالبيّنة ولا يكتفى الوصف ولو وصف صفات  
لا يطلع عليها الا المالك غالباً مثل ان يصف وكاءها او عناقصها ووزنها ونقدها فان تبرع  
الملتقط بالتسليم لم يمنع وان امتنع لم يجبر \* **فرعان** \* الاول لو ردّها بالوصف ثم اقام  
آخر البيّنة بها انتزعها فان كانت نالفة كان له مطالبة الآخذ بالعوض لفساد القبض

وإن عطلت الملتقط لمكان الحيلة لكن لو طالب الملتقط رجوع على الآخذ ما لم يكن  
اعترف له بالملك ولو طالب الآخذ لم يرجع على الملتقط \* الثاني لواقام واحد بينة بها  
فدفعت اليه ثم أقام أخرى بينة بها أيضاً فإن لم يكن ترجيم اقترع بينهما فإن خرجت  
للتاني انتزعت من الأول وسلمت اليه وإن تلغت لم يضمن الملتقط إن كان دفعها  
بحكم الحاكم ولو كان دفعها باجتهاد فضمن أما لو ناءت البينة بعد الحزل وتملك  
الملتقط ودفع العوض إلى الأول ضمن الملتقط للتاني على كل حال لأن الحق ثابت  
في ذمته لم يتعين بالدفع إلى الأول يرجع الملتقط على الأول لتحقيق بطلان الحكم \*

## كتاب الفرائض

والنظر في المقدمات والمقاصد والمراحم \* والمقدمات أربع \* المقدمة الأولى في موجبات  
الارث وهي إمام نسب وأما سبب فالنسب مراتبه ثلث \* الأولى الابوان والولد  
وان نزل \* الثانية الاخوة واولادهم وان نزلوا والاجداد وان علوا \* الثالثة الاخوال  
والاعمام والسبب اثنان زوجية وولاء واللاء ثلث مراتب ولاء العقب ثم ولاء تضمن  
الجارية ثم ولاء الامعاء وينقسم الوارث فمنهم من لا يرث إلا بالفرض وهم الأم من بين  
الانساب الأعلى الرّد والزوج والزوجة من بين الاسباب الأنادر ومنهم من يرث  
تارة بالفرض واخرى بالتقاربة وهم الأب والبنت او البنات والاخت او الاخوات وكلالة  
الأم ومن عدا هؤلاء لا يرث إلا بالتقاربة فإذا كان الوارث لا فرض له ولم يشاركه آخر  
فالمال له مناسبا كان او مسابيا وان شاركه من لا فرض له فالمال لهما فإن اختلفت الوصلة  
فلكل طائفة نصيب من يتقرب به كالأخوال او الاخوال مع العم او الاعمام فلا أخوال  
نصيب للأم وهو الثلث والاعمام نصيب الأب وهو الثلثان وإن كان الوارث لا فرض  
أخذ نصيبه فإن لم يكن معه مساو كان الرّد عليه مثل بنت مع أخ وأخت مع عم

فلكل واحدة نصيبها والباقي يرد عليها لانها اقرب ولا يرد على الزوجة مطلقا ولا على  
 الزوج مع وجود وارث عدا الامام وان كان معه مساو ذوفرض وكانت التركة بقدر  
 السهام قسمت على الفريضة وان زادت كان الزائد ردا عليهم على قدر السهام  
 ما لم يكن حاجب لاحدهم او ينفرد بزيادة في الصلة ولو نصبت الشركة كان النص  
 داخلا على البنت او البنات او من يتقرب بالابوين من يتقرب بالام مثال الاول  
 ابوان وبنتان فصاعداً او اثنتان من ولد الام مع اخيهن لالاب وبنات اب وزوج واخت  
 لالاب ومثال الثاني ابوان وبنات واخوة ومثال الثالث ابوان وزوج وبنتان وابوان  
 وزوج وبنات وزوج او زوجة واثنان من راد الام مع اخيهن من الاب والام والاب وان  
 لم يكن المساوي ذافرض كان له ما ينفي عماله ابوان او احدهما وابن اب وزوج  
 او زوجة ابن وزوج او زوجة اخ وزوج او زوجة \* المقدمة الثانية في موانع الارث  
 وهي ثلثة الكفر والقتل والرق فالكفر المانع هو ما يخرج به معتقده من سمات الاسلام  
 فلا يرث ذمي ولا حربي ولا مرتد مسلماً او يرث المسلم الكافر اصلياً ومترداً ولو مات كافر  
 وله ورثة كفار ووارث مسلم كان ميراثه للمسلم ولو كان مولى نعمة او ضامن جريز  
 دون الكافر وان قرب ولو لم يخلف الكافر مسلماً ورثه الكافر اذا كان اصلياً ولو كان الميت  
 مرتداً ورثه الامام مع عدم الوارث المسلم وفي رواية يرثه الكافر وهي شاذة ولو كان للمسلم  
 وارث كافر لم يرثه وورثه الامام مع عدم الوارث المسلم واذا اسلم الكافر على ميراث  
 قبل قسمته شارك اهله ان كان متساوياً في الدرجة وانفرد به ان كان اولي ولو اسلم بعد  
 القسمة او كان الوارث واحداً لم يكن له نصيب اما لو لم يكن له وارث سوى الامام  
 فاسلم الوارث فهو اولي من الامام لرواية ابي بصير وقيل ان كان قبل نقل التركة الى  
 بيت مال الامام ورث وان كان بعده لم يرث وقيل لا يرث لان الامام كالوارث الواحد  
 ولو كان الوارث زوجاً او زوجة وآخر كافراً فان اسلم اخذ ما فضل عن نصيب الزوجية

وفيه اشكال ينشأ من عدم امكان القسمة ولو قيل يشارك مع الزوجة دون الزوج كان وجهاً لان مع فريضة الزوجة يمكن القسمة مع الامام والزوج يُردُّ عليه ما فضل فلا تتقدَّر في فريضته قسمة فيكون كبنات مسلمة واب كافرا واخت مسلمة واخ كافراً

## مسائل اربع \* الاولى اذا كان احد ابوي الطفل مسلماً حُكِمَ باسلامه وكذا

لو اسلم احد الابوين وهبط طفل ولو بلغ نامتنع عن الاسلام فهر عليه ولو اصر كان مرتدًا \*  
 الثانية لو خلف نصراني اولاداً صغاراً وابن اخ وابن اخت مسلمين كان لابن الاخ ثلثا التركة ولابن الاخت ثلثها وينفق الابنان على الاولاد بنسبة حقهما فان بلغ الاولاد مسلمين فهم احق بالتركة على رواية مالك ابن اعين وان اختاروا الكفر استقر ملك الوارثين على ماورثاه ومنع الاولاد وفيه اشكال ينشأ من اجراء الطفل مجرى ابيه في الكفر وسبق القسمة على الاسلام يمنع الاستحقاق \* الثالثة اسامون يتوارثون وان اختلفوا في المذاهب والكفار يتوارثون وان اختلفوا في النحل \* الرابعة تقسم تركة المرتد من فطرة حين ارتداده وتبين زوجته وتعتد عدة الوفاة سواء قُتل او بقي ولا يستتاب والمرأة لا تقتل وتُحبس وتضرب اوقات الصلوات ولا تقسم تركتها حتى تموت ولو كان المرتد لامن فطرة استتيب فان تاب والا قتل ولا يقسم ماله حتى يموت او يقتل وتعتد زوجته من حين اختلاف دينهما فان عاد قبل خروجها عن العدة فهو احق بها وان خرجت من العدة ولم يعد فلا سبيل له عليها **واما** القتل فيمنع القاتل من الارث اذا كان عمداً ظمناً ولو كان بحق لم يمنع ولو كان القتل خطأ ورث على الاشهر وخرج المفيد رح وجهاً وهو المنع من الدية وهو حسن والاول اشبه ويستوي في ذلك الاب والولد وغيرهما من ذوى الانساب والاسباب ولو لم يكن وارث سوى القاتل كان الميراث لبيت المال ولو قتل اباه وللقاتل ولدٍ ورث جدّه اذا لم يكن هناك ولد للمصلب ولم يمنع من الميراث بجناية ابيه ولو كان للقاتل وارث كافراً منعاً جميعاً وكان الميراث

الإمام ولو أسلم الكافر كان الميراث له والمطالبة اليه وفيه قول آخر وهما مسائل \*  
 الأولى إذا لم يكن للمقتول وارث سوى الإمام فله المطالبة بالقود أو الدية مع التراضي  
 وليس له العفو \* الثانية الدية في حكم مال المقتول يُقضى منها دينه ويخرج منها وصاياه  
 سواء قُتل عمداً فأخذت الدية أو خطأ \* الثالثة يرث الدية كل مناسِبٍ ومسابِبٍ عدا  
 من يتقرب بالام فإن فيهم خلافاً ولا يرث أحد الزوجين الغصاص ولو وقع التراضي  
 بالدية ورثا نصيبهما منها **وأما** الرق فيمنع في الوارث وفي الموروث فمن مات وله  
 وارث حر وأخوه مملوك فالميراث للحر ولو بعد دون الرق وإن قرب ولو كان الوارث  
 رقاً وله ولد حر لم يمتع الولد برق أبيه ولو كان الوارث اثنين فصاعداً فعتق المملوك  
 قبل القسمة شارك إن كان مساوياً وانفرد إن كان أولى ولو كان عتقه بعد القسمة لم يكن  
 له نصيب وكذا لو كان المستحق للتركة واحداً لم يستحق العبد بعتقه نصيباً وإن لم يكن  
 للميت وارث سوى المملوك اشترى المملوك من التركة وأعتق وأعطى بقية المال  
 ويتهرب المالك على بيعه ولو قصر المال عن ثمنه قيل يفتك بما وجد ويسعى في الباقي وقيل  
 لا يفتك ويكون الميراث للإمام وهو ظاهر وكذا لو ترك وارثين أو أكثر وقصر نصيب كل  
 واحد منهم أو نصيب بعضهم عن قيمته لم يفتك وكان الميراث للإمام ولو كان العبد قد  
 اعتق بعضه ورث من نصيبه بقدر حرية ومنع بقدر رقيقته وكذا يورث منه وحكم الالة  
 كذلك **مسئلتان** \* الأولى يفتك الأبوان للأرث أجماعاً وفي الأولاد تردد أظهروه أنهم  
 يفتكون وهل يفتك غير الآباء والأولاد الأظهر لا وقيل يفتك كل وارث ولو كان زوجاً أو زوجة  
 والاول أولى \* الثانية أم الولد لا ترث وكذا المدبر لو كان وارثاً من مدبر وكذا المكاتب المشروط  
 والمطلق الذي لم يؤد شيئاً ومن لواحق أسباب المنع أربعة \* الأول اللعان سبب لسقوط  
 نسب الولد نعم لو اعترف بعد اللعان الحق به وورثه الولد وهو لا يرث \* الثاني الغائب غيبة  
 منقطعة لا يورث حتى يتحقق موته أو ينقضي مدة لا يعيش مثله اليها غالباً فيحكم

لورثته الموجودين في وقت الحكم وقيل يُورثُ بعد انقضاء عشرين من غيبته وقيل  
يدفع ماله الى وارثه الملبّي والاول اولى \* الثالث الحمل يرث بشرط انفصاله حياً ولو  
مقط ميتاً لم يكن له نصيب ولومات بعد وجوده حياً كان نصيبه لوارثه ولو سقط بجناية  
اعتبر بالحركة التي لاتصدر الا من حي دون التئمل الذي يحصل طبعاً لا اختياراً \*  
الرابع اذا مات وماله دين يستوعب التركة لم تنتقل الى الوارث وكانت على حكم مال  
الميت وان لم يكن مستوعباً انتقل الى الورثة ما حُلّ وما فاكّل الدين باقٍ على  
حكم مال الميت \* المقدمة الثالثة في الحجب الحجب قد يكون من اصل الارث  
وتد يكون من بعض الغرض فالاول ضابطه مراعاة القرب فلا ميراث لراِدٍ وادٍ مع ولدٍ  
ذكر اكان او انثى حتى انه لا ميراث لابن ابن مع بنتٍ ومتى اجتمع اولاد الاولاد وان  
سفلوا فالاقرب منهم يمنع الابعد ويمنع الوالد من يتقرب بالابوين او باحدهما كالاخوة  
وبينهم والاجداد و آبائهم والاعمام والاخوال واولادهم ولا يشارك الاولاد في الارث سوى  
الابوين والزوج او الزوجة فاذا عدم الآباء والاولاد فالاخوة والاجداد ويمنع الاخ ولد الاخ  
ولو اجتمعوا بطوناً متنازلةً فالاقرب اولى من الابعد ويمنع الاخوة واولادهم وان نزلوا  
من يتقرب بالاجداد من الاعمام والاخوال واولادهم ولا يمنعون آباء الاجداد فان الجد  
وان علاجد لكن لو اجتمعوا بطوناً متصاعداً فالادنى من الميت اولى من الابعد والاعمام  
والاخوال واولادهم وان نزلوا يمنعون اعمام الاب واخواله وكذا اولاد اعمام الاب واخواله  
يمنعون اعمام الجد واخواله ويستطعن يتقرب بالاب وحده مع من يتقرب بالاب  
والام مع التساوي في الدرج والمناسب وان بعد يمنع موالي النعمة وكذا وولي النعمة او من  
قام مقامه في ميراث المعتق يمنع ضامن الجريزة وضامن الجريزة يمنع الامام واما  
الحجب من بعض الغرض فاثان حجب الولد وحجب الاخوة اما الولد فانه وان نزل  
ذكر اكان او انثى يمنع الابوين عما زاد عن السدسين الامع البنت او البنيتين فصاعداً



مع احد الابوين ويحجب ايضا الزوج والزوجة عن النصيب الاعلى الى الاخفض  
 وللزوج والزوجة ثلثة احوال \* الاولى ان يكون في الفريضة ولد وان سفل فللزوج الربع  
 وللزوجة الثمن \* الثانية ان لا يكون هناك ولد ولا ولد ولد وان نزل فللزوج النصف  
 وللزوجة الربع ولا يعال نصيبهما لان العول عندنا باطل \* الثالثة ان لا يكون هناك  
 وارث اصلا من مناسب ولا مناسب فالنصف للزوج والباقي رد عليه وللزوجة الربع  
 وهل يرَد عليها فيه اقوال ثلثة احدها يرَد والاخر لا يرَد والثالث يرَد مع عدم الامام لامع  
 وجوده والحق انه لا يرَد **واما** حجب الاخوة فانهم يمنعون الام عما زاد عن السدس  
 بشروط اربعة \* الاول ان يكونوا رجلين فصاعداً او رجلاً وامرأتين او اربع نساء \* الثاني  
 ان لا يكونوا كفرة ولا رقاً وهل يحجب القتاتل فيه تردد والظاهر انه لا يحجب \*  
 الثالث ان يكون الاب موجوداً \* الرابع ان يكونوا للاب والام اوللاب وفي اشتراط  
 وجودهم منفصلين لاحتمال تردده اظهري انه يشترط ولا يحجبها اولاد الاخوة ولا من  
 الخناني اقل من اربعة لاحتمال ان يكونوا اذاناً \* المقدمة الرابعة في مقادير السهام  
 واجتماعها \* السهام ستة النصف والربع والثمن والثلاثان والثلث والسدس فالنصف  
 نصيب الزوج مع عدم الولد وان نزل وسهم البنت والاخت للاب والام او الاخت  
 للاب والربع سهم الزوج مع الولد وان نزل والزوجة مع عدمه والثمن سهم الزوجة مع  
 الولد وان نزل والثلاثان سهم البنتين فصاعداً او الاختين فصاعداً للاب والام اوللاب  
 والثلث سهم الام مع عدم من يحجبها من الولد وان نزل والاخوة وسهم الاثنين فصاعداً  
 من ولد الام والسدس سهم كل واحد من الابوين مع الولد وان نزل وسهم الام مع  
 الاخوة للاب والام اوللاب مع وجود الاب وسهم الواحد من ولد الام ذكر كان او انثى  
 وهذه الفروض منها ما يصح ان يجتمع ومنها ما يمنع فالنصف يجتمع مع مثله ومع  
 الربع ومع الثمن ولا يجتمع مع الثلثين لبطان العول بل يكون النقص داخلاً على

الاختين فصاعدا دون الزوج ويجتمع النصف مع الثلث ومع السدس ولا يجتمع مع الربع  
والثمن ويجتمع الربع مع الثلثين ومع الثلث ومع السدس ويجتمع الثمن مع الثلثين  
والسدس ولا يجتمع مع الثلث ولا يجتمع الثلث مع السدس تسمية ويلحق بذلك  
**مسئلتان** \* الأولى لا يثبت الميراث عندنا بالتعصيب اذا ابنت الفريضة فان كان  
هناك مسأولا فرض له من الفاضل له من الفريضة مثل ابوين وزوج او زوجة للام ثلث الاصل  
والزوج او الزوجة نصيبه والاب الباقي ولو كان اخوة كان الام السدس والمزوج النصف  
والاب الباقي وكذا ابوان وابن وزوج وكذا زوج واخوان من ام واخ او اخوة من اب وام او من  
اب وان كان بعيدا لم يرث ويؤد الفاضل على ذوى الفروض عدا الزوج والزوجة مثل  
ابوين او احدهما وبنت واخ او عم \* الثانية العول عندنا لا يخلل الاستحقاق ان يفرض الثلث  
مباحا في مال لا يتقرب به ولا يكون العمل الا بمراحمه الزوج او الزوجة مستقرين النقص  
داخلا على الاب او البنت او البنيتين او من يتقرب بالاب والام او بالاب من الاخت  
او الاخوات دون من يتقرب بالام مثل زوج وابوين وبنت او زوج واحد الابوين  
وبنتين فصاعدا او زوجة وابوين وبنتين او زوج مع كلاهما وام واحدة او اخوات لاب  
وام اولاد **واما المقاصد فثلاثة** \* الاولى في ميراث الانساب وهم ثلث مراتب \* المرتبة  
الاولى الاوان والاولاد فان انفرد الاب فالمال له وان انفردت الام فلها الثلث والباقي  
رد عليها ولو واجتمع الابوان فللأم الثلث والاب الباقي ولو كان اخوة كان لهم السدس  
والاب الباقي ولا يرث الاخوة شيئا ولو انفرد الابن فالمال له ولو كانوا اكثر من واحد فهم  
سواء في المال ولو انفردت البنت فلها النصف والباقي رد عليها ولو كانت بنتان فصاعدا  
فلهما الثلثان والباقي رد عليهما او عليهن واذا اجتمع الذكور والاناث فالمال  
لهم للذكر مثل حظ الانثيين ولو اجتمع الابوان او احدهما مع الاولاد فلكل واحد من  
الابوين السدس والباقي للاولاد بالسوية ان كانوا ذكورا وان كانت معهم انثى

او اناث فللذكر مثل حظ الانثيين ولو كان معهم زوج او زوجة اخذ حصته الدنيا  
 وكذا الابوان والباقي للاولاد ولو كان مع الابوين بنت فللابوين السدسان  
 وللبنت النصف والباقي رد عليهم اخماساً ولو كان اخوة للاب كان رداً على الاب  
 والبنت ارباعاً ولو دخل معهم زوج كان له نصيبه الا ان كان مع الابوين كذلك والباقي للبنت  
 ولو كان زوجة اخذ كل ذي فرض فرضه والباقي رد على البنت والابوين دون الزوجة  
 ومع الاخوة يراد الباقي على البنت والاب ارباعاً واذا انفرد احد الابوين معهما كان المال  
 بينهما ارباعاً ولو دخل معهما زوج او زوجة كان الغاضل رداً على البنت واحد الابوين  
 كان زوج والزوجة ولو كان بنتان فصاعداً فللابوين السدسان وللبنتين فصاعداً  
 الثلثان بالسرقة ولو كان معهما زوج او زوجة كان لكل واحد منهما نصيبه الا ان كان مع الابوين  
 السدسان بالسرقة كان نصيب كل واحد من الابوين كان له السدس وللبنتين  
 فصاعداً الثلثان والباقي رد عليهم اخماساً ولو كان زوج كان النقص داخلاً على البنتين  
 فصاعداً ولو كان زوجة كان لها نصيبها وهو الثمن والباقي بين احد الابوين والبنات  
 اخماساً ولو كان مع الابوين زوج فله النصف وللأم ثلث الاصل والباقي للاب ومع  
 الاخوة للام السدس والباقي للاب ولو كان معهما زوجة فلها الربع وللأم ثلث الاصل  
 ان لم يكن اخوة والباقي للاب ومع الاخوة لها السدس والباقي للاب **مسائل**  
 الاولى اولاد الاولاد يقومون مقام آبائهم عند عدمهم في تقاسمة الابوين بشرط ان يكونوا  
 في توريتهم عدم الابوين وهو متروك ويمنع الاولاد من يتقرب بهم ومن يتقرب بالابوين  
 من الاخوة واولادهم والاجداد وآبائهم والاعمام والاخوان واولادهم ويتربون الاقرب  
 فالاقرب فلا يرث بطن مع من هو اقرب منها الى الميت ويرث كل واحد منهم نصيب  
 من يتقرب به فيرث ولد البنت نصيباً أمه ذكر كان او انثى وهو النصف ان انفرد او كان  
 مع الابوين ويرد عليه كما يراد على أمه لو كانت موجودة ويرث ولد الابن نصيباً

ابيه ذكراً كان او انثى جميع المال ان انفرد وما فضل عن حصص الفريضة ان كان معه وارث كالابوين او احدهما والزوج او الزوجة ولو انفرد اولاد الابن واولاد البنت كان لاولاد الابن الثلثان ولاولاد البنت الثلث على الاظهر ولو كان زوج او زوجة كان له نصيبه الادنى والباقي بينهم لاولاد البنت الثلث ولاولاد الابن الثلثان \* المسئلة الثانية اولاد البنت يقتسمون نصيبهم للذكر مثل حظ الانثيين كما يقتسم اولاد الابن وقيل يقتسمون بالسوية وهو متروك \* الثالثة تحبى الوالد الاكبر من تركته ابيه بشياب بدنه وخاتمه وسيفه ومصحفه وعليه قضاء ما عليهم من صلوة وصيام ومن شرط اختصاصه ان لا يكون سغيهاً ولا فاسداً للرأى على قول مشهور وان يخاف الميت ما لا غير ذلك ولو لم يخلف سواه لم يخص بشيء منه ولو كان الاكبر انثى لم تحب واعطى الاكبر من الذكور \* الرابعة لا يرث الجد والجدة مع احد الابوين شيئاً لكن يستحب ان يطعماً سدس الاصل اذا زاد نصيبهم عن ذلك مثل ان يخلف ابيه وجداً وجدةً للاب وجداً وجدةً للام فاللام الثلث وتطعم نصف نصيبها جدّة وجدةً بالسوية ولو كان واحداً كان السدس لهم والاب الثلثان وتطعم جدّه وجدةً سدس اصل التركة بالسوية ولو كان واحداً كان السدس لهم ولو حصل لاحدهما السدس من غير زيادة وحصل للآخر الزيادة استحب له الطعمة دون صاحب السدس فلو خاف ابوين واخوة استحب للاب الطعمة دون الام ولو خاف ابوين وزوجاً استحب للام الطعمة دون الاب ولا يطعم الجد للاب ولا الجدّة له الامع وجدة ولا الجدّ للام ولا الجدّة لها الامع وجودها \* المرتبة الثانية الاخوة والاجداد واذا انفرد الاخ للاب والام فالمال له فان كان معه اخ واخوة فالمال بينهم بالسوية ولو كان انثى او اثنتان فللذكر سهمان والانثى سهم ولو كان المنفرد اختاً لهما كان لهما النصف والباقي يرد عليها ولو كان اختان فصاعداً كان لهما اولهن الثلثان والباقي يرد عليهما او عليهن ويقوم مقام كلاله الاب والام مع عدمهم كلاله الاب ويكون

حكمهم في الانفراد والاجتماع حكم كلاله الاب والام ولا يرث أخ ولا اخت من اب  
 مع احد من الاخوة للاب والام لاجتماع السبيين ولو انفرد الواحد من ولد الام كان له  
 السدس والباقي رد عليه ذكرًا كان او انثى وللانثيين فصاعدًا الثلث بينهم بالسوية  
 ذكرًا كانوا او انا انا اذكرنا وانا انا ولو كان الاخوة متفرقين كان لمن يتقرب بالام السدس  
 ان كان واحدًا والثلث ان كانوا اكثر بينهم بالسوية والثلثان لمن يتقرب بالاب والام  
 واحدًا كان او اكثر لكن لو كان انثى كان لها النصف بالتسمية والباقي بالرد وان  
 كانتا اثنتين فلهما الثلثان فان ابنت الفريضة فلهما الفاضل وان كانوا ذكورًا فالباقي  
 بعد كلاله الام بينهم بالسوية وان كانوا ذكورًا وانا فالباقي بينهم للذكر سهمان وللانثى  
 سهم واحد اذا انفرد فالمال للاب كان اولام وكذا الجدة ولو كان جدًا او جدّة اوهما لام  
 وجدًا او جدّة اوهما لاب كان لمن تقرب منهم بالام الثلث بالسوية ومن تقرب بالاب  
 الثلثان للذكر مثل حظ الانثيين واذا اجتمع مع الاخوة للام جد وجدّة او احدهما من  
 قبلهم كان الجد كالاخ والجدة كالاخت وكان الثلث بينهم بالسوية وكذا اذا اجتمع مع  
 الاخت او مع الاختين فصاعدًا للاب والام والاب جد وجدّة او احدهما كان الجد كالاخ  
 من قبله والجدة كالاخت وينقسم الباقي بعد كلاله الام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين  
 والزوجة يأخذان نصيبهما الاعلى مع الاخوة انفقت وصلتهن او اختلفت ويأخذ  
 من يتقرب بالام نصيبه المسمى من اصل التركة وما يفضل فلكلاله الاب والام ومع  
 عدمهم فلكلاله الاب ويكون النقص داخلًا على من يتقرب بالاب والام او بالاب  
 كما في زوج مع واحد من كلاله الام مع اخت للاب والام وان فرضت الزيادة كما  
 في واحد من كلاله الام مع اخت لاب وام كان الفاضل للاخت خاصة وان كانت  
 للاب فهل تختص بما نضل عن السهام قيل نعم لان النقص يدخل عليها بمزاحمة  
 الزوج او الزوجة ولما روي عن ابي جعفر عليه السلام في ابن اخت لاب وابن اخت

لأمّ قال لابن الاخت للام السدس والباقي لابن الاخت الملب وفي طريقة عاي بن  
فضال وفيه ضعف وقيل بل يرد على من يتقرب بالام وعلى الاخت او الاخوات للاب  
ارباعاً او اخماساً للتساوي في الدرجة وهو اولى **مسائل ثلث** \* الاولى الجدة  
وان علايتها اسم الاخوة مع عدم الابن والواجتماع مع الاخوة شاركهم الابن وسط  
الابعد \* الثانية اذا ترك جدّ ابيه وجدّته لايمة وجدّته لأمّه ومثلهم للام كان  
لاجدادهم الثلث بينهم ارباعاً ولاجداد الاب الثلثان بينهم المثلثان المجدّ وجدّته  
لايمة بينهما للذكر مثل حظ الانثيين والثلث الآخر اجدّ وجدّته لأمّه الملبا على  
ما ذكره الشيخ رح فيكون اصل الفريضة ثلثة تنكسر على الفريضة فتضرب اربعة في تسعة  
ثم يضرب المجتمع في ثلثة فتكون عائد وثمانية \* الثالثة اخ من ام مع ابن اخ لاب وام  
الميراث كله للاخ من الام لانه اقرب وقال ابن شاذان له السدس والباقي لابن الاخ  
لللب والام لانه يجمع السبيين وهو ضعيف لان كثرة لاسباب ثمرها مع التساوي  
في الدرجة لامع التفاوت **خاتمة** اولاد الاخوة والاخوات يقومون مقام آبائهم عند  
عدمهم ويورث كل واحد منهم نصيب من يتقرب به فان كان واحداً كان له النصيب  
وان كانوا جماعة اقتسموا ذلك النصيب بينهم بالسوية ان كانوا كزناً وانما وان اجتمعوا  
فللذكر مثل حظ الانثيين وان كانوا اولاد اخوة من ام كانت القسمة بينهم بالسوية ويأخذ  
اولاد الاخ الباقى كايهم واولاد الاخت الملب والام النصف نصيب امهم الاعلى سبيل  
الردّ واولاد الاختين فصاعداً الثلثين الا ان يصر المال بدخول الزوج او الزوجة فيكون  
لهم الباقي كما يكون لمن يتقربون به ولو لم يكن اولاد كلاله الاب والام تام مقامهم اولاد كلاله  
الاب والاولاد الاخ او الاخت من الام السدس ولو كانوا اولاد انثيين كلن لهم الثلث لكل  
فريق نصيب من يتقربون به بينهم بالسوية ولو اجتمع اولاد الكلالات كان لاولاد كلاله  
الام الثلث والاولاد كلاله الاب والام الثلثان وستطاولاد كلاله الاب ولو دخل عليهم

زوج او زوجة كان له نصيبه الاعلى ولمن يتقرب بالام ثلث الاصل ان كانوا لاكثر  
من واحد او السدس ان كانوا الواحد والباقي الاولاد كذالة الاب والام زائداً كان اوناقصاً ولو  
لم يكنوا نلوا اولاد كذالة الاب خاصة وفي طرف الزيادة يحصل التردد على ما مضى  
ولو اجتمع معهم الاجداد فاصحواهم كما يصحهم الاخوة وتدينه \* المرتبة الثالثة الاعمام  
والاخوال العم يرث المال اذا انفرد وكذا العمان والاعمام ويتسمون المال بالسوية وكذا  
العمة والعمتان والعمتان وان اجتمعوا للمذكور مثل حظ الانثيين ولو كانوا متفرقين  
فللعمة او العمة من الام السدس وللمزاد على الواحد الثلث ويستوي فيه الذكر والانثى  
والباقي العم او العمتان او الاعمام من الاب والام بينهم المذكور مثل حظ الانثيين ويسقط  
للأعمام للاب بالاعمام للاب والام ويتوهمون مناصبهم عند عدمهم ولا يرث ابن عم  
مع عم ولا عم مع اعمق قريب الا في مسئلة واحدة وهي ان ابن عم لاب وام مع عم لاب  
فابن العم او ابني مادامت الصورة على حالها فلو انضم اليهم ولو خال تغيرت الحال  
وسقط ابن العم ولو انفرد الخال كان المال له وكذا الخالان والاخوال وكذا الخالة  
والخالتان والخالات ولو اجتمعوا فالذكر والانثى سواء ولو افتروا كان لمن تقرب  
بالام السدس ان كان واحداً والثلث ان كان اكثر الذكر والانثى فيه سواء والباقي  
للخولة من الاب والام بينهم المذكور مثل حظ الانثيين وتسقط الخولة من الاب الامع عدم  
الخولة من الاب والام ولو اجتمع الاخوال والاعمام كان للاخوال الثلث وكذا لو كان واحداً  
ذكراً كان او انثى وللأعمام الثلثان وكذا لو كان واحداً ذكراً كان او انثى فان كان الاخوال  
مجتمعين فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولو كانوا متفرقين فلمن تقرب بالام  
سدس الثلث ان كان واحداً وثلثه ان كانوا اكثر بينهم بالسوية والباقي لمن تقرب  
منهم بالاب والام وللأعمام ما بقي فان كانوا من جهة واحدة فالمال بينهم للذكر مثل  
حظ الانثيين ولو كانوا متفرقين فلمن تقرب منهم بالام السدس ان كان واحداً والثلث

ان كانوا اكثر بينهم بالسوية والباقي الاعمام من قبل الاب والام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويستط من يتقرب بالاب منفردا الامع عدم من يتقرب بالاب والام ولو اجتمع عم الاب وعمته وخاله وخالته وعم الام وعمتهما وخالتهما وخالتهما في النهاية كان لمن يتقرب بالام الثلث بينهم بالسوية ومن يتقرب بالاب الثلثان ثلثه لخال الاب وخالته بينهما بالسوية والباقي بين العم والعمة بينهما للذكر مثل حظ الانثيين فيكون اصل الفريضة ثلثة تنكسر على الفريقتين فتضرب اربعة في تسعة تصير ستة وثلاثين ثم تضربها في ثلثة فتصير مائة وثمانية **مسائل خمس** \* الاولى عمومة الميت وعماته واولادهم وان نزلوا وخولته وخالاته واولادهم وان نزلوا احق باليراث من عمومة الاب وعماته وخولته وخالاته واحق من عمومة الام وعماتها وخولتها وخالاتها لان عمومة الميت وخولته اقرب والاولاد اقرب من مقام آبائهم فاذا عدم عمومة الميت وعماته وخولته وخالاته واولادهم وان نزلوا قام مقامهم عمومة الاب وعماته وخولته وخالاته وعمومة أمه وعماتها وخولتها وخالاتها واولادهم وان نزلوا هكذا كل بطن منهم وان نزلت اولى من البطن العليا \* الثانية اولاد العمومة المتفرقين يأخذون نصيب آبائهم فبنو العم الام لهم السدس ولو كانوا بنو عمين للام كان لهم الثلث والباقي لبنى العم او العمة او لبنى العمومة او العمدات للاب والام وكذا البحث في بنى الخولة \* الثالثة اذا اجتمع للوارث سببان فان لم يمنع احدهما الآخر ورث بهما مثل ابن عم لاب هو ابن خال لام ومثل ابن عم هو زوج ابنت عم هي زوجة ومثل عمه لاب هي خالة لام وان منع احدهما الآخر يرث من جهة المانع مثل ابن عم هو اخ فانه يرث بالاخوة خاصة \* الرابعة اذا دخل الزوج على الخولة والخالات والعمومة والعمدات كان للزوج او الزوجة النصيب الاعلى ومن يتقرب بالام نصيبه الاصلي من اصل التركة وما بقي فهو لقربة الاب والام وان لم يكونوا فلقربة الاب \* الخامسة حكم اولاد



الخوالة مع الزوج والزوجة حكم الخوالة فلركان زوج او زوجة وبنوا خوال مع بني  
 اعمام فللزواج او الزوجة نصيب الزوجية ولبنى الاخوال ثلث الاصل والباقي لبني  
 الاعمام \* المقصد الثاني في مسائل من احكام الازواج \* الاولى الزوجة ترث مادامت  
 في حبال الزوج وان لم يدخل بها وكذا يرثها الزوج ولو طلقت رجعية توارثا اذا مات  
 احدهما في العدة لانها بحكم الزوجة ولا ترث البائن ولا تورث كالمطلقة ثلثا والتي  
 لم يدخل بها واليائسة وليس في سننها من تحيض والمختلعة والمباراة والمعتدة عن وطئ  
 الشبهة او الفسخ \* الثانية للزوجة مع عدم الولد الربع ولو كن اكثر من واحدة كن شركاء  
 فيه بالسوية ولو كان له ولد كان له من الثمن بالسوية وكذا لو كانت واحدة لا يزدن عليه  
 شيئا \* الثالثة اذا طلق واحدة من اربع فتزوج اخرى ثم اشتبهت المطلقة في الأول كان  
 للاخيرة ربع الثمن مع الولد والباقي من الثمن بين الارباع بالسوية \* الرابعة اذا زوج  
 الصبيبة ابوها او جدّها لابيها ورثها الزوج وورثته وكذا لو زوج الصغيرين ابواهما  
 ارجداهما لابويهما توارثا ولو زوجهم غير الاب او الجد كان العقد موقوفا على رضاها  
 عند البلوغ والرشد ولو مات احدهما قبل ذلك بطل العقد ولا ميراث وكذا لو بلغ احدهما  
 فترضى ثم مات الآخر قبل البلوغ ولم مات الذي رضي عزل نصيب الآخر من تركة  
 الميت وتربص بالحبي فان بلغ وانكرفقد بطل العقد ولا ميراث وان اجاز صح واحلف انه  
 لم يدعه الى الرضاء الرغبة في الميراث \* الخامسة اذا كان للزوجة من الميت ولد ورثت  
 من جميع ما ترك وان لم يكن ولد لم ترث من الارض شيئا واعطيت حصتها من  
 قيمة الآلات والابنية وقيل لا تمنع الا من الدور والمساكن وخرج المرتضى رضي الله  
 عنه قولنا ثلثا وهو تقويم الارض وتسليم حصتها من التيمة والقول الاول اظهر \* السادسة  
 نكاح المريض مشروط بالدخول فان مات في مرضه ولم يدخل بطل العقد ولا مهر لها  
 ولا ميراث وهي رواية زرارة عن احدهما عليهما السلام \* المقصد الثالث في الميراث

بالولاء وهو ثلثة اقسام \* الاول ولاء العتق انما يرث المنيعة اذا كان متبرعا ولم يتبرأ من  
 ضمان جريته ولم يكن للمعتق وارث مناسب فلو اعتق في واجب الكفارات ولندور  
 لم يثبت للمنيعة ميراث وكذا لو تبرع واشتراط سقوط الضمان وهل يشترط في سقوطه  
 الاشهاد بالبراءة الوجه الاول لو نكل به فان عتق كان سائبة ولو كان للمعتق وارث مناسب  
 قريبا كان او بعيدا اذا فرض او غيره لم يرث المنيعة اما لو كان زوج او زوجة كان سهم الزوجية  
 اصاحبه والباقي للمنيعة او من يقوم مقامه عند عدمه واذا اجتمعت الشووط ورثه المنيعة  
 ان كان واحدا وان كانوا اكثر فمهم شركاء في الولاء بالخصص رجالا كان المعتقون او نساء  
 او رجالا ونساء ولو عدم المنيعة قال ابن بابويه يكون الولاء للاولاد الذكور والاناث وهو  
 حسن ومثله في الخلاف لو كان رجلا وقال المفيد رح الولاء للاولاد الذكور دون الاناث  
 رجلا كان المنيعة او امرأة وقال الشيخ في النهاية يكون الولاء للاولاد الذكور دون الاناث  
 ان كان المعتق رجلا ولو كان امرأة كان الولاء لعصبته ويقول درخ تشهد الروايات ويرث  
 الولاء الابوان والاولاد مع الانفراد لا يشركهما احد من الاقارب ويقوم اولاد الاولاد مقام  
 آبائهم عند عدمهم ويأخذ كل منهم نصيب من يتقرب به كالميراث في غير الولاء ومع  
 عدم الابوين والولدي يورثه الاخوة وهل تورث الاخوات على تردد اظهرة نعم لان الولاء  
 كلحمة النسب ويشترك الاخوة والاجداد والجندات ومع عدمهم الاعمام والعمات  
 وبنوهم ويترتبون الاقرب فالاقرب ولا يرث الولاء من يتقرب بالام من الاخوة والاخوات  
 والاخوال والخالات والاجداد والجندات ومع عدم قرابة المنيعة يورثه مولى المولى فان عدم  
 قرابة مولى المولى لابيه دون امه والمنيعة لا يرثه المعتق ولو لم يخلف وارثا يكون ميراثه  
 للامام دون المحرر ولا يصح بيع الولاء ولا هبته ولا اشتراطه في بيع مسائل ثمان \*  
 الاولى ميراث ولد المعتقة لمن اعتقهم ولو اعتقوا حملا مع امهم ولا ينجر ولاؤهم ولو حملت  
 بهم بعد العتق كان ولاؤهم لمولى امهم اذا كان ابوهم رقيا ولو كان ابوهم حرا في الاصل

لم يكن لمولى أمهم ولاء وان كان أبوهم معتقاً فولأؤهم لمولى الأب وكذا لو أعتق أبوهم  
بعد ولادتهم انجراً ولأؤهم من مولى أمهم الى مولى الأب \* الثانية لو تزوج مملوك  
بمعتقة فولد لها فولأ الولد لمولاهما فلموات الأب فأعتق الجد قال الشيخ ينجر الولاء الى  
معتق الجد لانه قائم مقام الأب وكذا لو كان الأب باقياً ولو أعتق الأب بعد ذلك انجر  
الولاء من مولى الجد الى مولى الأب لانه اقرب \* الثالثة لو انكر المعتق ولد زوجته  
المعتقة فلا عنته فان مات الراد ولا مناسب له كان ولأؤ لمولى أمه ولو اعترف به الأب  
بعد ذلك لم يرثه الأب ولا المنعم على الأب لان النسب وان عاد فان الأب لا يرثه ولا  
من يتقرب به \* الرابعة ينجر الولاء من مولى الأم الى مولى الأب فان لم يكن فلعصبة  
المولى فان لم يكن عصبته فلمولى عصبة مولى الأب ولا يرجع الى مولى الأم فان  
فقد الموالى وعصباتهم وكان هناك ضامن جريرة كان له والا كان الولاء للامام \* الخامسة  
امراة اعتقت مملوكاً فأعتق المعتق آخر فان مات الاول ولا مناسب له فميراثه لمولاته  
وان مات الثاني ولا مناسب له فميراثه لمعتقه فان لم يكن الاول ولا مناسبه  
كان ولاء الثاني لمولاه ولو اشترت اباهاً فاعتق ثم أعتق ابوها آخر ومات ابوها ثم  
مات المعتق ولا وارث له سواها كان ميراث المعتق لها النصف بالتسمية والباقي بالرد  
لأبالتعصيب ان قلنا يرث الولاء ولد المعتق وان كن انثاء والا كان الميراث لها بالولاء \*  
السادسة لو ولد العبد بنتين من معتقة فاشترتا اباهما انعتق عليهما فلموات الأب كان  
ميراثه لهما بالتسمية والرد لأب الولاء لانه لا يجتمع الميراث بالولاء مع النسب ولمواتهما  
واحد بهما والأب موجود كان الميراث لابييهما ولولم يكن موجوداً كان ميراث  
السابقة لاختها بالتسمية والرد ولا ميراث للمولاة لوجود المناسب ولموات الاخرى  
ولا وارث لها هل يرثها مولى أمها فيه تردد منشأ هل انجر الولاء اليهما بعق الأب أم  
لا ولعل الاقرب انه لا ينجر هنا اذ لا يجتمع استحباب الولاء بالنسب والمعتق \* السابعة

لو اشترى أحد الوالدين مع ابنته مملوكاً فاعتقته فمات الأب ثم مات المعتق كان ابن  
 اشتراه مع ابنته ثلثة أرباع تركته ولاخيه الربع \* الثامنة إذا ولد العبد من معتقة ابناً  
 فولاء الابن لمن اعتق أمه فلو اشترى الابن عبداً فاعتقه كان ولأؤله فلو اشترى معتقه  
 أب المنعم فاعتقه انجر الولاء من مولى الأم الى مولى الأب وكان كل واحد منهما  
 مولى الآخر وان مات الأب فميراثه لابنه وان مات الابن ولا مناسب له فولاء لمعتق  
 ابنته وان مات المعتق ولا مناسب له فولأؤله للابن الذي باشر عتقه ولو ماتا ولم يكن  
 لهما ما مناسب قال الشيخ يرجع الولاء الى مولى الأم وفيه تردد \* القسم الثاني ولاء  
 تضمن الجريزة من توالى الى احد يضمن حدثه ويكون ولأؤله صم ذلك وثبت  
 به الميراث لكن لا يتعدى الضامن ولا يضمن الأسانيد لولاء عليه كالمعتق في الكفارات  
 والنذور او من لا وارث له اصل ولا يرث هذا الامع فقد كل مناسب ومع فقد المعتق وهو  
 اولى من الامام ويرث معه الزوج والزوجة نصيبهما الاعلى فاذا اعدم الضامن كان  
 الامام وارث من لا وارث له وهو القسم الثالث من الولاء فان كان الامام موجوداً فالمال  
 له يصنع به ما شاء وكان علي عليه السلام يعطيه فقراء بلده وضعفاء جيرانه تبرعاً  
 وان كان غائباً قسّم في الفقراء والمساكين ولا يدفع الى غير سلطان الحق الامع الخوف  
 بالتغلب **مسائل ثلث** \* الاولى ما يؤخذ من اموال المشركين في حال  
 الحرب فهو للمقاتلة بعد الخمس وما أخذ سرية بغير اذن الامام فهو للامام وما يتركه  
 المشركون فرعاً ويفارقونه من غير حرب فهو للامام ايضاً وما يؤخذ صلحاً او جزية فهو  
 للمجاهدين ومع عدمهم يقسم في الفقراء من المسلمين \* الثانية ما يؤخذ قبلة من اهل  
 الحرب ان كان في زمان الهدنة اعبد عليهم وان لم يكن كان لأخذه وفيه الخمس \*  
 الثالثة من مات من اهل الحرب وخلف مالا فماله للامام اذا لم يكن له وارث **واما**  
**المواحق** فاربعة فصول \* الاول في ميراث ولد الملامنة وولد الزنا يرث والد الملامنة ولده

وأُمّه للام السدس والباقي للولد المذكور سهمان والانشى سهم واحد لم يكن له ولد كان المال  
لأُمّه الثلث بالتسمية والباقي بالولد وفي رواية ثبوت الثلث والباقي للامام لانه الذي  
يعقل عنه والاول اشهر ومع عدم الام والولد يرث الاخوة للام واولادهم على الترتيب  
والاجداد لها وان علوا ويترتبون الاقرب فالاقرب ومع عدمهم يرث الاخوان والخالات  
واردادهم على ترتيب الارث وفي كل هذه المراتب يرث الذكور والانثى سواء فان عدم  
قربة الام اصلا حتى لا يبقى لها وارث وان بعد فميراثه للامام والزوج والزوجة يرثان  
نصيبهما مع كل درجة من هذه الدرجات النصف للزوج والربع للزوجة مع عدم الولد  
وانصف ذلك معه وهل يرث هو قرابة أمّه قيل نعم لان نسبته من الام ثابت وقيل لا يرث  
الا ان يعترف به الاب وهو متروك ولا يرثه ابوه ولا من يتقرب به فان اعترف به بعد اللعان  
ورث هو اباه ولا يرثه الاب وهل يرث اقارب ابيه مع الاعتراف قيل نعم والوجه انه لا يرثهم  
ولا يرثونه لانقطاع النسب باللعان واختصاص حكم الاقرار بالمقرح حسب مسائل \*  
الاولى لا عبرة بنسب الاب هنا فلو خلف اخوين احدهما لابيّه وامّه والاخر لامّه فهما سواء  
وكذا لو كانا اختين او اخا واختا واحدهما للاب والام وكذا لو خلف ابن اخته لابيّه وامّه وابن  
اخته لامّه او خلف اخا واختا لابيّه مع جد او جدة المال بينهم اثلاثا وستط اعتبار نسب  
الاب \* الثانية اذ ماتت أمّه ولا وارث سواء فميراثها له ولو كان معه ابوان او احدهما فلم يما  
السدسان او لاحدهما السدس والباقي له ان كان ذكرا وان كان انثى فالنصف لها والباقي  
يرث بموجب السهام \* الثالثة لو انكر الحمل وتلاعنا فولدت توأمين توارثا بالامومة  
دون الابوة \* الرابعة لو تبرأ عند السلطان من جارية ولده ومن ميراثه ثم مات الولد قال  
اشيخهم رح في النهاية كان ميراثه لعصبة أمّه دون ابيه وهو قول شاذ واما ولد الزنا فلا نسب  
له ولا يرثه الزاني ولا التي ولدته ولا احد من انسابهما ولا يرثهم هو وميراثه لو ولد ومع عدمهم  
للامام ويرث الزوج والزوجة نصيبهما الا انى مع الولد والا على مع عدمه وفي رواية

ترثه أمه ومن يتقرب بها مثل ابن الملائنة وهي مطرحة \* الثاني في ميراث الخنثى  
 من له فرج الرجال والنساء يرث على الفرع الذي يسبق منه البول فان جاء منهما  
 اعتبر على الذي ينقطع اخيراً فيورث عليه فان تساوى في السبق والتأخر قال في الخلاف  
 يعمل فيه بالقرعة محتجاً بالاجماع والاخبار وقال في النهاية والايجاز والمبسوط يعطى  
 نصف ميراث رجل ونصف ميراث امرأة وعليه دللت رواية هشام بن سالم عن ابي  
 عبد الله عليه السلام في قضاء علي عليه السلام وقال المفيد والمرضى رح تعداً ضلعه فان  
 استوى جنباه فهو امرأة وان اختلفا فهو ذكر وهي رواية شريح القاضي حكاية لفعال  
 علي عليه السلام واحتج بالاجماع والرواية ضعيفة والاجماع لم نعتقه اذا عرفت ذلك  
 فان انفرد اخذ المال وان كانوا اكثر فعلى القرعة يفرع فان كانوا ذكراً او انثى فاما المال سواء  
 وان كان بعضهم انثى فلهذا ذكر مثل حظ الانثيين وكذا يعتبر لوقيل بعد الاضلاع وعلى  
 ما اخترناه يكونون سواء في المال ولو كانوا مائة لتساويهم في الاستحقاق ولو اجتمع مع  
 الخنثى ذكر بيتين قيل للذكر اربعة اسهم وللخنثى ثلاثة اسهم ولو كان معها انثى  
 كان لها سهمان وقيل بل تقسم الفريضة مائتين ويترك في مرة ذكراً وفي اخرى انثى  
 ويعطى نصف النصيبين وطريق ذلك ان ينظر في اقل عدد يمكن قسمة فريضة  
 منه ويضرب مخرج احد الفريضتين في الآخر مثل خنثى وذكر ونفرضهما ذكراً  
 فنطلب مائة نصف ونصفه نصف وهواربعة ثم نفرضهما ذكراً وانثى فنطلب  
 مائة ثلث وثلثه نصف وهوسبعة وهما متفقان بالنصف فتضرب نصف احد  
 المخرجين في الآخر فيكون اثنا عشر فيحصل للخنثى ثلث النصف وهوسبعة وتارة  
 الثلث وهواربعة فيكون عشرة ونصفه خمسة وهونصيب الخنثى ويبقى سبعة للذكر  
 وكذا لو كان بدل الذكر انثى فانها تصح من اثنا عشر ايضاً فيكون للخنثى سبعة وللانثى  
 خمسة ولو كان مع الخنثى ابن وبنت فاذا فرضت ذكراً وبنتاً كان المال اخماساً

وإذا فرضت ذكراً أو بنتين كان أرباعاً فتضرب أربعة في خمسة يكون عشرين لكن  
 لا يقوم لحاصل الخنثى نصف صحيح فتضرب مخرج النصف وهو اثنان في عشرين  
 فيكون أربعين فتصح الفريضة بغير كسوفان اتفق معهم زوج أو زوجة صححت  
 مسألة الخنثى ومشاركيتهم أولادون الزوج أو الزوجة ثم ضربت مخرج نصيب  
 الزوج أو الزوجة فيما اجتمع مثاله ان يجتمع ابن وبنت وخنثى وزوج وقد عرفت  
 ان سهام الخنثى ومشاركية اربعون فتضرب مخرج سهم الزوج وهو أربعة في أربعين  
 فيكون مائة وستين وتعطى الزوج الربع وهو اربعون ويبقى مائة وعشرون فكل  
 من حصل له أولاً سهم ضربته في ثلثه فما اجتمع فهو نصيبه من مائة وستين وان كان  
 ابوان او احد هما مع الخنثى فالابوين السدسان تارة ولهما الخمسان في اخرى فتضرب  
 خمسة في ستة فيكون للابوين احد عشر والخنثى تسعة عشر ولو كان مع الابوين  
 خنثيان فصاعداً كان للابوين السدسان والباقي للخنثيين لانه لارد هنا ولو كان احد  
 الابوين كان الرد عليهم اخماساً وافتقرت الى عدد تصح منه ذلك والعمل في سهم  
 الخنثى من الاخوة والعمومة كما ذكرناه في الاولاد واما الاخوة من الام فلا حاجة في  
 حسابهم الى هذه الكلفة لان ذكرهم وانما هم سواء في الميراث وكذا الاخوال وفي كون  
 الآباء والاجداد خنثى بعد لان الولادة تكشف عن حال الخنثى الا ان يبنى على  
 ما روي عن شريم في المرأة التي ولدت واولدت وقال الشيعي رح لو كان الخنثى زوجاً  
 او زوجة كان له نصف ميراث الزوج ونصف ميراث الزوجة **مسائل ثمان \***  
 الاولى من ليس له فرج الرجال ولا النساء يورث بالقرعة بان يكتب على سهم عبد الله  
 وعلى سهمي آخرامة الله ويستخرج بعد الدعاء فما خرج عمل عليه \* الثانية من له رأسان  
 او بدنان على حق واحد يقط أحدهما فان ابنتها فلهما واحد وان ابنته أحدهما فلهما اثنان \*  
 الثالثة الحمل يرث ان ولد حياً وكذا الوسيط بجناية او غير جنائية فتحرك حركة الاحياء

ولو خرج نصفه حياً والباقي ميتاً لم يرث وكذا لو تحرك حركة لا تدل على استقرار  
الحياة كحركة المذبوح وفي رواية ربعي عن أبي جعفر عليه السلام إذا تحرك تحركاً بيناً  
يرث ويورث وكذا في رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام ولا يشترط كونه  
حياً عند موت الموروث حتى أنه لو ولد لستة أشهر من موت الوالد ورث أو لتسعة  
ولم تنزّج \* الرابعة إذا ترك أبوين أو أحدهما أو زوجاً أو زوجة وترك حملاً أعطى ذؤ  
الفروض نصيبهم الأدنى واحتبس الباقي فإن سقط ميتاً أكمل لكل منهم نصيبه \*  
الخامسة قال الشيخ رح لو كان للميت ابن موجود وحمل أعطى الموجود الثلث ووقف  
للحمل ثلثان لأنه لا غلب في الكثرة وعازاد نادراً لو كان الموجود أنثى أعطيت الخمس  
حتى يتبين الحمل وهو حسن \* السادسة ذرية الجنين يرث الأبواؤه من يدايها جميعاً  
أو بالاب بالنسب والسبب \* السابعة إذا عارف ثلثان ورث بعضهم من بعض ولا يكفلان  
البينة ولو كانا معروفين بغير ذلك النسب لم يقبل توليها \* الثامنة المفقود يتربص به إلى  
وفي قدر التربص أقوال قيل أربع سنين وهي رواية عثمان بن حيسى عن سماعة عن  
أبي عبد الله عليه السلام وفي الرواية ضعف وقيل يباع داره بعد عشر سنين وهو اختيار  
النفيد وهي رواية علي بن مهزيار عن أبي جعفر عليه السلام في بيع قطعة من دار  
والاستدلال بمثل هذه تعسف وقال الشيخ رح إن دفع إلى الحاضرين وكفلوا به جاز  
وفي رواية اسحق بن صامع عن أبي عبد الله عليه السلام إذا كان الورثة ملاء اقتسموه فإن  
جاء رده عليه وفي اسحق قول وفي طريقها سهل بن زياد وهو ضعيف وقال في الخلاف  
لا يقسم حتى تمضي مدة لا يعيش مثله اليها بمجرى العادة وهو أولى \* الثالث في  
ميراث الغرقى والمهدوم عليهم وهؤلاء يرث بعضهم من بعض إذا كان لهم أو لأحدهم  
مالاً وكانوا يتوارثون واشتبهت الحال في تقدم موت بعض على بعض فلو لم يكن لهم  
مال أولهم يكن بينهم موارثة أو كان أحدهما يرث دون صاحبه كخوين لأحدهما ولد



نسقط هذا الحكم وكذا لو كان الموت لاعن سبب أو علم أقترا من موتهما أو تقدم أحدهما على الآخر وفي ثبوت هذا الحكم بغير سبب الدم والغرق مما يحصل معه الاشتباه ترد وكلام الشيخ في النهاية يؤذن بطرده مع اسباب الاشتباه وإذا ثبت هذا فمع حصول الشرائط يورث بعضهم من بعض ولا يورث الثاني مما ورث منهم وقال المفيد يورث مما ورث منهم والاول أصح لأنه إنما يفرض الممكن والتوريث مما ورث يستدعي الحياة بعد فرض الموت وهو غير ممكن عادة ولما روي أنه لو كان لأحدهما مال صار المال لمن لا مال له وفي وجوب تقديم الأضعف في التوريث ترد قال في الإيجاز لا يجب وفي المبسوط لا يتغير به حكم غير أن تتبع الأثر في ذلك وعلى قول المفيد يظهر فائدة التقديم وما ذكره في الإيجاز أشبه بالصواب ولو ثبت الوجوب كان تعبدًا فلو غرق زوج وزوجة فرض موت الزوج أولاً يعطى الزوجة ثم يفرض موت الزوجة ويعطى الزوج نصيبه من تركتهما الأصلية لا مما ورثته وكذا لو غرق أب وابن يورث الأب ثم يورث الابن ثم إن كان كل واحد منهما أولى من بقية الوارث انتقل مال كل واحد منهما إلى الآخر ومنه إلى ورثته كابن له أخوة من أم وأب له أخوة فمال الولد ينتقل إلى الوالد وكذا مال الوالد الأصلي ينتقل إلى الولد ثم ينتقل ما صار إلى كل واحد منهما إلى أخوته وإن كان لأحدهما أول لكل واحد منهما شريك في الارث كابن وأب وللاب أولاد غير من غرق وللولد أولاد فإن الأب يرث مع الأولاد السدس ثم يفرض موت الأب فيرث الابن مع أخوته نصيبه وينتقل ما بقي من تركته مع هذا النصيب إلى أولاده ولو كان الوارثان متساويان في الاستحقاق كأخوين لم يقدم أحدهما على الآخر وكانا سواء في الاستحقاق وينتقل مال كل واحد منهما إلى الآخر فإن لم يكن لهما وارث فميراثهما للإمام وإن كان لأحدهما وارث انتقل ما صار إليه إلى ورثته وما صار إلى الآخر إلى الآخر إلى الإمام \* الرابع في ميراث المجوس المجوسي قدينكم المحرمات بشبهة دينه فيحصل له النسب الصحيح والفاقد

والسبب الصحيح والفاقد ونعني بالفاقد ما يكون عن تكاح مُحَرَّمٍ عندنا لا عندهم كما  
 اذا نكح أمه فاولدها ولداً فنسب الولد فاسداً وسبب زوجيتها فاسد فمن الإصحاب  
 مَنْ لا يُورثه إلا بالصحيح من النسب والسبب وهو المحكي عن يونس بن  
 عبد الرحمن ومتابعيهم ومنهم مَنْ يورثه بالنسب صحيحه وفاسده وبالسبب الصحيح  
 لا الفاسد وهو اختيار فضل بن شاذان من القدماء ومن تابعه وهو مذهب شيخنا المنيد  
 وهو حسن والشيخ أبو جعفر يورث بالأمريين صحيحهما وفاسدهما وعلى هذا القول  
 لراجم الامران لو احدى ورث بهما مثلاً أم هي زوجة لها نصيب الزوجية وهو الربع مع  
 عدم الولد والثلث نصيب الأمومة من الاصل ان لم يكن مشارك كالأب فالباقي رد  
 عليها بالأمومة وكذا بنت هي زوجة لها النصف والثلث والباقي يرد عليها بالقرابة  
 اذا لم يكن مشارك وإلّا كان ابوان كان لهما السدسان ولهما الثلث والنصف والباقي  
 يرد عليها بالقرابة وعلى الابوين وكذا اخت هي زوجة لها الربع والنصف والباقي  
 يرد عليها بالقرابة اذا لم يكن مشارك ولو اجتمع السبيان واحدهما يمنع الآخر ورث  
 من جهة المانع مثل بنت هي اخت من أم فلها نصيب البنت دون الاخت لانه  
 لا ميراث عندنا لاخت مع بنت وكذا بنت هي بنت بنت لها نصيب البنت دون  
 بنت البنت وكذا عمة هي اخت من أب لها نصيب الاخت دون العمة وكذا عمة  
 هي بنت عمة لها نصيب العمة **مسئلتان** \* الأولى المسلم لا يرث بالسبب الفاسد  
 فلو تزوج مُحَرَّمٌ لم يتوارثا سواء كان تحريمها متفقاً عليه كالأم من الرضاعة او مختلفاً  
 فيه كأم المزنبي بها والمنخلقة من ماء الزاني وسواء كان الزوج معتقداً للتحليل  
 او لم يكن \* الثانية المسلم يرث بالنسب الصحيح والفاقد لان الشبهة كالعقد الصحيح  
 في التحاق النسب **خاتمة** في حساب الفرائض وهي تشمل على مقاصد \* المقصد  
 الاول في مخارج الفروض الستة وطريق الحساب ونعني بالمخرج اقل عدد يخرج منه

ذلك الجزء صحيحاً فهي اذا خمسة النصف من اثنين والرابع من اربعة والثمن من ثمانية والثالث والثلاثان من ثلث والسدس من ستة فكل فريضة حصل فيها نصفان او نصف ومباقي فهي من اثنين فان اشتملت على ربع ونصف او ربع ومباقي فهي من اربعة وان اشتملت على ثمن ونصف او ثمن ومباقي فهي من ثمانية وان اشتملت على ثلث وثلثين او ثلث ومباقي او ثلثين ومباقي فهي من ثلثة وان اشتملت على سدس وثلث او سدس وثلثين او سدس ومباقي فهي من ستة والنصف مع الثلث او الثلثين والسدس او مع احدهما من ستة ولو كان بدل النصف ربع كانت الفريضة من اثنا عشر ولو كان بدله ثمن كانت من اربعة وعشرين ان اعرفت هذا فالفريضة اما وفق السهام او زائدة او ناقصة \* القسم الاول ان تكون الفريضة بقدر السهام فان انقسمت من غير كسر فلا بحث مثل اخت لاثب مع زوج فالفريضة من اثنين او بنين وابوين او ابوين وزوج فالفريضة من ستة ونقسم بغير كسر وان انكسرت الفريضة فاما على فريق واحد او اكثر فالاول تضرب عددهم في اصل الفريضة ان لم يكن بين نصيبهم وعددهم وفق مثل ابوين وخمس بنات فريضتهم ستة ونصيب البنات اربعة ولا وفق فتضرب عددهن وهو خمسة في ستة فما ارتفع فمئة الفريضة وكل من حصل له من الوارث من الفريضة سهم قبل الضرب فاضربه في خمسة وذلك قدر نصيبه وان كان بين النصيب والعدد وفق فاضرب الوفق من عددهن لامن النصيب في الفريضة مثل ابوين وست بنات للبنات اربعة لانقسم عليهن على صحة والنصيب يوافق عددهن بالنصف فتضرب نصف عددهن وهو ثلثة في الفريضة وهي ستة فيبلغ ثمانية عشر وقد كان للابوين من الاصل سهمان ضربتهما في ثلثة فكان لهما ستة وللبنات من الاصل اربعة فضربتهما في ثلثة فاجتمع لهن اثني عشر لكل بنت سهمان وان انكسرت على اكثر من فريق فاما ان يكون بين سهام كل فريق وعدده

وفوق واما ان لا يكون للجميع وفق او يكون لبعض دون بعض ففي الاول يرد كل فريق  
الى جزء الوفق وفي الثاني يجعل كل عدد بحاله وفي الثالث ترد الطائفة التي لها الوفق  
الى جزء الوفق وتبقى الاخرى بحالها ثم بعد ذلك اما ان تبقى الاعداد متماثلة  
او متداخلة او متوافقة او متباينة فان كان الاول اقتضت على احدهما وضربته في اصل  
الفريضة مثل اخوين لاث وامرء شمس بالام فريضة هم من ثلثة لاثنقسم على صحة ضربت  
احد العددين وهو الثاني في اصل الفريضة وهي ثلثة فصارت للآخرين للام سهمان  
بينهما والاخرين للاب سهمان فداخل الام عددان فاطرح لاثا واضرب الاكثري  
الفريضة مثل اخوة لاث بالام فريضة اب فريضة هم ثلثة لاثنقسم على صحة واحد الفريضة  
نصف الآخر فالعددان يتداخلان فاضرب السنة في السهمين ثمانية عشر ومنه  
نصم وان توافق العددان فاضرب وفق احدهما في عدد الآخر فارتفع فاضرب في اصل  
الفريضة مثل اربع زوجات وستة اخوة فريضة هم اربعة لاثنقسم صحاحا او بين الاربعة  
والستة وفق وهو النصف فتضرب نصف احدهما وهو الثاني في الآخر وهو ستة ثباغ اثنا عشر  
فتضرب ذلك في اصل الفريضة وهي اربعة فما ارتفع فحلت منه النسخة وان تباين  
العددان فاضرب احدهما في الآخر فما اجتمع فاضرب في الفريضة مثل اخوين من ام  
 وخمسة من اب فريضة هم ثلثة لاثنقسم على صحة ولا وفق بين العددين ولا تداخل  
 فاضرب احدهما في الآخر تكون عشرة ثم اضرب العشرة في اصل الفريضة وهي ثلثة  
 فما ارتفع فحلت منه نصم \* **قائمة العددان** اما متساويان او مختلفان والمختلفان اما  
 متوافقان او متداخلان او متباينان فالمتداخلان هما اللذان يغني اقلهما الاكثر اما مرتين  
 او مرارا ولا يتجاوز الاقل نصف الاكثر وان شئت سميتهما بالمتناسبين كالثلثة بالقياس  
 الى السنة والتسعة وكالاربعة بالقياس الى الثمانية والاثني عشر والمتوافقان هما اللذان  
 اذا سقط اقلهما من الاكثر مرة او مرارا بنى اكثر من واحد كالعشرة والاثنا عشر فانك اذا

استقطت العشرة بقي اثنان فاذا استقطت ما من العشرة مراراً فنيبت بهما واذا افضل بعد الاستقاط اثنان فهما عتوا فتان بالنصف ولو بقي ثلثة فالموافقة بالثلث وكذا الى العشرة ولو بقي احد عشر فالموافقة بالجزء منها والمتبائنان هما اللذان اذا استقطت الاقل من الاكثر مرة او مراراً بقي واحد مثل ثلثة عشر وعشرين فانك اذا استقطت ثلثة عشر بقي سبعة فاذا استقطت سبعة من ثلثة عشر بقي ستة فاذا استقطت ستة من سبعة بقي واحد \*  
القسم الثاني ان تكون الفريضة قاصرة عن السهام ومن ثم لا بد حول الزوج او الزوجة مثل ابوين وبنتين فصاعداً مع زوج او زوجة ابوين وبنين وبنين وبنين او واحد الابوين وبنتين فصاعداً مع الزوج او الزوجة في هذه المسائل نصيبهما الاكبر وكل واحد من الابوين خمس وما بقي فللمنات او ابوين فصاعداً ولا تعمل الفريضة ابداً وكذا اخوان لام باحدان فصاعداً الاب والام والاب مع زوج او زوجة او احد كلاله الام مع احد وزوج ففي هذه المسائل احد الزوج او الزوجة نصيبهما الاعلى ويدخل المتص على الاخت او الاخوات اللات والام والاب خاصة فان انقسمت الفريضة على صحة والا ضربت سهام من اكسر عليهن النصيب في اصل الفريضة مثال الاول ابوان وزوج وخمس بنات فريضة هم اثنان عشر للزوج ثلثة والابوين اربعة وتبقى خمسة للبنات بالسوية مثال الثاني كان البنات ثلثا فلم تنقسم الخمسة عليهن ضربت ثلثة في اصل الفريضة فما بلغ صحت منه المسئلة \* القسم الثالث ان تزيد الفريضة عن السهام فيرد على ذوى السهام عدا الزوج والزوجة والام مع الاخوة على ما سبق او يجتمع من له سببان مع من له سبب واحد فذو السببين أحق بالرد مثل ابوين وبنين فاذا لم يكن اخوة فالرد اخماساً وان كان اخوة فالرد ارباعاً تضرب مخرج سهام الرد في اصل الفريضة ومثل احد الابوين وبنتين فصاعداً فالفاضل يرد اخماساً فتضرب خمسة في اصل الفريضة ومثل واحد من كلاله الام مع اخت لاب

فالرّد عليهما على الاصح ارباعاً ومثل اثنين من كلاله الام مع اخت لاب فان الرّد يكون اخماساً تضرب خمسة في اصل الفريضة فما ارتفع صحت منه القسمة \*

**المقصد الثاني** في المناسحات ونعني به ان يموت انسان فلا يقسم تركته ثم يموت بعض ورثته فيتعلق الغرض بقسمة الفريضتين من اصل واحد بطريق ذلك ان تصحح مسألة الاول وتجعل الثاني من ذلك نصيباً اذا قسم على ورثته صح من غير كسوف ان كان ورثته الثاني ورثة الاول من غير اختلاف في القسمة كانت كالفريضة الواحدة: مثل اخوة ثلثة واخوات ثلث من جهة واحدة مات احد الاخوة ثم مات الآخر ثم ماتت احدي الاخوات ثم ماتت اخري وبقي اخ واخت فمال المراتين بينهما اثلاثاً او بالسوية ولو اختلف الاستحقاق او الوارث او هما فانظر نصيب الثاني فان نهض بالقسمة على الصحة فلا كلام مثل ان يموت انسان ويترك زوجة واباً وبناتاً فللزوجة الثمن ثلثة من اربعة وعشرين ثم تموت الزوجة فتترك ابناً وبناتاً وان لم ينقسم نصيبه على وارثه على صحة فهنا صورتان \* الاولى ان يكون بين نصيب الميت الثاني من فريضة الاول وبين الفريضة الثانية وفق فتضرب وفق الفريضة الثانية لوفق نصيب الميت الثاني في الفريضة الاولى فما بلغت صحت منه الفريضتان مثل اخوين من ام ومثلهما من اب وزوج ثم مات الزوج وخلف ابناً وبنتين فالفريضة الاولى ستة تنكسر فتصير الى اثنا عشر نصيب الزوج ستة لانقسم على اربعة ولكن توافق الفريضة الثانية بالنصف فتضرب جزء الوفق من الفريضة الثانية وهرانان لامن النصيب في الفريضة الاولى وهي اثنا عشر فما بلغ صحت منه الفريضتان وكل من كان له من الفريضة الاولى شيء اخذه مضروباً في اثنين \* الصورة الثانية ان يتباين النصيب والفريضة فتضرب الفريضة الثانية في الاولى فما بلغ صحت منه الفريضتان وكل من كان له من الفريضة الاولى شيء اخذه مضروباً في الثانية

مثل زوج واثنين من كلاله الام واخ من اب ثم مات الزوج وترك ابنتين وبناتاً فريضة  
الاول من ستة نصيب الزوج ثلثة لاتنقسم على خمسة ولا توافق فاضرب الخمسة في  
الفريضة الاولى فما بلغ صححت منه الفريضة وان لو كانت المناسحات اكثر من فريضتين  
نظرت في الثالثة فان انقسم نصيب الثالث على ورثته على صحة والاعملى في فريضته  
مع الفريضتين ما عملت في فريضة الثاني مع الاول وكذا الوفرض موت رابع وما زاد على  
ذلك \* **المقصد الثالث** في معرفة سهام الوارث من التركة والناس في ذلك  
طريق اقربها ان تنسب سهام كل وارث من الفريضة وتأخذ من التركة بتلك النسبة  
فما كان فهو نصيبه منها وان شئت قسمت التركة على الفريضة فما خرج بالقسمة ضربته  
في سهام كل واحد فما بلغ فهو نصيبه ولك طريق آخر وهو انه اذا كانت التركة صحاحاً لا كسر  
فيها فحزب العدد الذي منه تصح الفريضة ثم خذ ما حصل لكل وارث واضربه في التركة  
فما حصل فاقسمه على العدد الذي صححت منه الفريضة فما خرج فهو نصيب ذلك  
الوارث وان كان فيها كسر فابسط التركة من جنس ذلك الكسر بان تضرب مخرج  
ذلك الكسر في التركة فما ارتفع اضعفت اليه الكسر وعملت فيه ما عملت في الصحاح  
فما اجتمع للوارث قسمته على ذلك المخرج فان كان الكسر نصيفاً قسمته على اثنين  
وان كانت ثلثاً قسمته على ثلثة وعلى هذا الى العشر تقسمه على العشرة فما اجتمع  
فهو نصيبه ولو كانت التركة عدداً اصم فاقسم التركة عليه فان بقي ما لا يبلغ ديناراً فابسط  
قواريط واقسمه فان بقي ما لا يبلغ قيراطاً فابسطه حبات واقسمه فان بقي ما لا يبلغ حبة  
فابسطه أرزات واقسمه فان بقي ما لا يبلغ أرزة فانسبه الى الاجزاء اليها وقد يغلط المحاسب  
فاجمع ما يحصل للوارث فان ساوت التركة فالقسمة صواب والا فهي خطأ \*

والنظر في صفات القاضي وآدابه وكيفية الحكم واحكام الدعاوي \* الاول في الصفات  
ويشترط فيه البلوغ وكمال العقل والايمان والعدالة وطهارة المولد والعلم والذكورة  
فلا ينعقد القضاء للصبي ولا المراهق ولا الكافر لانه ليس اهلاً للامانة وكذا الفاسق ويدخل  
في ضمن العدالة اشتراط الامانة والحفاظة على فعل الواجبات ولا ينعقد القضاء لولد  
الزنا مع تحقق حاله كما لا يصح امامته ولا شهادته في الاشياء الجليلة ولا ينعقد لغير العالم  
المستقل باهلية الفتوى ولا يكفيه فتوى العلماء ولا بد ان يكون عالماً بجميع ما وليه  
ويدخل فيه ان يكون ضابطاً فلو غلب عليه النسيان لم يجز نصبه وهل يشترط علمه  
بالكتابة فيه ترد نظر الى اختصاص النبي صلعم بالرياسة العامة مع خلوه في اول امره  
من الكتابة والاقرب اشتراط ذلك لما يضطر اليه من الامور التي لا تيسر لغير النبي صلعم  
بدون الكتابة ولا ينعقد القضاء للمراة وان استكمات الشرائط وفي انعقاد قضاء الادعي ترد  
اظهره انه لا ينعقد لافتقاره الى التمييز بين الخصوم وتعذر ذلك مع العمي الا فيما يقتل  
وهل تشترط الحرية قال في المبسوط نعم والاقرب انه ليس شرطاً **وهنا مسائل \***  
الاولى يشترط في ثبوت الولاية اذن الامام عليه السلام او من فوض اليه الامام عليه السلام  
او استقضى اهل البلد قاضياً لم يثبت ولايته نعم لو تراضيا خصمان بواحد من الرعية  
وتراضيا اليه فحكم لزمهما الحكم ولا يشترط رضاهما بعد الحكم ويشترط فيه ما يشترط في  
القاضي المنصوب عن الامام ويعم الجواز كل الاحكام ومع عدم الامام ينفذ قضاء الفقيه  
من فقهاء اهل البيت عليهم السلام الجامع للصفات المشترطة في الفتوى لقول  
ابي عبد الله عليه السلام فاجعلوه قاضياً فاني قد جعلته قاضياً فتحاكموا اليه ولو عدل  
والحال هذه الى قضاء الجور كان مخطياً \* الثانية تولي القضاء مستحب لمن يثق من  
نفسه بالقيام بشرائطه وربما وجب ووجوبه على الكفاية وان اعلم الامام ان بلداً خال من  
قاضٍ لزمه ان يبعث له ويأتم اهل البلد بالاتفاق على منعه ويحل قتالهم طلباً للاجابة



ولو وجد من هو بالشرائط فامتنع لم يُجبر مع وجود مثله ولو الزم الامام قال في الخلاف لم يكن له الامتناع لان ما يلزمه به الامام واجب ونحن نمنع الالتزام اذا الامام لا يلزم بما ليس لازماً اما لو لم يوجد غيره تعين هو وازمته الاجابة ولو لم يعلم به الامام وجب ان يعرف نفسه لان القضاء من باب الامر بالمعروف وهل يجوز ان يبذل مالا ليلي القضاء قيل لانه كالرشوة \* الثالثة اذا وجد اثنان متفاوتان في الغضيلة مع استكمال الشرائط المعتبرة فيهما فان قلد الافضل جاز وهل يجوز العدول الى المفضول فيه تردد والوجه الجواز لان خَلَّه ينجبر بنظر الامام \* الرابعة اذا اذن له في الاستخلاف جاز ولو منعه لم يجز ومع اطلاق التولية ان كان هناك اماراً تدل على الاذن مثل سعة الولاية التي لا تضبط اليد الواحدة جاز الاستنابة والا فلا استناد الى ان القضاء موقوف على الاذن \* الخامسة اذا ولى من لا يتعين عليه القضاء فان كان له كفاية من ماله فالافضل ان لا يطلب الرزق من بيت المال ولو طلب جاز لانه من المصالح وان تعين للقضاء ولم يكن له كفاية جاز له اخذ الرزق من بيت المال وان كان له كفاية قيل لا يجوز له اخذ الرزق لانه يؤدى فرضاً اما لو اخذ الجعل من المتحاكمين ففيه خلاف والوجه التفصيل نفع عدم التعيين وحصول الضرورة قيل يجوز والاولى المنع ولو اختلف احد الشرطين لم يجوز واما الشاهد فلا يجوز له اخذ الاجرة لتعيين الاقامة عليه مع التمكن ويجوز للمؤذن والتاسم وكتب القاضي والمترجم وصاحب الديوان ووالي بيت المال ان يأخذ الرزق من بيت المال لانه من المصالح وكذا من يكيل للناس او يزن ومن يعلم القرآن والآداب \* السادسة تثبت ولاية القاضي بالاستفاضة وكذا يثبت بالاستفاضة النسب والملك المطلق والموت والنكاح والوقف والعتق ولو لم يستفرض اما لبعده موضع ولايته عن موضع عقد القضاء له او غيره من الاسباب اشهد الامام او من نصبه الامام على ولايته شاهدين بصورة ما عهد اليه وسيرهما معه ليشهدا له بالولاية ولا يجب على اهل

الولاية تبطل دعواه مع عدم البينة وان شهدت له الامارات ما لم يحصل اليقين \*  
السابعة يجوز نصب قاضيين في البلد الواحد لكل منهما جهة على انفراده وهل يجوز  
التشريك بينهما في الولاية الواحدة قيل بالمنع حسماً لما رآه اختلاف الغريبيين في الاختيار  
والوجه الجواز لان القضاء نيابة تتبع اختيار المنوب عنه \* الثامنة اذا حدث به ما يمنع  
الانعقاد انعزل وان لم يشهد الامام بعزله كالجنون والفسق ولو حكم لم ينفذ حكمه وهل  
يجوز ان يعزل اقتراحاً للرجة لالان ولا ينفذ ما تقرت شرعاً لا تزول تشهياً اما الراي الامام  
او النائب عزله لوجه من وجوه المصالح او لوجود من هو اتم منه نظراً فانه جائز مراعاة  
للمصلحة \* التاسعة اذا مات الامام قال الشيخ الذي يقتضيه مذهبنا انعزال القضاء  
اجمع وقال في المبسوط لا ينعزلون لان ولايتهم تثبت شرعاً لا تزول بموته والاو اشبه  
ولومات القاضي الاصلي لم ينعزل النائب عنه لان الاستنابة مشروطة باذن الامام  
فالنائب عنه كالنائب عن الامام فلا ينعزل بموت الراسطة والقول بان عزله اشبه \*  
العاشرة اذا انتضت المصلحة تولية من ام يستكمل الشرائط انعقدت ولايته مراعاة  
للمصلحة في نظر الامام كما اتفق لبعض القضاة في زمان علي عليه السلام وربما منع من  
ذلك فانه عليه السلام لم يكن يفوض الى من يستضيه ولا يرضيه بل يشاركه فيما  
ينفذه فيكون هو عليه السلام الحاكم في الواقع لا المنصوب \* الحادية عشر كل من لا تقبل  
شهادته لا ينفذ حكمه كالولد على الوالد والعبد على مولاه والخصم على خصمه ويجوز  
حكم الاب على <sup>عط</sup> ولد <sup>عط</sup> والام <sup>عط</sup> والاخ <sup>عط</sup> على اخيه وله كما يجوز شهادتهم \* النظر الثاني  
في الآداب وهي تسمان مستحبة ومكرهة والمستحبة ان يطلب من اهل ولايته من  
يسئله عما يحتاج اليه في امور بلده وان يسكن عند وصوله في وسط البلد لتردد الخصوم  
عليه وروداً متساوياً وان ينادي بقدمه ان كان البلد واسعاً لا ينتشر خبره فيه الا بالنداء  
وان يجلس للقضاء في موضع بارز مثل رحبة او قضاء ليسهل الوصول اليه وان يبدأ

باخذ ما في يد الحاكم المعزول من حجج الناس وودائعهم لان نظر الاول ساطع بولايته  
 ولو حكم في المسجد صلى عند دخوله تحية المسجد ثم يجلس مستدبر القبلة ليكون  
 وجوه الخصوم اليها وقيل يستقبل القبلة لقوله عليه السلام خير المجالس ما استقبل  
 به القبلة والاول اظهر ثم يسأل عن اهل السجون ويثبت اسماءهم وينادي في البلد  
 بذلك ليحضر الخصوم ويجعل لذلك وقتا فاذا اجتمعوا اخرج اسم واحد واحد وسأله  
 عن موجب حبه وعرض قوله على خصمه فان ثبت لحبه موجب اعاد؛ والأشاع  
 داله بحيث ان لم يظهر له خصم أطلقه وكذا الواحد من محبوسا فقال لخصم اي فانه  
 ينادي في البلد فان لم يظهر له خصم أطلقه وقيل يحلفه مع ذلك ثم يسأل عن الاوصياء  
 على الأيتام ويعتمد معهم ما يجب من تضمين او انقاذ او استقاط ولاية اموال بلوغ اليتيم  
 او ظهور خيانة او ضم مشارك ان ظهر من الرصي عجز ثم ينظر في امانة الحكم الحافظين  
 لأموال الأيتام الذين يليهم الحاكم ولا أموال الناس من وديعة او مال محجور عليه  
 فيعزل الخائن ويسعد الضعيف بمشارك او يستبدل به بحسب ما يقتضيه رأيه ثم ينظر  
 في الضوال واللفظة فيبيع ما يخشى تلفه وما يستوعب نفقته ثم يسهل ما عرفه الملقط  
 حرلا ان كان شيء من ذلك في يد امانة الحاكم ويستبقى ما عدا ذلك مثل الجواهر  
 والأمان محفوظا على اربابها ليدفع اليهم عند الحضور على الرجة المحررا أولا ويحضر  
 من اهل العلم من يشهد حكمه فان اخطأ نبهة لان المصيب عندنا واحد ويخاوضهم  
 فيما يستبهم من المسائل النظرية ليقع الفتوى مقررة ولو اخطأ تلف لم يضمن وكان  
 على بيت المال واذا تعدى احد الغريمين سنن الشرع عرفه خطاء بالرنق فان عاود  
 زجره فان عاد ان به بحسب حاله مقتصر على ما يرجب لزوم النمط والآداب المكروهة  
 أن يتخذ حاجبا وقت القضاء وان يجعل المسجد مجلسا للقضاء دائما ولا يكره لو اتفق  
 نادرا وقيل لا يكره مطلقا التغا إلى ما عرف من قضاء على عليه السلام بجامع الكوفة

وان يقضي وهو غضبان وكذا يكره مع كل وصف يساوي الغضب في شغل النفس  
كاجتماع العطش والغم والفرح والوجع ومداغة الاختين وغلبة النعاس ولو قضي  
والحال هذه نفذ اذا وقع حقا وان يتولى البيع والشراء بنفسه وكذا الحكمة وان يستعمل  
الانقباض المانع من المحن بالحجة وكذا يكره اللين الذي لا يؤمن معه جراءة الخصم ويكره  
ان يرتب للشهادة قوة دون غيرهم وقيل يحرم وقيل يحرم لاستواء العدول في موجب  
القبول ولان في ذلك مشتت على الناس بما يلحق من كلفة الاقتصار **وهنا مسائل**  
\* **الارأى** الامام يقضي بعينه طلبا او غيره من القضاء يقضي بعينه في حقوق الناس وفي  
حقوق الله سبحانه على قولين اصحهما القضاء ويجوز ان يحكم في ذلك كله من غير  
حضور شاهد يشهد احكم \* **الثانية** اذا اقام المدعي بينة ولم يعرف احكام عدلته بالثبوت  
المدعي حبس المذكر ليعذبا قال الشيخ يجوز حبسه لقيام البينة بما اراد وفيه اشكال  
من حيث لم يثبت بملك البينة حق بوجوب العقوبة \* **الثالثة** لو قضي احكام على  
ضريم بضمان مال وامر بحبسه فعند حضور احكام الثاني ينظر فان كان احكام موافقا  
للحق لزم والا بطله سواء كان مستندا لالحكم طعنا او اجتهادا وكذا كل حكم قضى به  
الاول وبان الثاني فيه اخطاء فانه ينقضه وكذا لو حكم هو ثم تبين اخطاء فانه يبطل  
الاول ويستأنف الحكم بما علمه حقا \* **الرابعة** ليس على الحاكم تتبع حكم من كان قبله  
لكن لو زعم المحكوم عليه ان الاول حكم عليه بالجور لزمه النظر فيه وكذا لو ثبت عنده  
ما يبطل حكم الاول ابطله سواء كان من حقوق الله او من حقوق الناس \* **الخامسة** اذا  
ادعى رجل ان المعزول قضي عليه بشهادة فاسقين وجب احضارهم وان لم يتم المدعي  
بينته فان حضر واعترف ألزم وان قال لم احكم الا بشهادة عدلين قال الشيخ يكلف  
البينة لانه اعترف بنقل المال وهو يدعي ما يزيل الضمان عنه وهو يشكك بما ان الظاهر  
استظهار الحكم في الاحكام فيكون القول قوله مع يمينه لانه يدعى الظاهر \* **السادسة**

اذا افتقر الحاكم الى مترجم لم يقبل الا شاهدان عدلان ولا يقنع بالواحد عملاً بالمتفق  
 عليه \* السابعة اذا اتخذ القاضي كاتباً وجب ان يكون بالغاً عاقلاً مسلماً عدلاً بصيراً  
 ليؤمن الخداعه وان كان مع ذلك فقيهاً كان حسناً \* الثامنة الحاكم ان عرف عدالة  
 الشاهدين حكم وان صرف فستهما اطرح وان جهل الامرين يبحث عنهما وكذا لو عرف  
 اسلامهما وجهل عدالتهما توقف حتى يتحقق ما يبني عليه من عدالة او جرح وقال  
 في الخلاف يحكم وبه رواية شاذة ولو حكم بالظاهر ثم تبين فسوقهما وقت الحكم نقض  
 حكمه ولا يجوز التعويل في الشهادة على حسن الظاهر وينبغي ان يكون السؤال عن  
 التزكية سرّاً فانه اذا بعد من التهمة وثبتت العدالة مطلقاً وافتقر الى المعرفة الباطنة المتعارضة  
 ولا يثبت الجرح الا مفسراً وقيل يثبت مطلقاً ولا يحتاج الجرح الى تقادم المعرفة ويكفي  
 العلم بموجب الجرح ولو اختلف الشهود في الجرح والتعديل قدم الجرح لانه شهادة  
 بما يخفى عن الآخرين ولو تعارضت البيئتان في الجرح والتعديل قال في الخلاف  
 وقف الحكم ولو قيل يعمل على الجرح كان حسناً \* التاسعة لا بأس بتفريق الشهود  
 ويستحب فيمن لا قوة عنده \* العاشرة لا يشهد شاهد الجرح الا مع المشاهدة لفعل  
 ما يندح في العدالة او ان يشيع ذلك في الناس شياً عاماً مرجحاً للعلم ولا يعول على سماع  
 ذلك من الواحد والعشرة لعدم اليقين بخبرهم ولو ثبتت عدالة الشاهد حكم  
 باستمرار عدالته حتى يتبين ما ينافيها وقيل ان مضت مدة يمكن تغير حال الشاهد  
 فيها استأنف البحث عنه ولا حد لذلك بل بحسب ما يراه الحاكم \* الحادية عشر ينبغي  
 ان يجمع قضايا كل اسبوع ووثائقه وحججه ويكتب عليها فاذا اجتمع ما لشهر كتب  
 عليه شهر كذا فاذا اجتمع ما لسنة جمعه ثم كتب عليه قضايا سنة كذا \* الثانية عشر  
 كل موضع وجب على الحاكم فيه كتابة المحضر فان حمل له من بيت المال ما يصرفه  
 في ذلك وجب عليه الكتابة وكذا ان احضر الملتبس ذلك من خاصته ولا يجب على

الحاكم دفع القوطاس من خاصته \* الثالثة عشر يكره للحاكم ان يُعْنَتَ الشهود اذا كانوا من ذوى البصائر والاديان القوية مثل ان يفرق بينهم لان في ذلك غصاءً منهم ويستحب ذلك في موضع الريبة \* الرابعة عشر لا يجوز للحاكم ان يُتَعَمَّعَ الشاهد وهو ان يداخله في التلغظ بالشهادة او يتعقبه بل يكف عنه حتى ينهي ما عنده وان تردد ولو توقف في الشهادة لم يجزله ترغيبه الى الاقدام على الاقامة ولا ترهيداً في انامتها وكذا لا يجوز ايقاف عزم الغريم عن الاقرار لانه ظالم لغريمه ويجوز ذلك في حقوق الله تعالى فان الرسول صلى الله عليه وآله قال لما عزم عند اعترافهم بالزنا لعلك قبلتها لعلك لمستها وهو تعريض بايثار الاستتار \* الخامسة عشر يكره ان يضيف احد الخصمين دون صاحبه \* السادسة عشر الرشوة حرام على آخذها ويأثم الدافع لها ان توصل بها الى الحكم لم بالباطل ولو كان الى الحق لم يأثم ويجب على المرتشي اعادة الرشوة الى صاحبها ولو تلفت قبل وصولها اليه ضمنها له \* السابعة عشر اذا التمس الخصم احضار خصمه الى مجلس الحكم احضره اذا كان حاضراً سواء كان حرراً المدعي دعواه او لم يحضرها اما لو كان غائباً لم يعدد الحاكم حتى تحرر الدعوى والفرق لزوم لمشتة في الثاني وعدمها في الاول هذا اذا اكل في بعض مواضع ولايته وليس له هناك خليفة يحكم وان كان في غير ولايته اثبت الحكم عليه بالحجة وان كان غائباً ولو ادعى على امرأة فان كانت برزة فهي كالرجل وان كانت مخدرة بعث اليها من ينوب في الحكم بينها وبين غريمها \* النظر الثالث في كيفية الحكم وفيه مقاصد \* الاول في وظائف الحكم وهي سبع \* الاولى التسوية بين الخصمين في السلام والجلوس والنظر والكلام والانصات والعذل في الحكم ولا تجب التسوية في الميل بالقلب لتعذره غالباً وانما تجب التسوية مع التساوي في الاسلام او الكفر ولو كان احدهما مسلماً جاز ان يكون الذمي قائماً والمسلم قاعداً او اعلى منزلاً \* الثانية لا يجوز ان يلتصق احد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه ولا ان يهديه

لوجوه الحجاج لان ذلك يفتح باب المنازعة وقد نصب لسدّها \* الثالث اذا سكّ  
الخصمان استحب ان يقول لهما تكلما او ليحكم المدعي ولو أحسّ منهما باحتشاشه  
أمر من يقول ذلك ويكره ان يواجه بالخطاب احدهما لما يتضمن من الاحاش الآخر \*  
الرابعة اذا ترفع الخصمان وكان الحكم واضحاً لزمه القضاء ويستحب ترغيبهما في الصلح  
فان ابياً الا المناجزة حكم بينهما فان اشكل آخر الحكم حتى يتضح ولاحد للتاخير  
الا الرضوح \* الخامسة اذا ورد الخصوم مترتبين بدأ بالاول فالاول فان وردوا جميعاً  
قليل يقرع بينهم وقيل يكتب اسماء المدعين ولا يحتاج الى ذكر خصوم وقيل يذكرهم  
ايضاً لتحصير الحكم معه وليس بمعتمد ويجعلها تحت سائر ثم يخرج رقعة رقعة  
ويستدعي صاحبها وقيل انما يكتب اسماءهم مع تعسر القرعة بالكثرة \* السادسة  
اذا قطع المدعي عليه دعوى المدعي بدعوى لم تسمع حتى يجيب عن الدعوى  
وينتهي الحكومة ثم يستأنف هو \* السابعة اذا بدر احد الخصمين بالدعوى فهو اولى  
ولو ابتدرا الدعوى سمع من الذي عن يمين صاحبه ولو اتفق مسافرو حاضرو فهما سواء  
مالم يستضرا احدهما بالتاخير فيقدم دفعا للضرر ويكره للحاكم ان يشنع في اسقاط وابطال \*  
**المقصد الثاني** في مسائل متعلقة بالدعوى وهي خمس \* الاولى قال الشيخ  
لا تسمع الدعوى اذا كانت مجهولة مثل ان يدعي فرساً او ثوباً ويقبل الاقرار المجهول  
ويلزم تفسيره وفي الاول اشكال اما لو كانت الدعوى وصية سمعت وان كانت مجهولة  
لان الوصية بالمجهول جائزة ولا بد من ايراد الدعوى بصيغة الجزم فلو قال اظن او اتوهم  
لم يسمع وكان بعض من حاضره يسمعها في التهمة ويحلف المنكر وهو بعيد عن شبه  
الدعوى \* الثانية قال اذا كان المدعي من الاثمان افتقر الى ذكر جنسه ووصفه ونقده  
وان كان عرضاً مثلياً ضبطه بالصفات ولم يفتقر الى ذكر قيمته وذكر القيمة احوط وان  
لم يكن مثلياً فلا بد من ذكر القيمة وفي الكل اشكال ينشأ من مساواة الدعوى بالاقرار \*

الثالثة اذا تمت الدعوى هل يطالب المدعى عليه بالجواب ام يتوقف ذلك على التماس المدعى فيه تردد والوجه انه يتوقف لانه حق له فيتعنى على المطالبة \* الرابعة لو ادعى احد الرعية على القاضي فان كان هناك امام رافعه اليه وان لم يكن وكان في غير ولايته رافعه الى قاضي تلك الولاية وان كان ولايته رافعه الى خليفته \* الخامسة يستحب للخصمين ان يجلسا بين يدي الحاكم ولو قاما بين يديه كان جائزا المقصد الثالث في جواب المدعى عليه وهو اما اقرار او انكار او سكوت اما الاقرار فيلزم اذا كان جائزا التصرف وهل يحكم به عليه من دون مسئلة المدعى قيل لانه حق له فلا يستوفى الا بمسئلتهم وصورة الحكم ان يقول الزمك او قضيت عليك او ارفع اليه ماله ولو التمس ان يكتب له بالاقرار لم يكتب حتى يعلم اسمه ونسبه او يشهد عليه شاهدا عدل ولو شهد عليه بالحلية جاز ولم يفتقر الى معرفة النسب واكتفى بذكر حليته \* ولو ادعى الاصهار كشف عن حاله فان استبان فقر وانظره وفي تسليمه الى غرمائه ليستعملوه او يؤاجروهم روايتان اشرهما الانظار حتى يبرسروهل يحبس حتى يتبين حاله فيه تفصيل ذكر في باب المغلس \* واما الانكار فاذا قال لاحق له علي فان كان المدعى يعلم انه موضع المطالبة بالبينة فالحاكم بالخيار ان شاء قال للمدعى لك بينة وان شاء سكت اما اذا كان المدعى لا يعلم انه موضع المطالبة بالبينة وجب ان يقول الحاكم ذلك او معناه فان لم يكن له بينة صرفه الحاكم ان لم اليمين ولا يحلف المدعى عليه الا بعد سؤال المدعى لانه حق له فيتوقف استيفاءه على المطالبة ولو تبرع هو او تبرع الحاكم باحلافه لم يعتد بتلك اليمين واعادها الحاكم ان التمس المدعى ثم المنكر اما ان يحلف او يرد او ينكل فان حلف سقط الدعوى ولو ظفر المدعى بعد ذلك بمال الغريم لم يحل له مقاصته ولو عاود المطالبة اثم ولم تسمع دعواه ولو اقام بينة بما حلف عليه المنكر لم تسمع وقيل يعمل بهما لم يشترط المنكر سقوط الحق باليمين وقيل ان ينسي



بينته سمعت وان أحلف والاول هو المروي وكذا الواو اتم بعد الإحلاف شاهداً وبذل معه  
 اليمين وهنا أولى اما لو اكدب الحالف نفسه جاز مطالبته وحل مقاصته مما يجده له  
 مع امتناعه عن التسليم وان رد اليمين على المدعي لزمه الحلف ولو بطل سقطت دعواه  
 وان نكل المنكر بمعنى انه لم يحلف ولم يرد قال الحاكم ان حلفت والا جعلت ناكلاً  
 ويكرر ذلك استظهاراً لا فرضاً فان أصرت قيل يقضى عليه بالنكول وقيل بل يرد اليمين  
 على المدعي فان حلف ثبت حقه وان امتنع سقط والاول اظهر وهو المروي ولو بطل  
 للمنكر يمينه بعد النكول لم يلتفت اليه ولو كان للمدعي بينة لم يقل الحاكم احضرها  
 لان الحق له وقيل يجوز وهو حسن ومع حضورها لا يسألها الحاكم ما لم يلمس  
 المدعي ومع الاقامة بالشهادة لا يحكم الأبتسالة المدعي ايضاً وبعد ان يعرف عدالة  
 البينة ويقول هل عندك جرح فان قال نعم وسأل الانظار في اثباته انظره ثلثاً فان تعذر  
 الجرح حكم بعد سؤال المدعي ولا يستحلف المدعي مع البينة الا ان تكون الشهادة  
 على صيت فيستحلف على بقاء الحق في ذمته استظهاراً ولو شهدت على صبي او  
 مجنون او غائب فني ضم اليمين الى البينة تردد اشبهه انه لا يمين ويدفع الحاكم  
 من مال الغائب قدر الحق بعد تكفيل القابض بالمال ولو ذكر المدعي ان له بينة غائبة  
 خيره الحاكم بين الصبر واحلاف الغريم وليس له ملازمته ولا مطالبته بكفيل واما  
 السكوت فان اعتمده الزم الجواب فان عاند حبس حتى يبين وقيل يجبر حتى  
 يجيب وقيل يقول الحاكم اما اجبت والا جعلت ناكلاً وردت اليمين على المدعي  
 فان أصرد الحاكم اليمين على المدعي والاول مروي والآخر بناء على عدم القضاء  
 بالنكول ولو كان به آفة من طرش او خرس توصل الى معرفة جوابه بالاشارة المفيدة  
 لليقين ولو استغلقت اشارته بحيث يحتاج الى مترجم لم يكف الواحد وانتقري الشهادة  
 باشارته الى مترجمين عدلين مسائل تتعلق بالحكم على الغائب \* الاولى

يُقضى على من غاب عن مجلس القضاء مطلقاً مسافراً كان أو حاضراً وقيل يعتبر في الحاضر تعذر حضوره مجلس الحاكم \* الثانية يُقضى على الغائب في حقوق الناس كالديون والعقود ولاية نهي في حقوق الله تعالى كالزنا والمواط لانها مبنية على التخفيف ولو اشتدل الحكم على الحقيقين قضى بما يختص الناس كالسرقة يقضى بالغرم وفي القضاء بالقطع تردد \* الثالثة لكان صاحب الحق غائباً فطالب الوكيل فادعى الغريم التسليم الى الموكل ولا ينفذ في الالتزام تردد بين الوقوف في الحكم لاحتمال الادعاء وبين الحكم والغاء عواد لان التعريف يؤدي الى تعذر طلب الحقوق بالوكلاء والاول شبه المقصد الرابع في كسب الاستحلاف والبحث في امور ثلاثة \* الاول في اليمين ولا يستحلف احد الا بالله ولو كان كافراً وقيل لا يقتصر في المجوسي على الجلالة لانه يسمى النور الهابل يضم الى هذه النظمه الشريفة ما يزيل الاحتمال ولا يجوز الاحلاف بغير اسماء الله سبحانه كالكتب المنزل والرسل المعظمة والاماكن الشريفة ولو رأى الحاكم احلاف الذمي بما يتضيه دينه اذ عازر ويستحب للحاكم تقديم العظة على اليمين والتخويف من عاقبتها ويكفي ان يقول قل والله ماله قبلي حق وقد تغلظ اليمين بالقرن والزمان والمكان اكن ذلك غير لازم ولو التمس المدعي بل هو مستحب في الحكم استظهاراً بالتغليظ بالقول مثل ان يقول قل والله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب الضار النافع المدرك المهلك الذي يعلم من السر ما يعلمه من العلانية ما لهذا المدعي علي شيء مما ادهاه ويجوز التغليظ بغير هذا الالفاظ مما يراه الحاكم وبالمكان كالمسجد والحرم وما شاكله من الاماكن المعظمة وبالزمان كيوم الجمعة والعيد وغيرهما من الاوقات المكرمة ويغلظ على الكافر بالاماكن التي يعتقد شرفها والازمان التي يرى حرمتها ويستحب التغليظ في الحقوق كلها وان قلت عدا المال فانه لا يغلظ فيه بمادون نصاب النطع فرعان \* الاول لو امتنع من الاجابة

الى التغليظ لم يُجبر ولم يتحقق بامتناعه نكول\* الثاني للحلف الأجنبي الى التغليظ  
فالتمسه خصمه لم ينحل يمينه وحلف الاخرس بالاشارة وقيل توضع يده على اسم الله  
في المصحف او يكتب اسم الله سبحانه وتوضع يده عليه وقيل يكتب اليمين في لوح  
ويغسل ويومر بشربه بعد اعلانه فان شرب كان حاله وان امتنع الزم الحق استنادا الى  
حكم علي عليه السلام في واقعة الاخرس ولا يستحلف المحكم احدا الزمي مجلس قضائه  
الامع العذر كالمرض المانع وشبهة فحبهة ذيستند ، اما حكم من يحلفه في منزله وكذا المرأة  
النبي لاعادة لها بالبروز الى مجمع الرجال او اربعة باحد الاعذار\* البحث الثاني  
في يمين النكرو المدعي\* اليمين تنزيه على المنكر تعويلا على الخبر وعلى المدعي مع  
الرد ومع الشاهد الواحد وقد تسوية مع التوثيق في دعوى الدم ولا يمين على المنكر  
مع بيته المدعي لان تمام التهمة عند رفع ادعاء المنكر مستند الى البراءة الاصلية فهو اولي  
باليمين ومع توجهها يلزم الحلف على القطع مطردا الاعلى نفي فعل الغير فانها على  
نفي العلم فلو ادعى عليه ابتياع او غرض او جناية فانكر حلف على الجرم ولو ادعى على  
ابيه الميث لم تتوجه اليمين ما لم يدع عليه العلم فيكفيه الحلف انه لا يعلم وكذا لو قيل  
قبض وكيلك اما المدعي ولاشاعده فلا يمين عليه الامع الرد ومع النكول على قول  
فان ردها المنكر توجهت فيحلف على الجرم ولو نكل سقطت دعواه اجماعا ولو رد  
المنكر اليمين ثم بذلها قبل الاخلاف قال الشيخ ليس له ذلك الا برضى المدعي وفيه  
تردد منشأه ان ذلك تفويض لا اسقاط ويكفي مع الانكار الحلف على نفي الاستحقاق  
لانه يأتي على الدعوى فلو ادعى عليه غصبا او اجارة مثلا فاجاب بانني لم اغصب  
او لم استأجر قيل يلزمه الحلف على وفق الجواب لانه لم يجب به الا هو قادر على  
الحلف عليه والوجه انه ان تطوع بذلك صرح وان اقتصر على نفي الاستحقاق كفى  
ولو ادعى المنكر الابراء او الاقباض فقد انقلب مدعيا والمدعي منكرا فيكفي المدعي

الييمين على بقاء الحق ولو حلف على نفي ذلك كان آكذال لكنه غير لازم وكلما يتوجه  
الجواب عن الدعوى فيه يتوجه معه اليمين ويقضى على المنكر به مع النكول  
كالعتق والنكاح والنسب وغير ذلك هذا على القول بالقضاء بالنكول وعلى القول  
الآخر ترد اليمين على المدعي ويقضى له مع اليمين وعليه مع النكول **مسائل**  
ثمان \* الأولى لا تتوجه اليمين على الوارث ما لم يدع عليه العلم بموت الميراث والعلم  
بالحق وأنه ترك في يده مالا ولو ساعد المدعي على عدم أحد هذه الأمور لم تتوجه ولو  
ادعى عليه العلم بموته أو بالحق ككفارة الحلف أنه لا يعلم نعم لو أثبت الحق والرفاء  
وادعى في يده مالا حلف الوارث على القطع \* الثانية إذا ادعى على المملوك فالغريم  
مصر له ويستوي في ذلك دعوى المال والأجانية \* الثالثة لا تسمع الدعوى في الحدود  
مجردة عن البينة ولا تتوجه اليمين على المنكر نعم لو قذفه بالزنا ولا بينة فادعاه عليه  
قال في المبسوط جازان يحلف ليثبت الحد على الغازف وفيه اشكال إذا ليمين في حد \*  
الرابعة منكر السرقة تتوجه عليه اليمين لاستطاع الغرم ولو نكل لزومه المال دون القطع  
بناء على القضاء بالنكول وهو الاظهر والأحلف المدعي ولا يثبت الحد على القولين  
وكذا لو أقام شاهداً وحلف \* الخامسة لو كان له بينة فاعرض عنها والتمس يمين المنكر  
لو قال اسقطت البينة وتذمت باليمين فهل له الرجوع قيل لا رفيه تردد ولعل الأقرب  
الجواز وكذا البحث لو أقام شاهداً فاعرض عنه ووقع بيمين المنكر \* السادسة لو ادعى  
صاحب النصاب إبداله في أثناء الحول قبل قوله ولا يمين وكذا لو خرض عليه فادعى  
الانتصان وكذا لو ادعى الذمي الاسلام قبل الحول أمالو ادعى الصغير الحربى أن  
الإنبات بعلاج لا بالسن ليتخلص عن القتل فيه تردد ولعل الأقرب أنه لا يقبل الأمع  
البينة \* السابعة لو مات ولا وارث له وظهر له شاهد بدين قيل يحبس حتى يحلف  
أو يقر لتعذر اليمين في طرف المشهود له وكذا لو ادعى الوصي أن الميت أوصى بالمنقراء

وشهد شاهد فانكر الوارث وفي الموضعين اشكال لان السجن عقوبة لم يثبت وجوبها \*  
 الثامنة لومات وعليه دين يحيط بالتركة لم ينتقل الى الوارث وكانت في حكم مال  
 الميت وان لم يحيط انتقل اليه ما فضل من الدين وفي الحالين للوارث المحاكمة على  
 ما يدعيه لمورثه لانه قائم مقامه \* البحث الثالث في اليمين مع الشاهد يُقضى بالشاهد  
 واليمين في الجملة استناداً الى قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وقضاء علي عليه  
 السلام بعده ويشترط شهادة الشاهد أولاً وثبوت عدالة اليمين ولو بدأ باليمين وتعت  
 لاضية وانتقر الى اعادتها بعد الاثابة ويثبت الحكم بذلك في الاموال كالدين والقرض  
 والغصب وفي المعاوضات كالبيع والصرف والصلم والاجارة والقراض والهبة والوصية  
 له والجناية الموجبة للدية كالخطاء وعمد الخطاء وقتل الوالدولة والحر العبد وكسر العظام  
 والجائفة والمأمومة وضابطه ما كان مالاً او المتصور منه المال وفي النكاح تردد اما الخلع  
 والطلاق والرجعة والعق والتدبير والكتابة والنسب والوكالة والوصية اليه وعيوب  
 النساء فلا وفي الوقف اشكال منشأه النظر الى من ينتقل والاشبه القبول لانتقاله الى  
 الموقوف عليهم ولا يثبت دعوى الجماعة مع الشاهد الا مع حلف كل واحد منهم ولو  
 امتنع البعض ثبت نصيب من حلف دون الممتنع ولا يحلف من لا يعرف ما يحلف  
 عليه يقيناً ولا يثبت مالاً لغيره فلو ادعى غريم الميت مالاً لم على آخر مع شاهد فان  
 حلف الوارث ثبت وان امتنع لم يحلف الغريم وكذا لو ادعى رهناً واقام شاهداً انه  
 للراهن لم يحلف لان يمينه لاثبات مال الغير ولو ادعى الجماعة مالاً لمورثهم وحلفوا  
 مع شاهدهم ثبت الدعوى وقسم بينهم على الفريضة ولو كان وصية قسموه بالسوية  
 الا ان يثبت التفضيل ولو امتنعوا لم يحكم لهم ولو حلف بعض اخذه ولم يكن للممتنع  
 معه شركة ولو كان في الجملة مولى عليه توقف نصيبه فان كمل ورشد حلف واستحق  
 وان امتنع لم يحكم له وان مات قبل ذلك كان لوارثه الحلف واستيفاء نصيبه

**مسائل خمس \* الأولى** لو قال هذه الجارية مملوكتي وأم ولدي حلف مع شاهده وتثبت رقيتها دون الولد لانه ليس مالا ويثبت لها حكم أم الولد باقراره \* **الثانية** لو ادعى بعض الورثة ان الميت وقف عليهم داراً وعلى نسلهم فان حلف المدعى مع شاهدهم قضي لهم وان امتنعوا حكم بهم ميراثاً وكان نصيب المدعين وفقاً وان حلف بعض ثبت نصيب الحالف وفقاً وكان الباقي طلقاً يقضي منه الديون ويخرج منه الوصايا وما فضل يكون ميراثاً وما يحصل من الفاضل للمدعين يكون وفقاً ولو انقرض الممتنع كان للبطن الذي يأخذ بعده الحلف مع الشاهد ولا يبطل حقهم بامتناع الاول \* **الثالثة** اذا ادعى الوقفية عليه وعلى اولاده بعده وحلف مع شاهده ثبتت الدعوى ولا يلزم الاولاد بعد انقراضه يمين مستأنفة لان الثبوت الاول اغنى عن تجديده وكذا اذا انقرضت البطون وصار الى الفتراء او المصالح اما لو ادعى الشريك بينه وبين اولاده افتقر البطن الثاني الى اليمين لان البطن الثاني بعد وجودها تعود كالموجودة وقت الدعوى فلو ادعى اخوة ثلثة ان الوقف عليهم وعلى اولادهم مشتركاً فحلفوا مع الشاهد ثم صار لاحدهم ولد فقد صار الوقف ارباعاً ولا تثبت حصه هذا الولد مالم يحلف لانه يتلقى الوقف عن الواقف فهو كما لو كان موجوداً وقت الدعوى ويوقف له الربع فان كمل وحلف اخذ وان امتنع قال الشيخ يرجع رבעه على الاخوة لانهم اثبتوا اصل الوقف عليهم مالم يحصل المزاحم وبامتناعه جرى مجرى المعدوم وفيه اشكال ينشأ من اعتراف الاخوة بعدم استحقاق الربع ولومات احد الاخوة قبل بلوغ الطفل عزل ام الثلث من حين وفات الميت لان الوقف صار اثلاثاً وقد كان له الربع الى حين الوفاة فان بلغ وحلف اخذ الجميع وان رد كان الربع الى حين الوفاة لورثة الميت والاخوين والثلث من حين الوفاة للاخوين وفيه ايضاً اشكال كالاول \* **الرابعة** لو ادعى عبداً وذكر انه كان له واعتقه فانكر المتشبهت قال الشيخ يحلف مع شاهده ويستنقذه وهو بعيد لانه

لا يدعي مالاً \* الخامسة لو ادعى عليه القتل واقام شاهداً فان كان خطأ او عمداً خطأ  
 حلف وحكم له وان كان عمداً موجباً للقصاص لم يثبت باليمين الواحدة وكانت  
 شهادة الواحدة لو تأ وجازله اثبات دعواه بالقسامة **خاتمة** تشتمل على فصلين \*  
 الفصل الاول في كتاب قاض الى قاض انتهاء حكم الحاكم الى آخرهما بالكتاب او  
 القول او الشهادة اما الكتابة فلا عبرة بها لامكان التشبيه واما القول مشافهة فهو ان يقول  
 لآخر حكمت بكذا او انفذت او ارضيت ففي القضاء به تردد نص الشيخ في الخلاف  
 انه لا يقبل واما الشهادة فان شهدت البينة بالحكم وبإشهاده ايها على حكمه تعيين  
 القول لان ذلك مما تمس الحاجة اليه اذ احتياجه ارباب الحقوق الى اثباتها في البلاد  
 المتباعدة غالب وتكليف شهود الاصل التنقل متعذراً او متعسراً فلا بد من وسيلة الى  
 استيفائها مع تباعد الغرماء ولا وسيلة الرفع الاحكام الى الحكام واتم ذلك احتياطاً  
 ماصورناه لا يقال يتوصل الى ذلك بالشهادة على شهود الاصل لانا نقول قد لا يساعد  
 شهود الفرع على التنقل والشهادة الثالثة لا تسمع ولانه لو اتم يشترع انتهاء الاحكام بطلت  
 الحجج مع تطاول المدد ولان المنع من ذلك يؤدي الى استمرار الخصومة في الواقعة  
 الواحدة بان يرافعه المحكوم عليه الى آخر فان لم ينفذ الثاني ما حكم به الاول اتصلت  
 المنازعة ولان الغريمين لو تصادفان حاكماً حكم عليهما الزمهما الحاكم ما حكم به  
 الاول وكذا لو قامت البينة لانها تثبت ما لو اقر الغريم به لزم لا يقال فتوى الاصحاب  
 انه لا يجوز كتاب قاض الى قاض ولا العمل به ورواية طلحة بن زيد والسكوني عن  
 ابي عبد الله عليه السلام ان علياً عليه السلام لا يجوز كتاب قاض الى قاض في حد ولا غيره  
 حتى وليت بنو امية فاجازوا بالبينات لانا نجيب عن الاول بمنع دعوى الاجماع  
 على خلاف موضع النزاع لان المنع من العمل بكتاب قاض الى قاض ليس منعاً من  
 العمل بحكم الحاكم مع ثبوته ونحن فلا عبرة عندنا بالكتاب مختوماً كان او مفتوحاً

والى جواز ما ذكرناه أوماً الشيخ ابو جعفر رحمه الله في الخلاف ونجيب عن الرواية  
 بالطعن في سندها فان طلحة بترمي والسكوني عامي ومع تسليمنا نقول بموجبها فانا  
 لانعمل بالكتاب اصلاً ولو شهد به فكان الكتاب ملغى اذا عرفت هذا فالعمل بذلك  
 مقصور على حقوق الناس دون الحدود وغيرها من حقوق الله فما ينهى الى الحاكم  
 امران أحدهما حكم وقع بين متخاصمين والثاني اثبات دعوى مدعى على غائب  
 أما الأول فان حضر شاهداً الإنهاء خصومة الخصمين وسمعاً ما حكم به الحاكم وأشهدهما  
 على حكمه ثم شهدا بالحكم عند الآخر أثبت بشهادتهما حكم ذلك الحاكم وانفذ  
 ما ثبت عنده لانه يحكم بصحة الحكم في نفس الامر اذا علم له به بل الفائدة فيه قطع  
 خصومة الخصمين لو عاود المنازعة في تلك الواقعة وان لم يحضرا الخصومة فحكى لهما  
 الواقعة وصورة الحكم وسمى المتحاكمين باسمائهما وآبائهما وصفاتهما وأشهدهما على  
 الحكم ففيه تردد والقبول اولى لان حكمه كما كان ماضياً كان اخباره ماضياً وأما الثاني  
 وهو اثبات دعوى المدعى فان حضر الشاهدان الدعوى واقامة الشهادة والحكم بما  
 شهدا به وأشهدهما على نفسه بالحكم وشهدا بذلك عند الآخر قبلها وانفذ الحكم  
 ولو لم يحضرا الواقعة وأشهدهما بما صورته أن فلان بن فلان الفلاني ادعى على فلان  
 بن فلان الفلاني كذا وشهد له بدعواه فلان وفلان ويذكر عدالتهم اوتزكيتهم فحكمت  
 وامضيت ففي الحكم به تردد مع ان القبول ارجح خصوصاً مع احضار الكتاب  
 المتضمن للدعوى وشهادة الشهود أما لو اخبر حاكماً آخر بانه ثبت عنده كذا لم يحكم  
 به الثاني وليس كذلك لو قال حكمت فان فيه تردد وصورة الإنهاء ان يقص الشاهدان  
 ما شهداه من الواقعة وما سمعاه من لفظ الحاكم ويقولان وأشهدنا على نفسه انه حكم  
 بذلك وامضاه ولو احال على الكتاب بعد قراءته وقالوا شهدنا الحاكم فلان على نفسه  
 انه حكم بذلك جاز ولا بد من ضبط الشيء المشهود به بما يرفع الجهالة عنه ولو اشتبه



على الثاني أوقف الحكم حتى يوضحه المدعي ولو تغيرت حال لأول بموت أو عزل لم يقدح ذلك في العمل بحكمه وان تغيرت بفسق لم يعمل بحكمه ويقر ما سبق انقائه على زمان فسقه ولا اثر لتغير حال المكتوب اليه في الكتاب بل كل من قامت حنده البينة بأن الأول حكم به واشهدهم به عمل بها إذا اللازم لكل حاكم انقائه ما حكم به غيره من الأحكام مسائل ثلث \* الأولى إذا أقر المحكوم عليه أنه هو المشهود عليه الزم ولو أنكر وكانت الشهادة بوصفٍ يحتمل الاتفاق غالباً فالقول قوله مع يمينه عالم يقم المدعي البينة وان كان الوصف مما يتعذر انقائه الأندراً لم يلتفت إلى انكاره لانه خلاف الظاهر ولو ادعى ان في البلد مساوياً له في الاسم والنسبة كلف إبانته فان كان المساوي حياً سُئل فان اعترف أنه الغريم أُلزم وأُطلق الأول وان أنكر وقف الحكم حتى يتبين وان كان المساوي ميتاً وهناك دلالة تشهد بالبراءة إمالان الغريم أم يعاصره وإمالان تاريخ الحق متأخر من موته أُلزم الأول وان احتمل وقف الحكم حتى يتبين \* الثانية للمشهود عليه ان يمتنع من التسليم حتى يُشهد التابض ولو لم يكن عليه بالحق شاهد قيل لا يلزم الإشهاد ولو قيل يلزم كان حسناً حسماً لما به المنازعة أو كراهية لتوجه اليمين \* الثالثة لا يجب على المدعي دفع الحجة مع الوفاء لانها حجة له لو خرج للمبرض مستحقاً وكذا القول في البائع إذا التمس المشتري كتاب الأصل لانه حجة له على البائع الأول بالنعم لو خرج المبيع مستحقاً \* الفصل الثاني في لواحق من أحكام التسمية والنظر في القاسم والمقسوم والكيفية واللواحق أما الأول فيستحب للإمام ان ينصب قاسماً كما كان لعالي عليه السلام ويشترط فيه البلوغ وكمال العقل والایمان والعدالة والمعرفة بالحساب ولا يشترط الحرية ولو تراضى الخصمان بقاسم لم يشترط العدالة وفي التراضى بقسمة الكافر نظر أقربه الجواز كما لو تراضيا بانفسهما من غير قاسم والمنصوب من قبل الإمام يرضى قسمته بنفس القرعة ولا يشترط رضاهما

بعدهم وفي غيره يقف اللزوم على الرضاء بعد القسمة وفي هذا اشكال من حيث ان القسمة وسيلة الى تعيين الحق وقد قارنها الرضاء ويجزى القاسم الواحد اذا لم يكن في القسمة رد ولا بد من اثنين في قسمة الرد لانها تتضمن تقويماً فلا ينفرد به الواحد ويستطاعت اعتبار الثاني مع رضاء الشريك واجرة القاسم من بيت المال فان لم يكن اماماً او كان ولاسعة في بيت المال كانت اجرة على المتقاسمين فان استأجره كل واحد باجرة معينة فلا بحث وان استأجره في عقد واحد ولم يعينوا نصيب كل واحد من الاجرة لزمهم الاجرة بالحصص وكذا لو لم يُقدروا اجرة كان له اجرة المثل عليهم بالحصص لا بالسوية \*

**الثاني** في المقسوم وهو اما متساوي الاجزاء كذوات الامثال مثل الحبوب والادهان او متفاضلتها كالاشجار والعقار فالاول يُجبر الممتنع مع مطالبة الشريك بالقسمة لان الانسان له ولاية الانتفاع بماله والانفراد اكمل تغايراً يتقسم كيلاً ووزناً متساوياً ومتفاضلاً ربوياً كان او غيره لان القسمة تميز حق لا بيع والثاني اما ان يستضر الكل او البعض او لا يستضر احدهم وفي الاول لا يُجبر الممتنع كالجواهر والعضائد الضيقة وفي الثاني ان التمس المستضر أجبر من لا يتضرر وان امتنع المتضرر لم يجبر ويتحقق الضرر المانع من الاجبار بعدم الانتفاع بالنصيب بعد القسمة وقيل بنقصان القيمة وهو اشبه والمشيخ رده فيه قولان ثم المقسوم ان لم يكن فيه رد ولا ضرر أجبر الممتنع ويسمى قسمة اجبار وان تضمنت احدهما لم يجبر ويسمى قسمة تراض ويقسم الثوب الذي لا ينقص قيمته بالقطع كما تقسم الارض وان كان ينقص بالقطع لم يقسم لحصول الضرر بالقسمة وتقسم الثياب والعبيد بعد التعديل بالقيمة قسمة اجبار واذا سأل الحاكم القسمة ولهما البينة بالملك قسم وان كانت يدهما عليه ولا منازع قال الشيخ في المبسوط لا يقسم وقال في الخلاف يقسم وهو الاشبه لان التصرف دلالة الملك \* **الثالث** في كيفية القسمة الحصص ان تساوت قدرًا وقيمة فالقسمة بتعديلهما على السهام لانه يتضمن القيمة كالدار يكون

بين اثنين وقيمتها متساوية وعند التعديل يكون القاسم مخيراً بين الاخراج على الاسماء والخراج على السهام أما الاول فهو ان يكتب كل نصف في رقعة ويصفى كل واحد بما يميزه عن الآخر ويجعل ذلك مصوناً في ساتر كالشمع او الطين ويأمره من لم يطلع على الصورة باخراج احدهما على احد المتقاسمين فما خرج فله وأما الثاني فان يكتب كل اسم في رقعة ويصونها ويخرج على سهم من السهمين فمن خرج اسمه فله ذلك السهم وأن تساوت قدرًا لا قيمة عدلت السهام قيمة والقي قدر حتى لو كان الثلثان قيمته مساويًا للثلث جعل الثلث محاذيًا للثلثين وكيفية القسمة عليه كما صورناه وان تساوت الحصص قيمة لا قدرًا مثل ان يكون لواحد النصف وللآخر الثلث وللآخر السدس وقيمة اجزاء ذلك الملك متساوية سويت السهام على اقلهم نصيباً فجعلت اسداساً ثم كم يكتب رقعة فيتردد بين ان يكتب بعدد الشركاء او بعدد السهام والا قرب الاقتصار على عدد الشركاء لحصول المراد به فالزيادة كلفة اذا عرفت هذا فانه يكتب ثلث رفاع لكل اسم رقعة ويجعل للسهم اول وثان وهكذا الى الاخير والخيار في تعيين ذلك الى المتقاسمين ولو تعاسروا عينه القاسم ثم يخرج رقعة فان تضمنت اسم صاحب النصف فله الثلثة الاولى ثم يخرج ثانية فان خرج صاحب الثلث فله السهمان الآخران ولا يحتاج الى اخراج الثالثة بل لصاحبها ما بقي وكذا لو خرج اسم صاحب الثلث اولاً فله السهمان الاولان ثم يخرج اخرى فان خرج صاحب النصف فله الثالث والرابع والخامس ولا يحتاج الى اخراج اخرى لان السادس تعين لصاحبها وهكذا لو خرج اسم صاحب السدس اولاً كان له السهم الاول ثم يخرج اخرى فان كان صاحب الثلث كان له الثاني والثالث والباقي لصاحب النصف ولو خرج في الثانية صاحب النصف كان له الثاني والثالث والرابع وبقي الآخران لصاحب الثلث من غير احتياج الى اخراج اسمه ولا يخرج هذا على السهام بل على الاسماء اذ لا يوم من ان يؤدي الى تفرق السهام وهو ضرر

ولما اختلفت السهام والقيمة عدلت السهام تقويماً وميزت على قدر سهم اقلهم نصيباً  
واقرع عليها كما صورناه اما لو كانت قسمة ردوهي المفتقرة الى رد في مائة بناءً وشجراً وبشر  
فلا تصح القسمة ما لم يتراضيا جميعاً لما يتضمن من الضميمة التي لا تستقر الا بالتراضي  
وانما اتفقا على الرد وعدلت السهام فهل يلزم بنفس القرعة قيل لا لانها تتضمن معاوضة  
ولا يعلم كل واحد من يحصل له العرض فيفتقر الى الرضاء بعد العلم بما ميزته القرعة  
**مسائل** ثلث \* الاولى لو كان لدار علو وسفل فطلب احد الشريكين قسمتها  
بحيث يكون لكل واحد منهما نصيب من العلو والسفل بموجب التعديل جاز وأجبر  
المتنع مع انتفاء الضرر ولو طلب انفراداً بالسفل او العلو لم يجبر المتنع وكذا لو طلب  
قسمة كل واحد منهما منفرداً \* الثانية لو كان بينهما ارض وزرع فطلب قسمة الارض  
حسب أجبر المتنع لان الزرع كالمائع في الدار ولو طلب قسمة الزرع قال الشيخ لم يجبر  
الاخر لان تعديل ذلك بالسهم غير ممكن وفيه اشكال من حيث امكان التعديل  
بالتقويم اذا لم يكن فيه جهالة اما لو كان بذراً لم يظهر لم تصح القسمة لتحقيق الجهالة  
ولو كان سنبلاً قال ايضاً لا تصح وهو يشك لجواز بيع الزرع عندنا \* الثالثة لو كان بينهما  
قُرْحان متعددة وطلب واحد قسمتها بعضافي بعض لم يجبر المتنع ولو طلب قسمة كل  
واحد بانفراد اجبر الاخر وكذا لو كان بينهما حبوب مختلفة ويقسم القراح الواحد وان  
اختلفت اشجار اطاعه كالدار الواسعة اذا اختلفت ابنتها ولا تقسم الدكاكين المتجاورة  
بعضها في بعض قسمة اجبار لانها املاك متعددة يتصدق كل واحد منها بالسكنى على  
انفرادة فهي كالافرحة المتباعدة \* **الرابع** في اللواحق وهي ثلث \* الاولى اذا ادعى  
بعد القسمة الغلط عليه لم تسمع دعواه فان اقام بينة سمعت وحكم ببطالان القسمة لان  
فائدتها تميز الحق ولم يحصل ولو عدلها بالتمس اليمين كان له ان ادعى على شريكه  
العلم بالغلط \* الثانية اذا اقتسما ثم ظهر البعض مستحقاً فان كان معينا مع احدهما

بطلت القسمة لبقاء الشركة في النصيب الآخر ولو كان فيهما بالسوية لم تبطل لان  
فائدة القسمة باقية وهو افراد كل واحد من الحقيين ولو كان فيهما بالاسوية تبطل لتحقيق  
الشركة وان كان المستحق مشاعا معهم فالشيخ قولان احدهما لا تبطل فيما زاد عن  
المستحق والثاني تبطل لانها وقعت من دون اذن الشريك وهذا شبه \* الثالثة لو قسم  
الورثة تركة ثم ظهر على الميت دين نان قام الورثة بالدين لم تبطل القسمة وان امتنعوا  
نفضت وقضي منها الدين \* النظر الرابع في احكام الدعوى وهو يستدعى بيان مقدمة  
ومقاصد **أما** المقدمة فتشتمل على فصلين \* الفصل الاول في المدعي وهو الذي  
يتبرأ لترك الدعوى الخصومة وقيل هو الذي يدعي خلاف الاصل او اعرا خفيا وكيف عرفناه  
فاما كوفي فمدا بطلته ويشترط فيه البلوغ والعقل وان يدعي لنفسه او لمن له ولاية الدعوى  
عنه ما يصح منه تملكه فهذا فيود اربعة فلا تسمع دعوى الصغير ولا المجنون ولا دعوى  
مالا لغيره الا ان يكون وكلا او وصيا او وليا او حاكما او امينا لحاكم ولا تسمع دعوى  
المسلم خمر او خنزيرا ولا بد من كون الدعوى صحيحة لازمة فلوا دعى هبة لم تسمع  
حتى يدعى الاقباض وكذا لو ادعى رهنا ولو ادعى المنكر فسق الحاكم او الشهود ولا بينة  
فان دعى علم المشهود له ففي توجه اليمين على نفى العلم تردد اشبهه عدم التوجه لانه  
ليس حقا لازما ولا يثبت بالنكول ولا باليمين المردودة لانه يشتر فسادا وكذا لو التمس  
المنكر يمين المدعي منضممة الى الشهادة لم يجب اجابته لنهوض البينة بثبوت الحق  
وفي الالزام بالجواب عن دعوى الاقرار تردد منشأه ان الاقرار لا يثبت حقا في نفس  
الامر بل اذا ثبت قضي به ظاهرا ولا يفتقر صحة الدعوى الى الكشف في نكاح ولا غيره  
وربما انتقرت الى ذلك في دعوى القتل لان فائدة لا يستدرك ولو انتصرت على قولها  
هذا زوجي كفى في دعوى النكاح ولا يفتقر ذلك الى دعوى شيء من حقوق الزوجية  
لان ذلك يتضمن دعوى لوازم الزوجية ولو انكر النكاح لزمه اليمين ولو نكل قضي

عليه على القول بالنكول وعلى القول الآخر ترد اليمين عليها فاذا حلفت تثبت  
الزوجة وكذا السيادة لو كان هو المدعي ولو ادعى ان هذه بنت امه ام تسدع دعواه  
لاحتمال ان الم في ذلك غيره ثم تصير له وكذا لو قال ولدتها في ملكي لاحتمال ان تكون  
حرة او ملكة لغيره وكذا لا سمح البيّنة بذلك ما لم يصرح بان البنت ملكة وكذا البيّنة  
وعنده لو قال هذه ثديتي وكذا لو ادّعى من الثمرة في يده او بنت المملوكة لم يحكم  
عليه بالانحرار لانه لو ادّعى الملك ولا كذلك لو قال هذا الغزل من فطن فلان او هذا  
الدق من حنطة كالحاصل الثاني في الوصول الى الحق من كانت دعواه حينئذ في يد  
انسان فله انتزاعها ولو قهرها عالم يشترئته ولا يقف ذلك على اذن الحاكم ولو كان الحق  
دينا وكان الغريم مقرا بان لا لم يستقل المدعي بانتزاعه من دون اذن الحاكم لان للغريم  
تخييرا في جهات القضاء فلا يتعين الحق في شيء من دون تعيين او تعيين الحاكم مع  
امتناعه ولو كان المدين جاحدا والغريم بينة تثبت عند الحاكم والوصول اليه ممكن  
ففي جواز الاخذ ترد اشبهه الجواز وهو الذي ذكره الشيخ في الخلاف والمبسوط وعليه دل  
عموم الاذن في الانتصاص ولو لم تكن له بينة او تعذر الوصول الى الحاكم ووجد الغريم  
من جنس ماله اقتصّ مستقلا بالاستيلاء نعم لو كان المال وديعة عنده ففي جواز  
الانتصاص ترد اشبهه الكراهية ولو كان المال من غير جنس الموجود جاز اخذه بالقيمة  
العَدْل ويسقط اعتبار رضى المالك بالطّاطة كما يسقط اعتبار رضاه في الجنس ويجوز  
ان يتولّى بيعها وقبض ديتة من ثمنها دفعا لمشفة التربص بها ولو تلفت قبل البيع نال  
الشيخ الأليق بمذهبنا انه لا يضمنها والوجه الضمان لانه قبض لم يأذن فيه المالك  
ويتقاصان بقيمتها مع التلف **مسئلتان** \* الأولى من ادّعى ما لا يدل احد عليه قضى  
له ومن بابه ان يكون كيس بين جماعة فيسألون هل هو لكم فيقولون لا ويقول واحد منهم  
هو لي فانه يقضى به لمن ادّعه \* الثانية لو انكسرت سفينة في البحر فما اخرجته البحر

فهو لاهلته وما اخرج بالغرض فهو الخرج وبه روايته في سندها ضعف المقصد الاول  
في الاختلاف في دعوى الاملاك وفيه مسائل \* الاولى لو تنازعا عينا في يدهما ولا بينة  
قضى بها بينهما نصفين وقيل يحلف كل واحد منهما لصاحبه ولو كانت يدا حدهما اليها  
قضى بها للمتسبب مع اليمين ان التمسها الخصم ولو كانت يدهما خارجة عن حدهما  
من هي في يدها احدهما الحلف وقضى له وان قال هي لهما قضى بهما نصفين  
واحلف كل منهما لصاحبه ولو دفعهما اقرت في يده \* الثانية يتحقق التعارض في الشكوك  
مع تحقق التضاد مثل ان يشهد شاهدان بحق او يد وبشهاد آخر ان ذلك الحق بعينه  
لعمرو او يشهد ان انه باع ثوبا مخصصا لعمرو وغدوة ويشهد آخر ان بيعه بعينه لخالد  
في ذلك الوقت ومهما امكن التوفيق بين الشهادتين وثق فان تحقق التعارض فاما  
ان يكون العين في يدهما او يد احدهما او يد ثالث ففي الاول يقضى بهما بينهما نصفين  
لان يد كل واحد على النصف وقد اتمام الآخر بينة فيقضى له بما في يد غريمه وفي الثاني  
يقضى به للخارج دون المتسبب ان شهدتا لهما بالملك المطلق وفيه قول آخر ذكره  
في الخلاف بعيد ولو شهدتا بالسبب قيل يقضى لصاحب اليد لقضاء علي عليه السلام  
في الدابة وقيل يقضى للخارج لانه لا بينة على ذي اليد كما لا يمين على المدعي عملاً  
بقوله عليه السلام واليمين على من انكر والتفصيل قاطع للشركة وهو اولي اموال شهدت  
للمتسبب بالسبب وللخارج بالملك المطلق فانه يقضى لصاحب اليد سواء كان السبب  
مما لا يتكرر كالنتاج ونساجة ثوب الكنان او يتكرر كالبيع والصياغة وقيل بل يقضى  
للخارج وان شهدت بينة بالملك المطلق عملاً بالخبر والاول اشبه ولو كانت في يد ثالث  
قضى بارجح البينتين عدالة فان تساوى اقضى لأكثرهما شهوداً ومع تساوي عدداً  
 وعدالة يقرع بينهما فمن خرج اسمه أحلف وقضى له ولو امتنع أحلف الآخر وقضى  
له وان ذكلا قضى به بينهما بالسوية وقال في المبسوط يقضى بالقرعة ان شهدتا بالملك

الطلق ويُقسم بينهما ان شهدتا بالملك المتقيد ولو اختصت احدهما بالتقيد تضي بها  
دون الاخرى والاوّل انسب بالمنقول ويتحقّق التعارض بين الشاهدين والشاهد  
والمرأتين ولا يتحقّق بين شاهدين وشاهد ويمين وربما قال الشيخ نادراً تعارضان ويقرّع  
بينهما ولا بين شاهد وامرأتين وشاهد ويمين بل يقضى بالشاهدين والشاهد وامرأتين  
دون الشاهد واليمين وكل موضع قضينا فيه بالتسمة فانما هو في موضع يمكن فرضها  
كالاموال دون ما يمتنع كما اذا ادعى رجلاً زوجته والشهادة بتقديم الملك اولى من  
الشهادة بالحادث مثل ان تشهد احدهما بالملك في الحال والاخرى بتقديمه او احدهما  
بالقديم والاخرى بالاقدم فالترجيح لجانِب الاقدم وكذا الشهادة بالملك اولى من  
الشهادة باليد لانها محتملة وكذا الشهادة بسبب الملك اولى من الشهادة بالتصرف \*  
الثالثة اذا ادعى شيئاً فقال المدعى عليه هو لفلان اذ دعيت عنك المخاصمة حاضران  
المقرّ له او غائباً فان قال المدعى اخلفوني انه لا يعلم انها لي توجهت اليمين عليه لان  
فائدتهما الغرم لو امتنع لا القضاء باليمين لو نكل او رد وقال الشيخ رج لا يخلّف ولا يغرم  
لو نكل والاقرّب انه يغرم لانه حال بين المالك وماله باقراره لغيره ولو انكر المقرّ له حفظها  
الحاكم لانها خرجت من المقرّ ولم تدخل في ملك المقرّ له واوامام المدعى بينة تضي  
له اما لو اقرّ المدعى عليه بها مجهول لم تندفع الخصومة والنزاع البين \* الرابعة اذا ادعى  
انه آجره الدابة وادعى آخر انه اودعه ايها فحقّق التعارض مع قيام البيّنتين بالدعويين  
وعمل بالقرعة مع تساوى البيّنتين في عدم الترجيح \* الخامسة لو ادعى داراً في يد  
انسان واوامام بينة انهم كانت في يده اس او منذ شهر قليل لا تسمع هذه البيّنة وكذا لو شهدت  
له بالملك اس لان ظاهر اليد الآن الملك فلا يدفع بالمحتمل وفيه اشكال ولعل الاقرّب  
القبول اما لو شهدت بيّنة المدعى ان صاحب اليد غصبها واستأجرها منه حكم بينهما  
لانها شهدت بالملك وسبب يد الثاني ولو قال غصبني ايها وقال آخر بل اقرّ لي بها



واقاما البيّنة تضي للمغصوب منه ولم يضمن المقرّان الحيلولة لم تحصل باقراره بل  
 بالبيّنة \* **المقصد الثاني** في الاختلاف في العقود اذا اتفقا على استيجار دار  
 معينة شهرًا معينًا واختلفا في الاجرة واقام كل منهما بيّنة بما قدره فان تقدّم تاريخ احدهما  
 ممل به لان الثاني يكون باطلا وان كان التاريخ واحداً تحقّق التعارض اذ لا يمكن  
 في الوقت الواحد وتوع عتدين متنافيين فحينئذ يقرع بينهما ويحكم لمن خرج اسمه  
 مع يمينه هذا اختيار شيخنا في المبسوط وقال آخر يقضي بيّنة المجرّ لان القول قول  
 المستأجر لو لم يكن بيّنة اذ هو تخالف على ما في زمة المستأجر فيكون القول قوله ومن  
 كان القول قوله مع عدم البيّنة كانت البيّنة في طرف المدّعي وحينئذ نقول هو مدّعي زيادة  
 وقد اقام البيّنة بها فيجب ان يثبت وفي القوايين تردد ولو ادّعى استيجار دار فقال المجرّ  
 بل أجرتك بيتاً منها قال الشيخ يقرع بينهما وتيل القول قول المجرّ والاول شبه لان  
 كلاهما مدّع ولو اقام كل منهما بيّنة تحقّق التعارض مع اتفاق التاريخ ومع التفارّت  
 يحكم الاقدم لكن ان كان الاقدم بيّنة البيت حكم باجارة البيت باجرته وباجارة بقية  
 الدار بالنسبة من الاجرة ولو ادّعى كل منهما انه اشترى داراً معينة واتبض الثمن وهي  
 في يد البائع قضي بالقرعة مع تساوي البيّنتين عدالة وعدداً وتاريخاً وحكم لمن خرج  
 اسمه مع يمينه ولا يقبل قول البائع لاحدهما ويازمه اعادة الثمن على الآخر لان قبض  
 الثمنين ممكن فتزاحم البيّتان فيه ولو نكلا عن اليمين قسّمت بينهما ويرجع كل  
 منهما بنصف الثمن وهل هما ان يفسخا الاقرب نعم لتبعض المبيع قبل قبضه ولو فسخ  
 احدهما كان الآخر اخذ الجميع لعدم المزاحم وفي لزوم ذلك له تردد اقربه اللزوم  
 ولو ادّعى اثنان ان ثالثاً اشترى من كل منهما هذا المبيع واقام كل منهما بيّنة فان اعترف  
 لاحدهما قضي له عليه بالثمن وكذا ان اعترف له ما قضي عليه بالثمنين ولو انكر  
 وكان التاريخ مختلفاً او مطلقاً قضي بالثمنين جميعاً لما كان الاحتمال ولو كان التاريخ

واحدًا تحقق التعارض ان لا يكون الملك الواحد في الوقت الواحد لاثنتين ولا يمكن ائتماع  
عقدين في الزمان الواحد ويقرر بينهما فمن خرج اسمه احلف وقضي له ولو امتنع  
من اليمين قسم الثمن بينهما ولو ادعى شراء المبيع من زيد وقبض الثمن وادعى آخر  
شراؤه من عمرو وقبض الثمن ايضا وانما بينت متساويتين في العدالة والعدد والتاريخ  
فالتعارض مستحقق فحينئذ يقضي بالقرعة ويحلف من خرج اسمه ويقضي له ولو انكلا  
عن اليمين قسم المبيع بينهما ورجع كل منهما على بائعه بنصف الثمن ولهما الفسخ  
والرجوع بالثمنين ولو فسخ احدهما جاز ولم يكن الاخر اخذ الجميع لان النصف الآخر  
لم يرجع الى بائعه ولو ادعى عبدان مولدا اعتقه وادعى آخران مولدا باعه عنده واقام البيّنة  
قضي لاسبق البيّنتين تاريخا وان اتفقا قضي بالقرعة مع اليمين ولو امتنع عن اليمين  
فيل يكون نصفه حرا ونصفه رقا المدعى الابتاع ويرجع بنصف الثمن ولو فسخ عتق كله  
وهل يقوم على بائعه الاقرب نعم لشهادة البيّنة بمباشرة عتقه **مسائل** \* الاولى  
لو شهد للمدعى ان الدابة ملكه منذ مدة نكّل سبها على ائله من ذلك قطعا او اكثر  
ستطت البيّنة لتحقيق كذبتها \* الثانية اذا ادعى دابة في يد زيد واقام بيّنة انه اشتراها من  
عمرو فان شهدت البيّنة بالملكية مع ذلك للبائع او للمشتري او بالتسليم قضي للمدعى  
وان شهدت بالشراء لا غير قيل لا يحكم لان ذلك قد يفعل فيما ليس بملك فلا يدفع  
اليه المعلومه بالمظنون وهو قوي وقيل يقضي له لان الشراء دلالة على التصرف السابق  
الدال على الملكية \* الثالثة الصغير المجهول النسب اذا كان في يد واحد وادعى رقبته  
قضي له بذلك ظاهرا وكذا الركان في يد اثنتين اما لو كان كبيرا وانكر فالقول قوله لان الاصل  
الحرية ولو ادعى انان رقبته فاعترف لهما قضي عليه وان اعترف لاحدهما كان مملوكا  
له دون الآخر \* الرابعة لو ادعى كل واحد منهما ان الذبيحة له وفي يد كل واحد بعضها  
واقام كل منهما بيّنة قيل قضي لكل واحد بما في يده الاخر وهو اليق بهذين وكذا لو كان

في يد كل واحد شاة وادعى كل منهما الجميع واقاما بينة قضي لكل منهما بما في يده الآخر \*  
 الخامسة لو ادعى شاة في يد عمرو واقام بينة فيسلمها ثم اقام الذي كانت في يده بينة انها  
 له قال الشيخ ينقض الحكم ويعاد وهو بناء على القضاء لصاحب اليد مع التعارض  
 والاولى انه لا ينقض \* السادسة لو ادعى دارا في يد زيد وادعى عمرو نصفها واقاما البينة  
 قضي لمُدَّعي الكل بالانصف لعدم المزاحمة وتعارضت البينتان في النصف الآخر فيقرر  
 بينهما ويقضي لمن خرج اسمه مع بينة ولو امتنع من اليمين قضي به بينهما بالسوية  
 فيكون لمُدَّعي الكل ثلثة ارباع ولمُدَّعي النصف الربع ولو كانت يدهما على الدار  
 وادعى احدهما الكل والآخر النصف وانام كل منهما بينة كانت لمُدَّعي الكل ولم يكن  
 لمُدَّعي النصف شيء لان بينة ذي اليد بما في يده خير مقبولة ولو ادعى احدهما النصف  
 والآخر الثلث والثلث السدس وكانت يدهم عليها فيد كل واحد منهم على الثلث  
 لكن صاحب الثلث لا يدعي زيادة عما في يده وصاحب السدس يفضل في يده  
 ما لا يدعيه فهو لا مدعي الثلث فيكون لمُدَّعي النصف فيكمل له النصف وكذا لو قامت  
 لكل منهما بينة بدعواه ولو ادعى احدهم الكل والآخر النصف والثلث لا بينة  
 قضي لكل واحد منهم بالثلث لان يده عليه وعلى الثاني والثالث اليمين لمُدَّعي الكل  
 وعليه وعلى مُدَّعي الثلث اليمين لمُدَّعي النصف وان اقام كل منهما بينة فان قضينا  
 مع التعارض بينة الداخل بالحكم كما لو لم يكن بينة لان لكل واحد منهما بينة ويداعلى  
 الثلث وان قضينا بينة الخارج وهو الاصح كان لمُدَّعي الكل مما في يده ثلثة من اثناعشر  
 بغير منازع والاربعة التي في يد مُدَّعي النصف لقيام البينة لصاحب الكل بهما وسقوط  
 بينة صاحب النصف بالنظر اليها اذ لا تقبل بينة ذي اليد وثلثة مما في يد مُدَّعي الثلث  
 ويبقى واحد مما في يد مُدَّعي الكل لمُدَّعي النصف وواحد مما في يد مُدَّعي الثلث  
 يدعيه كل واحد من مُدَّعي النصف ومُدَّعي الكل فيقرر بينهما ويحلف من يخرج

اسمه ويتضمن له فان امتنعنا قسم بينهما نصفين فيحصل لصاحب الكل عشرة ونصف  
واصاحب النصف واحد ونصف وتستقطر دعوى المدعى الثلث ولو كانت في يد اربعة  
فادعى اقدمهم الكل والاخر الثلثين والثالث النصف والرابع الثلث ففي يد كل واحد  
ربعا فان لم يكن بينة قضينا لكل واحد بما في يده واحلفنا كلا منهم لصاحبه ولو كانت  
يدهم خارجة وكل بينة خلص لصاحب الكل الثلث اذ لا مزاحم له ويبقى التعارض  
بين بينة مدعى الكل ومدعى الثلثين في السدس فيقرع بينهما فيه ثم يقع التعارض بين  
بينة مدعى الكل ومدعى الثلثين ومدعى النصف في السدس ايضا فيقرع بينهم فيه  
ثم يقع التعارض بين الاربعة في الثلث فيقرع بينهم ويخص بهم من تقع القرعة له ولا يتضى  
لمن يخرج اسمه اذ مع اليمين ولا يستعظم ان يحصل بالقرعة الكل لمدعى الكل فان  
ما حكّم الله تعالى به غير مخطئ ولو نكل الجميع عن الايمان قسمنا ما يقع التنازع  
فيه بين المتنازعين في كل مرتبة بالسوية فتصح التسمية من ستة وثلثين سهما لمدعى  
الكل عشرون والمدعى الثلثين ثمانية والمدعى النصف خمسة والمدعى الثلث ثلثة والركن  
المدعى به في يد الاربعة ففي يد كل واحد منهم ربعا وان اقام كل واحد منهم بينة بدعواه قال  
الشيخ يقضى لكل واحد بالربع لان المبيّن يدّوا الوجه القضاء بينة الخارج على ما قررناه  
فيستط اعتبار بينة كل واحد بالنظر الى ما في يده ويكون ثمرته ما في يده يدعيه ما في يده  
فيجمع بين كل ثلثة على ما في يد الرابع وينتزع ايهما ويتضى فيه بالقرعة واليمين ومع  
الامتناع بالتسمية فيجمع بين مدعى الكل والنصف والثلث على ما في يد مدعى  
الثلثين وذلك ربع اثنين وسبعين وهو ثمانية عشر ومدعى الكل يدعيها اجمع ومدعى  
النصف يدعي منها ستة ومدعى الثلث يدعي اثنين فيكون عشرة منها المدعى الكل  
لقيام البينة بالجميع الذي يدخل فيه العشرة ويبقى ما يدعيه صاحب النصف وعشرته  
يقرع بينه وبين مدعى الكل فيما يخلف ومع الامتناع يقسم بينهم ما يدعيه صاحب

الثُلُث وهو اثنان يقرع عليه بين مُدَّعي الكل وبينه فمن خرج اسمه اُحلف واعطي  
وارامتعا قسم بينهما ثم تجتمع دعوى الثلثة على ما في يد مُدَّعي النصف فصاحب  
الثلثين يدعي عليه عشرة ومُدَّعي الثُلُث يدعي اثنين ويبقى في يده ستة لا يدعيها  
الأمُدَّعي الجميع فتكون له ويغارع الآخرين ثم يحلف وان امتنعوا اخذ نصف ما ادَّعاه  
ثم تجتمع الثلثة على ما في يد مُدَّعي الثُلُث وهو ثمانية عشر فمُدَّعي الثلثين يدعي منه  
عشرة ومُدَّعي النصف يدعي ستة فيبقى اثنان لمُدَّعي الكل ويغارع على ما افرد  
للآخرين فان امتنعوا عن الأيمان قسم ذلك بين مُدَّعي الكل وبين كل واحد منهما  
بما ادَّعاه ثم تجتمع الثلثة على ما في يد مُدَّعي الكل فمُدَّعي الثلثين يدعي عشرة  
ومُدَّعي النصف يدعي ستة ومُدَّعي الثُلُث يدعي اثنين فتخلص يده عما كان فيها  
فيكمل لمُدَّعي الكل ستة واثنتون من اصل اثنين وسبعين ولمُدَّعي الثلثين عشرون  
ولمُدَّعي النصف اثنا عشر ولمُدَّعي الثُلُث اربعة هذا ان امتنع صاحب القرعة من  
اليمين والمقارعة \* السابعة اذا ادَّعى الزوجان متاع البيت قضي لمن قامت له البينة  
ولو لم تكن بينة فيد كل واحد منهما على نصفه قال في المبسوط يحلف لصاحبه ويكون  
بينهما بالسوية سواء كان مما يختص الرجال او النساء او يصلح لهما وسواء كانت الدار لهما  
او لاحدهما وسواء كانت الزوجية باقية بينهما او زائلت ويستوي في ذلك تنازع الزوجين  
والوارث وقال في الخلاف ما يصلح للرجال للرجل وما يصلح للنساء للمرأة وما يصلح  
لهما يقسم بينهما وفي رواية انه للمرأة لانها تأتي بالمتاع من اهلها وما ذكره في الخلاف  
اشهر في الروايات واظهر بين الاصحاب ولو ادَّعى اب الميثة انه اعارها بعض ما في يدها  
من متاع اذ غيره كلف البينة كغيره من الانساب وفيه رواية بالفرق بين الاب وغيره  
ضعيفة \* المقصد الثالث في دعوى المواريث وفيه مسائل \* الاولى لو مات  
المسلم عن ابنين فتصادقا على تقدم اسلام احدهما على موت الاب وادَّعى الآخر

مذله نذكر آخره فالقول قول المتفق على تقديم اسلامه مع يمينه انه لا يعلم ان اخاه  
اسلم قبل موت ابيه وكذا لو كانا مملوكين نأعتقا واتفقا على تقديم حرية احدهما واختلفا  
في الآخر \* الثانية لو اتفقا على ان احدهما اسلم في شعبان والآخر في غرة رمضان ثم قال  
المتقدم مات الاب قبل شهر رمضان وقال المتأخر مات الاب بعد دخول رمضان كان  
الاصل بقاء الحيوة والتركه بينهما نصفين \* الثالثة داري يد انسان ادعى آخر انها  
له ولاخيه الغائب ارضا عن ابيهما واقام بينهما كان كالملة وشهدت انه لا وارث  
سواهما سلم اليه النصف وكان الباقي في يد من كان الدار في يده في الخلاف نجعل  
في يد امين حتى يعود ولا يلزم القابض للنصف اقامه من يد قبض واعنى بالكاملة  
ذات المعرفة المتقدمة والخبرة الباطنة ولو لم تكن البينة كاملة وشهدت انها لا تعلم وارثا  
غيرهما ارجي التسليم حتى يبحث الحاكم عن الوارث مستقصا بحيث لو كان وارث  
اظهر وحينئذ يسلم الى الحاضر نصيبه ويضم منه اسظهارا ولو كان دائر عن اعطى مع  
اليقين بانتفاء الوارث نصيبه تاما وعلى التقدير الثاني يعطى اليقين ان كان وارث  
فيعطى الزوج الربع والزوجة ربع الثمن معجلا من غير تضمين وبعد البحث يتم  
الحصة مع التضمين ولو كان الوارث ممن يحجبه غيره كالاخ فان اقام البينة الكاملة  
اعطى المال وان اقام بينة غير كاملة اعطى بعد البحث والاستظهار بالتضمين \*  
الرابعة اذا ماتت امرأة وابنها يقال اخوها مات الولد أولا ثم المرأة فالميراث لبي وللزوج  
نصفان وقال الزوج بل ماتت المرأة ثم الولد فالمال لي قضي لمن تشهد له البينة ومع  
عدمها لا يقضى باحد الدعويين لانه لا ميراث الا مع تحقق حيوة الوارث فلا ترث الام  
من الولد ولا الابن من امه وتكون تركه الابن لابيهم وتركه الزوجة بين الاخ والزوج \*  
الخامسة لو قال هذا الامه ميراث من ابي وقالت الزوجة هذه اصدقني ايها ابوك  
ثم اقام كل منهما بينة قضي بيينة المرأة لانها تشهد بما يمكن خفاؤها من الاخرى \*

**المقصد الرابع** في الاختلاف في الولد اذا وطئ اثنان امرأة وطئاً يلحق به النسب  
 اما بان تكون زوجة لاحدها ومشتبهة على الآخر ومشتبهة عليهما او يعقد كل واحد منهما  
 عليها عقداً فامساك ثم اتى بولد ستة اشهر فصاعداً مالم يتجاوز اقصى الحمل فحينئذ  
 يقرع بينهما بالحق والباطل بصيبه القرعة سواء كان الوطئان مسلمين او كافرين  
 او عبدان او حرة او مملوكين او عتقوا او لم يعتقوا والكفر والحرية والرق او ابا وابنه هذا اذا لم تكن  
 لاحدهما امرأة اخرى فلو كانت له امرأة اخرى المنفردة والدعوى المنسوبة وبالغراش المشترك  
 والزوج المشترك فيصير فيه بالينة ومع عدمها بالقرعة \*

## كتاب الشهادات

والنظر في اطراف خمسة <sup>الشرع</sup> الاول في صفات الشهود ويشترط فيه ستة اوصاف \*  
 الاول البلوغ فلا تقبل شهادة الصبي مالم يسر مكلناً وقيل تقبل مطلقاً اذا بلغ عشرة وهو  
 متبرك واختلعت عبارة الاصحاب في قبول شهادتهم في الجراح والقتل فروى جميل  
 عن ابي عبد الله عليه السلام تقبل شهادتهم في القتل ويؤخذ باول كلامهم ومثله روى  
 محمد بن حمزاد عن ابي عبد الله عليه السلام وقال الشيخ في النهاية تقبل شهادتهم  
 في الجراح والقصاص وقال في الخلاف تقبل شهادتهم في الجراح مالم يتفرقوا اذا اجتمعوا  
 على مباح والتهم على الدماء بخبر الواحد <sup>الاولى</sup> الاقتصار على القبول  
 في الجراح بالشروط الثلاثة بلوغ العشرة وبقاء الاجتماع اذا كان على مباح تمسكاً  
 بموضع الوفاق \* الثاني كمال العقل فلا تقبل شهادة المجنون اجماعاً اما من يناله  
 الجنون اذ وارا فلأبأس بشهادته في حال افاته لكن بعد استظهار الحاكم بما يتيقن معه  
 حضور ذهنه واستكمال فطنته وكذا من يعرض له السهو غالباً فربما سمع الشيء ونسي  
 بعضه فيكون ذلك مغيراً للفائدة اللفظية فحينئذ يجب الاستظهار عليه حتى

يستثبت ما يشهد به وكذا المَغْل الذي في جبلته البله فربما استغلط لعدم تغطنه لمزايا  
الامور فالاولى الاعراض عن شهادته مالم يكن الامر الجلي الذي يتحقق الحاكم  
استثبات الشاهد له وانه لا يسهو في مثله \* الثالث الايمان فلا تقبل شهادة غير المؤمن  
وان اتصف بالاسلام على مؤمن ولا غيره لاتصافه بالفسق والظلم المانع من قبول  
الشهادة نعم تقبل شهادة الذمي خاصة في الوصية اذ لم توجد من عدول المسلمين  
من يشهد به لا يشترط كون الموصي في غربة وباشتراطه رواية مطرحة وينبت الايمان  
بمعرفة الحاكم او قيام البينة او الاقرار وهل تقبل شهادة الذمي على الذمي قيل لا وكذا  
لا تقبل على غير الذمي وقيل تقبل شهادة كل ملّة على ملتهم وهو استناد الى رواية  
مساعدة والمنع اشبه \* الرابع العدالة اذ لا طمأنينة مع المتظاهر بالفسق ولا ريب في زوالها  
بموانعة الكبائر كالقتل والزنا والمواط وغصب الاموال المعصومة وكذا بموانعة الصغائر  
مع الاصرار او في الاغلب اما لو كان في الندرة فقد قيل لا يتدح لعدم الانتدك منها الا فيما  
يتل فاشتراطه التزام الاشق وقيل يتدح لامكان التدارك بالاستغفار والاول اشبه وربما  
ترهم واهم ان الصغائر لا تطلق على الذنب الامع الاحباط وهذا بالاعراض عنه تحقيق  
فان اطلاقهم بالنسبة ولكل فريق اصطلاح ولا يتدح في العدالة تارك المندوبات ولو اصر  
مُضرباً عن الجميع مالم يبلغ حداً يؤذن بالتهاون بالسُنن وهنا مسائل \* الاولى هل  
مخالفي في شيء من اصول العقائد تُردّ شهادته سواء استند في ذلك الى التقليد او الى  
الاجتهاد ولا تُردّ شهادة المخالف في الفروع من معتقدي الحق اذ لم يخالف الاجماع  
ولا يفسق وان كان مخطئاً في اجتهاده \* الثانية لا تقبل شهادة الغاف ولو تاب قبلت  
وحّد التوبة ان يكذب بنفسه وان كان صادقاً ويؤري باطناً وقيل يكذبها ان كان كاذباً  
ويخطئها في الملاء ان كان صادقاً والاول مروى وفي اشتراط اصلاح العمل زيادة عن  
التوبة تردد والاقترب الاكثفاء بالاستمرار لان بقاءه على التوبة اصلاح ولو ساءة واما انما



بَيِّنَةٌ بِالْتَذْفِ أَوْ صَدَقَهُ الْمُتَذَوِّفُ فَلَا حُدَّ عَلَيْهِ وَلَا رَدٌّ \* الثَّالِثَةُ اللَّعِبُ بِآلَاتِ الْقِمَارِ كُلِّهَا  
 حَرَامٌ كَالشُّطْرَنِجِ وَالزُّرْدِ وَالْأَرْبَعَةِ عَشْرٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ سِوَاءِ قَصْدِ الْحَقِّ أَوِ اللَّهْوِ أَوِ الْقِمَارِ \* الرَّابِعَةُ  
 شَارِبُ الْمُسْكِرِ تَرَدَّدَ شَهَادَتُهُ وَيَفْسُقُ خَمْرًا كَانَ أَوْ نَبِيذًا أَوْ بُتْعًا أَوْ مُنَصَّفًا أَوْ فَضِيخًا وَلَوْ شَرِبَ  
 مِنْهُ قَطْرَةً وَكَذَا الْفُتَّاعُ وَكَذَا الْعَصِيرُ إِذَا غَلَا مِنْ نَفْسِهِ أَوْ بِالذَّارِ وَلَوْ أَمَّ يَسْكُرُ إِلَّا أَنْ يَغْلِي  
 حَتَّى يَذْهَبَ ثَلَاثُ أَصَاغِيرِ الْعَصِيرِ مِنَ التَّمْرِ أَوِ الْبُسْرِ فَالْأَصْلُ أَنَّهُ حَلَالٌ مَا لَمْ يُسْكِرْ  
 وَلَا بِأَسْ بِاتِّخَاذِ الْخَمْرِ لِلتَّخْلِيلِ \* الخَامِسَةُ مَدَّ الصَّوْتِ الْمُشْتَمِلُ عَلَى التَّرْجِيعِ الْمَطْرِبِ  
 يَفْسُقُ فَاعِلُهُ وَتَرَدَّدَ شَهَادَتُهُ وَكَذَا مَسْتَمِعُهُ سِوَاءِ اسْتِعْمَالِهِ فِي شَعْرٍ أَوْ قِرَانٍ وَلَا بِأَسْ بِالْحَدَاءِ  
 وَيَحْرَمُ مِنَ الشَّعْرِ مَا تَضُمُّنُ كَذِبًا أَوْ هَجَاءَ مُؤْمِنٍ أَوْ تَشْبِيهًا بِأَمْرَةٍ مَعْرُوفَةٍ غَيْرِ مُحَلَّلَةٍ لَهُ  
 وَمَاعِدَاهُ مَبَاحٌ وَالْأَكْثَارُ مِنْهُ مَكْرُوهٌ \* السَّادِسَةُ الزَّمْرُ وَالْعُودُ وَالصَّنَجُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ آلَاتِ  
 اللَّهْوِ حَرَامٌ يَفْسُقُ فَاعِلُهُ وَمَسْتَمِعُهُ وَيَكْرَهُ الدَّفُّ فِي الْأَمْلاَكِ وَالْخِتَانُ خَاصَّةً \* السَّابِعَةُ  
 الْحَسَدُ مَعْصِيَةٌ وَكَذَا بَغْضُ الْمُؤْمِنِ وَالتَّظَاهُرُ بِذَلِكَ قَادِحٌ فِي الْعَدَالَةِ \* الثَّامِنَةُ لِبَسُ الْحَرِيرِ  
 لِلرِّجَالِ فِي غَيْرِ الْحَرْبِ اخْتِيَارًا مُحَرَّمٌ تَرَدَّدَ شَهَادَتُهُ فِي الْإِتِّكَاءِ عَلَيْهِ وَالْإِفْتِرَاشِ لَهُ تَرَدَّدَ  
 وَالْجَوَازُ مَرْوِيٌّ وَكَذَا يَحْرَمُ التَّخْتُمُ بِالذَّهَبِ وَالتَّحْلِيُّ بِهِ لِلرِّجَالِ \* التَّاسِعَةُ اتِّخَاذُ الْحَمَامِ  
 لِلنَّاسِ وَإِنْفَاقُ الْكُتُبِ لَيْسَ بِحَرَامٍ وَإِنْ اتَّخَذَهَا لِلْفَرَحَةِ وَالتَّطْيِيرِ فَهُوَ مَكْرُوهٌ وَالرَّهَانُ  
 عَلَيْهَا قِمَارٌ \* الْعَاشِرَةُ لَا تَرَدَّدُ شَهَادَةُ أَحَدٍ مِنْ أَرْبَابِ الصَّنَائِعِ الْمَكْرُوهَةِ كَالصِّيَاغَةِ وَبَيْعِ الرِّقِيقِ  
 وَلَا مِنْ أَرْبَابِ الصَّنَائِعِ الدُّنْيَةِ كَالْحَيَاكَةِ وَالْحِجَامَةِ وَلَوْ بُلِغَتْ فِي الدَّيْنَاءَةِ كَالزُّبَالِ وَالْوَقَادِ  
 لِأَنَّ الْوُثُوقَ بِشَهَادَتِهِ مُسْتَنْدَ إِلَى تَقْوَاهُ \* الخَامِسُ ارْتِفَاعُ التَّهْمَةِ وَيَتَحَقَّقُ الْمَقْصُودُ بَبَيَانِ  
 مَسَائِلَ \* الْأَوَّلَى لَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ يُجَرَّبُ بِشَهَادَتِهِ نَفْعًا كَالشَّرِيكِ فِيمَا هُوَ شَرِيكٌ فِيهِ  
 وَصَاحِبُ الدِّينِ إِذَا شَهِدَ لِلْمَحْجُورِ عَلَيْهِ وَالسَّيِّدِ لِعَبْدِهِ الْمَأْذُونِ وَالْوَصِيِّ فِيمَا هُوَ وَصِيٌّ  
 فِيهِ وَكَذَا لَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ يَسْتَدْفِعُ بِشَهَادَتِهِ ضَرَرًا كَشَهَادَةِ أَحَدِ الْعَاقِلَةِ بِجَرَحِ شَهِيدِ  
 الْجَنَائَةِ وَكَذَا شَهَادَةُ الرَّكِيلِ وَالْوَصِيِّ بِجَرَحِ شَهِيدِ الْمُدَّعِيِ عَلَى الْمُوصِيِّ أَوْ الْمُوَكَّلِ \*

الثانية العداوة الدينية لا تمنع القبول فان المسلم تقبل شهادته على الكافر أعداءه الدينية فانها تمنع سواء تضمنت نسفاً او لم تتضمن ويتحقق العداوة بان يعلم من حال احدهما السرور بمساءة الآخر والمساءة بسروره او يتع بينهما تناذف وكذا لو شهد بعض الرنقاء لبعض على القاطع عليهم الطريق لتحقق التهمة اما لو شهد العدو لعدوه قبلت لانتفاء التهمة \* الثالثة النسب وان قرب لا يمنع قبول الشهادة كآلآب لولده وعليه والولد لوالده والآخر لاختيه وعليه وفي قبول شهادة الولد على والده خلاف والمنع اظهر سواء شهد بمال او بحق متعلق ببذنه كالتصاوص والحد وكذا تقبل شهادة الزوج لزوجته والزوجة لزوجها مع غيرها من اهل العدالة ومنهم من شرط في الزوج الضميمة كالزوجة ولاوجه له ولعل الفرق انما هو لاختصاص الزوج بمزيد القوة في المزاج ان تجذبهم دواعي الرغبة والغائدة تظهر لو شهد فيما تقبل فيه شهادة الزاحد مع اليمين وتظهر الغائدة في الزوجة لو شهدت لزوجها في الوصية وتقبل شهادة الصديق لصديقه وان تأكدت بينهما الصحبة والملاطفة لان العدالة تمنع التسامح \* الرابعة لا تقبل شهادة السائل في كنهه لانه يسخط اذا منعه ولان ذلك يؤذن بمهانة النفس فلا يؤمن على المال ولو كان ذلك مع الضرورة نادراً لم يتدح في شهادته \* الخامسة تقبل شهادة الاجير والضيف وان كان لهما ميل الى المشهود له لكن يرفع التهمة تمسكهما بالامانة \* لواحق هذا الباب وهي ستة \* الاولى الصغير والكافر والغاسق المعلن اذا عرفوا شيئاً ثم زال المانع عنهم فاداموا تلك الشهادة قبلت لاستكمال شرائط القبول ولو اقامها احدهم في حال المانع فردت ثم اعادها بعد زوال المانع قبلت وكذا العبد لو ردت شهادته على مولاه ثم اعادها بعد عتقه او الولد على ابيه فردت ثم مات الاب واعادها واما الغاسق المستتر اذا اقام فردت ثم تاب واعادها فهنا تهمة الحرص على دفع الشبهة عنه لاهتمامه باصلاح الظاهر لكن الاشبهه القبول \* الثانية قيل لا تقبل شهادة المملوك اصلاً وقيل تقبل مطلقاً وقيل

تقبل لأعلى مولاً؛ ومنهم مَنْ عكس والاشهر القبول الأعلى المولى ولو اُعتق قبلت  
شهادته على مولاً؛ وكذا حكم المدبر والمكتب المشروط أما المطلق فإذا ادعى من مكاتبته  
شيئاً قال في النهاية تقبل على مولاً بقدر ما تحرر منه وفيه تردد اقربه المنع \* الثالثة إذا  
سمع الاقرار صار شاهداً وإن لم يستدعه المشهود عليه وكذا الوسمع اثنين يوقعان عقداً كالبيع  
والاجارة والنكاح وغيره وكذا الوشاهد الغصب او الجناية وكذا الوقال له الغريم ان لا تشهد  
علينا فسمع منهما او من احدهما ما يوجب حكماً وكذا لو خبيء فنطق المشهود عليه  
مسترسلاً \* الرابعة التبرع بالشهادة قبل السؤال يطرق التهمة فيمنع القبول أما  
في حقوق الله او الشهادة للمصالح العامة فلا يمنع ان لا مدعى لها وفيه تردد \* الخامسة  
المشهور بالفسق اذا تاب لتقبل شهادته الوجه انها لا تقبل حتى يستبان استمراره على  
الصلاح وقال الشيخ يجرزان يقول تَبَّ أَقْبَلْ شهادتك \* السادسة اذا حكم الحاكم ثم  
تبين في الشهود ما يمنع القبول فان كان متجديداً بعد الحكم لم يقدح وان كان حاصلًا  
قبل الاقامة وخفي عن الحاكم نقض الحكم \* الرصف السادس طهارة المؤد فلا تقبل  
شهادة ولد الزنا اصلاً وقيل تقبل في الشيء اليسير مع تمسكه بالصلاح وبه رواية  
نادرة ولو جهلت حاله قبلت شهادته وان نالته بعض اللسن \* الطرف الثاني فيما  
به يصير شاهداً والضابط العلم لقوله تعالى وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ولقوله عليه السلام  
وقد سئل عن الشهادة هل ترى الشمس على مثلها فأشهد اودع ومستندها اما المشاهدة  
او السماع او هما فما يفتقر الى المشاهدة الافعال لان آلة السمع لا يدركها كالغصب والسرقة  
والقتل والرضاع والولادة والزنا واللواط فلا يصير شاهداً لشيء من ذلك الا بالمشاهدة  
وتقبل فيه شهادة الاصم وفي رواية تؤخذ بأول قوله لابنائه وهي نادرة وما يكفي فيه  
السماع فالنسب والموت والملك المطلق لتعذر الوقوف عليه مشاهدة في الاغلب ويتحقق  
كل واحد من هذه بتوالي الاخبار من جماعة لا يضمهم قيد المواعدة او يستفيض ذلك

حتى يتأخّر العلم وفي هذا عندي تردد وقال الشيخ رح لو شهد مدلان فصاعداً صار السامع متحتملاً وشاهد أصل لا شاهداً على شهادتهما لان ثمرة الاستفاضة الظن وهو حاصل بهما وهو ضعيف لان الظن يحصل بالواحد فرع لو سمعه يقول للكبير هذا ابني وهو ساكت او قال هذا ابني وهو ساكت قال في المبسوط صار متحتملاً لان سكوته في معرض ذلك رضى بقوله عرفاً وهو بعيد لاحتماله غير الرضاء \* **تفريع** على القول بالاستفاضة \* الاول الشاهد بالاستفاضة لا يشهد بالسبب مثل البيع والهبة والاستغنام لان ذلك لا يثبت بالاستفاضة فلا يعزى المملك اليه مع اثباته بالشهادة المستندة الى الاستفاضة اما لو عزاد الى الميراث صح لانّه يكون عن الموت الذي يثبت بالاستفاضة والفرق تكلف لان المملك اذا ثبت بالاستفاضة لم يقدح الضميمة مع حصول ما يقتضي جواز الشهادة \* الثاني ان اشهد بالمملك مستنداً الى الاستفاضة هل يفتقر الى مشاهدة اليد والتصرف الوجه لا المالك ان لو احدى ولاخر سماع مستفيض فالوجه ترجيح اليد لان السماع قد يحتمل اضافة الاختصاص المطلق المحتمل للملك وغيره فلا تزال اليد بالمحتمل **مسائل ثلث** \* الاولى لا ريب ان المتصرف بالبناء والهدم والاجارة بغير منازع يشهد للملك المطلق اماً من في يده دار فلا شبهة في جواز الشهادة له باليد وهل يشهد له بالمملك المطلق قيل نعم وهو المروي وفيه اشكال من حيث ان اليد لو اوجبت المملك لم تسمع دعوى من يقول الدار التي في يدهذا لي كما لا تسمع لو قال ملك هذا لي \* الثانية الوقف والنكاح يثبت بالاستفاضة اماً على ما قلناه فلا ريب فيه واما على الاستفاضة المفيدة لغالب الظن فلان الوقف للتأبيد فلو لم تسمع فيه الاستفاضة لبطلت الوقوف مع امتداد الاوقات وفناء الشهود واما النكاح فلانا نقضي بان خديجة عليها السلام زوجة النبي عليه السلام كما نقضي بانها ام فاطمة عليها السلام ولوقيل ان الزوجية تثبت بالتواتر كان لنا ان نقول ان التواتر لا يثمر الا اذا استند السماع

الى محسوس ومن المعلوم ان المخبرين لم يُخبروا عن مشاهدة العقد ولا عن اقرار النبي عليه السلام بل نقل الطبقات متصل الى الاستفاضة التي هي الطبقة الاولى ولعل هذا شبه بالصواب \* الثالثة الاخرس يصح منه تحمّل الشهادة وادائها ويبنى على ما يتحققه الحاكم من اشارته فان جهلها اعتمد فيها على ترجمة العارف باشارته نعم يفتقر الى مترجمين ولا يكون المترجمان شاهدين على شهادته بل يثبت الحكم بشهادته اصلاً لا بشهادة المترجمين فرعاً \* الثالث ما يفتقر الى السماع والمباشرة كالنكاح والبيع والشراء والصلح والاجارة فان حاسة السمع يكفي في فهم اللفظ يحتاج الى البصر لمعرفة الالفاظ ولا لبس في شهادة من اجتمع له الحاستان اما الاعمي فتقبل شهادته في العقد قطعاً لتحقيق الآلة الكافية في فهمه فان انضم الى شهادته معرّنان جازله الشهادة على العاقد مستنداً الى تعريفهما كما يشهد المبصر على تعريف غيره ولو لم يحصل ذلك وعرف هو صوت العاقد معرفة يزول معها الاشتباه قيل لا تقبل لان الاصوات تتماثل والوجه انها تقبل فان الاحتمال يندفع باليقين لاننا نتكلم على تقديره بالجملة فان الاعمي تصح شهادته متحملاً ومؤدياً عن علمه وعن الاستفاضة فيما يشهد فيه بالاستفاضة ولو تحمّل شهادة وهو مبصر ثم عمي فان عرف نسب المشهود عليه اقام الشهادة وان شهد على العين وعرف الصوت يقيناً جاز ايضاً اما شهادته على المقبوض فماضية قطعاً وتقبل شهادته اذا ترجم للحاكم عبارة حاضر عنده \* الطرف الثالث في اقسام الحقوق وهي قسمان حق الله سبحانه وحق آدمي \* والاول منه ما لا يثبت الا بربعة رجال كالزنا واللواط والسحق وفي اتيان البهائم قولان اصحهما ثبوته بشاهدين ويثبت الزنا خاصة بثلاثة رجال وامرأتين وبرجلين واربع نساء غير ان الاخير لا يثبت به الرجم ويثبت به الجلد ولا يثبت بغير ذلك ومنه ما يثبت بشاهدين وهو ما عدا ذلك من الجنايات الموجبة للحدود كالسرقة وشرب الخمر والردة ولا يثبت شيء

من حقوق الله سبحانه بشاهد وامرأتين ولا بشاهد ويمين ولا بشهادة النساء منفردات ولو كنون واما حقوق آدمي فثلاثة منها ما لا يثبت الا بشاهدين وهو الطلاق والخلع والوكالة والوصية اليه والنسب ورؤية الاهلّة وفي العتق والقصاص والنكاح تردد اظهره ثبوته بالشاهد وامرأتين ومنها ما يثبت بشاهدين وشاهد وامرأتين وشاهد ويمين وهما الديون والاموال كالقرض والغرض والغصب وعقود المعاوضات كالبيع والصرف والسلم والصلح والاجارات والمساقاة والرهن والوصية له والجناية التي توجب الدية وفي الوقف تردد اظهره انه يثبت بشاهد وامرأتين وبشاهد ويمين ومنها ما يثبت بالرجال وبالنساء منفردات ومنضمات وهو الولادة والاستهلال وعيوب النساء الباطنة وفي قبيل شهادة النساء منفردات في الرضاع خلاف اقربها الجواز وتقبل شهادة امرأتين مع رجل في الديون والاموال وشهادة امرأتين مع يمين ولا تقبل فيه شهادة النساء منفردات ولو كنون وتقبل شهادة المرأة الواحدة في ربع ميراث المستهل وفي ربع الوصية وكل موضع تقبل فيه شهادة النساء لا يثبت بائلا من اربع \* مسائل \* الاولى الشهادة ليست شرطا في شيء من العقود الا في الطلاق ويستحب في النكاح والرجعة وكذا في البيع \* الثانية حكم الحاكم تبع للشهادة فان كانت محقة نفذ الحكم باطنا وظاهرا والآن نذكر ظاهرا وبالجمله الحكم ينفذ عندنا ظاهرا لاباطنا ولا يستبجح المشهود له ما حكم له الامع العلم بصحة الشهادة او الجهل بحالها \* الثالثة اذا ادعى من له اهلية التحمل وجب عليه وقيل لا يجب والاول مروى والوجوب على الكفاية ولا يتعين الامع عدم غيره ممن يقوم بالتحمل اما الاداء فلا خلاف في وجوبه على الكفاية فان قام غيره سقط عنه وان امتنعوا لحقهم الذم والعقاب ولو عدم الشهود الا اثنان تعين عليهما ولا يجوز لهما التخلف الا ان تكون الشهادة مضرّة بهما ضررا غير مستحق \* الطرف الرابع في الشهادة على الشهادة وهي مقبولة في حقوق الناس عقوبة كانت كالقصاص او غير

معتوبة كالطلاق والنسب والعتق او مالا كالنكاح والقرض وعقود المعاوضات او مالا يطالع عليه الرجال غالباً كعيوب النساء والولادة والاستهلال ولا تقبل في الحدود سواء كانت لله محضاً كحد الزنا واللواط والسحق او مشتركة كحد السرقة والقتل على خلاف فيهما ولا بد ان يشهد اثنان على الواحد لان المراد اثبات شهادة الاصل وهو لا يتحقق بشهادة الواحد فلو شهد على كل واحد اثنان صم وكذا لو شهد اثنان على شهادة كل واحد من شاهدي الاصل وكذا لو شهد شاهد اصل وهو مع آخر على شهادة اصل آخر وكذا لو شهد اثنان على جماعة كفى شهادة الاثنين على كل واحد منهم وكذا لو كان شهيد الاصل شاهداً واثنتين فشهد على شهادتهما اثنان او كان شهيد الاصل نساء فيما تقبل فيه شهادتهن منفردات كفى شهادة اثنتين عليهن ولله حمل مراتب ائمتها ان يقول شاهد الاصل اشهد على شهادتي انني اشهد على فلان بن فلان لفلان بن فلان بكذا وهو الاسترعاء واخضع منه ان يسمعه يشهد عند الحاكم اذ لا ريب في تصريحه هناك بالشهادة ويليه ان يسمعه يقول انا اشهد لفلان بن فلان على فلان بن فلان بكذا ويذكر السبب مثل ان يقول من ثوب او عقال اذهي صورة جزم وفيه تردد اما لو لم يذكر سبب الحق بل اقتصر على قوله انا اشهد لفلان على فلان بكذا لم يصحح ولا لاعتبار التسامح بمثله وفي الفرق بين هذه وبين ذكر السبب اشكال ففي صورة الاسترعاء يقول اشهدني فلان على شهادته وفي صورة سماعه عند الحاكم يقول اشهدان فلانا شهد عند الحاكم بكذا وفي صورة السماع لا عنده يقول اشهدان فلانا شهد على فلان لفلان بكذا بسبب كذا ولا تقبل شهادة الفرع الا عند تعذر حضور شاهد الاصل ويتحقق العذر بالمرض ومماثلها وبالغيبة ولا تقدير لها وابطالها مراعاة المشقة على شاهد الاصل في حضوره ولو شهد شاهد الفرع فانكر الاصل فالمروي العمل بشهادة ائمتها فان تساوى اطرح الفرع وهو يشكّل بما ان الشرط في قبول الفرع عدم الاصل وربما امكن لو قال الاصل

لا علم ولو شهد الفرعان ثم حضر شاهد الاصل فان كان بعد الحكم لم يندح في الحكم  
 وافقاً او خالفاً وان كان قبله سقط اعتبار الفرع وبقي الحكم لشاهد الاصل ولو تغيرت  
 حال الاصل بفسق او كفر لم يحكم بالفرع لان الحكم مستند الى شهادة الاصل وتقبل  
 شهادة النساء على الشهادة فيما تقبل فيه شهادة النساء منفردات كالعيوب الباطنة  
 والاستهلال والوصية وفيه تردد اشبهه المنع ثم الفرعان ان سمياً الاصل وعدلاه قبل وان  
 سمياً ولم يعدلاً سمعها الحاكم وبحث عن الاصل وحكم مع ثبوت ما يقتضي القبول  
 وطرح مع ثبوت ما يمنع لو حضر وشهد اما الوعدلاه ولم يسمياً لم تقبل ولو اقر باللواط  
 او بالزنا بالعمة او الخالة او بوطي بهيمة ثبت بشهادة شاهدين وتقبل في ذلك الشهادة  
 على الشهادة ولا يثبت بها حد ويثبت انتشار حرمة النكاح وكذا لا يثبت التعزير في وطى  
 البهيمة ويثبت تحريم الأكل في المأكولة وفي الأخرى وجوب بيعها في بلد آخر \* الطرف  
 الخامس في الملاحق وهي قسمان \* الاول في اشتراط توارد الشاهدين على المعنى الواحد  
 وتترتب عليه مسائل \* الاول توارد الشاهدين على الشيء الواحد شرط في القبول  
 فان اتفقا معنى حكم بهما وان اختلفا لفظاً اذ لا فرق بين ان يقولوا غصب وبين  
 ان يقول احدهما غصب والاخر انتزع قهراً ولا يحكم بهما لو اختلفا معنى مثل ان يشهد  
 احدهما بالبيع والاخر بالاقرار بالبيع لانهما شيان مختلفان نعم لو حانف مع احدهما  
 ثبت \* الثانية لو شهد احدهما انه سرق نصاباً غدوة وشهد الاخر انه سرق عشية لم يحكم  
 به لانها شهادة على فعلين وكذا لو شهد الاخر انه سرق ذلك بعينه عشية لتحقق التعارض  
 او لتغاير الفعلين \* الثالثة لو قال احدهما سرق ديناراً وقال الاخر درهماً او قال احدهما سرق  
 ثوباً ابيض وقال الاخر اسود وفي كل واحدة يجوز ان يحكم مع احدهما مع يمين المدعي  
 لكن يثبت له الغرم ولا يثبت له القطع ولو تعارض في ذلك بينتان على ميين واحدة  
 سقط النطع للشبهة ولم يسقط الغرم ولو كان تعارض البينتين لاعلى ميين واحدة ثبت



الشوبان والدرهمان \* الرابعة لو شهد احدهما انه باعه هذا الثوب غدوةً بدينار وشهد الآخر انه باعه ذلك الثوب بعينه في ذلك الوقت بدينارين لم يثبتا لتحقيق التعارض وكان له المطالبة بايهما شاء مع اليمين ولو شهد له مع كل واحد شاهد آخر ثبت له الديناران ولا كذلك لو شهد واحد بالاقرار بالالف والآخر بالالفين فانه ثبت الالف بهما والآخر بانضمام اليمين ولو شهد بكل واحد شاهدان يثبت الالف بشهادة الجميع والالف الآخر بشهادة اثنين وكذا لو شهد انه سرق ثوبا قيمته درهم وشهد الآخر انه سرقه وقيمته درهمان ثبت الدرهم بشهادتهما والآخر بالشاهد واليمين ولو شهد بكل صورة شاهدان ثبت الدرهم بشهادة الجميع والآخر بشهادة الشاهدين بهما ولو شهد احدهما بالقذف غدوةً والآخر عشيةً او بالقتل كذلك لم يحكم بشهادتهما لانها شهادة على فعيلين اما لو شهد احدهما باقراره بالعربية والآخر بالعجمية قبلَ لانه اخبر عن شيء واحد \* القسم الثاني في الطواري وهي مسائل \* الاولى لو شهدا ولم يحكم بهما فماتا احكم بهما وكذا لو شهدا ثم زكيا بعد الموت \* الثانية لو شهدا ثم فسقا قبل الحكم حكم بهما لان المعتبر بالعدالة عند الاقامة ولو كان حقا لله كحد الزنا لم يحكم لانه مبني على التخفيف ولانه نوع شبهة وفي الحكم بحد القذف والقصاص تردد اشبهه الحكم لتعلق حق الادمي به \* الثالثة لو شهدا لمن يرثانه فمات قبل الحكم فانتقل المشهود به اليهما لم يحكم لهما بشهادتهما \* الرابعة لو رجعا عن الشهادة قبل الحكم لم يحكم ولورجعا بعد الحكم والاستيفاء وتلف المحكوم به لم ينقض الحكم وكان الضمان على الشهود ولورجعا بعد الحكم وقبل الاستيفاء فان كان حدا لله نقض الحكم للشبهة الموجبة للسقوط وكذا لو كان للادمي كحد القذف او مشتركا كحد السرقة وفي نقض الحكم لما عدا ذلك من الحقوق تردد اما لو حكم وسلم فرجعوا والعين قائمة فالاصح انه لا ينقض الحكم ولا تستعاد العين وفي النهاية تردد على صاحبها والاول اظهر \* الخامسة المشهود به ان كان

قتلاً أو جرحاً فاستوفي ثم رجعوا فان قالوا تعمّدنا اقتص منهم وان قالوا اخطأنا كان عليهم  
الدية وان قال بعضهم تعمّدنا وبعضهم اخطأنا فعلى المقر بالعمد القصاص وعلى المقر  
بالخطأ نصيبه من الدية ولو ابي الدم قتل المقرين بالعدد اجمع ورد الفاضل عن دية  
صاحبه وله قتل البعض ويرد الباقي قدر جنايتهم ولو قال احد شهود الزنا بعد رجم  
المشهود عليه تعمّدت فان صدّقه الباقيون كان لاولياء الدم قتل الجميع ويرد ما فضل  
من دية المرجوم وان شأوا قتلوا واحداً ويرد الباقيون تكملة ديته بالحصص بعد وضع  
نصيب المقتول وان شأوا قتلوا اكثر من واحد ورد الاولياء ما فضل عن دية صاحبه  
واكمل الباقيون من الشهود ما يعوز بعد وضع نصيب المقتولين اما لو لم يصدّقه الباقيون  
لم يمض اقراره الا على نفسه فحسب وقال في النهاية يقتل ويرد عليه الباقيون ثلثة ارباع  
الدية ولا وجه له ولو شهدا بالعتق فحكم ثم رجعا ضمنا القيمة تعمّداً او خطأً لأنهما  
اتلفاه بشهادتهما \* السادسة اذا ثبت انهم شهدوا بالزور نقض الحكم واستعيد المال  
فان تعذر غرم الشهود ولو كان قتلًا ثبت عليهم القصاص وكان حكمهم حكم الشهود اذا اقرّوا  
بالعمد ولو باشر الولي القصاص واعترف بالتزوير لم يضمن الشهود وكان القصاص  
على الولي \* السابعة اذا شهدا بالطلاق ثم رجعا فان كان بعد الدخول لم يضمننا  
وان كان قبل الدخول ضمنا نصف المهر المسمّى لانهما لا يضمنان الا ما دفعه المشهود عليه  
بسبب الشهادة **فروع** \* الاول اذا رجعا معا ضمنا بالسوية فان رجع احدهما  
ضمن النصف ولو ثبت بشاهد وامرأتين فرجعوا ضمن الرجل النصف وضمنت  
كل واحدة الربع ولو كان عشرين نسوة مع شاهد فرجع الرجل ضمن السدس وفيه تردد \*  
الثاني لو كان الشهود ثلثة ضمن كل واحد منهم الثلث ولو رجع واحد منهم منفرداً  
وربما خطر انه لا يضمن لان في الباقيين ثبوت الحق ولا يضمن الشاهد ما يحكم  
به بشهادة غيره للمشهد له والاول اختيار الشيخ رج وكذا لو شهد رجل وعش تسوة فرجع

ثمان منهم قيل كان على كل واحدة نصف السدس لاشتراكهم في نقل المال والاشكال فيه كما في الاول \* الثالث لو حكم فقامت بينة بالجرح مطلقا لم ينقض الحكم لاحتمال التجدد بعد الحكم ولو تعين الوقت وهو متقدم على الشهادة نقض ولو كان بعد الشهادة وقبل الحكم لم ينقض واذا نقض الحكم فان كان قتلاً او جرحاً فلا قود والدية في بيت المال ولو كان المباشر للقصاص هو الولي ففي ضمانه تردد والاشبه لا يضمن مع حكم الحاكم واذنه ولو قتل بعد الحكم وقبل الاذن ضمن الدية اما لو كان مالا فانه يستعان ان كانت العين باقية وان كانت تالفة فعلى المشهود له لانه ضمن بالقبض بخلاف القصاص ولو كان معسرا قال الشيخ رح ضمن الامام ويرجع به على المحكوم له اذا ايسر وفيه اشكال من حيث استقرار الضمان على المحكوم له بتلف المال في يده فلا وجه لضمان الحاكم \* مسائل \* الاولى اذا شهد اثنان ان الميت اعتق احدهما ليه كنه وقيمته الثلث وشهد آخرون ان الورثة ان العتق لغيره وقيمته الثلث فان قلنا المنجزات من الاصل عتقا وان قلنا تخرج من الثلث فقد اعتق احدهما فان عرفنا السابق صح عتقه وبطل الآخرون جهل استخرج بالقرعة ولو اتفق عتقهما في حالة واحدة قال الشيخ يقرع بينهما ويعتق المقروع ولو اختلف قيمتهما اعتق المقروع فان كان بقدر الثلث صح وبطل الآخرون ان ازيد صح العتق منه في القدر الذي يحتمله الثلث وان نقص اكملنا الثلث من الآخر \* الثانية اذا شهد شاهدان بالوصية لزيد وشهد من ورثته عدلان انه رجع من ذلك واوصى لخاله قال الشيخ تقبل شهادة الرجوع لانهما لا يجران نفعاً وفيه اشكال من حيث ان المال يؤخذ من يدهما فمهما غريما المدعي \* الثالثة اذا شهد شاهدان لزيد بالوصية وشهد شاهد بالرجوع وانه اوصى لعمر وكان لعم وإن يحلف مع شاهد لان شهادته منفردة لا تعارض الاولى \* الرابعة لو اوصى بوصيتين منفردتين فشهد الآخرون انه رجع عن احدهما قال الشيخ لا تقبل لعدم التعيين فهي كما

لو شهدت بدار لزيد أو عمرو \* الخامسة إذا ادعى العبد العتق وأقام بينة يفتقر إلى البحث  
وسأل التفريق حتى تثبت التزكية قال في المبسوط يفرق وكذا قال لو أقام مدعى المال  
شاهداً واحداً وادعى أن له آخر وسأل حبس الغريم لأنه متمكن من اثبات حقه  
باليمين وفي الكل اشكال لأنه تعجيل العقوبة قبل ثبوت الدعوى \*

## كتاب الحدود والتعزيرات

كل ماله عقوبة متدرة يسمى حداً وما ليس كذلك يسمى تعزيراً وأسبابُ الأول  
سبعة الزنا وما يتبعه والقذف والسرقة وشرب الخمر وقطع الطريق والثاني أربعة البغي  
والردة وإتيان البهيمة وارتكاب ما سوى ذلك من المحارم فلنفرد لكل قسم باباً بعدا  
ما يتداخل أو سبق الباب الأول في حد الزنا والنظر في الموجب والحد واللواحق  
أما الموجب فهو إيلاج الإنسان ذكره في فرج امرأة محرمة من غير عقد ولا ملك  
والاشبهة ويتحقق ذلك بغيبوبة الحشفة قبل أو دبراً أو يشترط في تعلق الحد العلم بالتحريم  
والاختيار والبلوغ وفي تعلق الرجم مضافاً إلى ذلك الإحصان ولو تزوج محرمة كالأم  
والبرصعة والمحصنة وزوجة الواد والاب فوطئ مع الجهل بالتحريم فلا حد ولا ينقض  
العتد بانفراده شبهة في سقوط الحد ولو استأجرها الموطئ لم يسقط بمجرد ولتوهم الحل  
به سقط وكذا يستط في كل موضع يتوهم الحل كمن وجد على فراشه امرأة فظن أنها زوجته  
فوطئها ولو تشبهت له فعلها الحدود وفي رواية يقام عليها الحد جهراً وعليه سرا وهي  
متروكة وكذا يستط لو اباحت نفسها فتوهم الحل ويسقط الحد مع الإكراه وهو يتحقق في طرف  
المرأة قطعاً وفي تحققه في طرف الرجل تردد والاشبه أمكانه لما يعرض من ميل الطبع  
المرجور بالشرع وينبت للمكرهه على الواطئ مثل مهر نسائها على الاظهر ولا يثبت  
الإحصان الذي يجب معه الرجم حتى يكون الواطئ بالغاً حراً ويطأ في فرج مملوك

بالعقد الدائم أو الرقّ متمكن منه يغدو عليه ويروّح وفي رواية مهجورة دون مسافة  
التقصير وفي اعتبار كمال العقل خلاف فلو وطئ المجنون عاقلة وجب عليه لحدّ رجماً  
كان أو جلداً هذا اختيار الشيخين رح وفيه تردد ويسقط الحدّ بآداء الزوجية ولا يكلف  
المدّعي بيّنة ولا يميناً وكذا بدعوى ما يصلح شبهة بالنظر الى المدّعي والأحصان  
في المرأة كالأحصان في الرجل لكن يراعى فيهما كمال العقل اجماعاً فلا رجم ولا حدّ  
على المجنونة في حال الزنا ولو كانت محصنة وان زنى بها العاقل ولا تخرج المطلقة  
رجعية عن الإحصان ولو تزوجت عاتمة كانت عليها الحدّ تاماً وكذا الزوج ان علم  
التحرّيم والعدّة ولو جهل فلا حدّ ولو كان احدهما عالماً حدّاً تاماً دون الجاهل  
ولو ادعى احدهما الجهالة قبل اذا كان ممكناً في حقه وتخرج بالطلاق البائن عن  
الإحصان ولو راجع المخالعة لم يتوجه عليه الرجم الا بعد الوطئ وكذا المملوك لو اعتق  
والمكاتب اذا تحرّروا يجب الحد على الاعمى فان ادعى الشبهة قيل لا يقبل والاشبه  
القبول مع الاحتمال ويثبت الزنا بالاتقرار أو البيّنة أما الاقرار فيشترط فيه بلوغ المقرّ  
وكماله والاختيار والحرية وتكرار الاقرار اربعاً في اربعة مجالس ولو اقرّ دون الاربع  
لم يجب الحدّ ووجب التعزير ولو اقرّ اربعاً في مجلس واحد قال في الخلاف والمبسوط  
لا يثبت وفيه تردد ويستوي في ذلك الرجل والمرأة ويقوم الاشارة المفيدة للاقرار  
في الاخرس مقام النطق ولو قال زنيْتُ بغلانة لم يثبت الزنا في طرفه حتى يكرّره اربعاً  
وهل يثبت القذف للمرأة فيه تردد ولو اقرّ بحدّ لم يبيّنه لم يكلف البيان وضرب حتى  
ينهي عن نفسه وقيل لا يتجاوز به المائة ولا ينقص عن ثمانين وربما كان صواباً في طرف  
الكثرة ولكن ليس بصواب في طرف النقصان لجواز ان يريد بالحدّ التعزير وفي التقبيل  
والمضاجعة في ازار واحد والمعانقة روايتان احدهما مائة جلدة والاخرى دون الحدّ وهي  
اشهر ولو اقرّ بما يوجب الرجم ثم انكر سقط الرجم ولو اقرّ بحدّ غير الرجم لم يسقط بالانكار

ولو اقرَّ بحدٍّ ثم تاب كان الامام مخيراً في اقامته رجماً كان او جلداً ولو حملت ولا بعل  
لم تُحدَّ الا ان تُقرَّ بالزنا اربعاً واما البينة فلا يكفي اقل من اربعة رجل او ثلثة وامرأتين  
ولا تقبل شهادة النساء منفردات ولا شهادة رجل وست نساء وتقبل شهادة رجلين  
واربع نساء ويثبت به المجلدون والرجم ولو شهد ما دون الاربع لم يجب حدٌّ وحدٌّ كلٌّ  
منهم للفريضة ولا بدَّ في شهادتهم من ذكر المشاهدة للولوج كالليل في المكحلة من غير عقدٍ  
ولا علك ولا شبهة ويكفي ان يقولوا لا نعلم بينهما سبب التحليل ولو لم يشهدوا بالمعانة  
لم يُحدَّ المشهود عليه وحدَّ الشهود ولا بدَّ من تواردهم على الفعل الواحد والزمان الواحد  
والمكان الواحد ولو شهد بعض بالمعانة وبعض لا بها او شهد بعض بالزنا في زاوية من بيت  
وبعض في زاوية اخرى او شهد بعض في يوم الجمعة وبعض في يوم السبت فلا حدٌّ ويحدَّ  
الشهود للذف ولو شهد بعض انه اكرهها وبعض بالمطوعة ففي ثبوت الحد على الزاني  
وجهاً احدهما يثبت للاتفاق على الزنا الموجب للحد على كلا التقديرين والآخر  
لا يثبت لان الزنا بقيد الاكراه غير مقيّد بالمطوعة فكانت شهادة على فعلين ولو اقام الشهادة  
بعض في وقت حد للذف ولم يرتقب اتمام البينة لانه لا تاخير في حد ولا يقدح تقادم  
الزنا في الشهادة وفي بعض الاخبار ان زاد من ستة اشهر لم تسمع وهو مطرح وتقبل  
شهادة الاربع على الاثنين فما زاد ومن الاحتياط تغريق الشهود في الاتامة بعد الاجتماع  
وليس بلام ولا تسقط الشهادة بتصديق المشهود عليه ولا بتكذيبه ومن تاب قبل قيام  
البينة سقط عنه الحد ولو تاب بعد قيامها لم يعتدّ حدّاً كان او رجماً \* النظر الثاني في الحد  
وبينه متامان الاول في اقسامه وهو قتل او رجم او جلد وجزء وغريب اما القتل فيجب  
على من زنى بذات محرم كالام والبنت وشبههما والذمي اذ انى بمسلمة وكذا  
من زنى بامرأة مكبرها لها ولا يعتبر في هذه المراضع الاحصان بل يقتل على كل حال  
شيخاً كان او شاباً ويتساوى فيه الحر والعبد والمسلم والكافر وكذا قيل في الزاني بامرأة

ابيه اراينه وهل يقتصر على قتله بالسيف قيل نعم وقيل بل يجلد ثم يقتل ان لم يكن  
محصنا ويجلد ثم يرجم ان كان محصنا عملا بمقتضى الدليلين والاول اظهر **واما**  
الرجم فيجب على المحصن اذ انزى ببالغة عاقلة فان كان شيخا او شيخة جلد ورجم  
وان كان شابا فغية روايتان احدهما يرجم لا غير والاخرى يجمع له بين الحدين  
وهو اشبه ولو زنى البالغ المحصن بغير البالغة او المجنونة فعليه الحد لا الرجم وكذا المرأة  
لو زنى بها الطفل ولو زنى بها المجنون فعليها الحد تامة وفي ثبوته في طرف المجنون تردد  
الروى انه يثبت **واما** الجلد والتغريب فيجبان على الذكر الحر غير المحصن  
يجلد مائة واجز رأسه ويغرب عن مصره الى آخر عام مملكا كان او غير مملك وقيل  
يختص التغريب بمن املك ولم يدخل وهو مبني على ان البكر ما هو والاشبه انه  
عبارة عن غير المحصن وان لم يكن مملكا **واما** المرأة فعليها الجلد مائة ولا تغريب عليها  
ولا جزو المملوك يجلد خمسين محصنا كان او غير محصن ذكر اكان او انثى ولا جز  
على احدهما ولا تغريب ولو تكرر من الحر الزنا فائمه عليه الحد مرتين قتل في الثالثة  
وقيل في الرابعة وهو اولي **واما** المملوك فاذا اقيم عليه الحد سبعا قتل في الثامنة وقيل  
في التاسعة وهو اولي وفي الزنا المتكرر حد واحد وان كثر وفي رواية ابى بصير عن ابى جعفر  
رض ان زنى بامرأة مرارا فعليه حد وان زنى بنسوة فعليه في كل امرأة حد وهي  
مطرحه ولو زنى الذمي بدمية رفعه الامام الى اهل نحلته ليتيموا الحد على معتقدهم  
وان شاء اقام الحد بموجب شرع الاسلام ولا يقام الحد على الحامل حتى تضع وتخرج  
من نفاسها وترضع الولد ان لم يتفق له مرضع ولو وجد له كابل جاز اقامه الحد ويرجم  
المريض والمستحاضة ولا يجلد احدهما ان الم يجب قتله ولا رجمه توقيا من السراية ويتوقع  
بهما البرأ وان اقتضت المصلحة التعجيل ضرب بالضغث المشتمل على العدد  
ولا يشترط وصول كل شمراخ الى جسد ولا تأخر الحائض لانه ليس بمرض ولا يسقط

الحدّ باعتراض الجنون ولا الارتداد ولا يقام الحدّ في شدة البرد ولا شدة الحرّ ويتوخى به في الشتاء وسط النهار وفي الصيف طرفاه ولا في ارض العدو ومخافة الالتحاق ولا في الحرم على من التجأ اليه بل يُضَيَّقُ عليه في الطعام والمشرب ليخرج ويقام على من احدث موجب الحدّ فيه \* الثاني في كيفية ايتاعه اذا اجتمع الجلد والرجم جلدًا اولًا وكذا اذا اجتمعت حدود بدأ بما لا يفوت معه الآخر وهل يتوقع برأ جلد؛ قيل نعم تأكيداً في الزجر وقيل لالان القصد الاتلاف ويدفن المرجوم الى حقويه والمرأة الى صدرها فان فرأعيده ان ثبت زناه بالبينّة ولو ثبت بالافتراء لم يعد وقيل ان فرق قبل اصابته بالحجارة أعيد ويبدأ الشهود برجمه وجوباً ولو كان مقراً بدأ الامام وينبغي ان يعلم الناس ليتفروا على حضوره ويستحب ان يحضر اقامة الحدّ طائفة وقيل يجب تمسكاً بالآية وانفائها واحد وقيل عشرة وخرج متأخراً ثلاثة والاول حسن وينبغي ان تكون الحجارة صغيرة لتلاسرع التلف وقيل لا يرجمه من اللد قبله حد وهو على الكراهية ويدفن اذا فرغ من رجمه ولا يجزأ عماله ويجلد الزاني مجزئاً وقيل على الحال التي وجد عليها قائماً اشدّ الضرب ورؤي متوسطاً ويفرق على جسده ويتقي رأسه ووجهه وفرجه والمرأة تضرب جالسة وتربط عليها ثيابها \* النظر الثالث في المواحق وهي مسائل عشر \* الاولى اذا شهد اربعة على امرأة بالزنا قبل اذ قامت انها بكر فشهد اربعة نساء فلا حدّ وهل تحدّ الشهود للمغرية قال في النهاية نعم وقال في المبسوط لا حدّ لاحتمال الشبهة في المشاهدة والاول اشبه \* الثانية لا يشترط حضور الشهود عند اقامة الحدّ بل يقام وان ماتوا او غابوا لا فراً الثبوت السبب الموجب \* الثالثة قال الشيخ رح لا يجب على الشهود حضور موضع الرجم ولعلّ الاشبه الوجوب لوجوب بداءتهم بالرجم \* الرابعة اذا كان الزوج احداً الاربعة في رواية اثنان ووجه الجمع سقوط الحدّ ان اختلف بعض شروط الشهادة مثل ان يسبق الزوج بالقذف فيحدّ الزوج او يدّراه باللعان ويحدّ الباقيون وثبوت الحدّ ان لم يسبق



الزوج بالزحف ولم يختل بعض المهرائط \* الخامسة يجب على الحاكم اقامة حدود الله تعالى بعلمه كحد الزنا اما حقوق الناس فتقف اقامتها على المطالبة حداً كان او تعزيراً \* السادسة اذا شهد بعض وردت شهادة الباقيين قال في الخلاف والمبسوط ان ردت بامر ظاهر حد الجميع وان ردت بامر خفي فعلى المردود الحد دون الباقيين وفيه اشكال من حيث تحقق القذف العاري من بينة ولو رجع واحد بعد شهادة الاربع حد الرابع من غير \* السابعة اذا وجد مع زوجته رجلاً يزني بها فله قتلها ولا اثم وفي الظاهر عليه لقود الان يأتي على دعواه بينة او يصدقه الولي \* الثامنة من اقتض بكرة باصبعه لزمه مهر نسائها ولو كانت امه لزمه عشر قيمتها وقيل يلزمه الارش والاول مروى \* التاسعة من تزوج امه على حرة مسلمة غوطها قبل الاذن كان عليه ثمن حد الزاني \* العاشرة من زنى في شهر رمضان نهاراً او ليلاً عوقب زيادة على الحد لانهما كراهية الحرمة وكذا لو كان في مكان شريف او زمان شريف \* **الباب الثاني** في اللواط والسحق والغيادة **اما** اللواط فهو وطئ الذكران بايقاب وغيره وكلاهما لا يثبتان الا بالاقترار اربع مرات او شهادة اربع رجال بالمعانة ويشترط في المقر البلوغ وكمال العقل والحرية والاختيار فاعلا كان او مفعولاً ولو اقر دون الاربع لم يحد وعزروه لو شهد بذلك دون الاربعة لم يثبت وكان عليهم الحد للفرية ويحكم الحاكم فيه بعلمه اماماً كان او غيره على الاصح وموجب الايقاب القتل على الفاعل والمفعول اذا كان كل منهما بالغاً قلاً ويستوي في ذلك الحر والعبد والمسلم والكافر والمحسن وغيره ولواط البالغ بالصبي مؤقلاً قتل البالغ وادب الصبي وكذا لواط مجنون ولواط بعبد حد اقلاً او جلد او لواط على العبد الاكراه سقط عنه دون المولى ولواط مجنون بعقل حد العاقل وفي ثبوته على المجنون قولان اشبههما السقوط ولواط الذمي بمسلم قتل وان لم يؤقّب ولواط بمثله كان الامام مخيراً بين اقامة الحد عليه وبين دفعه الى اهله ليقموا عليه حدّهم وكيفية اقامة

هذا الحد القتل أن كان اللواط إيقاباً وفي رواية إن كان محصناً رجم وإن كان غير محصن  
جلد الأول أشهر ثم الإمام مخير في قتله بين ضربه بالسيف أو تحريقه أو رجمه أو القائه  
من شاق أو القاء جدار عليه ويجوز أن يجمع بين أحدهما؛ وبين تحريقه وإن لم يكن  
إيقاباً كالتمغيذ أو بين الاليتين فحد؛ مائة جلدة؛ وقال في النهاية يرمم أن كان محصناً  
وإن كان لم يكن الأول أشبه ويستمر في فيه الحر والعبد والمسلم والكافر والمحسن وغيره  
وأكثر منه الفعل وتخلله الحد مرتين قتل في الثالثة وقيل في الرابعة وهو أشبه  
والمجتمعان تحت أزار واحد مجردين وليس بينهما رجم يعزران من ثلثين سوطاً  
التي تسعة وتسعين سوطاً وأكثر ذلك عنهما وتخلله التعزير حد في الثالثة وكذا يعزر من  
قبائل غلاما ليس له محرم يشبهه وإن أناب اللواط قبل قيام البينة سقط الحد ولو تاب بعده  
لم يسقط ولو كان عتقاً كان الإمام مخيراً في العفو والاستيفاء والحد في السحق مائة جلدة حرمة  
كانت أوامة مسلدة أو كفرة محصنة أو غير محصنة للفاعلة والمفعولة وقال في النهاية ترجم  
مع الإحصان وتحد مع عدمه والأول أولى وإذا تكررت المساحقة مع إقامة الحد ثلثاً قبلت  
في الرابع ويسقط الحد بالتوبة قبل البينة ولا يسقط بعدها ومع الإقرار والتوبة يكون الإمام  
مخيراً والاجنبيتان إذا وجدتا في أزار مجردتين عزرت كل واحدة دون الحد فان تكرر  
الفعل منهما والتعزير مرتين أقيم عليهما الحد في الثالثة فان عادتا قال في النهاية قتلنا  
والأولى الاقتصار على التعزير احتياطاً في التهم على الدم **مسئلتان** \* الأولى  
لا كفالة في الحد ولا تأخير فيه مع الامكان والأمن من توجه ضرر ولا شفاعنة في إسقاطه \*  
الثانية أو وطئ زوجته فساحقت بكرة فحملت قال في النهاية على المرأة الرجم وعلى  
الصبيبة الجلد مائة بعد الوضع ويلحق الولد بالرجل ويلزم المرأة المهر وأما الرجم فعلى  
ما مضى من التردد وأشبهه الاقتصار على الجلد وأما جلد الصبيبة فموجبه ثابت وهي  
المساحقة وأما حقوق الولد فلأنه ماء غير زان وقد انخلق منه الولد فيلحق به وأما المهر

فلأنها سبب في اذهاب العذرة وديتها مهر نسائها وليست كالزانية في سقوط دية العذرة لان الزانية اذنت في الاقتضاخ وليست هذه كذا وانكر بعض المتأخرين ذلك وظن ان المساحقة كالزانية في سقوط دية العذرة وسقوط النسب **واما القيادة** فهي الجمع بين الرجال والنساء للزنا اوبين الرجال والرجال المواط وتثبت بالاقرار مرتين مع بلوغ المقر وكماله وحرية واختياره اوبشهادة شاهدين ومع ثبوته يجب على القواد خمس وسبعون جلدة وقيل يحلق رأسه ويشهر ويستوي فيه الحر والعبد والمسلم والكافر وهل ينفي باول مرة قال في النهاية نعم وقال المفيد رح ينفي في الثانية والاول مروي اما المرأة فتجلد وليس عليها جز ولا شهرة ولا نفي **الباب الثالث في حد الذف والنظر في امور اربعة \* الاول في الموجب** وهو الرمي بالزنا او اللواط كقولته زنت او اطت او ليطبك او انت زان اولادك او منكوح في دبره وما يؤدي هذا المعنى صريحا مع معرفة القائل بموضوع اللفظ باي لغة اتفق ولو قال لولده الذي اقربته لست ولدي وجب عليه الحد وكذا لو قال لغيره لست لابيك ولو قال زنت بك امك او يابن الزانية فهو قذف للام وكذا لو قال زني بك ابوك او يابن الزاني فهو قذف لابيه ولو قال يابن الزاني فهو قذف لهما ويثبت به الحد ولو كان المواجه كالمراة لان المقذوف ممن يجب له الحد ولو قال ولدت من الزنا ففي وجوب الحد لامة تردد لاحتمال انفراد الاب بالزنا ولا يثبت الحد مع الاحتمال اما لو قال وكذلك امك من الزنا فهو قذف للام وهنا الاحتمال اضعف ولعل الاشبه عندي التوقف لتطرق الاحتمال وان ضعف ولو قال يزوج الزانية فالحد للزوجة وكذا لو قال يا ابا الزانية او يا اخا الزانية فالحد لمن نسب اليها الزنا دون المواجه ولو قال زنت بغلانة او لطت به فالقذف للمواجه ثابت وفي ثبوته للمنسوب اليه تردد وقال في النهاية وفي المبسوط يثبت حدان لانه فعل واحد متين كذب في احدهما كذب في الآخر ونحن لانسلم انه فعل واحد لان موجب الحد في الغافل

غير الموجب في المفعول وحينئذ يمكن ان يكون احدهما مستخاراً دون صاحبه ولو قال لابن الملاعة يا ابن الزانية فعليه الحد ولو قال لابن المحدودة قبل التوبة لم يجب به الحد وبعد التوبة يثبت الحد ولو قال لامرأته زنيْتُ بك فلها حدٌ على التردد المذكور ولا يثبت في طرفه حد الزنا حتى يقرر اربعاً ولو قال ياديوث اويكشخان اوياترنان او غير ذلك من الالفاظ فان افادت القذف في عُرْف الغائل لزمه الحد وان لم يعرف فائدتها او كانت مفيدة لغيره فلا حدَّ ويُعزَّر ان افادت فائدة يكرهها المواجه وكل تعريض بما يكرهها المواجه ولم يُوضَّع للقذف لغة ولا عرفاً يثبت به التعزير لا الحد كقوله انت وادحرام او حسانت بك امك في حياضها او يقول لزوجته لم اجدك عذراء او يقول يا فاسق اوياسارب الخمر وهو متظاهراً بالستر اوياخزير اوياحقير اوياضيع ولو كان المقول له مستحقاً للاستخفاف فلا حد ولا تعزير وكذا كل ما يوجب اذى كقوله يا اجذم يا برص \* الثاني في القاذف ويعتبر فيه البلوغ وكمال العقل فلو قذف الصبي لم يُحدَّ وعزَّروا ان قذف مسلماً بالغاً حراً وكذا المجنون وهل يشترط في وجوب الحد الكامل الحرية قيل نعم وقيل لا يشترط فعلى الاول يثبت نصف الحد وعلى الثاني يثبت الحد كاملاً وهو ثمانون جلدة ولو ادمى المتذوف الحرية وانكر القاذف فان ثبت احدهما عمل عليه وان جهل ففيه تردد اظهره ان القول قول القاذف لتطرق الاحتمال \* الثالث في المتذوف ويشترط فيه الاحصان وهرنا عبارة عن البلوغ وكمال العقل والحرية والاسلام والعفة فمن استكملها وجب به ذفه الحد ومن فقدها او بعضها فلا حد وفيه التعزير كمن قذف صبيّاً او مجنوناً او مملوكاً او كافراً او متظاهراً بالزنا سواء كان القاذف مسلماً او كافراً حراً او عبداً ولو قال لمسلم يا ابن الزانية او امك زانية وكانت امه كافرة او امته قال في النهاية عليه الحد تاماً لحرمة ولدها والاشبه التعزير ولو قذف الاب ولد له لم يُحدَّ وعزَّروا كذا القذف زوجته الميئة ولا وارث لها الا ولده نعم لو كان له اب ولده من غيره كان لهم الحد تاماً ويحد الولد لو قذف اباه والام

لوقذنت ولدها وكذا الاقارب \* الرابع في الاحكام وفيه مسائل \* الاولى اذا نذف جماعة  
واحدًا بعد واحد فلكل واحد حد ولو نذفهم بلفظ واحد وجاؤا به مجتمعين فلكل حد واحد  
وان اترقوا في المطالبة فلكل واحد حد وهل الحكم في التعزير كذلك قال جماعة نعم ولا معنى  
للإختلاف هنا وكذا الوفاي يابن الزانيين فالحد لهما ويحدّ حدًا واحدًا مع الاجتماع  
على المطالبة وحدين مع التعاقب \* الثانية حد النذف موروث يرثه من يرث المال  
من الذكور والاناث عدا الزوج والزوجة \* الثالثة لو قال ابنك زاني اولأطأوبنتك زانية  
فاحداهما الا المواجهة فان سبقا بالاستيلاء او العفو فلا بحث وان سبق الاب قال في النهاية  
له المطالبة والعفو وفيه اشكال لان المستحق موجود وله ولاية المطالبة ولا يتسلط الاب كما  
في غيره من الحقوق \* الرابعة ان اورث الحد جماعة لم يسقط بعضه بعفو البعض وللباقين  
المطالبة بالحد تاما ولو بقي واحدًا مآلوعفا الجماعة او كان المستحق واحدًا فعفا فقد سقط  
الحد ولمستحق الحد ان يعفو قبل ثبوت حقه وبعده وليس للحاكم الاعتراض عليه  
ولا يقيم الأبعد مطالبة المستحق \* الخامسة ان اكرر الحد يتكرر النذف مرتين ويقتل  
في الثالثة وقيل في الرابعة وهو الاولى ولو نذف فحد فقال الذي قلت كان صحيحا  
وجب بالثاني التعزير لانه ليس بصريح والنذف المتكرر يوجب حدًا واحدًا لا اكثر \*  
السادسة لا يسقط الحد عن القاذف الابالبينة المصدقة او تصديق مستحق الحد والعفو  
ولو نذف زوجته سقط الحد بذلك وباللعان \* السابعة الحد ثمانون جلدة حراً كان  
او عبداً ويجلد بشيابه ولا يجرد ويقتصر على الضرب المتوسط ولا يبلغ به الضرب في الزنا  
ويشهر القاذف ليجنب شهادته ويثبت النذف بشهادة عدلين او الاقرار مرتين ويشترط  
في المقر التكليف والحرية والاختيار \* الثامنة ان اتقاف اثنان سقط الحد وعزراً \* التاسعة  
قيل لا يعزّر الكفار مع التناوب باللقاب والتعبير بالامراض الا ان يخشى حدوث فتنة  
فيحسمها الامام بما يراه ويلحق بذلك مسائل \* الاولى من سب النبي صلعم جاز

لسماعه قتله ما لم يخف الضرر على نفسه او ماله او غيره من اهل الايمان وكذا من سب  
 احد الائمة عليهم السلام \* الثانية من ادعى النبوة وجب قتله وكذا من قال لا ادري محمد  
 بن عبد الله صادق اولا وكان على ظاهر الاسلام \* الثالثة من عمل بالسحر يقتل ان كان  
 مسلماً ويؤدب ان كان كافراً \* الرابعة يكره ان يزاد في تاديب الصبي على عشرة اسراط  
 وكذا المملوك وقيل ان ضرب عبده في غير حد الزمه اعتاقه وهو على الاستحباب \*  
 الخامسة كل ما فيه التعزير من حقوق الله يثبت بشاهدين عدلين او الاقرار مرتين  
 على قول ومن قذف عبده او امته ذرراً لا جنبي \* السادسة كل من فعل محرماً وترك  
 واجباً فعلى الامام تعزيره بما لا يبلغ الحد وتقديره الى الامام ولا يبلغ به حد الحر في الحر  
 ولا حد العبد في العبد \* **الباب الرابع** في حد المسكر والفقاع ومباحثه ثلثة \* الاول  
 في الموجب وهو تناول المسكر والفقاع اختياراً مع العلم بالتحريم اذا كان المتناول كاملاً  
 فهذا فيموت اربعة شرطتنا تناول ليغم الشرب والاصطباغ واخذ بمز وجاب الاغذية والادوية  
 ونعني بالمسكر كل ما من شأنه ان يسكر فان الحكم يتعلق بتناول الفطرة منه ويستوي  
 في ذلك الخمر وجميع المسكرات التمريية والزبيبية والعسلية والمزور المعمول من الشعير  
 او الحنطة او الذرة وكذا الوعيل من شيئين او ما زاد ويتعلق بالحكم بالعمير اذا غلا  
 وان لم يتذف بالزبد الا ان يذهب بالغليان ثلثاه او ينقلب خلاً او دبساً وبما عداه  
 اذا حصلت فيه الشدة المسكرة اما التمر اذا غلا ولم يبلغ حد الاسكار ففي تحريمه تردد  
 والاشبه بقاؤه على التحليل حتى يبلغ وكذا البعث في الزبيب اذا نفع بالماء فعلا  
 من نفسه او بالنار فالاشبه انه لا يحرم ما لم يبلغ الشدة المسكرة والفقاع كالنبيد المسكر في  
 التحريم وان لم يكن مسكراً وفي وجوب الامتناع من التدابي به والاصطباغ واشترطنا  
 الاختيار تفصيلاً من المكرة فانه لاحد عليه ولا يتعلق بالحكم بالشارب ما لم يكن بالغاً  
 عادلاً وكما يسقط الحد من المكرة يسقط عمّن جهل التحريم او جهل المشروب ويثبت

بشهادة عدلين مسلمين ولا تقبل فيه شهادة النساء منفردات ولا منضمات وبالأقرار  
مرتين ولا بكفى المرة ويشترط في المقر البلوغ وكمال العقل والحرية والاختيار \* الثاني  
في كيفة الحد وهو ثمانون جلدة رجلاً كان الشارب أو امرأة جرأاً كان أو عبداً وفي رواية  
يُحدّ العبد أربعين وهي متروكة أما الكافر فإن تظاهره حدّوان استتر به لم يحدّ ويضرب  
الشارب عرياناً على ظهره وكتفيه ويتقي وجهه وفرجه ولا يقيم عليه الحدّ حتى يفيق  
وإذا حدّ مرتين قُتل في الثالثة وهو المروي وقال في الخلاف يقتل في الرابعة ولو شرب  
مراراً كفى حدّ واحد \* الثالث في أحكامه وفيه مسائل \* الأولى لو شهد واحد بشربها  
والآخر بغيرها وجب الحد ويلزم على ذلك وجوب الحد لو شهدا بغيرها نظراً إلى التعليل  
المروي وفيه تردد لاحتمال الإكراه على الشرب وإعلّ هذا الاحتمال يندفع بأنه لو كان  
واتعاً لدفع به عن نفسه أما لو أدهاه فلا حدّ \* الثانية من شرب الخمر مستحلاً استتيب  
فإن تاب أقيم عليه الحدّوان امتنع قتل وقيل يكون حكم المرتد وهو قوي أما سائر  
المسكرات فلا يقتل مستحلاً لتحقيق الخلاف بين المسلمين فيها ويتمادى الحدّ مع شربها  
مستحلاً ومحرماً \* الثالثة من باع الخمر مستحلاً يستتاب فإن تاب والأقتل وإن لم يكن  
مستحلاً عزّروا ما سواه لا يقتل وإن لم يتب بل يؤدّب \* الرابعة إذا تاب قبل قيام البينة  
منقطع الحدّوان تاب بعده لم يسقط ولو كان ثبوت الحدّ باقراره كان الإمام مخيراً ومنهم  
من منع التخيير وحتم الاستيفاء هنا وهو اظهر قتيمة تشتمل على مسائل \* الأولى  
من استحل شيئاً من المحرمات المجمع عليها كالزنا والربوا ولحم الخنزير  
ممنّ ولد على الفطرة يُقتل ولو ارتكب ذلك لامستحلاً عزّروا \* الثانية من قتل الحدّ  
أو التعزير فلا دية له وقيل تجب على بيت المال والاول مروي \* الثالثة لو اتام الحاكم  
الحدّ بالقتل فبان فسوق الشاهدين كانت الدية في بيت المال ولا يضمنها الحاكم  
ولا عاقبته ولو انفذ إلى حامل إقامة الحدّ فأجهضت خوفاً قال الشيخ دية الجنين

في بيت المال وهو قوري لانه خطأ وخطأ الحاكم في بيت المال وقيل يكون على عائلة  
الاعمام وهي قضية عمر مع علي عليه السلام ولو امر الحاكم بضرب المحدود زياره من الحد  
فمات فعليه نصف الدية في ماله ان لم يعلم الحد لان شبهه العمد ولو كان سهواً للنصف  
على بيت المال ولو امر بالاقصاء على الحد فزاد الحد امدافاً للنصف على الحد  
في ماله ولو زاد سهواً فالدية على عاقلته وفيه احتمال آخر \* **الباب الخامس**  
في حد السرقة والكلام في السارق والمسروق والحجة والحد واللاحق \* **الاول** في السارق  
ويشترط في وجوب الحد عليه شروط \* **الاول** البلوغ فلم يسرق الطفل لم يحد ويؤدب  
ولو تكررت سرقة وفي النهاية يعفى عنه **اولاً** فان عاد اذ ب فان عاد حكت انا مله حتى  
تدمي فان عاد قطعت انا مله فان عاد قطع يده كما يتطع الرجل وبهذا روايات \* **الثاني**  
العقل فلا يقطع المجنون ويؤدب وان تكرر منه \* **الثالث** ارتداع الشبهة فلو تورع الملك فبان  
غير مالك لم يقطع وكذا لو كان المال مشتركاً فخذ ما يظن انه قدر نصيبه \* **الرابع** ارتداع  
الشركة فلم يسرق من مال الغنيمة فيه روايتان احدهما لا يقطع والاخرى ان زاد ما سرقة  
عن نصيبه بقدر النصاب قطع والتفصيل حسن ولو سرق من مال المشترك قدر نصيبه  
لم يقطع ولو زاد بقدر النصاب قطع \* **الخامس** ان يهتك الحرم منفرداً او مشاركاً فلو هتك  
غيره واخرج هو لم يقطع \* **السادس** ان يخرج المناع بنفسه او مشاركاً ويتحقق الاخراج  
بالباشرة وبالتسبيب مثل ان يشد بحبل ثم يجذبه من خارج او يضعه على دابة  
او على جناح طائر من شأنه العود اليه ولو امر صبياً غير مميز باخراجه تعلق بالامر النطق  
لان الصبي كالألة \* **السابع** ان لا يكون والداً من ولد ويؤطع الولد لو سرق من الرائد  
وكذا يقطع الاقارب وكذا الأم لو سرق من الولد \* **الثامن** ان يأخذ سراً فلو هتك قهراً  
ظاهراً واخذ لم يقطع وكذا المستأمن لو خان ويؤطع الذمي كالمسلم والممازك مع قيام البينة  
وحكم الاثنى في ذلك كله حكم الذكر \* **مسائل** \* **الاولى** لا يقطع الراهن اذا سرق



الرهن وان استحق المرتهن الامساك ولا المؤجر العين المستأجرة وان كان ممنوعا من الاستعانة مع القول بملك المنفعة لانهم يتحقق اخراج النصاب من مال المسروق منه حاله الاخراج \* الثانية لا يتقطع عبد الانسان بسرقة ماله ولا عبد الغنيمه بالسرقه منها لان فيه زياده اضرار نعم يؤدب ما يحسم الجرأة \* الثالثة ينقطع الاجير اذا احرز المال من دونه وفي رواية لا يتقطع وهي محمولة على حالة الاستيمان وكذا الزوج لو سرق من زوجته او الزوجة من الزوج وفي الضيف قولان احدهما لا يتقطع مطلقا وهو المروي والآخر يتقطع اذا احرز من دونه وهما شبهه \* الرابعة لو اخرج متاعا فقال صاحب المنزل سرقتك وقال المخرج وهبتني او اذنت لي في اخراجه سقط الحد للشبهة وكان القول قول صاحب المنزل مع يمينه في المال وكذا القول المال لي وانكر صاحب المنزل فالقول قوله مع يمينه ويغرم المخرج ولا يتقطع لمكان الشبهة \* الثاني في المسروق لا يتقطع فيما ينقص من ربع دينار ويتقطع فيما بلغه ذهباً خالصاً ضرورياً عليه السكّة او ما قيمته ربع دينار ثوباً كان او طعاماً او فاكهة او غيره كان اصله الاباحة او لم يكن وضابطه ما يملكه المسلم وفي الطين وحجارة الرخام رواية بسقوط الحد ضعيفة ومن شرطه ان يكون محرراً بفعل او فلق او دفن وقيل كل موضع ليس لغير ماله الدخول اليه الا باذنه فما ليس به محرراً لا يتقطع سارقته كما اخون من الارحية والحمائم والمواضع المأذون في غشيانها كما لمساجد وقيل اذا كان المالك مراعياله كان محرراً كما قطع النبي صلعم سارق ميزر صفوان في المسجد وفيه تردد وهل يتقطع سارق ستارة الكعبة قال في المبسوط والخلاف نعم وفيه اشكال لان الناس في غشيانها شرع ولا يتقطع من سرق من جيب انسان او كفه الظاهرين ويتقطع لو كانا باطنين ولا يتقطع في ثمرة على شجرها ويتقطع لو سرق بعد احرارها ولا على من سرق ما كدر لا في عام مجاعة ومن سرق صغيرا فان كان مملوكا قطع ولو كان حراً فبما لم يتقطع حد او قيل يتقطع دفعاً لفساده ولو اعار بيتاً فنقبه المعير وسرق منه مالا

للمستعير قُطِعَ وكذا لو أجز بيتاً وسرق منه مالاً للمستأجر ويُقَطَع من سرق مالاً موقوفاً  
مع مطالبة الموقوف عليه لأنه مملوك له ولا يصير الجِمالُ محرّرةً بمراعاة صاحبها  
ولا الغنمُ بأشراف الراعي عليها وفيه قول آخر للشينخ رح ولو سرق باب الحوز أو من  
ابنته قال في المبسوط قطع لأنه محرر بالعانة وكذا إن كان الإنسان في داره وأبوابها مفتحة  
وأولئك زال الحوز وفيه تردد ويقطع سارق الكفن لأن القبر حرز له وهل يشترط بلوغ  
قيمته نصاً بل قيل نعم وقيل يشترط في المؤنة الأولى دون الثانية والثالثة وقيل لا يشترط  
والأول أشبه وأولئك لم يأخذوا ولو تكرّر منه الفعل وفات السلطان كان له قتله  
للمردع \* الثالث ما يثبت به ويثبت به عداية أو بالانقراض مرتين ولا يكفي المؤنة  
ويشترط في المقر البلوغ وكمال العقل والحريّة والاختيار فلو أقر العبد لم يقطع لما يتضمن  
من إتلاف مال الغير وكذا لو أقر مكرهاً ولا يثبت به حد ولا غرم فلو ورد السرقة بعينها  
بعد الانقراض بالضرب قال في النهاية يقطع وقال بعض الأصحاب لا يقطع لم تطرق الاحتمال  
إلى الانقراض من الممكن أن يكون المال في يده من غير جهة السرقة وهذا حسن ولو أقر  
مرتين ورجع لم يستقط الحد وتحتّم الإقامة وألزم الغرم ولو أقر مرة لم يجب الحد  
ويجب الغرم \* الرابع في الحد وهو قطع الأصابع الأربع من اليد اليمنى ويترك له الراحة  
والإبهام ولو سرق ثانية قطعت رجله اليسرى من مفصل القدم ويترك له العقب  
يعتمد عليها فإن سرق ثالثة حبس دائماً ولو سرق بعد ذلك قتل ولو تكررت السرقة  
فالأحد الواحد كافٍ ولا يقطع اليسار مع وجود اليمين بل تقطع اليمين ولو كانت شلاء  
وكذا لو كانت اليسار شلاء أو كانتا شلاوين قطعت اليمين على التقديرين ولو لم يكن  
له يسار قال في المبسوط قطعت يمينه وفي رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن  
أبي عبد الله عليه السلام لا يقطع الأول أشبه أما لو كان له يمين حين القطع فذهبت  
لم تقطع اليسار لتعلق القطع بالذاهبة ولو سرق ولا يمين له قال في النهاية قطعت يساره

وفي المبسوط ينتقل الى رجله ولولم يكن يسار قطع رجله اليسرى ولو سرق ولا يدله ولا رجل حبس وفي الكل اشكال من حيث انه تخط عن موضع القطع فيقف على اذن الشرع وهو مفقود ويسقط الحد بالتوبة قبل ثبوته ويتحتم لوتاب بعد البينة ولوتاب بعد الاقرار قيل يتحتم وقيل بتخير الامام في الاتامة والعفو على رواية فيها ضعف ولوتقطع الحداد يساره مع العلم فعليه القصاص ولا يسقط قطع اليمين المسروقة ولو ظن بها اليمين فعلى الحداد الدية وهل يسقط قطع اليمين قال في المبسوط لا يعلق النطق بها قبل ذهابها وفي رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام ان هذا عليه السلام قال لا يقطع يمينه وقد قطعت شماله واذا قطع السارق يستحب ان يترك اليد اليمنى نظراً له وليس بلازم وسراية الحد ليست مضمونة وان انضم في حد من دونها استيفاء سائغ \* الخامسة في اللواحق وهي مسائل \* الاولى يجب على السارق ان يترك العين المسروقة وان تلفت اغرم مثلها او قيمتها ان لم يكن لها مثل وان تلفت فعليه ارض النقصان ولومات صاحبها دفعت الى ورثته فان لم يكن له وارث فالى الامام \* الثانية اذا سرق اثنان نصاباً ففي وجوب القطع قولان قال في النهاية يجب القطع وقال في الخلاف اذا انقب ثلثة فبالغ نصيب كل واحد نصاباً قطعوا وان كان دون ذلك فلا قطع والتوقف احوط \* الثالثة لو سرق ولم يقدّر عليه ثم سرق ثانية قطع بالاخيرة واغرم المالكين ولو قامت الحجة بالسروقة ثم امسكت حتى قطع ثم شهدت عليه باخرى قال في النهاية قطعت يده بالاولى ورجله بالثانية استناداً الى الرواية وتوقف بعض الاصحاب فيه وهو اولى \* الرابعة قطع السارق موقوف على مطالبة المسروق منه فلو لم يرافعه لم يوفعه الامام وان قامت البينة ولو وهبه المسروق سقط الحد وكذا لو عفا عن القطع فاما بعد المرافعة فانه لا يسقط بهبته ولا عفو **فرع** لو سرق مالا فملكه قبل المرافعة سقط الحد ولو ملكه بعد المرافعة لم يسقط \* الخامسة لو اخرج المال واعاده الى الحرز لم يسقط الحد لحصول

السبب التام وفيه تردد من حيث ان القطع موقوف على المرافعة فاذا دفعه الى صاحبه لم يبق له المطالبة ولو هتك الحرز جماعة فخرج المال احدهم فالقطع عليه خاصة لانفراد بالموجب ولو قرب به احدهم فخرج الآخر فالقطع على المخرج وكذلك لو وضعها الداخل في وسط النقب واخرجها الخارج وقال في المبسوط لا قطع على احدهما لان كل واحد منهما لم يخرج منه من كمال الحرز \* السادسة لو اخرج قدر النصاب دفعة وجب القطع ولو اخرجته مرارا ففي وجوبه تردد اصح وجوب الحد لانه اخرج نصابا واشتراط المرة في الاخراج غير معلوم \* السابعة لو نقب فاخذ النصاب واحدا فيحدث فيه حدثا ينقص به قيمته عن النصاب ثم اخرجته مثل ان خرق الثوب اوز به الشاة فلا قطع ولو اخرج نصابا فنقصت قيمته قبل المرافعة ثبت القطع \* الثامنة لو ابتلع داخل الحرز ما قدره نصاب كالمؤن فان كان يتعذر اخراجه فهو كالنصف فلا حد ولا تنفق خروجها بعد خروجه فهو رضاء من وان كان خروجها مما لا يتعذر بالنظر الى عادته قطع لانه مجرم مجرم ايداعها في الوعاء **الباب السادس** في حد المحارب المعارب كل من جرد السلاح لاختافة الناس في بؤاويهم الا انهم ارا في مصر او غيره وهل يشترط كونه من اهل الرية فيه تردد اصح انه لا يشترط مع العلم بقصد الاختافة ويستوي في هذا الحكم الذكر والانثى ان اتفق وفي ثبوت هذا الحكم المجرد مع ضعفه عن الاختافة تردد اشبهه الثبوت ويجتزم بقصده ولا يثبت هذا الحكم المطلق ولا المردأ ويثبت هذه الجنائية بالافترار ولو مرة وبشهادة رجلين ولا تقبل شهادة النساء فيه منفردات ولا مع الرجال ولو شهد بعض المصوص على بعض لم تقبل وكذلك لو شهد بعض المأخوذون بعضهم لبعض اما بالرفاء او ارضوا والناواخذة او لآء قبل لانه لا ينشأ من ذلك تهمة تمنع الشهادة وحد المحارب القتل او الصاب او القطع مخالفا او النفي وقد تردد فيه الاصحاب فقال المفيد رح بالتحخير وقال الشينخ ابو جعفر رح بالترتيب يقتل ان قتل ولو غفا ولي الدم

قتله الامام ولو قتل واخذ المال استعيد منه وقطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ثم قتل  
وصلب وان اخذ المال ولم يقتل قُطِعَ مخالفاً ونُفِيَ ولو جرح ولم يأخذ المال اقتص منه  
ونُفِيَ ولو اقتصر على شهر السلاح والاخافة نُفِيَ لا غير واستند في التفصيل الى الاحاديث  
الدالة عليه وتلك الاحاديث لا تنفك عن ضعف في استناد او اضطراب في متن او قصور  
في دلالة فالاولى العمل بالاول تمسكاً بظاهر الآية وههنا مسائل \* الاولى اذا قتل المحارب  
غيره طلبا للمال تحتم قتله قوداً ان كان المقتول كفواً ومع عفو الولي حداً سواء كان  
المقتول كفواً او لم يكن ولو قتل لاطلبا للمال كان كقاتل العمد وامره الى الولي اما الجرح  
طلبا للمال كان القصاص الى الولي ولا يتحتم الاقتصاص في الجرح بتقدير ان يعفو  
الولي على الاظهر \* الثانية اذا تاب قبل القدرة عليه سقط الحد ولم يسقط ما يتعلق به  
من حقوق الناس كالجرح والقتل والمال ولو تاب بعد الظفر به لم يسقط عنه حد ولا قصاص  
ولا غرم \* الثالثة اللص محارب فان ادخل داراً متغلباً كان لصاحبها محاربته فان ادنى  
الدفع الى قتله كان دمه هدراً ضائعاً لا يضمنه الدافع ولو جنى اللص عليه ضمن  
ويجوز الكف منه اما الواراد نفس المدخول عليه فالواجب الدفع ولا يجوز الاستسلام  
والحال هذا ولو عجز عن المقاومة وامكن الهرب وجب \* الرابعة يصلب المحارب  
حيّاً على القول بالتخيير ومقتولاً على القول الآخر \* الخامسة لا يترك على خشبته اكثر  
من ثلاثة ايام ثم ينزل ويغتسل ويكفن ويصلّى عليه ويدفن ومن لا يصلب الا بعد  
القتل لا يفتقر الى تغسيله لانه يقدمه امام القتل \* السادسة ينفي المحارب عن بلده  
ويكتب الى كل بلد ياؤي اليه بالمنع من مؤاكلته ومشاربته ومجالسته ومبائعتة ولو قصد  
بلاد الشرك منع منها ولو مكّنوه من دخولها قوتلوا حتى يخرجوه \* السابعة لا يعتبر في قطع  
المحارب اخذ النصاب وفي الخلاف يعتبر ولا انتزاعه من حرز وعلى ما قلناه من التخيير  
لانه في هذا البحث لانه يجوز قطعه وان لم يأخذ مالا وكيفية قطعه ان يقطع بمشاة

ثم تحسم ثم يقطع رجله اليسرى وتحسم ولولم يحسم في الموضعين جاز ولو فقد احد  
العضوين اقتصرنا على قطع الموجود ولم ينتقل الى غيره \* الثامنة لا يقطع المستلب  
ولا المختلس ولا المحتال على الاموال بالتزوير والرسائل الكاذبة بل يستعاد منه المال  
ويعزروكذا المبيع ومن سقي غيره مرقداً لکن ان جنى ذلك شيئاً ضمن الجناية \*  
القسم الثاني من كتاب الحدود فيه ابواب **الباب الاول** في المرتد وهو الذي  
يكفر بعد الاسلام وله قسمان \* الاول من ولد على الاسلام وهذا لا يقبل اسلامه لورجع  
ويحتتم قتله وتبين منه زوجته وتعتد منه عدة الوفاة وتقسم امواله بين ورثته وان التحق  
بدار الحرب او اهتمص بما يحول بين الامام وقتله ويشترط في الارتداد البلوغ وكمال  
العقل والاختيار ولو اكره كان نطقه بالكفر لغواً ولو ادعى الاكراه مع وجود الامارة قبل  
ولا تقتل المرأة بالردة بل تحبس دائماً ان كانت مملوكة على الفطرة وتضرب في اوقات  
الصلوة \* القسم الثاني من اسلم عن كفر ثم ارتد فيه ذابستتاب فان امتنع قتل واستتابته  
واجبة وكفى يستتاب قيل ثلثة ايام وقيل القدر الذي يمكن معه الرجوع والاول مروى  
وهو حسن لما فيه من التأنى لازالة عذره ولا يزول عنه اطلاقه بل تكون باقية عليه وينفسخ  
العقد بينه وبين زوجته ويتف نكاحها على انقضاء العدة وهي كعدة المطلقة ويقضي  
من امواله ديونه وما عليه من الحقوق الواجبة ويؤدى منه نفقة الاقارب مادام حياً  
وبعد قتله تقضى ديونه وما عليه من الحقوق الواجبة دون نفقة الاقارب ولو قتل اومات  
كانت تركته لورثته المسلمين فان لم يكن له وارث مسلم فهو للامام وولده بحكم المسلم  
فان بلغ مسلماً فلا بحث وان اختار الكفر بعد بلوغه استتاب فان تاب والاقبل  
ولو قتله قاتل قبل وصغره بالكفر قتل به سواء قتله قبل بلوغه او بعده ولو ولد بعد الرد  
وكانت امه مسلمة كان حكمه كالاول وان كانت مرتدة والحمل بعد ارتدادها كان  
بحكمها لا يقتل المسلم بقتله وهل يجوز استرقاقه تردد الشيخ فتارة يجيز لانه كافر بين

كافرين وتارة يمنع لان ابيه لا يُسْتَرَقُّ لتحريمه بالاسلام وكذا الولد وهذا اولي ويحجر  
الحاكم على امواله لئلا يتصرف فيها بالاتلاف فان عاده هو احق بها وان التحق بدار الكفر  
بقيت على الاحتفاظ ويباع منها ما يكون له الغبطة في بيعه كالحيوان **مسائل**  
من هذا الباب \* **الاولى** اذا تكرر الارتداد قال الشيخ يقتل في الرابعة قال وروى اصحابنا  
يقتل في الثالثة ايضا \* **الثانية** الكافر اذا اُكْرِهَ على الاسلام فان كان ممن يقر على دينه  
لم يُحْكَمْ باسلامه وان كان ممن لا يقر حُكِمَ به \* **الثالثة** اذا صلى بعد ارتداده لم يحكم  
بعوده سواء فعل ذلك في دار الحرب او دار الاسلام \* **الرابعة** قال الشيخ رح في المبسوط  
السكران يحكم باسلامه وارتداده وهذا يشكل مع اليقين بزرال تميزه وقد رجع  
في الخلاف \* **الخامسة** كل ما يتلغنه المرتد على المسلم يضمه في دار الحرب او دار الاسلام  
حالة الحرب وبعده انقضائها وليس كذلك الحربي وربما خطر اللزوم في الموضوعين  
لتساويهما في سبب الغرم \* **السادسة** اذا جُنَّ بعد دينه لم يُقْتَلْ لان قتله مشروط بالامتناع  
عن التوبة ولا حكم لامتناع المجنون \* **السابعة** اذا تزوج المرتد لم يصح سراً وتزوج بمسامة  
او كافرة لتحريمه بالاسلام المانع من التمسك بعقد الكافرة واتصافه بالكفر المانع من نكاح  
المسلمة \* **الثامنة** لو زوج بنته المسلمة ام يصح لتصور ولايته من التسلط على المسلم  
ولو زوج امته نفى صحة نكاحه اتردد اشبهه الجواز \* **التاسعة** كلمة الاسلام ان يقول اشهد ان  
لا اله الا الله وان محمداً رسول الله وان قال مع ذلك وابراً من كل دين غير الاسلام كان  
تاكيداً ويكفي الاقتصار على الاول ولو كان مقراً بالله سبحانه وبالنبي صلعم  
جاحداً عموم كبروته او وجوده احتاج الى زيادة تدل على رجوعه عما جحدت به  
فيها مسائل \* **الاولى** الذمي اذا انقض العهد ولحق بدار الحرب فامان امواله باق  
فان مات ورثه وارثه الذمي والحربي واذا انتقل الميراث الى الحربي زال الامان عنه  
واما الاولاد الاصاغر فهم باقون على الذمة ومع بلوغهم يُخَيَّرُونَ بين عقد الذمة لهم

باداء الجزية ويدين الانصراف الى مآمنهم \* الثانية اذا قتل المرتد مسلماً عمداً فللولي  
 قتله قوداً ويستقط قتل الردة ولو عفا الولي قتل بالردة ولو قتل خطأ كانت الدية في ماله  
 \* حقيقة مؤجلة لانه لا عاقلة له على تردد ولو قتل اوصات حلت كما تحل الاموال المؤجلة \*  
 الثالثة اذا تاب المرتد فقتله من يعتقد بقاءه على الردة قال الشيخ يثبت القود لتحقيق  
 قتل المسلم ظلماً ولان الظاهر انه لا يطلق عليه الارتداد بعد توبته وفي التصاص تردد  
 لعدم القصد الى قتل المسلم \* **الباب الثاني** في اتيان البهائم ووطئ الاموات  
 وما يتبعه \* اذا وطئ البالغ العاقل بهيمة ما كولة اللحم كالشاة والبقرة تعلق بوطئها  
**احكام** تعزير الواطئ واغرامه ثمنها ان لم تكن له وتحرير الموطوعة ووجوب ذبحها  
 واحراقها اما التعزير فتقديره الى الامام وفي رواية يضرب خمسة وعشرين سوطاً وفي اخرين  
 الحد وفي اخرين يقتل والمشهور الاول واما التحريم فيتناول لحمها ولبنها ونسلها تبعاً  
 لتحريمها والذبح اما تلقياً لئلا يؤمن من شياع نسلها وتعذر اجتنابه واحراقها لئلا يشبهه  
 بعد ذبحها بالمحللة وان كان الامر الاعم فيها ظهورها الاحمها كالخيل والبغال والحمير  
 لم تذبح واغرم الواطئ ثمنها صاحبها واخرجت من بلد الواقعة وبيعت في غيرها اما عبادة  
 لا بعلة مفهومة لنا ولئلا يعير بها صاحبها وما الذي يصنع بثمنها قال بعض الاصحاب  
 يتصدق به ولم اعرف المستند وقال آخرون يعام على المغترم وان كان الواطئ هو المالك  
 دفع اليه وهو شبهه ويثبت هذا بشهادة رجلين عدلين ولا يثبت بشهادة النساء انفردن  
 او انضممن وبالاقرار ولو مرة ان كانت الدابة له والا يثبت التعزير حسب وان تكرر الاقرار  
 وقيل لا يثبت الا بالاقرار مرتين وهو غلط ولو تكرر مع تخلل التعزير ثلثا قتل في الرابعة  
 ووطئ الميتة من بنات آدم كوطئ الحية في تعاقب الاثم والحد واعتبار الاحصان وعدمه  
 وهذا الجنابة افحش فتغلط العقوبة زيادة عن الحد بما يراه الامام ولو كانت زوجته  
 اقتصر في التاديب على التعزير وسط الحد بالشبهة وفي عدد الحجج على ثبوته خلاف



قال بعض الاصحاب يثبت بشاهدين لانه شهادة على فعل واحد بخلاف الزنا بالحينة  
وقال بعض لا يثبت الا باربعة لانه زناً ولان شهادة الواحد تذف فلا يندفع الحد الا بتكملة  
الاربعة وهذا الاشبه واما الاقرار فتابع للشهادة فمن اعتبر في الشهود اربعة اعتبر في الاقرار  
مثله ومن اقتصر على شاهدين قال في الاقرار كذلك **مسئلتان** \* الاولى من لاط  
بديت كان ك اللانط بالحيي ويعزر تغليظا \* الثانية من استدنى بيده عور وتعزيره  
منوط بنظر الامام وفي رواية ان علياً عليه السلام ضرب يده حتى احمرت وزوجه  
من بيت المال وهو تدبير استصلاح لانه من اللوازم ويثبت بشهادة عدلين او الاقرار  
واوعدة وتقال لا يثبت بالمرّة وهو وهم **الباب الثالث** في الدفاع للانسان ان يدفع  
عن نفسه وحرية وعاله ما استطاع ويجب اعتماد الاسهل فلوان دفع الخصم بالصياح  
اقتصر عليه ان كان في موضع يلحقه المنجد وان لم يندفع عول على اليد فان لم تغن  
فبالعصاء فان لم يكن فبالسلاح ويذهب دم المذنب هدرًا جرحًا كان او قتلاً ويستوي  
في ذلك الحر والعبد او قتل المذنب كان كالشهيد ولا يبدأ المذنب يتحقق قصده اليه ولم دفعه  
ما دام مُقبلاً ويتعين الكف مع اذ بانه ولو ضرب به فعطلمه لم يذفف عليه لاندفاع ضرره  
ولو ضرب به مُقبلاً فقطع يده فلا ضمان على الضارب في الجرح ولا في السراية ولوولى نضربه  
اخرى فالثانية مضمونة فان اندملت فالقصاص في الثانية ولو اندملت الاولى  
وسرت الثانية يثبت القصاص في النفس ولو سرتا فالذي يقتضيه اذهب ثبوت  
القصاص بعد رد نصف الدية ولو قطع يده مُقبلاً ورجله مُدبراً ثم يده مُقبلاً ثم سرى  
الجميع قال في المبسوط عليه نلت الدية ان تراضيا وان اراد الولي القصاص جاز بعد رد  
نلني الدية اما لو قطع يده ثم رجله مُقبلاً ويده الاخرى مُدبراً وسرى الجميع فان توافقا  
على الدية فنصف الدية وان طلب القصاص رد نصف الدية والفرق ان الجرحين  
هنا تواليا فجريا منجرى الجرح الواحد وليس كذلك في الاولى وفي الفرق عندي

ضعف والاقترب ان الاولى كالثانية لان جنائية الطرف يستطاعت بارها مع السراية  
كما لو قطع يده وآخر رجله ثم قطع الاول يده الاخرى فمع السراية هما سواء في القصاص  
والدية \* **مسائل** من هذا الباب \* الاولى لو وجد مع زوجته او مملوكته او غلامه  
من ينال دون الجماع فله دفعه فان اتى الدفع عليه فهو هدر \* الثانية من اطلع على  
تورم فلم يزجره فان اصر فرموه بحصاة او عود فجنى ذلك عليه كانت الجنائية هدرًا  
ولو بادره من غير زجر ضمن ولو كان المطلع رجلاً للنساء صاحب المنزل اقتصر على زجره  
ولو رماه والحال هذه فجنى عليه ضمن ولو كان من النساء مجرّدة جاز زجره ورميه  
لانه ليس للمحرّم هذا الاطلاع \* الثالثة لو قتله في منزله فادعى انه اراد نفسه او ماله  
وانكر الورثة فاقام هو البينة ان الداخل كان ناسيف مشهور مقبلاً على صاحب المنزل  
كان ذلك علامة قاضية برجحان قول القاتل ويستطاع الضمان \* الرابعة للانسان  
ان يدفع الدابة الصائفة عن نفسه فلو تلغت بالدفع فلا ضمان \* الخامسة لو عض على يد  
انسان فانتزع العضوض يده فندرت اسنم العاض كانت هدرًا ولو عدل الى تخليص  
نفسه بلكمة او جرحه ان تعذرا التخاص بالاخف جاز ولو تعذر ذلك جاز ان يبعجه  
بسكين او خنجر ومتمى قدر على التخاص بالاسهل فتخطى الى الاشق ضمن \*  
السادسة الزحفان العاديان يضمن كل منهما ما اجنيه على الآخر ولو كفى احدهما فصال  
الآخر فقصد الكافر الدفع لم يكن عليه ضمان اذا اقتصر على ما يحصل به الدفع والآخر  
يضمن ولو تجارح اثنان وادعى كل منهما انه قصد الدفع عن نفسه حلف المنكر وضمن  
الجارح \* السابعة اذا امره الامام بالصعود الى نخلة او النزول الى بئر فمات فان اكرهه  
قليل كان ضامنا لديته وفي هذا الغرض منافاة للمذهب ويتقدّر في نائبه ولو كان ذلك  
اصلة عامة كانت الدية في بيت المال وان لم يكرهه فلا دية اصلاً \* الثامنة اذا ادب  
زوجته تاديباً مشروعاً فماتت قال الشيخ عليه ريته لانه مشروط بالسلامة وفيه تردد لانه

من جملة التعزيرات السائغة ولو ضرب الضبي أبوه أوجدته لآبيه فمات فعليه دية.  
 في ماله \* التاسعة من به سلعة إذا امر بقطعها فمات فلا دية له على القاطع ولو كان  
 مولياً عليه فالدية على القاطع إن كان ولياً كالأب والجد للأب وإن كان أجنبياً ففي  
 القود تردد الاشبه الدية في ماله لا القود لأنه لم يقصد القتل \*

## كتاب القصاص

وهو قسمان الأول في قصاص النفس والنظر فيه يستدعي فصلاً \* الفصل الأول  
 في الموجب وهو أذا حق النفس المعصومة المتكافئة عمداً أو نياً ويتحقق العمد بقصد البالغ  
 العاقل إلى القتل بما يقتل غالباً ولو قصد القتل بما يقتل نادراً فاتفق القتل فالاشبه  
 القصاص وهل يتحقق مع القصد إلى الفعل الذي يحصل به الموت نادراً وإن لم يكن  
 قاتلاً في الغالب إذ لم يقصد به القتل كما لو ضرب به بحصاة أو عود خفيف فيه روايتان  
 أشهرهما أنه ليس بعمدٍ يوجب القود ثم العمد قد يحصل بالمباشرة وقد يحصل بالتسبيب  
 أما المباشرة فكالذبح والخنق وسقي السم القاتل والضرب بالسيف والسكين  
 والمنقل والحجر الغامر والجرح في المقتل ولو بغرز الإبرة وأما التسبيب فله مراتب  
 المرتبة الأولى انفراد الجاني بالتسبيب المتلف وفيه صور \* الأولى لو رماه بسهم فقتله  
 قتل لأنه مما يقصد به القتل غالباً وكذا لو رماه بحجر النجنيق وكذا لو خنقه بحبل  
 ولم يرخ عنه حتى مات وأرسله منقطع النفس أو ضمناً حتى مات أما لو حبس نفسه  
 يسيراً لا يقتل مثله غالباً ثم أرسله فمات ففي القصاص تردد والاشبه القصاص أن قصد  
 القتل والدية إن لم يقصد أو اشتبه القصد \* الثانية إذا ضربه بعصاً مكرراً ما لا يحتمله  
 مثله بالنسبة إلى بدنه أو زمانه فمات فهو عمد ولو ضرب به دون ذلك فاعقبه مرضاً ومات  
 فالبحث كالأول ومثله لو حبسه ومنعه الطعام والشراب فإن كان مدة لا يحتمل مثله

البقاء فيها فمات فهو عمد \* الثالثة لو طرحه في النار فمات قتل به ولو كان قادراً على الخروج لانه قد يشد؛ ولان النار قد تشنج الاعصاب بالملافة فلا يتيسر الفرار أما لو علم انه ترك الخروج تخاذلاً فلا قود لانه اعان على نفسه وينقذ انه لاديه لدايضاً لانه مستقل باتلاف نفسه ولا كذا الرجز فترك المداواة فمات لان السراية مع ترك المداواة من الجرح المضمون والملف بالنار ليس بمجرّد اللتا قبل بالاحراق المتجدد الذي لو لم يكن لما حصل وكذا البحث لو طرحه في الحجة ولو قصد فترك شدة أو التنا في ماء غلامسك نفسه تحته مع القدرة على الخروج فلا قصاص ولا دية \* الرابعة السراية عن جناية العمد توجب القصاص مع التساوي فلو قطع يده عمدًا فسرت قتل الجرح وكذا لو قطع اصبعه عمدًا بانه يقتل غالباً فسرت \* الخامسة لو قتل نفسه من قود على انسان عمدًا وكان الوقوع مما يقتل غالباً فهلك الاسفل فعلى الواقع القود ولو لم يكن مما يقتل غالباً كان خطأً شبيه العمد فيه دية مغلفة ودم الملتبى نفسه هدر \* السادسة قال الشيخ لاحقية السحر وفي الاخبار ما يدل على ان له حقينة واعمل ما ذكره الشيخ قريب غير ان البناء على الاحتمال اقرب فلو سحره فمات لم يوجب قصاصاً ولا دية على ما ذكره الشيخ رح وكذا لو اقرانه قتله بسحره وعلى ما قلناه من الاحتمال يلزمه بالانفراد وفي الاخبار يقتل الساحر قال في الخلاف يحمل ذلك على قتله حد الفساد لا قوداً \* المرتبة الثانية ان ينضم اليه مباشرة المجني عليه وفيه صور \* الاولى لو قدم له طعاماً مسموماً فان علم وكان عميلاً فلا قود ولا دية وان لم يعلم فاعل ومات فللمرأى القود لان حكم المباشرة سقط بالغرور ولو جعل السم في طعام صاحب المنزل فوجد صاحبه فاكله فمات قال في الخلاف والمبسوط عليه القود وفيه اشكال \* الثانية لو حفر بئراً بعيداً في طريق ودعا غيره مع جهالته فوقع فمات فعليه القود لانه مما يصد به القتل غالباً \* الثالثة لو جرحه نداوى نفسه بدواً سمياً فان كان مجزئاً فالاول جرح والقاتل هو المقتول فلا دية له ولعليه القصاص

في الجرح ان كان الجرح مما يوجب القصاص والآكان له ارش الجراحة وأن لم يكن  
مُجهزاً وكان الغالب فيه السلامة فاتفق له الموت سقط ما قابل فعل المجروح وهو نصف  
الدية والمومي قتل الجارح بعد رد نصف الدية وكذا لو كان غير مُجهزاً وكان الغالب  
معه التلف وكذا البحث لو خاط جرحه في لحم حي فسرى منهما سقط ما قابل فعل  
المجروح وهو نصف الدية وكان للمومي قتل الجارح بعد رد نصف ديته \* المرتبة الثالثة  
ان ينضم اليه مباشرة حيوان وفيه صور \* الاولى اذا القاه الى البحر فالنقمة الحوت قبل  
وصوله فعليه القود لان الالتقاء في البحر اتلاف بالعادة وتيل لا قود لانه لم يقصد اتلافه  
بهذا النوع وهو قودي اما لو القاه الى الحوت فالنقمة فعليه القود لان الحوت ضار بالتبع  
فهو كالآلة \* الثانية لو اغرى به كلباً مقوراً فقتله فلا شبه القود لانه كالآلة وكذا لو القاه الى  
اسد بحيث لا يمكنه الاعتصام فقتله سواء كان في مضيق او برية \* الثالثة لو انهبه حية  
قاتلاً فمات قتل به ولو طرح عليه حية قاتلاً فنهشته فهلك فلا شبه وجوب القود لانه  
مما جرت به العادة بالتلف معه \* الرابعة لو جرحه ثم مضه الاسد وسرتا لم يسقط القود  
وعمل تور فاضل الدية الاشبه نعم وكذا لو شاركه ابوه او اشترك عبد وحرفي قتل عبد \*  
الخامسة لو كثره والقاه في ارض مسبعة فافترسه الاسد اتفاقاً فلا قود وفيه الدية \* المرتبة  
الرابعة ان ينضم اليه مباشرة انسان آخر وفيه صور \* الاولى لو حفر واحد بئر افوق آخر بدفع  
ثالث فقاتل الدافع دون الحافر وكذا لو القاه من شاهق فاعترضه آخر فانتدب نصفين قبل  
وصوله الارض فقاتل هو المعترض ولو أمسك واحد وقتل آخر فالقود على القاتل دون  
الممسك لكن المسك يحبس ابدًا ولو نظر لهما ثالث لم يضمّن لكن تسمل عينه اي تغفأ \*  
الثانية اذا اكراهه على القتل فالقصاص على المباشر دون الأمر ولا يتحقق الاكراه في القتل  
ويتحقق فيما عداه وفي رواية علي بن زياد يحبس الأمر بقتله حتى يموت هذا اذا كان  
المكروه المهور بالغاً عاقلاً ولو كان غير مميز كالطفل والمجنون فالقصاص على المكروه لانه

بالنسبة اليه كآلة ويستوي في ذلك الحر والعبد ولو كان مميزاً عارفاً غير بالغ وهو حر فلا قود والدية على عاقلة المباشرو قال بعض الاصحاب يُقْتَصُّ منه ان بلغ عشرين وهو مطروح وفي المملوك المميز يتعلق الجناية برقبته ولا قود وفي الخلاف ان كان المملوك صغيراً او مجنوناً سقط القود ووجبت الدية والاول اظهر **فروع** \* الاول لو قال اُقتلني والّا قتلتك لم يسع القتل لان الاذن لا يرفع الحرمة ولو باشر لم يجب القصاص لانه اسقط حقه بالاذن فلا تسلط الوارث \* الثاني لو قال اُقتل نفسك فلم يكن مميزاً فلا شيء على المُلْزِم والّا فعلى المُلْزِم القود وفي تحقق اكراه العاقل هذا اشكال \* الثالث يصح الاكراه فيما دون النفس فلم قال اقطع يد هذا او هذا والّا قتلتك فاختر المكدرة احدهما ففي القصاص تردد منسأه ان التعيين عربي عن الاكراه والاشبه القصاص على الامر لان الاكراه تحقق والتخلص غير ممكن الا باحدهما \* الصورة الثالثة لو شهد اثنان بما يوجب تديلاً كالقصاص او شهد اربعة بما يوجب رجماً كالزنا وثبت انهم شهدوا زوراً بعد الاستيلاء لم يضمن الحاكم ولا الحد او كان القود على الشهود لانه تسبب متلف بعادة الشرع نعم لو علم الولي وباشراً القصاص كان القصاص عليه دون الشهود لقصد به الى القتل العدوان من غير ضرور \* الرابعة لو جنى عليه فصير في حكم المذبوح وهوان لا يبق حيوته مستقرة وذبحه آخر فعلى الاول القود وعلى الثاني دية الميت فلو كانت حيوته مستقرة فالاول جرح والثاني قاتل سواء كانت جنايته مما يقتضي معها بالموت غالباً كشق الجوف والامة او لا يقتضي به كقطع الانملة \* الخامسة لو قطع واحد يد و آخر رجله فاندملت احدهما ثم هلك فمن اندمل جرحه فهو جرح والآخر قاتل يُقتل بعد رد دية الجرح المندمل **فرع** لو جرحه اثنان كل واحد جرحاً فمات فادعى احدهما اندمال جرحه وصدقته الولي لم ينفذ تصديقه على الآخر لانه قد يحاول اخذ دية الجرح من الجرح والدية من الآخر فهو متهمة في تصديقه ولان المنكر مدع للاصل فيكون القول قوله مع

يمينه \* السادسة لوقطع يده من الكُوع وآخر ذراعه فملك قَتْلَابه لان السراية الأولى لم تنقطع بالثاني بشياع ألم قبل الثانية وليس كذا لوقطع واحديده وقَتْلَابه الآخر لان السراية انقطعت بالتعجيل وفي الأولى اشكال ولو كان الجاني واحداً دخلت دية الطرف في دية النفس اجماعاً مناوَهل يدخل قصاص الطرف في قصاص النفس اضطربت فتوى الاصحاب فيه فغى النهاية يقتص منه ان فرق ذلك وان ضربته ضربة واحدة لم يكن عليه اكثر من القتل وهي رواية محمد بن قيس عن احدهما وفي المبسوط والخلاف يدخل قصاص الطرف في قصاص النفس وهي رواية ابي حنيفة عن ابي جعفر عم وفي موضع آخر من الكتاب لوقطع يدرجل ثم قتله تُطع ثم قُتل والاقترب ماتضمنه النهاية لثبوت القصاص بالجناية الأولى ولا كذا لو كانت الضربة واحدة وكذا لو كانت لسراية كمن قطع يده ففسرت الى نفسه القصاص في النفس لافي الطرف مسائل

من الاشتراك \* الأولى اذا اشترك جماعة في قتل واحد قُتلوا به والولي بالخيار بين قتل الجميع بعد ان يرد عليهم ما فضل عن دية المقتول فيأخذ كل واحد منهم ما فضل عن دية عن جنايته وبين قتل البعض ويرد الباقيون دية جنايتهم وان فضل للمقتولين فضل اقام به الولي ويتحقق الشركة بان يفعل كل منهم ما يقتل لو انفرد او ما يكون له شركة في السراية مع القصد الى الجناية ولا يعتبر التساوي في الجناية بل لوجرحه واحد جرحاً والآخر مائة ثم سرى الجميع فالجناية عليهما بالسوية ولو طلب الدية كانت الدية عليهما نصفين \* الثانية يقتص من الجماعة في الاطراف كما يقتص في النفس فلواجتمع جماعة على قطع يده او قلع عينه فله الاقتصاص منهم جميعاً بعد رد ما يفضل لكل واحد منهم عن جنايته وله الاقتصاص من احدهم ويرد الباقيون دية جنايتهم ويتحقق الشركة في ذلك بان يحصل الاشتراك في الفعل الواحد فلو انفرد كل واحد بقطع جزء من يده لم يقطع يدا احدهما وكذا لو جعل احدهما آله فوق يده والآخر تحت يده واعتمدا

حتى التقيا فلا قطع في اليد على احدهما لان كلا منهما منفرد بجنايته لم يشارك الآخر فيها فعليه القصاص في جنايته حسب \* الثالثة لو اشترك في قتله امرأتان قُتِلَتْ بَهْ وَلَارِدٌ اذ لا فاضل لهما عن ديته ولو كن اكثر كان للمراي قتلهم بعد رد فاضل ديتهم بالسوية كن متساويات في الدية والاكمل لكل واحدة ديتها بعد وضع ارش جنايتها ولو اشترك رجل وامرأة فعلى كل واحد منهما نصف الدية والمراي قتلها ويختص الرجل بالرد وفي المغنعة يقسم الرد بينهما اثلاثا وليس بمعتمد ولو قتل المرأة فلاردها وعلى الرجل نصف الدية ولو قتل الرجل ردت المرأة عليهم نصف ديته وقيل نصف ديتها وهو ضعيف وكل موضع يوجب الرد فانه يكون متقدما على الاستيفاء \* الرابعة اذا اشترك حر وعبد في قتل حر عمدا قال في النهاية الاولياء قتلها ويؤدوا الى سيد العبد ثمنه او يقتلوا الحر ويؤدي سيد العبد الى ورثة المقتول خمسة آلاف درهم او يسلم العبد اليهم او يبتلوا العبد وليس لمولاه على الحر سبيل والاشبه ان مع قتلها يؤدوا الى الحر نصف ديته ولا يرد على مولى العبد شيء ما لم يكن قيمته ازيد من نصف دية الحر فيرد عليه الزائد وان قتلوا العبد وكانت قيمته زائدة عن نصف دية المقتول ادوا الى مولاه الزائد فان استوعب الدية والاكنت تمام الدية لا ولياء الاول وفي هذه اختلاف للاصحاب وما اخترناه انسب بالمذهب \* الخامسة لو اشترك عبد وامرأة في قتل حر فلا ولياء قتلها ولا رد على المرأة ولا على العبد الا ان يزيد قيمته عن نصف الدية فيرد على مولاه الزائد ولو قتل المرأة كان لهم استرقاق العبد الا ان يكون قيمته زائدة عن نصف دية المقتول فيرد على مولاه ما فضل وان قتلوا العبد وقيمته بقدر جنايته او قل فلاردها وعلى المرأة دية جنايتها وان كانت قيمته اكثر من نصف الدية ردت عليه المرأة ما فضل من قيمته فان استوعب دية الحر والا كان الفاضل لورثة المقتول **أولاً \* الفصل الثاني** في الشروط المعتبرة في القصاص وهي خمسة \* الاول التساوي في الحرية والرقية فيقتل الحر بالحر



وبالحرّة مع ردّ فاضل ديته والحرّة بالحرّة وبالحرّ ولا يؤخذ ما فضل على الأشهر ويقتصّ  
 للمرأة من الرجل في الاطراف من غير ردّ ويتساوى ديتهم ما مالهم يبلغ ثلث دية الحرّ  
 ثم ترجع الى النصف فيقتصّ لها منه مع ردّ التفاوت ويقتل العبد بالعبد وبالامة والامة  
 بالامة وبالعبد ولا يقتل حرّ بعبد ولا امة وقيل ان اعتاد قتل العبد قُتِلَ حَسْمًا للمجرأة  
 ولو قتل المولى عبده كفر وعزّر ولم يُقْتَلْ به وقيل يُغْرَمُ قيمته ويتصدق بها وفي المستند  
 ضعف وفي بعض الروايات ان اعتاد ذلك قُتِلَ به ولو قتل عبداً غيرة عمداً أغرم قيمته يوم  
 قُتِلَ ولا يتجاوز بها دية الحرّ ولا بقيمة المملوكة دية الحرّة ولو كان ذميّاً الذمي لم يتجاوز بقيمة  
 الذمّ دية مولاة ولا بقيمة الانثى دية الذمية ولو قتل العبد حرّاً قُتِلَ به ولا يضمن المولى  
 جنايته لكن وليّ الدم بالخيار بين قتله وبين استرقاقه وليس لمولاة نكحه مع كراهية الولي  
 ولو جرح العبد حرّاً كان للمجروح الاقتصاص منه فان طلب الدية فكّه مولاة بارش  
 الجناية ولو امتنع كان للمجروح استرقاقه ان احاطت به الجناية وان قصّر ارشها كان له  
 ان يسترّق منه بنسبة الجناية من قيمته وان شاء طالب ببيعه وله من ثمنه ارش الجناية  
 فان زاد ثمنه فالزيادة للمولى ولو قتل العبد عبداً عمداً فالقول لمولاة ان قتل جاز وان طلب  
 الدية تعلق برقبة الجاني فان تساوت القيمتان كان لمولى المقتول استرقاقه ولا يضمنه  
 مولاة لكن لو تبرّع فكّه بقيمة الجناية ولو كانت قيمة القاتل اكثر فلمولاة منه بقدر قيمة  
 المقتول وان كانت قيمته اقل فلمولى المقتول قتله او استرقاقه ولا يضمن مولى القاتل  
 شيئاً اذا المولى لا يعقل عبداً ولو كان القتل خطأ كان لمولى القاتل بالخيار بين فكّه بقيمة  
 ولا تخيير لمولى المجني عليه وبين دفعه وله منه ما يفضل عن قيمة المقتول وليس عليه  
 ما يعوز ولو اختلف الجاني ومولى العبد في قيمته يوم قُتِلَ فالقول قول الجاني مع يمينه  
 اذا لم يكن للمولى بينة والمدبر كالقنّ فلو قتل عمداً قُتِلَ وان شاء الولي استرقاقه كان له  
 ولو قتل خطأ فان فكّه مولاة بارش الجناية والاسلمه للرق فاذا مات الذي دبره هل

ينعتق قيل لالانه كالوصية وقد خرج من ملكه بالجناية فيبطل التدبير وقيل لا يبطل بل ينعتق ومع القول بعقده هل يسعى في فك رقبتة فيه خلاف الاظهر انه يسعى وربما قال بعض الاصحاب يسعى في دية المقتول ولعله وهم والمكاتب ان لم يؤد من مكاتبته شيئاً او كان مشروطاً فهو كالعن وان كان مطلقاً وقد ادعى من مال الكناية شيئاً تحرره منه بحسابه فاذا قتل حرّاً عمداً قتل به وان قتل مملوكاً فلا فود وتعلقت الجناية بما فيه من الرقبة مبعوضةً نيسعى في نصيب الحرية ويسترق الباقي منه او يباع في نصيب الرق ولو قتل خطأً فعلى الامام بقدر ما فيه من الحرية والمولى بالخيار بين فكّه بنصيب الرقبة من الجناية وبين تسليم حصة الرق ليعتص بالجناية وفي رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام اذا ادعى نصف ما عليه فهو بمنزلة الحر وتدرجاً في الاستبصار ورخصها في غير ذلك العبد اذا قتل مولا جاز للمولى قتله وكذا لو كان المجرر عبدان فقتل احدهما الآخر كان مخيراً بين قتل القاتل وبين العنوم مسائل ست \* الاولى لو قتل جرّ حريّن فليس لاوليائهما الاقتل وايس لهما المطالبة بالدية ولو قطع يمين رجل ومثلهما من آخر قطعت يمينه بالاول ويساره بالثاني فلو قطع يد ثالث قيل سقط القصاص الى الدية وقيل قطعت رجله بالثالث وكذا لو قطع رابعاً اما لو قطع ولا يد له ولا رجل كان عليه الدية لغوات محل القصاص ولو قتل العبد حريّن على التعانّب كان لاولياء الاخير وفي رواية اخرى يشتركان فيه مالهم يحكم به للاول وهذا اشبه ويكفي في الاختصاص ان يختار الوالي استرقاقه ولولم يحكم له الحاكم ومع اختيار الوالي الاول لو قتل بعد ذلك كان للثاني \* الثانية قيمة العبد مقسومة على اعضائه كما ان دية الحر مقسومة على اعضائه فكل ما فيه منه واحد ففيه كمال قيمته كاللسان والذكر والانف وما فيه اثنان ففيهما قيمته وفي كل واحد نصف قيمته وكذا ما فيه عشر ففي كل واحد عشر قيمته وبالجملّة الحر اصل للعبد فيما له دية مقدرة وما لا تقدير

له ففينة الحكومة فاذا جنى الحر على العبد بما فيه دية فهو لاه بالخيار بين امساكه  
ولا شيء له وبين دفعه واخذ قيمته ولو قطع يده ورجله دفعة الزم به القيمة او امساكه  
ولا شيء له اما لو قطع يده فليس يدين الزامه بنصف قيمته وكذا كل جناية لا تستوجب  
قيمتها ولو قطع يده ورجله آخر قال بعض الاصحاب يدفعه اليهما ويلزمهما الدية  
او يمسه كما لو كانت الجنايات من واحد والاولى ان له الزام كل واحد منهما بدية  
جنايته ولا يجب دفعه اليهما \* الثالثة كل موضع نقول فيه يفك المولى فانما يفكه بارش  
الجناية زادت عن قيمة المملوك الجاني او نقصت وللشيخ قول آخر انه يفديه باقل  
الامرين والاو مروي \* الرابعة لو قتل عبداً واحد عبدين كل واحد للمالك فان اختار  
القود قيل يتقدم الاول لان حقه اسبق ويسقط الثاني بعد قتله لغوات محل الاستحقاق  
وقيل يشتركان فيه مالم يختار مولى الاول استرقاقه قبل الجناية الثانية فيكون للثاني  
وعواشبهه فان اختار الاول المال وضمن المولى تعلق حق الثاني برقبته وكان له القصاص  
فان قتله بقي المال في ذمة مولى الجاني ولو لم يضمن ورضي الاول باسترقاقه تعاق  
حق الثاني فان قتله سقط حق الاول وان استرق اشترك المولى بالانين ولو قتل عبداً الاثنين  
فطلب احدهما القيمة ملك منه بقدر قيمة حصته من المقتول ولم يسقط حق الثاني  
من القود مع رد قيمة حصته شريكه \* الخامسة لو قتل عشرة ابيد عبداً فعلى كل واحد  
عشر قيمته فان قتل مولاة العشرة ادى الى مولى كل واحد ما فضل عن جنايته ولو لم تزد  
قيمة كل واحد من جنايته فلا رد وان طلب الدية فمولى كل واحد بالخيار بين فككه  
بارش جنايته وبين تسليمه ليسترق ان استوعب جنايته قيمته والا كان لمولى المقتول  
من كل واحد بقدر ارش جنايته او يرد على مولاة ما فضل عن حقه ويكون له ولو قتل  
المولى بعضا جازو يرد كل واحد عشر الجناية فان لم ينهض ذلك بقيمة من يقتل اتم  
مولى المقتول ما يعوز او يقتصر على قتل من ينهض الرد بقيمة \* السادسة اذا قتل

العبد حرّاً عمداً فاعتقه مولاه صريح ولم يسقط القود ولو قيل لا يصح لئلا يبطل حق الولي من الاسترقاق كان حسناً وكذا البحث في بيعه وهبته ولو كان خطأً قيل يصح العتق ويضمن المولى الدية على رواية عمرو بن شمر عن جابر عن أبي جعفر مّم وفي عمرو ضعف وقيل لا يصح الآن يتقدم ضمان الدية أو دفعها **فروع** في السراية \* الأول إذا جنى الحرّ على المملوك فسرت إلى نفسه فلمل المولى كمال قيمته ولو تحرّر وسرت إلى نفسه كان للمولى أقلّ الأمرين من قيمة الجناية أو الدية عند السراية لأن القيمة ان كانت أقلّ فهي المستحقّة له والزيادة حصلت بعد الحرية فلا يملكها المولى وان نقصت مع السراية لم تلزم الجاني تلك النقيصة لأن دية الطرف تدخل في دية النفس مثل ان يقطع واحد يده وهورق فعليه نصف قيمته فلو كانت الفاكه على الجاني خمسمائة لمو تحرّر وقطع آخر يده وثالث رجله ثم سرى الجميع سقطت دية الطرف وبقيت دية النفس وهي الف فيلزم الأول الثلث بعد ان كان يلزمه النصف فيكون للمولى الثلث والموتنة الثلثان من الدية وقيل له أقلّ الأمرين هنا من ثلث القيمة وثلث الدية والأول أشبه \* الثاني لو قطع حرّ يده فاعتق ثم سرى فلا قود لعدم التساوي وعليه دية حرّ مسلم لأنها جناية مضمونة فكان الاعتبار بها حين الاستقرار والمسيد نصف قيمته وقت الجناية ولو رنة المجني عليه ما زاد فلو قطع حرّاً آخر رجله بعد العتق وسرى الجرحان فلا قصاص على الأول في الطرف ولا في النفس لأنه لم يجب القصاص في الجناية فلم يجب في سرايتها وعلى الثاني القود بعد ردّ نصف دية ولم يسقط القود بمشاركة الآخر في السراية كما يستط بمشاركة الأب للأجنبي وبمشاركة المسلم للذمي في قتل الذمي \* الثالث لو قطع يده وهورق ثم قطع رجله وهو حرّ كان على الجاني نصف قيمته وقت الجناية لمولاه وعليه القصاص في الجناية حال الحرية فان انتصّ المعتق جازوا ن طالب بالدية كان له نصف الدية يختص به دون المولى ولو سرتنا فلا قصاص في الأولى

لعدم التساوي والقصاص في الرجل لانه مكاف وهل يثبت القود قيل لالان السراية  
من قطعين احدهما لا يوجب القود والاشبه بثبوته مع رد ما يستحقه المولى ولو اقتصر  
المولى على الاقتصاص في الرجل اخذ المولى نصف قيمة المجني عليه وقت الجناية  
وكان الفاضل للوارث فيجتمع له الاقتصاص وفاضل دية اليدين كانت ديتها زائدة  
من نصف قيمة العبد \* الشرط الثاني التساوي في الدين فلا يقتل مسلم بكافر نسيا كان  
او مستأمن او حربياً ولكن يعزرو ويغرم دية الذمي وقيل ان اعناد قتل اهل الذمة جاز  
له الاقتصاص بعد رد فاضل ديته ويقتل الذمي بالذمي وبالذمية بعد رد فاضل الدية  
والذمية بالذمية وبالذمي عن غير رجوع عليهم بالفضل ولو قتل الذمي مسلماً عمداً  
دفع هو وماله الى اولياء المقتول وهو مخير بين قتله واسترقاقه وفي استرقاق ولده الصغار  
تردد اشبهه بقاؤهم على الحرية ولو اسلم قبل الاسترقاق لم يكن لهم الا قتله كما لو قتل  
وهو مسلم ولو قتل الكافر كافراً واسلم القاتل لم يقتل به والزم الدية ان كان المقتول ذاك دية  
ويقتل واد الرشيعة بولد الزانية لتساويهما في الاسلام **مسائل** من لواحق هذا  
الباب \* الاولى لقطع مسلم يد ذمي عمداً فاسلم وسرت الى نفسه فلا قصاص ولا قود  
وكذا لقطع يد عبد ثم اعتق وسرت لان التكافؤ ليس بحاصل وقت الجناية وكذا  
الصبي لو قطع يد بالغ ثم بالغ وسرت جنايته لم يقطع لان الجناية لم تكن موجبة  
للقصاص حال حصولها وتثبت دية النفس لان الجناية وقعت مضمونة وكان  
الاعتبار بارشها حين الاستقرار \* الثانية لو قطع يد حربي او يد مرتد فاسلم ثم سرت فلا قود  
ولا دية لان الجناية لم تكن مضمونة فلم يضمن سرايتها ولورمى ذمياً بسهم واسلم  
ثم اصابه فمات فلا قود وفيه الدية وكذا لورمى عبداً فاعتق واصابه فمات او رمى  
حربياً او مرتدّاً فاصابه بعد اسلامه فلا قود وتثبت الدية لان الاصابة صادفت مسلماً  
محقوقاً الدم \* الثالثة ان اقطع المسلم يد مثله فسرت وهو مرتد سقط القصاص في النفس

ولم يستط القصاص في اليد لان الجناية حصلت موجبة للقصاص فلم يستط باعتراض الارتداد ويستوفى القصاص فيها وآية المسلم فان لم يكن استوفاه الامام وقال في المبسوط الذي يقتضيه مذهبنا انه لا قود ولا دية لان قصاص الطرف وديته يدخلان في قصاص النفس وديتها والنفس هنا ليست مضمونة وهويشكل بما انه لا يلزم من دخول الطرف في قصاص النفس سقوط ما ثبت من قصاص الطرف لما نفع يمنع من القصاص في النفس اما لو علم الى الاسلام ان كان قبل ان يحصل سرية ثبت القصاص في النفس وان حصلت سرية وهو مرتد ثم عاد وندت السرية حتى صارت نفسا ففي القصاص تردد اشبه ثبوت القصاص لان الاعتبار في الجناية المضمونة بحال الاستقرار وقيل لاقتصاص لان وجوبه مستند الى الجناية وكل السرية وهذه بعضها هدر لانه حصل في حال الردة ولو كانت الجناية خطأ ثبت الدية لان الجناية صادفت محقون الدم وكانت مضمونة في الاصل \* الرابعة ان قتل مرتد من غير قتله تردد من شاء تحريم المرتد بالاسلام ويقوي انه يقتل المتساوي في الكفر كما يقتل النصراني باليهودي لان الكفر كاللثة الواحدة اما لو رجع الى الاسلام فلا قود وعليه دية الذمي \* الخامسة لو جرح مسلم نصرانيا ثم ارتد الجراح وسرت الجراحة فلا قود لعدم التساوي حال الجناية وعليه دية الذمي \* السادسة لو قتل ذمي مرتدا قتل به لانهم محقون الدم بالنسبة الى الذمي اما لو قتل مسلم فلا قود قطعاً وفي الدية تردد الاقرب انه لاديه ولو وجب على مسلم قصاص فقتله غير الولي كان عليهم القود ولو وجب قتله بزناً او بلواط فقتله غير الامام لم يكن عليه قود ولا دية لان علياً عليه السلام قال لرجل قتل رجلاً وادعى انه وجد مع امرأته عليك القود الآن تأتي بيئته \* الشرط الثالث ان لا يكون القاتل اباً أو قاتل ولده لم يقتل به وعليه الكفارة والدية والتعزير وكذا لو قتل اب الاب وان ملا ويقتل الولد بابيه وكذا الام تقتل به ويقتل بها وكذا الاقارب كالاجداد والجدات من قبلها

والأخوة من الطرفين والاعمام والعمات والأخوال والخالات **فروع**\* الأول لو ادعى  
اثنان ولداً مجهولاً فان قتله احدهما قبل القرعة فلا قود لتحقيق الاحتمال في طرف القاتل  
ولو قتلاه فالاحتمال بالنسبة الى كل واحد منهما باق وربما خطر الاستناد الى القرعة  
وهو تهجم على الدم فالاقرب الاول ولو ادعى اياه ثم رجع احدهما وقتلاه توجه القصاص  
الى الراجع بعد رد ما ينصل عن جنائته وكان على الاب نصف الدية وعلى كل واحد  
كفارة القتل بانفراذه ولو ولد مولود على فراش مدعىين له كالأمة أو الموطوءة بالشبهة  
في الطهر الواحد فقتلاه قبل القرعة لم يقتل لتحقيق الاحتمال بالنسبة الى كل واحد  
منهما ولو رجع احدهما ثم قتلاه لم يقتل الراجع والفرق ان البينة هنا تثبت بالفراش  
لا بمجرد الدعوى وفي الفرق تردد ولو قتل الرجل زوجته هل يثبت القصاص لولدها  
منه قيل لا لانه لا يملك ان يقتص من والده ولو قيل يملك هنا ممكن اقتصاراً بالمنع  
على مورد النص وكذا البحث لو قذفها الزوج ولا وارث الأولاد منها اما لو كان لها  
ولد من غيره فله القصاص بعد رد نصيب والده من الدية ولم استيفاء الحد كاملاً ولو قتل  
احد الوالدين اياه ثم الآخراته فلكل منهما على الآخر القود فان تشاح في القصاص  
اقرع بينهما وقدم في الاستيفاء من اخرجته القرعة ولو بدر احدهما فاقصص كان لورثة  
الآخر الافتصاص\* **الشرط الرابع** كمال العقل فلا يقتل المجنون سواء قتل مجنوناً  
او عافلاً وينبت الدية على عاقلة وكذا الصبي لا يقتل بصبي ولا يبالغ اما لو قتل العاقل  
ثم جن لم يسقط عنه القود وفي رواية يقتص من الصبي اذا بلغ عشر او في اخرى اذا بلغ  
خمسة اشبار ويقام عليه الحدود والوجه ان عمد الصبي خطأ محض يلزم ارشؤه العاقلة  
حتى يبلغ خمس عشر سنة **فرع** لو اختلف الولي والجاني بعد بلوغه او بعد افاقته  
فقال قتلت وانت بالغ او انت عاقل وانكر فالقول قول الجاني مع يمينه لان الاحتمال  
متحقق فلا يثبت معه القصاص وتثبت الدية ولو قتل البالغ الصبي قتل به على

الاصح ولا يقتل العاقل بالمجنون وتثبت الدية على القاتل ان كان عمداً او شبهه بالعمد  
 وعلى العاقلة ان كان خطأً محضاً ولو قصد العاقل دفعه كان هدرًا وفي رواية ديته  
 في بيت المال وفي ثبوت القود على السكران تردد والثبوت اشبه لانه كالصاحي في تعلق  
 الاحكام اما من بنى نفسه او شرب مرقداً لا لعذر فقد احقه الشيخ رح بالسكران وفيه  
 تردد ولا قود على النائم لعدم القصد وكرهه معذراً في سببه وعليه الدية وفي الاعمى  
 تردد اظهره انه كالمبصر في توجه القصاص بعمده وفي رواية الحلبي من ابي عبد الله  
 عليه السلام ان جنايته خطأ تلزم العاقلة \* الشرط الخامس ان يكون المقتول محققاً  
 الدم احترازاً من المرتد بالنظر الى المسلم فان المسلم لو قتله لم يثبت القود وكذا كل من اباح  
 الشرع قتله وهو من هلك بسراية لقصاص او احدى \* **الفصل الثالث** في دعوى  
 القتل وما يثبت بدو يشترط في المدعي البلوغ والرشد حاله الدعوى دون وقت الجناية  
 اذ قد يتحقق صحة الدعوى بالسماع المتواتر وان يدعي الى من يصح منه مباشرة  
 الجناية فلو ادعى على غائب لم يقبل وكذا لو ادعى على جماعة يتعذر اجتماعهم  
 على قتل الواحد كاعل البلد وتقبل دعواه لو رجع الى الممكن ولو حرر الدعوى  
 بتعيين القاتل وصفه القتل ونوعه سمعت دعواه وهل يسمع منه مقتصراً على مطلق  
 القتل فيه تردد اشبهه القبول ولو قال قتلته احدى هذين سمع ان لا ضرر في احلافهما ولو اقام  
 بينة سمعت لاثبات اللوث ان خص الوارث احدهما **مسائل** \* الاولى  
 لو ادعى انه قتل مع جماعة لا يعرف عددهم سمعت دعواه ولا يقضى بالقود ولا بالدية  
 لعدم العلم بحصة المدعي عليه من الجناية ويقضى بالصلم حقناً للدم \* الثانية لو ادعى  
 القتل ولم يبين عمداً او خطأً الاقرب انه تسمع ويستفصله القاضي وليس ذلك تلقيناً  
 بل تحقيقاً للدعوى ولو لم يبين قيل طرحت دعواه وسقطت البينة بذلك ان لا يمكن  
 الحكم بها وفيه تردد \* الثالثة لو ادعى على شخص القتل منفرداً ثم ادعى على آخر



لم تسمع الثانية برء الأول أو شرَّكه لا كذابه نفسه بالدعوى الأولى وفيه للشيخ قول آخر \* الرابعة لو ادعى قتل العمد ففسره بالخطأ لم يبطل أصل الدعوى وكذا لو ادعى الخطأ وفسره بما ليس بخطأ وثبتت الدعوى بالاقرار أو البيّنة أو القسامة أما الاقرار فيكفي المرأة وبعض الأصحاب يشترط الاقرار مرتين ويعتبر في المقر البلوغ وكمال العقل والاختيار والحرية أما المحجور عليه بفلس أو سفه فيقبل اقراره بالعمد فيستوفي منه القصاص وأما بالخطأ فثبت الدية ولكن لا يشارك الغرماء ولو أقر واحد بقتله عمداً وآخر بقتله خطأ تخير الولي تصديق أحدهما وليس له على الآخر سبيل ولو أقر واحد بقتله عمداً فآثر آخر أنه هو الذي قتله ورجع الأول درء عنهما القصاص والدية وودى المقتول من بيت المال وهي قضية الحسن عليه السلام وأما البيّنة فلا يثبت ما يجب به القصاص إلا بشاهدين ولا يثبت بشاهد وامرأتين وقيل تجب به الدية وهو شاذ ولا يشاهد ويمين ويثبت بذلك ما يوجب الدية كقتل الخطأ والمهاشمة والمنعامة وكسر العظام والجائفة ولا تقبل الشهادة الأصافية عن الاحتمال كقوله ضربه بالسيف فمات أو فقتله أو فانهز دمه فمات في حاله أو فلم يزل مريضاً منها حتى مات وإن طالت المدة ولو انكر المدعى عليه ما شهدت به البيّنة لم يلتفت إلى انكاره وإن صدّقها وادعى الموت بغير الجناية كان القول قوله مع يمينه وكذا الحكم في الجراح فإنه لو قال الشاهد ضربه فاوضحه قبل ولو قال اختصما ثم افترقا وهو مجروح أو ضربه فوجدناه مشجوجاً لم يقبل لاحتمال أن يكون من ضربه وكذا لو قال فجرى دمه أمّا لو قال فاجرى دمه قبلت ولو قال أسال دمه فمات قبلت في الدامية دون ما زاد ولو قال اوضحه ووجدناه فيه موضعين سقط القصاص لتعذر المساواة في الاستيفاء ويرجع إلى الدية وربما خطر الاختصاص باقلهما وفيه ضعف لانه استيفاء في محل لا يتحقق توجه القصاص فيه وكذا لو قال نطع يده ووجد مقطوع اليدين ولا يكفي قوله فاوضحه ولا شجّه حتى

يقول هذه الموضحة وهذه الشجة لاحتمال غيرهما اكبر او اصغر ويشترط فيهما التوارد على الوصف الواحد فلو شهد احدهما انه قتله غدوةً والآخر عشيةً او بالسكين والآخر بالسيف او بالقتل في مكان معين والآخر في غيره لم يقبل وهل يكون ذلك لوئاً قال في المبسوط نعم وفيه اشكال لتكاذبهما اما لو شهد احدهما بالاقرار والآخر بالمشاهدة لم تثبت وكان لوئاً لعدم التكاذب وهنا مسائل \* الاولى لو شهد احدهما بالاقرار بالقتل مطلقاً وشهد الآخر بالاقرار عمداً يثبت القتل وكلف المدعى عليه البيان فان انكر القتل لم يقبل منه لانه اكدابٌ للبيّنة وان قال خطأً وصدقته الولي فلا بحث والا فالقول قول الجاني مع يمينه ولو شهد احدهما بالمشاهدة بالقتل عمداً والآخر بالقتل المطلق وانكر القاتل العمد وادّعى الولي كانت شهادة الواحد لوئاً ويثبت الولي دعواه بالتسامية ان شاء \* الثانية لو شهدا بقتل على اثنين فشهد المشهود عليهما على الشاهدين انهما قاتلان على وجه لا يتحقق معه التبرع او ان تحقق لكن لا يقتضي اسقاط الشهادة فان صدق الولي الاولين حكم له وطرحت شهادة الآخرين وان صدق الجميع او صدق الآخرين سقط الجميع \* الثالثة لو شهدا لمن يرثانه ان زيداً جرحه بعد الاندمال قبلت ولا يقبل قبله لتحقق التهمة على تردد ولو اندمل بعد الاقامة فاعاد الشهادة قبلت لانتفاء التهمة ولو شهدا لمن يرثانه وهو مريض قبلت والفرق ان الدية يستحقانها ابتداء وفي الثانية يستحقانها من ملك الميت \* الرابعة لو شهد شاهدان من العاقلة بفسق شاهدي القتل فان كان القتل عدداً او شبيهاً به او كانا ممن لا يصل اليهما العنل حكم بهما وطرحت شهادة القتل وان كانا ممن يعنل عنه لم يقبل لانهما يدفعان عنهما الغرم \* الخامسة لو شهد اثنان انه قتل واخران على غيره انه قتله سقط القصاص ووجب الدية عليهما نصفين ولو كان خطأً كانت الدية على ما قلتهما واعلته احتياط في مصمة الدم لما مرض من المشبهة بتصادم البيّنيتين ويحتمل هذا وجهاً آخر وهو تخيير الولي

في تصديق أيهما شاء كما لو أقرَّ اثنان كل واحد بقتله منفرداً أو الأول أولى \* السادسة لو شهدا  
 أنه قتل زيداً عمداً فأتى آخر أنه هو القاتل ويبرء المشهود عليه فللولي قتل المشهود عليه  
 ويرد المقر نصف ديته وله قتل المقر ولارد لاقرارته بالانفراد وله قتلها بعد أن يرد على  
 المشهود عليه نصف ديته دون المقر ولو أراد الدية كانت عليهما نصفين وهذه رواية  
 زرارة عن أبي جعفر عم وفي قتلها اشكال لانتهاء الشركة وكذا في الزامهما بالدية نصفين  
 والقول بتخيير الولي في أحدهما وجه قوي غير أن الرواية من المشاهير \* السابعة قال  
 في المبسوط لو ادعى قتل العمد وأقام شاهداً وامرأتين ثم عفا لم يصح لأنه عفا عما لا يثبت  
 وفيه اشكال إذا عفا ولا يتوقف على ثبوت الحق عند المحاكم وأما القسامة فيستدعي  
 البحث فيها مقاصد \* الأول في اللوث ولا قسامة مع ارتفاع التهمة وللولي إحقاق المنكر  
 يميناً واحداً ولا يجب التغليظ ولو نكل فعلى ما مضى من القولين واللوث إماراة يغلب  
 معها الظن بصدق المدعي كالشاهد ولو واحداً وكما لو وجد متشحطاً بدمه وعنده ذو سلاح  
 عليه الدم أو في دار قوم أو في محلة منفردة عن البلد لا يدخلها غيرها لها أو في صفٍ مقابلٍ  
 للخصم بعد المراساة ولو وجد في قرية مطروقة أو خلعة من خلال العرب أو في محلة منفردة  
 مطروقة وإن انفردت فإن كان هناك عداوة فهو لوث والآخر لوث لأن الاحتمال  
 متحقق هنا ولو وجد بين قريتين فاللوث لأقربهما إليه ومع التساوي في القرب والبعد  
 فهما سواء في اللوث أما من وجد في زحامٍ على قنطرة أو بئر أو جسر أو مصنع فديته على  
 بيت المال وكذا لو وجد في جامع عظيم أو شارع وكذا لو وجد في فلاة ولا يثبت اللوث  
 بشهادة الصبي ولا الفاسق ولا الكافر ولو كان مأموناً في نخلته نعم لو أخبر جماعة  
 من الفساق أو النساء مع ارتفاع المواطاة أو مع ظن ارتفاعها كان لوثاً ولو كانت الجماعة  
 صبياناً أو كفاراً لم يثبت اللوث ما لم يبلغوا حد التواتر ويشترط في اللوث خلوصه  
 من الشك فلو وجد بالقرب من القتل ذو سلاح ملطخ من دم مع سبعٍ من شأنه قتل

الانسان بطل اللوث لتحقق الشك ولو قال الشاهد قتله احد هذين كان لوثا ولو قال قتل  
احدهذين لم يكن لوثا وفي الفرق تردد ولا يشترط في اللوث وجود اثر القتل على الاشبه  
ولا في القسامة حضور المدعى عليه \* **مسئلتان** \* الأولى لو وجد قتيلان في دار فيها  
عبد كان لوثا وللورثة القسامة لغائده التسلط بالقتل اولا فتكاه بالجنانية لو كان رهنا \*  
الثانية لو ادعى الولي ان واحدا من اهل الدار قتله جاز اثبات دعواه بالقسامة فلو انكر  
كونه فيها وقت القتل كان القول قواه مع يمينه ولم يثبت اللوث لان اللوث يتطرق  
الى من كان موجودا في تلك الدار ولا يثبت ذلك الا بالاقرار او بالبينة \* الثاني في كميتها  
وهي في العمد خمسون يمينا وان كان له قوم حلف كل واحد يمينا ان كانوا عدد القسامة  
وان نقصوا عنه كبرت عليهم الايمان حتى يكمل القسامة وفي الخطاء المحض والشبيه  
بالعمد خمس وعشرون يمينا ومن الاصحاب من سوي بينهما وهو اوثق في الحكم  
والتفصيل اظهر في المذهب ولو كان المدعون جماعة قسمت عليهم الخمسون بالسوية  
في العمد والخمس والعشرون في الخطاء ولو كان المدعى عليهم اكثر من واحد ففيه تردد  
اظهره ان على كل واحد خمسين يمينا كما لو انفرد لان كل واحد منهم يتوجه عليه  
دعوى بانفراده اما لو كان المدعى عليه واحدا فاحضر من قومه خمسين يشهدون  
ببراءته حلف كل واحد منهم يمينا ولو كانوا اقل من الخمسين كبرت عليهم الايمان  
حتى يكملوا العدد ولو لم يكن للولي قسامة ولا حلف هو كان له احلاف المنكر خمسين  
يمينا ان لم يكن له تسامة من قومه وان كان له قوم كان كاحدهم ولو امتنع عن القسامة  
ولم يكن له من يقسم الزم الدعوى وثيل له رد اليمين على المدعي وثبتت القسامة  
في الاعضاء مع التهمة وكم قدرها قبل خمسون يمينا احتياطاً ان كانت الجنانية تبلغ  
الدية والا بنسبتها من خمسين يمينا وقال آخرون ست ايمان فيما فيه دية النفس  
وبحسابه من ست فيما فيه دون الدية وهي رواية اصلها طريف ويشترط في القسامة

علم المُقْسِم ولا يكفي الظن وفي قبول قسامة الكافر على المسلم تردد اظهره المنع ولمولى العبد مع اللوث اثبات دعواه بالقسامة ولو كان المدعى عليه حرّاً تمسكاً بعموم الاحاديث ويقسم المكتب في عبده كالحر ولو ارتدّ الوالي مُنْعَم من القسامة ولو حلف وقعت موقعها لانه لا يمنع الاكتساب ويشكل هذا بما ان الارتداد يمنع الارث فيخرج عن الولاية فلا قسامة ويشترط في اليمين ذكر القاتل والمقتول والرفع في نسبهما بما يزيل الاحتمال وذكر الانفراد والشركة ونوع القتل اما الاعراب فان كان من اهله كُلِّفَ والا تنع بما يعرف معه القصد وهل يذكر في اليمين ان البيّنة بينة المدعي قيل نعم دفعاً لتهرم الحائف والاشبه انه لا يجب \* الثالث في احكامها لو ادعى على اثنين وله على احدهما لوث حلف خمسين يميناً وثبتت دعواه على ذى اللوث وكان على الآخر يميناً واحدة كالدعوى في غير الدم ثم ان اراد قتل ذى اللوث ردّ عليه نصف دية ولو كان احد الوليين غائباً وهناك لوث حلف الحاضر خمسين يميناً وثبتت حقه ولم يجب الارتقاب ولو حضر الغائب حلف بتدر نصيبه وهو خمس وعشرون يميناً وكذا لو كان احدهما صغيراً ولو اكدب احد الوليين صاحبه لم يقدح ذلك في اللوث وحلف لاثبات حقه خمسين يميناً واذا مات الوالي فام ولده مقامه فان مات في اثناء الايمان قال الشيخ يستأنف الايمان لانه لو انهم لا يثبت حقه يمين غير مسائل \* الاولى لو حلف مع اللوث واستوفى الدية ثم شهد اثنان انه كان غائباً حال القتل غيبه لا يتقدّر معها القتل بطلت القسامة واستعيدت الدية \* الثانية لو حلف مع اللوث واستوفى الدية ثم قال هذه حرام فان فسره بكذبه في اليمين استعيدت الدية وان فسّر بانّه لا يرى القسامة لم يعترضه وان فسّر بان الدية ليست ملكاً للباذل فان عين المالك الزم دفعها اليه ولا يرجع على القاتل بمجرد قواه وان لم يعين اُثِرَتْ في يده \* الثالثة لو استوفى بالقسامة فقال آخر انا قتلته منفرداً قال في الخلاف

كان الولي بالخيار وفي المبسوط ليس لهذا لأنه لا يتسم الأمع العلم فهو مكذب للمقرر\*  
 الرابعة إذا اتهم والتمس الولي حبسه حتى يحضر بيته ففي اجابته تردد ومستند الجواز  
 ما رواه السكوني عن ابي عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحبس في تهمة الدم ستة ايام فان  
 جاء الاولياء بيته ثبت والاخلى سبيله وفي السكوني ضعف\* **الفصل الرابع**  
 في كيفية الاستيفاء قتل العمد يوجب القصاص لالدية ولو عفا الولي على مال  
 لم يسقط القود ولم تثبت الدية الأمع رضا الجاني ولو عفا ولم يشترط المال سقط القود  
 رام تثبت الدية ولو بذل الجاني القود لم يكن للولي غير ذلك ولو طالب الدية فبذلها  
 الجاني صح ولو امتنع لم يجز ولو لم يرض الولي بالدية جاز المفاداة بالزيادة ولا ينقض  
 بالقصاص ما لم يتفق التلف بالجناية ومع الاشتباه يقتصر على القصاص في الجناية  
 لافي النفس ويرث القصاص من يرث المال عدا الزوج والزوجة فان لهما نصيبهما  
 من الدية في عمد او خطأ وقيل لا يرث النصاص الا العصبه دون الاخوة والاخوات  
 من الام ومن يتقرب بهما وهو الاظهر وقيل ليس للنساء عفو ولا قود والاول اشبه وكذا  
 يرث الدية من يرث المال والبحث فيه كالاول غير ان الزوج والزوجة يرثان من الدية  
 على التخييرات واذا كان الولي واحداً جاز له المبادرة والاولى توقفه على اذن الامام  
 وقيل تحرم المبادرة ويعزrulو بادرو ويتأكد الكراهية في قصاص الطرف وان كانوا جماعة  
 لم يجوز الاستيفاء الا بعد الاجتماع اما بالوكالة او بالاذن لواحد وقال الشيخ يجوز لكل  
 منهم المبادرة ولا يتوقف على اذن الآخر لكن يضمن حصص من لم يأذن وينبغي  
 للامام ان يحضر عند الاستيفاء شاهدين فطينين احتياطاً ولا فامة الشهادة ان حصلت  
 مجاحداً ويعتبر الآلة لثلاث تكون مسمومة خصوصاً في قصاص الطرف ولو كانت  
 مسمومة فحصلت منها جناية بسبب السم ضمنه ويمنع من الاستيفاء بالآلة الكالة  
 تجنباً للتعذيب ولو فعل اساء ولا شيء عليه ولا يقتص الآب السيف ولا يجوز التمثيل

به بل يقتصر على ضرب عنقه ولو كانت جناية بالتغريق أو بالتحريق أو بالمثقل أو بالرضخ وأجرة من يقيم الحدود من بيت المال فإن لم يكن بيت مال أو كان هناك ما هو أهم كانت الأجرة على المجني عليه ولا يضمن المقتص سرية القصاص نعم لو تعدى ضمن فإن قال تعمدت اقتص منه في الزائد وإن قال أخطأت أخذت منه دية العدو وإن ولو خالفه المقتص منه في دعوى الخطأ كان القول قول المقتص مع يمينه وكل من يجري بينهم القصاص في النفس يجري في الطرف ومن لا يقتص له في النفس لا يقتص له في الطرف وههنا مسائل \* الأولى إذا كان له أولياء لا يولى عليهم كانوا شركاء في القصاص فإن حضر بعض وغاب الباقيون قال الشيخ للحاضر الاستيفاء بشرط أن يضمن حصص الباقين من الدية وكذا لو كان بعضهم صغيراً وقال لو كان الولي صغيراً وله أب أوجد لم يكن لاحد أن يستوفي حتى يبلغ الصبي سواء كان القصاص في النفس أو في الطرف وفيه إشكال وقال يحبس القاتل حتى يبلغ الصبي ويفيق المجنون وهو أشد إشكالا من الأول \* الثانية إذا زاد وأعلى الواحد فلم القصاص ولو اختار بعضهم الدية فاجاب القاتل جاز فإذا سلم سقط القود على رواية والمشهور أنه لا يسقط والآخرين القصاص بعد أن يرد وأعلى نصيب من فاداه ولو امتنع من بذل نصيب من يريد الدية جاز لمن أراد القود أن يقتص بعد رد نصيب شريكه ولو عفا البعض لم يسقط القصاص وللباقي أن يقتصوا بعد رد نصيب من عفا على القاتل \* الثالثة إذا أقر أحد الوليين أن شريكه عفا عن القصاص على مال لم يقبل إقراره على شريكه ولا يسقط القود في حق أحدهما وللمقر أن يقتل لكن بعد أن يرد نصيب شريكه فإن صدقه فالرد له والأما كان للجاني والشريك على حاله في شركة القصاص \* الرابعة إذا اشترك الأب والأجنبي في قتل ولده أو المسلم والذمي في قتل ذمي فعلى الشريك القود ويقتضى المذهب أن يرد عليه الآخر نصف دية وكذا لو كان أحدهما

عامداً والآخر خاطئاً كان القصاص على العامد بعد الرد لكن هذا الرد من العاقلة وكذا لم يشاركه سبع لم يسقط القصاص لكن يرد عليه الولي نصف دية \* الخامسة للمحجور عليه بغاس أو سفه استيفاء القصاص لاختصاص الحجر بالمال ولو فغا على مال ورضي القاتل قسّمه على الغرماء ولو قتل وعليه دين فإن اخذ الورثة الدية صرفت في ديون المقتول ووصاياه كما لله وهل للورثة استيفاء القصاص من دون ضمان ما عليه من الديون قيل نعم تمسكاً بالآية وهو أولى وقيل لا وهو مروى \* السادسة إذا قتل جماعة على التعاقب يثبت لولي كل واحد منهم القود ولا يتعلق حق واحد بالآخر فإن استوفى الأول سقط حق الباقيين لا إلى بدل على تردد ولو باراد احدهم فقتله فقد اساء وسقط حق الباقيين وفيه اشكال من حيث تساوى الكل في سبب الاستحقاق \* السابعة لو وُكِّلَ في استيفاء القصاص فعزله قبل القصاص ثم استوفى فإن علم فعليه القصاص وإن لم يعلم فلا تصاص ولا دية إما الوعفاً الموكل ثم استوفى ولا يعلم فلا تصاص ايضاً وعليه الدية للمباشرة ويرجع بها على الموكل لانه غار \* الثامنة لا يقتص من الحامل حتى تضع ولو تجد حملها بعد الجنائية فإن ادعت الحمل وشهد لها القوابل ثبت وإن تجردت دعواها قيل لا يؤخذ بقولها لان فيه دفعا للولي من السلطان ولو قيل يؤخذ كان احوط وهل يجب على الولي الصبر حتى يستقل الولد بالاعتداء قيل نعم دفعا لشفقة اختلاف اللبن والوجه تسليط الولي ان كان للمولود ما يعيش به فيرلبن الأم والتأخير ان لم يكن ولو قُتِلَت المرأة قصاصاً فبانث حاملاً فالدية على القاتل ولو كان المباشراً هلاً به وعلم الحاكم ضمن الحاكم \* التاسعة لو طع يد رجل ثم قتل آخر قطعناه أولاً ثم قتلناه وكذا لو بدأ بالقتل توصلأ الى استيفاء الحقيق ولو سرى القطع في المجني عليه والحال هذه كان للولي نصف الدية من تركة الجاني لان قطع اليد بدل من نصف الدية وقيل لا يجب في تركة الجاني شيء لان الدية لا تثبت في العمد الاصلحاً ولو قطع يديه



فاقتصَّ ثم سرت جراحة المجني عليه جاز لوليه القصاص في النفس ولو قطع يهودي  
يدَ مُسْلِمٍ فاقتصَّ المُسْلِمُ ثم سرت جراحة المُسْلِمِ كان للوليِّ قتل الذمِّي ولو طأ به بالدية  
كان له دية المُسْلِمِ الأديَّة يد الذمِّي وهي اربع مائة درهم وكذا لو طعت المرأة يد رجلٍ  
فاقتصَّ ثم سرت جراحته كان للوليِّ القصاص ولو طأ به بالدية كان له ثلثة ارباعها  
ولو طعت يديه ورجليه فاقتصَّ ثم سرت جراحته كان لوليه القصاص في النفس وليس له  
الدية لانه استوفى ما يترجم مقام الدية وفي هذا كله تردد لان للنفس دية على انفرادها وما  
استوفاه وقع قصاصا \* العاشرة اذا هلك قاتل العمد سقط القصاص وهل تسقط الدية  
قال في المبسوط نعم وتردد في الخلاف وفي رواية ابي بصير اذا هرب فلم يقدر عليه حتى  
مات اخذت من ماله والا فمن الاقرب فالاقرب \* الحادية عشر لو اقتصَّ من قاطع اليد  
ثم مات المجني عليه بالسراية ثم مات الجاني بها وقع القصاص بالسراية من الجاني  
موقعه وكذا لو قطع يده ثم قتله فقطع الولي يد الجاني ثم سرت الى نفسه اما لو سرى  
التقطع الى الجاني او لا ثم سرى قطع المجني عليه لم تقع سراية الجاني قصاصا لانها  
حاصلة قبل سراية المجني عليه فكانت هدرا \* الثانية عشر لو قطع يد انسان فعفا المقطوع  
ثم قتله القاطع للولي القصاص في النفس بعد رد دية اليد وكذا لو قُتِلَ مقطوع اليد قتل  
بعد ان يرد عليه دية يد؛ ان كان المجني عليه اخذ ديتها او قطعت في قصاص ولو كانت  
قطعت من غير جناية ولا اخذ لها دية قُتِلَ القاتل من غير رد وهي رواية سورة بن كليب  
عن ابي عبد الله عليه السلام وكذا لو قطع كفا بغير اصابع قطعت كفه بعد رد دية الاصابع  
ولو ضرب ولي الدم الجاني قصاصا وتركه ظنا انه قتله وكان به رمق فعالج نفسه وبرأ لم يكن  
للولي القصاص في النفس حتى يقتص منه بالجراحة او لا وهذا رواية ابان بن عثمان  
عن اخبره عن احدهما وفي ابان ضعف مع ارساله السند والاقرب انه ان ضرب به الولي  
بها ليس له الاقتصاص به والا كان له قتله كما لو ظن انه ابان عنقه ثم تبين خلاف ظنه بعد

انصلاحه فهذا له قتله ولا يقتص من الولي لانه فعل سائق \* القسم الثاني في قصاص  
الطرف وموجبه الجناية بما يتلف العضو غالباً او الاتلاف بما تد يتلف لا غالباً مع قصد  
الاتلاف ويشترط في جواز الاقتصاص التساوي<sup>عط</sup> في الاسلام والحرية او يكون المجني  
عليه اكمل فيقتص للرجل من المرأة ولا يأخذ الفضل ويقتص لهما منه بعدد التفاوت  
في النفس او الطرف ويقتص للذمي من الذمي ولا يقتص له من مسلم ولتحر من العبد  
ولا يقتص للعبد من الحر كما لا يقتص له في النفس والتساوي<sup>عط</sup> في السلامة فلا تقطع اليد  
الصحيحة بالسلاء ولو بذلها الجاني ويقطع الشلاء بالصحيحة وبالسلاء الا ان يحكم اهل  
الخبرة انهم لا تنحسم فيعدل الى الدية تفصيلاً من خطر السراية ويتطع اليمين باليمين  
فان لم يكن له يمين قطعت بها يساره ولو لم يكن يمين ولا يسار قطعت رجلاه استناداً الى  
الرواية وكذا لو قطع ايدي جماعة على التعاقب تطعت يداه ورجلاه بالاول فالاول وكان  
من يبقى الدية ويعتبر التساوي في المساحة في الشجاج طولا وعرضا ولا يعتبر انزولاً بل يراعى  
حصول اسم الشجة لتفاوت الرؤس في السمن ولا يثبت القصاص بما فيه تعزير كالجائفة  
والمأمومة ويثبت في الحارصة والباضعة والسحق والموضحة وفي كل جرح لا تعزير في  
اخذ وسلامة النفس معه غالباً فلا يثبت في الهاشمة ولا المنقلة ولا في كسري العظام  
لتحقق التعزير وهل يجوز الاقتصاص قبل الاندمال قال في المبسوط لا لا يؤمن من  
السراية الموجبة لدخول الطرف فيها وقال في الخلاف بالجواز مع استحباب الصبر وهو  
اشبه ولو قطع عدة من اعضائه خطأ جاز اخذ دياتها ولو كانت اضعاف الدية وقبل يقتصر  
على دية النفس حتى تندمل ثم يستوفي الباني او يسري فيكون له ما اخذه وهو اراى  
لان دية الطرف تدخل في دية النفس وفاتاً وكيفية القصاص في الجراح ان يقاس بخيط  
وشبهه ويعلم طرفاه في موضع الاقتصاص ثم يشق من احدي العلامتين الى الاخرى  
فان شق على الجاني جاز ان يستوفي منه في اكثر من دفعة ويؤخر القصاص في الاطراف

من شدة الحر والبور الى اعتدال النهار ولا يقتص الأبدية فلو قلع عين انسان فهل له  
 عين الجاني بيده الاولى انتزاعها بحديدة معوجة فانه اسهل ولو كانت الجراحة تستوجب  
 عضوا للجاني وتزيد عنه لم يخرج في القصاص الى العضو الآخر واقتصر على ما احتمله  
 العضو وفي الزائد بنسبة المتخلف الى اصل الجرح ولو كان المجني عليه صغيرا العضو  
 فاستوعبته الجناية لم يستوعب في المقتص واقتصر على قدر مساحة الجناية ولو قطعت  
 اذن انسان فاقتص ثم الصقها المجني عليه كان للجاني ازالها ليتحقق المماثلة وقيل  
 لانها ميتة وكذا الحكم لو قطع بعضها ولو قطعها فتعلقت بجلده يثبت القصاص  
 لان المماثلة ممكنة ويثبت القصاص في العين ولو كان الجاني اعمور خليفة وان عمي  
 فان الحق اعماه ولا رد اما لو قلع عينه الصحيحة ذوعين اقتص له بعين واحدة ان شاء  
 وهل له مع ذلك نصف الدية قيل لا لقوله تعالى وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ وقيل نعم تمسكا  
 بالاحاديث والاول اولى ولو اذهب ضوء العين دون الحدقة توصل في المماثلة وقيل  
 يطرح على الاجفان قطن مبلول ويقابل بدراة محماة مواجهة للشمس حتى  
 تذوب الناظرة وتبقى الحدقة ويثبت في الحاجبين وشعر الرأس واللحية فان نبت  
 فلاقصاص ويثبت القصاص في تطع الذكر ويتساوى في ذلك ذكر الشاب والشيم  
 والصبي والبالغ والفحل والذي سلت خصيته والاغلف والمختون نعم لا يقاد الصحيح  
 بذكر العنين ويثبت بقطعه ثلث الدية وفي الخصيتين القصاص وكذا في احدهما  
 الا ان يخشى ذهاب منفعة الاخرى فتؤخذ ديتها ويثبت في الشفرين كما يثبت  
 في الشفتين ولو كان الجاني رجلا فلاقصاص وعليه ديتها وفي رواية عبد الرحمن بن سياره  
 عن ابي عبد الله عليه السلام ان لم يؤذ ديتها قطعت لها فرجه وهي متروكة ولو كان  
 المجني عليه خنثى فان تبين انه ذكر فجنى عليه رجل كان في ذكره وانثى القصاص  
 وفي الشفرين الحكومة ولو كان الجاني امرأة كان في المذاكير الدية وفي الشفرين الحكومة

لانهم ليسوا اصلاً ولوثبتت انهم امرأة فلاقصاص على الرجل فيهما وعليه في الشفرين  
ديتهما وفي الذكر والانثيين الحكومة ولوجنت عليهما امرأة كان في الشفرين القصاص  
وفي المذاكير الحكومة ولولم يصبر حتى يستبان حاله فان طالب بالقصاص لم يكن  
له التحقق الاحتمال ولو طالب بالدية اعطي اليقين وهودية الشفرين ولوثبتت بعد ذلك  
انهم رجل اكمل له دية الذكر والانثيين والحكومة في الشفرين او انه انثى اعطي الحكومة  
في الباني ولو قال اطالب بدية وضومع بقاء القصاص في الباقي لم يكن له ولو طالب  
بالحكومة مع بقاء القصاص صح ويعطى اقل الحكومتين وينقطع العضو الصحيح بالمجذوم  
اذا لم يستطع منه شيء وكذا يقطع الانف الشام بالعدام له كما ينقطع الاذن الصحيحة  
بالصماء ولو قطع بعض الانف نسبنا المقطوع الى اصله واخذنا من الجاني بحسابه  
لئلا يستوعب انف الجاني بتقدير ان يكون صغيراً وكذا ثبت القصاص في احد المنخرين  
وكذا البحث في الاذن وتؤخذ الصحيحة بالمتوبة وهل تؤخذ بالمخرومة قيل لا يقتص  
الى حد الخرم والحكومة فيما بقي ولو قيل يقتص اذا رددية الخرم كان حسناً وثبت  
في السن القصاص فان كانت سن متغيرة عادت ناقصة او متغيرة كان فيها الحكومة  
وان عادت كما كانت فلاقصاص ولادية ولو قيل بالارش كان حسناً اما سن الصبي  
فيمتظر بها سنة فان عادت ففيها الحكومة والا كان فيها القصاص وقيل في سن الصبي  
بعير مطلقاً ولو مات قبل الياس من مودها قضى لوارثه بالارش ولو اتقص البالغ بالسن  
فعادت من الجاني لم يكن للمجنني عليه ازالته لانها ليست نجسة ويشترط في الاسنان  
التساوي في المحل فلا ينقطع سن بضم من ولا بالعكس ولا اصلية بزائدة وكذا لا تنقطع  
زائدة بزائدة مع تغاير المحلين وكذا حكم الاصابع الاصلية والزائدة وينقطع الاصبع  
بالاصبع مع تساويهما وكل مضوي يؤخذ قوداً مع وجوده تؤخذ الدية مع فقده مثل ان ينقطع  
اصبع من وله واحدة او يقطع كفاً تاماً وليس للقاطع اصابع \* مسائل \* الاولى اذا قطع

يداً كاملةً ويده ناقصة اصبعاً كان للمجني عليه قطع الناقصة وهل تؤخذ دية الاصبع  
قال في الخلاف نعم وفي المبسوط ليس له ذلك الا ان يكون اخذ ديتهم ولو قطع اصبع  
رجل فسرت الى كته ثم اندملت ثبت القصاص فيهما وهل له القصاص في الاصبع  
واخذ الدية في الباقي الوجه لا امکان القصاص فيهما ولو قطع يده من مفصل الكوع  
ثبت القصاص ولو قطع معها بعض الذراع اقتص في اليد وله الحكومة في الزائد ولو قطعها  
من المرفق اقتص منه ولا يقتص في اليد يأخذ ارش الزائد والفرق بين \* الثانية اذا كان  
للمطاع اصبع زائداً والمطروح كذلك ثبت القصاص لتحقيق التساوي ولو كانت الزائدة  
للمجاني فان كانت خارجة عن الكف اقتص منه ايضاً لانها تسلم للمجاني وان كانت  
في سمت الاصابع منفصلة ثبت القصاص في الخمس دون الزائدة ودون الكف  
وكان في الكف الحكومة ولو كانت متصلة ببعض الاصابع جاز الاقتصاص فيما عدا  
الملتصقة وله دية اصبع والحكومة في الكف اما لو كانت الزائدة للمجني عليه فله القصاص  
ودية الزائدة وهو ثلث دية الاصلية ولو كان له اربع اصلية وخامسة غير اصلية لم تقطع  
بد المجاني اذا كانت اصابعه كاملة اصلية وكان للمجني عليه القصاص في اربع وارش  
الخامسة اما لو كانت الاصبع التي ليست اصلية للمجاني ثبت القصاص لان الناقصة  
تؤخذ بالكامل ولو اختلف محل الزائدة لم يتحقق القصاص كما لا يقطع ابهاماً بخنصر  
ولو كان لانملة طرفان فقطعها فان كان للمجاني مساوية ثبت القصاص لتحقيق التساوي  
والا اقتص واخذ ارش الطرف الآخر ولو كان الطرفان للمجاني لم يقتص منه وكان للمجني  
عليه دية انملة وهو ثلث دية الاصبع ولو قطع من واحد الانملة العليا ومن آخر الوسطى  
فان سبق صاحب العليا اقتص له وكان للآخر الوسطى وان سبق صاحب الوسطى  
آخر فان اقتص صاحب العليا اقتص لصاحب الوسطى بعده ولو عفا كان لصاحب  
الوسطى القصاص اذا رد دية العليا ولو باذر صاحب الوسطى فقطع فقد استوفى

حقه وزيادة فعليه دية الزيادة ولصاحب العليا على الجاني دية الانملة \* الثالثة اذا نطح  
يميناً فبذل شهاً لا تقطعها المجني عليه من غير علم قال في المبسوط يقتضي مذهبننا سقوط  
القود وفيه تردد لان المتعين قطع اليمين فلا يجزي قطع اليسرى مع وجودها وعلى  
هذا يكون القصاص في اليمينى باتياً ويؤخر حتى يندمل اليسار توقياً من السراية بتردد  
القطعين واما الدية فان كان الجاني سمع الامر باخراج اليمين فاخرج اليسار مع العلم  
بانها لا يجزي وقصد الى اخراجها فلا دية ايضاً ولو تقطعها مع العلم قال في المبسوط سقط  
القود الى الدية لانه بذلها للقطع فكانت شبهة في سقوط القود وفيه اشكال لانه اقدم على  
قطع ما لا يملكه فيكون كما لو قطع عضواً غير اليد وكل موضع لزوم دية اليسار بضمن  
السراية ولا يضمنها الولم بضمن الجناية ولو اختلفا فقال بذلتها مع العلم لا بدلاً فانكر البازل  
فالقول قول البازل لانه ابصر بنيتة ولو اتفقا على بذلها بدلاً لم يقع بدلاً وكان على الناطع  
ديتهما وله القصاص في اليمين لانها موجودة وفي هذا تردد ولو كان المقتص مجنوناً فبذل  
له الجاني غير العضو فقطعه ذهب هدر اذ ليس للمجنون ولاية استيفاء فيكون البازل  
مبطلاً حق نفسه ولو قطع يمين مجنون فوثب المجنون فتقطع يمينه قيل وقع الاستيفاء  
موقعه وقيل لا يكون قصاصاً لان المجنون ليس له اهلية الاستيفاء وهو شبهه ويكون قصاص  
المجنون باقياً على الجاني ودية جناية المجنون على عاقلة \* الرابعة لو قطع يدي رجل  
ورجله خطأ واختلفا فقال الولي مات بعد الاندمال وقال الجاني مات بالسراية فان  
كان الزمان قصيراً لا يحتمل الاندمال فالقول قول الجاني مع يمينه وان امكن الاندمال  
فالقول قول الولي لان الاحتمالين متكافيان والاصل وجوب الديتين ولو اختلفا  
في المدة فالقول قول الجاني اما لو قطع يده نمات وادعى الجاني الاندمال وادعى  
الولي السراية فالقول قول الجاني ان مضت مدة يمكن الاندمال ولو اختلفا فالقول  
قول الولي وفيه تردد ولو ادعى الجاني انه شرب سمافمات وادعى الولي موته بالسراية

فالاختمال فيهما سواء ومثله الموقوف في الكساء اذا قد بنصفين وادعى الولي انه كان حياً وادعى الجاني انه كان ميتاً فالاحتمالان متساويان فيرجح قول الجاني بما ان الاصل عدم الضمان وفيه احتمال آخر ضعيف \* الخامسة لوقطع اصبع رجل ويد آخر انتص الاول ثم للثاني ورجع بدية اصبع ولوقطع اليد اولاً ثم الاصبع من آخر اقتص الاول والزمه للثاني دية الاصبع \* السادسة اذا قطع اصبعه فعفا المجني عليه قبل الاندمال فان اندملت فلا قصاص ولا دية لانه اسقاط لحق ثابت عند البراء ولو قال عفوت عن الجناية سقط القصاص والدية لانها لا تثبت الا صلحاً ولو قال عفوت عن الجناية ثم سرت الى الكف سقط القصاص في الاصبع ولم دية الكف ولو سرت الى نفسه كان للولي القصاص في النفس بعد رد ما عفا عنه ولو صرح بالعفو صح فيما كان نابئاً وقت البراء وهو دية الجرح اما القصاص في النفس والدية ففيه تردد لانه ابراء مما لم يجب وفي الخلاف يصح العفو عنها وعمّا يحدث عنها فلو سرت كان عفو ماضياً من الثلث لانه بمنزلة الوصية \* السابعة لو جنى عبد على حرّ جنائياً يتعلق برقبته فان قال ابرأتك لم يصح وان ابرأ السيد صح لان الجناية وان تعلقت برقبة العبد فانه ملك للسيد وفيه اشكال من حيث ان البراء اسقاط لما في الذمة ولو قال عفوت عن ارش هذه الجناية صح ولو ابرأ قاتل الخطاء المحض لم يبرأ ولو ابرأ العاقلة او قال عفوت عن ارش هذه الجناية صح ولو كان القتل شبهة العمد فان ابرأ القاتل او قال عفوت من هذه الجناية صح ولو ابرأ العاقلة لم يبرأ القاتل \*

## كتاب الديات

والنظر في امور اربعة \* الاول في اقسام القتل ومقادير الديات القتل عمد وقد سلف مثاله وشبهه العمد مثل ان يضرب للتاديب فيموت وخطاء محض مثل ان يرمي طائراً

فيصيب انساناً وضابط العمد ان يكون عامداً في فعله وقصده وشبيه العمد ان يكون  
 عامداً في فعله مخطئاً في قصده والخطاء المحض ان يكون مخطئاً فيهما وكذا الجنائية  
 على الاطراف تنقسم هذه الاقسام ودية العمد مائة بعير من مسان الابل او مائتا بقرة او مائتا  
 حلة كل حلة ثوبان من برود اليم من اوالف دينار او الف شاة او عشرة آلاف درهم  
 وتستأدى في سنة واحدة من مال الجاني مع التراضي بالدية وهي مغلظة في السن  
 والاستيفاء وله ان يبذل من ابل البلد او من غيرها وان يعطي من ابله او ابل ادون  
 او اعلى اذا لم يكن مرضاً وكانت بالصفة المشترطة وهل تقبل القيمة السوقية مع  
 وجود الابل فيه ترد والاشبه لا وهذه الستة اصول في نفسها وليس بعضها مشروط بعدم  
 بعض والجاني مخير في بذل ايها شاء ودية شبيه العمد ثلث وثلثون بنت لبون وثلث  
 وثلثون حقة واربع وثلثون ثنية طروقة التحل وفي رواية ثلثون بنت لبون وثلثون حقة  
 واربعون خلفه وهي الحامل ويضمن هذه الدية الجاني دون العاقلة وتال المفيد رح  
 تستأدى في سنتين فهي اذن مخففة من العمد في السن والاستيفاء ولو اختلف في  
 الحامل رجع الى اهل المعرفة ولو تبين الغلط لزم الاستدراك ولو ازلت بعد الاحضار  
 قبل التسليم لزم الابدال وبعد الانباض لا يلزم ودية الخطاء المحض عشرون بنت مخاض  
 وعشرون ابن لبون وثلثون بنت لبون وثلثون حقة وفي رواية خمس وعشرون  
 بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس  
 وعشرون جذعة وتستأدى في ثلث سنين سواء كانت الدية تائة او ناقصة او دية  
 طرف فهي مخففة في السن والصفة والاستيفاء وهي على العاقلة لا يضمن الجاني  
 منها شيئاً ولو قتل في الشهر الحرام الزم دية وثلثا من اي الاجناس كان تغليظاً وهل يلزم  
 مثل ذلك في حرم مكة قال الشيخان نعم ولا نعرف التغليظ في الاطراف فرع لو رمى  
 في الحلال الى الحرم فقتل فيه لزم التغليظ وهل تغلظ مع العكس فيه التردد ولا يقتص



من الملتجئ الى الحرم فيه ويضيق عليه الطعام والمشرب حتى يخرج واوجنى  
 في الحرم انتص منه لانهما كد الحرمة وهل يلزم مثل ذلك في مشاهد الائمة عليهم  
 السلام قال به في النهاية ودية المرأة على النصف من جميع الاجناس ودية ولد الزنا  
 اذا ظهر الاسلام دية المسلم وقيل دية الذمي وفي مستند ذلك ضعف ودية الذمي ثمان  
 مائة درهم يهوديا كان او نصرانيا او مجوسيا ودية نسائهم على النصف وفي بعض  
 الروايات دية اليهودي والنصراني والمجوسي دية المسلم وفي بعضها دية اليهودي  
 والنصراني اربعة آلاف درهم والشيخ رح نزلها على من يعتاد قتلهم فيغلظ الامام الدية  
 بما يراه من ذلك حسما للجرأة ولادية لغير اهل الذمة من الكفار ذوي عهد كانوا  
 او اهل حرب بلغتهم الدعوة اولم تبلغ ودية العبد قيمته ما لم تتجاوز دية الحر ولو تجاوزت  
 دية الحر ردت اليها وتؤخذ من مال الجاني الحر ان كانت الجناية عمدا او شبهها  
 ومن عاقلته ان كانت خطأ ودية اعضائه وجراحاته مقيسة على دية الحر فمافيه ديته  
 ففي العبد قيمته كاللسان والذكر لكن لو جنى عليه جان بمافيه قيمته لم يكن مولاه  
 المطالبة الامع رفعه وكلما فيه مقدري الحر من ديته فهو في العبد كذلك من قيمته ولو جنى  
 عليه جان بما لا يستوعب قيمته كان مولاه المطالبة بدية الجناية مع امساك العبد وليس  
 له دفع العبد والمطالبة بقيمته ومالا تقدير فيه من الحر ففيه الارش ويصير العبد اصلا  
 للحر فيه ولو جنى العبد على الحر خطأ لم يضمنه المولى ودفعه ان شاء او فداه بارش  
 الجناية والخيار في ذلك اليه ولا يتخير الجاني عليه وكذا لو كانت جنايته لا تستوعب  
 ديته تخير مولاه في دفع ارش الجناية او تسليم العبد ليسترق منه بقدر تلك الجناية  
 ويستوي في ذلك كله القرن والمدبر ذكر اكان او انثى وفي أم الولد ترد على ما مضى \*

انظر الثاني في موجبات الضمان والبحث اصابي المباشرة او التسبب او تراحم الموجبات  
 اما المباشرة فضابطها الانلاف لامع القصد اليه كمن رمى غرضا فاصاب انسانا وكالضرب

للتأديب فيتفق الموت منه وتبين هذه الجملة بمسائل \* الأولى الطبيب يضمن ما يتلف بعلاجه ان كان قاصراً او عالماً طفلاً او مجنوناً لاباذن الراي او بالغاً لم يأذن ولو كان الطبيب عارفاً واذن له المريض في العلاج نال الى التلف قيل لا يضمن لان الضمان يستقط بالاذن ولانه فعل سائغ شرعاً وقيل يضمن لمباشرة الإتلاف وهو شبه فان قلنا لا يضمن فلا بحث وان قلنا يضمن فهو يضمن في ماله وهل يبرأ بالإبراء قبل العلاج قيل نعم لرواية السكوني من ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين علي عليه السلام من تطيب او تبيط فليأخذ البراءة من ربه والام هو ضامن ولان العلاج مما تمس الحاجة اليه فلو لم يشرع الابراء تعذر العلاج وقيل لا يبرأ لانه استقط الحق قبل ثبوته \* الثانية النائم اذا تلف نفسه بانه لابه او بحركته قيل يضمن الدية في ماله وقيل في مال العاقلة وهو شبه \* الثالثة اذا اعنف بزوجه جماعاً في قبل او دبر او ضمماً فماتت ضمن الدية وكذا الزوجة وفي النهاية ان كانا مأمورين لم يكن عليهم شيء والرواية ضعيفة \* الرابعة من حمل على رأسه متاعاً فكسره او اصاب به انساناً ضمن جنابته في ماله \* الخامسة من صاح ببائع فمات فلاديه اما لو كان مريضاً او مجنوناً او طفلاً او اغتفل اليافع العاقل الكامل وفاجاه بالصيحة لزم الضمان ولو قيل بالتسوية كان حسناً لانه سبب الإتلاف ظاهراً قال الشيخ والدية على العاقلة وفيه اشكال من حيث قصد الصائم الى الاخافة فهو عمد الخطاء وكذا البحث لو شهر سيفه في وجه انسان اما لو فرغ القى نفسه في بئر او على سقف قال الشيخ لا ضمان لانه ألجأه الى الهرب لا الى الوقوع فهو المباشر لاهلاك نفسه فيسقط حكم التسبيب وكذا لو صار فيه في هربه سبع فأكله ولو كان المطلوب اعمى ضمن الطالب دية لانه سبب ملجئ وكذا لو كان مبصراً ووقع في بئر لا يعلمها او انخسف به السقف او اضطره الى مضيق فافتقره الاسد لانه يفتقر في المضيق غالباً \* السادسة اذا صدمه فمات المصدوم فديته في مال الصادم اما المصادم

لومات فهدر ان اكل المصدوم في ملكه او في موضع مباح او طريق واسع ولو كان في طريق  
للمسلمين ضيق قيل يضمن المصدوم دية لانه فرط بوقوفه في موضع ليس له الوقوف  
فيه كما اذا جلس في الطريق الضيق وعثر به انسان هذا اذا كان لاعن تصد الركبان  
قاصدا وله مندوحة فدمه هدر وعليه ضمان المصدوم \* السابعة اذا اصطدم حران فماتا  
فلورثة كل واحد منهما نصف دية وسقط النصف وهو قدر نصيبه لان كل واحد منهما  
تلف بفعله وفعلي غيره وروى في ذلك الثارسان والراجلان والذارس والراجل  
وعلى كل واحد منهما نصف قيمة فرس الآخر ان تلقت بالتصادم ويقع التقاص  
في الدية وان قصد القتل فهو عهد واما لو كانا صبيين والركوب منهما فنصف دية  
كل واحد على عاقلة الآخر وراكبهما وليهما فالضمان على عاقلة الصبيين لان  
ذلك ولو اركبهما اجنبي فضمان دية كل واحد منهما بتمامها على المركب ولو كانا  
صبيين بالغين سقطت جنايتهما لان نصيب كل منهما هدر وما على صاحبه فوات  
بتلفه ولا يضمن المولى ولو اصطدم حران فمات احدهما فعلى ما قلنا يضمن الباقي  
نصف دية التالف وفي رواية عن ابي الحسن موسى عليه السلام يضمن الباقي دية  
الميت والرواية شاذة ولو تصادم حاملان سقط نصف دية كل واحدة ويثبت نصف  
الدية الاخرى اما الجنين فيثبت في مال كل واحدة نصف دية جنين كامل \* الثامنة  
اذا مربين الرماة فاصابه سهم فالدية على عاقلة الرامي ولو ثبت انه قال حذار  
لم يضمن لما روي ان صبيا دق رباعية صاحبه بخطر فرفع الى علي عليه السلام فاقام  
بينه انه قال حذار فهدر عنه القصاص وقال قدا عذر من حذر ولو كان مع المار صبي  
فقربه من طريق السهم لا قصدا فاصابه فالضمان على من قربه لا على الرامي لانه  
عرضه للتلف وفيه تردد \* التاسعة روى السكوني عن ابي عبد الله عم ان عليا عليه  
السلام ضمن ختانا قطع حشفة غلام والرواية مناسبة للمذهب \* العاشرة لو وقع من علو

على غيره فقتله فان تصد وكان الوقوع يقتل غالباً فهو قاتلٌ عمدًا وان كان لا يقتل غالباً فهو شبهة بالعمد تلزمه الدية في ماله وان وقع مضطراً الى الوقوع اوقصد الوقوع لغير ذلك فهو خطأ محض والدية فيه على العاقلة اما الوالداه الهواء اوزاق فلا ضمان والرائع هدرٌ على التقديرات ولو دفعه دافع فدية المدفوع لومات على الدافع امدية الاسفل فالاصل انها على الدافع ايضا وفي النهاية دية على الواقع ويرجع بها على الدافع وهي رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عم \* الحارثية عشر روى ابو جميلة عن سعد الاسكاف عن الاصبغ قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في جارية ركبت اخرى فتخسّمتها ثالثة فقمصت المركوبة نصروا الركبة فماتت ان ديتها نصفان على الناخسة والمنخوسة وابو جميلة ضعيف فلا استناد الى نقله وفي المتنعة على الناخسة والثامصة ثلثا الدية ويستط الثلث لركوبها عبثاً وهذا وجه حسن وخرج متأخراً وجهاً ثالثاً فوجب الدية على الناخسة ان كانت ملجئة للقامصة وان لم تكن ملجئة فالدية على الثامصة وهروجه ايضاً غير ان المشهور بين الاصحاب هراول ومن المواحق مسائل \* الاولى من دعى غيره فاحوجه من منزله لئلا فهو له ضامن حتى يرجع اليه فان عدم فهو ضامن لديته وان وجد مقتولا ودعى قتله على غيره واقام بينة فقد برى وان عدم البينة نفى القود تردّد والاصح انه لا قود وعليه الدية في ماله وان وجد ميتاً ففي لزوم الدية تردّد ولعل الاشبه انه لا يضمن \* الثانية اذا امارت الظمير الوالد فانكره اهلهم صدقت ماله يثبت كذبها فيلزمها الدية او احضارها بعينه او من يحتمل انه هراول استأجرت اخرى ودفعته اليها بغير اذن اهلهم فجعل خبره ضمنيت الدية \* الثالثة لو انقلب الظمير فقتلته لزمتها الدية في ماله ان طلبت بالمظاهرة الفخرو ولو كان للضرورة فديته على عاقلتها \* الرابعة روى عبد الله بن طلحة عن ابي عبد الله عم في لص دخل على امرأة فجمع الثياب ووطئها فهاشروا دهما فقتله اللص وحمل الثياب ليخرج

فحملت عليه فقتلته هي فقال يضمن مواليد دية الغلام ومليهم فيما ترك أربعة آلاف درهم لمكبرتها على فرجها وليس عليها في قتله شيء ووجه الدية فوات محل القصاص لانهم قتلته دفعاً عن المال فلم يتبع قصاصاً وإيجاب المال دليل على ان مهر المثل في مثل هذا لا يتعدى خمسين ديناراً بل بمهر امثالها ما بلغ وينزل هذه الرواية على ان مهر امثال القاتلة هذا القدر وروى عنه من ابي عبد الله عم في امرأة ادخلت ليلة البناء بها صديقاً الى حجلتها فلما اراد الزوج موافقتها اثار الصديق فاقْتَتَلَا فقتله الزوج فقتلته هي فقال يضمن دية الصديق وتقتل بالزوج وفي تضمنين دية الصديق ترد اقربه ان دية هدر \* الخامسة روى محمد بن قيس عن ابي جعفر عم عن علي عليه السلام في اربعة شربوا المسكر فجرح اثنان وقتل اثنان فتضمن دية المقتولين على المجرورحين بعد ان يرفع جراحة المجرورحين من الدية وفي رواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام انه جعل دية المقتولين على قبائل الاربعة واخذ دية جراحة الباقيين من دية المقتولين ومن المحتمل ان يكون علي عم قد اطلع في هذه الواقعة على ما يوجب هذا الحكم \* السادسة روى السكوني عن ابي عبد الله عم ومحمد بن قيس عن ابي جعفر عم عن علي عليه السلام في ستة غلمان كانوا في الفرات فغرق واحد فشهد اثنان على الثلاثة انهم غرقوه وشهد الثلاثة على الاثنين فقضى بالدية ثلثة اخماس على الاثنين وخمسين على الثلاثة وهذه الرواية متروكة بين الاصحاب فان صح نقلها كان حكماً في واقعة فلا يتعدى لاحتمال ما يوجب الاختصاص \* البحث الثاني في الاسباب وضابطها مالولاء لما حصل التلف لكن علّة التلف غيره كحفر البئر ونصب السكين والقاء الحجر فان التلف عنده بسبب العثار ولنفرض اصورها مسائل \* الاولى لو وضع حجراً في ملكه او مكان مباح لم يضمن دية العاثر ولو كان في ملك غيره او في طريق مسلك ضمن فيء الله وكذا لو نصب سكيناً فمات العاثر بها وكذا لو حفر بئراً اولقى حجراً

ولو حفر بئرًا في ملك غيره فَرَضِيَ المالك سقط الضمان عن الحافر ولو حفر في الطريق  
المسلوك لمصلحة المسلمين قيل لا يضمن لان الحفر لذلك سائغ وهو حسن \* الثانية  
لو بنى مسجدًا في الطريق قيل ان كان باذن الامام لم يضمن ما يتلف بسببه والا قرب  
استبعاد الغرض \* الثالثة لو سلم وادى لمعلم السباحة فغرق بالتفريط ضمنه في ماله لان  
تلف بسببه ولو كان بالغار شيداً لم يضمن لان التفريط منه \* الرابعة لو رمى حشرة  
بالمجنيق فقتل الحجر احدثهم سقط نصيبه من الدية لمشاركته وضمن الباقون تسعة  
اعشار الدية ويتعلق الجناية بمن يمد الاحبال دون من امسك الخشب او ساعد بغير  
المد ولو قصدوا اجنبياً بالرمي كان عمداً موجباً للقصاص ولو لم يقصدوا كان خطأً وفي  
النهاية اذا اشترك في هدم الحائط ثلثة فوقع على احدثهم ضمن الآخرون دية لان كل  
واحد ضامن لصاحبه وفي الرواية بعد الاشبه الاول \* الخامسة لو اصطدمت سفينتان  
بتفريط القيمين وهما مالكان فلكل منهما على صاحبه نصف قيمة ما اتلف صاحبه  
وكذا لو اصطدم الحمم الان فاتلفا او اتلف احدثهما واركانا غير مالكين ضمن كل منهما  
نصفى السفينتين وما فيهما لان التلف منهما وانضمن في امورهما سواء كان التالف  
مالاً او نفوساً ولو لم يفرطاً بان غلبتهما الرياح فلا ضمان ولا يضمن صاحب السفينة  
الواقفة اذا وقعت عليها اخرى ويضمن صاحب الواقفة لو فرط \* السادسة لو اصطدم  
سفينة وهي سائرة او ابدل لوحاً فغرقت بفعله مثل ان سمر مسماراً فقلع لوحاً او اراد رم  
مريض فانهتك فهو ضامن من ماله لما يتلف من مال او نفس لانه شبيه بالعمد \* السابعة  
لا يضمن صاحب الحائط ما يتلف بوقوعه اذا كان في ملكه او في مكان مباح وكذا لو وقع  
الحائط الى الطريق فمات انسان بغباره ولو بناه مائلاً الى غير ملكه ضمن كما لو بناه  
في غير ملكه ولو بناه في ملكه مستوياً فمال الى الطريق او الى غير ملكه ضمن ان تمكن  
من الازالة ولو وقع قبل التمكن لم يضمن ما يتلف به لعدم التعدي \* الثامنة نصيب

المآزيب الى الطريق جائز وعليه عمل الناس وهل يضمن لو وقعت نائلت قال  
 المفيد رح لا يضمن وقال الشيخ يضمن لان نصبها مشروط بالسلامة والاول اشبه وكذا  
 اخراج الرواشن في الطريق المملوكة ان لم تضرب بالمارّة فلو قتلت خشبة بسقوطها قال الشيخ  
 يضمن نصف الدية لانه هلك عن مباح ومحذور والا قرب انه لا يضمن مع القول  
 بالجواز وضابطه ان كلما يجوز للانسان احدائه في الطريق لا يضمن ما يتلف بسببه  
 ويضمن ما ليس له احدائه كوضع الحجر وحفر البئر فلو أجاج ناراً في ملكه لم يضمن  
 لو سرت الى غيره الا ان تزيد عن قدر الحاجة مع غلبة الظن بالتعدي كما في ايام  
 الاهوية ولم تصنف بغنة لم يضمن ولو أجاجها في ملك غيره ضمن النفس والاموال  
 في ماله لانه عدوان متصور ولو قصد اتلاف النفس مع تعذر الفرار كانت عدواً ولو بالت  
 دابته في الطريق قال الشيخ يضمن لو زلق فيه انسان وكذا لو ألقى قمامة المنزل  
 المزينة كتشربط الخ اورش الدرب بالماء والوجه اختصاص ذلك بمن لم ير الرش  
 او لم يشاهد القمامة \* التاسعة لو وضع اناء على حائطه فتلف بسقوطها نفس او مال  
 لم يضمن لانه تصرف في ملكه من غير عدوان \* العاشرة يجب حفظ الدابة الصائلة  
 كالبعير المغتلم والكلب العقور فلو اهل ضمن جنايتها ولو جهل حالها او علم ولم يفرط  
 فلا ضمان ولو جنى على الصائلة جان للدفع لم يضمن ولو كان لغيره ضمن وفي ضمان  
 جناية الهرة المملوكة تردد قال الشيخ يضمن بالتفريط مع الضراوة وهو بعيد ان لم تجر  
 العادة بربطها نعم يجوز قتلها \* الحادية عشر لو هجمت دابة على اخرى فجنّت  
 الداخلة ضمن صاحبها ولو جنّت المدخول عليها كان هدراً وينبغي تقييد الاول بتفريط  
 المالك في الاحتفاظ \* الثانية عشر من دخل دار قوم فعقره كلبهم ضمنوا ان دخل باذنهم  
 والا فلا ضمان \* الثالثة عشر ركب الدابة يضمن ما تجنيه بيديها وفيما تجنيه برأسها  
 تردد اقربه الضمان لتمكّنه من مراعاته وكذا القائد ولو وقف بها ضمن ما تجنيه بيديها

ورجليها وكذا لو ضربها فجنت ضمن وكذا لو ضربها غيره وضمن الضارب وكذا  
السائق يضمن ما تجنيه ولو ركبها رديفان تساويان في الضمان ولو كان صاحب الدابة  
معها ضمن دون الراكب ولو ألفت الراكب لم يضمنه المالك إلا أن يكون بتنفيذه  
ولو أركب مملوكه دابة ضمن المولى جناية الراكب ومن الأصحاب من شرط صغر  
المملوك وهو حسن ولو كان بالغاً كانت الجناية في رقبة إن كانت على نفس آدمي  
ولو كانت على ماله لم يضمن المولى وهل يسعى فيه العبد الأقرب أنه يتبع به  
إذا أُعتِقَ \* البحث الثالث في تراحم المرجحات إذا اتفق المباشر والسبب ضمن المباشر  
كالحافر مع الدافع والممسك مع الذابح وواضع الحجر في الكثرة مع جاذب المنجنيق  
ووجهل المباشر حال السبب ضمن السبب كمن غطى بئرًا حفرها في غير ملكه فدفع  
غيره ثلثاً ولم يعلم بالضمان على الحافر وكذا الثامر عن مخيفه إذا وقع في بئرٍ لا يعلمها  
ولو حفر في ملك نفسه بئرًا وسترها ودعا غيره بالأقرب الضمان لأن المباشرة يسقط أثرها مع  
الغزو ولو اجتمع سببان ضمن من سبقت الجناية بسببه كما لو ألقى حجرًا في غير ملكه  
وحفر الآخر بئرًا فلو سقط العائرا بالحجر في البئر فالضمان على الراضع هذا مع تساويهما  
في العدوان ولو كان أحدهما عاديًا كان الضمان عليه وكذا لو نصب سكينًا في بئرٍ محفورة  
في غير ملكه فتردى إنسان على تلك السكين فالضمان على الحافر ترجيحاً للآول  
وربما خطر التساوي في الضمان لأن التلف لم يتم محض من أحدهما لكن الآول أشبه  
ولو سقط في حفرة إنسان فهلك كل منهما بوتوع الآخر فالضمان على الحافر لأنه كالملقى  
ولو قال ألقى متاعك في البحر لتسلم السفينة فالغاة فلا ضمان ولو قال وعلي ضمانه ضمن  
دفعاً لضرورة الخوف ولو لم يكن خوف فقال ألقه وعلي ضمانه ففي الضمان تردد  
أقربه أنه لا يضمن وكذا لو قال مَنَّقْ ثوبك وعلي ضمانه أو أخرج نفسك لأنه ضمان  
ماله يجب ولا ضرورة فيه ولو قال عند الخوف ألق وعلي ضمانه مع كنه أن السفينة



فامتنعوا فان قال اردت التساوي قبل وازمه بحصته والركبان ان رضى والزمهم الضمان ولو قال وقد اذنوا الي فانكم وابتعد الالقاء صدقوا مع اليمين وضمن هو الجميع ومن لواحق

هذا الباب مسائل الزبينة فلو وقع واحد في زبينة الاسد فتعلق بشان وتعلق الثاني

بثالث والثالث برابع فافتروهم فيه روايتان احدهما رواية محمد بن قيس عن

ابي جعفر عم قال قضى امير المؤمنين عليه السلام فى الاول فريسة الاسد وغرم اهله

ثلث الدية للثاني وغرم الثاني لاهل الثالث ثلثي الدية وغرم الثالث لاهل الرابع

الدية كاملة والثانية رواية مسند عن ابي عبد الله عم ان عليا عليه السلام قضى ان للاول

ربع الدية وللثاني ثلث الدية وللثالث نصف الدية وللرابع الدية كاملة وجعل

ذلك على عاقلة الذين اذن حموا والاخيرة ضعيفة الطريق الى مسمع فهمي اذن ساقطة

والاى مشهورة اكثرهم حكم فى واقعة ويمكن ان يقال على الاول الدية للثاني لاستقلاله

باتلافه وعلى الثاني دية الثالث وعلى الثالث دية الرابع لهذا المعنى وان قلنا بالتشريك

بين مباشرة الامساك والمشارك فى الجذب كان على الاول دية ونصف وثلث وعلى

الثاني نصف وثلث وعلى الثالث ثلث دية لا غير ولوجذب انسان غيره الى بشر

فوقع المجذوب فمات الجاذب بوقوعه عليه فالجاذب هدر ولومات المجذوب ضمنه

الجاذب لاستقلاله باتلافه ولومات الاول هدر وعليه دية الثاني فى ماله ولوجذب الثاني

ثالثا فما تواب وقوع كل منهم على صاحبه فالاول مات بفعله وفعل الثاني فيسقط نصف

ديته ويضمن الثاني النصف والثاني مات بجذبه الثالث عليه وجذب الاول فيضمن

الاول نصف ديته ولا ضمان على الثالث وللثالث الدية فان رجحنا المباشرة فديته

على الثاني وان شركنا بين القابض والجاذب فالدية على الاول والثاني نصفين

ولوجذب الثالث رابعا فمات بعض على بعض فللاول ثلثا الدية لانه مات بجذبه

الثاني عليه وبجذب الثاني الثالث عليه وبجذب الثالث الرابع فيسقط ما قبل

فعله ويبقى الثلثان على الثاني والثالث ولا ضمان على الرابع وللثاني ثلثا الدية  
ايضا لانه مات بجذب الاول وبجذبه الثالث وبجذب الثالث الرابع عليه فيسقط  
ما قابل فعلاه ويجب الثلثان على الاول والثالث وللثالث ثلثا الدية ايضا لانهم مات  
بجذبه الرابع وبجذب الثاني والاول لهم اما الرابع فليس عليه شيء وله الدية كاملة  
فان رجحنا المباشرة فديته عليه وان شركنا كانت ديته اثلاثا بين الاول والثاني والثالث \*  
النظر الثالث في الجناية على الاطراف والقاصد ثلثة \* الاول في ديات الامضاء وكل  
مالا تقدير فيه ففيه الارش والتقدير في ثمانية عشر \* الاول الشعرو في شعر الرأس الدية  
كاملة وكذا في شعر المحية فان نبت فقد قيل في المحية ثلث الدية والرواية ضعيفة  
والاشبه فيه وفي شعر الرأس الارش ان نبت وقال المفيد رح في شعر الرأس ان لم ينبت  
مائة دينار ولا اعلم المستند اما شعر المأة ففيه ديتها ولو نبت ففيه مبرها وفي الحاجبين  
خمس مائة دينار وفي كل واحد نصف ذلك وما أصيب منه فعلى الحساب وفي الأهداب  
تردد قال في المبسوط والخلاف الدية ان لم تنبت وفيها مع الاجفان ديتان والا فرب  
السقوط حالة الانضمام والارش حالة الانفرد وما عدا ذلك من الشعر لا تقدير فيه استنادا  
الى البراءة الاصلية \* الثاني العينان وفيهما الدية وفي كل واحدة نصف الدية ويستمرى  
الصحيحة والعُمشاء والجَولاء والجَاحِظَةُ وفي الاجفان الدية وفي تقدير كل جفن خلاف  
قال في المبسوط في كل واحد ربع الدية وفي الخلاف في الاعلى ثلثا الدية وفي الاسفل  
الثلث وفي موضع آخر في الاعلى ثلث الدية وفي الاسفل النصف وينقص على هذا  
التقدير سدس الدية والقول بهذا كثير وفي الجناية على بعضها بحساب ديتها ولو قلعت  
مع العينين لم يتداخل ديتهما وفي العين الصحيحة من الامور الدية الكاملة اذ كان  
العور خلقة او بآفة من الله سبحانه ولو استحق ديتها كان في الصحيحة نصف الدية  
خمس مائة دينار اما العوراء ففي خسفها روايتان احدهما ربع الدية وهي متروكة

والاخرى ثلث الدية وهي مشهورة وسواء كانت خلقة او بجناية جان ووهم هذا واهم فتوق زالة \* الثالث الانف وفيه الدية كاملة اذا استوصيل وكذا لو قطع ماله وهو مالان منه وكذا لو كسر نفسه ولو جبر على غير عيب فمائة دينار وفي شلله ثلثا دية وفي الرية وهي الحاجزين المنخرين نصف الدية وقال ابن بابويه رحمه الله هي مجمع المارن وقال اهل اللغة هي طرف المارن وفي احد المنخرين نصف الدية لانه اذهب نصف المنفعة وهو اختياره في البسوط وفي رواية غياث عن ابي جعفر عم عن ابيه عن علي عليه السلام ثلث الدية وكذا في رواية عبد الرحمن العزمي عن جعفر عم عن ابيه عم وفي الرواية ضعف غير ان العمل بمضمونها اشبه \* اربع الاذان وفيهما الدية وفي كل واحدة نصف الدية وفي بعضها بحساب ديتها وفي شحمتيها ثلث ديتها على رواية فيها ضعف لكن يؤيدها الشهرة وقال بعض الاصحاب في خرمها ثلث ديتها وفسره واحد بخرم الشحمة وثلث دية الشحمة \* الخامس الشفتان وفيهما الدية اجماعاً وفي تقدير دية كل واحدة خلاف قال في المبسوط في العليا الثلث وفي السفلى الثلثان وهو خيرة المفيد رح وفي الخلاف في العليا اربع مائة وفي السفلى ست مائة وهي رواية ابي جميلة عن ابان عن ابي عبد الله عم وذكره ظريف في كتابه ايضاً وفي ابي جميلة ضعف وقال ابن بابويه وهو مأثور عن ظريف ايضاً في العليا نصف الدية وفي السفلى الثلثان وهو نادراً وفيه مع ندوره زيادة لا معنى لها وقال ابن ابي عتيل هما سراء في الدية استناداً الى قولهم عليهم السلام كل ما في الجسد منذ اثنان ففيه نصف الدية وهو احسن وفي قطع بعضها بنسبة مساحتها وحدث الشفة السفلى عرضاً ما تجافى عن اللثة مع طول الفم والعليا ما تجافى عن اللثة متصلاً بالمنخرين والحاجز مع طول الفم وليس حاشية الشدقين منهما ولو تقلصت قال الشيخ فيه ديتها والا قرب الحكومة ولو استرختا فثلثا الدية \* السادس اللسان وفي استيصال الصحيح الدية وفي لسان الاخرس ثلث الدية وفي ما قطع

من لسان الاخرس بحسابه مساحةً اما الصحيح فيعتبر بحروف المعجم وهي ثمانية وعشرون حرفاً وفي رواية تسعة وعشرون حرفاً وهي مطرحة ويبسط الدية على الحروف بالسوية ويؤخذ نصيب ما يعدم منه التساوي المسينة وغيرها ثقلها وخفيفها ولو ذهبت اجمع وجبت الدية كاملة ولو صار ربع النطق او ازداد سرعة او كان ثقلاً فزاد ثقلاً فلا تقدير وفيه الحكمة وكذا لو نقص من الحروف الفاسد الى الصحيح ولا اعتبار بتقدير المقتطوع من الصحيح بل الاستطاعة من الحروف فلو قطع نصفه فذهب ربع الحروف ربع الدية وكذا لو قطع ربع لسانه فذهب ربع كلامه فنصف الدية ولو جنى آخر اعتبر بما بقي واخذ بنسبة ما ذهب بعد جناية الاول ولو اعدم واحد كلامه ثم قطعه آخر كان على الاول الدية وعلى الثاني الثلث ولو قطع لسان الطفل كان فيه الدية لان الاصل السلامة اما لو بلغ حداً ينطق مثله ولم ينطق فغيب ثلث الدية لغلبة الظن بالآفة ولو نطق بعد ذلك تبيين الصحة واعتبر بعد ذلك بالحروف والزم الجاني ما نقص عن الجميع فان كان بقدر ما اخذ والاثم له ولو ادمى الصحيح ذهب نطقه عند الجناية صدق مع القسامة لتعدا البيّنة وفي رواية يضرب لسانه بابرة فان خرج الدم اسود صدق وان خرج احمر كذب ولو جنى على لسانه فذهب كلامه ثم عاد هل تستعد الدية قال في المبسوط نعم لانه لو ذهب لما عاد وقال في الخلاف لا وهو الاشبه اما لو قطع سن المتغير فاخذ ديتها وعادت لم تستعد ديتها لان الثانية خير الاولى وكذا لو انفق انه قطع لسانه فانبتته الله تعالى لان العادة لم تقض بعوده فيكون هبة ولو كان لللسان طرفان فازهدب احدهما اعتبر بالحروف فان نطق بالجميع فلا دية وفيه الارش لانه زيادة \* السابع الاسنان وفيها الدية كاملة وتقسم على ثمانية وعشرين سناً اثنا عشر في مقدم الغم وهي ثنيتان ورباعيتان ونايان ومنه ما من اسفل وستة عشر في مؤخره وهي ضاحك وثلاثة اضراس من كل جانب ومنه ما من اسفل ففي المقادير ست مائة

دينار حصّة كل سنّ خمسون ديناراً وفي المآخيز اربع مائة دينار حصّة كل ضرمن  
خمس مائة وعشرون ديناراً ويستوى البيضاء والسوداء خلقة وكذا الصفراء وان جنى  
عليها وليس المرئدة ديتان قُلبت مضمة الى البياض وفيها ثلث دية الاصلي لو قُلبت  
منفردة وقيل فيها الحكومة والاول اظهر وارسلت بالجملة ولم تستط ثلثا ديتها  
وفيها بعد الاسوداد الثلث على الاسوداد الصغار ولم تستط ثلثا ديتها وفي الرواية  
ضعف والحكومة اشبه والدية في الحكومة مع ستمها ربع الناصب منها في المثة ولو كسر  
سائر زعن المثة فيه تورّد في سائر ديات السن ولو كسر الظاهر من المثة ثم قلع  
الآخر السليم فعلى الاول الدية على الثاني الحكومة وينتظر بمن الصغير فان ثبتت  
لوم الارش ولو لم تثبت فدية سن المتغور ومن الاصحاب من قال فيها بغير ولم يفصل  
وفي الرواية ضعف ولواثبت الانسان موضع القلوعة عظمها فثبت قلعها قال الشيخ  
لادية ويقوي ان فيه الارش لانه يستصحب الموشينا \* الثامن العنق وفيه اذا كسر  
فصار الانسان اصورا لدية وكذا الوجنى عليه بما يمنع الازدراء ولو زال فلا دية وفيه الارش \*  
التاسع اللحمان وهما العظامان اللذان يقال لملتقاهما الذقن ويتصل طرف كل واحد  
منهما بالاذن وفيهما الدية لو قُلبا منفردين عن الاسنان كلحى الطفل او من لاسنان  
له ولو قُلبا مع الاسنان فديتان وفي نقصان المضغ مع الجناية عليهما او تصلبهما الارش \*  
العاشر اليدان وفيهما الدية وفي كل واحدة نصف الدية وحدثهما المعصم ولو قُطعت مع  
الاصابع فدية اليد خمس مائة دينار ولو قُطعت الاصابع منفردة فدية الاصابع خمس مائة  
ولو قُطعت معها شيء من الزند ففي اليد خمس مائة وفي الزائد حكومة ولو قُطعت  
من المرفق او المئكب قال في المبسوط عندنا فيه مقدّر محيلاً على التهذيب ولو كان  
له يدان على زند ففيهما الدية وحكومة لان احدهما زائدة ويتميز الاصلية بانفرادها  
بالبطش او كونها اشدّ بطشاً فان تساوت فاحدهما زائدة في الجملة فلو قطعها ففي الاصلية

دية وفي الزائد حكمة وقال في المبسوط ثلث دية الاصلية ولعله تشبيه بالسِّن والاصبع  
والاقرب الارش و يظهر لي في الذراعين الدية وكذا في العضدين وفي كل واحد نصف  
الدية \* الحادي عشر الاصابع وفي اصابع اليدين الدية وكذا في اصابع الرجلين وفي  
كل واحدة عشر دية وتيل في الابهام ثلث الدية وفي الاربع البواقي الثلثان بالسوية ودية  
كل اصبع متسومة على ثلث اسهل بالسوية عدا الابهام فان ديتها مقسومة بالسوية  
على اثنين وفي الاصبع الرائدة ثلث الاصلية وفي شلل كل واحدة ثلثا ديتها وفي قطعها  
بعد الشلل الثلث وكذا لو كان الشلل خلة وفي الظفر ان الم ينبت عشرة دنانير وكذا  
لو نبت اسود ولو نبت ابيض كان فيه خمسة دنانير وفي الرواية ضعف غير انهاء شهيرة  
وفي رواية عبد الله بن سنان في الظفر خمسة دنانير \* الثاني عشر الظهور وفيه اذا كسر  
الدية كاملة وكذا الواحشيب فاحده دية اوصار بحيث لا يقدر على التعمود واوصلم كان  
فيه ثلث الدية وفي رواية ظريف ان كسر الصلب فجبر على غير عيب فمالة دينار  
فان عثم فالى دينار ولو كسر فسلت الرجلان فدية له وثلثا دية للرجلين وفي الخلاف  
لو كسر الصلب فذهب مشيه وجماعه فديتان \* الثالث عشر النخاع وفي قطعه الدية  
كاملة \* الرابع عشر الثديان وفيهما من المرأة ديتها وفي كل واحد نصف ديتها ولو انتطح  
ابنهما ففيه الحكومة وكذا لو كان اللبن فيهما وتعذر نزوله ولو قطعها مع شيء من جلد  
الصدر ففيهما ديتها وفي الزائد حكومة ولو اجاف مع ذلك الصدر لزمه دية الثديين  
والحكومة ودية الجائنة ولو قطع الحلماتين قال في المبسوط فيهما الدية وفيه اشكال  
من حيث ان الدية في الثديين والحلمتان بعضهما اما حلمتا الرجل ففي المبسوط  
والخلاف فيهما الدية وقال ابن بابويه في حكمة ندي الرجل ثمن الدية مائة وخمسة  
وعشرون دينارا وكذا ان كرد الشيخ رح في التهذيب عن ظريف وفي اجاب الدية فيهما  
بعد والشيخ اعرب عن رواية ظريف وتمسك بالحديث الذي مر في فصل الشفتين \*

الخامس عشر المذكور في الحشفة فما زاد الدية وإن استوصل سواء كان لشاب أو شيخ أو صبي لم يبلغ أو من سُلّت خصيته؛ ولو قطع بعض الحشفة كان دية المتطوع بنسبة الدية من مساحة الكمرة حسب ولو قطع الحشفة ونطع آخر ما بقي كان على الأول الدية وعلى الثاني الارش وفي ذكر العنق ثلث الدية وفيما قطع منه بحسابه وفي الخصيتين الدية وفي كل واحدة نصف الدية وفي رواية في اليسرى ثلثا الدية لان منها الولد والرواية حسنة لكن تتضمن عدولا عن عموم الروايات المشهورة وفي أذنة الخصيتين اربع مائة دينار فإن فحج فلم يقدر على الشئ ثمان مائة دينار ومستند كتاب طريف غير ان الشهرة تؤيد \* السادس عشر الشفران وهما اللحم المحيط بالفرج احاطة الشفتين بالفم وفيهما دية وفي كل واحدة نصف ديتها ويستوي في الدية السليمة والرتقاء وفي الركب حكومة وهو مثل موضع العانة من الرجل وفي انضاء المرأة ديتها ويستط في طرف الزوج ان كان بالوطئ بعد بلوغها ولو كان قبل البلوغ ضمن الزوج مع مهرها ديتها والانداف عليها حتى يموت احدهما ولو لم يكن زوجا وكان مكرها فلها المهر والدية وان كانت مطاوعة فلا مهر ولا دية واذا كانت المكروهة بكر اهل يجب لها الارش البكارة زائدا على المهر فيه تردد والاشبه وجوبه ويلزم ذلك في ماله لان الجناية اعمد اوشية بالعمد \* السابع عشر قال الشيخ في المبسوط في الايتين الدية وفي كل واحدة نصف الدية ومن المرأة ديتها وفي كل واحدة منهما نصف الدية وهو حسن تعويلا على الرواية التي مرّت في فصل الشفتين \* الثامن عشر الرجلان وفيهما الدية وفي كل واحدة منهما نصف الدية وحدثهما مفصل الساق وفي الاصابع منفردة دية كاملة وفي كل اصبع عشرين الدية والخلاف في الابهام هنا كما في اليدين ودية كل اصبع مقسومة على ثلث انامل بالسوية وفي الابهام على الاثنين وفي الساقين الدية وكذا في الفخذين وفي كل واحدة نصف الدية مسائل \* الاولى في الاعلاع مما خالط القلب لكل ضلع

اذا كُسِرَتْ خمسة وعشرون ديناراً وفيها مائة إلى العضدين لكل ضلعٍ اذا كُسِرَتْ عشرة  
 دنائير \* الثانية اذا كُسِرَ بعصوه فلم يملك غائطه كان فيه الدية وهي رواية سليمان  
 بن خالد ومن ضرب عجائه فلم يملك غائطه ولا بولته ففيه الدية وهي رواية اسحق  
 بن عمار \* الثالثة في كسر عظم من عضو خمس دية العضوفان صلح على غير عيب  
 فاربعة اخماس دية كسره وفي موضع من ربيع دية كسره وفي رضة ثلث دية العضوفان برأ على  
 غير عيب فاربعة اخماس دية رضة وفي فكك من العضو بحيث يتعطل العضو ثلثا دية  
 العضوفان صلح على غير عيب فاربعة اخماس دية فكك \* الرابعة قال في المبسوط واخلاف  
 في الترتيب من الدية وفي كل واحدة منهن مائة درهما عند اصحابنا واعلله اشارة الى ما ذكره الاجماعة  
 من ظريف وهو في الترتيب اذا كُسِرَتْ جُجِرَتْ على غير عيب اربعون ديناراً \* الخامسة  
 من داس بطن انسان حتى يحدث ديس بطنه او ينتدمي ذلك بثلث الدية وهي رواية  
 السكري وفيه ضعف \* السادسة من اقتض بكاراً بصبغه فحرق منانته فلا تملك بواها  
 فعليه ثلث ديتها وفي رواية ديتها وهي اولى ومثل مهر نسائها \* المقصد الثاني

في الجناية على المنافع وهي سبعة \* الاول القتل وفيه الدية وفي بعضه الارش في نظر  
 الحاكم اذ لا طريق الى تقدير النقصان وفي المبسوط تقدير الزمان فلو جُنَّ يوماً وابق  
 يوماً كان الذهاب نصفه اوجنَّ يوماً وابق يومين كان الذهاب ثلثه وهو تخمين  
 ولا قصاص في ذهابه ولا في نقصانه لعدم العلم بمحلّه ولو شجّه فذهب عقله لم يتدخل  
 دية الجنايتين وفي رواية ان كان بضربة واحدة تداخلت الاول اشبه وفي رواية لو ضرب  
 على رأسه فذهب عقله انتظر به سنة فان مات فيها قيد به وان بقي ولم يرجع عقله  
 ففيه الدية وهي حسنة ولو جنى فذهب العقل ودفع الدية ثم عاد لم ترجع الدية لانه  
 عبث من الله مجددة \* الثاني السمع وفيه الدية ان شهد اهل المعرفة بالياس وان املوا العود  
 بعد مدّة معينة توقّعوا انتضاءها فان لم يعد فقد استعنت الدية ولو كذب المجني عليه



عند دعوى ذهابه اوقال لاعلم اعتبرت حاله عند الصوت العظيم والرمح القوي وصيغ به بعد استغفاله فان تحقق ما ادّعى والا احلف القسامة وحكم له ولوزهب سمع احدى الاذنين ففيه نصف الدية ولونقص سمع احدهما قيس الى الاخرى بان تسد الناقصة وتطلق الصحيحة ويصاح به حتى يقول لاسمع ثم يعاد عليه ذلك مرة ثانية فان تساوت المسافتان صدق ثم تطلق الناقصة وتسد الصحيحة وتعتبر بالصوت حتى يقول لاسمع ثم تكرر عليه الاعتبار فان تساوت المقادير في سماعه فقد صدق وتمسح مسافة الصحيحة والناقصة ويلزم من الدية بحساب التفاوت وفي رواية يعتبر بالصوت من جوانبه الاربعة ويصدق مع التساوي ويكذب مع الاختلاف وفي ذهاب السمع يقطع الاذنين ديتان ولا يقاس السمع في الريح بل يتوخى سكون الهواء \* الثالث في ضوء العين وفيه الدية كاملة فان ادّعى ذهابه وشهد له شاهدان من اهل الخبرة او رجل وامرأتان ان كان خطأ او شبهة عمد فقد ثبتت الدعوى فان قال لا يرجى عوده فقد استقرت الدية وكذا لو لا يرجى عوده لكن لا تقدير له اوقال بعد مدة معينة فانقضت ولم يعد وكذا الرماح قبل المدة اما الرماح ففيه الارش ولو اختلفا في عوده فالقول قول المجني عليه مع يمينه واذا ادّعى ذهاب بصره وعينه قائمة احلف القسامة وقضي له وفي رواية يقابل بالشمس فان كان كما قال بقيتا مفتوحتين ولو ادّعى نقصان احدهما قيس الى الاخرى وفعل كما فعل في السمع ولو ادّعى النقصان فيهما قيس الى عيني من هو من ابناء سنه والزم الجاني التفاوت بعد الاستظهار بالايمان ولا تقاس عين في يدم غيم ولا في ارض مختلفة الجهات ولو تلع عينا وقال كانت قائمة وقال المجني عليه كانت صحيحة فالقول قول الجاني مع يمينه وربما خطر ان القول قول المجني عليه لان الاصل الصحة وهو ضعيف لان اصل الصحة معارض باصل البراءة واستحقاق الدية او النقصان منوط بتيقن السبب ولا يتقن هنا لان الاصل ظن لا قطع \* الرابع الشم

وفيه الدية كاملة وإذا ادعى زهابه عقيب الجناية أُعْتَبِرَ بالأشياء الطيبة والمنتنة ثم يستظهر عليه بالقسامة ويقضى له لانه لا طريق له الى البينة وفي رواية يحرق له حراق ويقرب منه فإن دمعت عيناه ونحى أنفه فهو كاذب ولو ادعى نقص الشم قيل يحلف اذ لا طريق الى البينة ويوجب له الحاكم ما يؤذي اية اجتهاده ولو اخذ دية الشم ثم عاد لم تعد الدية ولو قطع الأنف فذهب الشم فديتان \* الخامس الذوق يمكن ان يقال فيه الدية لقوله عليه السلام كل ما في الانسان منه واحد ففيه الدية ويرجع فيه عقيب الجناية الى دعوى المجني عليه مع الاستظهار بالآية ان ومع النقصان يقصر الحاكم بما يحسم المنازعة تقريباً \* السادس لو أصيب فتعذر عليه النزول في حال الجوع كان فيه الدية \* السابع قيل في سلس البول الدية وهي رواية غياث بن ابراهيم وفيه ضعف وقيل ان دام الى الليل ففيه الدية وان كان الى الزوال فثلث الدية والى ارتفاع النهار ثلث الدية وفي الصوت الدية كاملة \* **المقصد الثالث** في السجاج والجراح والسجاج ثمان \* الحارصة والدائمة والمتلاحمة والسحقاق والموضحة والهاشمة والمنقلة والمأمومة **أما** الحارصة فهي التي تفسر الجلد وفيها بغير وهل هي الدائمة قال الشيخ نعم والرواية ضعيفة والاكثرون على ان الدائمة غيرها وهي رواية منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام ففي الدائمة اذا بغيران وهي التي تأخذ في اللحم يسيراً **وأما** المتلاحمة فهي التي تأخذ في اللحم كثيراً ولا تبلغ السحقاق وفيها ثلاثة أبغرة وهل هي غير الباضعة فمن قال الدائمة غير الحارصة فالباضعة والمتلاحمة واحدة ومن قال الدائمة والحارصة واحدة فالباضعة غير المتلاحمة **وأما** السحقاق فهي التي تبلغ السحقانة وهي جلدة مغشبة للعظم وفيه اربعة أبغرة **وأما** الموضحة فهي التي تكشف وضم العظم وفيها خمسة أبغرة **فروع** لو اوضحه اثنين ففي كل واحدة خمس من الابل ولو وصل الجاني بينهما صار تا واحدة كما لو اوضحه ابتداء وكذا لو سرتا فذهب ما بينهما لان السراية

من فعله ولو وصل بينهما غيره لزم الأول ديتان والواصل ثالثه لان فعله لا يبنى على فعل غيره ولو وصلهما المجني عليه فعلى الأول ديتان والواصله هدر ولو اختلفا فقال المجاني انا شقت بينهما وانكر المجني عليه فالقول قول المجني عليه مع يمينه لان الاصل ثبوت الديتين ولم يثبت المستط وكذا لو قطع يديه ورجليه ثم مات بعدمده يمكن فيها الاند مال واختلفا فالقول قول الرابي مع يمينه ولو شجّه واحدة واختلفت مقاديرها اخذ دية الابلاغ لانها ليست كلها كذلك لم تزد على ديتها ولو شجّه في عضوين كان لكل عضو دية على الرابي وكانت بضرية واحدة ولو شجّه في رأسه وجبهته فالاقرب انهما واحدة لاسيما عضو واحد **واما** الهاشمة فهي التي تهشم العظم وديتها عشر من الابل ارباعا ان كان عظامه واثلاثا ان كان شبيه العمود ولاقصاص فيها ويتعلق الحكم بالكسروان لم يثبت جرح ولو اوضحه النين وهشمة فيهما واتصل الهشم باطنا قال في المسوط هما هاشمتان وفيه تردد **واما** المنقلة فهي التي تحوج الى نقل العظم وديتها خمسة عشر بعيرا ولاقصاص فيها وللمجني عليه ان يقتص في قدر الموضحة واخذ دية ما زاد وهو عشر من الابل **واما** المأمومة فهي التي تبلغ أم الرأس وهي الخريطة التي تجمع الدماغ وفيها ثلث الدية ثلث وثلثون بعيرا **والدامغة** وهي التي تفتق الخريطة والسلامة معها بعيدة ولاقصاص في المأمومة لان السلامة معها غير غالبية ولو اراد المجني عليه ان يقتص في الموضحة ويطالبه بدية الزائدة جاز والزيادة ثمانية وعشرون بعيرا قال في المبسوط وثلث بعير وهو بناء على ان في المأمومة ثلثة وثلثين وثلثا ونحن نقتصر على ثلثة وثلثين تبعا للنقل ولوجنى عليه موضحة فاتها آخرهاشمة وثالث منقلة ورابع مأمومة فعلى الاول خمسة وعلى الثاني ما بين الموضحة والهاشمة خمسة ايضا وعلى الثالث ما بين الهاشمة والمنقلة خمسة ايضا وعلى الرابع تمام دية المأمومة ثمانية عشر بعيرا \* ومن لواحق هذا الباب مسائل \* الاولى دية النافذة

في الانف ثلث الدية فان صلحت فخمس الدية مائة دينار ولو كانت في احد المنخرين الى الحاجز فعشر الدية \* الثانية في شق الشفتين حتى يبدأ الاسنان ثلث ديتها ولو برأتا فخمس ديتها ولو كان في احدهما فثلث ديتها ومع البرء خمس ديتها \* الثالثة الجائفة وهي التي تصل الى الجوف من اي الجهات كان ولو من نقرة النحر وفيها ثلث الدية ولا تصاص فيها ولو جرح في عضو ثم اجاف لزمه دية الجرح ودية الجائفة مثل ان يشق الكتف حتى يحاذي الجنب ثم يجيفه **فروع** لواجافه واحد كان عليه دية الجائفة ولو ادخل آخر سكينه ولم يزد فعليه التعزير حسب وان وسع باطنه او ظاهره ففيه الحكومة ولو وسعها ففيه جائفة اخرى كما لو انفردت ولو ابرز حشوته فالثاني قاتل ولو خيطة فقتلها آخر فان كانت بحالها لم تلتئم ولم يحصل بالغرق جناية فالشيخ فلا ارش ويعزروا الاقرب الارش لاند لا بد من اذى ولو في الخياطة ثانياً ولو اتحم البعض ففيه الحكومة ولو كان بعد الاندمال ففيه جائفة مبنية كونه فعلية ثلث الدية ولو ارجانه اثنين فثلثا الدية ولو طعن في صدره فخرج من ظهره قال في المبسوط واحدة وفي الخلاف اثنتان وهو شبه \* الرابعة قيل اذا نفذت نائذة في شيء من اطراف الرجل ففيها مائة دينار \* الخامسة في احمرار الوجه بالجناية دينار ونصف وفي اخضراره ثلثة دنانير وكذا في الاسوداد عند قوم وعند الآخرين ستة دنانير وهو اولى لرواية الحق بن عمار عن ابي عبد الله عم ولما فيه من زيادة النكايه قال جماعة ودية هذه انثلث في البدن على النصف \* السادسة كل عضو دية مقدرة ففي شلله ثلثا ديته كما يدين والرجلين والاصابع وفي تطعم بعد شلله ثلث ديته \* السابعة دية الشجاج في الرأس والوجه سواء وعملها في البدن بنسبة دية العضو الذي يتفق فيه من دية الرأس \* الثامنة المرأة تساوي الرجل في ديات الاعضاء والجراح حتى تبلغ ثلث دية الرجل ثم تصير على النصف سواء كان الجاني رجلاً او امرأة ففي الاصبع مائة دينار

وفي الاثنين مائتان وفي الثلث ثلثمائة وفي اربع مائتان وكذا تقتص من الرجل في الاعضاء والجراح من غير رد حتى تبلغ الثلث ثم تقتص مع الرد \* التاسعة كل مانية دية الرجل من الاعضاء والجراح فيه من المرأة ديتها وكذا من الذمي ديته ومن العبد قيمته ومافيه مقدّر من الحر فهو بنسبته من دية المرأة والذمي وقيمة العبد \* العاشرة كل مريض قلنا فيه الارش او الحكومة فهما واحد والمعنى انه يقوم صحيحا لو كان مملوكا ويقوم مع الجناية وينسب الى القيمة ويؤخذ من الدية بحسابه وان كان المجني عليه مملوكا اخذ مولاه قدر النقصان \* الحادية عشر من لاولي له فالامام ولي دمه يقتص له ان قتل عمدا وهل له العفو الاصح لا وكذا لو قتل خطأ فله استيفاء الدية وليس له العفو \* النظر الرابع في اللواحق وهي اربعة \* الاول في الجنين ودية جنين المسلم الحر مائة دينار اذ انتم ولم تلجج الروح ذكرا كان او انثى ولو كان ذميا فعشر دية ابيه وفي رواية السكوني عن جعفر عن علي عليه السلام عشر دية أمه والعمل على الاول اما المملوك فعشر قيمة أمه المملوكة ولو كان الحمل زائدا عن واحد فلكل واحد الدية ولا كفارة على الجاني ولو ولجت فيه الروح فدية كاملة للذكر ونصف للانثى ولا تجب الامع يقين الحيوة ولا اعتبار بالسكون بعد الحركة لاحتمال كونها من ريم ونجب الكفارة هنا مع مباشرة الجناية ولو لم يتم خلقته ففي دية تولان أحدهما غرة ذكره في البسوط وفي موضع من الخلاف وفي كتابي الاخبار والآخر وهو الاشهر توزيع الدية على مراتب النقل ففيه عظاما ثمانون ومضغة ستون وعلقة اربعون ويتعلق بكل واحدة من هذه امور ثلاثة وجوب الدية وانقضاء العدة وصيرورة الامه أم ولد ولو قيل ما الفائدة وهي تخرج بموت الولد من حكم المستولدة قلنا الفائدة هي التسلط على ابطال التصرفات السابقة التي يمنع منها الاستيلاء اما النطفة فلا يتعلق بها الا الدية وهي عشرون دينارا بعد الغائها في الدم وقال في النهاية تصير بذلك في حكم المستولدة وهو بعيد

وقال بعض الاصحاب وفيما بين كل مرتبة بحساب ذلك وفسره واحد بان النطفة  
تمكث عشرين يوماً ثم تصير علقة وكذا ما بين العلقة والمضغة فيكون لكل يوم دينار  
ونحن نطالبه بصحة ما ادعاه الاول ثم بالدلالة على ان تفسيره مراد على ان المروي  
في المكث بين النطفة والعلقه اربعون يوماً وكذا بين العلقه والمضغة روى ذلك  
سعيد بن المسيب عن علي بن الحسين عم ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عم  
وابو حريز التميمي عن موسى عم اما العشرون فلم نقف بها على رواية ولو سلمنا المكث  
الذي ذكره من اين ان التذات في الدية مقسوم على الايام غايته الاحتمال وليس  
كل ما يحتمل واقعا مع انه يحتمل ان يكون الاشارة بذلك الى ما رواه يونس الشيباني  
عن الصادق عم ان لكل فطرة تظهر في النطفة دينارين وكذا كلما صار في العلقه شبه  
العرق من اللحم يزاد دينارين وهذا الاخبار وان توقفت فيها الاضطراب النقل او ضعف  
النقل فكذا اتوقف عن التفسير الذي مر بخیال ذلك القائل ولو قتل المرأة فمات  
معها فدية للمرأة ونصف الديتين للجنين ان جهل حاله ولو علم ذكر فديته او انثى  
فديتها وقيل مع الجهالة استخرج بالقرعة لانه مشكل ولا اشكال مع وجود ما يصادر اليه  
من النقل المشهور ولو اختلفت المرأة حملها مباشرة او تسبباً فعليها دية ما لقت ولا نصيب  
لها من هذه الدية ولو انفردت بمفرع فآلقت فآلقت فآلقت فآلقت فآلقت فآلقت فآلقت  
المال الاقرب فالاقرب ودية اعضائه وجراحاته بنسبة دية ومن انفردت بمجرع فآلقت فآلقت فآلقت فآلقت فآلقت فآلقت فآلقت  
المفرع عشرة دنانير ولو عزل المجامع اختياراً عن الحرة ولم تاذن قيل يلزمه عشرة دنانير  
وفيه تردد اشبهه انه لا يجب اما العزل عن الامة فجائز ولادية وان كرهت ويعتبر قيمة  
الامة المجهضة عند الجناية لا وقت الالتقاء **فروع** لو ضرب النصرانية حاملاً فاسلمت  
والقته لزم الجاني دية الجنين المسلم لان الجناية وقعت مضمونة فالاعتبار بها حال  
الاستقرار ولو ضرب الحرية فاسلمت والقته لم يضمن لان الجناية لم تقع مضمونة

فلنم يضمن سرايتها ولو كانت امّة فأُعْتِقَتْ والقتة قال الشيخ للمولى اقل الامرين  
من عشر قيمتها وقت الجناية أو الدية لان هُشْر القيمة ان كان اقل فالزيادة بالحرية  
فلا يستحقها المولى فتكون لوارث الجنين وان كانت دية الجنين اقل كن ام الدية  
لان حقه نقص بالعتق وما ذكره بناء على القول بالغرّة او على جواز ان يكون دية جنين  
الامة اكثر من دية جنين الحرة وكلا التقديرين ممنوع فاذالهُمُ عشر قيمة امّة يوم الجناية  
على التقديرين ولو ضرب حاملاً خطأً فالقتة وقال الوالي كان حياً فاعترف الجاني  
ضمن العاقلة دية الجنين غير الحي وضمن المعترف ما زاد لان العاقلة لا يضمن اقراراً  
ولو انكر و اقام كل واحد بينة قدّمتا بينة الولي لانها تتضمن زيادة ولو ضربها فالقتة  
فمات عند سقوطه فالضارب قاتل يُقْتَلُ ان كان عمداً ويضمن الدية في ماله ان كان  
شبهها ويضمنها العاقلة ان كان خطأً وكذا البقي صُمِنَا وَمَاتِ او وقع صحيحاً وكان مدمّ  
لا يعيش مثله وتلزم منه الكفارة في كل واحدة من هذه الحالات ولو القته حياً فقتله آخر  
فان كانت حيوته مستقرة فالناني قاتل ولا ضمان على الاول ويعزّروا ان لم يكن مستقرة  
فالاول قاتل والثاني آثم ويعزّز لخطائه ولرجل حاله حين ولادته قال الشيخ سقط  
القرن للاحتمال وعليه الدية ولو وطئها ذمي ومسلم بشبهة في طهر واحد فسقط بالجناية  
اقرع بين الوالطين والزم الجاني بنسبة دية من الحق به ولو ضربها فالقت عضو كاليد  
فان ماتت لزمته ديتها ودية الحمل ولو القت اربع ايدٍ فدية جنين واحد لاحتمال  
ان يكون ذلك لواحد ولو القت العضو ثم القت الجنين صيّتاً دخلت دية العضو  
في ديته وكذا القته حياً فمات ولو سقط وحيوته مستقرة ضمن دية اليد حسب ولو تأخّر  
سقوطه فان شهد اهل المعرفة انها يد حي فنصف ديته والا فنصف المائة **مسيلتان\***  
الاولى دية الجنين ان كانت همداً او شبهة العمد ففي مال الجاني وان كان خطأً  
فعلى العاقلة وتستأدى في ثلث سنين \* الثانية في قطع رأس الميت المسلم الحر مائة

دينار وفي قطع جوارحه بحساب ديته وكذا في شجاعه وجراحه ولا يرث وارثه منها شيئاً بل تصرف في وجوه القرب عنه عملاً بالرواية وقال علم الهدى يكون لبیت المال \* الثاني في الجناية على الحيوان وهو باعتبار المجني عليه ينقسم اقساماً ثلثة \* الاول ما يؤكل كالغنم والبقر والابل فمن اتلف شيئاً منها بالذكوة لزمه التفاوت بين كونه حياً وذكياً وهل للمالك دفعه والمطالبة بقيمته قيل نعم وهو اختيار الشيخين رح نظر الى ابلاف اهم منافع وقيل لا لانه اذ لاف لبعض منافع فيضمن التالف وهو شبه ولو اتلفه لابل الذكوة لزمته قيمته يوم اتلافه ولو بقي فيه ما ينتفع به كالصوف والشعر والوبر والريش فهو للمالك ويوضع من قيمته ولو قطع بعض اعضائه او كسر شيئاً من عظامه فللمالك الارش \* الثاني ما لا يؤكل وتصح ذكوته كالنمر والاسد والنهد فان اتلفه بالذكوة ضمن الارش لان له قيمة بعد التذكية وكذا في قطع جوارحه وكسر عظامه مع استقرار حيوته وان اتلفه لابل الذكوة ضمن قيمته حياً \* الثالث ما لا تقع عليه الذكوة ففي كلب الصيد اربعون درهماً ومن الناس من خصه بالسلوتي وقولاً على صورة الرواية وفي رواية السكوني عن ابي عبد الله عم في كلب الصيد انه يقوم وكذلك كلب الغنم وكلب الحائط والاول اشهر وفي كلب الغنم كبش وقيل عشرون درهماً وهي رواية ابن فضال عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عم مع شهرتها لكون الاولى اصح طريقاً وقيل في كلب الحائط عشرون درهماً ولا اعرف المستند وفي كلب الزرع نفيز من بر ولا قيمة لما عدا ذلك من الكلاب وغيرها ولا يضمن قاتلها شيئاً اما ما يملكه الذمي كالخنزير فهو يضمن بقيمته عند مستحليه وفي الجناية على اطرافه الارش **مسائل** \* الاولى لو اتلف على الذمي خيراً او آلة الله هو ضمنها المتلف ولو كان مسلماً ويشترط في الضمان الاستتار ولو اظهرها الذمي لم يضمن المتلف ولو كان ذلك لمسام لم يضمن الجاني على التقديرات \* الثانية اذا جنت الماشية على الزرع لئلا يضمن صاحبها ولو كان نهراً



لم يضمن ومستند ذلك رواية السكوني وفيه ضعف والاقرب اشتراط التفريط في مريض  
الضمان ليلاً كان او نهاراً \* الثالثة روي عن امير المؤمنين عم انه قضى في بعير بين  
اربعة عقّله احدثهم فوقع في بئر فانكسر ان على الشركاء حصته لانه حفظه وضيع الباقر \*  
الرابعة دية الكلاب الثلاثة مقدرة على القاتل اما لو غصب احدها وتلف في يد الغاصب  
ضمن قيمته السوقية ولو زادت عن المقدّر \* الثالث في كفارة القتل تجب كفارة الجمع  
بقتل العمد والمرتبة بقتل الخطاء مع المباشرة لامع التسبب فلو طرح حجراً او حفر بئراً  
او نصب سكيناً في غير ملكه فعثر عائر فهلك بها ضمن الدية دون الكفارة وتجب بقتل  
المسلم ذكراً كان او انثى حراً او عبداً وكذا تجب بقتل الصبي والمجنون وعلى المولى بقتله  
عبداً ولا تجب بقتل الكافر ذمياً كان او معاهداً استناداً الى البراءة الاصلية ولو قتل مسلماً  
في دار الحرب مع العلم باسلامه ولا ضرورة فعليه القود والكفارة ولو ظنه كافراً فلا دية وعليه  
الكفارة ولو كان اسيراً قال الشيخ يضمن الدية والكفارة لانه لا قدرة للاسير على التخاص  
وفيه تردد ولو اشترك جماعة في قتل واحد فعلى كل واحد كفارة وان قبل من العامد الدية  
وجببت الكفارة قطعاً ولو قتل قوداً اهل تجب في ماله قال في المبسوط لا تجب وفيه اشكال  
ينشأ من كون الجناية سبباً \* الرابع في العاقلة والنظر في تعيين المحل وكيفية التقسيط وبيان  
المواحق **اما المحل** فهو العصبه والمعتق وضامن الجريرة والامام وضابطة العصبه كل  
من تقرب بالاب كالاخوة واولادهم والعمومة واولادهم ولا يشترط كونهم من اهل الارث  
في الحال وقيل هم الذين يرثون دية القاتل لو قتل وفي هذا الاطلاق وهم فان الدية يرثها  
الذكور والاناث والزوج والزوجة ومن يتقرب بالام على احد القولين ويختص بها الاقرب  
فالاقرب كما تورث الاموال وليس كذا العقل فانه يختص الذكور من العصبه دون  
من يتقرب بالام ودون الزوج والزوجة ومن الاصحاب من خص به الاقرب ممن يرث  
بالتسمية ومع عدمه يشترك في العقل بين من يتقرب بالام مع من يتقرب بالاب اثلاثاً

وهو استئذان الذي رواية سلمة بن كهيل عن امير المؤمنين عم وفي سلمة ضعيف وهل يدخل  
الآباء والاولاد في العقل قال في المبسوط والخلاف لا والاقراب دخولهم لانهم ما ادنى قومه  
ولا يشتركهم القتال في الضمان ولا تعقل المرأة ولا الصبي ولا المجنون وان ورثوا من الدية  
ولا يتحمل الفقير شيئاً ويعتبر فقره عند المطالبة وهو حرج الحول ولا يدخل في العقل اهل  
الديوان ولا اهل البلد ان لم يكونوا عصبية وفي رواية سلمة ما يدل على الزام اهل بلد القتال  
مع فقد القرابة ولو قتل في غيره وهو مطروح ويقدم من تقرب بالابوين على من انفرد بالاب  
ويعقل المولى من اعلى ولا يعقل من اسفل ويتحمل العاقلة دية الموضحة فما زاد تطعماً  
وهل يتحمل ما نقص قال في الخلاف نعم ومنع في غيره وهو المروي غير ان في الرواية ضعفاً  
وتضمن العاقلة دية الخطاء في ثلث سنين كل سنة عند انسلاخها لثلاثاً مئة كانت الدية  
او ناقصة كدية المرأة ودية الذمي اما الارش فقد قال في المبسوط تستأدى في سنة واحدة عند  
انسلاخها اذا كان ثلث الدية فما دون لان العاقلة لا يعقل حالاً وفيه اشكال ينشأ عن احتمال  
تخصيص التاجيل بالدية لا بالارش قال ولو كان دون الثلثين حل الثلث الاول عند  
انسلاخ الحول والباقي عند انسلاخ الثاني ولو كان اكثر من الدية كقطع يدين وقلع عينين  
وكان لاثنتين حل لكل واحد عند انسلاخ الحول ثلث الدية وان كان لواحد حل له ثلث  
لكل جناية سدس الدية وفي هذا كله الاشكال الاول ولا تعقل العاقلة اقراراً ولا صلحاً ولا جناية  
مدممة مع وجود القتال ولو كانت موجبة للدية كقتل الاب ولده او المسلم الذمي والحر المملوك  
واجنبي على نفسه خطأ قتلاً او جرحاً طل ولم يضمنه العاقلة وجناية الذمي في ماله  
وان كان خطأ دون عاقلته ومع مجزئه عن الدية فعاقلته الامام لانه يؤدى اليه ضربيته  
ولا يعقل مولى المملوك جنايته قتلان او مدبراً او مكاتباً او مستولداً على الاشبه وضامن  
الجريرة يعقل ولا يعقل منه المضمون ولا يجتمع مع عصبية ولا معتق لان عقد مشروط  
بجهالة النسب وعدم المولى نعم لا يضمن الامام مع وجوده ويسره على الاشبه واما

كيفية التقسيط فان الدية تجب ابتداءً على العاقلة ولا ترجع بها على الجاني على الاصح  
 وفي كمية التقسيط قولان أحدهما على الغني عشرة قواريط وعلى الفقير خمسة قواريط  
 اقتصاراً على المتفق والآخريتها على الامام على ما يرد بحسب احوال العاقلة وهو شبهه  
 وهل تجمع بين القريب والبعيد قولان اشبههما الترتيب في التوزيع وهل تؤخذ  
 من الموالى مع وجود العصبية الا شبهة نعم مع زيادة الدية عن العصبية ولو اتسعت أخذت  
 من عصبية المولى ولو زادت على مولى المولى ثم عصبية مولى المولى ولو زادت الدية  
 عن العاقلة اجمع قال الشيخ يؤخذ الزائد من الامام حتى لو كانت الدية ديناراً ولم يؤخذ  
 منه عشرة قواريط والمباقي من بيت المال والاشبه الزام الاخ بالجميع ان لم تكن عاقلة سواء  
 لان ضمان الامام مشروط بعدم العاقلة او عجزهم عن الدية ولو زادت العاقلة عن الدية  
 لم يخص بها البعض وقال الشيخ يخص الامام بالعقل من شاء لان التوزيع بالخصص  
 يشق والاول انسب بالعدل ولو غاب بعض العاقلة لم يخص بها الحاضر وابتداء زمان  
 التاجيل من حين الموت وفي الطرف من حين الجنائية لا من وقت الاندمال  
 لان موجبها لا يستقر بدونه ولا يقف ضرب الاجل على حكم الحاكم واذا حال الحول  
 على موثر توجهت مطالبته ولو مات لم يسقط ما لزمه ويثبت في تركته ولو كانت العاقلة  
 في بلاد آخر كوثب حاكمه بصورة الواقعة ليوزعها كما لو كان القاتل هناك ولو لم يكن عاقلة  
 او عجزت عن الدية اخذت من الجاني ولو لم يكن له مال اخذت من الامام وقيل مع  
 فقر العاقلة او مع عدمها تؤخذ من الامام دون القاتل والاول مروى ودية الخطاء شبهه  
 العبد في مال الجاني فان مات او هرب قيل تؤخذ من الاقرب اليه ممن يرث دية فان  
 لم يكن فمن بيت المال ومن اصحاب من قصرها على الجاني وتوقع مع فقره يسره  
 والاول اظهر **واما المواقف** فمسائل \* الاولى لا يعقل الامن عرف كيفية انتسابه الى  
 القاتل ولا يكفي كونه من القبيلة لان العلم بانتسابه الى الاب لا يستلزم العلم بكيفية

الانتساب والعقل مبني على التعصيب خصوصاً على القول بتقدم الاولى \* الثانية  
لواقر بنسب مجهول الحقناه به ولواد عاه آخر واقام البينة قضينا له وابطلنا الاول  
فلواد عاه ثالث واقام البينة انه ولد على فراشه قضي له بالنسب لاختصاصه بالسبب \*  
الثالثة لو قتل الاب ولده عمداً فغبت الدية منه الى الوارث ولا نصيب للاب ولو لم يكن  
وارث فمهي للامام ولو قتل خطأ فالدية على العاقلة ويرثها الوارث وفي توريث الاب هنا  
قولان ولو لم يكن وارث سوى العاقلة فان قلنا الاب لا يرث فلادية وان قلنا يرث ففي  
اخذة من العاقلة تردد وكذا البحث لو قتل الولد اباه خطأ \* الرابعة لاتضمن العاقلة عبداً  
ولا بهيمة ولا ائلاف مال ويختص بضممان الجناية على الآدمي حسب \* الخامسة  
لورمي طائراً وهونمي ثم اسلم فقتل السهم مسلماً لم يعقل عنه عصبته من اهل الذمة  
من الدية لما بيناه ولانه اصاب وهو مسلم ولا عصبته المسلمون لانه رمى وهونمي ويضمن  
الدية في ماله وكذا الورمي مسلماً طائراً ثم ارتد فاصاب مسلماً قال الشيخ لم يعقل  
عنه المسلمون من عصبته ولا الكفار ولو قيل يعقل عصبته المسلمون كان حسناً  
لان ميراثهم لهم على الاصح

وحيث قد اتينا بما تصدناه ووفينا بما وعدناه فلنحمد الله الذي جعلنا عند تدبير الأعداء  
وتعدد الآراء من المتمسكين بمذهب اعظم العلماء استحقاقاً للولاء واكرم النجباء اعماراً  
في شرف الامم والاباء المنتزعين من مشكاة الضياء المتفرعين عن خانم الانبياء  
وسيد الاوصياء اظهر عظماء الانام فهم ائمة ائمة واكثر علماء الاسلام علماً وعرفاً والمخصوصين  
بالنبوة من منصب النبوة المختارين للامامة من فروع صاحب الاخوة الذين امر الله  
سبحانه بمؤدتهم وحث رسول الله صلى الله عليه وآله على التمسك بهم والعمل بسنتهم  
حتى قرئهم بالكتاب المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل  
من حكيم حميد ونسأله ان يقضنا سالكين لحجهم متمسكين بحججهم وان يجعلنا  
من خلاصاء شيعتهم الداخلين في شفاعتهم انه واهي ذلك والحمد لله رب العالمين  
يارب زدني علماً وبقيناً والحقني بالصالحين

---

تمت الكتاب

\* \*

\*



| صفحة | سطر  | غلط              | صحیح             |
|------|------|------------------|------------------|
| ١٧   | ٩    | ندط              | ندطاً            |
| ١٨   | ١٢   | السَّوَاد        | السَّوَاد        |
| ١٩   | ١٧   | وسنة             | وسنة             |
| ٢٠   | ٦    | يصلّي            | تصلّي            |
| ٢١   | ٢    | اثنا عشرة        | اثنا عشرة        |
| ٢٠   | ٢    | يستوي            | يُسَوِّي         |
| ٢٨   | ٦    | فيجب             | فتجبُ            |
| ايضا | ١٢   | يُحَرِّمُ        | يُحَرِّمُ        |
| ٢٩   | ٢١   | لم توجب          | لم نوجب          |
| ٥٠   | ١٩   | لم يُصَلِّ       | لم يُصَلِّ       |
| ايضا | ٢٠   | لا يصلي          | لا يصلي          |
| ٦٠   | ٣    | يتعلق            | تتعلق            |
| ٦٣   | ١٢   | جملة             | جملة             |
| ٦٣   | ٦    | وَأَنْ ضَمَّنَهُ | وَأَنْ ضَمَّنَهُ |
| ٦٦   | ٢    | زكاة             | زكاة             |
| ايضا | ١٣   | زكوتي            | زكوتي            |
| ايضا | ايضا | بالزكوتي         | بالزكوتي         |
| ٦٧   | ١    | شيء              | شيء              |
| ايضا | ٢    | ايضا             | ايضا             |
| ٦٨   | ٦    | ورثة             | ورثته            |

| صفحة | سطر | غلط           | صحيح              |
|------|-----|---------------|-------------------|
| ٦٨   | ٧   | لا يكون       | لا تكون           |
| ايضا | ١٧  | ذِكْرٍ        | ذِكْرًا           |
| ٧٠   | ١٠  | الاولوة       | الاكولة           |
| ٧١   | ١٨  | زَكَّوْهُ     | زَكَّاهُ          |
| ٧٢   | ١٢  | احوال         | احوالا            |
| ٧٢   | ٧   | الزكوية       | الزكوية           |
| ٧٣   | ١٢  | عليه          | عليها             |
| ٧٩   | ٢٠  | يتعين         | تتعيّن            |
| ٨٨   | ١٦  | الاطاروتقليدا | الانطاروتقليدا    |
| ٩٢   | ١٣  | اوحكمها       | أَوْحَكَمَهَا     |
| ايضا | ١٩  | والنداس       | وَالنَّفَاسَ      |
| ٩٢   | ١١  | والاعاضة      | وَالْأَفْاضَةَ    |
| ٩٨   | ٢٠  | فاضل          | فاخِلٌ            |
| ١٠٣  | ١٨  | فان علم       | وان علم           |
| ١٠٦  | ٩   | جرة الحج      | أَجْرَةُ الْحَجِّ |
| ١١١  | ٣   | اواشار        | اواشعر            |
| ١١٢  | ١٢  | النطن         | من النطن          |
| ١١٣  | ٣   | الآماء        | الاماء            |
| ايضا | ٢١  | ومائه         | ادمائه            |
| ١١٣  | ١٢  | بمِزَّة       | بِنَمِرَةٍ        |



| صفحة  | سطر | غلط            | صحيح           |
|-------|-----|----------------|----------------|
| ١٢٠   | ٨   | حلق يتعين      | حلق ويتعين     |
| ١٢٣   | ١٨  | واستيلام       | واستلام        |
| ١٢٥   | ٧   | رمي يوم        | رمي يوم        |
| ١٢٢   | ١٩  | احد            | واحد           |
| ١٢٦   | ٢   | وجوب الحج      | شروط وجوب الحج |
| ١٢٩   | ١٦  | قضيته          | قضيه           |
| ١٣٠   | ٥   | حرب            | حربي           |
| ١٢٥   | ٩   | اذ الزموا      | اذا التزموا    |
| ١٢٨   | ١٢  | يَقْبَلُ       | يُقْبَلُ       |
| ١٢٩   | ١٧  | مال            | حال            |
| ١٥٠   | ١٣  | اقتصر          | افتقر          |
| ١٥١   | ١٢  | كالزود         | كالنود         |
| ١٦١   | ٦   | فالثمن         | فالثمرة        |
| يضاً  | ٧   | الثمن          | الثمرة         |
| ايضاً | ١١  | ايضاً          | ايضاً          |
| ١٦٥   | ١٨  | فما            | مما            |
| ١٧٦   | ١٧  | يقابل          | تُقابل         |
| ١٧٨   | ٦   | أَسْتَسْعِيَتْ | أَسْتَسْعِيَتْ |
| ١٨٢   | ٦   | لا الاجل       | ولا الاجل      |
| ١٨٩   | ١١  | بنيته          | بنيته          |

| صفحة | سطر  | غلا        | صحيح        |
|------|------|------------|-------------|
| ١٩١  | ٨    | نسيم       | نسيم        |
| ايضا | ٢٠   | المعسر     | المعسر      |
| ١٩٣  | ١٢   | ويبلغ      | او يبلغ     |
| ٢٠٢  | ٨    | تستيف      | تستيف       |
| ٢٣٦  | ١٩   | ون سفلوا   | وان سفلوا   |
| ٢٢١  | ٨    | المعمر     | المعمر      |
| ٢٢٢  | ٩    | اولم يكن   | اولم تكن    |
| ٢٢٢  | ١٥   | واذا       | وكذا        |
| ٢٥١  | ١    | المنفعة    | المنفعة     |
| ايضا | ١٢   | وثلاثة     | وثلاث       |
| ٢٥٥  | ١٦   | الامرين    | اقل الامرين |
| ٢٥٨  | ١٠   | وتبطل      | ويبطل       |
| ايضا | ايضا | على الورثة | الى الورثة  |
| ٢٥٩  | ٦    | كرم الاصل  | كرم الاصل   |
| ٢٦٢  | ١١   | تزوجت      | تزوجت       |
| ٢٦٣  | ٢١   | على        | على         |
| ٢٦٢  | ٣    | معها       | معها        |
| ٢٦٥  | ١٢   | ولو كانت   | ولو كان     |
| ايضا | ايضا | يتزوج      | تتزوج       |
| ٢٦٧  | ٢    | للثاني     | الثاني      |

| صحة  | مطر  | غلط         | صحیح           |
|------|------|-------------|----------------|
| ايضا | ١٨   | بينه        | بنية           |
| ٢٨٠  | ١٢   | فلا يقتضها  | فلا يقتضها     |
| ٣٠٢  | ٩    | لاماء       | الاماء         |
| ٣٠٥  | ١    | البعده      | النفقة         |
| ٣١٢  | ٢    | والمكروه    | بالمكروه       |
| ٣١٢  | ٦    | فلانة       | فلانة          |
| ايضا | ١٢   | على غار بك  | على غار بك     |
| ايضا | ١٥   | ولو لحظة    | ولو لحظة       |
| ٣١٦  | ٧    | لم يقبل     | لم تقبل        |
| ايضا | ١٢   | م ليدخل بها | لم يدخل بها    |
| ٣١٧  | ٢    | اولم يكن    | اولم تكن       |
| ايضا | ١٥   | ولا بينه    | ولا بينته      |
| ايضا | ايضا | بينه        | بينته          |
| ٣٢١  | ٢    | الاكمة      | الاكمة         |
| ايضا | ١٦   | نم          | نم             |
| ٣٢٢  | ٢    | احدهن       | احدهن          |
| ايضا | ٢١   | قرآن        | قرآن           |
| ٣٢٦  | ١٢   | اطر         | افطر           |
| ٣٢٧  | ٢    | الوطى الحبض | الوطى في الحبض |
| ٣٢٢  | ١٥   | فئته        | فئته           |

| صفحة | مطر  | خلف      | صحيح     |
|------|------|----------|----------|
| ٢٢٢  | ١٥   | كفنة     | كفنة     |
| ٢٢٦  | ٧    | ايلاء آن | ايلاء آن |
| ٢٥٠  | ١٩   | لنفسه    | لنفسه    |
| ٢٥٥  | ١٥   | يعد      | يعد      |
| ٢٦٥  | ١٠   | ولو      | لو       |
| ايضا | ١١   | بكسبه    | بكسبه    |
| ٢٧١  | ١٢   | وكان     | كان      |
| ايضا | ٢١   | في تفسير | في تفسير |
| ٢٧٢  | ١٨   | ارنا     | ارشا     |
| ٢٧٢  | ٢    | رح       | رح       |
| ايضا | ٧    | صم       | صم       |
| ايضا | ١٢   | مولي     | مولي     |
| ٢٧٦  | ١٢   | عدلين    | عدلين    |
| ايضا | ١٥   | عدلين    | عدلين    |
| ٢٨٠  | ٢٠   | يشأ      | يشأ      |
| ٢٨٣  | ٧    | كالف     | كالف     |
| ايضا | ١٦   | رحله     | رحله     |
| ٢٨٥  | ١٥   | لافضين   | لافضين   |
| ايضا | ايضا | لاعطينه  | لاعطينه  |
| ايضا | ١٦   | لاصلين   | لاصلين   |

| صفحة | سطر  | ملط          | صحيح         |
|------|------|--------------|--------------|
| ٢٨٧  | ٧    | يعسر         | صحيح<br>يعسر |
| ٢٨٨  | ١٠   | تخطائي       | تخطائي       |
| ٢٨٩  | ٢١   | الذير        | الذير        |
| ٢٩٢  | ١٢   | يطرف         | يطرف         |
| ٢٩٥  | ١    | حينئذ        | حينئذ        |
| ٢٩٦  | ٧    | المرئي       | المرئي       |
| ٢٠١  | ١١   | السَّحْفَاءُ | السَّحْفَاءُ |
| ٢٠٢  | ١٢   | كَبَّاشٌ     | كَبَّاشٌ     |
| ايضا | ٢١   | الباشى       | الباشى       |
| ٢٠٣  | ٢    | احدها        | احدها        |
| ايضا | ايضا | كالخفَّاش    | كالخفَّاش    |
| ايضا | ٥    | الخطاف       | الخطاف       |
| ايضا | ايضا | القبرة       | القبرة       |
| ايضا | ٧    | كالقماري     | كالقماري     |
| ايضا | ايضا | والدَّباسي   | والدَّباسي   |
| ايضا | ايضا | بالحجل       | بالحجل       |
| ايضا | ٨    | الصَّحْوَةُ  | الصَّحْوَةُ  |
| ٢٠٢  | ١٣   | الحمصة       | الحمصة       |
| ٢٠٥  | ٨    | يكتفها       | يكتفها       |
| ايضا | ١١   | نفس          | نفس          |

| صفحة | مطر | خط              | تصحيح           |
|------|-----|-----------------|-----------------|
| ٢٠٥  | ١٥  | نَفْس           | نَفْس           |
| ايضا | ١٦  | صَجِين          | صَجِين          |
| ٢٠٧  | ٨   | شَبْعَة         | شَبْعَة         |
| ايضا | ١٢  | مَجَانًا        | مَجَانًا        |
| ايضا | ٢١  | قَوَى           | قَدِي           |
| ٢١١  | ٢٠  | الشَيْخ         | الشَيْخ         |
| ٢١٢  | ٧   | فَانِزَاة       | فَانِزَاة       |
| ٢١٦  | ١   | رِيَّة          | رِيَّة          |
| ايضا | ٩   | فَاسْتَفْرَخَ   | فَاسْتَفْرَخَ   |
| ٢١٧  | ٨   | الْمَغَاصِبُ    | الْمَغَاصِبُ    |
| ايضا | ١١  | لَاوِي          | لَاوِي          |
| ايضا | ١٢  | كَمْعَرَنَة     | كَمْعَرَنَة     |
| ٢٢٣  | ٢   | كَالْوَدِيِّ    | كَالْوَدِيِّ    |
| ٢٢٦  | ١٩  | اَنْسَيْتَ      | اَنْسَيْتَ      |
| ٢٢٨  | ٢   | بَدء            | بَدْمِي         |
| ايضا | ١٧  | مَلِكَة         | مَلِكَة         |
| ٢٢٩  | ٤٨  | قَاهِرَة        | قَاهِرَة        |
| ايضا | ٢١  | مَنْ أَحْيَاهَا | مِنْ أَحْيَاهَا |
| ٢٣٠  | ٢   | كَالْحَمِي      | كَالْحَمِي      |
| ايضا | ٣   | الْحَمِي        | الْحَمِي        |

| صفحة | سطر  | فلاط         | صحيح         |
|------|------|--------------|--------------|
| ٢٢٠  | ١٧   | لحى          | الى          |
| ٢٢١  | ٩    | لايفتقر      | لافتقر       |
| ايضا | ١٢   | بَغِيْتَهُ   | بَغِيْتَهُ   |
| ايضا | ١٧   | لباطنة       | الباطنة      |
| ٢٢٣  | ٢    | بَيْنَهُ     | بَيْنَهُ     |
| ٢٢٧  | ٧    | فاحضر        | فاحضر        |
| ايضا | ١١   | وهى تعتمد    | وهى تعتمد    |
| ٢٢٨  | ١٨   | المملوك      | المملوك      |
| ٢٢٠  | ١٢   | وَلَاءُ      | وَلَاءُ      |
| ايضا | ايضا | وَالْوِلَاءُ | وَالْوِلَاءُ |
| ايضا | ١٣   | الوارث       | الوارث       |
| ٢٢١  | ١١   | سَمَت        | سَمَت        |
| ٢٢٢  | ١٩   | لَمْ يُوَدَّ | لَمْ يُوَدَّ |
| ٢٢٢  | ٦    | فَضْلَ       | فَضْلَ       |
| ايضا | ١٣   | بطونا        | بطونا        |
| ٢٢٦  | ١٣   | الابوان      | الابوان      |
| ايضا | ١٦   | بو           | و            |
| ٢٢٧  | ٧    | أَحَدٍ       | أَحَدٍ       |
| ٢٢٨  | ١    | فَضْلَ       | فَضْلَ       |
| ٢٢٢  | ١    | بالولاء      | بالولاء      |

| صفحة | سطر  | فلاط    | صحيفة   |
|------|------|---------|---------|
| ٢٥٢  | ١    | ولاء    | ولاء    |
| ٢٥٩  | ٢٠   | انتبه   | انتبه   |
| ايضا | ايضا | انتبه   | انتبه   |
| ٢٦٠  | ١٢   | ادار    | دار     |
| ايضا | ١٦   | الورثة  | الورثة  |
| ايضا | ١٧   | ردده    | ردده    |
| ٢٦١  | ١٥   | فَرَّقَ | فَرَّقَ |
| ٢٧٢  | ١٦   | لاول    | الاول   |
| ٢٧٥  | ١٨   | لم تسمع | لم تسمع |
| ٢٧٧  | ٢١   | علي     | علي     |
| ٢٨٢  | ٢١   | نه      | انه     |
| ٢٨٩  | ٦    | يستدعي  | يستدعي  |
| ايضا | ٩    | فالمكر  | فالمكر  |
| ٢٩٩  | ١٦   | بقاع    | بقاء    |
| ايضا | ١٨   | بعرض    | يعرض    |
| ٥٠٠  | ٥    | توجد    | يوجد    |
| ٥٠١  | ٢    | بتعا    | بتعا    |
| ايضا | ١٢   | الحمام  | الحمام  |
| ٥١٠  | ٢١   | عشر     | عشر     |
| ٥١١  | ١٩   | لعمر    | لعمر    |



| صفحة | مظر | غلط           | صحيح      |
|------|-----|---------------|-----------|
| ٥١٢  | ٢   | رجل           | رجال      |
| ايضا | ٦   | بالمعائنة     | بالمعاينة |
| ٥٢٨  | ١٨  | بعض المأخوذون | المأخوذون |
| ٥٢٩  | ١١  | ولاغزم        | ولاغرم    |
| ٥٣٩  | ١   | السراينة      | سراينة    |
| ٥٣٠  | ٢   | ن             | ان        |
| ٥٣٢  | ١٠  | لمو           | فلو       |
| ٥٥٧  | ١٢  | قنن           | قتل       |
| ٥٦٠  | ١٨  | بضرس          | بضرس      |
| ٥٧٢  | ٢٠  | مزق           | مزق       |
| ٥٨٣  | ٢١  | الرحم         | الرحم     |
| ٥٩٢  | ١٣  | ميراثهم       | ميراثه    |





THE  
**SHARAYA OOL ISLAM:**

A TREATISE

**"ON LAWFUL AND FORBIDDEN THINGS,"**

BY  
ABOOL KASIM,  
OF HOOLLA.

**Published by the Asiatic Society of Calcutta,**  
AT THE SUGGESTION, AND WITH THE AID OF  
NUWAB ZEEAOOD DOULA MOBARIZ OOL MOOLK SEYUD MOHUMMED  
HOSEIN KHAN BUHADUR, TUHAWUR JUNG.

*The Press corrected by*

**MOOLVEE SEYUD OULAD HOSEIN,**  
OF LUKNOW,  
HEAD PROFESSOR OF MOHAMEDAN LAW ACCORDING TO THE SHEEA DOCTRINES  
IN THE COLLEGE OF HAJEE MUHSIN, AT HOOGLEY.

AND BY  
**MOOLVEE ZUHOOR ULEE,**  
OF BARELLEE

**Post Graduate Library**  
**College of Arts & Commerce, O. U.**

Calcutta:

PRINTED AT THE GOOLDUSTAI NISHAT PRESS.

1839.



آخری درج شدہ تاریخ پر یہ کتاب مستعار  
لی گئی تھی مقررہ مدت سے زیادہ رکھنے کی  
صورت میں ایک آنہ یومیہ دیرانہ لیا جائیگا۔

|  |  |  |  |
|--|--|--|--|
|  |  |  |  |
|--|--|--|--|

۱- این کتاب در کتابخانه  
 ۲- این کتاب در کتابخانه  
 ۳- این کتاب در کتابخانه  
 ۴- این کتاب در کتابخانه  
 ۵- این کتاب در کتابخانه  
 ۶- این کتاب در کتابخانه  
 ۷- این کتاب در کتابخانه  
 ۸- این کتاب در کتابخانه  
 ۹- این کتاب در کتابخانه  
 ۱۰- این کتاب در کتابخانه









